

القبان والديوان العام

بمكتب

على ما هو مكتوب

الإفانزون البدولي لعام

تأليف

على ميا هزرك

مجموعة المحاضرات

التي أقيمت على طلبه الليسانس بمدرسة الحقوق الملكية

سنة ١٩٩٣-١٩٩٤

مطبعة الإعتقاد بشارع حسن الأكبر

١٩٢٤-١٣٤٢

« حقوق الطبع محفوظة »

* فهرست

صفحة	معمومات عن القانون الدولي العام
١	التعريف
٢	الموضوع
٢	الاسم
٣	١ — تقسيم القانون الدولي : خاص وعام
٢	٢ — أساس القانون الدولي العام : الدين المسيحي ، المنفعة ، الموازنة
٥	السياسية ، مبدأ الجنسيات ، مبدأ تقرير المصير ، المذهب المعتمد
١٧	٤ — الاعتراض على القانون الدولي العام
٥	٥ — تقسيم القانون الدولي العام : القانون الطبيعي ، القانون الوضعي
٢٢	المجاملة الدولية ، الأدب الدولي
٢٦	٦ — سلطان القانون الدولي العام
٧	٧ — مدى سلطان القانون الدولي العام : القانون الدولي القاري ، أمريكا ،
٣٢	الاقلياتية — النحل والمذاهب المختلفة
٣٨	٧ مكرراً — ينابيع القانون الدولي
٣٨	العادات
٤٢	المعاهدات : انخاصة ، العامة
٤٥	قرارات مجلس جمعية الأمم وجمعيتها العمومية

* تنبيه هام : تلت نظر الباحث الى النهرست الهجائي الفصل وفهرست الالفاظ والمجل
والاسماء الاجنبية الواردة في آخر هذا المؤلف

- الوثائق الرسمية القوانين الالهية ، أحكام المحاكم ، آراء
 الفقهاء ، الوثائق السياسية ٤٦
- ٨ — تفسير القانون الدولي وتطبيقه عند الغموض أو عدم النص ٥٢
- ٩ — تاريخ ارتقاء القانون الدولي ٥٣
- العصور الاولى : من اليونان القديمة الى سقوط الامبراطورية
 الرومانية ٥٤
- العصور الوسطى : من سقوط الدولة الرومانية سنة ٤٧٦ الى
 معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ : سقوط الامبراطورية الرومانية
 الغربية ، البابا ، الحروب الصليبية ونشاط التجارة وقوانينها ،
 التعديل الدينى الانجيلي والنهضة العظمى العلمية ، الالتزامية ،
 سقوطها ، اضمحلال الامبراطورية وضياع هيبة البابا ، فوز
 النظريات الجديدة ، ماكيافلى ، جروسيوس ٥٩
- العصور الحديثة ٦٩
- الدور الاول من معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ الى الثورة
 الامريكية ١٧٧٦ والثورة الفرنسية ١٧٨٩ : معاهدة وستفاليا
 معاهدة اليرنيه ، معاهدة أوترخت ، لويس الرابع عشر ،
 الملوكية المطلقة ومبادئها ، نظرية الموازنة السياسية ،
 النظريات الاخرى ، المؤلفون ٧٠

العصور الحديثة

- الدور الثانى من عصر الثورة الى معاهدة فينا سنة ١٨١٥ :
 ثورة الولايات المتحدة ، الثورة الفرنسية ، المبادئ التى
 نشرتها الثورة ٧٧
- الدور الثالث من معاهدة فينا ١٨١٥ الى الحرب العظمى
 سنة ١٩١٤ : مؤتمر فينا ، المحالفة المقدسة ، فشل المؤتمرات

- والمحافة المقدسة ، فوز الامانى القومية ، نابليون الثالث ،
معاهدة باريس ٣٠ مارس ١٨٥٦ ، التصريح البحري
الشهير ، عودة التحكيم الى الظهور ، ارتقاء القانون الوضعي
والمعاهدات الشارعة ، مؤتمرات السلام ١٨٩٩ ، ١٩٠٧
مؤتمر لندن ، المؤتمرات الامريكية ، الجمعيات الدولية
العلمية ، المجلات الدولية ٧٩
١٠ — الحرب العظمى ومؤتمر الصلح : معاهدة فرساي ٩٣
١١ — جمعية الامم : العهد ، تأليف الجمعية ، دوائر جمعية الامم ، مكان
الاجتماع ، مهمة الجمعية ، ماهى جمعية الامم ، تحديد التسليح
الكفالة المتبادلة ، تسوية المشاكل والحرب ، علانية المعاهدات ،
نظام الانتداب الدولى ، التعاون الدولى ، المشروع اللامنى ،
مستقبل الجمعية ، اختلاف الكتاب ، أساس العهد ٩٨
١٢ — فى تدوين القانون الدولى : البواعث على التدوين ، العمل متعذر
مؤتمر بروكسل ، مؤتمر لاهاى ، مؤتمر لندن ، التقنين فى امريكا ١١١
١١٦ منهج الدراسة

الكتاب الاول — أشخاص القانون الدولى

- الباب الاول : الدول وما يلتحق بها ١٢٠
الفصل الاول : الدول وأنواعها : الدولة ، الولاية ، الدولة لا تخضع
لأى سلطة عليا ولا لأى سيد أجنبى ؛ مميزات الدولة ذات
السيادة أنواع الدول : الدولة البسيطة ، المتحدة اتحاداً شخصياً ،
الاتحاد الحقيقى ، الاتحاد المهدى ، الاتحاد الاستقلالى ،
الاتحاد المركزى ١٢٠
الفصل الثانى : فى تقسيم الدول بالنسبة للسيادة : دول سيادة ودول

محمية وغيرها، التعريفات غير واقية، والتسميات غير علمية،
الدول المحمية : الجزر اليونانية ، تونس وأنام وكبودج وتونكين
ومراكش ، الدولة التابعة : بلغاريا ، التعريفات غير مفيدة ،

القاعدة العامة ١٢٨

الفصل الثالث : في الدول ذات السيادة الجزئية ، هي تابعة ، علاقتها
مع الدول المتبوعة ، تركيا ورومانيا وسربيا ، اليابان وكوريا ،
التبعية غير المحددة لا تدوم طويلا ، الحماية أوفق علاقة تبعية
مع أمة ذات تاريخ ، كوبا المستقلة بالمعاهدة تابعة في الواقع ،
الدولة ذات السيادة الجزئية تكون شخصيتها الدولية غير تامة ،
ايسلند المستقلة تابعة لدايمارك ، الحالات التي لا يمكن وصفها
قانونا ، قبرص من ١٨٧٨ الى ١٩١٤ ، كريد من ١٨٩٨ الى
١٩١٢ ، البوسنة والمهرسك من ١٨٧٨ الى ١٩٠٨ ، ازميز

في معاهدة سيفر ، المستعمرات المستقلة في الامبراطورية البريطانية ١٣٢

الفصل الرابع : الامة النائرة : حكم الامة النائرة المعترف بها ، حكومة

النائرين لا تبعث ممثلين سياسيين ، هذه الامة شخص دولي غير تام ١٣٩

الفصل الخامس : الاشخاص الدولية الشاذة : جمعية الامم ، أين

تكون السيادة ، في حالة الانتداب الدولي ١٤٠

الفصل السادس : البابا ١٤١

الفصل السابع : الافراد ١٤٢

الفصل الثامن : شركات الاستثمار ١٤٣

الفصل التاسع : المستعمرات المحمية ١٤٤

الفصل العاشر : الدولة المحايدة ١٤٥

الباب الثاني : في نشوء الدول وقنائها ١٤٧

الفصل الاول : اسباب نشوء الدول : الدول الناشئة بالانفصال ،

- الدول الناشئة بالائحاد ، الدول الجديدة في كل عناصرها . ١٤٧
- الفصل الثاني : الاعتراف بالدول الجديدة : الاعتراف بدولة نشأت
بأسباب سلمية ، دولة جديدة أخذت استقلالها عنوة بالثورة ،
علاقات غير رسمية مع الثائرين ، صورة الاعتراف ، الاعتراف
الضمني ، الاعتراف الشرطي ، الامتناع عن الاعتراف عمل
غير ودي ١٥٠
- الفصل الثالث : الاعتراف بالحكومات الجديدة ، حق تأجيل
الاعتراف ، العلاقات غير الرسمية مع حكومة جديدة ، استمرار
العلاقات في الخارج مع ممثلي الحكومة الشرعية ١٥٥
- الفصل الرابع : الاعتراف بالحاربن ١٥٧
- الفصل الخامس : فناء الدول ١٥٩
- الفصل السادس : النظريات التي سادت في نشوء الدول وتوسعها وفنائها ١٦٠
- ١ — التوازن الاوروبي ، سياسة التمويص ، سياسة التحالف ١٦٠
- ٢ — مبدأ الجنسيات : الحدود الطبيعية ، اتحاد الجنس ١٦١
- ٣ — حق تقرير المصير — خطاب الرئيس ولسن ١٦٣
- الفصل السابع : ميراث الدول : الرعايا ، الاملاك العمومية ، الديون ،
المعاهدات ، الحقوق الخاصة ، آثار تميز دولة أو ضم جزء
من أراضيها الى دولة أخرى ، الديون العامة ١٦٧
- الباب الثالث : حقوق الدول وواجباتها ١٧١
- الفصل الاول : حق المساواة : المجمع الدولي الاوروبي ، ادعاؤه حقاً
نصف تشريعي : في أوروبا ، في أفريقيا ، اشتراك الولايات
المتحدة فيه ، آسيا ، مجمع دولي عالمي ، عدد الدول العظمى ،
تفوق الدول الخمس العظمى في معاهدة فرساي ، معنى المساواة
الدولية ، امريكا والمجمع الدولي الاوروبي ، مذهب مونرو ،

- تفوق الولايات المتحدة ، تسليم أوروبا بمذهب مونرو ، بريطانيا
 وقزويلا ، جمهورية سانتو دومينجو ، حق البوليس الدولي ،
 المساواة في امريكا ، معنى المساواة في عرف الامريكيين . . ١٧١
 المساواة في المظاهر الدولية : الافكار الحديثة فيها ، حق التقدم
 والصدارة ، الاقارب والاعتراف بها ، التحية البحرية . . ١٨٥
 الفصل الثاني : حق البقاء ١٩١
 الفصل الثالث : حق الصيانة ، حق الدفاع ، حق الامن ، منع
 الاجانب من المواقع الحصينة ، عقد المحالفات لتأمين سلامة
 الدولة ، مبالغة دولة متاخمة في اعداد الجيوش ، تحديد التسليح ١٩٢
 الباب الرابع : حقوق الاستقلال السياسي : حرية الدول المستقلة ، الميول
 العامة تنج الى الحد من حرية الدولة ١٩٧
 الفصل الاول : الاستقلال والسيادة : قيد السيادة بمعاهدة دائمة
 يجعل الاستقلال غير تام ، قيد الحرية الاختياري ، التسامح
 المتبادل ، القيد الدولي العام لا يمنح الاستقلال . . . ١٩٨
 الفصل الثاني : السيادة الداخلية ٢٠٠
 ١ - شكل الحكومة : حرية اختيار شكل الحكومة ووضع
 الدستور ، القاب رئيس الدولة ، لا يجوز أن يكون النظام
 السياسي مخالفاً لاساس المدنية ، حرية الدولة في تغيير
 شكل حكومتها ٢٠١
 ٢ - التشريع : في حق الاجانب ، ليس للدولة أن تشرع
 قوانين داخلية ضد معاهدة أو ضد قواعد القانون الدولي ،
 المعاهدات تحد حرية التشريع ، احترام القوانين الاجنبية
 والاتفاقات التي تعقد في الخارج ، الجمعيات الدولية تعمل
 لتخفيف مضار التشريع عند الدول المختلفة ، لكن ليس

- ٢٠٣ . الدولة أن تلزم أخرى بتعديل تشريعاتها ، المذهب الثاني
- ٣ - الإدارة : حرية تقرير الأمور الدينية ، تنظيم الأعمال
- ٢٠٦ . الداخلية
- ٤ - معاملة الأهلالي : الدولة حرة في حدود وطنها ، الأهلون
- ٢٠٧ . الأول والأقليات ، مصلحة دولية للعمل
- ٢٠٨ . الفصل الثالث : السيادة الخارجية
- ٢٠٩ . قبول الأجانب وإبعادهم
- ١ - الهجرة ، تبعية المهاجرين ، تنظيم الهجرة وحقوق المهاجرين واجباتهم ، حماية المهاجر ، قوانين الهجرة ، صلة المهاجرين بوطنهم ، معاملة المهاجرين الوافدين ، مشروع المعهد الدولي ، الروس اللاجئين
- ٢١٠ . ٢ - الأبعاد : حق الدولة في الأبعاد ، الأبعاد لا يكون استبداديا ، أسباب الأبعاد ، أساسه وطبيعته ، السلطة المختصة بالأبعاد ، الأشخاص الجائز إبعادهم ، قرار الأبعاد
- ٢١٧ . قرار المجمع العلمي الدولي ، الأبعاد كتدبير حربي
- الفصل الرابع : التدخل ، صورته ، المساعدة الودية أو النصيحة ، الوساطة ، التحكيم ، تعريف التدخل ، هل التدخل مشروع ، تدخل الدولة الضامنة ، تدخل الولايات المتحدة في كوبا سنة ١٩٠٦ ، بريطانيا وفرنسا وروسيا في اليونان ، طرق التدخل لاحد لها ، تدخل في مكسيكا سنة ١٨٦١ ، التدخل في حالة الدفاع الشرعي ، حادثة السفينة كلولين ، التدخل بيجة الموازنة الدولية ، نظرية نابليون الثالث ، التدخل بسبب الثورة ، التدخل باسم الانسانية ، في سبيل حماية الرعايا في الخارج ، القاعدة عمم التدخل
- ٢٢٣ .

٢٣٥	الباب الخامس : حقوق الملكية والحكم
٢٣٥	الفصل الاول : اسباب النشوء والانتقال والزوال
٢٣٥	١ — اسباب نشوء الملكية
	(أ) التملك بوضع اليد : نظرية حق المكتشف ، ضرورة
	الحيازة الفعلية ، استثمار افريقيا ، اعلان الضم ، الحيازة
٢٣٥	المادية ، معاهدة برلين سنة ١٨٨٥ ، عدم رعاية حرية الشعوب
٢٤٠	(ب) اضافة الملحقات للملك
٢٤٠	(ج) الفتح ، الإخضاع
٢٤٢	٢ — اسباب انتقال الملكية
	(أ) التنازل : بالبيع ، بلا مقابل ، الهبة القسرية ، التنازل
٢٤٢	بالبدل العيني .
٢٤٤	(ب) الاخلاء
٢٤٤	(ج) وضع اليد المدة الطويلة ، شروطه ومدته .
٢٤٦	(د) الثورة .
٢٤٧	٣ — اسباب زوال الملكية
٢٤٧	(أ) فعل الطبيعة .
٢٤٧	(ب) التترك .
٢٤٩٠	الفصل الثاني : سلطان الدول خارج الوطن وصوره المختلفة
٢٥٠	١ — الممتلكات
	٢ — الحماية : الصنف الاول القديم : التسلط على الامور الخارجية ،
	عدم التسلط على الامور الخارجية ، الصنف الثانى الحماية
	الاستعمارية ، الصنف الثالث وسط بينهما . الحوادث التاريخية
	زنجبار ، مدغشقر ، الحبشة ، الحماية فى غير حالة المميج لا تكون

٢٥٠	الامم المتحدة . الحماية الاستعمارية تبسط عادة بلا اتفاق . . .
٢٥٥	٣ — منطقة النفوذ
	٤ — الاجارة ، حكم البلاد المؤجرة ، الاجارة غير مقصودة
٢٥٦	بمعناها القانوني ، اجارات صدرت من دولة ليست مالكة . . .
٢٥٩	٥ — الكوندومينيوم والملكية المشتركة
٢٦٠	الفصل الثالث : طبيعة حقوق الملكية والحكم وحدودها . . .
	١ — ارتباط السيادة بميزة الاراضى : حقوق الملكية العليا لا
	تتناهى مع الملكية الشخصية ، الدول الاجنبية لا تملك ارضا في
	الوطن الا بترخيص من الدولة ، استقلال الدولة لا يتفق مع
٢٦٠	خضوع اراضيها لسيادة اجنبية
٢٦٢	٢ — مدى الملكية القومية
	٣ — حدود الدول المختلفة : الحدود الصناعية ، الجبال والتل
	الانهار ، البحيرات ، البحار الوطنية ، مياه البواغيز ، الحدود
٢٦٢	في حالة الجزر ، مياه الخليج
٢٦٧	الفصل الرابع : قيود حقوق الدولة في الملكية والحكم . . .
٢٦٧	١ — حقوق الارقاء
	٢ — حرية البحار ، حادث بحر برنج ، امريكا تقبل النظرية
٢٦٨	العامه ، لمن حق الصيد
٢٧٢	٣ — البحار الوطنية
٢٧٣	٤ — البواغيز : بوناز ساوند ، الدردنيل والبسفور . . .
	٥ — قتالات الملاحة بين البحار ، قتال السويس ، قتال بناما
٢٧٦	قتال كييل
	٦ — الملاحة في الانهار ، الانهار المحلية ، الانهار الدولية ،

٣٧٨	الانهار في امريكا ، في افريقيا ، القانون الدولي في حالة تطور
٢٨٢	٧ - دخول المواني
	٧ مكررا - سماء الوطن ، الهواء ، مراقبة الملاحة الجوية ، اتفاق
٢٨٤	الطيران الدولي في سنة ١٩١٩ ، مراقبة الامواج الهرتزية .
٢٨٩	٨ - حرية النقل بطريق البر
	الفصل الخامس : سلطة الدولة في الوطن القومي : مرور الجيوش
٢٩١	الاجنبية ، نزول الجيوش الاجنبية في المملكة
	بعض حقوق الدول الاخرى : للدولة منع الاجانب من ملك
٢٩٤	الاموال في بلادها ، الصناعات والمهن ، تقرير الضرائب ، الجمارك
	رخص الامتياز - الاحتكاك ووضع الاسلاك البحرية على
	سواحل المملكة لوائح القورنتينات ، دلالة السفن ، الحرية
٣٠٠	الدينية ، حرية الخطابة والكتابة
٣٠٤	الباب السادس : حق القضاء
	الفصل الاول : ولاية القضاء في الدولة : في الاراضى ، في المواني
	والخلفان خضوع السفن التجارية الاجنبية ، النظام الداخلى من
	اختصاص القناصل في الاصل ، الايواء في السفينة التجارية ، حق
٣٠٥	القضاء الوطنى ، البحار الوطنية والسفن التجارية الاجنبية .
	الفصل الثانى : القضاء في عرض البحار : حق الزيارة والتفتيش ،
٣١١	مطاردة الرق واتفاق بروكسل في ٢ يوليو سنة ١٨٩٠
٣١٥	القرصنة
٣١٧	في فعال المرخص لهم بالحرب في البحار تطوعاً
٣١٧	في فعال التأثيرين المعترف بهم
	في فعال التأثيرين غير المعترف بهم : حادثة سفينة حرية

- ٣١٨ نائرة ، تمرد الاسطول البرازيلي
- الفصل الثالث : سلطان القضاء الوطنى فى الجرائم التى تقع فيما وراء الحدود : الجرائم التى تقع من الاجانب فى الخارج ، تمسك الولايات المتحدة بوطنية القضاء ، الجرائم التى ترتكب فى سفن الدولة ، الجرائم التى يرتكبها رعايا الدولة ٣٢٠
- ٣٢٤ الفصل الرابع : الاعفاء من القضاء الوطنى
- رؤساء الدول الاجنبية : ليس لرئيس الدولة الزائر حق مباشرة القضاء ، ليس له ايواء المجرمين ٣٢٥
- ٣٢٦ اعفاء الممثلين السياسيين
- القوة المسلحة الاجنبية : دخول اراضى دولة برضاها ، افراد القوة الحربية الاجنبية ، الاتفاق على المرور ، دخول اراضى دولة بغير رضاها ٣٢٧
- السفن الحربية الاجنبية ، الاعفاء من القضاء المحلى ، السفينة تخضع للأمتعة الملاحة وقواعد الحجر الصحى ، واجب الامتناع عن الايواء ، ضباط السفينة وبجارتها ، السفن المارة الاجنبية غير الحربية ٣٢٩
- فى اعفاء الاجانب المقيمين فى الدول الشرقية من القضاء الوطنى ، اتجاه الميول الى ترك الامتيازات الاجنبية . . . ٣٣٥
- ٣٤١ الفصل الخامس : فى تسليم المجرمين
- فى اللاجئين المطلوب تسليمهم ، تسليم أجنبي لدولته ، تسليم الوطنيين ، مذهب الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، معاهدات الولايات المتحدة مع ايطاليا وسويسرا ، مذهب عدم

٣٤٤	تسليم الوطنيين ، اللاجئ الذى يتجنس بجنسية الدولة ، المطالب تسليمه تابع للدولة ثالث
٣٤٧	فى طلب التسليم من جانب دول متعددة
٣٤٨	فى القاء القبض على المتهم بطريق غير قانونى
٣٤٩	فى الجرائم التى يترتب عليها التسليم
٣٥١	فى الجرائم السياسية
	ماهية الجرائم السياسية ، الجرائم المختلطة ، مذهب عدم التسليم مذهب الفصل بين الجريمة العادية وبين الحوادث السياسية ، نظرية التغايب ، مذهب محاكم الولايات المتحدة ، المحاكم البريطانية ، نفور الدول ذات السياسة الحرة من حماية الجرائم المستنكرة ، رأى العهد الدولى الاخير ، الدولة تفصل في وصف الجريمة السياسية ، الاعتداء على رؤساء الدول
٣٥٣	أنواع الجرائم التى يجوز تسليم اللاجئ فيها ، الجرائم الموجهة ضد النظام الاجتماعى ، جرائم الصحافة ، جرائم الفرار العسكرية
٣٥٩	تسليم القانون من البحارة
٣٦١	تنفيذ معاهدات التسليم ، قرار العهد العلمى
٣٦٤	اجراءات التسليم
٣٦٧	تجديد المحاكمة

الفصل السادس : فى مسئولية الدولة ، المسئولية الادبية ، المسئولية

٣٦٨	القانونية ، المسئولية المباشرة وغير المباشرة
	الاعمال التى تقع بأمر الحكومة ذاتها ، الحرب الاهلية أو الاضطرابات الداخلية ، مذهب لورد ستانلى ووزير الولايات

	المتحدة ، معاهدات امريكا اللاتينية ، دساتير الجمهوريات
	الامريكية اللاتينية ، جرى العرف الدولي على منح اعانات
	مالية : فرنسا ، الولايات المتحدة ، مصر ، اسبانيا ، مراكش
	سنة : ١٩٠٧ ، البرازيل سنة ١٨٩٣ ، شيلي ، قنزويلا ، رأى
	المجمع العلمى الدولي ، حجز السفن أو الامتلاء عليها ،
٣٧١	أعمال الدولة ذات السيادة الجزئية
	أعمال موظفى الدولة من تلقاء أنفسهم : أعمالهم داخل الوطن ،
٣٧٨	خطأ المحاكم فى قضايا الاجانب
	أعمال رعاية الدولة : ضد أفراد الاجانب ، ضد دولة أجنبية أو
	أحد عمالها ، حوادث متنوعة وقعت من رعاية الدول المختلفة ،
٣٨٠	أعمال رعاية الدولة خارج الوطن
٣٨٣	تمهيدات الدولة التعاقدية
	اكره الدولة المسئولة على تنفيذ عهودها أو دفع التعويض :
	علاقة قانونية بين دولتين ، بين الدولة وبين أفراد الاجانب ،
	نظرية دراجو ، قرار مؤتمر لاهاى ، عقود امريكا اللاتينية ،
	مبدأ وزير جمهورية الارجننتين فى سنة ١٩٠٢ ، نظرية كالفو ،
	التعاقد القسرى ، روسيا وتركيا أمام محكمة لاهاى ، حالة امتناع
٣٨٤	القضاة عن الحكم وغيرها من حالات المسئولية
٣٨٨	تحصيل التعويض من الدولة المسئولة : أيام السلم ، حالة الحرب

الكتاب الثانى — فى العلاقات الدولية السياسية

	فى وكلاء الدولة ، رسالة الرئيس ولسن الى الامة الايطالية فى
	مسألة فيوم ، رأى لورد غراى فى جريدة التيمس وقت مناقشة
٣٩١	مجلس الشيوخ

الباب الدول : التمثيل السياسى

- الفصل الاول : فى الممثلين السياسيين : درجاتهم ، موظفو السفارة
أو الوكالة ، المندوبون لمهمة خاصة ٣٩٤
- الفصل الثانى : فى بدء المأمورية السياسية ونهايتها : تعيين الممثلين
السياسيين ، أوراق الاعتماد وغيرها ، مراسم الاستقبال ،
هدايا للممثلين المسافرين ، المراسم الخاصة بالسفراء ، انتهاء
مهمة الممثل السياسى ، قبول الوزير بشخصه ، رفض
التساقول المستر كيلي سنة ١٨٨٥ لزواجه بانثيميلية ، رفضته
ايطاليا أيضاً لانه أظهر كراهته لها علناً ، جرى العرف على
الاتفاق مقدماً على الممثل المراد تعيينه ، طلب استعادة الممثل
السياسى ٣٩٧
- الفصل الثالث : حقوق الممثلين السياسيين : ذات الممثل مصنونة
لأتمس ، حرمة دار السفارة ، حق المحاربة الرسمية مع حكومته ،
الرجل ، رفع العلم الوطنى ، إقامة الشعائر الدينية ٤٠٦
- الفصل الرابع : امتيازات الممثلين السياسيين : حماية شخص
السفير ، السفراء يدبرون المؤتمرات فى القرنين السادس
عشر والسابع عشر ، يعتبر الممثلون السياميون كأنهم يقيمون
فى بلادهم ، السفير يعفى من العقاب لكن تطلب استعادته
أو يطرد ٤٠٩
- الاعفاء من القضاء المحلى : أداء الشهادة ، اعفاء دار السفارة ،
حدود امتيازات دور السفراء ، وجوب كف السفراء عن
ايواء المجرمين ، حاشية الممثل السياسى ، امتيازات السفير
عند استعادته ، ليس للسفير حق القضاء ٤١٢

٤١٨	التمويلون لمهمة خاصة
٤١٩	الامتيازات المالية : الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية
	الفصل الخامس : وظيفة الممثل السياسي : مصالح الدولة السياسية ،
	في أثناء الحرب ، في عقد المعاهدات ، في قوانين الدولة
	المتعمد هو لديها ، واجب المراقبة ، استعمال الطرق اللائقة ،
	عدم التدخل في السياسة الداخلية ، الامتناع عن الخطابات
٤٢٠	العامة ، عدم جواز المكاتب في مسائل عمومية ، حماية رعيا دولته
٤٢٣	الفصل السادس : في المحاورات الرسمية
٤٢٥	الباب الثاني : في التمثيل التجاري
٤٢٥	الفصل الاول : تعيين القناصل : القناصل التجاري ، القناصل الفنيين
	الفصل الثاني : حقوق القناصل وامتيازاتهم : القناصل ليسو موظفين
	سياسيين ، الاحترام الواجب للقناصل شخصياً ، حماية
	سجلات القنصلية ومقرها ، حق القناصل في التوسط لدى
	السلطات المحلية ، رفع العلم على دار القنصلية ، المراسم ، الاعفاء
٤٢٧	من الضرائب ، الاعفاء من الرسوم الجمركية
	خضوع القناصل للقضاء الوطني : القضاء المدني ، الجنائي ، أداء
٤٣٠	الشهادة
٤٣١	الحق في المعاملة التفضيلية
	الفصل الثالث : الوظائف القنصلية : حق القضاء في السفن والبحارة ،
	وقد أحد المواطنين في دائرة اختصاصهم ، تحرير العقود
	وتسجيلها ، الاحوال التجارية والصحية ، قيد الاسماء ، رعاية
٤٣٢	مواطنيهم

٤٣٥	في القنصل المعتمدين في وكالات سياسية
٤٣٦	الباب الثالث : في الاتفاقات الدولية
٤٣٦	الفصل الاول : صور الاتفاقات وانواعها : المعاهدات ، الوثائق السياسية
٤٣٨	الفصل الثاني : صحة الاتفاقات واحكامها
٤٣٨	أهلية التعاقد
	الرضاء : قاعدة ابطال الاتفاق بسبب الاكراه لا تسرى بين
٤٣٩	الدول
	القيود الدستورية : المعاهدات التي لا تتفق مع الدستور تعتبر
٤٤١	باطلة ، السلطة التي تملك التعاقد ، السلطة التنفيذية والتحكيم
٤٤٢	الفصل الثالث : في المفاوضة والتعاقد
٤٤٢	أشخاص المتعاقدين
	نظام المفاوضة : اللغة ، التناوب ، تعدد الوثائق وقائده ، توقيع
٤٤٣	الماهدة وختمها
	التصديق على الماهدة ، تسجيل الاتفاقات في سكرتارية جمعية
	الامم ونشرها ، التعديلات والتحفظات ، مبادلة التصديقات
٤٤٥	اعلان المعاهدات
	الفصل الرابع : تنفيذ المعاهدات ، المعاهدات التي عقدت وفق الدستور
٤٤٩	تمتير قانوناً سامياً في البلاد
	الفصل الخامس : تفسير المعاهدات : قواعد تفسيرات المحاكم
	لا تطبق على تصرفات الامم ، أساس التفسير ، ينايم التفسير ،
٤٥١	يلاحظ عدم مخالفة الادب الدولي
٤٥٢	الفصل السادس : انضمام المعاهدات

٤٥٣	ابطال الاتفاق بإعلان
٤٥٤	ادماج الاتفاق في غيره
٤٥٤	تغيير الظروف : التغييرات السياسية ، تغيير ذات الدولة ؛ الدولة التي لم تقعد ذاتيتها ، الدولة الجديدة المنفصلة
٤٦٠	قضى المعاهدة من جانب واحد
	أثر الحرب في المعاهدات : رأى المجمع العلمى النولى ، رأى الاستاذ مور ، الاتفاقات الخاصة بحالة الحرب ، الاتفاقات التي تقرر حقوقاً ثابتة ، الاتفاقات الأخرى ، ما جرت عليه معاهدة الصلح
٤٦١	الباب الرابع : فيما يقع من الخلاف بين الدول وفي طرق تسويته بغير الحرب
٤٦٦	الفصل الاول : الطرق الودية غير القضائية
٤٦٦	المفاوضة
	المساعدة الودية والوساطة : معاهدات لاهاى فى سنة ١٨٩٩ . وسنة ١٩٠٧ ، قبول التوسط لا يوقف التجهيزات الحربية ، شروع ولسن فى الوساطة سنة ١٩١٦
٤٦٧	لجان التحقيق الدولية
٤٧٠	الفصل الثانى : فى الطرق الودية القضائية
٤٧١	التحكيم : جوازه فى غير المسائل التي تمس استقلال الدولة أو شرفها ، تعيين المحكمين
٤٧١	بعض قضايا التحكيم الشهيرة ، دعاوى الإبلما ، تعويضات قنزويلا ، حادثة كازابلانكا
٤٧٢	معاهدات لاهاى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ ومحكمة التحكيم الدائمة ، اجراءات التحكيم ، عيوب هذا النظام
٤٧٥	

- محكمة العدل الدولية (سنة ١٩٢٠) : اختصاصها ، المصادر
القانونية التي ترجع اليها المحكمة ، الاستشارات لجمعية الامم ،
الاجراءات ، نظام المحكمة خطوة في سبيل ارتقاء القضاء العالمى ،
٤٧٨ كان المشروع يقضى بجعل القضاء إلزامياً
عهد جمعية الامم : وجوب التحكيم فى الاحوال التى تصلح
للتحكيم ٤٨٢
الفصل الثالث : الطرق اللادوية التى قد تقضى الى الحرب . . ٤٨٤
قطع العلاقات السياسية : استعادة ممثل الولايات المتحدة فى
كاراكاس سنة ١٩٠٨ ، قطع انجلترا علاقاتها مع فرنسا عقب
اعدام لويس السادس عشر سنة ١٧٩٣ ، قطع الدول العظمى
علاقاتها مع سرىيا لتولى قاتلى الملك اسكندر مناصب الدولة
سنة ١٩٠٣ ٤٨٥
فى النار والاقتصاص والتفكيك : مقابلة المثل بالمثل ، مظاهرة
بحرية فى باراجواى سنة ١٨٥٨ ، حريق جرييتون ، احتلال
فرنسا جزيرة فورموزا سنة ١٨٨٤ ٤٨٧
بعض حوادث شهيرة : فرنسا والولايات المتحدة سنة ١٨٣١ ،
بريطانيا العظمى ونيكاراجوا سنة ١٨٩٥ ، فرنسا وتركيا سنة
١٩٠١ ، هولاندا وفنزويلا سنة ١٩٠٨ ، حادثة تاهييكو سنة
١٩١٤ ، استمرار حالة السلام رغم النار ، النار بالعنف وسيلة
القوى ضد الضعيف ٤٩٣
الحصر البحرى السلمى : أول حصر بحرى سلمى سنة ١٨٢٧ ،
شروط الحصر ، آثاره ، مذهب انجلترا ، مذهب فرنسا ،
حصر فرنسا لجزيرة فورموزا سنة ١٨٨٤ ، حصر فرنسا فى سيام

سنة ١٨٩٣ ، المهد التولى يؤيد نظرية إنجلترا ، أمريكا تؤيد	
النظرية الانجليزية ، حصر كريد سنة ١٨٩٧ ، حصر فنزويلا	
سنة ١٩٠٢	٤٩٦
الحجز (امبارجو) ، الحجز المدني أو السلي ، الحجز العدائي ،	
وجوب تدويض الدول الأخرى ، حجز سفن هولاندا سنة	
١٨٠٣ ، الانتفاع بالسفن شبه المحايدة وتعويض ذلك ، عدم	
جواز حجز السفن عند توقع الحرب	٥٠٠
قطع المعاملات التجارية	٥٠٣

الكتاب الثالث — في المنازعات الدولية

الباب الاول : الحرب	٥٠٥
الفصل الاول : في حالة الحرب	٥٠٧
الفصل الثاني : انواع الحروب	٥٠٨
الحرب العامة	٥٠٨
المصيان — الحرب الاهلية — الثورة	٥٠٩
الحرب الخاصة	٥١٠
الفصل الثالث : في بدء الحرب : أعمال عدائية ، عمل صريح من	
جانب الحكومة ، عدم الاذعان لانداز نهائي ، اعلان رسمي ،	
معاهدة لاهاي سنة ١٩٠٧ ، الثورة والحرب الاهلية	٥١١
الفصل الرابع : تأثير الحرب في العلاقات بين المتحاربين	٥١٦
١ — العلاقات السياسية	٥١٦
٢ — الاتصال بين سكان الممالك المتحاربة : وقف المواصلات	
بصفة عامة ، قيد حق التعاقد ، تأثير مبدأ منع الاتصال في	
العقود القائمة ، القانون الأمريكي الخاص بالمعاملة التجارية مع	

منحة	
٥١٧	الاعداء ، حق التقاضى ، مراقبة المواصلات
٥٢٤	٣ - مراقبة رعيا الاعداء المقيمين فى المملكة
٥٢٥	٤ - مراقبة أموال الاعداء فى المملكة
٥٢٧	فى حق المصادرة : الاموال العامة والخاصة ، الدين
٥٣٠	٥ - منع التصدير
	٦ - أشخاص المحايدىن وأموالهم فى المملكة المحاربة : حق
	المحارب فى التجنيد الاجبارى ، الضرائب العسكرية ، محل
	الاقامة والمنحة ، ربط الضرائب ، القرض الاجبارى ،
	الاستيلاء على الاملاك ، أموال المحايدىن الموجودة فى المملكة
	عرضاً ، حادث السفن الهولندية سنة ١٩١٨ ، السفن
	المأسورة التى لم تفصل فى أمرها محكمة الغنائم ، الاستيلاء على
٥٣١	قطارات السكك الحديدية القادمة من مملكة محايدة
٥٣٩	الفصل الخامس : فى الصلات السلمية بين المتحاربين
	فى المحارب والاتفاقت البرية والبحرية : راية المهادنة ،
	جوازات السفر وجوازات الامان ، اتفاقت التسليم ، الاتفاقت
	الخاصة باقتال والسفن الحرام ، وقف القتال قليلا ، الهدنة .
٥٤٠	هدنة ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ مع المانيا
٥٥٢	الباب الثانى : الحياد
	الفصل الاول : واجبات السولة المحايدة فى تطورها التاريخى : لم تكن
	المساعدة بالقوة العسكرية مخالفة للحياد متى وقت بمقتضى معاهدة
	بدأت المعاهدات تمنع الاعانة بالقوة الحربية ، مبدأ عدم المحابة
	مبدأ عدم الترخيص لرعايا المقيمين فى البلاد بالاشتراك فى
	القتل ، رفضت الثورة الامريكية هذا المبدأ الى مستوى قلعة

قانونية ، واجب الدولة في أن لا تسمح بإعداد سفن في موانئها ضد أحد المتحاربين ، منع اعداد الجيوش وغايته ، منع اتخاذ قاعدة حرية في المملكة ، قاعدة عامة ، تراخي المحايدين

٥٥٢ بسبب مايجنيه الافراد من نجارة الحرب

الفصل الثاني : فيما يجب على الحكومة المحايدة الامتناع عنه من التصرفات : المساعدة محظورة حتى لو وقعت بلا محاباة ، واجب الامتناع يسرى على جميع موظفي الدولة ، أمثلة من الاعمال المحظورة . لكن معاهدة لاهاي لم تمنع استعمال الخطوط للتغرافية ، الامتناع عن الدلالة في البحار ، الفرق المتقذين ،

٥٥٨ الدولة لا تسهل للافراد بيع الذخائر

الفصل الثالث : في واجب المنع وحكمه : منع المتحاربين من اغتصاب أية سلطة حكومية في المملكة ، جزاء التقصير في

٥٦٠ ولجبات الحياد ، اعتراض ساسة الدول

تحمي المتحارب سلطان الدولة : طلب الدولة المحاربة رعاياها

٥٦١ للتجنيد ، تصرفات المحارب الاخرى لمتابعة الحرب

اعمال غير المتحاربين : تجهيز السفن وتسليحها لاستعمالها في

٥٦٤ أعمال عدائية ، قاعدة حرية في مملكة محايدة

ايواء السفن الحربية : دخولها ومدة اقامتها وتموينها ، في تعمير

٥٦٦ السفينة ، اعتقال السفينة المحاربة والنازليين فيها

٥٦٩ ايواء الجنود البرية المحاربة : وجوب الاعتقال

الفصل الرابع : المعاونة التي يتلقاها المحارب من المحايدين : ذخائر الحرب ، شكونى المانيا والنمسا في غضون الحرب ، اقراض المحاربين ، خدمة الرعايا المحايدين لدولة محاربة ، مدى واجب المنع ، تجهيز السفن غير المدة في الاصل لاعمال عدائية ،

٥٧٠	المشاهدات في الحرب العظمى ، نتائج فعال النواصات الالمانية ، القاعدة الدولية الحالية غير وافية
٥٧٧	الفصل الخامس : تنفيذ واجبات الحياد : الدولة تختار الوسائل التي تلائمها ، الواجب التشريعي ، واجب السلطة التنفيذية . . .
٥٧٩	أثر الاعتراف بوصف المحارب : وجوب التزام قواعد الحياد . . .
٥٨٢	الفصل السادس : في آثار الهدنة
٥٨٣	الفصل السابع : حرمة المملكة المحايدة : الامتناع عن الحركات العدائية في بلاد محايد ، حالة الدفاع عن النفس ، قد يسمح عجز المحايد للمحارب بمخالفة القانون الدولي ، قاعدة حرمة البلد المحايد حيوية لسلامة الامم ، غزو المانيا بلجيكا في أغسطس ١٩١٤ ، احتلال الامريكيين لكسمبورج سنة ١٩٢٠ ، انتهاك حرمة البلد المحايد تستوجب التوقيض ، واجب المحايد
٥٩٠	الباب الثالث : انتهاء الحرب والاجراءات الفنية
٥٩٠	الفصل الاول : أسباب انتهاء الحرب : وقوف القتال ، التصريح الرسمي الانفرادي ، اعلان انتهاء الحرب الالهية ، الاخضاع والقهر ، تغير السيادة بالاخضاع لا يتفق مع مبدأ تقرير المصير الاتفاق ، سلطة المتناقد وفق الدستور ، الضمان لاحترام العقود . . .
٥٩٦	الفصل الثاني : الاجراءات الخاصة بالمفاوضة في معاهدة صلح . . . تبادل الآراء العلني بين الساسة المسؤولين . وعرض الاقتراحات في الخطابات العامة ، هذه الطريقة الجديدة تقابل زيادة نفوذ صوت الشعب في رقابة الامور الخارجية
٥٩٨	المفاوضات التمهيدية

مقدمات الصلح : بين الولايات المتحدة واسبانيا ، مايجب أن	
تشمّل عليه مقدمات الصلح . نقض الاتفاق التمهيدى	٥٩٩
عقد المعاهدة النهائية : وظيفة المفوضين	٦٠٥
اجراءات مؤتمر الصلح	٦٠٦
الفصل الثالث : بعض آثار انقضاء الحرب : الآثار الناشئة عن المبادئ	
العامّة ، كل عمل عدائى يصبح غير مشروع ، جلاء القوات	
المسكّرية ، الاموال التى كسبت عند الغزو ، حكم الاراضى	
المفتوحة عند عدم النص فى المعاهدة ، اعادة علاقات الصداقة ،	
العقود الموقوفة ، اعادة الاتصال بين المملكتين	٦٠٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القانون الدولى العام

عموميات

١ - القانون الدولى العام هو مجموعة القواعد التى تحدد حقوق الدول وواجباتها فيما بينها من العلاقات وقد وضعت له تعريفات أخرى كثيرة وكلها مهما تنوعت تتضمن الإشارة الى نوع من العلاقات الناشئة بين جماعات من الناس وللتعبير عن هذه الجماعات استعملت كلمات شعوب وأمم ودول بلا تمييز مع ان لكل منها معنى خاصا فالأمة هى جماعة من الناس متحدة الجنس واللغة والمدنية تربط أفرادها على طول الزمان الاحساسات المتشابهة والمنافع المشتركة أما الدولة فهى مجتمع ثابت مستقل يملك بقعة معينة من الأرض ويميش فى ظل سلطة منظمة أو هى شعب منظم خاضع للقانون فالأمة وحدة جنسية والدولة وحدة قانونية

ليست كل أمة دولة فقد عاشت الأمة البولونية زمناً طويلاً ولم تكن هناك دولة بولونية والأمة الايطالية كانت مجزأة بين عدة دول صغيرة

الموضوع

٢ - الدولة وحدها بوصف أنها شخص معنوى له حقوق وعليه واجبات هي موضوع القانون الدولى

وقد ذهب بعض الكتاب^(١) الى ان موضوع القانون الدولى أوسع من ذلك وأنه يجب النظر اليه من حيث انه ينظم أمور وحدة أكبر من الدولة وحدة قانونية عظمى هي النوع الانسانى فيكون القانون الدولى هو القانون العام للعالم بأسره والفرص منه ضمان ارتقاء الدول المختلفة فى ظل السلام ومقاومة كل خروج على الالتزامات الادبية التى تقضى بها الانسانية

اسم الاول

٣ - « القانون الدولى العام » اسم جديد وضعه جريمى بنتام فى سنة ١٧٨٠ وكان اسمه الاول جوس جنتيوم^(٢) ويرجونها « قانون الامم »^(٣) و « قانون الناس »^(٤) وهذه التسمية فيها شيء من الابهام لانها تدعو الى الالتباس بالقوانين الرومانية المسماة جوس جنتيوم التى كانت مدلولاتها لا تتفق فى شيء مع المراد هنا فان الجوس جنتيوم

(1) V. Jitta, La renovation du droit international sur la base d'une communauté juridique du genre humain, 1919 p. p. 1. et s. — Pilllet, Le droit international public ; ses éléments constitutifs son domaine son objet. R. D. I. P., t. I. p. p. 13. et s.

(2) Jus gentium.

(3) Law of Nations.

(4) Droit des Gens.

عند الرومانيين هي مجموعة القوانين الخاصة التي يتمتع بها الاجانب من جميع الامم المتمدة الخاصة لروما وكان يقابلها القانون المدني^(١) وهي مجموعة القوانين الخاصة التي كان حق التمتع بها قاصراً على الوطنيين الرومانيين^(٢)

وفي فرنسا الآن تطلق المحاكم وبعض الفقهاء عبارة « قانون الناس »^(٣) على القوانين الخاصة التي يتمتع بها الاجانب ويقابلها عندم القانون المدني كما كان الحال عند الرومان

١ - تقسيم القانون الدولي

القانون الدولي قسمان خاص وعام

٤ - فالخاص هو مجموعة القواعد التي تطبق في فض نزاع بين سيادتين ناشيء عن قوانينهما الخاصة^(٤). والفرض منه اذن حل الخلاف القائم بين قوانين خاصة صدرت من دول مختلفة في تطبيقها على حالة معينة. فهو الذي يحدد سلطان التشريع الخاص بالدولة ويعين القانون الواجب تطبيقه

وأشخاصه رعايا الدول بالنسبة الى حقوقهم المدنية. والمصالح التي

(1) Jus civile.

(2) V. Sherman, Jus Gentium and International Law A. J., 1918 p. 56.

(3) Droit des Gens.

(4) Weiss, Droit International Privé, Introduction.

يفصل فيها والمبادئ التي يبحث في تطبيقها لها خصائص القانون
الاهلي الخاص عينا

وهو الذي يضع قواعد الجنسية ويعين مركز الاجانب في البلاد
ويبين الحقوق التي يتمتعون بها والتي لا يتمتعون بها

٥ - أما العام فوضعه تنظيم العلاقات القائمة بين الدول باعتبارها
أشخاصاً معنوية تتألف منها الجمعية الانسانية

وأشخاصه الدول لا الافراد . وهو يفصل في المصالح من وجهة
عامة مستنداً الى عادات ومعااهدات

ومن مباحثه بيان العناصر المكونة للدول وكيفية تأسيسها
واسباب زوالها وبيان حقوقها وواجباتها وعلاقاتها والمعااهدات التي
تعقدها والمنازعات التي تقع فيما بينها وحلها بالطرق السلمية أو بالقوة
الحرية

ومهما وجد من التشابه بين الدولي الخاص والدولي العام فان
ينهما من الفوارق ما بين القانون الخاص والقانون العام في كل دولة
وقد ذهب الكاتب الفرنسي بيليه والالماني زيتلمان الى اعتبار
الدولي الخاص فرعاً من الدولي العام⁽¹⁾

(1) V. Pillet, Le droit international privé considéré dans ses rapports avec le droit international public, dans la Revue Pratique du dr. inter. privé 1892 p. p. 105 et s. — Zitelmann, Internationales Privatrecht, 1897, t. I, p. p. 66 et s.

٢ - أساس القانون الدولي العام

٦ - هذه المسألة كانت محلا لأبحاث مستفيضة في البلاد المختلفة وعلى الأخص في إيطاليا وفي ألمانيا والآراء فيها متباينة والسبب في هذا التباين ما وقع من الخلط بين أساس القانون وبنائمه^(١)

٧ - فذهب بعض الكتاب^(٢) إلى أن أساسه الدين المسيحي الدين المبيح مستنداً إلى ما جاء في المحالفة المقدسة التي عقدت بياريس في ١٥ و ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ بين ملوك روسيا والنمسا وبروسيا وهذا المذهب لم يقبل لانه لا يفي بحاجات الدول المتمدنة اذ الجرى عليه كان يستتبع أن تركيا واليابان وإيران ومصر وغيرها من الدول غير المسيحية لا تقبل في العائلة الدولية على أنه مذهب لا يمكن أن يأتلف مع الافكار الحديثة التي تفصل بين الدين والقانون

٨ - وذهب البعض^(٣) إلى أن المنفعة هي أساس القانون الدولي المنفعة وعيب هذا المذهب انه يخلط بين السياسة التي يظهر من امرها انها مؤسسة على المنفعة وبين القانون الدولي لما بينهما من الروابط القوية

(1) V. F. de Martens, Le fondement du dr. inter. R. D. I. t. XIV p. 244.

(2) V. Bluntschli, Le dr. inter. codifié, trad. Lardy, 4 édition en 1886, art. 101 et 102.

(3) Alessandri, Le dr. inter. pub., son fondement et sa sanction, 1920, § 18. — Snow, Inter. Law and political Science, A. J. 1913, p. 315.

الموازنة السياسية ٩ - وذهب آخرون ^(١) الى ان « الموازنة السياسية » تصلح أساساً للقانون الدولى العام. يمتون بالموازنة السياسية تعادل القوى فى الدول المعطى وهذه القاعدة هى التى تمشت عليها السياسة الاوربية منذ معاهدة وستفاليا « ١٦٤٨ ميلادية » فوقع بموجها ما وقع فى الحياة الدولية من التغييرات العظيمة : تنازل عن أراض وممتلكات وضم دول وفصل دول ومحالفات وممالات دولية ^(٢)

وقد كانت قاعدة الموازنة فى بعض الازمات التاريخية الخطيرة ذات تأثير فعال فى صون السلام العام وفى الزام الدول بمراعاة قواعد العدل والقانون . وما دام انه ليس فوق الدول سلطة عليا ^(٣) تحرس القانون فان الموازنة السياسية اذا اعتبرت فى بعض الاحيان وسيلة من وسائل حسن تنفيذه فانها لا تصلح ان تكون أساساً له ^(٤)

١٠ - ورأى بعضهم ان أساس القانون الدولى مبدأ الجنسيات مبدأ الجنسيات وأول من روج هذا الرأى هو العالم مانشيني ^(٥) وتبعه كتاب كثيرون من الايطاليين

هذا المبدأ يتلخص فى ان كل جنسية لها الحق فى ان تنظم نفسها على شكل دولة . وهذا الحق هو فى الواقع عبارة عن حق كل شعب فى حريته الشخصية . ويؤيد أنصار هذا المبدأ نظريتهم بأن الجرى

(1) Nys, Théorie de l'équilibre européen, R. D. I. t. XXV p. 34 et s. (2) Coalitions. (3) Super Etat.

(٤) انظر التوازن الاوروبى أيضاً فى بندى ١٥٦ و ٥٠

(5) Mancini, Della nazionalita come fondamento del diritto delle genti, 1854.

عليه يتضمن رعاية القانون في العلاقات الدولية ومهد الطريق لحل المشكلات ويكفل توطيد دعائم السلم بين الدول ولكن عدم كفاية هذا المبدأ ظاهرة لانه اذا أمكن ان يكون مبدأ الجنسية أساساً علمياً صالحاً لتأليف الدول فلا يكفي لأن يكون أساساً للقانون الدولي الذي إنما يتأسس على التبعية المتبادلة بين الدول من الجهة الاقتصادية والعلمية والأخلاقية واستقلال كل دولة من الجهة السياسية

ومهما أعطت الحوادث التاريخية مبدأ الجنسية ظاهراً من الحق فأن الذين وضعوه والذين قاموا بنشره إنما كانوا يرتقبون من ورائه مصلحة وطنية لشعوب معينة لا للعالم الانساني بأسره . ولعل فكرة الاتحاد الإيطالي هي التي حملت كتاب القانون الدولي في إيطاليا على ترويج هذا المذهب الذي بنيت دعائمه على مشاهدات تاريخية كالتي بررت انفصال اليونان من تركيا والبلجيكا من هولندا وأفضت إلى الوحدة الجرمانية

على ان الجنسية مع عدم صلاحيتها لأن تكون أساساً للقانون الدولي فإن قابليتها لأن تكون أساساً للسياسة غير مسلم به أيضاً وإذا كان نابليون الثالث قد استمسك بمبدأ الجنسية في خطته السياسية فإن دى مارتنس^(١) وهلتزendorff^(٢) قالاً بعدم صلاحيته لأن في تطبيقه ضرراً وصعوبة مما اذ كما يترتب عليه مثلاً زوال دولة سويسرا ودولة

بلجيكا يترتب عليه ايضاً تأليف ممالك صغيرة جداً لا تصلح الا للمشاجرات اذا فسر المبدأ بأضيق معانيه أو تأليف ممالك عظيمة جداً يتحقق بها حلم الجامعة الجرمانية البانجرمانسم^(١) والجامعة السلافية البانسلافسم^(٢) اذا فسر بأوسع معانيه^(٣)

هذا ومما يلتحق بمبدأ الجنسيات ذلك المبدأ الجديد الذي نشأ في أثناء الحرب العظمى وهو مبدأ تقرير المصير

١١ - هو حق الامة الطبيعي في اختيار السلطة التي تدعن لها

مبدأ تقرير
المصير

بالسيادة

وأول واضع له هو الرئيس وودرو ولسن الذي صرح به في خطبه المعروفة في غضون الحرب . ونخص بالذكر منها خطبة ١١ فبراير ١٩١٨ التي القاها امام مجلس الشيوخ والنواب مجتمعين قائلا فيها « ان حق تقرير المصير ليس عبارة جوفاء انما هو مبدأ لا مناص عن الالتزام به في العمل من يتجاهله بعد اليوم من ساسة الدول فهو مخاطر^(٤) »

وهذا المبدأ الادبي السامي - الذي افتنت به الامم المحكومة افتتانا واطمأنت له الأمم المغلوبة اطمئناناً بوصف انه عدل طبيعي حي نافذ تطبيقه عام لا يحتمل استثناء - لم يفلح بالأسف ولسن في تطبيقه على جميع المسائل التي عرضت على مؤتمر الصلح أو لعله لم يثبت في

(1) Pangermanisme. (2) Panslavisme.

(٣) انظر مبدأ الجنسيات أيضاً في بند ١٥٨

(4) « Self determination is not a mere word. It is an imperative principle which statesmen will henceforth ignore at their peril. »

الدفاع عنه فقد أنكرته معاهدة فرساي حينما وضعت الملايين من الألمان رغم إرادتهم تحت سيادة دولتي بولونيا وتشكوسلوفا كيا الجديدتين وسلمت كياوتشو الى اليابان كما أخضعت لها إقليم شانتونج اقتصاديا وأنكرته معاهدة سان جرمان أيضاً حينما قررت استيلاء إيطاليا على التيرول النمساوي ضد رغبة أهاليه الظاهرة وأنكرت كلتا المعاهدتين حق النمسا في الاتحاد مع ألمانيا والامة النمساوية بجمعة عليه. ولما جاءت المادة ٦١ من دستور ١١ أغسطس سنة ١٩١٩ الألمانى بنص يفيد قبول نواب النمسا في مجلس «رايشرات»^(١) احتجاج مجلس الحلفاء الأعلى الذى كان منعقداً في باريس وقتئذ والزم المفوضين الألمان في ٢٢ سبتمبر بامضاء وثيقة «بروتوكول»^(٢) صرحوا فيها بأن النص لاغ لا يعمل به

ولا شيء أبلغ من ذلك في انكار مبدأ تقرير المصير
ولسوء الحظ عمل ولسن بنفسه على اسقاط مبدئه بإتباع سياسة تناقضه في روسيا فانه لم يحفل بأمانى اهالى استونيا ولا فنلندا وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان في الاستقلال على انه كان لها من اختلاف الجنس واللغة والعادات عناصر كافية لاعتبارها جنسيات متميزة. بل رفض في أثناء مفاوضات باريس مرارا الاعتراف بحق سكان هذه البلاد في تقرير السيادة التى يختارون ان يعيشوا في ظلها واستمر يدافع عن فكرة روسيا الكبرى التى تحيى الامبراطورية

الروسية القديمة فيما عدا البلاد التي أعيدت الى بولونيا والبلاد التي أدخلت في حدود جمهورية فنلاند. ومع انه قد يكون لدى الرئيس ولسن من الاسباب الوقتية ما يبرر اتباع هذه السياسة المناقضة لمبدئه فانه لم يبين للناس ما ينقذه به مبدؤه

ويقول الكتاب الناقدون ومن بينهم المستر لانسنج وزير خارجية امريكا الذي رافق الرئيس ولسن الى مؤتمر الصلح ان المبدأ وضع بصيغة مبهمه لانه لم يبين من له حق تقرير المصير أهى الامم أم الطوائف أم سكان كل اقليم لانه اذا أخذ على اطلاقه فقد يؤدى الى تأليف دول من مدن فردية تريد المزملة والاستقلال وبذلك يفتح باب الدسائس للدولة التى تريد اضعاف غيرها بدفع فريق من الاهالى الى طلب الانفصال منها كما فعلت المانيا في بلجيكا وفي بولونيا في خلال الحرب العظمى وزاد الامريكيون على ذلك انه يترتب عليه الاعتراف بعشروية الانفصال الذى وقعت بسببه الحرب بين جنوب الولايات المتحدة وشمالها في سنة ١٨٦١ وقالوا انه اذا عمل بهذا المبدأ على اطلاقه يكون سبباً للفوضى وينبوع ثورات خطيرة تهدد السلام العام وتقضى على الثبات السياسى ولذلك رأوا وجوب تحديده وقيد تطبيقه بالجماعات الرشيده التى لها تاريخ ووجود قائم بذاته وجنسية مميزة والتى بلغت درجة من الكفاية للقيام بأعمال السيادة وباعباء الحكيم وصيانة الأمن وحفظ النظام^(١)

(1) Robert Lansing — The peace negotiations. A personal narrative, 1921

أما إرادة الأمة في أمر تقرير مصيرها فتعرف إما بالاستفتاء العام^(١) وإما بالثبات على المقاومة العامة العنيفة ضد الحكومة القائمة بقي علينا أن نذكر أن مبدأ تقرير المصير ليس جديداً في ذاته وإنما هو إحياء لمبدأ قديم وضعت له صيغة شهيرة هي « رضاء المحكومين »^(٢)

ولقد كان فلاسفة السياسة يعدونه حقيقة أولية والامن المتعمدة التي رغبت في مراعاته لبثت تقول به مدة ثلاثة قرون ومع ذلك فقد تجاهله ساسة الدول فلم يطبق الا في أحوال ثلاث : في اتفاقية تورينو سنة ١٨٦٠ اذ اشترط فيها أن سكان نيس وسافوى يعربون عن رضام بأن يكونوا رعية امبراطور الفرنسيين وفي سنة ١٨٦٣ اذ خير سكان الجزر اليونية المتنازل عنها لليونان في أن يعربوا عن اختيارهم هذه الدولة وأخيراً في معاهدة براغ اذ نص في المادة الخامسة منها على أن بروسيا لا ينبغي لها أن تستلحق الجزء الشمالى من شلزويج بدون رضاء سكانه الذين يجب ان يظهروا رضام بطريق الاستفتاء العام . على ان هذه المادة لم تنفذ بعد

ولا شبهة في ان الحامل لساسة الدول على عدم تنفيذ هذا المبدأ هو زعمهم ان تنفيذه يحمل سلامة الدولة في خطر . وسلامة الدولة أمر جوهرى في حياة الامة لا يمكن تشبيهه بحق صيانة النفس في الافراد فانه أسمى منه شأنًا إذ الامة لا تخضع لقوانين التضحية الذي

(1) Plébiscite.

(2) « consent of the governed »

يخضع له الافراد^(١)

تلك هى النظريات التى قدمها العلماء فيما يتعلق بأساس القانون الدولى العام وقد ظهر من مناقشتها أن كلها غير صالح لان يكون أساسا له

المذهب المتشد ١٢ - المذهب المعتمد هو ان الاصول الاولى للقانون الدولى

العام قارة فى طبع الانسان فى حاجته للاجتماع وشوقه الى الكمال . علله الجهورية فى ضرورة اجتماع الدول المنظمة وتواصلها وعلله العرضية فى الحوادث التاريخية العظيمة وفى ارتقاء المدنية المتوالى^(٢)

غريزة الاجتماع تؤدى حتما الى تأليف العائلة ثم القبيلة وهى عائلات متحدة الاصل ثم الدولة وما هى الا مجموعة قبائل تحت سلطة مشتركة بدأت كل دولة تعيش منعزلة ولا يمكن الاجتماع ضرورة للدول كما انه طبيعى للافراد وذلك لان الانسان مندفع بغريزته للتوجه الى الكمال فهو على الدوام يفكر فى زيادة رفاهيته كما انه يرى كل يوم ازدياد حاجاته فهو يسعى الى سدها بوسائل متجددة

ومن المشاهدات الثابتة أن كل اكتشاف جديد يولد حاجات جديدة وان الخيرات الطبيعية ليست موزعة فى الكرة الارضية بطريق المساواة بل محصولات الارض تختلف باختلاف المنطقة والمناخ والطبقات الارضية فلأجل سد حاجات الناس المتزايدة لجأت الدول

(١) انظر مبدأ تحرير المصير أيضاً فى البنود من ١٥٩ الى ١٦٢

(2) De Holtzendorff, Introduction au droit des gens, p. 6. — F. de Martens, t. I. p.266.

المختلفة اضطرارا الى المقايضات وغيرها من العلاقات التجارية والاقتصادية . وبسبب هذه العلاقات نشأت بينهن حالة تساند تعول فيه كل على الاخرى . وقد كانت العلاقات التجارية في بدء امرها غير منتظمة ولا مطردة بل كانت تتبع الفرص كلما سنحت لكن تعاقب الاجيال مكن للتجارة حتى أصبحت منظمة ثابتة

وزيد قانون تقسيم العمل في ذلك التساند أو بالحرى في تلك التبعية فان انكثرا مثلا لا يمكنها أن تعيش منعزلة عن الدول وهى منفصلة عنهن بالبحار بل بها حاجة الى الولايات المتحدة والروسيا والهند وغيرها من دول العالم لتغذية أهلها وللحصول على المواد الأولية لتشغيل معاملها وتصريف مصنوعاتهما وترويج تجارتها

وهذه التبعية المتبادلة بين الدول موجودة في الحياة الفكرية كما هى في الحياة الاقتصادية فان الدول يستفيد بعضها من بعض الاكتشافات العلمية والآداب والفنون والتربية العقلية وكلما زادت الامة مدنية زادت حاجتها الى معاونة الدول الأخرى

والواقع من الأمر ان كل يوم يمر يزيد في اعتقاد الناس رسوخاً بأن كل أمة لا تستطيع أن تكفى بموارد وطنها

هذه التبعية المتزايدة تستتبع ترتيب العلاقات بين الدول بطريقة منتظمة وهى من أهم عوامل السلام العام الذى يسعين في توطيده لما هن من المصالح المتبادلة في اتقاء المنازعات والحروب

ان الدول الحديثة تؤمن بتلك الحقيقة من أنها لا تستطيع أن

تميش وكل منها بمنزلة عن الأخرى فعلاقات بعضها ببعض تحتها
ضرورات حيوية بعيدة كل البعد عن منازع التصنع وزواجب الأهواء.
ومن هذه الضرورات القاضية بوجود علاقات دولية نشأت الحياة
الدولية السلمية المنظمة

إن الدولة التي تخرج من عزلتها تبدأ علاقاتها مع الدول الأخرى
بأن تضع بنفسها القانون الذي ترضاه لتنظيم هذه العلاقات وتعين
للقواعد التي تسترشد بها في تصرفاتها ولا تنظر في ذلك إلا لمصلحتها
الخاصة التي قد تسيء فهمها كما قد تحسنه. ولكن الدول الأخرى تعمل
عملها نفسه وتتصرف تصرفها عينه فيقع النزاع بين المصالح المتنافسة
وتظهر الحاجة فوراً إلى التسامح من الجانبين لايجاد علاقات مرغوب
فيها أو الاحتفاظ بعلاقات لا يحصى عنها وبذلك ينشأ قانون مشترك
بين دول متعددة بالرضا الضمني أو بمعاقدات صريحة وهذا القانون
ينمو ويتسع ويتناول أشياء جديدة كلما انفسح ميدان السياسة ونمت
تجارة الدول - ومع ارتفاع المدنية يعظم سلطان هذا القانون
قال هفتر^(١):

« هذا القانون الذي أساسه الرضا المتبادل بين جماعة معينة من
الدول سواء أكان صراحة أم ضمناً حقيقة أم حكماً إنما يستمد قوته
من الاعتقاد المشترك بأن كل عضو من الجمعية في ظروف مماثلة يشعر

(١) Heffter, Le droit international de l'Europe, 4 édition annoté
par Geffcken, 1883. § 2.

بالحاجة لأن يتصرف مثل هذا التصرف دون غيره لإنساب مائدة أو أدية»

فالحاجة هي التي أوجدت ثم أتمت بين الدول اشتراكاً في الحياة المادية والأدبية ينظمه قانون عام . اشتراكاً بل اتحاداً غايته الوصول بمجهودهم المتضافرة الى توفير حاجتهم على الوجه الأكمل

فالقانون الدولي العام هو قانون ذلك الاتحاد المعترف به عند الدول التي تجرّص على سير ما بينها من العلاقات على قاعدة من الإدب ومن العدل والتي تمد هذه العلاقات ضرورة لسد حاجات مدنيها وتعتبرها جزءاً أصلياً من نظام عالمي لازم للسعادة الانسانية

فأساس القانون الدولي العام قائم إذن على اشتراك ثابت معترف به بين الدول التي بلغت درجة معينة من المدنية

ولا يشترط أن تكون الدول ذات العلاقات الدولية متساوية في الرقي العلمي ولا تماثلة في كل شيء آخر بل يكفي لأن تكون عضواً في جمعية الدول النظامية أن ترضى بتطبيق قاعدة مشتركة للحقوق والواجبات في العلاقات الخارجية

وهذه الجمعية أو التبعية الدولية لا تقضى على استقلال الدول ولا على حريتها ولا المساواة بينها فانها ليست دولة عالمية فوق الدول تفنى فيها الدول شخصياتها انما هي جمعية اختيارية مؤلفة من دول حرق لا تدن لأى سيد ولا تربطها الا المصالح المشتركة . ولئن كان على كل منها أن تعمل بملكها الخاصة في تشييد صرح المدنية إلا أنها مطلقة الحرية

في ترتيب ادارتها الداخلية ووضع أنظمتها الدستورية وقوانينها المدنية والجنائية كل ذلك على حسب عاداتها وحاجتها

شأن الدول أمام القانون كشأن الافراد فكأن الافراد متساوون أمامه ولو اختلفوا في السن أو في القوى البدنية أو في المركز الاجتماعي أو في الثروة كذلك يجب أن تكون الدول متساوية في نظر القانون الدولي لا يميز لاحداها على الاخرى بسبب القوة المادية أو قوة الانتاج أو الثراء وإن كان لهذه الامور من الوجهة السياسية أثر لا يستهان به

كان الواجب أن يكون الامر على ما ذكرنا من حيث المماثلة بين الافراد وبين الدول في تساوى كل من الفريقين لدى القانون الخاص به الا أنه مع الاسف لا يزال تحقيق هذا المعنى غير قريب . لذلك لا مندوحة من اعتبار القانون الدولي الى الآن بعيداً عن الكمال

لما وجدت الدول المتمدنة أن لا غنى لها عن الاشتراك الواقع بينها بالفعل رأّت حكوماتها أن تجعل من المعاداة الثابتة في تسيير علاقاتها قواعد قانونية واضحة فلجأت في تحقيق هذا الغرض الى الوسائل الملائمة للحال الدولية وهي المفاوضات والمؤتمرات . وقد وصلت الدول التي اشتركت في مؤتمرات وستفاليا (١٦٤٨) وفيينا (١٨١٥) ولاهاي (١٨٩٩ و ١٩٠٧) ولندن (١٩٠٩) وباريس (١٩١٩) الى عقد اتفاقات

قضى بها تشابك مصالحها فوثقت من التضامن بينها توثيقاً ولقد أصبح هذا التضامن القائم بين دول حرة مستقلة خاضعا لمبادئ معينة وأصبحت العلاقات بينها جارية على نظام معروف ملائم

وصار تطبيق هذه المبادئ واتباع هذا النظام يكون ما يسمى القانون الدولي

من ذلك ترى ان القانون الدولي يقوم على اركان ثلاثة :
وجود عدة دول مستقلة

تنظيم علاقات خارجية ثابتة بينها
اعتراف الدول بعضها لبعض بالشخصية الدولية

٤ - الاعتراض على القانون الدولي العام

١٣ - ينكر بعضهم^(١) وجود قانون دولي عام لأن القانون يستلزم وجود هيئة عليا منظمة تتكون من سلطات ثلاث : الشارع الذي يضع القواعد القانونية والقاضي الذي يطبق تلك القواعد في ما يعرض من الجزئيات والقوة التي تنفذ الاحكام ولا شيء من هذا ولا مما يشابهه حاصل بين دول كلها مستقلة متساوية في السيادة

وهذا الاعتراض يعبر عنه عادة بكلمات « لا شريعة مدونة ولا محكمة ولا قوة عمومية »^(٢)

فلا تشريع لأن الماديات والاتفاقات لا تكفي لايجاد القانون بالمعنى الحقيقي . ولا محكمة لأن هذا هو الواقع وكل قاعدة قانونية

(1) Wheaton, International Law, 5th. édition 1916 part I.p. 22.

(2) Ni code, ni tribunal, ni force publique.

لا قيمة لها اذا لم يضمن تنفيذها حكم قضائي ولا وسائل للاكراه إلا الحرب فاذا اعتدت دولة على حقوق أخرى أو لم تقم نحوها بالواجب القانوني الذي تختمه معاهدة فليس للدولة التي يلحقها الضرر من سبيل لازام خصمها بالتعويض أو بتنفيذ المهود الا الحرب وهي وسيلة عظيمة الكلفة غير مضمونة النتيجة عواقبها بيد المصادفات والاقدار حتى انهم ليقولون ان الحقوق في المسائل الدولية هي هوى الأقوى واراثة التحكيمية وإن قيمة حق الدولة تقدر بقيمة القوة التي تقدمها للدفاع عنه . ومن المشاهد أن أقوى الدول وأعظمها نفوذاً تستند في تأييد مطالبها السياسية الى قواعد قانونية تنتحلها وتلزم الدول الضعيفة بها كرهاً

لا مراة في أن عدم وجود كتاب قانون ومحكمة وقوة ينقص أهمية القانون الدولي العملية ولكنه لا يستفاد من ذلك انكار وجوده فبطلان الاعتراض ظاهر من الاعتبارات الآتية :

أما عن الوجه الاول - فالقانون انما هو مبين للحقوق والواجبات المنصوص عنها فيه لا منشئ لها إذ وجودها سابق عليه ومستفاد من عادات مرعية بين الناس وميول مسلم بها عندم فاذا وضع القانون فلا يأتى بشيء جديد أكثر من التعبير عن هذه الميول وتلك المادات المرعية وصوغها في صيغة الاوامر والنواهي الملاعة للتقنين الوضعى

وعند كافة الامم بدأ القانون المدني مثل الجنائي والقانون الخاص

مثل القانون العام بالمعادن وفي أصول كل تشريع لم يكن هناك كتاب قانون ولا صيغ رسمية تصدر وتنشر ومع ذلك فلم ينكر أحد وجود القوانين فإن العادة كانت من أهم منابع القانون الخاص في رومة وفي فرنسا وفي انكلترا وفي ألمانيا

فعدم إصدار القانون ونشره على الصورة المعروفة لا يفيد عدم وجوده إنما قد يفيد أنه غير محدد تماماً وغير مكفول بالتنفيذ

ومع ذلك فإن المعاهدات التي وقعت بين عدة دول في لاهاي ٢٩ يولييه سنة ١٨٩٩ و ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ولندن ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٩ قد نظمت مواد معينة فإذا كثرت المسائل التي تنظمها المعاهدات كما هو المنتظر صار القانون الدولي في جزء عظيم منه كالقانون في استيفائه الأوضاع المألوفة

أما عن الوجه الثاني — وهو أن القانون الدولي ليس له محكمة تطبق أحكامه في حين أن كل قاعدة قانونية لا قيمة لها إذا لم يضمن تنفيذها حكم قضائي فذلك أيضاً لا يبرر انكار القانون الدولي لأن القانون أسبق من القاضي وأسبق من تنظيم السلطات والقاضي لا يخلق الحق بل يحقه ووجود نظام قضائي ليس شرطاً في وجود الحق على أنه كما يخشى الأفراد وسائل الإكراه فيؤدون الحقوق بلا قضاء فإن الأمم من قرون مضت وفي كل منها بمهودها حرصاً على قيام غيرها بمهودها وخشية خطر الحرب المحتمل.

ومع ذلك فإن القانون الدولي العام في عهده الأخير لم يعدم تحايكماً

تنفذه ، فالحاكم المدنية والجنائية تفصل فى بعض مواده فصلاً عرضياً وحاكم الفنائم تفصل فى المنازعات الناشئة عن الحروب البحرية وحاكم التحكيم الدولية قد فصلت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى عدة منازعات دولية وقد أوجدت محكمة تحكيم فى لاهاى منذ سنة ١٨٩٩ وهى مفتوحة للدول التى ترغب فى طرح منازعاتها أمامها . وقد أنشأ عهد جمعية الامم فى ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩ محكمة دائمة للقضاء الدولى وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٠ وضعت الدول المجتمعة فى جنيف أساس العمل بهذه المحكمة

وأما الوجه الثالث - وهو عدم وجود قوة تنفيذية الا الحرب التى غالباً ما يكون فيها الخاسر هو الحق والراي هو المبطل فقد أوجب عليه بأن الحرب قل أن تحدث فعلاً وتكاد تكون مجرد شبح يمد من الضمانات الادبية فان الخوف من المخاطرة بحرب لا تعلم نتائجها كثيراً ما تمنع الدول من الاعتداء على أنه يمكن أن يضاف الى هذه الضمانات ضمانات أدبية أخرى لها من التأثير ما يختلف بحسب الظروف كوساطة الدول الصديقة والمظاهرات الرسمية التى يقوم بها الوكلاء السياسيون وتهديد الدول المظمى وحكم الراى العام . كل أولئك يبين عدل المطالب أو جورها وعدل الافعال أو ظلمها والأمثلة التى أفادت فيها هذه الوسائل كثيرة

على أن العلاقات الطبيعية الدولية هى فى أيام السلم وفيها لا يكون الاكراه وسيلة للمعاملة انما القانون هو وحده الذى ينظم العلاقات

السلمية بين الدول ، تستوى أمامه الدول الصغيرة منها والكبيرة
والضعيفة والقوية

ومع ذلك فإن الالتجاء للحرب لا يفيد عدم وجود القانون فإن
القانون النظامى لا ينكره أحد ومع ذلك فكم من الدساتير محكمة الوضع
قلبتها الثورات ! ألم تقع الحرب بين شمال الولايات المتحدة وجنوبها ؟
والخلاصة إن أثر القانون قوة وضعفاً وطبيعة ضمانته شيء ووجود
القانون نفسه شيء آخر فلا يصح الخلط بينهما

على أن عهد جمعية الأمم قد نص فيه بأنه إذا أشهرت دولة
الحرب مخالفة أحكام التزاماتها المنصوص عنها فى العهد يلتزم أعضاء
جمعية الأمم بمقاطعتها اقتصادياً ولهم أن يشتركوا فى اتخاذ تدابير
حرية ضدها

وفى كل حال فإن الحكومات التى تدير الدول تسلم بوجود
القانون الدولى العام والمؤتمرات العديدة تدل كلها على ذلك والمعاهدات
صريحة فى الاحالة على قواعد القانون الدولى

وإذا كان بعض هذه القواعد غير ثابت أو متنازعاً فيه أو كان
تطبيقه لا يقبل أو تنفيذه غير مضمون فإن ذلك لا يدل الا على أن
القانون لم يبلغ درجة كافية من النمو على أننا اذا تتبعنا نموه فى القرنين
الثامن عشر والتاسع عشر لوجدنا أنه خطى فى سبيل الارتقاء خطوات
واسعة جداً

٥ - تقسيم القانون الدولي العام

ينقسم القانون الدولي العام الى طبيعى ووضعى

القانون الطبيعى ١٤ - فالقانون الطبيعى هو مجموعة القواعد الاولى العامة النظرية التى بدون مراعاتها تكون حرمة حياة الدول وملوكها واستقلالها السياسى وحققها فى المساواة عرضة للانتهاك

مثال ذلك حق الدولة فى اعلان حرية التجارة فى بلادها بدون موافقة أية دولة أخرى . وحق بقائها محايدة بين متحاربين بشرط الامتناع عن محاربة أيهما . وواجب المتحاربين فى احترام حرية تجارة المحايدين . والحرمة الواجبة لمثل الدول السياسيين وحق عقد المعاهدات

وليس القانون الطبيعى كثير الموضوعات فان أحكامه فى الغالب سلبية تكاد لا تنصب إلا على الامتناع والتحریم . وهى تلخص فى السكف عن الاضرار وعن انتهاك الحرية وعن الاعتداء على استقلال الدول الاخرى وشرفها

القانون الوضعى أما القانون الوضعى فهو مجموعة القواعد التى ثبتت بالمعادات الدولية أو نظمت بالاتفاقات والمعاهدات . وهو يتطور بحسب ظروف الزمان ومستوى المدنية ويقع ارتقاء الامم فى خلال الاجيال ويتأثر بالمذاهب الفلسفية والاخلاقية والمعارف المعصرية والاحساسات والمعادات

والشهوات والاماني والافكار والمعتقدات والمنافع والتجارة والصناعة والنظام السياسي (١)

لا يزال القانون الوضعي في حالة تطور مستمر وتغير دائم ولن يصل أبداً الى مبدأ ثابت يطبق في الحال وفي المستقبل . وقد يعتمد في أحكامه عن القانون الطبيعي ويقرر حالات يأبأها القانون الطبيعي كالمصالح التي تدخلها الشهوات المتنافضة لقواعد العدل والمنافية لها . على أن القانون الطبيعي يجب أن يعتبر دائماً مقياساً تقاس به عدالة القانون الوضعي لانه يرتكز على الادب والعدالة والمنفعة والمنطق ولكن بعض العلماء ينكرو وجود القانون الطبيعي قائلين أنه لا يوجد الا عدل دولي وعادات واتفاقات ومعااهدات

١٥ — بجانب هذه القواعد القانونية هناك دائرة أخرى يعبرون

عنها « بالمجاملة الدولية » (٢)

فاذا كانت قواعد القانون الدولي إلزامية فان المجاملة الدولية ليست كذلك إلزامية وانما تقع من باب اللياقة . وهي تشمل الاعمال التي تقوم بها دولة لأخرى وهي غير ملزمة بالقيام بها قانوناً أو الاعمال التي تمتنع عن اتيانها وهي جائزة لها قانوناً

إن الصداقة بين الدول قد تقوم على تقاليد قديمة والعلاقات اليومية على الحدود بين الامم المتجاورة تدعو الى الرعاية المتبادلة .

(1) Bonfils — Fauchille, Traité du droit international public, 8^{me} édition t. I, 1922.

(2) Comitatus Gentium — Courtoisie internationale.

والتأديب والعطف والمساعدة من عوامل النفوذ السياسى بين الدول ورعايتها المستمرة فى العلاقات الدولية من عوامل ارتقاء القانون الدولي واذا كانت المجاملات تختلف فى دائرتها عن أحكام القانون الدولي فانها تختلف عنها أيضاً فى الجزاء المترتب على مخالفتها

المجاملة يجوز المدول عنها كل حين ولا يمد ذلك اهانة^(١)

ونظراً الى أنها ليس لها وصف الالتزام الذى هو من خصوصيات أحكام القانون فانها لا يمكن أن تكون سبباً للشكوى ولا محلاً لفرض النمرات أو المطالبة بالتعويضات إذا لم ترع فى العمل أو لم تكرر عند الاقتضاء

كذلك لا يجوز أن يترتب على عدم رعايتها اتخاذ طرق العنف^(٢)

إنما يكون للدولة التى لم تجامل أن تقابل المثل بالمثل

وهناك فرق آخر بين أحكام القانون والمجاملة فان ما يتضمنه القانون يحدد باتفاق إرادتين صراحة أو ضمناً أما فى المجاملة فان الدولة التى تأتينا انما تقوم بها من بادى رأياها وعلى ذلك تكون حرة فى تحديد مداها وبيان المعنى الذى يقصده منها وهى القاضى الوحيد فى أمرها

ولكن ليس لدولة أن تعمل بطريق المجاملة أعمالاً تخالف بها واجباً يقضى به القانون الدولي العام فالدولة المحايدة مثلاً لا يمكنها من ياب المجاملة أن تترك جيوش دولة محاربة تمر بأراضيها

وقد تكون المجاملة مصدر قاعدة من قواعد القانون الدولي فان

الاعفاءات والامتيازات السياسية التى يتمتع بها وكلاء الدول السياسيين لم تكن فى بادئ الامر الا من باب المجاملة . وبالعكس قد تنقلب بعض قواعد القانون الى مجاملات فان التحية البحرية التى كانت من القواعد القانونية فى العهد السابق أصبحت اليوم من المجاملات المحضة

١٦ - ولا يجوز الخلط بين المجاملة الدولية وقواعد الادب الدولى

الدولى فان المجاملة هى وسط بين القانون الدولى والادب الدولى
فعلى الدول بعضها لبعض كما هو الشأن بين الافراد فوق الالتزامات
التي يفرضها القانون واجبات أدبية يكون القيام بها بمحض اختيارها
وكما أن هناك أدبا شخصيا هناك أدب دولى . يقضى الادب على الدول
أن ترعى فى عملها الحسنى والاخلاص ففى الحرب تعمل باقل ما يمكن
من الضرر وفى السلم باكثر ما يمكن من النفع . وعلى الدول أدبيا أن
تساعد بعضها بعضا بقدر الاستطاعة فعليها البر فى أوقات النوائب
والمصائب الكبرى كالمجاعات والزلازل وطفحان الانهار . . . الى آخره
ويشهد الواقع أن الدول قد جرت فى تصرفاتها على مبادئ الادب
فى اتفاقية جنيف فى ٢٢ أغسطس ١٨٦٤ لمواساة المرضى والجرحى
وفى اتفاقات عديدة لمنع تجارة الرقيق الاسود وان لم يكن وقتئذ شيء
من العلاقات القانونية بين سكان افريقيا وحكومات أوروبا . كذلك
كان الادب الدولى مرعيا فى اتفاقية لاهاى ١٨ أكتوبر ١٩٠٧ الخاصة
بقواعد الحرب البرية

وكما أنه ينبغى فى القوانين الداخلية التوفيق بين قواعد القانون

وقواعد علم الاخلاق كذلك ينبغى فى القانون الدولى رعاية الادب الذى هو مظهر الضمير الانسانى خصوصا أن المثل الأعلى الذى يتطور اليه القانون الدولى هو مطابقتها تماما للادب الدولى

على أن الادب فائدة عملية هى أنه يكمل نقص القانون الدولى ويجلو غموضه كما أشار اليه مؤتمر لاهاى فى سنة ١٩٠٧

وعلى أى حال فإن كل مسلك من مسالك الادب الدولى قد يصبح عادة من العادات المعمول بها فيتطور بذلك الى أن يصير موضوع اتفاق أى حكما من احكام القانون الدولى

٦ - سلطان القانون الدولى

١٧ - القانون الطبيعى ومصدره العدل والانسانية يجب تطبيقه على جميع الدول ولو لم يكن بينها أية معاهدة حتى على الامم المتوحشة بعد اتخاذ ما يقتضيه الحال من التبصر والحيلة . ولكن للأسف لم تحترم الدول المتمدة التى غرتها قوتها هذه المبادئ مع زنج افريقيا وهنود أمريكا وبولنيسى الاقياوسية بل لم تحترمها مع الامم التى تحالفها فى الترية العمومية

١٨ - أما القانون الوضعى فقد نشأ فى أوروبا بين دولها المستتيرة ولهذا السبب يسميه بعض المؤلفين القانون الاوروبى ولا يريدون تطبيقه الا فى حق الدول الاوروبية والامريكية والاقياوسية أى البقاع

التي يسكنها اوربيون تربطهم جامعة الدين والعادات والاخلاق والعلوم والفنون والتجارة وتوحد افكارهم بنوع ما دراستهم المشتركة للمؤلفين عنهم أو النظريات عينها كما يربطهم تشابه سياسة الحكم في بلادهم وما اعتادوه من عقد المحالفات والمعاهدات وتبادل السفراء

قال ستوارث مل « ان تطبيق قواعد القانون الدولي على الامم المتوحشة هو انكار لمعنى القانون الذي اساسه التبادل ومقابلة المثل بالمثل أى احترام الدول لحقوق غيرها نظير قيام هذه بواجبات مماثلة وهو ما لا يمكن تصوره مع الامم المتوحشة »

والواقع من حال الدول الاوربية والامريكية انها لم تعتبر نفسها تركيا ملزمة تماما بواجبات نحو الامم الاسلامية والامم الاسيوية فان تركيا وعاصمتها في أوروبا وكانت تتعاهد مع الدول وتحاربها وتبادل السفراء معها لم تعاملها هذه الدول البتة على قدم المساواة كواحدة منها لم تقبل تركيا كدولة أوروبية إلا بعد حرب القرم حيث جاء في المادة السابعة من معاهدة ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ أن الباب العالي يدخل في مجمع الدول الاوربية ويكون له نفس الحقوق والمزايا المترتبة على القانون الدولي العام

ولكن بالرغم من ذلك لم ترض الدول الغناء الامتيازات الاجنبية فيها على ما بها من مساس بالسيادة لا تقبله أية حكومة امريكية أو أوروبية فاشترك تركيا في مزايا القانون العام لم يكن الاجزيا ولكن لما وقعت الحرب العظمى في سنة ١٩١٤ انتهزت تركيا

الفرصة وأعلنت من جانبها وحدها إلغاء الامتيازات فوافقتها أولا ألمانيا والنمسا حليفاتها في الحرب ثم وافقتها أخيراً انكلترا وفرنسا وإيطاليا واليونان وغيرها من الدول الموقعة على معاهدة لوزان ولا يزال القضاء القنصلي في مصر وإيران والصين

اليابان

وكانت هذه الامتيازات باقية في اليابان إلى عهد قريب ولكن اليابان تعاهدت مع الدول الأوروبية في سنة ١٨٩٤ على إلغاء هذه الامتيازات بعد خمس سنوات وقد تم الإلغاء بالفعل في سنة ١٨٩٩ وبناء على اقتراح فيسرو روسيا في مؤتمر السلام في لاهاي سنة ١٨٩٩ قبل اشتراك الدول الآسيوية في القانون الدولي العام ولم يقصر الأمر في ذلك على اليابان بل تناول الصين وسيام وإيران وكانت هذه أول مرة مثلت فيها الدول الآسيوية في مداولات الدول الأوروبية ووقع ذلك أيضاً في المؤتمر الثاني في سنة ١٩٠٧

وقد دخلت اليابان والصين وسيام في الحرب المعظمي مع دول أوروبا وأمريكا واشتركت في مفاوضات الصلح التي أعقبته

افترض تشابه
النظم والمبادئ

اشتراك الدول في القانون الدولي الوضعي يفترض نوعاً من التشابه في الاخلاق والمبادئ والنظم الاجتماعية والقضائية اذ شرطه مقابلة المثل بالمثل في العلاقات فاذا لم تكن هذه الامور ولم يكن التضامن في المصالح والتشابه في الميول متوافراً فان العلاقات القانونية تتأثر حتماً وتضعف، ومن المشاهد أن العلاقات التي أوجدتها الحوادث التاريخية بين ألمانيا وفرنسا وانكلترا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا وروسيا

الح أقوى بكثير منها مع إيران والصين وتركيا

قال « هولتزن دورف » سنة ١٨٧٦ في ذلك بأنه « اذا وجدت علاقات بين أمريكا وأوروبا من الجهة الواحدة وبين بلاد الشرق كسيام أو الصين من الجهة الاخرى فانها لا تكون عامة كما هو شأن قواعد القانون الدولي لأن هذه الدول الشرقية قد تتعهد بسبب بأس الدول الاوروبية وقوتها الحربية أو بسبب مصلحة اقتصادية بالقيام بأعمال معينة أو بالتسامح في بعض أعمال معينة وتبقى اتفاقاتها خاصة لا تسرى الا على الدول التي تعاهدت معها وتستمر أبوابها مغلقة في وجه الدول الاخرى . ويستنتج من ذلك أن العلاقات الدائمة السلمية لم تكن معروفة لدى هذه الامم لأن مدينتها لا تزال في حرب مع مدينة أوروبا »

لم يحن الوقت في رأيهم للقول بأن أوروبا يمكنها أن تضع علاقاتها مع الصين على قدم المساواة والتبادل لذلك يقولون انه يجب ان يكون هناك قانون دولي عام ضيق واستثنائي لمعاملة الدول الشرقية وذلك بسبب التعصب الديني واختلاف مدينتها عن المدينة الغربية

١٨ وقد ذهب الاستاذ لوريمر^(١) في بيان سلطان القانون

مذهب لوريمر

الدولي العام الى تحديد ثلاثة مناطق متميزة هي « العالم المتقدم والعالم غير المتقدم والعالم المتوحش » . وهذه المناطق راجع تمييزها الى أحوال

خاصة بالجنس أو الى اختلاف الدرجة في نفس الجنس ويقابلها الاعتراف
بمقوق سياسية كاملة والاعتراف بمقوق سياسية جزئية والاعتراف
بمقوق طبيعية أى انسانية لا أكثر

وقد وضع في المنطقة الاولى ذات المقوق السياسية الكاملة التي
ينطبق فيها القانون الدولي بأ كله جميع دول أوروبا « ماعدا تركيا »
كما وضع فيه مستعمرات تلك الدول والبلاد التي تحت حمايتها ودول
أمريكا لانها في الاصل مستعمرات أوروبية وأضاف اليها اليابان لأنها
اثبتت حقها في ذلك بأدلة كثيرة فلها في سنة ١٨٩٩ وضعت لنفسها
دستوراً كالبلاد الحرة ووضعت قوانين محكمة الوضع لا تقل عن
القوانين الاوروبية في شيء وتصرفت مع الدول على أحسن قواعد
القانون الدولي نفسه فقبلت في سنة ١٨٨٦ اتفاقية جنيف الخاصة
بالجرحي والمرضى في الحرب وفي سنة ١٨٨٧ قبلت قواعد القانون
الدولي البحري كما هي واردة في تصريح باريس سنة ١٨٥٦ ومنذ سنة
١٨٩٤ فتحت بالمجاهدات جميع بلادها للاجانب ولتجارهم وكفلت
حماية الاجانب بصفة جدية واحترمت أخيراً في حربها مع الصين
(١٨٩٤ - ١٨٩٦) قواعد القانون الدولي أمام عدو لم يحترمها

أما المنطقة الثانية ذات المقوق السياسية غير التامة فقال بان تطبيق
فيها جميع قواعد القانون الطبيعي وجزأ من القانون الوضعي وجعلها
تشمل تركيا وبلاد آسيا المستقلة كإيران وأفغانستان وسيام والصين

وفي أفريقيا مراکش والبلاد الإسلامية الصغيرة في خط الاستواء مثل
سوكوتو وباجيرى

والمنطقة الثالثة جعلها شاملة القبائل والشعوب الصغيرة غير المنظمة
في أفريقيا والمتوحشة في بعض جزر الاقيانوسية التي لا تزال مستقلة
وغيرها من الجماعات التي لانظام فيها ولا حدود معينة لارضها وقال
أنه يجب على الدول المتقدمة أن تتبع في معاملتها قواعد الانسانية من
القانون الطبيعي ولا يمكن الزامها باتباع القانون الوضعى ولا التزامه معها
ولم يبين لوريمر الى أى حد يكون الاعتراف بالحقوق الجزئية
السياسية للأمم غير المتقدمة

مذهب
جمعية الأمم

١٩ - وقد ذهب عهد جمعية الأمم في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩

مذهب لوريمر في تعيين صفات الانتداب الدولى المعترف به للدول
الراقية بقصد الوصاية على الأمم غير الرشيدة التي ليست فيها الكفاية
لادارة أمورها بنفسها من سكان المستعمرات والأراضى التي نزع
بعد الحرب العظمى من الدول المغلوبة فأخذ بدرجة رقى كل أمة وبموقعها
الجغرافى وبأحوالها الاقتصادية وبظروف أخرى مشابهة وقسمها الى
ثلاث طبقات :-

الأمم الراقية - والأمم المتوسطة - والأمم المنحطة (تراجع

المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم)

٧ - مدى سلطان القانون الدولى

القانون الدولى
القارى

٢٠ - نشأ القانون الدولى فى أوروبا ونقل منها الى أمريكا وآسيا وأفريقيا فتطورت فى كل منها بعض المبادئ بتأثير الحاجات الجديدة لتلك القارات. فمع بقاء المبادئ الأساسية واحدة فى العالم المتمدد ظهر خلاف فى وجهة النظر فى بعض المسائل فان نظرية تكوين أراضي الدولة وحرية الملاحة فى الانهار مثلما لم تحل فى أفريقيا وأمريكا وأوروبا بطريقة واحدة وهناك بعض مسائل تقع فى قارة ولا تقع فى غيرها مثاله الدولة المحايدة فى أوروبا وتعيين الحدود فى أمريكا والرق فى أفريقيا وطريقة الباب المفتوح ونظام الامتيازات الاجنبية فى آسيا وهذه المسائل الخاصة كل منها بقارة تسمى القانون الدولى القارى^(١) فيقال القانون الدولى الاوروبى أو الأمريكى أو الاسيوى أو

الافريقى

ولكن فى الواقع ليس لافريقيا قانون دولى لان قانونها هو نتيجة تطبيق سياسة الدول المستعمرة فيها

فى امريكا

أما فى أمريكا فان دخول دولها فى جمعية الدول بمجرد استقلالها والعلاقات التاريخية التى تربطها وتضامن مصالحها وموقعها الجغرافى وحياتها الاقتصادية كل أولئك كان ذا أثر كبير فى العلاقات الدولية وفى القانون الدولى فلم تقتصر هذه الدول على حل المسائل الجديدة

(١) Droit International Continental.

الخاصة بمصالح امريكية صرفة بل قررت مبادئ جديدة وجعلتها عامة
وعدلت مبادئ مسلماً بها وفي بعض المسائل التي تمس العالم أجمع
عدلت المبادئ بطريقة جريئة وصبغتها بلون أمريكي واتفقت على
مسائل عديدة لم يحصل اتفاق عليها في غيرها من انحاء العالم^(١)
ولقد حملت هذه التصرفات الفقهاء على التساؤل :

١ - أى قانون يطبق في المسائل الامريكية الصرفة

٢ - هل للدول الامريكية أن تقرر قواعد مناقضة للقانون
الدولى العام وتلزم بها أوروبا

أما عن المسألة الاولى فقد اتفقت كلمة الفقهاء الامريكيين
والمجمع الدولى الامريكى^(٢) على أن يبدأ بتطبيق قواعد القانون الدولى
العام فان تعذر تطبيقها جاز التوسع فيها وان لزم الحال توضع مبادئ
جديدة لحل هذه المشاكل الخاصة طبقاً لارادة دول الدنيا الجديدة
الصريحة أو الضمنية

أما عن المسألة الثانية فقالوا اذا قررت دول أمريكا قواعد
مناقضة فلها أن تطبقها في أمريكا ولا تلزم أوروبا بها واستثنى من ذلك
لتواعد التي وضعت للمحافظة على استقلال دول امريكا والدفاع عنه
ضد أوروبا وهى التي أعلنها الرئيس مونرو^(٣) في سنة ١٨٢٣ في رسالته

(١) وقد وضع ألفاريز مؤلفاً خاصاً على (القانون الدولى الامريكى)

Alvarez — Le droit international américain, Paris, 1910.

(2) Institut Américain du dr. inter., fondation 1913.

(3) Monroe.

الشهيرة^(١) وتمسكت بها دول أمريكا في ظروف متعددة وقد صيغت هذه المبادئ في الصيغة الآتية : حق مكتسب في الاستقلال وصمد عن الاستثمار وكف لآوروبا عن التدخل في أمور أمريكا

وهذا المذهب مبني على اعتبار سياسي^(٢) هو أن جميع أراضي أمريكا مملوكة فلا أراضى فيها مباحة يجوز أن تكون ملكا لأول واضع يد عليها . وهو اعتبار سياسي لا يطاق الواقع لأن أغلب أراضى أمريكا في ذلك العهد لم تكن كذلك

وأما أوروبا فإن لها قانوناً دولياً خاصاً بالمسائل الأوروبية مثل الاستثمار والدولة المحايدة وجمع الدول الأوروبية وهذا مبني أيضاً على اعتبار سياسي هو أن المجمع الأوروبي ينوب عن أوروبا كلها ويمثلها تمثيلاً كافياً

وقد جاءت هذه التسمية « القانون الدولي الأوروبي » في المادة السابعة من معاهدة باريس (٣٠ مارس سنة ١٨٥٦) وفي خطبة سالسبورى في مجلس اللوردات في سنة ١٨٩٧ اذ كان يتكلم عن مسألة كريد ثم في الحرب العظمى في خطب لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وخطاب الملك جورج الخامس للبرلمان في ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٤ الذى يعلن فيه أن بريطانيا دخلت الحرب للدفاع عن القانون الدولي الأوروبي . وقد ذكرها كليمنسو رئيس مؤتمر الصلح في خطابه الى رئيس وزارة بولونيا في ١٤ يونيه سنة ١٩١٩ الخاص بطلب توقيع

(1) Message.

(2) Fiction Politique.

بعض الوثائق الدولية

وأما آسيا فإن معظم القواعد الخاصة بها نتيجة سياسة الدول الأوروبية كما هو الواقع في أفريقيا ولكن اليابان بدأت تدعى أنه يجب انتزاع قارة آسيا من الاستعمار الأوروبي على نوع من نظرية مونزو وأما الاوقيانوسية فقد بدأت تنشأ فيها قواعد دولية أكثرها صادر من الممتلكات المستقلة البريطانية فإن استراليا اشترطت لتجديد محالفة بريطانيا مع اليابان شرطين : الاول - ان المحالفة لا تنتج بحال من الاحوال أى أثر ضد الولايات المتحدة : الثانى - ان المحالفة لا تنقض مبدأ « استراليا للجنس الابيض »

والمبول الحديثة تبرر القواعد الخاصة ببعض الجهات لظروفها الخصوصية وقد ذكر هذا المعنى فى المادة ٢١ من عهد جمعية الامم التى أشارت إلى مبدأ مونزو . وقد تقرر فى اجتماع علماء القانون الذى عقد فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ لوضع قواعد محكمة العدل الدولية طبقاً لعهد جمعية الامم أن يكون القضاة ممن يمثلون المذاهب القانونية المتباينة . وفى مؤتمر برشلونه الدولى المنعقد فى ابريل سنة ١٩٢١ للنظر فى حرية الملاحة النهرية وحرية النقل قد وضعت قواعد متنوعة تبعاً للمناطق المختلفة

واذا كانت هناك قواعد خاصة بقارة أو بجماعة من الدول فهناك النحل والمذاهب المختلفة أيضاً أفكار ومذاهب ونحل مختلفة باختلاف الترية القانونية والموقع الجغرافى وورق البلاد التى نشأت فيها ومن أجل ذلك يمكن تقسيم

القانون الدولى العام الى نحتين عظيمتين النحلة الانكليزية الامريكية^(١) أو الانجلوسكسونية والنحلة اللاتينية أو القارية^(٢) وهما مختلفتان فى فهم القانون الدولى وكل نحلة منها تشمل عدة مذاهب يفرق بين بعضها والبعض الآخر فوارق جزئية

فالنحلة الاولى تشمل المذهب الانكليزى والمذهب الامريكى أو مذهب شمال أمريكا^(٣)

والنحلة الثانية تشمل المذهب الفرنسى والمذهب الالماني والمذهب التليانى والمذهب الامريكى اللاتينى^(٤)

ولا يعزب عن النظر أن لأمرىكانحلة خاصة بها وانه يمكن القول أيضاً بأن للقانون الدولى نحتين عظيمتين هما نحلة الدنيا القديمة ونحلة الدنيا الجديدة المعبر عنها بالجامعة الامريكية^(٥) وهى نتيجة لازمة لوجود قانون دولى أمريكى . وربما يتولد فى المستقبل من تأثير نظريات اليابان نحلة اسيوية

ان الخلاف بين نحلة القارة والنحلة الانكليزية الامريكية عظيم جداً ويظهر أثره فى النظريات وفى مناهج الدرس فان النحلة الانكليزية الامريكية هى أكثر اهتماماً يبحث الحالات الجزئية منها بالمبادئ

(1) l' Ecole Anglo — Américaine ou Anglo - Saxonne.

(2) l'Ecole Continentale ou Latine.

(3) Ecole Anglaise — Ecole Américaine ou Nord- Américaine.

(4) Ecole Française - Allemande-Italienne-Amérique Latine.

(5) Pan - Américaine.

القانونية والنظريات العامة . وتعنى عناية خاصة بالسياسة والمسائل العملية وعلى الاخص القومية منها حتى أن جامعات الولايات المتحدة تعلم « السياسة الدولية » أكثر مما تعلم « القانون الدولي »

وأما نمحلة القارة فهي شديدة العناية بالمبادئ القانونية والنظريات الاصولية ولذلك وقع بين النحلين خلافات أهمها فى تعرف ينابيع القواعد القانونية وكيفيات تقريرها وفى قيمة السوابق القضائية وفى تفسير القواعد المقررة وفى علاقة القانون الداخلى بالقانون الدولى

ومذهب أمريكا الشمالية ومذهب أمريكا اللاتينية يتحدان فى المسائل المتعلقة بالنظريات الخاصة بأمريكا التى تتميز بها عن أوروبا ولو أن كليهما فى كثير من الامور يأخذ بنظريات نحلته التابع هو لها وبسبب هذه الفوارق بين النحل المختلفة والمذاهب المتنوعة نصت لائحة محكمة العدل الدولية التى صدرت فى سنة ١٩٢٠ على وجوب رعاية تمثيل المذاهب المهمة المختلفة فى تعيين القضاة

وقصارى القول فالقانون الدولى لا يتم له القرب من الكمال والوحدة الا اذا كان عمليا فليس لاحد أن يتخضع بما يقال من أن قواعده يجب أن تكون عالمية لان ذلك لا يتحقق الا اذا توحّد مختلف الظروف فى جميع البلاد وهذا ما ياباه الواقع

ولا يمكن وضع القواعد العامة الا بعد تبين القواعد الخاصة بكل قارة وعلى الخصوص القواعد الامريكية مع مراعاة امانى كل

قارة والتوفيق بينها وبهذه الطريقة يمكن إيجاد القواعد التي تقع عليها الموافقة العامة

أما الخلافات التي لا يمكن التوفيق بينها فتبقى على أنها استثناءات وتكون قواعد خاصة بقارة أو خاصة بمنطقة وهو ما تتجه إليه ميول الدول في الوقت الحاضر

فلا وجه اذن للغلو في القول بأن قواعد القانون الدولي عامة ولا في القول بأنه ناقص بسبب أن جميع قواعده ليست عامة ولأجل أن ينمو القانون ويرقى بعد ذلك لا بد من أن تسير الأمور على نحو مؤتلف مع المذاهب النظرية فان التقارير العلمية تسبق عادة التقارير السياسية وتقنين القارة يسبق التقنين العالمي

٧ - ينابيع القانون الدولي

٢١ - ينابيع القانون الدولي الوضعي المتفق عليها في جميع المذاهب هي العادات والمعاهدات ومنذ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٩ أضاف عهد جمعية الأمم الى ذلك قرارات مجلس جمعية الأمم وقرارات جمعيتها العمومية

— أو لا العادات —

٢٢ - هي أغزر ينبوع نشأت عنه القواعد الأكثر ثباتاً التي أوجدت الجزء المهم في القانون الوضعي . فالقانون الدولي البحري وقانون الحرب والقواعد الخاصة بالمثلثين السياسيين كلها مصدرها العادة

العادات

العادة تكون من تكرار الاعمال المتماثلة في تصرف الدول في أمورها الخارجية . فاذا بذت علاقة دولية تصرفت فيها الدول بكيفية معينة ثم تكرر ظهور هذه العلاقة بينها وبين هذه الدول أو غيرها فتصرفت فيها أيضاً بالكيفية عينها ثبتت بذلك العادة الدولية لأن تكرار التصرف الواحد في دول متعددة مما يدل على أنه واف بالحاجة^(١)

فاذا وقع التصرف من دولة واحدة فانه مهما تكرر لا تثبت به عادة ملزمة لأحد في المستقبل ولا للدولة التي أنته نفسها ما دامت الدول الاخرى لم تظهر موافقتها بان تحذو حذوها فتصرف تصرفها في مثل الموقف

العادة تستمد سلطانها الاكراهي من موافقة الدول الضمنية فيفرض فيها اتفاق ضمني تجرى به التصرفات المتبادلة ويثبت بمقابلة المثل بالمثل ويرى جيتا^(٢) أن أعمال بعض الافراد كأعمال كبار رجال الدولة الذين يمثلونها قد يتولد عنها عادة دولية

فان جرى بمجموع الدول المتمتدة على عادات معينة هل يصح القول بأن حكمها لا يسرى الا على الدول التي اشتركت في ايجادها؟ ان كل دولة تدخل في جمعية الدول النظامية ترتبط بجميع المبادئ

(1) W. E. Hall, International Law, 5th. edition, introduction p. 5. — Oppenheim, Inter. Law, 2nd. édition § 17. — Rivier - Principes du droit des gens t. I. p. 35

(2) Jitta, La rénovation du dr. inter., 1919.

التي أثبت العمل المشترك ضرورتها أو فائدتها باعتبار أنها تقبل ضمناً المذهب العملي العام الذي رأت الدول أنه ضروري لتنظيم علاقاتها المتبادلة . فالدولة التي ليست متصلة بالبحر إذا وجد لها منفذ بحري تكون ملزمة باتباع العادات الخاصة بالقانون الدولي البحري . فإذا سمحت مثلاً لسفينة حرية اجنبية بالدخول في مياهها تنازلت بذلك ضمناً عن مقاضاة الضباط والبحارة أمام محاكمها^(١)

على أنه لا شيء يمنع دولة من استنكار عادة والتصریح بأنها لن تتبعها ولكنها حينئذ تعرض نفسها للمؤاخذة العنيفة بل قد تعرض نفسها للحرب

أما الدولة التي أقرت العادة بمعاهدة أو بقانون داخلي فلا شك في أنها ملزمة باحترامها

والعادة قد تنقض قاعدة مقررة طال أمالها
وللعادة مزية لا تنكر هي قابليتها للتقدم المستمر فهي تساعد على

(١) وتلك العادة مبنية على اعتبار سياسي Fiction Politique أى حيلة عملية هي تقدير وجود أمر غير موجود في الواقع ليتوصل العلماء بذلك الى تطبيق أحكام خاصة بمسألة معينة على مسألة أخرى والحيلة هنا هي تقدير أن السفينة لم تنتقل من بلادها فيطبق فيها القانون القومي بعد خروجها الى ما وراء الحدود وصيرورتها في املاك الغير وهذا هو نفس الاعتبار السياسي الذي يفسرون به عدم تطبيق القوانين الاهلية في حق ملوك الدول الاجنبية وممثلها السياسيين وجيوش الاحتلال

التوسع التدريجي في القواعد القانونية الملائمة للعلاقات الجديدة
والحاجات الجديدة

والعادة فضلاً على كونها نتيجة الرضى الضمنى المتكرر تجمع غالباً
بين روح العدل والمساواة واحترام الاستقلال وذلك هو ما يساعد
على ثباتها وشيوعها
ولكن لها عيبين :

الاول - انها ينقصها الضبط واليقين

الثاني - انها وسيلة بطيئة في تقدم القانون فقد تظهر مصالح جديدة
واكتشافات جديدة فتصبح العادة وهى بطيئة السير غير ملائمة لسد
الحاجات المتولدة عنها

تشارك في تقرير العادة عوامل كثيرة كآراء الكتاب والفقهاء
وحسن تديراسة الدول وبراعة السفراء وأحكام محاكم التحكيم ومحاكم
القنائم في المسائل الدولية والمعاهدات نفسها

ويرى المجمع الدولي الامريكى أن القواعد الدولية تنشأ إما عن
عادات عالمية أو عن عادات قارة واحدة إنما يشترط أن تكون العادة
متبعة بطريقة عامة ومعترف بها في العالم أو في القارة الخاصة بها^(١)

والمادات الحديثة تفضل بطيئة الحال على المادات القديمة والعادة
تكون إما مكتوبة أو غير مكتوبة فالمكتوبة تثبتها الأوراق السياسية

(1) Résolutions et projets de l'Institut américain du dr. inter.,
Session de la Havane, 1917 p. 70.

كالمشورات والمذكرات الحكومية ومحاضر المؤتمرات كما يشتملها التاريخ العام وتاريخ المعاهدات

ثانياً - المعاهدات

٣٣ - مركزها ثانوى فى ينابيع القانون الدولى وهى تنقسم الى

خاصة وعامة

المعاهدات الخاصة فالمعاهدات الخاصة هى الاتفاقات التى تعقد بين عدد معين من الدول بشأن مصالحها الخاصة بها وهى لاتربط فى الأصل سوى المتعاقدين ولا عمل للدول الاخرى فيها الا اثبات الاتفاق الذى وقع واحترام موجه وبهذه المثابة يجب على الدول غير المتعاقدة احترام معاهدات تعيين الحدود بين دولتين فاكثرمثلا ومعاهدات الصلح والمعاهدات التى نشأت عنها الوحدة الامريكية أو الوحدة الالمانية وهذه للمعاهدات لاتخلق بنفسها قواعد قانونية ولو أن لها أحيانا بعض الأثر فى القانون الدولى . لكنها إذا تعددت فى أزمان مختلفة أو عقد عدد منها بين الدول المتمتدة فى عصر ما وتقررت فيها مبادئ مماثلة كان لهذه المبادئ قيمة القاعدة القانونية مثاله الشروط الخاصة بحقوق القناصل وتسليم المجرمين وحماية الملكية الادبية أو الفنية أو الصناعية التى وردت فى كثير من المعاهدات الخاصة فانها أنتجت قواعد قانونية

وفى الحق ان هذه القواعد لم تنشأ من قوة الاتفاق وانما نشأت

من المادة لأن تكرار وقوع هذه الاتفاقات على أمور بعينها يشف عن الاقتناع العام بالحاجة إليها وهذا ليس في أصله شيئاً آخر غير العادة

أما المعاهدات العامة التي من شأنها أن تؤثر مباشرة في إيجاد المعاهدات العامة قواعد القانون الدولي فهي التي تعقد بين عدد من الدول لا يقتضى موضوع المعاهدة تحديده . والغرض منها تقرير قواعد جديدة تطبق في علاقات دولية معينة . ومفهوم بالبدهة أن الدول ترضى تحقيقاً للمصالح العام أن تنقيد بقاعدة جديدة ثبت أنها مفيدة في حسن نظام العلاقات المتبادلة

ومن هذه المعاهدات ما يقصد به تنظيم إدارات عامة متماثلة الوجود في جميع الدول المتمتدة مثل اتحاد البوستة واتحاد التلغراف واتحاد نقل البضائع في السكك الحديدية

ومنها ما يراد به تنظيم سلوك الدولة وتصرفاتها مثل اتفاقات مؤتمر لاهاي الخاصة بالحرب (في سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧)

وهذه المعاهدات تشبه القوانين . ولئن كانت لا تربط إلا الدول التي وقعتها لكنها مع ذلك لا تخلو من شرط يبيع لغير الموقعين قبولها بتوقيع لاحق . وهذا القبول مرغوب فيه دائماً مع الترحيب من جانب الدول الموقعة . على أن أية دولة لم توقع المعاهدة ولم تقبل أن توقعها توفيقاً لاحقاً لكنها جرت على أحكامها في العمل مراراً فإن تلك الأحكام تلزمها من طريق العادة . والواقع أن الدول ذات النفوذ

الأكبر هي التي تعقد هذه المعاهدات ويقع القبول من جانب الدول الأخرى في الغالب من باب حسن السياسة لا وجوباً عليها

ومن الفضلة التنبيه الى أن لهذه الدول الحرية الكاملة في القبول وعدمه فقد رفضت اسبانيا ومكسيكا والولايات المتحدة التوقيع على تصريح باريس المؤرخ في ١٦ ابريل سنة ١٨٥٦ الذي ألغى القرصنة^(١) المباحة في زمن الحرب^(٢) مع أن جميع الدول المتمدنة وافقت عليه

وأشد أنواع هذه المعاهدات العامة خطورة هي التي تقرر مبدأ جديداً أو التي تلغى مبدأ قائماً فإن لم تكن هناك حاجة ملجئة الى القاعدة الجديدة أو لم يكن الضرر المراد اصلاحه عظيماً تلغى المعاهدة معارضة قوية وصريحة^(٣)

ويرد على هذه المعاهدات أنها تحجر القواعد القانونية فتعطل ارتقاء العادة ونموها وتعميق تقدم القانون الدولي . وهذا صحيح الى حد ما لكن لاوجه للمبالغة في التخوف منه لأن ذلك مما يمكن ملاقاة

(1) La Course - Privateering.

(٢) القرصنة المباحة هي عمل افراد كانوا يتطوعون بمراكبهم للاشتراك مع بحرية دولتهم في الحرب برخصة خاصة تعطى لهم باسم دولتهم . ويقترقون من رجال البحرية في أنهم يتحملون مصاريفهم وفي نظير ذلك تكون لهم كل الغنائم . ولذلك اسرفوا في الاعتداء على السفن التجارية جراً للغنائم أما من لم يكن معه رخصة فكان يعتبر من قرصان البحر المهدورى الدم وعدم

(3) Les Conventions de la Haye du 29 juillet 1899 et du 18 oct. 1907, 1918, p. p. 71 et s. 97 et s.

بإعادة النظر في هذه المعاهدات الوقت بعد الوقت وتعديلها حتى تظل وافية بحاجات العصر

ومن عيوبها أيضاً أنها تميل بالمحاكم والمفسرين إلى التقيد بالصيغ والنصوص بدلاً من مراعاة روح القواعد وأصولها كما هو الشأن في العادات^(١)

ويجب التنبيه إلى أن المعاهدات المقصودة في مباحثنا هي المعاهدات التي تم التصديق عليها فإذا لم تتم فإنها لا تعد من ينابيع القانون الدولي

ثالثاً - قرارات مجلس جمعية الأمم

وجعيتها العمومية

٢٤ - جمعية الأمم التي أنشئت في ٢٨ إبريل سنة ١٩١٩ شخص معنى ذو سلطة قانونية خاصة مميزة عن سلطات الحكومات المؤلفة لها

وقرارات المجلس أو الجمعية العمومية تنتج أثرها القانوني من غير تصديق الحكومات أعضاء الجمعية وهذا هو الميز لها عن المؤتمرات التي لا تكون لاتفاقاً قوة الإذات المصادقة عليها
قد تتضمن قرارات جمعية الأمم أحكاماً قانونية يتولد عنها

(1) Oppenheim, Int. Law, vol. I § 34

الالتزامات دولية وفي هذه الحالة تكون ينبوعاً يستمد منه القانون الدولي
الوضعي

رابعاً - الوثائق الرسمية

٢٥ - وقد ذهب بعضهم الى أن الوثائق الرسمية كالقوانين
الاهلية وأحكام المحاكم وأقوال الفقهاء والمفسرين والاوراق السياسية
تعتبر من ينابيع القانون أيضاً

نقوانين الاهلية يقولون أنه اذا تكررت تقرير المبدأ الذي يمس العلاقات الدولية في
تشريع دول عديدة نشأت عنه قاعدة قانونية

ولكن هذا الرأي مردود لان المساعدة الدولية لا تنشأ في هذه
الحالة من القوانين الاهلية انما تنشأ من العادة التي تثبت من تكرار
المبدأ في التشريع الاهلي ومن توسيع مداه بتقريره في تشريع الدول
المختلفة

أما الدول التي تقرر في قوانينها ما يكفل احترام امتيازات الممثلين
السياسيين أو احترام قواعد الحياد أو اتباع الجيوش سلوكاً معيناً في
ميدان القتال ففرضها أن تمنع أفراد أمتها من مخالفة قواعد القانون
الدولي باعتبار أنها مسؤولة عن أعمال من هم تحت سلطانها

قد تقييد القوانين الاهلية في زيادة العناية برعاية القواعد الدولية

وشيوعها فضلا على انها حجة على الدولة اذا نازعت في قاعدة دولية
قررتها في تشريعها صراحة أو ضمنا
وتفيد أيضا في حالة ما اذا كانت الدولة التي لم توقع معاهدة نقلت
احكامها في قوانينها كما حصل في تصريح لندن البحري في ١٦ فبراير
١٩٠٩ فان الدول التي لم توقعه أصدرت في أثناء الحرب المعطى قوانين
أهلية تفيد تنفيذ هذا التصريح فطبقته محاكم الغنائم فيها باعتباره قانونا
أهليا

واذا تعارض قانون أهلي واتفاق دولي وقعت الدولة رجح الاتفاق
الدولي لان قوته القانونية أكبر . مثاله : جاء في المادة ٦١ من دستور
١١ أغسطس ١٩١٩ الألماني ما يفيد تمثيل النمسا في مجلس الدولة
الألماني ^(١) وهو يخالف المادة ٨٠ من معاهدة فرساي « ٢٨ يونيه سنة
١٩١٩ بين المانيا وبين الحلفاء وشركائهم » التي تقرر استقلال النمسا
ومنعها من الانضمام لالمانيا لذلك أرغمت المانيا على أن تعلن في وثيقة
سياسية « بروتوكول » تاريخها ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ ان الفقرة الثانية
من المادة ٦١ المذكورة ملغاة

كذلك يرجح القانون الذي تضعه جمعية الامم على ما يناقضه من
القوانين الالهية في أي دولة عضو في الجمعية

٣٦ - ويستنتج من دستور الولايات المتحدة ومن قرارات القانون الدولي
محكمة العليا انهم يعدون القانون الدولي جزءاً من الشريعة الالهية .
جزء من الشريعة
الالهية

وهذا الرأي سائد في إنجلترا^(١) وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية فالسلطات المحلية فيها تطبق القانون الدولي كما تملك تفسيره حتى لقد جاء في المادة الثالثة من المشروع الذي وضعه المجمع الدولي الأمريكي « أن القانون الدولي العام جزء من التشريع الأهلي لكل دولة » أما في غير البلاد المذكورة فلا يزال مركز القانون الدولي بالنسبة للقوانين الأخرى مبهما

٢٧ - وقد اختلف الشراح في أمر العلاقات القضائية بين القانون الدولي وبين القوانين الأهلية فبعضهم يرى أن الاختلاف بينهما في الطبيعة وفي الغرض يدعو « القضاة » إلى أن لا يطبقوا القانون الدولي إلا إذا أشار إليه القانون الأهلي صراحة ويكون إذن مكلا للقانون الأهلي . وذهب ألفاريز إلى التمييز بين قواعد القانون الدولي التعاقدية وقواعده غير التعاقدية^(٢) :

فالأولى أي القواعد المدونة في معاهدات تعد قوانين حقيقية ملزمة للدولة لا في أمورها الخارجية فقط بل في أمورها الداخلية أيضاً كأنها قانون أهلي فيجب على القضاة تطبيقها باعتبارها كذلك . وما دامت المعاهدة تمد قانوناً أهلياً فإذا وجد فيها نص يخالف قانوناً أهلياً سابقاً فيعد هذا النص ملغى بالمعاهدة ويطبق القضاة المعاهدة لا القانون الأهلي

(1) Westlake — Is International Law a part of the law of England ? Law Quarterly Review 1906.

(2) Alvarez, le dr. inter. américain, 1910

أما قواعد القانون الدولي غير التعاقدية ففيها تفصيل أهمه انه اذا كان هناك تناقض بين قواعد القانون الدولي والقانون الاهلي فان القضاة لا يطبقون الا القانون الاهلي

ولكن لما كانت الدولة لا تملك اصدار قوانين مخالفة لقواعد القانون الدولي الثابتة كانت مسئولة لدى الاجانب بسبب تطبيق محاكمها للقانون الاهلي

٢٨ - قال المعارضون في ان احكام المحاكم تكون ينبوعا للقانون الدولي « ان القاضي لا يضع القانون انما يطبقه وحكمه يقتضى وجود القانون ولا ينشئه »

وفي القانون الدولي كغيره من القوانين لا تخلق احكام المحاكم وحدها قواعد قانونية ابتداءا خصوصا انها كثيرا ما تتأثر بالشعور الوطني اكثر من تأثرها بالعدل . ولكن دراستها تفيد الساسة والكتاب لاستبانة الحق في تفسير قاعدة قانونية وتعيين مدى تطبيقها

ويلاحظ ان المادة السابعة من اتفاقية لاهاي (١٨ اكتوبر سنة ١٩٠٧) رخصت لقضاة محكمة الغنائم الدولية التي امستها الاتفاقية بوضع القواعد القانونية عند عدم النص . وان المادة ٣٨ من لائحة محكمة العدل الدولية المؤسسة في سنة ١٩٢٠ رخصت للمحكمة اذا اتفق الخصوم بأن تقضى بقواعد العدل والانصاف^(١) . فالبول الآن متجهة نحو

(١) « Statuer ex aequo et bono »

الطريقة الانكليزية الامريكية التي تعد حكم المحكمة دليلاً قاطعاً على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً

آراء الفقهاء

٢٩ - ومن ينابيع القانون الدولي الطبيعية آراء العلماء وأفكار الكتاب ذلك لان النقد الصحيح والتعديلات المقترحة تشيع في الرأي العام فتسجى الحكومات اليها فكم كان تأثير كتب رجال من أمثال جروسيوس وفاتيل ومارتنس في احياء ضمير ساسة الدول^(١) وفي تخليص القواعد الدولية من روح الاعتداء والايذاء . ان هذه الآراء والافكار تنسرب على طول الزمان الى المعاملات الدولية الى العادات^(٢) فالمعاهدات انما يجب أن تؤخذ هذه الآراء بتحفظ شديد لانها كثيراً ما تتأثر بالشهوات السياسية أو بالنزعات الوطنية . لكن اذا أجمع عدد كبير من العلماء المشهورين باصالة الرأي ونزاهة الفكر على رأى واحد في مدى تطبيق قاعدة أو في نتائجها وآثارها وكانوا من جنسيات مختلفة كان في تضافر هذه الظروف قرائن كافية للحكم على صحة الرأي واحتمال تقريره

ولا شك في أن هؤلاء الفقهاء والمؤلفين يخدمون القانون الدولي بما يرتأون في فتاواهم وما يسطرون في كتبهم وما ينقدون ويقترحون في مجلاتهم وما يقررون في مجامعهم

٣٠ - الوثائق السياسية^(٣) تكون دليلاً على قبول مبدأ أو قاعدة . ومنها المذكرات^(٤) التي تقدم في صورة بلاغات^(٥) أو في

(1) Statesmen (2) Coutûmes (3) Actes Diplomatiques.

(4) Notes. (5) Manifestes.

صورة منشورات والغرض منها تسهيل الوصول الى حل المسائل المتعلقة بين دولتين أو أكثر وهي تشمل تأييد المبادئ العامة المقبولة بين الحكومات التي تتبادل المذكرات

ومنها « الصحائف التمهيدية » ^(١) التي تشمل اتفاق الممثلين السياسيين قبل الفصل في مسألة على مبدأ ^(٢) أو عدة مبادئ قانونية تكون مفيدة في حل الموضوع الذي من أجله يعقد المؤتمر الدولي أو تكون مفيدة في تحديد سياسة خاصة بمنطقة معينة

وفي الدول المستنيرة تطلع الوزارات البرلمانات على بعض المكاتبات السياسية تضعها في شكل كتاب يوصف بلون غلافه ففي انكلترا الكتاب الازرق وفي فرنسا الكتاب الاصفر وفي ايطاليا الكتاب الاخضر وفي المانيا الكتاب الابيض وفي النمسا الكتاب الاحمر .
وبعيد أن يشمل كل كتاب من هذه الكتب جميع المكاتبات السياسية كما أشرنا اليه لان بعضها يبقى أبداً سراً مكتوماً . ومهما يكن من أمر هذه الكتب فانها مفيدة في تبين تفاصيل المسائل السياسية ووجه النزاع فيها وطرائق حلها

ولما كانت مثل هذه المكاتبات السياسية تعد ملك الحكومتين فليس لاحدهما أن تنشرها بغير موافقة الاخرى على النشر وهذه هي إحدى قواعد المجاملات الدولية

٣١ - ليست الينايع التي ذكرناها من جهة القيمة القانونية سواء

(1) Protocoles . (2) Maxime.

فاذا قام نزاع بين دولتين فلايجاد حل له يرجع أولاً الى المعاهدات فان لم تكن فالى العادات وان لم تكن فالى قواعد القانون الطبيعي المدونة فى كتب الفقهاء

٨ - فى تفسير القانون الدولي

وفى تطبيقه عند الغموض أو عدم النص

٣٢ - لا يخلو الحال من أن يكون للمسألة المعروضة نظير متصوص عليه أولاً فان كان لها نظير حلت قياساً عليه وأما إن كانت المسألة جديدة أو كان وجه الشبه بغيرها غامضاً فتطبق فيها أولاً المبادئ العامة التى تستنتج كما ذكرنا من العادات المقررة بين الامم المتمدنة وما يلتحق بها من قواعد الانسانية وأحكام الوجدان العام ، واذا لم يمكن تطبيقها فيلجأ الى قواعد العدل والحق فانها توحى بالحل الذى يهدى الذوق السليم الى أنه الأليق فى كل جزئية من الجزئيات . وللأدب الدولي^(١) شأن يذكر فى هذا الوطن . وهكذا قررت معاهدة لاهاى فى سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧

أما النحلة الانكليزية الامريكية فانها ترى فى حالة غموض القانون أو عدم وجود نص فيه وجوب الرجوع الى احكام المحاكم الدولية والاهلية أو الى مباحث التشريع المقارن أو الى آراء الفقهاء والجمعيات العلمية أو الى أوراق الدولة والسوابق السياسية^(٢)

(١) La Morale Internationale.

(٢) V. Alvarez, dr. inter. américain, p. p. 165 et s.

٩ - تاريخ ارتقاء القانون الدولي

٣٣ - ان الوقوف على تاريخ القانون الدولي العام وتاريخ سياسة الدول الخارجية واجب لأن ارتقاء القانون في الحاضر انما يبنى على كيفية تكونه ونموه في الماضي

واذا نحن اقتصرنا على درسه في حالته الحاضرة ولم نتعرف حوادثه التاريخية وكيفية وقوعها وأسبابها ونقدتها نقداً صحيحاً فقد نقبل قواعد على أنها حقة لا تقبل المناقشة وهي في الواقع مخالفة لمبادئ القانون الطبيعي السامية ويكون من الواجب العمل لانقاذها واستبدالها بما يلائم العدالة

نشأ القانون الدولي في الاصل بأوروبا ثم امتد سلطانه خارجها الى الدول التي اعتنقت المدنية الاوروبية وهو في مجموعه حديث لا تزيد سن مبادئه الرئيسية كثيراً عن ثلاثة قرون وان كان بعضها كامتيازات السفراء قديم العهد جداً

لذلك يحسن بنا الرجوع الى عهد دول المدن الصغيرة^(١) في اليونان القديمة وعهد جمهورية روما . ومتى بدأنا من ذلك العهد تقسم تاريخ القانون الدولي الى ثلاثة عصور عظيمة كان في كل منها فكر رئيسي شائع بين الناس . لكن هذه العصور لم يكن بينها حد مميز فان الافكار في كل عصر كانت تبنى في افكار العصر الذي يليه بمد فترة

(1) City States.

انتقال يتصادم فيها الفكر القديم بالجديد
وما كان القانون في العصرين الأولين الا في دور التحضير فان
أصوله لم تشب وتقوم الا في العصر الثالث

١ - العصر الدولي

من اليونان القديمة الى سقوط الامبراطورية الرومانية

اليونان القديمة

٣٤ - بلغت اليونان القديمة مبالغاً عظيماً في الفلسفة والعلوم وفي
الفنون والآداب وآثار ذلك لا تزال تضيء في العالم لكن القانون الدولي
فيها كان في بداية أمره غير محسوس

كان في اليونان عدة مدن لها حكومات متعددة بلغت درجة من
المدنية . ولما كانت تربطها وحدة الجنس واللغة والدين فقد تنبه فيها
الشعور القومي الذي أدى الى وجود نوع من التفاهم بينها أحكمت عراه
علاقات الجوار . ورغمما من هذا الشعور القومي السامي لم يقسن لدولتي
اسبرتا الارستقراطية وأثينا الديمقراطية الاتفاق في سياسة خارجية
ولذلك لم يكن للقانون الدولي في أيامهم وجود حقيقي . ومع ذلك فإن
الضرورات الناشئة عن اشتباك المصالح ألجأت تلك الدول اليونانية في
زمن السلم الى قبول التحكيم فيما بينها وتقرير امتيازات السفراء وتعزيز
المعاهدات باليمين وباعطاء الرهائن وفي وقت الحروب الى فدية الاسرى
ونكريم جث قتل الاعداء ودفنها فضلاً عن احترام حياد بعض المناطق
واحترام حق المأوى فكانوا لا يعتدون على اليونانيين في خلال لعبهم

الالعب الرياضية ولا يقتلون من يلجأون منهم الى المعابد^(١)
لكن دول اليونان جميعاً كانوا يعدون أنفسهم أرقى الشعوب
ويطلقون على غيرهم اسم برباره^(٢) ويمدونهم أعداءهم فلا يرعون لهم
حرمة ولا عهداً حتى كان هوميرو^(٣) في شعره الخالد يحل لصوصية
البحر وأسلاف البر وكان ارسطوطاليس (٣٨٤ الى ٣٢٠ قبل الميلاد)
يرى أن الخالق أوجد البرابرة لان يكونوا أرقاء ويمد من الاعمال
الشريفة محاربتهم لسلب ثروتهم واسترقاقهم فقير اليونانيين أعداء
خوارج على القانون اخضاعهم واجب سياسى على اليونان لذلك
كانوا فى حروبهم معهم غاية فى الخشونة والوحشية فاذا انتصروا قتلوا
الجنود المهزومة وخرّبوا المدن المتهورة واسترقوا سكانها

أما القانون الدولى الخاص فارتقى تحت حكم بركليس^(٤) (من ٤٩٩
الى ٤٢٩ قبل الميلاد) فى جمهورية أثينا التى فتحت أبوابها للاجانب
وأفسحت المجال لهم فى بلادها وكان اكرام الغرباء من سجايا أهلها

٣٥ - كانت روما سيدة العالم لا منافس لها ولم تشعرقط بواجب
نحو غيرها من الامم . امتد سلطانها فى أيام مجدها على العالم المسكون
فى أوروبا وقسم عظيم من البقاع المسكونة فى آسيا وافريقيا وكانت
على حدودها الامم المتبربرة فى فوضى فكانت روما تحمى المدنية من
المتوحشين الطامعين فى خيراتها

(1) Grote, History of Greece, part II, ch. ii. (2) Barbares.

(3) Homère. (4) Periclèses.

صانت روما السلم في بلادها وكانت سياستها ترى الى منح الامم المحكومة قسطاً صغيراً من الحكم الذاتي فكان قيصر^(١) الرئيس السياسى الأعلى يتبعه اقبال^(٢) كثيرون يحمى بلادهم من غزوات المتبررين . من أجل ذلك كانوا يرفعون منازعاتهم اليه فيفصل فيها بقرارات نهائية يطيعونها ويرحبون بها فلم تكن لهذه الامم المحكومة سياسة خارجية الا ما كان من علاقاتها مع روما نفسها ولم يكونوا في هذه العلاقات مع روما على سواء بل كانوا لها تبعاً

فالفكر الرئيسى الذى كان سائداً في هذا العصر أن المسائل الدولية يفصل فيها الرئيس الأعلى

أما بالنسبة للامم الخارجة عن المملكة الرومانية فكان القانون محاربتهم والعداوات التى اتبعت في الحروب كانت غاية في القسوة فالتذبيح والتقتيل والسلب والنهب كان حظ من يقاوم فن لم يمت بالسيف وقع في الرق

على أن روما جرت على اتباع بعض سنن في بداية الحرب كأن تطلب من الدول الاخرى الطلبات لترضيها ثم تعلن الحرب بطريقة تبدأها بالدعوات لاهلاك العدو ومتى وصل جنودها الى الحدود قذفوا على أراضي أعدائهم رمز القوة الحربية وذكروا الله . ولكنها كانت تقاليد دينية لا أساس لها في القانون

عقدت روما معاهدات ليست قليلة غير أنها كانت تفسرها على

(1) César.

(2) Vassaux

هو اها. تبادل السفراء وكانت لمنازلهم حرمة لا تنتهك غير أن الملحوظ في ذلك كان حسن السياسة لاحرمة حق قانوني فان الحق يستلزم واجبات تقابله وهو ما لم تقبله روما لانها ما كانت تقر بحق لأية دولة خارجة عن دائرة امبراطوريتها

كان القانون الروماني هو الذي يحدد حقوق الامم المغلوبة وواجباتها وكانت سياسة مجلس الشيوخ نحو الدول الاخرى قاسية. وكانت الحروب كلها للاستعباد والفتح لبسط السيادة على العالم. ولما كانت سياسة المملكة الرومانية لا تلائم علاقات دولية سلمية كان عدم وجود قانون دولي مسبباً عن الوجهة السياسية الرومانية لا عن عجز النظريات العلمية فان فقهاء الرومان الخالدين أمثال باينيان واولبيان وافريكان^(١) الذين وضعوا القانون المدني المستمدة منه الشرائع الحديثة لم يكن من المتعذر عليهم أن يضعوا قواعد القانون الدولي العام اذا كان ذلك لا يتنافر مع فكرتهم في سيادة العالم المعروف كله

ان القانون الدولي لا يكون الا اذا سبقته فكرة احترام حقوق الدول الاخرى فكرة المساواة بين الامم فكرة وجود جمعية للجنس البشري لكن روما كانت تعامل بمنتهى القسوة الامم التي تدافع عن حياتها واستقلالها وما كانت تقبل منافساً أو مساوياً لها وما كانت ترغب أن ترى حولها الا أمماً محكومة خاضعة وبلاذاً مضمومة تابعة وفي عهد الامبراطورية تمت وحدة الامة الرومانية الاجتماعية

(1) Papinien — Ulpian — African.

والسياسية. فخصمت الامم المعروفة كلها لحكم قيصر أو كادت فأين كان محل القانون الدولي العام ؟ كيف تتكلم عن القانون في عهد يكون فيه المغلوب ملزماً بالخضوع لكل ما يريده الغالب !

القانون الدولي جديد ومباحثه غير وافية لان الرومان لم يخدموه كما خدموا القوانين الاخرى

واذا صرفنا النظر عن بعض مبادئ فلسفية وجدنا أن الرومان لم يعنوا بشيء من أبسط مبادئ القانون الدولي أعني قانوناً يربط روما بالدول الاخرى . ان روما لم تشأ أن تفهم الا قانوناً رومانياً صرفاً ولا شك في أن علماء القانون الذين أخذوا عن روما كلمات جوس جنطيوم^(١) وجعلوها اسماً للقانون الدولي العام ما أصابوا لان هذا التعبير لم يكن له في روما المعنى الذي يصرف له في هذا الزمان فان الجوس جنطيوم في روما تجمع القواعد القانونية التي شرعها روما وقبلها الامم الاخرى . لكن هذه القواعد من القانون الداخلي الصرف ولو أنها كانت متماثلة الوجود في أمم متعددة فهي لا تفيدنا شيئاً في القانون الدولي العام

ان ما نقص روما هي نظرية المساواة بين الدول ونظرية جمعية الدول^(٢)

(1) Jus Gentium. (2) Westlake, chapters on the Principles of International Law, p p. 18 — 25.

٢- العصور الوسطى

من سقوط الدولة الرومانية (٤٧٦)

الى معاهدة وستفالية (١٦٤٨)

٣٣ - سقطت الامبراطورية الرومانية الغربية غير أن نظرية
الرئيس الأعلى للدول بقيت لكنها انتقلت الى الامبراطورية الشرقية
المتداعية فخلت القسطنطينية محل روما اسما الى أن توج البابا ليو الثالث
شارلمان امبراطوراً في روما (٨٠٠ بعد الميلاد) فانتقلت اليه مع السلطة
الامبراطورية سيادة العالم المتمدن

احتجت الامبراطورية الشرقية الضعيفة فلم يحفل باحتجاجها أحد
وأصبحت المملكة الرومانية الجرمانية تعد استمرار مملكة القياصرة
فودثت كل نفوذها وسلطانها ولم يفرقها عنها الا أمر واحد لكنه
جوهرى ذلك أنها كانت عالماً كنيسياً ذا رئيس زمانى سياسى للقيام
بأعباء الحكم المدنى لاعالماً امبراطورياً ذا رجال دينيين للقيام بالوعظ
والارشاد كما كانت دولة القياصرة ولذلك لما وقع التنافس على السلطان
بين الامبراطور والبابا كانت الغلبة للبابا

ادعى البابا أن قسطنطين وهبه الممالك الغربية ثم استخدم نشاطه
الدينى العظيم للتحكم فى تيجان الملوك والامراء حتى أن هنرى الرابع
ملك الرومانيين الذى توج امبراطوراً وهو أقوى ملوك المسيحية بأساً
ذهب ذليلاً خاضعاً الى كانوسا^(١) فى سنة ١٠٧٧ لاستمطاف البابا

(1) Canossa.

جريحوار السابع واسترضائه لما أنذره البابا بأنه إذا لم يحضر الى روما للتوبة عن خطاياه وعن سوء حكمه خامه . هذا الاذلال الذى بقى فيه هنرى الرابع فى الثلوج عارى القدمين « فى فناء قلعة الكونتس ماتلدا بالقرب من ريجيو فى جبال ابناين » منتظراً إذن القسيس بالدخول اليه ليفقر له ذنوبه لم يبق بعده هيبه للتاج ولم يتسن بعده للامبراطور أن يدعى أنه الرئيس الأعلى فى العالم ولا أنه غير مسئول إلا أمام الله وعلى الضد من ذلك ادعى البابا النياية عن الله فى الارض وأفرد السلطة الروحية بالسلطان كما ادعى أن الجنس الانسانى رعاياه وأن الملوك مسئولون أمامه وأن له خلعهم لأنه هو الذى يتوجههم ^(١)

فى بداية الامر لم تتميز العصور الوسطى عن العصور القديمة فان السلطان كان للقوة والحق للأقوى . صرفت الحياة فى حروب متوالية حروب خارجية بين دول فى حالة التكون تسعى لتقرير شكلها وتميز عناصرها حروب داخلية بين الموالى التابعين لتاج واحد وبين الاقيال التابعين والملوك المتبوعين حروب أهلية بين سكان المدينة الواحدة حتى قيل فى وصف ذلك العهد عهد الالتزامية ^(٢) « أن الحرب قانون الالتزامية » ^(٣)

ولكن الاحوال الاجتماعية تطورت ونشأ من هذا التطور مبادئ جديدة فان الدين قام بدور مهم فى العلاقات الدولية ومبادئه

(1) James Viscount Bryce, The Holy Roman Empire, p. 156, 1919.

(2) La féodalité.

(3) « La guerre est la loi d'une féodalité ».

التي لم تسمح ببقاء الناس في عدااء مستمر لظفت كثيراً من الاخلاق
والعادات وقد جعل له تنظيمه المركزي القوى أثراً فعالاً في الحياة
الدولية وصارت المجتمعات الدينية التي كانت تديرها الكنيسة الكاثوليكية
مؤتمرات حقيقية تضم الملوك والامراء وقد قررت طائفة من القواعد
فألفت كثيراً من العادات البربرية في أوروبا وقررت الهدنة الدينية^(١)
لتسكين المنازعات ووقف أعمال الموالى الملزمين^(٢) الاستبدادية

قويت سلطة رئيس الكنيسة وزاد معها شعور الدول بالتماثل
بينها في مهمتها السياسية وبدأت الروابط تثبت بين أمم متحدة في
المعتقدات الدينية والاماني الاجتماعية

ولكن قام دين آخر يريد أيضاً سيادة العالم فكانت الملتان العظيمتان
الاسلام والنصرانية تتنازعا في السلطان في العالم باعتبار أن كلا من
الدينين عام غير أن كليهما لم يصل الى تحقيق آماله فان المسلمين من
الجهة الواحدة بعد انتصاراتهم في أوروبا لم يلبثوا طويلاً أن ردم شارل
مارتل^(٣) عن فرنسا الى الجنوب في موقعة بواتييه سنة ٧٣٢^(٤) ثم
تضائل أمرهم في اسبانيا بعد واقعة غرناطة التي كانت الغلبة فيها
لفرديناند الكاثوليكي ملك اراجون وكستيليا من ١٤٦٨ الى ١٥١٦^(٥)
ومن الجهة الاخرى فانه على الرغم من الجهود العظيمة التي بذلتها
أوروبا المسيحية بقي الشرق في قبضة المسلمين وفشلت الحروب

(1) La Trêve de Dieu.

(2) Seigneurs Féodaux

(3) Charles Martel.

(4) Poitiers.

(5) Ferdinand le catholique, roi d'Aragon et de Castille 1468 —

الصليبية كل الفشل بعد أن أصابت بعض النجاح وبذلك وجدت
الهوة العظيمة بين الشرق والغرب فالعادات والدين بقيت حداثاً فاصلاً
بين هذين القسمين من العالم وأصبح معنى الحياة ومعنى القانون فيهما
غير متماثل ولم يكن السلام بينهما الا هدنة تتخلل الحروب المتوالية

ان الحروب الصليبية ولو أنها فشلت فى غرضها الاصلى الا أنها
خدمت أوروبا كثيراً فكان من نتائجها تأخير دخول الترك الى أوروبا
عدة قرون وبسببها نمت التجارة بين مدن البحر المتوسط الاوروبية
وسواحل آسيا وزادت الثروة والرفاهية

وكان من آثارها احكام روابط الاخاء الدينى بين الدول الاوروبية
وان بدأت فيها مدينة مشتركة بوضع المسيحيين تحت سلطة دينية عليا
واحدة

ولما زادت السلطة الروحية والادبية للبابوية زادت مطامعها فى
السيادة على العالم فادعت حق تنصيب الملوك على العروش وحق الفصل
فى المنازعات بين الامراء وبلغ هذا السلطان أوجه فى أيام البابا بونيفاس
الثامن^(١) ١٢٩٤ - ١٣٠٣ فى بداية القرن الرابع عشر

٣٧ - يرى مما تقدم أن قد ظهرت فكرة دولية مشتركة لكنها
كانت جمعية دينية تجمع الدول الغربية المسيحية وحدها تحت سلطة
البابا بوصف أنه رئيس الكنيسة الأعظم الذى أصبح الحكم الأعلى

(1) Boniface.

في العالم^(١) وتأيدت هذه النظرية بالحروب الصليبية التي جمعت الامم المسيحية ضد العالم الاسلامي

سقطت الامبراطورية الرومانية فتوالى غزوات غير المتعددين على المدينة واضمحلت التجارة ولم تبق للحرب قواعد وانتشرت القرصنة أيما انتشار لكن شيوع الآداب الدينية خفف من القسوة ورفع مستوى الادب والمطف في الامم غير المتمدة التي اعتنقت المسيحية بالتعاقب

بسبب ذلك وبسبب الحروب الصليبية نشطت التجارة بين الدول المسيحية فوجد بين أمم سواحل بحر الشمال وبحر البلطيق وبين المدن الايطالية في البحر الابيض الاتحاد المعروف بالمهانس^(٢) وقررت عادات ثابتة دونت في محررات شهيرة فظهرت قوانين أوليرون^(٣) لتنظيم التجارة البحرية على شواطئ الاطلانطيقى في غرب أوروبا وقواعد وزبونسنز^(٤) في بحر الشمال وبحر البلطيق وقنصليات البحر^(٥) في البحر المتوسط . وكانت هذه القواعد الاخيرة اكثرها أهمية فهي

(١) كان البابا حكام في تسوية المشاكل بين الدول المسيحية وقد قضى في مشاكل سياسية شهيرة نذكر منها على سبيل التمثيل عصر المنافسات الشديدة بين المكتشفين Navigateurs التي وقعت فيه المنازعات على الاراضى الجديدة التي لم يملكها الملوك المسيحيون من قبل حيث قضى البابا اسكندر السادس في سنة ١٤٩٣ بتميين منطقة نفوذ لكل من اسبانيا والبرتغال

(2) La Hanse. (3) Law of Oléron, le role d'oléron.

(4) Leges Wisbuenses. (5) Consolato Del Mare.

الحروب الصليبية
ونشاط التجارة
وقوانينها

وحدها التي بحثت في القنائم البحرية في أثناء الحرب ولئن كانت اصولها الاولى نشأت في رودس من عادات يونانية قديمة الا انها طبعت لأول مرة في برشلونة سنة ١٤٩٤^(١)

واستتبع نشاط التجارة أيضاً انشاء مصارف في البلاد الاجنبية وكانت هذه بداية الاعمال التي أسس عليها نظام القنصليات

٣٨ - وعلى هذا يمكن القول بأن بعض قواعد القانون الدولي البحري بدأت في هذه المصور في دائرة الدول المسيحية . لكن قواعد القانون الدولي الحالية ما كانت لتوجد الا اذا انقلبت الامور كيلا تكون قاصرة على الدول المسيحية الكاثوليكية ولا تكون خاضعة لسلطة عليا مشتركة هي سلطة البابا . ولقد تم ذلك بمحاذين عظيمين هما التعديل الديني الانجيلي^(٢) والنهضة العظمى لاهياء العلوم والفنون القديمة^(٣) فان التعديل الانجيلي حطم الاتحاد الديني في أوروبا وانهارت معه النظريات الدولية الدينية وما دام القانون الكاثوليكي أصبح لا يصلح رباطاً بين الدول فكان من الضروري أن يحل محله شيء آخر وكان ذلك سبباً منشطاً للنهضة العلمية العظيمة التي استبدلت النظريات الدينية الخالصة بنظريات قانونية زمنية لادينية^(٤) مبنية على تضامن المصالح

(1) Consulate of Sea, Encyclopaedia Britannica, 11th. edition vol. VII—Pardessus, collection des lois maritimes.

(2) La Réforme. (3) La Renaissance. (4) Laiques.

لم يكن للبابوية القوة اللازمة لتوطيد دعائم السلام وحفظ النظام في الجمعية الدولية ولو أفلحت في ذلك لما وجد القانون الدولي ولما ارتقى واستمر نفوذه فإن أساس سلطته هي الفكرة الدينية وما دامت راسخة فإنها تخرج الدول غير المسيحية من الدائرة

وفضلاً عن ذلك فإن الكنيسة ما كان من شأنها إلا أن تضع نظاماً استبدادياً لا يلائم استقلال الدول واستقلال الدول هو أساس القانون الدولي برمته

٣٩ - وإلى نهاية القرن الرابع عشر كان هناك سبب آخر يمنع الالتزامية ترتيب نظام في العلاقات الدولية وهو أن نظرية الدولة المستقلة ذات السيادة لم تكن قد ظهرت وأنه لم يكن في كل دولة سلطة واحدة ثابتة ولا نظام مقرر لاقامة العدل وهما من آيات تمكن سلطان القانون وعلو شأنه في المملكة والقانون هو الدعامة الأولى التي يمكن أن يقوم عليها نظام ثابت يسود العلاقات الدولية ذلك بأنه إن لم يكن رئيس الدولة مطاعاً في بلاده حاصل فيها على سلطة سياسية معترف له بها اعترافاً لإشائية فيه كيف يمكنه أن يشخص دولته ويتمافد باسمها مع الغير ؟

كانت الالتزامية قائمة على الدسائس والثورات فارتكت شيئاً في الدولة ثابتاً إلا زعرعته وبقي الملوك في جهاد مستمر عدة أجيال حتى فازوا بنزع السلطة السياسية من الموالى المتلزمين وساعدوا في احراز هذا الفوز انهماك الموالى في الحروب الصليبية التي أبصت الكثيرين

منهم عن أراضيهم وألزمهم ببيعها للحصول على أموال للحرب (١٠٩٦ - ١٢٩١) وتغيير نظام الجندية بإنشاء الجيوش المستديعة (١٤٣٩)

وامتاز القرن السادس عشر بسقوط الموالى وتكوين الدول ولقد سادت سياسة فرنسا الدولية عدة أجيال لأن ملوكها تمكنوا من توطيد الوحدة القومية قبل غيرهم . على أنه يجب أن نذكر أن الالتزامية نفسها هى التى خدمت الملك فانه بمقتضى هذا النظام ربطت الحقوق والواجبات السياسية بمحاذاة الاراضى فكانت النتيجة أن الملك يكون أعظم رعاياه حيازة للاراضى مادامت حقوقه السياسية كانت أعظم من حقوقهم بكثير فكان الملك ملكاً على رعاياه وعلى أراضى رعاياه ومن ذلك نشأت نظرية السيادة على أراضى الدولة^(١)

٤٠ - سقطت الالتزامية لكن بقيت نظرية السيادة على أراضى الدولة وشبت بنمو الشعور القومى وقويت بدرس القوانين الرومانية التى كانت نظرياتها تؤيد النظام كثيراً

اكتشفت أمريكا (١٢ أكتوبر ١٤٩٢) فنشأت نظريات جديدة هى حربة البحار وأسبقية حق المكتشف

ظهرت البروتستانتية وكان أم أغراضها تحرير السلطة الزمنية من وصاية السلطة الروحية فانقسمت أوروبا فريقيين كان النزاع بينهما طويلًا قاسيًا

كان البابا والامبراطور يدافعان عن وحدة الكنيسة

الكاثوليكية وعن مصالحها فجاءت البروتستانتية تحارب لتقرير الحرية الدينية وحرية تأسيس أمم مستقلة عن رومه كان هذا منشأ حروب الثلاثين التي كانت المانيا مسرحاً لها فاصابت منها تخريباً

اضمحلال
الامبراطور
وضياع هيبة
البابا

٤١ - اضمحل ملك الامبراطور وانتشرت الرشوة بين القسس فضاعت هيبة البابا وتلاشت سلطته ولم يبق له الا حق الصدارة والتقدم الواجب له بوصف انه أكبر رجل في المسيحية وانتهت مع هذه العصور الوسطى فكرة رئيس أعظم للعالم بأسره

فوز النظريات
الجديدة

انهارت السلطة الدينية الكاثوليكية وفازت النظريات الجديدة فاصبحت المنافع المادية والمصالح السياسية المشتركة أساساً للعلاقات الدولية بدلاً من العقائد الدينية . تغيرت أساليب السياسة الأوروبية فكان فرنسوا الاول الكاثوليكي حليف الترك (سليمان الثاني) والبروتستانت (لوتر) في محاربة الامبراطور شارل كن^(١) سنة ١٥١٦

ماكيافيللى

٤٢ - وما بدأ تيار الافكار يسير نحو المبادئ الملائمة حتى صدمته حركة رجعية اذ ظهر كتاب ماكيافيللى^(٢) الموسوم بالامير^(٣) في سنة ١٥١٣ نشر به مذهباً هو « أن لا وجه لتطبيق علم الاخلاق في أمور الدولة » فاتخذ الملوك والقواد العسكريون مبادئه شعاراً لهم واتجهت ميول السياسة نحو الفوضى الاخلاقية

مات ماكيافيللى في سنة ١٥٢٧ لكن مذهب به بقي شائعاً من بعده

زهاء قرن من الزمان بين رجال دول أوروبا الذين تمحروا من قيود الاخلاق الفاضلة فرحبوا بالفلسفة السياسية الحديثة وخلصتها « ان الانانية والمنفعة الذاتية شعار الدولة السياسى »

لم يخل عصر من البغى والغدر والجور والقسوة لكن مرتكب هذه الامور كان يحقيها فاذا علم أمره للناس أدانوه

تبدل الحال بعد شيوع مذهب ما كيا فيلى وأصبح الاعجاب كبيراً بانصار التفاف والخداع من رجال السياسة وأنصار التهلكة فى القسوة والغدر فى القتل من رجال الحرب وكان من يعنى بالادب أو بالعدل فى المفاوضات أو فى ميدان القتال يعد سخيلاً مجنوناً^(١)

عمت الشكوى وسئم الناس من هذه الفوضى الاخلاقية فكانوا يلتمسون علاجاً شافياً للانسانية من هذه الامراض الويلة

٤٣ - أخذ كتاب العصر فى نشر آرائهم فوضع البريكوس جنتيليس^(٢) كتاب النفيس فى سنة ١٥٩٨ وتبعه فرنسيسكو سوارس^(٣)

الذى طبع مؤلفه سنة ١٦١٢ ولكن جروسيوس^(٤) هو الذى فاز بوضع منهج السياسة بطريقة علمية تلائم الافكار المصرية فاستحق شكر الانسانية بكتابه^(٥) الذى طبع فى باريس سنة ١٦١٥

وهذا الكتاب نال اعجاب العلماء لانه قضى نهائياً على نظريات المصور الوسطى المؤسسة على فكرة الامبراطورية العالمية كما قضى

(1) Lawrence, Essays on Modern International Law, Essay IV.

(2) Albericos gentilis (3) Erancesco Suares

(4) Grotius, (5) De Jure Belli ac Pacis.

على فكرة الكنيسة العالمية وبني نظرياته على الآراء المحترمة بين الناس بعد نهضة احياء العلوم القديمة وهي الآراء العلمية المستمدة من القوانين الرومانية التي كانت شائعة في الجو الاوروبي فجمعها ورتبها وطبقها في المعاملات الدولية

وأخذ عن الالتزامية التي تربط الحقوق السياسية بالأراضي نظرية سيادة الدولة على أراضيها كما أخذ عن الفلاسفة والفقهاء نظرية القانون الطبيعي لتنظيم العلاقات الدولية في حال غموض القانون

فكان سر نجاحه في محافظته على المواد الصالحة المعتمدة التي استنبط منها العلاج الجوهرى لاصلاح حال طال سخط الناس عليها فتقبله الناس بالترحيب للخلاص من فوضى شهوات رجال العسكرية الجفافة ونفاق الساسة الدهاة^(١)

وكان هذا الكتاب قوة مؤثرة في سياسة الدول فان جوستاف أدولف ملك السويد العظيم (١٦١١ - ١٦٣١) كان يحمله معه في ميادين القتال وبعد حرب الثلاثين اعتمدت مبادئه في مؤتمر وستفاليا ومن ذلك التاريخ تقررت دراسته في كلية هيدلبرج ولقب جروسيوس بأنه « أبو القانون الدولي »

٣ - المصور الحديثة

٤٤ - كانت بداية القانون الدولي الحقيقي في هذه المصور التي

(1) Westlaks, Chapters on International Law chs. II, III.

فيها كثر عدد الدول المستقلة ذات السيادة الصحيحة وتقررت المساواة
بينها
ولاجل سهولة درس تطورات السياسة الدولية في هذه العصور
نقسمها الى أدوار

الدور الاول

من معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨

معاهدة وستفاليا

الى الثورة الامريكية ١٧٧٦ والثورة الفرنسية ١٧٨٩

٤٥ — يمتاز هذا الدور بعقد معاهدات عظيمة الاهمية كماهيات
وستفاليا^(١) والبيرنيه^(٢) واوروخ^(٣)

انتهت حروب الثلاثين سنة ١٦٤٨ بمعاهدة وستفاليا التي بدأت
المخبرات فيها سنة ١٦٣٤ فأفضت مقدمات الصلح في سنة ١٦٤٥
وعقدت المعاهدة في ١ اكتوبر سنة ١٦٤٨ وأتم ماقرره :

١ : ألجهر بالحرية الدينية ودخول البروتستانت في الجمعية الدولية
مساوين للكاثوليك

٢ : الاعتراف باستقلال سويسرا وهولندا و ٣٥٥ دولة صغرى
في الامبراطورية الجرمانية

٣ : ضم الاثراس الى فرنسا وضم بومرانيا وبعض المدن الجرمانية
الى السويد

(1) Westphalia (2) Pyrénées (3) Utrecht.

٤ : انشاء سفارات مستديمة^(١)

٤٦ - قضى على فكرة امبراطورية تجمع العالم تحت لواثها سواء أكان أساسها دينياً أم سياسياً . أصبحت الدول مستقلة ملزمة باحترام استقلال بعضها بعضاً . تقرر المساواة بين الدول مهما كان شكل حكومتها فحكومات أشراف فينسيا وجمهورية هولندا واتحاد سويسرا مساوية للملوكيات القديمة في حقوقها . زادت العلاقات الدولية بنمو التجارة وباتساع الاستعمار فانشئت السفارات الدائمة لسد حاجاتها بذلك انتهى مجد البابا فلم يبق له أن يكون حكاماً سامياً بين الدول ولا أن يكون وسيطاً بين الأمم

كان مؤتمر وستفاليا أول مؤتمر اجتمع فيه ممثلو الدول الأوروبية للنقاش في مصالحها المشتركة وكان تبادل الآراء بين المفوضين قبل المؤتمر وبمده يدل بجلاء على ان الحكومات بدأت حياة جديدة ونبذت التقاليد التاريخية

ان معاهدة وستفاليا لم تقف عندما انطوت عليه من الجهر بتضامن المصالح السياسية الأوروبية وباتحاد دولها في جمعية مشتركة وتحديد العلاقات بينها على قاعدة المساواة بل ذهبت الى ضرورة تقرير الموازنة السياسية باعتبار انها من أهم عوامل السلام .

وهذا يفسر اعتراف الدول باستقلال ٣٥٥ دولة صغرى جرمانية وجعل اتحادها اتحاداً استقلالياً^(٢) اذ به أوقفت تقدم المانيا نحو الوحدة

(1) Ambassades permanentes.

(2) Union Fédérative.

وسنحت التدخل فى أمورها الداخلية حتى لا تنضم الى النمسا غير مريدة بذلك الا اضمااف دولة النمسا^(١) حتى لا تتفوق على فرنسا ولا على السويد التى لعبت دوراً مهماً فى سياسة أوروبا عدة سنوات

٤٧ - وبعد معاهدة وستفاليا بقليل عقد الصلح بين فرنسا واسبانيا نوفمبر ١٦٥٩^(٢) وبهذه المعاهدة استولت فرنسا على وادى السار^(٣) وتقرر زواج ملكها لويس الرابع عشر بمارى تيريز على شريطة أن يتنازل الملك مقدماً عن كل حق يؤول لزوجته فى عرش اسبانيا

٤٨ - وأما معاهدة أوتروخت^(٤) التى كان عقدها فى سنة ١٧١٣ فلها لا تقل كثيراً فى الاهمية عن معاهدة وستفاليا ومما قرره (١) نزع بلجيكا من اسبانيا وضماها الى النمسا (٢) الاعتراف بمختار براندبرج^(٥) ملكاً لروسيا (٣) تحريم جمع عرش اسبانيا وفرنسا تحت تاج واحد (٤) استيلاء انكلترا نهائياً على جبل طارق (وكان ذلك بدء عظمة انكلترا البحرية)

ومن الحوادث المهمة التى وقعت بعد ذلك

١ : ظهور روسيا بظهر الدولة ذات النفوذ الأعلى فى البلقان بعد معاهدة كاندرجى^(٦) التى ألحقت القرم بها سنة ١٧٧٤

(1) La Maison d'Autriche.

(2) La Paix des Pyrénées.

(3) La Sarre.

(4) Utrecht

(5) l'Electeur de Brandebourg.

(6) Kaindardji.

٢ : اتساع بروسيا المستمر الذى بلغ أقصاه تحت حكم فريدريك

العظيم من سنة ١٧١٢ الى سنة ١٧٧٦

٣ : هبوط السويد وابسانيا وهولندا الى دول من الدرجة الثانية

٤٩ — بدأت عظمة فرنسا بعد معاهدة وستفاليا وتبجلى نفوذها لويس الرابع عشر

فى اكبر مظاهره فى أيام لويس الرابع عشر (١٦٤٣ — ١٧١٥) الذى كان يمثل سياسة الملوك الشخصية بجلالها تمثيلاً تاماً فبذل كل اهتمامه الى توسيع حدود ممتلكاته وصرف دهاؤه السياسى فى مفاوضات وحروب لتلك الغاية

ونحن لا يهمننا هنا الدخول فى تفاصيل حروبه والمعاهدات التى عقدها انما ننبه كل من يريد الوقوف على أسباب الحوادث الدولية ومميزاتها فى النصف الثانى من القرن السابع عشر وفى القرن الثامن عشر بنظام الدول الاوروبية السياسى والاجتماعى فى هذا الدور

فانه بعد سقوط الالتزامية وتجريد الموالى الملتزمين من سلطتهم السياسية ومن كل امتيازاتهم قامت الملوكة المطلقة على نظام اجتماعى متشابه فى جميع الدول الغربية. صار الملك يعد أراضى الدولة ملكاً خاصاً له واراادته أصبحت القانون الوحيد لرعاياه حتى قال لويس الرابع عشر « الدولة هى أنا » ^(١) وقال لويس الخامس عشر (١٧١٥ — ١٧٧٤) فى برلمانه فى ٣ مارس سنة ١٧٦٦ « ان السلطة العليا تتركز فى شخصى. إني أمك

(١) « L'Etat c'est moi. »

السلطة التشريعية بلا قسم ولا معقب ان أمر النظام العام متعلق بى وحدى»^(١)

فلم يكن لرعايا هؤلاء الملوك فى نظرم أى حق قبل الدولة التى كان الملك هو رمزها الوحيد الأسمى^(٢)

وبذلك كان الملوك والامراء هم الاشخاص الفعالون فى القانون الدولى . وكان لانكار حقوق الافراد فى الامور الداخلية أثر هام فى ادارة السياسة الخارجية فكانت مصالح الملك الشخصية ومصالح بيت الملك فوق مصالح الدولة الحقيقية وبذل الملوك جهودهم ونفوذهم لتأييد رغباتهم فى السياسة الخارجية فلم يقدم فى ذلك شئ ولم يحفلوا مطلقا بحقوق شعوبهم ولا بحقوق الملوك الاجانب

٥٠ - وأهم النظريات الدولية التى سادت فى هذا العصر كانت نظرية الموازنة السياسية أى تعادل القوى بين الدول العظمى . وكان أول ظهور هذه النظرية فى حروب فرنسا الاولى مع شارل كان فى القرن الخامس عشر لكنها سادت فى القرن السابع عشر جميع الاعمال الدولية. سادت الحروب كما سادت المفارقات السياسية حينما نما الشعور القوى بالجنسية وتكونت دول كبيرة وتوطد حق كل دولة فى أن تعيش حرة وتنمو حرة فكان كلما وجدت دولة قوية تهدد استقلال

نظرة للموازنة
السياسة

(١) "C'est en ma personne seul que réside l'autorité souveraine. C'est à moi seul qu'appartient le pouvoir législatif sans dépendance et sans partage. L'ordre public tout entier dépend de moi".

(2) Incarnation.

الدول الأخرى اجتمعت هذه الدول لمحاربتها

كانت فكرة التوازن الأوروبي سر سياسة ريشيليو ضد دولة النمسا القوية وهي التي أوجدت تحزب أوروبا ضد فرنسا في أيام لويس الرابع عشر وهي التي دعت دول روسيا وبروسيا والنمسا لاقتسام بولونيا الضعيفة في ثلاث دفعات وقد شككت الامبراطورة ماري تيريز في سنة ١٧٧٣ من الظلم الذي لحق النمسا لأن نصيبها من بولونيا كان غير كاف

فلئن تركت الفكرة التي ترى الى أن تسود الدول دولة عالمية لظهور عدة دول متنافسة في هذا الدور وهي فرنسا وانكلترا والنمسا ثم روسيا وبروسيا فلقد حلت محلها فكرة توسيع الحدود على حساب الدول الضعيفة وفتح البلاد التي عدت دفاعاً قوياً

٥١ - وفي هذا الدور وجدت مسألة حرية البحار وحرية الصيد البحري وحق التجمية^(١) وحرية المحايدين التجارية في أثناء الحروب وحق التفتيش^(٢) وحق مصادرة أملاك الأعداء الخاصة في البحار ومسائل التهريب في وقت الحرب^(٣) وشروط الحصر البحري^(٤) والحقوق المترتبة عليه وحق التدخل^(٥) وشروط صفة المحاربين

٥٢ - كثر المؤلفون في القانون الدولي في هذا الدور نذكر منهم المؤلفون

(1) Droit de Salut. (2) Droit de Visite (3) Contrebande de Guerre. (4) Le blocus. (5) Intervention.

بوفندورف^(١) وقان بنكرشوك^(٢) وفاتيل^(٣) ودي مارتنس^(٤)

فان حوادث بهذه الاهمية ومسائل بهذه الخطورة ومنازعات بتلك الشدة ما كانت لتترك الفلاسفة والفقهاء والمفكرين والكتاب سكوتاً فشهد القرن السابع عشر حركة فكرية عظيمة لابتداع قواعد علمية في القانون الدولي

وضع بوفندورف (ولد في هيدلبرج ١٦٣٢ - ١٦٩٤) كتاباً في سنة ١٦٧٢ نال شهرة عظيمة ودام نفوذه حوالى ثلاثة أرباع قرن وهو من أنصار المذهب الفلسفى^(٥) لايقبل الا القانون الطبيعى وينكر القانون الوضعى مادامت الدول لا تعترف بسلطة عليا فوقها^(٦)

أما فانينكر شوك (ولد في هولندا ١٦١٣ - ١٧٤٣) فانه من أنصار مذهب القانون الوضعى دون غيره^(٧) وله مؤلفات عديدة مفيدة لتعرف القواعد الدولية في بداية القرن الثامن عشر

وأما فاتيل (ولد في سويسرا ١٧١٤ - ١٧٦٧) فهو من انصار المذهب المختلط^(٨) وهم الذين يوفقون بين المذهبين فينبون القواعد الدولية على القانون الطبيعى الفلسفى والقانون الوضعى العلمى على السواء فيقربون كثيراً من مذهب جروسيوس . وأهم مميزات كتابه الذى وضعه بالفرنسية بأسلوب سهل عذب رشيق خلافاً لكل الكتاب الذين سبقوه

(1) Puffendorf.

(2) Van Bynkershock. (3) Vattel. (4) De Martens.

(5) Ecole Philosophique. (6) Super Etat. (7) Ecole Positiviste. (8) Ecole Mixte.

وكتبوا باللاتينية أنه قد رتب القواعد العلمية وعنى بتطبيقها على الحالة الدولية وأورد عليها كثيراً من الأمثلة التاريخية ببساطة يتناولها الجمهور وقد أعجب به رجال السياسة الذين اتخذوه حجة دامغة يستندون عليها في كثير من أعمالهم

أما دى مارتنس (ولد في هامبورج ١٧٥٦ - ١٨٢١) فهو من المذهب المختلط كجروسويس وفاتيل وقد نال مؤلفه شهرة طال عمرها وقد وضع مجموعة شهيرة للمعاهدات يوجد منها نسخة بدار الكتب الملكية^(١)

المصور الحديثة

الدور الثاني من عصر الثورة الى معاهدة فينا سنة ١٨١٥

٥٣ - بدأت ثورة الولايات المتحدة في سنة ١٧٧٤ لتقرير حق التشريع للامة وعلى الاخص في مسألة الضرائب وادارة الشئون الداخلية وكان اعلان استقلالها في ٤ يولييه سنة ١٧٧٦ اعلاناً للحرية الانسانية الحرية المنظمة بالستور التي أساسها ضبط النفس والبعد عن منازع الاهواء والشهوات . اعلاناً لسيادة الامة التي تستمد منها السلطات في البلاد والتي تخضع لرقابتها ممارسة كل سلطة ويكون كل ذلك لمصلحة الامة دون سواها . اعلاناً للمساواة المدنية والسياسية بين الناس .

(1) De Martens, Recueil des Traités.

وقد اعترفت به فرنسا في ٦ فبراير سنة ١٧٧٨ وعقدت مع الولايات المتحدة معاهدين الاولى تجارية والثانية محالفة دفاعية غير أن إنجلترا لم تعترف بهذا الاستقلال الا في سنة ١٧٨٣ .

الثورة الفرنسية وقعت الثورة الفرنسية (١٧٨٩) وكان لنظريات فلاسفة القرن الثامن عشر ونجاح الثورة الامريكية فيها أثر كبير . أعلنت الثورة الفرنسية مبدأ سيادة الامة ونشأ عنه حق للشعوب في تنظيم أمورها السياسية على ما تشهى . وضرورة رضاء الامم قبل أن تضم أراضيها لدولة أخرى

٥٤ - هذه النظريات لم تكن غريبة عن التقاليد الاوروبية المبداية التي نضرتها الثورة لكنهما لم تكن المرعية لان الملحوظ في العلاقات الدولية كان صالح الملك وحقوق الدولة فأتت الثورة وقررت مبدأ جديدًا ما كان مرعيًا بصفة واضحة ثابتة هو « أن الدولة ليست قائمة لمصلحة رجالها إنما هي موجودة لخدمة رعاياها ولحماية حقوقهم »

وصار الافراد وحقوقهم اساس كل عمل أو نظام سياسى فالدولة ليس لها حقوق قبل الافراد إنما هي موكول اليها وظيفة خدمة مصالح الافراد . ومن ذلك وجدت فكرة ان صاحب السيادة ليست الدولة ولا من يقوم بالسلطة العامة وبالقوة العامة « إنما السيادة للامة التي يستمد منها كل سلطان في البلاد »

هاتان النظريتان الهامتان دخلتا الى القانون الدولي العام في أواخر القرن الثامن عشر أثر الثورتين الامريكية والفرنسية

ونزب على قيام هاتين النظريتين نتيجة جديدة هي ان كل سلطة سياسية يجب ان تكون مبنية على قبول المحكومين أى الرضا القومى وتقرر « ان تغيير جنسية الالهالى لا يكون كرها ضد ارادتهم » ولذلك قرر دستور فرنسا فى سنة ١٧٩١ التنازل عن البلاد الاجنبية التى أخضعها الفرنسيون

وتقرر أيضا مبدأ « أن لكل شعب ان يغير نظامه السياسى » وله ان يتحرر من التبعية السياسية القديمة لينضم الى دولة تجمعها بها روابط مشتركة بعيدة الغور فى اجيال التاريخ

لكن هذه نظريات خطيرة يجب ان تذكروا دائماً انها لا تؤخذ على اطلاقها فانها كادت تمزق فرنسا نفسها ولولا جهاد رجالها الطويل ووطنيتهم العظيمة لما أمكن منع تجزئتها وحفظ وحدتها . على ان فرنسا حتى فى عهد الثورة لم تطبق هذه النظريات الا نادراً فكثيراً ما رجعت للمبادئ القديمة وتصرفت فى الامم على النقيض من مشيئتها

الدور الثالث

من معاهدة فينا سنة ١٨١٥ الى الحرب العظمى سنة ١٩١٤

٥٥ — بعد سقوط نابليون كان من الضرورى اعادة تنظيم الحال فى أوروبا . لذلك عقد مؤتمر فينا الذى شهدته ملوك روسيا والنمسا وبروسيا مع ممثلى جميع دول أوروبا . بدأ أعماله فى ١٨ نوفمبر ١٨١٤ وأمضيت المعاهدة فى ٩ يونيه ١٨١٥

وكان من أهم مآقرره المؤتمر :

(١) إعادة بيوت الملك القديمة الى عروشها وتحريم العروش على عائلة نابليون

(٢) إعادة حدود فرنسا الى ما كانت عليه فى سنة ١٧٩٢

(٣) استيلاء النمسا على لومبارديا وفينسيا .

(٤) تقرير حياد سافوى وضمها الى مملكة سردينيا

(٥) تقوية بروشيا على حدود فرنسا بضم مدن الرين اليها مع دوقية بوزن ونصف مملكة ساكس وبتأسيس الاتحاد الجرمانى

(٦) استيلاء روسيا على دوقية فارسوفى

(٧) ضم بلجيكا الى هولندا

(٨) اعلان حياد سويسرا الأبدى

هذه المعاهدة كانت حادثا سياسيا جللا لانها وضعت حداً للالزمة الدولية الناشئة من دور الثورة تلك الالزمة التى امتدت من سنة ١٧٩٢ الى سنة ١٨١٥ لكنها معاهدة غير موفقة فان مجرد الاطلاع على تقريراتها يدل على أن كل تصريحات الملوك التى جهروا بها فى أثناء محاربتهم لنابليون قد نسيت فان المحاباة والاستبداد كان الاساس الذى بنى عليه تقسيم البلاد فلم تحترم الحقوق المكتسبة ولم ترع الامانى القومية ولم تقرر نظم الحرب ولذلك فن وقت توقيع هذه المعاهدة بدأت ميول الثورة تختمر

بدأت المفاوضات فانكرت فرنسا النظريات الجديدة وعادت الى

تقرير النظريات القديمة بناء على تعليمات لويس الثامن عشر التي وضعها تاليران ^(١) المفوض الفرنسي نفسه وذلك ليحمي فرنسا من اعتداء الحلفاء ويحمي الدول الصغيرة الجرمانية من مطامع النمسا وبروسيا فطلبت فرنسا ان يكون أساس العمل تقرير ان السيادة للملك فيجب احترام حق كل ملك على بلاده وعلى رعاياه والحلفاء من جهتهم أيضا انكروا النظريات القانونية وتمسكوا بالمصالح السياسية والتوازن الاوروبي

والواقع من الامر ان المؤتمر عمل عملا سياسيا أساسه اعتبارات سياسية مراعى رغبات الدول العظمى والتوازن السياسي فلم يحفل الطرفان بالاماني القومية . ورأى المفوضون من الجانبين أنها خطرة على نظام الملوكيات فعادوا الى تقسيم بولونيا والى تقسيم ايطاليا وضموا بلجيكا الى هولندا رغم ارادة أهلها

٥٦ - ولأجل تثبيت هذه السياسة لجأوا الى عقد المحالفة المقدسة

المقدسة التي وقعها دول النمسا وبروسيا والروسيا في ٢٥ سبتمبر ١٨١٥ وكان الغرض منها ضمان بقاء الحالة التي أوجدوها بالمؤتمر

وبهذه المعاهدة تعاونت هذه الدول التي اشتركت معها انجلترا على ادارة دفة سياسة أوروبا بكيفية مشتركة ضد النظريات الثورية وذلك لأجل صيانة حقوق الملوك واستبقاء سلطتهم على رعاياهم فكثرت في هذا العهد مقابلات الملوك وعقد المؤتمرات وتقررت قاعدة تدخل

(١) Tallyrand.

هذه الدول أو تعويض احداها في التدخل باسمها في أمور الدول الاخرى
الداخلية فتدخلت النمسا في ايطاليا وفرنسا في اسبانيا
وكانت المؤتمرات تعقد للقيام في وجه كل حركة سياسية يراد بها
اصلاح حر أو لمنع ثورة داخلية قوامها الحرية وحقوق الامة

فشلت المؤتمرات
والمحالفه المقدسة

واستمرت الدول العظمى تنظم أمور أمم أوروبا وتحافظ على
السكينة فيها بالتدخل في الامور الداخلية للدول المستقلة متى رأت ان
هناك خطراً على سلام أوروبا. ولما كانت الاماني القومية شائسة الظهور
في هذا العهد كثر تدخل هذه الدول فتدخلت ضد الحركة الدستورية
في نابلي واسبانيا رغماً من معارضة انكلترا

ارادت هذه الدول ان تفهم العالم بالمحالفه المقدسة أنها تقدم في ادارة
بلادها الداخلية وفي امورها الخارجية مبادئ الدين المقدس والاخاء على
مبادئ الحق والسلام لكن الطريقة التي اتبعتها كل دولة كان أساسها
المصلحة الذاتية فلم يطل أجل التفاهم بينها في العمل فكانت كل دولة
تعمل لمصلحتها لا للعالم الاوروبي المشترك ولم تكن المؤتمرات مشربة
روحاً أوروبية عامة

فشلت المحالفه المقدسة لانها كانت تخدم سياسة رجعية لا تتلاءم
مع ميول الامم الاوروبية في النصف الاول من القرن التاسع عشر سياسة
تعارض توسيع الحرية في النظم الداخلية في وقت كانت الامم في شوق
الى الحياة الحرة الدستورية وترى الى « بقاء الحال »^(١) التي أوجدتها

معاهدة سنة ١٨١٥ فيما يتعلق بمحدود الدول . سياسة رجعية تناهض كل الالامانى القومية التى قوى ظهورها فى القرن التاسع عشر

٥٧ — ظلت هذه الالامانى القومية تتصادم مع النظم التى قامت عليها المحالفة المقدسة فلم يمض زمن طويل حتى فازت الالامانى القومية وتحطمت القيود التى كانت تحميها المحالفة المقدسة فانهضت باجيكها من هولندا واستقلت عنها بمعاهدة لندن سنة ١٨٣١ . لكن هولندا لم تعترف بهذا الاستقلال الا من سنة ١٨٣٩ . ثم تمت الوحدة الايطالية والوحدة الالمانية

فازت الالامانى القومية فتمزقت الامبراطورية العثمانية : استقلت اليونان سنة ١٨٢٩ وتبعها السرب ثم رومانيا وأيدت ذلك معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ التى أقرت استقلال الممالك البلقانية المنفصلة على أساس مبدأ الجنسيات

قامت أيضاً المستعمرات الاسبانية فى امريكا وأعلنت استقلالها واختارت لحكومتها الشكل الجمهورى

وبسبب سياسة التدخل التى اتخذتها دول المحالفة المقدسة شعاراً لها ولأجل تسهيل تحرير امريكا من الاستعمار الاوروبى أعلن الرئيس منرو مبادئه فى رسالته الشهيرة التى ضيغت فى الصيغ المعروفة بمذهب مونرو

ويمكن أن تقرر أن الالامانى القومية أخذت مركزاً هاماً فى سياسة الدول الخارجية فى القرن التاسع عشر ولو أنها لم يتم لها الفوز

في كل مكان فان بولونيا بقيت فيه مقسمة فضلا عن استيلاء
الامبراطورية الالمانية في سنة ١٨٧١ على الاراس وقسم من اللورين
ضد الالمان المعروفة لسكان هذه البلاد

ارتقاء نابليون
الثالث عرش
فرنسا

لكن الضربة القاضية على السياسة التي رسمها مؤتمر فينا كانت في
ارتقاء نابليون الثالث عرش فرنسا لان معاهدات سنة ١٨١٥ كانت
على الخصوص موجهة ضد فرنسا وأهم ما اشترط فيها لضمان تنفيذها
كان جرمان عائلة بوناپرت من عرش فرنسا الى الابد . لذلك كان أول
هم نابليون الثالث الانفصال من حلف دول شرق أوروبا فانضم الى
انكلترا وسردينيا في معاونة تركيا ضد روسيا في حروب القرم التي عقد
الصلح فيها بياريس في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦

٥٨ - وهذه المعاهدة لها أهمية خاصة في القانون الدولي

معاهدة باريس
٣٠ مارس
١٨٥٦

(١) فيها قبلت تركيا في المجمع الدولي لتتمتع بالحقوق المقررة

في القانون الدولي الاوربي

(٢) وبها فقدت روسيا حق الافراد بحماية المسيحيين في تركيا
فاشترك معها في ذلك جميع الدول الموقعة على هذه المعاهدة حتى النمسا
وبروسيا اللتان لم تشركا في الحرب

(٣) وبها تقرر استمرار قفل الدردنيل والبوسفور في وجه السفن
الحربية الاجنبية مادامت تركيا في حالة السلم فتمت دروسيا من ارسال

سفنها من البحر الاسود^(١) الى البحر المتوسط كما منعت باقى الدول من ارسال سفنها الى البحر الاسود وترتب على حياد البحر الاسود منع روسيا من تحصين شواطئه ومنعها من بناء أساطيل فيه الا ما كان لازما لليوليس البحري ومع حياد البحر الاسود تقررت فيه حرية الملاحة التجارية لكافة الدول

(٤) وجعلت رومانيا وسربيا امارتين

فانتهت الحرب التى أشعلت للدفاع عن سلامة تركيا يبدأ تجزئتها

وقد وقعت الدول التى اشتركت فى المؤتمر^(٢) عقب توقيع هذه التصریح البحري الشهير المعاهدة تصریحا بحريا عظيم الشأن صدقت عليه معظم الدول الاخرى بتوقيع لاحق

وقد تقرر فى هذا التصریح الخاص بقواعد الحرب البحرية ما يأتى

(١) الغاء القرصنة المباحة فى أثناء الحرب

(٢) تحمى الراية المحايدة بضائع الاعداء الا ما كان داخلا فى

المواد الممنوع تهريبها فى أثناء الحرب

(٣) تحريم مصادرة بضائع المحايدین ولو كانت فى مركب تحمل

راية الاعداء ما دامت البضائع ليست من المواد الممنوع فيها الأخذ

والمعطاء أثناء الحرب

(١) لذلك كان سفر الاميرال روجتسكى فى اكتوبر سنة ١٩٠٤ الى

اليابان من بحر البلطيق

(٢) بريطانيا والنمسا وفرنسا وروسيا وروسيا وسردينيا وتركيا

(٤) الحصر البحرى لا يكون ملزماً الا اذا كان وافياً بالفرض

أى تقوم به قوة كافية حقيقة لمنع الوصول الى شواطئ العدو

٥٩ - مهما يكن من ذلك كله فان رأى السائد فى هذا الدور

هو أن السلطة السياسية قائمة لمنفعة الحكومين لالمصلحة الحاكين

فالسلطة السياسية ليست حقاً للحاكين انما هى تكليف يقوم به

الحاكمون لتحقيق المنفعة العامة

ولكن النظرية المخالفة : وهى أن السلطة السياسية تكون حقاً

خالصاً لمن يتقلدها استمرت مع ذلك قائمة تلقى أنصاراً يؤيدونها فى

القرن التاسع عشر وقد دلت الحرب الاخيرة على أنها كانت النظرية

الرسمية فى المانيا

فان الامبراطور غليوم الثانى الى يوم تنازله كان يعتبر أن السلطة

السياسية حقه الخالص فلم يكن عليه أن يؤدى حساباً عنها لاحد اذ لم

يكن مسؤولاً كما كان يقول الا أمام الله

على رغم هذا الخلاف البارز فان رأى المعتمد فى القرن التاسع

عشر هو أن السلطان ليس قائماً من أجل ذاته بل مهمته خدمة مصالح

الافراد ومساعدة ارتقاها وقد انبثت هذه النظرية فى نظريات القانون

العام الحديث حتى نتج منها بصفة خاصة معنى الدولة فى عرف القانون

فان معنى الدولة قانوناً يقتضى أن الدولة ليس لها أن تعمل ما تشاء بل

تعمل طبقاً لقواعد مقررة من قبل أى تخضع للقانون

هذا المعنى الذى أتج نتائج ذات خطر فى النظم الداخلية بينها

القانون النظامى والقانون الادارى له نتائج خطيرة أيضاً فى القانون الدولى فكما أن الدولة خاضعة للقانون فى نظمها الداخلية فانها تكون فى نظمها الدولية خاضعة لقانون هو القانون الدولى العام

عودة التحكيم
الى الظهور

٦٠ - إن خضوع الدولة للقانون ظهر على الاخص فى العصر الحالى بسبب التوسع فى التحكيم لفض المنازعات بين الدول . والتحكيم هو طريقة بها يعرض النزاع على قاض وهذا القاضى يحكم على مبادئ القانون

ان التحكيم كان شائعاً فى القرون الوسطى وكان قد تلاشى فى أيام الملوكية المطلقة أى فى القرن السابع عشر والثامن عشر لكنه عاد الى الظهور فى القرن التاسع عشر ضئيلاً فى بداية الامر ثم اتسع نطاقه فى ربهه الاخير

كانت فاتحة عهد التحكيم الحديث هى قضية الاباما الشهيرة (١) فقد وقعت فى غضون حروب الانفصال منازعات كبيرة بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى بسبب تصرفات بريطانيا التى اعتبرتها الولايات المتحدة غير متفقة مع قواعد الحياد

أم هذه التصرفات ما يتعلق بسفينة حربية بنيت فى بريطانيا للولايات المتحدة اسمها الاباما كانت ترى الحكومة الاتحادية المركزية ان واجب بريطانيا العظمى فى الحياد يقضى بمنع سفر السفينة الاباما التى كانت معدة لمحاربة القوان الاتحادية أى بحرية دول الشمال

وبعد مناقشات حادة ومشادات طويلة اتفقت الحكومتان بماهدة وقعت في واشنطن في ٨ مايو سنة ١٨٧١ أن تعرض هذه المنازعة على بساط التحكيم مع كافة المنازعات الناشئة من حروب الانفصال المشار إليها التي أطلق عليها دعاوى الاباما وقد تألفت محكمة التحكيم وعقدت جلساتها في جنيف وقضت بأن بريطانيا لم تحترم قواعد الحياد وهذه الحادثة لفتت الانظار الى أهمية تقرير قواعد التحكيم ومن ذلك العهد تقدمت نظمه كثيراً

٦١ - وهناك شيء آخر متصل اتصالاً تاماً بالطلب الذي نحن فيه وهو خضوع الدولة للقانون ذلك أنه في بحر القرن التاسع عشر وقعت معاهدات شائعة^(١) عديدة أي معاهدات من شأنها تقرير قواعد قانونية فكان هذا من الاسباب المهمة لنمو القانون الوضعي وارتقائه ففي اتفاقات سنة ١٨١٥ عدد ليس بالقليل من القواعد القانونية نذكر منها على سبيل التمثيل حرية الملاحة في الانهر الدولية وترتيب درجات الممثلين السياسيين

وفي تصريح باريس سنة ١٨٥٦ وضعت قواعد الحرب البحرية وفي تصريح جنيف سنة ١٨٦٤ نظمت معاملة الجرحى والمرضى في وقت الحرب البرية

وفي تصريح سان بطرسبورغ سنة ١٨٦٨ حرم استعمال

(1) Law making treaties. Traités.— Lois .

المقذوفات المتفجرة في الحروب

وفي وقت قريب من هذا العهد تم اتحاد التلغراف الدولي وعقبه اتحاد البوستة وبعد ذلك كان مؤتمر برلين في سنة ١٨٨٥ الخالص بقواعد استعمار افريقيا

وفي سنة ١٨٨٨ كانت اتفاقية حياد قناة السويس التي أمضتها الدول العظمى وهولندا واسبانيا وتركيا وقبلتها الدول الاخرى ضمناً وعلى أثر ذلك تعددت الاتفاقات الدولية الخاصة بالنظم الادارية ومن أشهر المعاهدات الشارعة الاتفاقات الدولية التي تمت في مؤتمر السلام المقعود في سنة ١٨٩٩ وفي سنة ١٩٠٧ في لاهاي

٦٢ - عقد المؤتمر الاول الذي سمي مؤتمر السلام بناء على دعوة مؤتمرات السلام
١٨٩٩
١٩٠٧
قيصر روسيا وكان الغرض الاصلى منه درس مسألة تحديد التسليح ودرس الوسائل التي تصون السلام

اجتمع هذا المؤتمر في لاهاي سنة ١٨٩٩ وحضره مندوبو الدول الاوروبية ومندوبو بعض دول أمريكا وآسيا فلم يسفر عن نتيجة في مسألة التسليح لكن مسألة التحكيم صادفت فيه نجاحاً باهراً اذ خلصت نتائج أعمال هذا المؤتمر في عقد نهائي حرر في ٢٩ يولييه سنة ١٨٩٩ هو: أولاً - اتفاق على حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ومما ذكر في هذه الوسائل الوساطة والتحكيم ولجان التحقيق الدولية وبهذا الاتفاق انشئت محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي^(١) التي ما زالت قائمة

(1) Cour Permanente d'Arbitrage de la Haye.

تفصل فيما يمرض عليها من المنازعات

ثانياً — اتفاق يبين قواعد الحرب البرية والعادات المتبعة فيها

ثالثاً — اتفاق يقرر العمل باتفاقية جنيف فى الحرب البحرية

رابعاً — تصريحات ثلاثة تحرم استعمال بعض الآلات فى وقت

الحرب

وقد عقد المؤتمر الثانى للسلام فى لاهائ سنة ١٩٠٧ بناء على دعوة

الولايات المتحدة وكان أوسع نطاقاً من مؤتمر سنة ١٨٩٩ اذ حضره

مندوبو أربعة وأربعين دولة أى جميع دول العالم المتمدة تقريباً وقد

أعاد هذا المؤتمر النظر فى مسألة حل المنازعات بالوسائل السلمية وفى

مسألة قواعد الحرب البرية وتمت فيه الاتفاقات العديدة الخاصة بحق

الحرب وبداية الاعمال العدائية فى الحرب وبقواعد الحرب البحرية

واتفق فيه على انشاء محكمة دولية للفنائم لكن هذا الاتفاق لم تتم

المصادقة عليه بعد

بحث هذا المؤتمر أيضاً فى وضع معاهدة عالمية للتحكيم الالزامى

فلم يفلح فى هذه النقطة

٦٣ — وبعد ذلك بقليل فى سنة ١٩٠٨ عقد فى لندن مؤتمر لم

مؤتمر لندن

يشهده الا مندوبو عشر من الدول البحرية المهمة

وكان الغرض منه تقرير قواعد كاملة للحرب البحرية وقد تم فيه

الاتفاق على تصريح يسمى تصريح لندن^(١)

وكان مما يشمله مشروع هذا الاتفاق تأليف محكمة غنائم دولية تستأنف أمامها أحكام محاكم الغنائم الاهلية ولكن لم يتفق على القواعد القانونية التي تطبقها هذه المحكمة الاستثنائية اذ من النقط المشر المتعلقة بهذا الموضوع لم يتوافق المفاوضون الا على ثمانية وبقي الخلاف قائماً بينهم في نقطتين هما مسائل التهريب والحصر البحري وعلى أى حال فان الدول لم تصدق على هذا التصريح فبقى مجرد مشروع لم يحز صفة القانون ولكن على الرغم من عدم التصديق فان قواعده كانت متبعة في الحرب العظمى على وجه الاجمال لما هي مشربة به من روح العدل والانسانية

٦٤ - الى جانب هذه الحركة الاوروبية لتدوين القانون قد عقدت مؤتمرات في واشنطن سنة ١٨٨٩ وفي مكسيكو سنة ١٩٠٢ وفي ريودي جانيرو سنة ١٩٠٦ وفي يونيو ايريس سنة ١٩١٠ ومن كل ذلك يتضح أن آخر القرن التاسع عشر شهد تطوراً عظيماً في القانون الدولي وتقدماً في طريق التدوين وقد عني فيه كثيراً بالتحكيم لجملة وسيلة لفض المنازعات الدولية

٦٥ - في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أخذ علم القانون الدولي ينتظم في ميدان عالمي فالتسعت دراسته وتخصصت جمعيات للعناية بمباحثه نذكر منها مجمع القانون الدولي ^(١) وهي جمعية علمية لاصفة رسمية لها أنشئت في جانت سنة ١٨٧٣ مؤلفة من رجال معدودين

من دول مختلفة خدموا القانون الدولي بطريقة عملية . وتمعد اجتماعاتها بصفة دورية وتحضر في جلساتها مشروعات لحلول قانونية للنزاعات الدولية . وأعمال هذا المجمع وتقاريره ومحاضره وقراراته تنشر في مجموعة سنوية ظهرت في سنة ١٨٧٧ وهي ينبوع مهم للفقه الدولي

وتوجد جمعية أمريكية لنحلة الدنيا الجديدة تماثلها في الاغراض أنشأها سكوت والفاريز في سنة ١٩١٢

وفي سنة ١٩١٤ (٢٦ يناير) انشئ في لاهاي معهد علمي^(١) للمباحث العلمية في القانون الدولي العام والخاص والعلوم المرتبطة به ولتسهيل بحث المسائل الدولية بحثا عميقا وبلا تحيز وكان انشاؤه بناء على اقتراح قدمه رئيس وزارة رومانيا ستورزا^(٢) في لاهاي سنة ١٩٠٧ وتأسس أخيرا في باريس سنة ١٩٢١ معهد دولي للقانون الدولي^(٣) وفيه الاساتذة من جنسيات مختلفة والطلبة من جميع أنحاء العالم والغرض منه التذرع الى توحيد قواعد القانون الدولي

وقد انشئت جمعيات أخرى لخدمة القانون الدولي في الولايات المتحدة وفي إنجلترا وفرنسا والمانيا وسويسرا وإيطاليا وفي الصين وفي اليابان

وهناك جمعيات تخصصت بمسائل معينة منها جمعيات السلام وجمعيات حق المؤلف وجمعيات حماية المال

(١) Academie de Droit International.

(٢) Sturza.

(٣) Institut International de droit Interna-

tional.

ونذكر من المجلات الشهيرة « مجلة القانون الدولي ومقارنة الجلات الدولية الشرائع » المؤسسة في جانت بيلجيكا سنة ١٨٦٩^(١) « ومجلة القانون الدولي العام » في باريس سنة ١٨٩٤^(٢) « ومجلة القانون الدولي » في رومه من سنة ١٩٠٦^(٣) « والمجلة الامريكية في القانون الدولي » في نيويورك من سنة ١٩٠٧^(٤)

١٠ - الحرب العظمى ومؤتمر الصلح

٦٦- كانت هذه حال القانون الدولي عند ما نشبت الحرب العظمى في سنة ١٩١٤ ذلك الحادث العظيم الذي كان له من الاثر ما يضاهي الحوادث الثورية من سنة ١٧٩٣ الى سنة ١٨١٥ ولكن مع ذلك الفارق وهو أن الدول المنتصرة سنة ١٨١٥ كانت ميولها رجعية راعت رغبات الملوك وحدها وأهملت الاماني القومية بخلاف الظافرين في سنة ١٩١٨ فكانت ميولهم على وجه العموم ميول ارتقاء وغرضهم جعل السيادة للقانون على قدر الامكان وذلك من الجهة الواحدة بالزام من الحق أذى بغيره بتمويض عادل ومن الجهة الاخرى بتنظيم اداة تضمن احترام القانون في المستقبل

(1) Revue de Droit International et de Législation Comparée.

(2) La Revue Générale de droit International public.

(3) La Rivista di diritto Internazionale. (4) The American Journal of International Law.

٦٧ - وكانت رسائل الرئيس ولسن الى المؤتمر الأمريكى^(١) فى سنة ١٩١٦ التى أخذت صيغتها النهائية فى الاربعة عشر نقطة التى صرح بها ولسن فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ لها أثر مهم ظاهر فى معاهدات الصلح التى أبرمت بعد الحرب العظمى فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠

مؤتمر الصلح

٦٨ - لما عقد مؤتمر الصلح اختلفت فيه جهات النظر تبعاً لاختلاف مذاهب المؤتمرين فالأوروبيون كانوا يرمون الى تحقيق طريقهم المبنية على التوازن الدولى والمحالفات ويرى الأمريكيون الى طريقة التعاون بين الدول والاحتفاظ بمذهب منرو . ولم يؤخذ بأحدى هاتين الطريقتين برمتها فنجح ولسن فى وضع «عهد جمعية الامم» على أساس التعاون الدولى والتضامن بينها فى حين أن بقية المعاهدة لوحظ فيها من الموازنة الدولية شئ كثير

ما كان غرض المؤتمر قاصراً على انهاء حالة الحرب والزام الدول المغلوبة بالرد والتعويض والتأمينات المشروعة بل كان من مهمته تعديل خريطة أوروبا برد الاستقلال الى الامم المحكومة أمم بولونيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا مستنداً فى ذلك التعديل الى حق كل أمة فى تقرير مصيرها

وكان غرضه أيضاً بحث الوسائل التى تمنع الحروب فى المستقبل على قدر المستطاع سواء أكان ذلك بنزع سلاح المانيا أم بتأليف جمعية الامم

(1) American Congress.

ففي سنة ١٨١٥ كانت الدول تتحد للقضاء على الروح الحريصة روح التوسع والفتح في الدولة التي اعتبرت خطراً على السلم وهي فرنسا فاقاموا امامها من بروسيا حارساً على الرين أما في سنة ١٩١٩ فقد انقلب الحال اذ اتحدت الدول للقضاء على الروح العسكرية في المانيا ولكنهم في سنة ١٨١٥ لم يعنوا الا بالتوازن الدولي من غير التفات الى الاماني القومية أما في معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ فقد دوعيت الاماني القومية وطبق مبدأ تقرير المصير في اعلان استقلال بولونيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وفي استفتاء سليسيا العليا^(١) واستفتاء شلزويج الشمالية^(٢) التي كانت نزعاً من دانمارك في سنة ١٨٦٤. ومع ذلك فان هذا المبدأ لم يربح تطبيقه في حق الالمانين والنموسويين والصينيين والامم الصغرى المندجة في روسيا كما سبق بيانه

٦٨ - تتكون معاهدة فرساي^(٣) من ٤٤٠ مادة تتضمن الرد

مطالبة فرساي

والتعويض وضمان الوفاء

فبالرد : التزمت المانيا برد ما أخذت في أثناء الحرب من الامتعة المختلفة والحيوانات والآلات والسندات والأوراق والنقود وبالتعويض : تلزم ألمانيا بأن تعوض على قدر وسائلها الخسائر والاضرار التي لحقت دول الحلفاء في أثناء الحرب

ضمان الوفاء : هذا القسم من المعاهدة مهم بسبب جدته وبسبب

(1) La Haute Silésie. (2) Schleswig.

(3) Traité de Versailles.

الروح التى أملتة فى المادة ٢٢٧ أنهم الحلفاء غليوم الثانى بانتهاك الأدب الدولى وحرمة المعاهدات وقضوا بمحاكمته أمام محكمة مؤلفة من خمسة قضاة تمينهم الدول الخمس العظمى . وهذه المحكمة هى التى تضع العقوبة وقضت المادتان ٢٢٧ و ٢٢٩ بأن يحاكم أيضاً بواسطة المحاكم العسكرية المختصة فى كل دولة الاشخاص الذين أثوا أعمالاً منافية لقوانين الحرب وللقواعد المرعية فيها^(١)

عدل عن محاكمة الامبراطور نهائياً بحجة أن هولندا أبت تسليمه للحلفاء وأما الاشخاص الذين اتهموا بأنهم لم يرعوا القانون فى معاملة أعدائهم فقد ترك أمر محاكمتهم للمحاكم الالمانية بسبب احتجاج الالمانيين المتوالى

التأمينات للمستقبل : نزع سلاح المانيا بالكيفية الآتية :

(١) أنقص الجيش العامل الى ١٠٠.٠٠٠ وألغيت الخدمة العسكرية الاجبارية

(٢) حددت أدوات الحرب والمعامل التى تصنعها

(٣) ألغيت هيئة القيادة العليا وحرمت المناورات الكبرى

العسكرية ومنعت تسهيلات التعبئة

(٤) ألغى الطيران المسكرى

(١) ولو أمكن تحقيق العدل فى القصاص ممن اعتدى على قوانين الحرب

التي ليست شيئاً آخر غير قواعد الانسانية لكان لذلك أثر عظيم فى صيانة السلام لكن الظاهر أن هذا العدل فى القصاص أقرب الى الخيال منه الى الحقيقة

- (٥) أُنقِصَت السفن الحربية
- (٦) نَزَعَتِ التَّحْصِينَاتُ عَلَى الرِّينِ وَحِيتِ آثَارُ كُلِّ مَالِهَ صِبْغَةٍ عَسْكَرِيَّةٍ فِي الْجَانِبِ الْإِيْمَنِ إِلَى مَسَافَةِ ٥٠ كِيلُو مِتْرٍ مِنَ النَّهْرِ
- (٧) اِحْتَلَّتِ الضَّفَّةُ الْيُسْرَى لِمُدَّةِ ١٥ سَنَةٍ مَعَ انْقِصَاصِ الْمَسَاحَةِ الْمُحْتَلَّةِ كُلِّ خَمْسِ سَنِينَ أَيْ كُلَّمَا تَقَدَّمَ تَنْفِيذُ الْمَعَاهِدَةِ
- (٨) أُلْفِيَ حِيَادٌ بَلْجِيكًا وَنَحْرَتْ لِكَسْمِبُورْجٍ مِنَ التَّنْفُوزِ الْإِلْمَانِيِّ وَمُنَعَتِ النَّمْسَا مِنَ الْانْضِمَامِ إِلَى الْمَانِيَا الْإِبْرَخِيصِ جَمِيعَةِ الْأُمَمِ

وَفَضْلًا عَنْ ذَلِكَ فَقَدْ أَمْضِيَتْ مَعَاهِدَةٌ فِي ٢٨ يُونِيَةِ سَنَةِ ١٩١٩ التَّزِمَتْ فِيهَا بَرِيطَانِيَا الْمَعْظَى وَالْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ الْأَمْرِيكِيَّةُ بِمُسَاعَدَةِ فَرَنْسَا إِذَا ابْتَدَرَتْهَا الْمَانِيَا بِالْهَجُومِ مِنْ غَيْرِ اسْتَفْزَازٍ لَكِنْ هَذِهِ الْمَعَاهِدَةُ سَقَطَتْ لِأَنَّ مَجْلِسَ الشُّيُوخِ الْأَمْرِيكِيِّ رَفَضَهَا بِسَبَبِ عَدَمِ رَغْبَتِهِ فِي التَّدْخُلِ فِي شُؤْنِ أَوْرُوبَا

وَكُلُّ هَذِهِ تَذَايِيرٌ وَقْتِيَّةٌ ضِدَّ الْمَانِيَا وَحَدَهَا لَكِنْ الْأَدَاةُ الَّتِي أَنْشَأَتْهَا مَعَاهِدَةُ فَرَسَايَ بِضَفَّةٍ ثَابِتَةٍ لِمُصَانَاةِ السَّلَامِ فِي الْعَالَمِ هِيَ جَمِيعَةُ الْأُمَمِ وَكَانَ الْفَضْلُ فِيهَا لِلرَّئِيسِ وَلَسُونَ لِأَنَّهُ جَرَّفَ هُمُ فِي مُدَّةِ الْحَرْبِ إِلَى تَعْمِيمِ الْقَوْلِ بِهَذَا الْمَذْهَبِ فِي كُلِّ خُطَابَاتِهِ وَرِسَالَتِهِ الَّتِي تَتَلَخَّصُ فِي الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ نَقْطَةً كَمَا ذَكَرْنَا. وَبَعْدَ الْحَرْبِ بِذَلِكَ جُهُودِهِ فِي حَمْلِ مَوْثِقِ السَّلَامِ عَلَى وَضْعِ عَهْدِ جَمِيعَةِ الْأُمَمِ وَتَزَلُّ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ اغْتِرَاضِهِ فِي تَبْيِيلِ ذَلِكَ

١١ - جمعية الامم

المهد

٧٠ - وضع المؤتمر عهد جمعية الامم^(١) في رأس معاهدات الصلح بوصف أنه النظام الدولي الجديد

ولما كان الغرض منه بوجه الاجمال أن يكفل السلام العام بقدر الامكان وأن يزيد التعاون الدولي فقد بنى على قواعد عملية تقضى برعاية التزامات معينة قبل الالتجاء الى الحرب وتحمم الجرى في العلاقات الدولية على مبدأ العلانية والعدالة وضرورة احترام المهود الدولية كما تقضى برعاية المال والحيلة لمنع الامراض والجرى على معاملة تجارية عادلة بين الاعضاء وترقية حرية المواصلات

تألف الجمعية من أعضاء مؤسسين وأعضاء منتخبين
فالأعضاء المؤسسون هم :

١ - الذين ذكروا في ملحق المهد ووقموه مباشرة : الولايات المتحدة وبلجيكا وبوليفيا وبرازيل والامبراطورية البريطانية (كندا واستراليا وجنوب أفريقيا ونيوزيلند والهند) والصين وكوباوا كواتور وفرنسا واليونان وجواتمالا وهايتى والحجاز وهندوراس وايطاليا واليابان وليبيريا ونيكاراجوا وبناما وبيرو وبولونيا وبرتغال ورومانيا ويوجوسلافيا وسيام وتشكوسلوفاكيا وبيوراغواى (لكن الصين امتنعت في آخر الامر عن التوقيع والولايات المتحدة لم تصادق على المهد)

٢ - الذين ذكروا في ملحق المهد أيضاً ولو لم يوقعوه مباشرة غير أنهم قبلوه بتوقيع لاحق بدون تحفظ في ظرف شهرين من صدوره: الارجنتين وشيلي وكولومبيا ودانمارك واسبانيا والنرويج وباراجواي وهولندا ويران وسلفادور والسويد وسويسرا وفنزويلا أما الاعضاء المنتخبون فهم من تنتخبهم الجمعية العمومية بثلى الاصوات سواء أكانوا دولاً أم مستعمرات ذات حكومات حرة متى التزمت باخلاص الوفاء بمهودها الدولية وقبول نظام الجمعية في التسليح البرى والبحرى والجوى

وبين مما تقدم ان دول روسيا والمانيا والنمسا وتركيا وبلغاريا من غير الاعضاء المؤسسين فلا تقبل في الجمعية الا اذا حازت ثلثي أصوات الاعضاء الذين تتألف منها الجمعية العمومية

ولكل دولة أن تنسحب من الجمعية بشرط أن تعلن ذلك قبل الانسحاب بسنتين

والجمعية ان تفصل من عضويتها كل دولة تنكث العهد وتخالف التزاماتها

٧١ - لجمعية الامم دوائر ثلاث وهى :

الجمعية العمومية^(١) والمجلس^(٢) والسكرتارية

فالجمعية العمومية تتألف من نواب الدول اعضاء الجمعية . ولكل دولة عضو ان تنيب عنها ثلاثة ممثلين على الاكثر لكن لا يكون

دوائر
جمعية الامم

لها فى المداولات الاصوت واحد

والجلاس يتألف من تسعة أعضاء خمسة منهم ينوبون عن الدول
الجس العظمى (الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا
واليابان) وأربعة تنتخبهم الجمعية العمومية من ممثلى الدول الأخرى
وكل دولة ممثلة فى الجلاس لا يكون لها الا نائب واحد بصوت
واحد

ويمقد الجلاس مرة فى كل سنة على الأقل

وقرارات الجلاس كقرارات الجمعية العمومية لا تكون ملزمة
الا اذا صدرت بالاجماع غير ان الاغلبية تكون كافية فى مواد
الاجراءات كتمعين لجان التحقيق

اما السكرتارية فيسيرها السكرتير العام الذى يمينه الجلاس بموافقة
الجمعية

مكان الاجتماع الاجتماعات تعقد فى مركز الجمعية فى جنيف أو فى أى مكان

آخر يختاره الجلاس

٧٢ - فى أثناء مفاوضات الصلح عرض المؤتمرون فكرتين
مهمة الجمعية

متناقضتين فى مهمة جمعية الامم

فظهرت جمعية الامم فى أحد المشروعين فى صورة محالفة عظيمة
دائمة تحتفظ فيها الدول المحالفة بحقوق السيادة التامة غير أنها يعد بعضها
بعضاً بالتعاون فى تأديب الدولة التى تنتهك حرمة العهود الدولية

وظهرت فى المشروع الثانى بأنها دولة فوق الدول الشريكات ذات

سيادة تامة تستند الى جيش دولى ويكون لها حق اصدار القوانين الدولية ومراقبة تنفيذها فى بلاد كل دولة شريكة وبذلك تنزل هذه الدول عن سلطاتها وتتشلى فيها بوجه ما السيادة الاستقلالية وقد سار عهد الجمعية بين هاتين الفكرتين وأخذ من كل من المشروعين بنصيب

فاحتفظت كل دولة بسيادتها ولم ينشأ الجيش الدولى المستديم لحراسة القوانين الدولية اكتفاء بالتزام أدبى من جانب كل دولة برعاية المهود الدولية والجرى فى سياستها على طريقة ملائمة للقواعد التى شرعتها الجمعية

لكن العهد من الجهة الاخرى لم يقتصر على تقرير وسائل الوقاية من الحرب الطائشة بل ذهب الى العمل على تأييد احترام المعاهدات ثم جعل بعض المسائل الدولية تحت رعاية الجمعية ووضع الامم غير الرشيدة تحت وصاية دول متنبذة

ماى جمعية
الامم اذن ؟

ليست جمعية الامم اذن محالفة بين الدول الاعضاء لان لها شخصية مستقلة تتميز بها عن الدول التى تؤلفها . وليست هى كذلك دولة فوق الدولة لان الدولة لها وطن ورعايا وجمعية الامم ليس لها من ذلك شىء انما هى اتفاق خطير بين دول ذات سيادة قبلت تحديد حريتها فى العمل فى بعض الاحوال وذلك لمنفعتها ومنفعة العالم

٧٣ - وسائل العهد لتقليل خطر الحرب : ترجع هذه الوسائل

الى أنواع ثلاثة :

١ - تحديد التسليح^(١)

٢ - الكفالة المتبادلة^(٢)

٣ - تسوية المشاكل بالطرائق السلمية^(٣)

تحديد التسليح
فى تحديد التسليح تنقص قوات الدولة الحريية الى اصغر قدر
يكفى لسلامة الوطن بمراعاة موقع البلاد الجغرافى
يقوم المجلس بوضع بيان التقيقص ويعرضه على الحكومة ذات
الشأن لتقريره فاذا اقرته لا يكون لها أن تتمدها الا بموافقة المجلس
على أنه يجوز اعادة النظر فى هذا البيان كل عشرين سنة مرة
وتعين لجنة لمراقبة التنفيذ ولموافاة المجلس باخبار الحالة الحريية
والبحرية

ولست مسألة نزع السلاح جديدة فقد رأى الكتاب بحق من
عهد بعيد أن نزع السلاح شرط أساسى فى صيانة السلم . فاذا أردت منع
الحرب فانزع من يد الدول الوسائل التى تجعل الالتجاء للحرب ممكناً
وقد عرض كثير من رؤساء الدول وسامتها فى مواطن عدة
اقتراحات فى هذا المعنى لصيانة السلام وتخفيف الضرائب الثقيلة عن
الامم ولم تجد هذه الاقتراحات نفعا

ذلك لأن هناك عقبات صعبة تعترض العمل فى هذا السبيل فان
الدول التى نزع منها الاملاك لا تريد الا شيئاً واحداً وهو أن تسترد
بالقوة ما انتزع منها بالقوة فان تقبل نزع السلاح الا اذا ارد الظافر اليها

(1) Réduction des Armements.

(2) Garantie Mutuelle.

(3) Règlement des différends.

ما استولى عليه والظافر من جهته يريد نزع السلاح احتى يأمن على
حياسة الاملاك التي ضمنها لبلاده

واذا فرضنا أن الدول تقبل نزع السلاح فالمقبة تكون في تعيين
من يلقي سلاحه أولا فان البادى يكون غير بصير بالمواقب اذ
يستهدف لمهاجمة الدول الاخرى

واذا بدى نزع السلاح جزئيا فكيف يمكن تقدير القوة التي
يسمح بها لكل دولة على حسب حاجاتها المختلفة باختلاف الظروف
والاحوال واتساع الاملاك قلة وكثرة. ومن المتعذر اثاره الفصل في هذه
الامور بين دول مستقلة ذات سيادة بدون وقوع النزاع واثارة الحرب
وكان اسكندر الاول قيصر الروس أول من قدم اقتراحا مريحا
بنزع السلاح في سنة ١٨١٦ وتبعه لويس فيليب ملك فرنسا فعقد
مؤتمرا في باريس في سنة ١٨٣١ فلم يزد على أن صاغ أمنية مجردة^(١). ولم
يكن لنا بليون الثالث من ذلك حظ أوفر من حظ سابقه

وقد عرضت المسألة على البرلمان الانجليزي في سنة ١٨٤١ وسنة
١٨٤٨ وسنة ١٨٦١ وفي البرلمان النمساوى في مارس سنة ١٨٧٠ وبعد
حرب السبعين اقترح انقاص التسليح عدة دفعات في برلمانات المانيا
وانكلترا وفرنسا

ولكن المسألة لم تطرح بصفة وافية أمام مفوضين سياسيين
من أنحاء العالم الا في مؤتمر السلام الذي عقد في لاهاي في مايو سنة

(١) Un vœu purement platonique .

١٨٩٩ بناء على دعوة القيصر نقولا الثاني ومع ذلك فلم يسفر الا عن تصريح أفلاطوني^(١) يتلخص في أن المؤتمر يرى «أن نزع السلاح الذي أثقل كاهل الامم أمر مرغوب فيه جد الرغبة لسعادة العالم المادية والمنوية». على أن أعمال المؤتمر لم تنته حتى بدأ الحرب بين بريطانيا العظمى وجمهوريةات الترنسفال والاورانج في جنوب افريقيا (١ أكتوبر سنة ١٨٩٩) بل اضطر القيصر نفسه أن يجرد جيوشه لرد غارة اليابان على منشوريا فكانت الحرب قاسية بين الفريقين (١٩٠٤ - ١٩٠٥) ولم يفعل مؤتمر سنة ١٩٠٧ أكثر من أنه أيد تصريح سنة ١٨٩٩ لكن عهد جمعية الامم قد أصاب اذ قضى بانقاص السلاح بدلا من نزع بالكلية رغبة في تقليل الحرب لا في منعها

الكفالة المتبادلة بها تلزم الدول أعضاء الجمعية باحترام الاستقلال الحالى للدول

الشريكات وعدم اعتداء بعضها على أراضي البعض الآخر

إذا كان الخطر واقعاً من الخارج يقرر المجلس الوسائل اللازمة لدفعه

نعرض كل منازعة بين دولتين من أعضاء الجمعية أمام محكمين

للفصل فيها أو أمام المجلس للوساطة فإذا لم يحسم النزاع لا يجوز اللجوء

الى الحرب الا بعد مضي ثلاثة شهور من تاريخ صدور قرار التحكيم

أو من ظهور تقرير المجلس

والمسائل التي تحتل التحكيم في الغالب هي تفسير معاهدة أو

تقرير قاعدة قانونية أو تحقيق حادثة أو تقدير تعويض

نسوة المشاكل
والحرب

فاذا التجأت دولة الى الحرب مجاوزة حدود العهد فأنها تعد بذلك^(١) فدأت عملاء عدائياً^(٢) ضد جميع أعضاء الجمعية ويكون على هؤلاء الاعضاء أن يقطعوا العلاقات التجارية والمالية معها وأن يؤدوا حصتهم بالقدر الذى يحدده المجلس فى تكوين القوة الحربية اللازمة لارغام الدولة المنشقة على احترام عهودها

وأما اذا كان النزاع بين دولة شريكة ودولة خارجة عن الجمعية فيطلب منها نهج أحد المناهج المشار إليها فان لم تقبل قرر المجلس ما يراه من الوسائل اللازمة لحسم النزاع على الوجه الذى يتلاءم مع قواعد الجمعية

وأما فى حالة الحرب أو خطر الحرب فان الامر بهم الجمعية سواء أكان ذلك يهدد دولة شريكة أم دولة غير شريكة ، لذلك يدعو السكرتير العام المجلس للانعقاد فوراً بناء على طلب أى عضو فى الجمعية ويتخذ المجلس التدابير الضرورية لصيانة السلام

٧٤ - تقرر تسجيل المعاهدات والالتزامات الدولية التى يعقدها

ويرمها عضو الجمعية ولا تكون نافذة ملزمة إلا بهذا التسجيل والتسجيل يكون فى سكرتارية الجمعية التى يجب عليها ان تنشر الاتفاق فى أقرب وقت ممكن

وقد قضى العهد بقاعدة التسجيل والنشر على السياسة السرية وعلى المعاهدات السرية

(1) ipso facto

(2) Un acte de guerre

نظام الانتداب
الدولى (١)

٧٤ - نزع الاملاك والمستعمرات بالحرب من الدولة المغلوبة
التي كانت تحكمها ولما كانت الامم المتوطنة فيها غير أهل للحكم نفسها
قرر العهد وضعها تحت وصاية جمعية الامم
ولكن الجمعية لا تحكم هذه البلاد مباشرة انما توكل أمر الحكم
فيها بانتداب دولى الى الدولة الأليق لذلك بسبب موقعها الجغرافى
وتجاريها فى الحكم
وتقدم الدولة المنتدبة (٢) تقريراً سنوياً عن ادارتها تفحصه لجنة
دائمة بالمجلس

وتختلف طبيعة الانتداب ومدى سلطانه تبعاً لمستوى حضارة
كل أمة وأحوالها الخاصة فان المادة (٢٢) من العهد تقسم البلاد التى
وضعت تحت الوصاية الى ثلاثة أقسام يقابلها ثلاثة أنواع من صكوك
الانتداب التى تطبق عليها
وقد رمز لها بحروف ا. ب. ث

(ا) تدخل فيها الشعوب الراقية التى كانت تحت سيادة تركيا
وحكمها أن تسير ادارتها بإرشاد الدولة المنتدبة متى كانت كفؤاً للانفراد
بالامر. وانتدبت فيها فرنسا لسوريا ولبنان وبريطانيا العظمى لفلسطين
والعراق

(ب) تدخل فيها الشعوب المتوسطة كالشعوب المتوطنة فى أفريقيا
الشرقية الالمانية التى وضعت تحت وصاية بريطانيا العظمى وبلجيكا

وحكمها أن تقوم الدولة المنتدبة بإدارة شؤونها مع حماية الاهالى من الرق

(ث) الاراضى التى تسكنها الشعوب المنحطة مثل شعوب أفريقيا الغربية الجنوبية البعيدة عن الحضارة وفيها تحكم الدولة المنتدبة البلاد برجالها مباشرة كما تحكم بلادها مع تعهد الاهلين الاول بالرفق والانسانية وقد اتدب فيها اتحاد جنوب أفريقيا لاfrica الجنوبية الغربية الالمانية ونيوزيلاند لجزيرة ساموا واستراليا لغينا الجديدة واليابان لجزر الباسفيكى الالمانية شمال خط الاستواء ومعها جزيرة ياب وهذه الدول المنتدبة مسئولة أمام جمعية الامم كما ذكرنا لكن فى الواقع لم يكن اتدبها من جانب الجمعية انما كان من جانب دول الحلفاء العظمى وشركائها بحجة أنها هى التى استولت فى الاصل على تلك الاراضى

٧٦ - اراد العهد أن تكون الجمعية أيضاً أداة لارتقاء العلاقات للتعاون الدول الدولية بتوثيق الروابط بين الامم وزيادة وسائل التفاهم بينها لما فى ذلك من تأييد السلام فوضع تحت رعاية الجمعية مسألة العمال ونظام معاملة الاهلين الاول وتجارة الاسلحة والذخائر والأفيون وغيره من المخدرات وحرية النقل والمواصلات ووسائل مكافحة الامراض ومنشآت الصليب الاحمر

٧٧ - وقد قدم الالمان الى المسيو كليمنسو بصفة كونه رئيساً للشروع الاتاني للمؤتمر مشروعا ضد عهد جمعية الامم أم ما فيه من المقترحات أن

يكون للجمعية مؤتمر^(١) تمثل فيه كل الدول الاعضاء وبرلمان عام^(٢) يمثل البرلمانات المختلفة ومحكمة عدل دولية دائمة^(٣) ومصلحة دولية للوساطة^(٤) ولجان دولية ادارية . وتطرح المنازعات بحسب طبيعتها أمام المحكمة أو أمام مصلحة الوساطة . وبينوا اطرائق تسوية المنازعات كل بوسائل سلمية باسهاب وقد حدد هذا المشروع سلاح الدولة البرى والجوى بما يكفى للدفاع عن سلامة البلاد وسلاحها البحرى بما هو ضرورى للدفاع عن الشواطىء

وقد عقد فى المشروع فصل فى حرية البحار والمساواة فى المعاملات الاقتصادية وفصل فى حماية الاقليات القومية وفصل فى قانون المال على أن تقوم بتكميله مصلحة العمل العالمية وفصل فى جعل المستعمرات على الحياذ

ولما كان من أهم نتائج هذا المشروع مساواة المانيا بالخلفاء فى الحال وبذلك تتعطل نصوص معاهدة فرساي رفض المؤتمر النظر فيه ٧٨ - وكان المنتظر أن يضمن نجاح عهد جمعية الامم وقوعه فى مثل الظروف الخطيرة التى وقع فيها ووجود مثل هذا العدد الكبير من الدول فى المؤتمر اكن أمريكا خيبت الآمال بعدم قبولها التصديق عليه مع أن الرئيس ولسن هو الذى ابتدعه ودافع عنه ومع أنه احتاط فيه ارضاء لىول الامريكيين فوضع فيه نصاً صريحاً يفيد أن العهد

ستقبل الجمعية

(1) Un congrès des états. (2) Un parlement mondial.

(3) Une cour permanente internationale de justice.

(4) Un Bureau international de médiation.

لا ينقض مذهب مونرو في شيء. رفض مجلس الشيوخ الامريكى معاهدة الصلح ورددها الى الرئيس على أنه لن يصدق عليها وذلك بعد مناقشات دامت ستة شهور كانت تدور على وضع تحفظات^(١) كلها خاصة بعهد جمعية الامم

ومع امتناع امريكا من دخول جمعية الامم فقد أحسنت أمم أوروبا استقبال الجمعية لـكن رأى بعد زمن قليل أن قواعد الجمعية لم تحل محل القواعد السياسية القديمة فبقيت سياسة التوازن والمحالفات على ما كانت عليه من قبل

وقع التحالف الصغير^(٢) بين تشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ورومانيا في سنة ١٩٢٠ وأضيت محالفة دفاعية بين بولونيا ورومانيا في ٣ مارس سنة ١٩٢١ وبين رومانيا ويوجوسلافيا في ٧ يونيه سنة ١٩٢١ كما تحالفت فرنسا وبلجيكا تحالفاً حريياً دفاعياً في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ **اختلاف الكتاب**

٧٩ - اختلف الكتاب في تقدير هذا النظام الدولى الجديد اختلافاً كلياً فالمتشائمون المتعجلون جعلوه موضع تقدم شديد والمتفائلون المتعجلون كذلك جعلوه محل اعجابهم الشديد وكان سبب هذا الخلاف البين مبالغة الجانبين في تحديد أغراض جمعية الامم الحقيقية فكلاهما يزعم أن مهمة الجمعية هي منع الحروب وبينما يدعى فريق أن ذلك النظام فوز مبين يقول الثانى ان تحقيق الغرض منه بعيد مستحيل وأن الجمعية لن تفلح

على ان منع الحرب بتاتاً ليس مراد واضحى العهد ولا هو ما يستتبع
من نصوص مواده فان العهد نفسه قد جعل الحرب من وسائل
الأكراه التى تتخذها الجمعية لتكفل احترام حقوق الامم^(١)

بني العهد على فكرتين صحيحتين بلا نزاع هما منع الحرب غير
الضرورية وارتقاء التعاون الاجتماعى والاقتصادى بين الدول
فالعهد لا يقصد به منع الحرب على الاطلاق بل يراد به منع
الحرب غير الضرورية

كذلك لم يفهم الناس الغرض من الفكرة الثانية فان الكثيرين
يفهمون ان التعاون الدولى فكرة مستقلة عن الفكرة الاولى أى منع
الحرب غير الضرورية مع ان الفكرتين متضامتان مرتبطتان ببعضهما
تمام الارتباط فان التعاون الدولى من شأنه تنشيط العلاقات الدولية
وذلك مما يقضى على المزاغم الدولية ويبعد سوء ظن الدول بعضها ببعض
وتحاملها بعضها على بعض وينمى فى النفوس كراهة حروب الاعتداء
ولو أمكن بلوغ ذلك المرام لكان استئصالا للغرض واستئصال
المرض خير من منع انتشاره . ان جمعية الامم تنجح كثيراً اذا وقف
الرأى العام على اغراضها وساعد فيها وأيدتها الدول القوية باخلاص
وانضمت اليها جميع الدول المتمدنة الخارجة عنها حتى تكون جمعية
عالمية حقاً تضم دول العالم . وما دامت لا تضم دول العالم فانها لا تكون

(1) L. Oppenheim, The League of Nations, 1919. — Lawrence, Society of Nations, 69. — Comp. Pillet, La Société des Nations, Scientia, mai 1919. — Tardieu, La Paix, 1921.

الجمعية الدولية التي من شأنها حل المسائل التي تهدد السلام ومن شأنها نصرة الحق على القوة بل تكون جمعية خاصة تديرها الدول العظيمة علانية لا تختلف كثيراً عما كان عليه مجمع الدول العظمى^(١)

ولكن على أي حال فإن عهد جمعية الأمم ليس إلا حجر الزاوية في هيكل القانون الدولي الجديد في المستقبل وليست الهيكل بتمامه لأن لقانون الدولي لا يزال في مهده

على أن نظامها ليس خالداً فإن المادة ٢٦ من العهد تجيز تعديله بشروط معينة وقد أحدثت فيه فعلاً بعض التعديلات

ومهما قيل في انتقاد الجمعية فإنه لا ينكر أنها تجربة مفيدة وهي شرف للرجل العظيم الذي كان الداعي إليها بكل ما أوتي من قوة وما ذهب من بلاغة

١٢ - في تدوين القانون الدولي^(٢)

البواعث
على التدوين

٨٠ - كان عدم ضبط العادات وعدم ثبات الاتفاقيات وتعدد تطبيق القواعد القانونية مما جعل العلماء يبذلون جهودهم لتدوين القانون الدولي وأول من كتب مشروعا للتقنين الدولي هو بئتان في سنة ١٧٨٩ وكانت آثار عملهم مفيدة لأن صوغ القواعد الدولية في قالب جلي مضبوط فتح الطريق لادخال قواعد جديدة لكن ليس من سهل الوصول الى عمل رسمي تام

(1) Concert des Grandes Puissances.

(2) Codification du droit international.

وقد دعت أخيراً في ديسمبر ١٩٢٠ الجمعية العمومية في جمعية الأمم الجمعيات العلمية الدولية لبحث الموضوع وبيان الكيفية للشروع في عمل تشريع دولي

العمل متعذر

ولكن هذا العمل متعذر لأن الشارع العالمي الذي يخضع له الجميع غير موجود وإيجاد برلمان عالمي غير متيسر لذلك يرى بعض العلماء أنه خيال

إن القانون الثابت الذي ينظم العلاقات الدولية ويكون ملزماً للدول لا يمكن وجوده إلا إذا توفرت عدة شروط هي

١ - تحرير القانون بلغة واحدة تعتبر أصلاً ورافقها بترجمة رسمية

إلى جميع اللغات

٢ - تصديق المجالس التشريعية في كل دولة على القانون برمته بدون اجراء أى تعديل أو حذف أو إضافة

٣ - اجماع الدول على القانون بماهدة عامة في مؤتمر واحد أو بماهدات متفرقة لكنها متطابقة في كل شيء

وإذا كانت الاقلية تخضع للاغلبية في القوانين الداخلية فإن العلاقات الدولية الخارجية توجب رضا الجميع فرضاء كل دولة إذن ضروري . وهذا الاجماع على جميع القواعد الدولية يكاد يكون متعذراً لأن المصالح متعارضة والشهوات متباينة والتربية العامة والحضارة متفاوتة

على أنه إذا فرض امكان التقنين الدولي العام وتدوينه في كتاب

قانون واحد فان ذلك لا يفيد دائماً تقدم القانون وارتقائه لأنه قد يمنع تعديله إذ أن معارضة دولة واحدة تكون كافية لعدم تغييره

واذا تقرر جعل النظر في تعديله بصفة دورية يقع كل حين بعد مرور مدة معينة تعذر ذلك في العمل أيضاً لان وضع القانون يستغرق زمناً طويلاً يقدرونه بين ثلاثين وأربعين عاماً ومن الجلي أن المدة التي تعين للتعديل بصفة دورية يجب أن تكون أطول من ذلك لكن التغييرات السياسية فجائية والحوادث العظمى التي لا يتوقعها أحد قد تكون خطيرة بحيث تجعل التعديل واجباً فوراً والا اضطر بعض الدول للاختلال بالمعاهدات

وفضلاً عما تقدم فان وضع القانون يستلزم قبل كل شيء وجود قواعد قانونية متفق عليها وهذه القواعد ان كانت موجودة في بعض المسائل فانها لم توجد في كثير منها

٨١ - عقد في بروكسل سنة ١٨٧٤ مؤتمر دولي لوضع قواعد مؤتمر بروكسل

الحرب في قانون ورغمما من ميول المفوضين السياسيين الحسنه فانهم فشلوا تماماً إذ اعترضتهم عقبات لم يمكن تذليلها فان مصالح الدول العظمى ذات الجيوش الجرارة كانت تخالف مصالح الدول الصغرى ذات الجيوش الصغيرة جيوش البوليس لحفظ النظام والامن في البلاد

٨٢ - وفي سنة ١٨٩٩ وصل مؤتمر لاهاي الى تدوين قواعد مؤتمر لاهاي

الحرب البرية لكن سويسرا والصين حضرا المؤتمر ولم تقبلا التوقيع . كذلك لم توقع كل الدول التي كانت ممثلة في المؤتمر الثاني (لاهاي

سنة ١٩٠٧) جميع القرارات التي اتخذت

٨٣ - عقد في لندن مؤتمر دون قواعد الحرب البحرية « في
تصريح لندن » (٢٦ فبراير سنة ١٩٠٩) وقعه المفوضون لكن الدول
لم تصدق عليه حتى البرلمان البريطاني لم يقبله بدعوى أنه جاء مخالفاً
للقواعد الموروثة والمرعية في البحرية البريطانية . ولا وجه للدهشة
من ذلك فإن انكلترا مثلاً تملك اسطولا بحرياً عظيماً يكفها أموالاً
طائلة بينما لا تحمل ميرانية السويد الا مصروفات عدد صغير من
السفن الحربية

(هذا التصريح قد اتبعه بمض الدول في أثناء الحرب العظمى
باعتباره يقرر القواعد القانونية المرعية)

وعلى جهة من القول فالظاهر أن التدوين العام للقانون الدولي
متعذر لكن تدويناً جزئياً لبعض القواعد المتفق عليها عمل مفيد يمكن
تحقيقه وهذا ما كان في باريس سنة ١٨٥٦ وفي جنيف سنة ١٨٦٤ وفي
لاهاي سنتي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ وفي لندن ١٩٠٩

٨٤ - كما عني الأوروبيون بالتقنين عني به الأمريكيون . فقد
عقد مؤتمر في مكسيكو (١٩٠١ - ١٩٠٢) لتقنين القواعد الدولية
وتقررت احوالة العمل على لجنة من سبعة مشرعين للتحرير . وفي
مؤتمر نال تأييد قرار التدوين مع تعديل اللجنة وجعلها مؤلفة من نائب
عن كل دولة أمريكية ومحددت سنة ١٩٠٧ لمباشرة اللجنة عملها في
ريودي جانيرو لكن الاجتماع تأجل الى سنة ١٩١٢ وفيها ظهر تيساران

التقنين
في أمريكا

متباينان فان البرازيل قدمت مشروعاً كاملاً للقانون الدولي العام وآخر للقانون الدولي الخاص لكن شيلي تقضت هذه الطريقة في نشرة شهيرة حررها الفاريز الذي فازت نظريته وهي أن التدوين في قانون عام شامل للمسائل الدولية برمتها متمذر انما الواجب وضع مجموعة من الاتفاقات المستقلة للمسائل التي يمكن الاتفاق عليها حتى يتسنى تعديل أى واحد منها على انفراد عند الحاجة واقترح الفاريز أيضاً وضع قواعد عامة للتفسير والتوسع في تطبيق المبادئ المعمول بها حتى لا يقف القانون جامداً . فاذا وصلوا الى قواعد لاتكون خاصة بأمريكا بل تهتم العالم بأسره عرضوها على الدول الاوروبية في لاهاي للموافقة عليها

واقترح أن تبدأ الاعمال التحضيرية بتحديد الغرض من التقنين وتعيين المواد التي يتناولها والنظام الذي يتبع في التحضير

قبلت اقتراحاته وتعينت ست لجان تعقد جلساتها في الدول المختلفة منها أربعة تختص بالدولي العام واثنان للدولي الخاص . ولتسهيل أعمال اللجان خولت كل لجنة حق الاستعلام من جميع الحكومات عن المسائل التي تمس الحياة الدولية الامريكية حتى تهون دراسة السوابق وكافة الاعمال الدولية التي تنم عن ارادة متبائلة في الدول وتقرر أن المسائل التي يتفق عليها بوضع مشروعها في الحال وما لم يتم الاتفاق عليه يثبت على حدة ثم تقدم المشروعات المتفق عليها والمسائل التي أثبتت على حدها لعدم الاتفاق فيها الى الحكومات لدرستها وفحصها في المؤتمر المقبل

وارضاء للمتسرعين أصحاب رأى تدوين القانون فوراً كتب
مشروع عن تسليم المجرمين

وفي ١٩ يوليو سنة ١٩١٢ انفضت جمعية العلماء على أن تجتمع في
يونيه سنة ١٩١٤ ولحدوث اضطرابات في المكسيك تأجل هذا الاجتماع
الى أواخر سنة ١٩١٤ ليمقد في سنتياجو « شيلي » ثم وقعت الحرب
العظمى ولم يعقد المؤتمر



منهج الدراسة

في درس القانون الدولي ننتهج أسهل الطرق المألوفة فتكلم :
أولاً - عن الاشخاص أى الكائنات ذوات الاهلية للتمتع
بالحقوق والواجبات الدولية
وثانياً - عما يكون بين هذه الاشخاص الدولية من العلاقات
وكيفية تنظيمها وطرق تسوية ما ينشأ بين الدول من المنازعات وكل
ذلك في وقت السلم أى في الاحوال الاعتيادية
وثالثاً - عن الحرب وعلاقات الدول وقت شحوبها وأسباب انتهاء
حالة الحرب والرجوع منها الى حالة السلم
فالدراسة اذن تشمل كتباً ثلاثة وكل كتاب ينطوى تحته من
المباحث ما يحتمله موضوعه من البيان والتفصيل

الكتاب الأول

أشخاص القانون الدولي

٨٥ — الشخص الدولي هو كل ما يكون له وجود ذاتي معترف به

شخص الدولي

به بين الدول واختصاص مبين في القانون

متفق على ان الدولة هي أعظم الاشخاص الدولية شأنًا تتمتع بالحقوق وتقوم بالواجبات المبنية في المعاهدات أو المقررة بالعادات وتحوز الاراضى والممتلكات وتكون صاحبة السيادة عليها . ولا تعد الدولة شخصا دوليا الا اذا كانت متمتعة بالسيادة الخارجية

الدولة اعظم
الاشخاص
لدولية شأنًا

فالسيادة الخارجية شرط أساسى لان الامة التى لا تملك تصريح شؤونها وتوجيه قواها الحيوية بنفسها لا تعد عضوا في الجمعية الدولية . فاذا كانت مقاليد الامور فى أمة بيد سلطة أجنبية جعلت الدول علاقاتها مع تلك السلطة الاجنبية

وكما يكون الصبي المميز أهلا لبعض التصرفات والمعاملة تكون معه فيها مع بقاء المعاملة فى غيرها من التصرفات مع وليه أو وصيه كذلك الحال فى الامة التى لها بعض الحقوق الدولية تعاملها الدول فى دائرة هذه الحقوق مباشرة وفى ما وراء ذلك تعامل السلطة الاجنبية التى تملك

قيادها . وفي هذه الحالة لا تعتبر مثل هذه الامة خارجة عن عضوية الجمعية الدولية ولو أن عضويتها لا تكون كاملة

هناك اذن درجات بين أشخاص القانون الدولي قالى جانب الدول المستقلة ذات السيادة توجد دول ذات سيادة غير تامة

٨٧ - وليست الدول وحدها ذات الشخصية الدولية فان هناك أشخاصاً آخرين ليسوا دولاً لكن القانون الدولي ينظم حالتهم مثل المتمدين الثائرين لطلب استقلالهم فى حالة الحرب ومثل لجنة الدانوب الدولية

أما فيما يخص بعض الشركات والافراد فالأمر مشكوك فيه والخلاف بشأنها عظيم وعلى أى حال ننبه الى أن الشخص الدولي شيء والدولة شيء آخر

الباب الأول

الدول وما يلتحق بها

الفصل الأول

الدول وأنواعها

٨٨ — الدولة يمكن تعريفها بأنها جماعة من الناس تربط أفرادها رابطة سياسية هي الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية أو أمرها مطاعة سواء أكانت السلطة المركزية في قبضة شخص واحد أم في قبضة عدة أشخاص وسواء أكانت ملكية أم جمهورية

الولاية وما شابهها والولاية أو القسم الإداري الداخل في وحدة سياسية أعظم منه لا يعد دولة. كذلك لا تعد المستعمرة الخاضعة لسلطان الاجنبي دولة انما يكون للمستعمرات المستقلة التي تحكم نفسها مركز خاص

الدولة لا تخضع لاي سلطة من الدولة لا تخضع لاي سلطة عليا أو لاي سيد في العالم

فلا تعد أي ولاية في الولايات المتحدة دولة لانها ولو كانت ذات

سلطة تنفيذية وقضائية وادارتها الداخلية مستقلة الا أنها تخضع للسلطة المركزية في واشنطنون في كل أمورها الخارجية فلا تملك اعلان الحرب أو عقد الصلح ولا قبول ممثلين سياسيين ولا تعيين ممثلين سياسيين فهي ليست دولة لأنها ليس لها السيادة

وإذا قلنا أن السلطة القائمة على رأس الدولة لا تخضع لاي سيد الدولة لا تخضع لاي سيد أجنبي أجنبي فانتا لا تزيد أن نقول أنها لا تعري مطلقاً رغبات غيرها من الدول فان أقوى دول العالم تعدل سياستها مراعاة للدول المتاخمة لها ومع ذلك فلم يفكر أحد في أنها تفقد بذلك استقلالها لان سبب هذه المراعاة هي الحاجة الاجتماعية الدولية

لكن اذا كان تعديل السياسة أو الخضوع لارادة أجنبية مقرراً بقاعدة أو أصبح عادة ثابتة فان الاستقلال لا يكون تاماً

فاذا أنت دولة أمراً من باب المجاملة لدولة أخرى فذلك لا يمس استقلالها لكن اذا تقرر أنها على الدوام لا تتصرف في موضوع معين الا بمشيئة دولة أجنبية تبدل الحال وكان الاستقلال غير تام

عقدت روسيا مع تركيا معاهدة سان ستافانو في سنة ١٨٧٨ ولما رأت الدول أن في أحكام هذه المعاهدة تقوية لروسيا وحدها واخلاقاً بالتوازن الاوروبى أئزمت روسيا بالتنازل عنها وقررت طرح الموضوع من جديد أمام مؤتمر أوروبى تشترك فيه الدول العظمى فقبلت ذلك روسيا وعقد مؤتمر برلين للنظر فى المسألة الشرقية برمتها فقتل هذا

القبول لمطلب الدول لا يمس استقلال روسيا
لكن اذا قررت قاعدة « أن لاحق لروسيا في عقد أى معاهدة
وحدها » أو « أن كل معاهدة تمقدها بدون عرضها على مؤتمر أوروبي
لا تعتبر » ها هنا يكون المساس باستقلالها

٨٨ — فميزات الدولة ذات السيادة التامة^(١) اذن هي أن تكون أهاليها
خاضعين لها في العادة وأن لا تكون هي خاضعة في العادة لسيد أجنبي
وفوق ذلك يجب أن تكون على شيء من المدنية وتكون محلا
للإحترام حتى تدخل العائلة الدولية وهذا المستوى غير محدود بقاعدة
مقررة انما ننظر الدول في تقدير كل حالة جزئية على حدها فلا تعد
قبائل المتوحشين مهما كانت قوتها دولة في عرف القانون الدولي
ويجب أن تكون لها وطن معين لأن القواعد الدولية الحاضرة
كلها مطبوعة بطابع السيادة على الأراضي أى السيادة الوطنية
فالقبائل الرحالة ولو بلغت درجة محترمة من المدنية لا تكون
دولة في لغة القانون الدولي ما دام لا يتمتع لها وطن ثابت

مميزات الدولة
ذات السيادة

٨٩ — الدول بسيطة ومتحدة والمتحدة يكون اتحادها شخصياً
أو فعلياً أو عهدياً وهذه التقسيمات مختلف فيها^(٢) وهي ليست تقسيمات
علمية إنما هي أوصاف لصور أوجدتها سياسة الدول في خلال الاجيال
لحل المشاكل الدولية . ولا يعنى القانون الدولي بها الا بقدر تعرف

أنواع الدول

(1) Fully Sovereign State.

(2) See, for instance, Oppenheim, Inter. Law vol. I § 85—.

III, and Westlake, Inter. Law, part I, p. 20 — 39.

السلطة الشرعية التي لها حق التحدث باسم الدولة فيها

٩٠ - الدولة البسيطة تكون الامة فيها غالباً كتلة واحدة الدولة البسيطة متجانسة لا تقبل التجزئة وتكون السيادة فيها موحدة كفرنسا وايطاليا واسبانيا

٩١ - والدولة المتحدة اتحاداً شخصياً^(١) تتألف مؤقتاً من دولتين منفصلتين في كل شيء لكل منهما سيادة داخلية وسيادة خارجية متميزة . ولا يجمعهما إلا المصادفة وهي مصادفة اجتماع حق وراثه العرش في كل منهما في تاج واحد على رأس ملك بعينه أو عائلة بعينها أو بمباراة أخرى اتحاد الدولتين في شخص ملكهما

تبقى هذه الدول في معاملاتها الخارجية شخصين دوليين وممثلو احدهما السياسيون غير ممثلي الاخرى . يكون لكل منهما حكومة خاصة ويجوز قانوناً أن تقع الحرب بينهما

هكذا كان شأن انكلترا وهانوفر من سنة ١٧١٤ - ١٨٣٧ طالما كان ملك الانكليز مختار هانوفر أيضاً بمقتضى قانون وراثه العرش في الملكتين فلما جاست على عرش انكلترا الملكة فيكتوريا في سنة ١٨٣٧ وكان القانون المعروف باسم ساليك^(٢) الذي كان معمولاً به في هانوفر لا يجيز أن تجلس على العرش ملكة انفصلت هانوفر وانتهى الاتحاد الشخصي . كذلك كان شأن اتحاد هولندا ودوقية لكسمبرج من سنة ١٨١٥ - ١٨٩٠ الذي انقضى بالسبب السابق وهو أن قانون

(1) Personal Unions.

(2) La Loi Salique.

لكسبرج قبل تعديله الاخير كان لا يجوز أن تتولى امورها ملكة كما كان الحال في هولنده

نذكر مثلاً آخر هو اتحاد دولتي بلجيكا والكونغو . ففي ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٥ أعلن استقلال دولة الكونغو الحرة على أن يكون ملكها ليوبولد الثاني ملك البلجيك . ولما توفي هذا الملك انتهى الاتحاد وضمنت البلجيك الكونغو اليها فزال وصف الدولة عنها وأصبحت مستعمرة وهذا الشكل من الدولة لا يتلاءم مع القواعد الحديثة ولا يتفق مع سيادة الامة لانه يخلط بين السيادة وبين الميراث ولانه لا يستند الى ارادة الامة

٩٢ — أما الاتحاد الحقيقي^(١) فهو القائم بين دولتين بصفة دائمة

لا مؤقتة الحكومة فيهما منفصلة في الداخل لكنها واحدة في الخارج فالسيادة الخارجية واحدة والشخصية الدولية اذن واحدة

مثاله اتحاد النمسا والمجر السابق كانت فيه كلتاها مستقلة في تشريعها وادارتها الداخلية لكنهما متحدتان في أمورهما الخارجية والعسكرية تحت امبراطورية واحدة وقد زال هذا الاتحاد في سنة ١٩١٨ بعد الهزيمة في الحرب العظمى فاستحالت الامبراطورية الى دول مختلفة هي النمسا الالمانية والمجر وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا كما دخل قسم منها في تأليف بولونيا وفي توسيع ايطاليا ورومانيا

مثال آخر — اتحاد السويد والنرويج من سنة ١٨١٤ الى أن وقع

(1) Real unions.

الانفصال بينهما بطريقة سلمية بماهدة كارلستاد فى سنة ١٩٠٥ فان
تعادهما فى القوى جعل الميل الى الانفصال بينهما متوافراً
مثال ثالث — اتحاد انكلترا واسكتلندا اللتين اتحدتا معاً فى سنة
١٧٠٧ ثم اتحدت بهما ايرلندا فى سنة ١٨٠٠ وللثلاثة ملك واحد يدير
أمرها الخارجية

وما دامت السيادة الخارجية فى يد واحدة فان الشخصية الدولية
واحدة والمعاملات الخارجية واحدة

٩٣ — أما الدول المتحدة اتحاداً عهدياً فهى التى تتحد اتحاداً
سياسياً الغرض منه الدفاع عن مصالحها المشتركة وهى على نوعين اتحاد
استقلالى^(١) واتحاد مركزى^(٢)

٩٤ — ففى الدول المتحدة اتحاداً استقلالياً تحتفظ كل دولة
بسيادتها الداخلية والخارجية وليس فوق حكومات هذه الدول حكومة
عامة انما تحل المسائل العامة التى تهتمها فى مؤتمر له صفة سياسية لاصفة
تشريعية . يشرك فيه ممثلوا كل دولة من دول الاتحاد والقرارات
تتخذ فيه بالاجماع ولا تنفذ فى دولة من دول الاتحاد الا اذا أصدرت
حكومتها ما يوجب تنفيذها

ولكل دولة منها حق التمثيل السياسى تمثيلاً مستقلاً وحق عقد
المعاهدات ومعاملة الدول الاجنبية مباشرة الا فى مسائل معينة تكون
الحكومة الاتحادية فيها نائبة عن الجميع وبذلك تكون كل دولة منها

(١) Confédération d'Etats.

(٢) Etat Fédéral.

شخصاً دولياً لكن ليس فى أوسع معانيه لانه ينقصها ما تختص به الحكومة الاتحادية والحكومة الاتحادية تكون شخصاً دولياً ناقصاً كذلك . وأحسن مثل تاريخى فى ذلك هو الاتحاد الجرمانى الذى كان قائماً من سنة ١٨١٥ الى سنة ١٨٦٦ فقد كونت الدول المتحدة فى أوروبا الوسطى اتحاداً جرمانياً استقلالياً بمعااهدات سنة ١٨١٥ شمل امبراطورية النمسا وخمس ملوكيات وسبع دوقيات عظيمة وعشر دوقيات واحد عشر اماره وأربع مدن حرة

وبعض هذه الدول لم تشترك فى الاتحاد الا بجزء من ملكها فان امبراطور النمسا الذى عقدت له الرياسة الدائمة اشرك النمسا ولم يشرك المجر واشتركت هولندا بلكسمبورج ولبورج وانكلترا بها نوفمبر الى سنة ١٨٣٧ . ودانمارك بدوقيات الألب والشاويج وهولستين ولائنبرج وكان لكل دولة منها حق عقد المعاهدات وحق التمثيل السياسى كما كان للحكومة الاتحادية مثل هذه الحقوق

ولما وقع النزاع بين بروسيا ودانرك والنمسا انحل الاتحاد بمعاودة براغ فى ٢٤ اغسطس سنة ١٨٦٦ وقام محله اتحاد دول الالمان الشمالية فى سنة ١٨٦٧ بعد أن أبعدت عنه النمسا ثم توحدت هذه الدول بعد حرب السبعين فصار اتحاد الامبراطورية الالمانية من سنة ١٨٧١ الى سنة ١٩١٩ . وكانت للحكومة المركزية فى هذه الامبراطورية حق اعلان الحرب والصلح وارسال السفراء وقبولهم وعقد المعاهدات السياسية والتجارية على أنه كان للدول المؤلفة لها حق التمثيل الخارجى لكن

ممثليها لم يكونوا يعملوا شيئاً

٩٥ - أما الدول المتحدة اتحاداً مركزياً فإنها على كونها لا ينقصها الاتحاد المركزي

من السيادة الداخلية إلا قليل بالقدر اللازم لتنفيذ عهد الاتحاد^(١) تفقد السيادة الخارجية بتمامها لأن كل العلاقات الخارجية تبقى في قبضة الحكومة المركزية التي تمد حكومة فوق حكومات الدول المتحدة تمثل المصالح المشتركة في الداخل وتمثل هذه الدول في كل شيء في الخارج وتملك وحدها حق اعلان الحرب وعقد الصلح وقراراتها نافذة في ملك دول الاتحاد كلها مباشرة. أما الدول التي تؤلف الاتحاد فلا تكون في نظر الدول الأجنبية إلا اقساماً ادارية مهما بلغ استقلالها الداخلي

مثال الدول المتحدة اتحاداً مركزياً المكسيك والبرازيل

والارجنتين وفنزويلا

٩٦ - ولما كان الاتحاد الاستقلالي غير طبعى فإن حاله لا تدوم

طويلاً لأن الدول المتحدة إما أن يضمف اتحادها فتتفصل من بعضها واما أن يزيد اتحادها ويقوى فتتقلب الى اتحاد مركزي كما حصل في سويسرا التي كانت متحدة اتحاداً استقلالياً ثم ضعف هذا الاستقلال بدستور سنة ١٨٤٨ وصار مركزياً بصفة نهائية بدستور سنة ١٨٧٤ والولايات المتحدة التي صارت مركزية بدستور سنة ١٧٨٧ بعد أن كانت متحدة اتحاداً استقلالياً بنظام سنة ١٧٧٦

(1) Le Pacte Fédéral.

الفصل الثاني

تقسيم الدول بالنسبة للسيادة

٩٧ - يقسم الكتاب عادة الدول بالنسبة للسيادة الى دول سيادة^(١) ودول محمية^(٢) ودول تابعة^(٣) ودول نصف سيادة^(٤) ودول ملزمة بدفع جزية فقط ودول تحت وصاية انتداب دولي

دول سيادة
ومحمية وغيرها

٩٨ - وقد وضع كثير من العلماء تعريفات كل نوع من هذه الانواع كما ذهب بعضهم الى بيان أحكام كل منها لكن اذا ذكرنا شيئاً من ذلك فنحن باستثناءات عديدة لا تبقى على القاعدة ويظهر من ذلك أن هذه التسميات ليست اصطلاحات علمية لها معنى معين في عرف القانون واذا تركنا أقوال العلماء ورجعنا الى استقرار اصطلاحات سياسة الدول في تسمية صور التصرفات الدولية التي يشتركون فيها لاستخراج قاعدة عامة في أمر من الامور وجدنا هذا متمذراً كذلك لانهم كثيراً ما يصفون الاشياء في موقف باوصاف تناقض ما يصفونه بها في موقف آخر . وأغرب من ذلك أنه لا يوجد شيء ثابت في اصطلاحات دولة بعينها فان بريطانيا العظمى تسمى بعض الدول الهندية دولا مستقلة ومع ذلك فانه لا شخصية دولية لها لانها لا تملك حق عقد المعاهدات ولا حق اعلان الحرب أو عقد الصلح كما أنه لاحق لها في التمثيل السياسي

التعريفات
غير وافية
والتسميات غير
علمية

(1) Etat Souverain.

(2) Etat Protégé.

(3) Etat Vassal.

(4) Etat Mi - Souverain.

وليس لها علاقات خارجية البتة مع الدول الأجنبية لأن كل علاقاتها قاصرة على معاملة بريطانيا العظمى دون سواها^(١)

الدول المحمية
الجزر اليونانية

٩٩ — يقال بوجه العموم أن الدولة المحمية تملك دولة أجنبية الجزء

المهم من سياستها الخارجية مع بقاء الادارة الداخلية الصرفة في قبضة الحكومة الاهلية^(٢) ومع ذلك فان حماية بريطانيا العظمى للجزر اليونانية من سنة ١٨١٥ الى سنة ١٨٦٣ كانت على ضد ذلك فانها بوصف أنها الدولة الحامية تولت الامور الداخلية والخارجية على السواء وقد وصفت هذه الجزر في المعاهدة بأنها مستقلة تحت حماية بريطانيا العظمى^(٣) ومع ذلك فلم يكن لها أى اختصاص فى الامور الخارجية ولم يكن لها أن تعين ممثلين سياسيين حتى ولا قناصل لدى الدول الاخرى فضلا على ذلك كان الحاكم البريطاني هو الذى يقوم بالادارة الداخلية كلها بلا شريك

كذلك الشأن فى حماية فرنسا على تونس وأنام وتونكين وكامبودج ومراكش فان الدولة الحامية لا تكتفى بتمثيل الدولة المحمية أمام الدول بل تحتل البلاد عسكريا وتنشئ فيها محاكم أجنبية خاصة بقضايا الاجانب وتشترك فى الادارة الداخلية كلها

١٠٠ — يقولون أن الدولة التابعة لا شخصية لها بل تكون الدولة التابعة

(1) Westlake, International Law, part I, p. 41 — 43.

(2) Nys, Droit International, vol. I. p. 364. — Rivier, Droit International, vol. I, p. p. 83, 84.

(3) Holland, Eastern Question, p. p. 46 — 50.

بلغاريا

خاضعة لسيادة الدولة المتبوعة التي تكون صاحبة السلطة الحقيقية فيها عادة والتي تمثلها أمام الدول الأجنبية في كل شيء ومع ذلك فقد كانت تركيا ذات السيادة على بلغاريا من سنة ١٨٧٨ الى سنة ١٩٠٨ وما كانت حكومة أمير بلغاريا تطيع لها أمراً ولا تقبل منها أي تدخل في أمورها الداخلية بل أعلنت عليها الحرب وضمت روملي الشرقية الى بلادها على الرغم من السلطان في سنة ١٨٨٥ وانتخبت اميراً جديداً في سنة ١٨٨٧ بلا تصديقه وأرسلت مندوباً عنها مثلها في مؤتمرى لاهاي في سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ غير مندوب تركيا فوق معاهدة سنة ١٨٩٩ في ذيلها ولكنه وقع معاهدة سنة ١٩٠٧ في موقع ترتيب الحروف الهجائية فاحتج على ذلك مندوب تركيا وامتنع عن توقيعها وما زالت كذلك حتى أعلنت استقلالها في سنة ١٩٠٨^(١)

١٠١ - ويستنتج من هذه الحالات الجزئية وغيرها ان عبارات الحماية والاستقلال كثيراً ما استعملت بلا مبرر في غير معناها الطبيعي . وكان ذلك الاستعمال مع الابهام الاصل في تلك العبارات مما يجعلها غير صالحة للأخذ بها في الاصطلاحات العلمية^(٢)

وعلى الاخص فان أكبر الاغراض في التدابير السياسية^(٣) ستر الحقيقة المكروهة تحت اسماء شيقة فان عبارات السيادة والتفوق

(1) Bonfils - Fanchille, Droit Inter. Public t. I, p.293 et s.

(2) Oppenheim, Inter. Law, vol. I, § 90 — 94.

(3) Diplomacy.

والتبعية وغيرها مما يثير فكرة الانحطاط لا تذكر أبداً مهما كانت تفاصيل الاتفاق بالغة في ذلك المعنى^(١)

التعريفات
غير مفيدة

١٠٢ - ولذلك نرى أن الأوفق الأخذ بما ذهب إليه بعض الكتاب من عدم وضع التعريفات لما فيها من التعقيد وعدم الفائدة العملية بل تقرر القاعدة الأساسية في السيادة التي لا خلاف فيها لأنها مبنية على المبادئ القانونية الأولية ثم نطبق عليها الحالات الجزئية لتبين حكم كل واحدة منها إن كانت البلاد فيها ذات سيادة تامة أو ذات سيادة جزئية أو لا سيادة لها بالمرّة

١٠٣ - إن القاعدة العامة أن الدولة هي التي تمارس في بلادها جميع السلطات الناشئة عن السيادة

١٠٤ - لكن في أحوال استثنائية لا تبأشر بعض الحكومات كل هذه السلطات بل تبأشر بعضاً منها بينما يوكل أمر باقيها إلى حكومة أجنبية فإذا كانت مقاليد الأمور الداخلية هي التي في قبضة أهالي البلاد وكانت أمورها الخارجية في يد دولة أجنبية فإن هذه الدولة الأجنبية وحدها هي التي يعرفها القانون الدولي وهي التي تتعامل مع الدول

١٠٥ - أما إذا كانت الأمور الخارجية موزعة بين الحكومة الوطنية وبين الدولة الأجنبية فإن الدول تتعامل في أمور هذه البلاد مع الحكومتين الوطنية والأجنبية ويكون استقلال الحكومة

الوطنية ناقصاً لكنها تعد شخصاً دولياً ما دامت تقوم بجزء من المعاملات الخارجية بيد أن هذه الشخصية شخصية منحطة . ومثل هذه الدول تكون دولاً ذات سيادة ناقصة ^(١) أو ذات سيادة جزئية ^(٢) وكانوا يسمونها نصف سيادة

الفصل الثالث

في الدول ذات السيادة الجزئية

- ١٠٦ - الدولة التي لها حكومة أهلية تامة السلطة في الداخل ولكن لدولة أجنبية نصيب في إدارة أمورها الخارجية تكون دولة ذات سيادة جزئية ومهما كان العنوان الموسومة به بين الدول فلها في الواقع دولة تابعة والدولة الأجنبية التي تتولى أمورها دولة متبوعة
- ١٠٧ - والعلاقات بين الدولة التابعة والدولة المتبوعة تحدد إما بالعادة وإما بالاتفاق وإما بكليهما معاً . ومبلغ هذه العلاقات يتركز بغير تعيين عن قصد وآثارها تختلف جداً تبعاً لقوة كل من الدولتين وتبعاً للأنماط السياسية للدولة المتبوعة
- فتارة تكون الرابطة بينهما تامة لا تختلف كثيراً عن الضم وتارة تكون رقيقة تكاد تترك الدولة التابعة مستقلة
- فقد كانت العلاقة واهية لا أثر لها بين تركيا المتبوعة ورومانيا

الدولة ذات
السيادة الجزئية
هي تابعة

علاقتها مع الدولة
المتبوعة

تركيا ورومانيا
وسريا

(1) Not-full Sovereign States.

(2) Part Sovereign States.

وسرييا التسابعتين من سنة ١٨٥٦ الى يوم اعلان استقلالهما في

سنة ١٨٧٨

أما في كوريا المستقلة فان اليابان التي ضمنت استقلالها في سنة ١٩٠٤ جعلت لها مستشارين ماليين وسياسيين على رأس ادارتها كما قبضت على ناصية المواصلات فيها من موان وتلفونات ثم استولت على ادارة أمورها الخارجية كلها ومع ذلك فانه بسبب بقاء الممثلين السياسيين الدول الاجنبية لدى حكومة سيول فان كوريا استمرت تعتبر شخصاً دولياً ولو أنها كانت دولة تابعة ذات سيادة جزئية^(١)

١٠٨ — وما دام مبلغ التبعية غير محدود فان هذه الحالة لاندوم طويلا لأن العلاقات إما أن تزيد وإما أن تضعف والدولة التابعة إما أن تتقدم الى الاستقلال التام وإما أن تلحقها الدولة المتبوعة بها كما فعلت اليابان بكوريا في سنة ١٩١٠^(٢)

١٠٩ — على أنه في حال ايجاد علاقة تبعية مع بلاد الحكومة فيها على جانب من الحضارة والأمة ذات تاريخ تكون الحماية أوفق لأن لها مزايا سياسية عظيمة تفضل الضم فانها من الجهة الواحدة أسهل قبولاً لدى الأمة المراد جعلها تابعة لانها تحتفظ معها بقوانينها وعاداتها وادارتها القومية ومن الجهة الاخرى يقولون أنه من السهل

(1) Oppenheim, Int. Law, vol. I, § 108 — 111.

(2) Rivier, Droit International, vol. I, p. 85 — 93.

حكم الامة رجال منها عن حكمها باجانب عنها يجهلون في الغالب لغة
البلاد وعاداتها وأخلاقها^(١)

كوبا المستقلة
بالمعاهدة تابعة
في الواقع

١١٠ - ومن الدول التي يدعونها مستقلة كوبا التي أعلنت
الولايات المتحدة استقلالها في معاهدة باريس سنة ١٨٩٨ فبوصف
كونها مستقلة أعلنت الحرب على المانيا وأرسلت مندوبا يمثلها
في مؤتمر الصلح ووقعت معاهدة فرساي في سنة ١٩١٩ لكنها
واقعة تحت سيطرة الولايات المتحدة التي حررتها بجنودها . فقد
تعاهدت معها الولايات المتحدة واحتفظت لنفسها بحق التدخل فيها
لصيانة استقلالها واقامة حكومة فيها الكفاية لحماية الارواح والاموال
والحرية الشخصية كما أبقى في قبضتها محطتين للفحم واشترطت عليها
أن لاتتعاقد بما يعارض استقلالها أو يؤدي الى استدانها وكان كل
هذا لمنع الدول الاخرى من ادعاء أى حق لايتفق مع موقف أمريكا
وقعت الثورة في كوبا سنة ١٩٠٦ فتدخلت الولايات المتحدة فيها
بجنودها وعينت حاكما مؤقتا لها ولما انتهى الاضطراب انسحب
الحاكم والجنود . ولما وقعت ثورة سنة ١٩١٧ لم تدخل الولايات المتحدة
لأنها رأت أن حكومة كوبا قادرة على قمع الثورة
فاذا كانت كوبا مستقلة بالمعاهدة فانها ذات سيادة جزئية وتسمى
دولة تابعة في الواقع^(٢)

(1) Lawrence, Principles of Inter. Law, § 39.

(2) Oppenheim, Inter. Law, vol. I, 110.

الدولة ذات
السيادة الجزئية
تكون شخصيتها
الدولية غير تامة

١١١ - وكل هذه الدول ذات السيادة الجزئية في الواقع تكون شخصيتها الدولية غير تامة مهما كان وصفها في المعاهدات أو في العادات أو فيهما معاً

ايسلند المستقلة
تابعة لداينمارك

واليكم مثلاً جديداً . عقدت داينمارك مع جزيرة ايسلند معاهدة اتحاد في أول ديسمبر سنة ١٩١٨ اعترفت فيها بأن ايسلند دولة حرة ذات سيادة لا تجمعها بدينمارك الا شخصية الملك كريستيان العاشر الذي يعتبر ملكاً للدولتين لكن اشترطت داينمارك أن لا يحدث تغيير في قانون وراثة العرش الا بموافقة الدولتين وقد أبلغت داينمارك الدول اعترافها باستقلال ايسلند في سنة ١٩٢٠ لكنها احتفظت بإدارة أمور ايسلند الخارجية وتمثيلها لدى الدول الأجنبية وأجازت فقط أن يعين خير أو ملحق من ايسلند لسفارات داينمارك عند الضرورة واحتفظ الملك المقيم في كوبنهاجن بالسلطة التنفيذية وجعل وزارة ايسلند المسئولة مكونة من ثلاثة وزراء للحقانية والمواصلات والمالية . واشترط أن لا يراجع عقد الاتحاد قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠^(١)

ولا شك أن استقلال دولة ايسلند غير تام وان سيادتها جزئية وبذلك تعد تابعة لدولة داينمارك أو تحت حمايتها

الحالات التي لا
يمكن وصفها
قانوناً

١١٢ - على أن التصرفات الدولية أوجدت حالات لا يمكن وصفها قانوناً ولا وضعها في صنف من الاصناف المعروفة

قبرص من سنة
١٨٧٨ الى
١٩١٤

فان تركيا بانقافية سنة ١٨٧٨ قد خولت بريطانيا العظمى حق

احتلال قبرص وإدارتها التامة على أن تدفع لها ٩٢٠٠٠ جنيه سنويا بوصف كونه يضاهاى زيادة الايرادات على المصروفات في وقت تسليم الجزيرة^(١). وكان ذلك بسبب دعوى انجلترا انها تريد أن تدافع عن تركيا ضد روسيا والواقع أنها كانت تريد أن تحكم ثلاثة الطرق الى آسيا الصغرى والبوسفور وقنال السويس ، فالى أى دولة تتبع قبرص^(٢)

كريد من سنة
١٨٩٨
الى
١٩١٢

وها كم حالة كريد من سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩١٢ فان سلطان تركيا . كان سيدها اسما لكن دول فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا وإيطاليا كانت تحرم الجزيرة وتدير أمورها الخارجية بواسطة ممثلها في روما . وكانت هذه الدول تعين القوميسير العالى فيه الذى كان يعاونه مجلس وزراء في ادارة البلاد الداخلية . والشعب قرر انضمامه الى دولة اليونان وتركيا كانت مصممة على منع ذلك والدول الحارسة عازمة على بقاء الحالة وكان العلم التركى يحقق على خليج سودا فأين كانت السيادة^(٣)

(١) قضت محكمة الغنائم الايطالية في ٢٧ مايو ١٩١٢ باعتبار قبرص على الحياد في حرب تركيا مع ايطاليا

(٢) وقد اعلنت بريطانيا العظمى ضم قبرص اليها في سنة ١٩١٤ وتنازلت تركيا في معاهدة الصلح في سيفروفي لوزان عن حقوقها فيها

(٣) بعد هزيمة تركيا في حروب البلقان انضمت جزيرة كريد الى اليونان في سنة ١٩١٣

البوسنة
والهرسك من
١٨٧٨ إلى
١٩٠٨

احتلت النمسا في غضون الحرب الروسية التركية البوسنة والهرسك بدعوى منع القتال بين المسلمين والمسيحيين والواقع أنها كانت تحتل الطريق الى سالونيك . وفي مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ تقرر - رغمًا من معارضة سياسة الاتراك - تحويل النمسا حق احتلالها وادارتها فكانت لها السيادة الفعلية ولم يبق لسلطان تركيا الا السيادة الاسمية وهي حالة يتعذر وصفها قانوناً حتى قال فيها دى مارتنس انه من العجيب تسميتها احتلالاً^(١)

وقد قررت المادة (٦٥) من معاهدة سيفر ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ حظ أزمير في النظام الموقت كما بينته في النظام النهائي بطريقة تكفل السيادة عليها لليونان في بداية الامر ونهايته . ففي النظام الموقت - ومدته خمس سنوات على الاقل - تبقى السيادة التركية اسمياً على ازمير برفع علم تركى على طابية في ظاهر المدينة . ولليونان حق الادارة وتعيين الموظفين والاحتلال العسكري وتقرر في المعاهدة أيضاً ان تدخل المدينة في نظام اليونان الجمركى وفي التمثيل اليونانى السياسى والقنصلى أيضاً فكان هذا النظام ضمًا مقنمًا . وأما النظام النهائي فلا يكون الا بقرار يصدره مجلس نيابى ازمير (الذى تضع حكومة اليونان دستوره) بالانضمام الى اليونان . فبرلمان أزمير لا يتسنى له

(١) وقد انتهت هذه الحالة في سنة ١٩٠٨ حينما أعلنت النمسا ضم البوسنة والهرسك لبلادها من غير مضادة الدول الموقعة على معاهدة برلين ولا قبول تركيا صاحبة السيادة

انتهاء النظام الموقت الا اذا قرر الانضمام الى اليونان . واذا رأت جمعية الامم اجراء استفتاء عام فيكون عن مسألة واحدة هي الانضمام نهائيا الى اليونان بمعنى انه اذا اراد الاهالي الانضمام الى الاتراك فليس لهم الى ذلك من سبيل^(١)

المستعمرات
المستقلة في
الامبراطورية
البريطانية

١١٣ - وأمامنا اليوم حالة جديدة هي حالة المستعمرات المستقلة^(٢) في الامبراطورية البريطانية فان الحرب العظمى جعلت من كندا واستراليا ونيوزيلند وجنوب أفريقيا والهند أشخاصا دولية^(٣) وقعت معاهدة الصلح بعد أن مثلت في المؤتمر تمثيلا خاصا وقد دخلت هذه المستعمرات في جمعية الامم بتمثيل مستقل عن بريطانيا العظمى فاصبحت أعضاء في العائلة الدولية وبذلك تغيرت حالتها التي كانت عليها قبل الحرب وفوق ذلك فان كندا أصبحت ترسل وزيرا مفوضا يمثلها لدى حكومة الولايات المتحدة^(٤)

والواقع أن حالة هذه المستعمرات المستقلة في تطوّر مستمر يصعب تحديدها في القانون الدولي العام كما يصعب تحديدها في القانون النظامي

(١) وقد زال هذا النظام باتصارات الاتراك الأخيرة التي استرجعت بها ازмир والتي توجت بمعاهدة لوزان في ٢٤ يولييه ١٩٢٣

(2) Self-governing Dominions. (3) International Persons and subjects of International Law.

(٤) تسمى كندا الوزير وعينه الملك وتكون وظيفته ادارة علاقات بريطانيا العظمى مع الولايات المتحدة في كل ما يخص كندا

الفصل الرابع

الامة النائرة

١١٤ - ومن الاشخاص الدولية ذات السيادة الجزئية الامة النائرة
النائرة التي تحارب من أجل استقلالها^(١)

هذه الامة تقيم حكومة منتظمة وتحارب كالتمدين متبعة
قواعد الحرب الدولية . هي تريد الانفصال من الدولة المتبوعة^(٢)
والدولة المتبوعة تريد إخضاعها لسيادتها كما كانت الحالة . وتكثيف
الحالة النهائي يتوقف اذن على نتيجة الحرب

١١٥ - لكن موقف الدول التي تتأثر مصالحها بالحرب في تلك
الفترة غير الثابتة قد يقضى عليها بالاعتراف بحالة الحرب^(٣) فتعامل
الامة التي تجاهد في سبيل استقلالها في كل شؤون الحرب كما تعامل
الدولة المستقلة فتعد جنودها جيوشاً قانونية لارجال عصابات وتعد
سفنها الحربية قانونية لاسفن قرصنة وتعد الاستيلاء على المون في
البلاد التي غزتها عملاً مشروعاً لانهباً . وتعد غنائمها البحرية غنائم صحيحة .
كذلك يحترم المحايدون الحصر البحري الذي تفرضه على الموانئ^(٤) ما
دام وافيّاً بالفرض

١١٦ - لكن حكومة التائرين لا يقبل منها ممثلون سياسيون
لكن حكومة التائرين لا تقبل منها ممثلون سياسيون

(1) See Chenev Hyde International Law vol I: § 47.

(2) Parent State.

(3) Recognition of Belligerency.

(4) Blockade of Ports.

وهي لا تملك عقد المعاهدات لأن علاقاتها مع الدول الاجنبية تكون غير رسمية في ما هو غير مرتبط مباشرة بحالة الحرب فليس لها حقوق أو امتيازات فيما خلا الحرب

١١٧ - ومثل هذه الامة تكون شخصاً دولياً غير تام. وحالتها موقوفة على نتيجة الحرب فان فازت ونالت استقلالها اصبحت شخصاً دولياً كاملاً وإن خسرت فقدت بذلك شخصيتها الناقصة

هذه الامة
شخص دول
غير تام

الفصل الخامس

الاشخاص الدولية الشاذة

١١٨ - وهناك أشخاص دولية ابتدعها القانون الدولي وهي هيئات أو جمعيات ليست دولاً لكنها منحت الشخصية الدولية لاسباب خاصة نذكر منها لجنة الدانوب الدولية^(١) وجمعية الامم

جمعية الامم

١١٩ - تعد جمعية الامم شخصاً دولياً شاذاً^(٢) فانها تشرف على ادارة لجنة وادي السار وتضع مدينة دانتزج الحرة تحت حمايتها وتملك اعلان الحرب وتعيين الممثلين السياسيين لكن ليس لها وطن ولا رعايا. فلا يمكن اعتبارها دولة ولا ادماجها في صنف من التقسيمات

جمعية الامم

(1) Commission Internationale de Danube. (2) Sui generis.

المعروفة فى القانون الدولى

على أن الجمعية كائن فى حالة تطور والتطور ضرورى لارتقاءها
فالوفقى ابقاؤها بعيدة عن الاندراج فى باب دولى معين حتى لا يقف
ارتقاؤها

تسأل الكتاب أين تكون السيادة فى حالات الاتداب هل هى
فى جمعية الامم أو فى الدولة المنتدبة أو فى البلاد الموضوعه تحت الوصاية
أم هى مجزأة بينها . وأهمية هذا السؤال تظهر فى حال نشوب الحرب
بين الدولة المنتدبة وبين دولة أخرى اذ كيف تعد البلاد الواقعة تحت
الاتداب أعدوة هى أم محايدة

والظاهر أنه لا يمكن الاجابة على هذا السؤال بصفة مطلقة لان
الجواب يختلف باختلاف درجة الاتداب وشروطه فيجب تبين ما اذا
كانت هذه البلاد داخلة فى قسم (١) أو (ب) أو (ث) كما يجب الرجوع
الى نصوص صك الاتداب

الفصل السادس

البابا

١٢٠ — كان البابا ملكاً زمنياً الى سنة ١٨٧٠ حين دخل الجيش
الاطالى روما وجعلها عاصمة مملكة ايطاليا . فقد البابا ملكه وزالت
دولته لكن مركزه الدينى بين كاثوليك العالم ومكانه البارز بين العظيم

أبقاه في موضع التشريف بين جميع الدول ^(١)

حدد البرلمان الايطالى من الجهة الواحدة مركز البابا بقانون سنة ١٨٧١ فلم يعده من رعايا ايطاليا بل اعتبره شخصاً مقدساً ذاته لا تمس واستمر البابا من الجهة الاخرى يحتفظ بعلم دولته وبرسل الممثلين لدى الدول ويقبل ممثلها ، وتدخل بمقامه السامى وسيطا في منازعات دولية في العهد الحديث

أصبح البابا لا يملك اعلان الحرب اذ لا رعاياه ولا وطن . لذلك لم تقبل الدول ممثليه في مؤتمرات لاهاى السياسية باعتبار أنهم انما يمثلون الكنيسة ولا يمثلون علاقات دولية سياسية .
ليس البابا رئيس دولة لكنه ليس فرداً عادياً لان له ميزات الملوك فهو شخص دولى شاذ

الفصل السابع

الافراد

١٢١ - وقعت مناقشات نظرية محضة بشأن شخصية الافراد الدولية ومع أنه لا يقام لها وزن من الوجهة العملية لكننا نرى الاشارة اليها استطراداً

الافراد

إن الشبهة التى أقامت هذه المناقشات مبنية على أن القانون الدولى

مملوء بالقواعد التي ترمى الى صيانة حقوق الافراد
 قضى هذا القانون على كل دولة بحماية حياة الافراد الاجانب
 الهادئين وأمواهم ماداموا ساكنين في بلادها ووضع قواعد ضد
 القرصنة ونظم مواد الغنائم البحرية وكان من أغراضه في كليهما حماية
 الافراد. كذلك منع تجارة الرقيق ونظم قواعد تسليم المجرمين وقواعد
 المهاجرة لمنفعة الافراد أيضاً

لكن الفرد لا يكون بذلك من أشخاص القانون الدولي لان
 القوانين الاهلية خاصة وعامة وضمت لتكفل حقوق الافراد أيضاً.
 وقد عده بعض الكتاب شخصاً مختلطاً دولياً وأهلياً لكنهم غلبوا
 فيه وصف كونه أهلياً على كونه دولياً
 وهي مناقشات عقيمة لا فائدة منها اذ الواقع أن الافراد تعد من
 موضوعات القانون الدولي لا من أشخاصه^(١)

الفصل الثامن

شركات الاستثمار

١٢٢ — أما شركات الاستثمار^(٢) التي أسست بريطانيا منها شيئاً
 كثيراً في مناطق نفوذها بترخيص ملكي تحت رقابة البرلمان ومباشرة
 وزير المستعمرات فانها تملك عادة ادارة البلاد وحق التشريع فيها على

(1) Oppenheim, Inter. Law, vol. I. § 290.

(2) Chartered Companies.

شريطة عدم احتكار التجارة وتحريم الرق وعدم بيع المخدرات للاهالى والامتناع عن التدخل فى أمورهم الدينية . وتلك حق القضاء فتقيم محاكم لا جراء العدل مع مراعاة العادات المحلية . ومثل هذه الشركات تملك أيضاً حق الحرب مع الاهالى وعقد الصلح معهم ويكون لها علم خاص . لكن هذا الترخيص الملكى يجوز سحبه كما يجوز تعديل شروطه . فاذا جاز اعتبار هذه الشركات وهى خاضعة لسيادة غيرها أشخاصا دولية على نوع ما فانها تكون أشخاصا ناقصة جداً^(١)

الفصل التاسع

المستعمرات المحمية

١٣٢- وهناك حالة أخرى شاذة هى حالة المستعمرات المحمية^(٢) فان مركزها خاص لا يدخل تحت قياس لان الحماية تقتضى عادة وجود دولة حامية ودولة محمية لكن حالة هذه المستعمرات منحطة ولا ادارة متمدنة فيها ولا يقبل حكامها الوطنيون الدخول فى علاقات مع الدول الأجنبية ولذلك لا تسمى فى مثل هذه الحالة دولة تابعة لانها لاتعد دولة فى عرف القانون الدولى البتة فلا حكم لها وما لها حتما الى الضم^(٣)

(1) Lawrence, Inter. Law § 42.

(٢) مثل المستعمرات التى تحميها ايطاليا وفرنسا وبريطانيا والبرتغال فى شرق افريقيا بين خليج دلاجوا والحدود المصرية

(3) Oppenheim, Inter. Law, vol. I. § 93. — Despagne, Droit Inter. Public § 133.

الفصل العاشر

الدولة المحايدة

١٢٤ - لم يبق في أوروبا من الدول المحايدة حياداً مستديماً ^(١) الدولة المحايدة
- بعد معاهدة فرساي التي ألغت حياد باجيك و لكسمبرج في
سنة ١٩١٩ - إلا سويسرا

وحيادها تضمنه الدول العظمى بشرط أن لا تدخل الحرب الا اذا
كان للدفاع عن وطنها وأن لا تأتى في أيام السلم شيئاً قد يؤدى الى
الحرب فهي ممنوعة عن عقد المحالفات كما هى ممنوعة من الحرب وفي
هذا المنع تقييد لسيادتها الخارجية وتحديد لاستقلالها . وما دامت
ليس لها حرية التخلص من هذه القيود الابدية - لانها اذا خالفت
شروط الحياد كان للدول الضامنة أن تتدخل في أمورها لالزامها برعايتها
- فهل يعد ذلك مما يؤثر على شخصيتها الدولية؟

حقاً إن الدولة المحايدة محرومة من بعض الحقوق لكنها حقوق
نافهة جداً لا تمس شرفها ولا نفوذها ولا مكانتها . على انه اذا جاز ان
يعد هذا الحرمان مما ينقص السيادة الخارجية فانه يجب ان نلاحظ أن
هذه الحقوق لم تعط لدولة أجنبية انما هى حقوق مملقة موقوفة ولذلك
لا تعد الدولة المحايدة تابعة للدول التي تضمن حيادها ولا هى تحت

(1) Permanently neutralized State.

حمايتها وبذلك لا يمكن ان تعد ذات سيادة جزئية ويمكن اعتبار
حالتها غير شاذة^(١)

(1) Westlake, Inter. Law, part I, p. p. 27 - 30. — Oppenheim, Inter. Law, vol. I, §§ 95 - 101.

البَابُ الثَّانِي

في نشوء الدول وفنائها

الفَصْلُ الأول

اسباب نشوء الدول

١٢٥ - إن أسباب نشوء الدول كثيرة فكما أنها تنشأ برغبة سكان جزء من دولة قائمة في الانفصال عنها أو باتفاق طائفة من الدول على تكوين دولة في مقاطعة لاحدى الدول والاعتراف بها أو بثورة في مستعمرة كذلك تنشأ بتنظيم أرض غير مسكونة أو مسكونة بقبائل هجيرة فتكون عناصرها كلها جديدة

والامثلة التاريخية كثيرة نذكر منها انفصال الولايات المتحدة من انكلترا في سنة ١٧٧٦ وبلجيكا من هولندا (وكانت متحدة بها بماهدة ١٨١٥) في سنة ١٨٣٠ والنرويج من السويد في سنة ١٩٠٥ وهنغاريا من النمسا في سنة ١٩١٨ وتفكك دولة كولومبيا وانقسامها في سنة ١٨٢٢ الى دول فنزويلا واكوادور ونيوجرانادا التي اُسِّمت

الدول الناشئة
بالانفصال (١)

نفسها جمهورية كولومبيا في سنة ١٨٦٣ ثم انفصال بناما منها في سنة ١٩٠٣

ونذكر أيضاً المستعمرات الاسبانية والبرتغالية في جنوب امريكا التي ثارت وأعلنت استقلالها من سنة ١٨٢٠ الى سنة ١٨٢٦ فنشأت عنها دول المكسيك والبرازيل وبيرو ثم كوبا التي فصلت من اسبانيا وأعلن استقلالها في سنة ١٩٠٨

ونذكر من الدول التي نشأت باتفاق دولي اليونان وسربيا ورومانيا وبلغاريا والجبل الاسود وكانت تابعة ^(١) للدولة العثمانية . وبعد الحرب العظمى نشأت بولونيا وتشيكوسلوفاكيا من أقاليم فصلت من النمسا وروسيا والمانيا

١٣٦ - ومن الدول التي نشأت باتحاد دول صغيرة نذكر ايطاليا التي تألفت من مملكتي ييمونت و نابولي ودوقيات بارم ومودين وتوسكان

الدول الناشئة
بالاتحاد

١٣٧ - أما الدول الجديدة في كل شيء من عناصرها وهي نادرة في العصر الحالي فنذكر منها

الدول الجديدة
في كل عناصرها

(١) دولة الترنسفال التي كانت أراضيها لا تزال بكرةً بعد هاجر اليها بعض الهولنديين حوالي سنة ١٨٣٦ وكونوا حكومة جمهورية اعترفت بها بريطانيا العظمى سنة ١٨٥٢ ثم تبعتها الدول في الاعتراف حتى أصبحت في سنة ١٨٧٧ شخصاً دولياً معترفاً به الى سنة ١٩٠٢ حين

(1) Subject State. Dependent State. Client State.

زالت الجمهورية باندماجها في الامبراطورية البريطانية

(٢) دولة ليبيريا - أسستها شركة تحرير الزنوج الامريكية على شواطئ غينا الشمالية (أفريقيا الغربية) وهاجر اليها من الولايات المتحدة الزنوج المحررون فألفوا مملكة الزنوج الموسومة بجمهورية ليبيريا وقد اعترفت بها الولايات المتحدة في سنة ١٨٤٧ وتبعتها الدول الاخرى فأصبحت شخصاً دولياً

(٣) دولة الكونغو الحرة - أنشأتها جمعية دولية كان يديرها ليوبولد الثاني ملك البلجيكي في سنة ١٨٧٦ وظهرت في بداية الامر في ثوب جمعية علمية محضة لكن ما لبثت أن انتحلت لنفسها شخصية سياسية فتخذت لها علماً خاصاً وعقدت معالفات ومعااهدات صداقة وحماية مع ملوك الزنوج . حاربت الرق ولكنها استرقت الاهالى . قامت باصلاحات عظيمة في البلاد وفتحتها للتجارة الحرة . ارتقت البلاد حتى بلغ سكانها ١٧ مليون نسمة . وفي سنة ١٨٨٤ اعترفت بها الولايات المتحدة ثم عقد مؤتمر برلين في سنة ١٨٨٥ وفيه اعترفت بها باقى الدول فاصبحت دولة الكونغو الحرة وأعلن استقلالها تحت حكم الملك ليوبولد الثاني وفي السنة عينها أذن البرلمان البلجيكي للملك بأن يضم لالتقابه لقب ملك الكونغو وبذلك تم الاتحاد الشخصى بين مملكتى البلجيكي والكونغو في شخص الملك ليوبولد الثاني والى نهاية مدة حكمه . لكن دولة الكونغو زالت في سنة ١٩٠٨ بادماجها في دولة بلجيكا .

الفصل الثاني

الاعتراف بالدول الجديدة

١٢٨ - أُنشِب القانون الدولي في وسط دول أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر . وما كانت الدول التي اشتركت في ارتقاءه وتساعدت في تقدمه بحاجة الى اذن بالدخول في دائرته لكن الضرورة قضت بان غيرها من الدول لا تدخل في دائرته الا بقبول رسمي .

جاء العمل على ذلك وثبت بالمادة

١٢٩ - فاذا أقام شعب في قطر معين حكومة منظمة مباشر

ادارته الداخلية حرة في صلاتها الخارجية فقد أنشأ دولة لكن هذه الدولة باعمالها وحدها تجدد نفسها أنها غير قادرة على التمتع بحقوقها في المعاملات الدولية وبعبارة أخرى غير قادرة على أن تحيا حياة الدولة في القانون الدولي بغير قبول واذن من جانب الدول الاخرى . فالدولة تنشأ في نظر القانون بفعل أهلها لكنها لا تتبوأ مركزها في العائلة الدولية الا باعتراف الدول^(١)

والاعتراف هو التصريح الصادر من الدول القديمة الذي يؤكد للدولة الجديدة حقها في أن تثبأ مكانها ومركزها كدولة مستقلة سياسياً بين جماعة الدول^(٢)

(1) Recognition of a new state. Cheney Hyde, vol. I, p. 55.

(2) Bonfils - Fauchille § § 195 - 213. Oppenheim vol. I § § 71 - 75. Rivier, I. 57 - 61. Westlake I, 49 - 58.

واذا كانت حقوق السيادة وميزاتها من خصائص الدولة بصرف النظر عن الاعتراف فانه لا يكفل لها مباشرة هذه الحقوق الا الاعتراف

١٣٠ — وللدولة اذا ثبتت فيها العناصر اللازمة للحياة الدولية أن الدولة أن تطلب الاعتراف بها

تطلب من الدول الاخرى الاعتراف بها

والاعتراف عمل سياسى يقع من جانب الدول القديمة فى الوقت الذى تختاره . فليس له زمان محدد لانه متروك أمره لتقدير الحكومات ذات الشأن

١٣١ — على أن الدول لا تمتنع عن الاعتراف بدولة جديدة اذا كانت أسباب نشوئها سلمية كما كان الحال وفى انشاء دولة البرازيل التى اعترفت البرتغال باستقلالها فى سنة ١٨٢٥ وفى انشاء دولة التروبيج التى فسخت اتحادها مع السويد فى سنة ١٩٠٥ بطريقة سلمية

١٣٢ — أما اذا كان طلب الاعتراف مقدما من دولة أخذت استقلالها عنوة بالثورة فان الدول الاجنبية تروى فى الامر كثيراً لان الاعتراف السابق لأوانه مما تعده حكومة الوطن الاب أو الدولة المتبوعة تدخلا قد يجر الى الحرب ^(١) وعلى الاخص لان الدولة الناشئة من ثورة تطلب الاعتراف غالباً والاعمال الحربية متواصلة قبل أن تقهر جيوش أعدائها

١٣٣ — اذا اعترفت الدولة المتبوعة باستقلال مستعمرتها التى لا يكون سابقاً لأوانه بالضرورة ولا يعتبر عملاً عدائياً ^(٢)

الاعتراف لا
يتوقف على
موافقة الدولة
المتبوعة

أما إذا وقع اعتراف الدول قبل اعتراف الدولة المتبوعة فانها بلاشك لا ترضى مثل هذا التصرف ويجوز لها أن تشكو منه بل تقتص له
فقد كان اعتراف الدول باستقلال الولايات المتحدة بعد اعتراف
انكلترا به في مقدمات الصلح في سنة ١٧٨٢ لاغبار عليه . أما اعتراف
فرنسا به في سنة ١٧٧٨ حين كان النزاع على أشده غير محقق النتيجة فقد
اعتبرت دخلا عداً في جانب الثائرين قابلته بريطانيا العظمى بإعلان الحرب
١٣٤ - على أن الرأي المعتمد هو أن صلاحية الاعتراف
لا تتوقف على موافقة دولة الوطن الاب^(١) أو الدولة المتبوعة^(٢) بل
يكفى فيه فوز القوة الثائرة فوزاً لا شك فيه بالتفوق في ميدان القتال
والقدرة على اخماد أية مقاومة أو معارضة فإذا ثبت الفوز فلا وجه لرعاية
وجهة نظر الدولة المتبوعة . ولا يعد الاعتراف في هذا الوقت عملاً غير
ودى^(٣) لأنه يكون اعترافاً بالامر الواقع ولا يقصد به الاستئناف
العلاقات التجارية والسياسية مع أمة واجب احترامها

فاعتراف الدول باستقلال المستعمرات الاسبانية الامريكية في
وقت ثبت فيه عجز اسبانيا عن تأييد سلطانها لا عيب فيه ولو أنه حدث
وهي ثابتة على ادعائها السيادة عليها

اعترفت الدول باستقلال دولة الارجنتين في سنة ١٨٢٤ بعد إن

تخلصت من الحكم الاسباني فعلاً باربعة عشر عاماً

لكن الضرورات السياسية والعواطف القومية قد تدفع الى

(1) Mother - country. Parent State.

(2) Suzerain State. Patron State. (3) Unfriendly act.

سرعة الاعتراف بالاستقلال فان الولايات المتحدة اعترفت باستقلال بناما في سنة ١٩٠٣ في أقل من أسبوعين بعد انفصالها من جمهورية كولومبيا ثم وقعت معها بعد الاعتراف بخمسة أيام معاهدة كسبت بها امتياز انشاء ترعة بناما بين الاطلانطيقى والباسفيكى

١٣٥ - وقصارى القول ان الاعتراف لا يصلح الا اذا كان
يحسان لا يستفاد
من الاعتراف
اشترك في القتال
القائم
بالنصر الأخير في الحرب وكسب الاستقلال . بل قد تقضى الحكمة
على الدول بأن تترك فترة من الزمن تمر بعد المعارك الأخيرة قبل اعترافها
بالدول الناشئة . ولذلك رفض البرلمان الانجليزى بحق أن يعترف في
حرب الانفصال الأمريكية باستقلال الولايات الجنوبية على رغم
انتصاراتها لان الحالة لم تكن متوافرة فيها شروط الاستقرار والثبات

١٣٦ - ولا شيء يمنع الدول التي لا تريد أن تعترف بشعب فائز من
مواصله العلاقات غير الرسمية^(٢) معه بسبب حيازته الفعلية لاقليم فيها
رعايا أجنب وممتلكات أجنبية أو بقصد جمع استعلامات منها وذلك
لا يكون اعتداء على حقوق الدولة المتبوعة لانه لا يفيد الاعتراف بحال
١٣٧ - الاعتراف بالاستقلال ليس له ضرورة معينة وكل ما
يشترط فيه هو أن يبين منه بلا لبس ولا ابهام اعتبار الدولة الجديدة
أهلا لمباشرة الحقوق الدولية بين الامم^(٣)

صورة
الاعتراف

(1) Participation in the conflict.

(2) Un official communication. Informal.

(3) Hall, Higgins 7ed., 88 - 89. — Cheney Hyde, vol. I § 37. — Oppenheim, vol. I § 72.

١٣٨ - ويقع الاعتراف انفرادياً بتصريح رسمي مستقل كاعتراف الولايات المتحدة باستقلال دولة الكونغو الحرة في سنة ١٨٨٤ كما يقع باشتراك عدة دول في تصريح يتضمن مسائل أخرى وهو ما كان في سنة ١٨٧٨ في مؤتمر برلين من اعتراف بريطانيا العظمى والمانيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا وروسيا وتركيا باستقلال الجبل الاسود والسرب ورومانيا وما كان في يونيو ١٩١٩ من اعتراف دول الحلفاء بجمهورية بولونيا

الاعتراف
الضمني

١٣٩ - والاعتراف صريح في الحالات المذكورة وضمني اذا استنتج من تبادل علاقات سياسية مع الدولة الناشئة مثل عقد محالفة معها وهو ما فعلته فرنسا في اعترافها بالولايات المتحدة في سنة ١٧٧٨ أو قبول ممثلها السياسيين وتعيين ممثلين سياسيين لديها وهو ما فعلته الولايات المتحدة في الاعتراف بجمهورية تكساس سنة ١٨٣٦

الاعتراف
الشرطي

١٤٠ - والاعتراف قد يكون مقروناً بشرط كما جاء الاعتراف باستقلال الجبل الاسود وسربيا ورومانيا في معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ مشروطاً بتقرير الحرية الدينية فيها وبأن ترد رومانيا مقاطعة بيسارابيا الى روسيا

لا يجوز العدول
عند عدم الوفاء
بالشرط

ولكن اقتران الاعتراف بمثل هذه الشروط لا يفيد جواز العدول عنه عند عدم الوفاء بالشروط . ذلك لان طبيعة الاشياء تقضى بان الاعتراف متى أعطى فلا يمكن الرجوع فيه وغاية الامر ان الدولة الجديدة التي قبلت الشروط تكون ملزمة دولياً بالوفاء بها كثيراً من الالتزامات القانونية فاذا أخلت بشيء جوهرى منها يكون للدول

المتعاقدة معها حق التدخل فيها لا رغامها على تنفيذ شروطها ^(١)
 ١٤١ - والاعتراف الصادر من دولة أجنبية لا يلزم الدول
 الاخرى قانوناً غير ان الثابت في واقع الامر أنه متى صدر الاعتراف
 من دولة عظيمة تبعتها باقى الدول

١٤٢ - والامتناع عن الاعتراف عمل غير ودى يبيح للدولة
 الجديدة اللجوء الى فعال العنف مما يضر فى الغالب بمصالح الدولة الممتنعة
 اقتصادياً وسياسياً . لذلك فان الدول حتى التى كانت لها السيادة لاتنقض
 عينيها طويلا عن الاعتراف بالامر الواقع الا فى حالة نشوء الدول
 الجديدة الصغيرة التى ان يهمل أمرها فلا خوف

الفصل الثالث

الاعتراف بالحكومات الجديدة ^(٢)

١٤٣ - متى اعترف بدولة رسمياً فان علاقاتها الخارجية لا تتأثر
 بسبب التغييرات الداخلية التى تحدث فيها ^(٣)
 فاستبدال الملكية بجمهورية أو قلب حكومة حزبية بمساعي حزب
 معارض لا تعد بحسب الأصل الا من المسائل المحلية وذلك لان لكل

(1) Holland, European Concert in the Eastern Question, § 277 etc. — Oppenheim, vol. I. § 73. — Rivier, I. p. 60. — Cheney Hyde vol. I § 40.

(2) Recognition of a New government.

(3) Cheney Hyde, vol. I § 43.

أمة الحق في أن تنذر أمورها كما تشاء وهي وحدها الحكم فيما يصلح لها من النظم

١٤٤ - لكن لما كان عمل الحكومة الجديدة ليس مقصوداً على الامور الداخلية بل كانت بطبيعة الحال هي التي تتحدث باسم الدولة لتسير علاقاتها مع الدول الاجنبية كان من هنا وجه اهتمام الدول الاجنبية بالتغيير الذي يحدث في الحكومة خصوصاً اذا اقترن مثل هذا التغيير باضطرابات واسعة النطاق طال زمنها وتبادل الاحزاب في خلالها تولى الحكومة المركزية بطريقة غير ثابتة

فانه اذا كان واجب الدول الاجنبية تحاشي الاشتباك في النزاع الداخلي الا انها مضطرة أن تقرر في أى الفريقين تكون الحكومة الشرعية التي يجب أن تواصل معها العلاقات السياسية

١٤٥ - والدول الاجنبية تضطر في الواقع الى معاملة الفريق الأقوى الذي يصل بوسائل قهرية رغم كل مقاومة الى القبض على زمام السلطة وتولى الحكم في البلاد

١٤٦ - وتميل الدول بوجه عام الى أن لا تؤيد السلطة المطلقة التي لا تركز على ارادة الشعب. ولذلك فقد تمتنع طويلاً عن الاعتراف بحكومة استبدادية وتجعل تأييدها الادبي في جانب المعارضة لكن مثل هذا يعد تدخلاً غير قانوني يخشى أن يكون حيلة لستر مظالم سياسية

١٤٧ - ولا شك في حق الدول على أى حال في تأجيل الاعتراف

الى أن تصبح الحالة ظاهرة تماماً . وفي هذه الحالة تبقى العلاقات الرسمية^(١) موقوفة حتى يتم الاعتراف ولكن الشخص الدولي يستمر قائماً فلا تأثير عليه بسبب تجاهل الدول الاجنبية له

١٤٨ - في أثناء الاضطرابات والمنازعات الحزبية بشأن تولى الحكومة يجب أن تنجبه الدول الاجنبية الى من بيده السلطة الفعلية^(٢) في البلاد ليتسنى لها أن تسير علاقاتها معه بصفة غير رسمية لان الدول تكون في هذه الظروف في حاجة الى المطالبة بحماية خاصة لرعاياها وأموالهم وذلك التصرف الوقتي الذي تقضى به الضرورة لا يؤثر بشيء على الحل النهائي لمسألة الاعتراف مادام الامر جارياً بصفة غير رسمية

١٤٩ - أما ممثلو الحكومة الشرعية^(٣) في الخارج فانهم يستمرون في القيام بوظائفهم على الرغم من فوز الثائرين داخل البلاد وما دام الاعتراف بحكومة الثورة لم يتم رسمياً فان الدول الاجنبية لا تقبل منها تعيين ممثلين سياسيين لديها

الفصل الرابع

(٤) الاعتراف بالمحاربين

١٥٠ - اذا بلغت قوة الثائرين من الكبر في نوع وسائلهم

(1) Formal Diplomatic Relation Intercourse

(2) De Facto government (3) De Jure government.

(4) Recognition of Belligerency.

ومدى حركاتهم البرية والبحرية ما يؤثر في مصالح الدول الأجنبية كان لها أن تعترف لهم فعلاً بحقوق المحاربين^(١)

ويقع مثل هذا الاعتراف بتصريح رسمي من جانب السلطة السياسية في الدولة التي ترغب فيه وهو يحتم على الدولة التي أعلنته أن تعامل طرفي المقتتلين كمحاربين وأن تقف منهما موقف المحايد وتقوم بالتكاليف المترتبة عليه وبذلك تضع الثأرين في مركز مساو لمركز الدولة المتبوعة^(٢)

وظاهر أن الدول لا تقدم على مثل هذا الاعتراف غالباً إلا إذا كان غير مناقض لمصالحها

١٥١ - وإذا كانت الدولة المتبوعة تأتي في تصرفاتها ما يدل على اعتبارها الثأرين في حالة حرب فلا يكون لها حق الاعتراض على اعتراف الدول الأجنبية ولا وصفه بأنه غير عادل أو سابق لأوانه . ولذلك كان اعلان رئيس الولايات المتحدة حصر الموانئ التي كانت في حوزة الثأرين مبرراً لاعتراف بريطانيا العظمى (بتصريح الملكة في ١٣ مايو سنة ١٨٦١) بصفة المحارب للولايات الثائرة

١٥٢ - أما إذا لم تعترف الدولة المتبوعة للثأرين بأية صفة فانه لا يكفي لاقدم الدول الأجنبية على الاعتراف قيام معارك دموية بينهما ولو كانت واسعة النطاق بل يجب أن تتحقق فيهما حالة الحرب بأن يكون القتال مسلحاً بين هيأتين سياسيتين تباشر كل واحدة

ضرورة تحقق
حالة الحرب
قبل الاعتراف

(1) Moore, International Law Digest, vol, I, p. p. 184 - 193.

(2) Lawrence, § 141.

منهما سلطة فعلية على سكان مناطق معينة ويكون تحت أمرها جيش
يرعى قوانين الحرب . وفوق ذلك يكون للتأثرين نظام مدنى داخل
البلاد مستوف صفات النظم الدولية ويكون جيشهم خاضعاً لتلك
السلطة المدنية . وكل اعتراف من الدول الاجنبية فى غير هذه الظروف
فلا تقتضيه حاجاتها ومصالحها الجوهرية وبعد اذن مساعدة للتأثرين
وتدخلا فى أمور الدولة الداخلية

١٥٣ - على أنه يجوز لدولة أجنبية عند عدم اعترافها بصفة
المحارب أن تعترف بوجود حالة ثورة سياسية أى بواقعة العصيان .
ومثل هذا هو مجرد اعتراف بأمر واقع فلا يفيد مساعدة التأثرين لانه
لا يمنحهم أى حق بل يكون اثباتاً لحالة وقد يترتب عليه اذا صدر من
دولة متاخمة أن تنبيه فتمنع أراضيها من أن تكون قاعدة لاعمال عدائية
ضد حكومة هى واياها فى حالة سلم

الفصل الخامس

فناء الدول

١٥٤ - إن الحوادث التى تكون سبباً فى نشوء الدول أو فى
توسيعها غالباً ما تكون هى بعينها سبباً لفناء الدول
١٥٥ - تفقد الدول شخصيتها بوجه عام باندماجها فى دولة
أخرى كما كان الشأن فى تكساس والترانسفال والكونجو الحرة أو

بدخولها في اجتماع دول اتحادية كما فعلت مقاطعات سويسرا في سنة ١٨٤٨ أو بإحلال الاتحاد بين دولها وهو ما أصاب الاتحاد الجرمانى في سنة ١٨٦٤

الفصل السادس

النظريات التى سادت في نسوء الدول وتوسعها وفنائها

إن أهم النظريات التى سادت في العصور الحديثة على التنغيرات الدولية ثلاثة هى التوازن الأوروبى ومبدأ الجنسيات وحق تقرير المصير

١ - التوازن الأوروبى ^(١)

١٥٦ - تقرر نسبة قوى الدول الاوروبية بعضها لبعض بطريقة تجعلها نكاد تكون متكافئة حتى لا يتسنى لاحداها التسلط على الدول الاخرى وارغامها بالقوة على العمل طبقاً لمشيئتها

النظرية حكومية وهذه النظرية لا تعنى بامانى الشعوب مطلقاً لأنها ترمى الى أمن الحكومات قبل كل شئ فهى نظرية حكومية أكثر منها نظرية قانونية

١٥٧ - وكان تطبيق هذه النظرية سبباً في قيام ريشليو ضد البيت المالک في النمسا وتحزب دول أوربا ضد لويس الرابع عشر وتحريم

(١) انظر الموازنة السياسية أيضاً في بند ٩

اجتماع تاجي فرنسا واسبانيا على رأس واحد (معاهدة أوترخت في ١٧١٤) وقيام دول أوروبا بأسرها في وجه نابليون الأول. والفكرة عينها هي التي سادت مفاوضات مؤتمر فيينا الذي لم ترع فيه عواطف الشعوب هذه النظرية هي كذلك التي ضمنت سلامة الامبراطورية العثمانية زمننا ما لأن الدول ما أرادت أن تسمح لواحدة منها بالاستيلاء على القسطنطينية

وهي بعينها التي أوجدت سياسة التعويض ^(١) التي كان بمقتضاها أوجدت سياسة الدولة أن تطالب بمزية مساوية اذا حصلت دولة أخرى على توسيع أملاكها. ففي مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ سلمت بمقتضاها البوسنة والهرسك الى النمسا وعدلت حدود اليونان وتم لانكلترا احتلال قبرص والسيطرة على ادارتها وأعطيت لفرنسا التأكيدات بعدم التعرض لها في تونس وترك لها حرية التصرف فيها.

وهذه النظرية هي التي بنى عليها تحالف فرنسا وروسيا لمقاولة سياسة التحالف المحالفة الثلاثية بين المانيا والنمسا وإيطاليا وهي التي أوجدت الاتفاق الودي بين انكلترا وفرنسا وروسيا وهي التي دفعت العالم للتحزب ضد المانيا والنمسا في الحرب العظمى

٢ - مبدأ الجنسيات ^(٢)

١٥٨ - كان العلامة التلياني مانشيني هو الذي له شرف صوغ

(١) Système de Compensations.

(٢) انظر مبدأ الجنسيات أيضاً في بند ١٠

هذا المبدأ فى شكل نظرية قانونية فى محاضرة ألقاها فى ٢٢ يناير سنة ١٨٥١^(١)

ويذكرون من بين العناصر التى تبنى عليها الجنسية : الحدود الطبيعية واتحاد الجنس واللغة والعادات وظاهر أن هذه العناصر لا تكفى لأن تكون أساساً للسيادة الدولية .

الحدود الطبيعية فان الحدود الطبيعية اناس استبدادى غير ثابت اذ كل دولة تريد حدوداً طبيعية فى المواقع التى تدفعها اليها مصالحها . ان فرنسا مثلاً تعد نهر الرين حداً طبيعياً فى حين أن المانيا ترى فى جبال الفوج ذلك الحد الطبيعى . على أن سرعة المواصلات وسهولتها أنقصت كثيراً من أهمية الحدود

اتحاد الجنس أما اتحاد الجنس فهو بلا شك ينبوع قوة قومية لكنه لا يقوم أساساً صحيحاً على الدوام . فان أمم سويسرا المختلفة عناصرها تعيش سعيدة متحدة بينما توجد أمم من عنصر واحد تتحارب ولا يأتلف بعضها ببعض كالروس والبولونيين

وفضلاً عن ذلك فان مسألة الجنس تزداد صعوبة بسبب الحروب والمهاجرة التى خلطت بين الناس ومزجتهم الى درجة لا تسمح دائماً

(١) استاذ القانون الدولى فى جامعة تورين وأحد زعماء حركة الوحدة الإيطالية

بتمييز العناصر المختلفة في كل أمة

وقد طبق هذا المبدأ في انفصال بلجيكا من هولندا سنة ١٨٣٠ وهولشتين من دانمارك سنة ١٨٦٤ وفي تأليف الوحدة الإيطالية سنة ١٨٥٩ والوحدة الألمانية (من سنة ١٨٦٧ الى سنة ١٨٧١) وفي فصل دول البلقان من تركيا

٣ - حق تقرير المصير^(١)

١٥٩ - كانت الدول المغلوبة تتنازل مكرهة للدول الظافرة عن أقاليم برمتها لأنها لا تجد وسيلة للمقاومة . وكذلك جرى بعض الدول على التنازل عن بعض ممتلكاتها في نظير مبلغ عظيم من النقود . ولم يحفل أحد بمعارضة سكان مثل هذه الاقاليم في تغيير تبعيتهم كأن العمل مشروع في نظر القانون الدولي ولو كان ضمهم هو الى دولة أجنبية لا تربطهم بأهاليها علاقة جنس أولفة كما أنه لم يكن للحالة الاقتصادية وزن في نظر ساسة الدول اذا قضوا بنقل ملكية مقاطعة الى دولة أجنبية وأصاب أهل المقاطعة من ذلك ضرر مهما كان بليغاً

وعلى العموم لم تلاحظ درجة حضارة الامة الواقع التصرف فيها ولا التباين بينها وبين حضارة الدولة الملحقه فكان الناس كالسلم ينتقلون من يد الى يد للاستغلال ويكفى في ذلك حمل الافراد القابضين على زمام الحكومة طوعاً أو كرها على عقد معاهدة والتصديق عليها

(١) انظر حق تقرير المصير أيضاً في بند ١١ Self - Determination.

فلا الجنسية ولا المميزات الجغرافية ولا رغبة الاهالى جديرة بالاحترام
 فى نظر الظافر الطامع فى ضم البلاد
 على أن هذه المبادئ وإن حصل تجاهلها فآفة على أساس جوهرى
 من العدالة متين . إنها رسخت فى عقول الشعوب المظلومة حتى جعلتها
 حائقة مغيظة من تراخى العائلة الدولية أمام مثل تلك التصرفات التى لا
 ينبغى أن تبقى من غير قصاص

١٦٠ - ولم يثنه ساسة الدول الى خطابهم الا بعد أن رأوا نتائج
 المعاهدات الكبرى فى القرن التاسع عشر : معاهدة فينا سنة ١٨١٥
 ومعاهدة فرانكفورت فى سنة ١٨٧١ ومعاهدة برلين فى سنة ١٨٧٨
 التى أعطت الاراضى لدول أجنبية من غير اكتراث باحساسات
 الاهالى وشكاوهم الاقتصادية فكانت سبباً لاستمرار الاضطرابات
 التى خيبت الآمال فى تأييد السلام رغمًا من التسليحات التى بذلت
 لصيافته بل شجعت الحرب باعتبارها السبيل الوحيد لانتفاذ الشعوب
 من هذه المظالم

١٦١ - لكن الحرب العظمى (من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨)
 هى التى أيقظت ساسة الدول تماماً فأروا الخطر الذى يهدد السلام العام
 كلما سمح للمحارب الظافر أن لا يقف عند حد فى لحاق أراضى أعدائه
 بملكه . فهموا طبيعة احساسات الشعوب ورأوا ضرورة انصافها ضماناً
 لصيانة السلام . قابلوا بين ترك الجبل للظافر وبين خير الانسانية وازالة
 أسباب الحروب فأصبحت هذه المصلحة الدولية الكبرى تبرر تضاعفهم

في وقف الدول الظافرة عند حدها . قد يكون سابقاً لاوانه أن تقرر أن هذه المصلحة جعلت رضا السكان شرطاً للصحة انتقال تبعية الاراضى وأن الدول العظمى رضخت لذلك باعتباره قاعدة دولية لكن مما لا شك فيه أن صوت السكان في ذلك مسموع وأن الميول العامة متجهة لتقريره

١٦٢ - وقد تشبع الرئيس ولسن كثيراً بعدالة هذا المبدأ وعمل ^{خطب الرئيس} ولسن على نشره في مواقف عدة

فقال في خطابه للمؤتمر في ٨ يناير سنة ١٩١٨ وقت اعلان الاربع عشرة نقطة التي اقترحها أساساً للصالح « انه يجب حتماً رعاية مصالح السكان ورغباتهم عند الفصل في الطلبات الخاصة بالسيادة وبتبعية الاراضى »

وقال في خطبة نيويورك في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٨

« ان خاتمة هذه الحرب يجب أن تفصل فيما اذا كان يترك للقوة الحرية في دولة أو في طائفة من الدول حق القضاء في حظ الامم التي ليس لها في التسلط عليها من حق الا ما منشؤه القوة »

وجاء في مذكرة مشتركة موجهة من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى الى حكومة ايطاليا في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ بخصوص النزاع على الحدود بينها وبين يوجوسلافيا ما نصه « ان المبدأ العام مقرر وهو : ليس من العدل ولا من الموافق ضم أراض غنمت في الحرب اذا كان يسكنها شعب اجنبي أمينته ان يبقى مستقلاً وهو قادر

على صيانة استقلاله ». وقال ولسن أيضاً « انه يوافق على حل مشكلة الحدود بين إيطاليا ويوجوسلافيا بشرط أن لا تلجأ الدولتان لطريقة التعويض على حساب شعوب أخرى »

وفي ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٠ كتب الرئيس ولسن مذكرة الى وزيرى فرنسا وبريطانيا العظمى جاء فيها « ان المبدأ الاساسى الذى حارب من أجله هو أن لا حق لحكومة أو طائفة من الحكومات فى أن تتصرف فى الاراضى أو أن تقرر المصير السياسى لشعب حر »
ولئن كانت مهادنة فرساي لم تطبق هذا المبدأ فى جميع الحالات التى فصلت فيها فان المأمول ان سيتغلب على غيره من المبادئ حتى يصبح قاعدة مفردة فى القانون الدولى . وهذا ما تقتضيه أحكام عهد جمعية الامم فقد نصت المادة العاشرة منه على أن الدول انما عاملت ألمانيا بما عاملت به كي تمنع الاعتداء على الاراضى والتدخل فى حرية شعوب العالم السياسية من حيث تقرير مصيرهم »^(١)

(1) Charles Cheney Hyde. International Law, chiefly as interpreted and applied by the United States, vol. I § 108.

الفصل السابع

ميراث الدول^(١)

ذهب الكتاب من أيام جروسيوس الى اعتبار الدولة التي تحل محل أخرى استمراراً لشخصيتها ولذلك تلتزم بتعهداتها كما تتمتع بحقوقها

١٦٣ — اذا استولت دولة على جميع أراضي دولة أخرى بطريق الرضا
الفتح تفتي الدولة المغلوبة باعتبارها شخصاً دولياً ويترتب على ذلك ان رعابا هذه الدولة الغانية الذين يختارون البقاء في الاراضي المفتوحة يصبحون رعابا الفاتح اذ لو لم يكن الامر كذلك لكانت سيادة الدولة الجديدة مجرد سيادة اسمية مادية على الاراضي المضمومة وكانت حقوقها لاقيمة لها ازاء الاهالى الذين يكونون اذن خاضعين لدولة أجنبية ولقوانين أجنبية وهي نتيجة لا يمكن التسليم بها . على أن من يترك البلاد من الاهالى مباشرة أو من لم يكن مقبلاً فيها وقت انتقال السيادة ولا يعود اليها للاقامة والتوطن فيها فأمرهم يندم لان الميول الحديثة التي تقضى احتراماً للشعور الانسانى بأن لا تغير جنسية شخص رغم ارادته تجعل لهم الخيار فى التجنس بجنسية أية دولة أجنبية مادام ان دولتهم قد زالت . بل جرت العادة بأن يمنح الاهالى المقيمون فى البلاد المضمومة مدة لتغيير موطنهم اذا لم يشاءوا التجنس بالجنسية الجديدة

(1) State Succession.

١٦٤ - لانزعاع في أن الفاتح يملك كل ممتلكات الدولة التي تلاشت
الاملاك العمومية أو الجماعة المحاربة التي انهزمت فتؤول الى الدولة الجديدة الاملاك
العمومية في الأراضي المضمومة والاشياء المنقولة الملحق بها والسكك
الحديدية التابعة للدولة بلامقابل

١٦٥ - والراى المعمول به هو أن الدولة الجديدة تتحمل الديون
الديون وتلتزم بالتعهدات القديمة لكن الخلاف واقع بشأن ديون الحرب فان
بعض الكتاب يرى أنه ليس مما يلائم فطرة الانسان أن يدفع الديون
التي اقترضت لمقاتلته

ومسألة الالتزام بالديون التي تزيد عن ممتلكات الدولة الزائلة
خلافية أيضاً

١٦٦ - أما المعاهدات فتزول بزوال الدولة التي عقدتها ولا
المعاهدات يستثنى من ذلك الا المعاهدات الخاصة بالحدود والمعاهدات التي تقرر
حق ارتفاق مثل حق الصيد أو حق الملاحة في مياهها وحق النقل
في سككها الحديدية . وتكون معاهدات الدولة الفاتحة في غير ذلك
هي السارية على الاراضى المضمومة

وعمالاشبهة فيه أن الفتح لا تأثير له في حقوق الافراد الخاصة
المفوقه الخاصة ان المبدأ الذي يميل اليه الفقهاء في هذا الزمان هو ان الدولة التي
آثار تجزئة دولة أو ضم جزء من أراضيها الى دولة أخرى
تحل محل غيرها تتحمل الديون المحلية على المنطقة التي دخلت تحت
سيادتها كما تتحمل عدلأ حصه من الديون العامة

١٦٧ - فتقسم هذه الديون بينها وبين الدولة القديمة بطريقة الديون العامة نسبية والصعوبة قائمة في وضع أساس النسبة والمعاهدات لم تتبع قاعدة واحدة في ذلك فان بلجيكا لما انفصلت من هولندا في سنة ١٨٣٠ تحملت نصيبا من الديون العمومية متناسبا لما دفعته منها في سنتين متتابعتين . ولما استولت ايطاليا في سنة ١٨٦٠ على ايلتين تابعتين للبابا تحملت نصيبا من الديون بنسبة عدد السكان . وفي سنة ١٨٧٨ تحملت رومانيا وسربيا والجبل الاسود نصيبا من ديون تركيا بنسبة مسطح الاراضى

ويلاحظ أن الدولة اذا كانت على جانب من القوة فانها لا ترضى بحمل شيء من الديون . فالولايات المتحدة مثلا لم تقبل أن تحمل أى نصيب من ديون انكلترا . وفي سنة ١٨٧١ استولت المانيا على اللاتراس واللورين ولم تدفع شيئا . ورفضت الولايات المتحدة في سنة ١٨٩٨ تحميل كوبا شيئا من ديون اسبانيا . وفي سنة ١٩٠٥ لم تحمل اليابان من ديون روسيا عند ما استولت على جزيرة سنجالين بما فيها من الاملاك العمومية

وقضت معاهدة فرساي في سنة ١٩١٩ برد اللاتراس واللورين الى فرنسا بغير ديون في مقابل ما فعلته المانيا من قبل . لكن هذه المعاهدة قضت فيما عدا ذلك بأن الدول التى تستولى على جزء من الاراضى الالمانية تحمل نصيبا من ديونها العامة السابقة على الحرب سواء أكانت الديون على الامبراطورية أم على الدولة

ومعاهدة سان جرمان قضت كذلك بتوزيع ديون الامبراطورية النمساوية بين جميع اجزائها القديمة سواء أكانت دولا جديدة أم أقساما انضمت الى دول أخرى الا ديون الحرب فانها بقيت برمتها على النمسا التي ورنث اسم الدولة القديمة

١٦٨ - ويرى مما تقدم في بحث مسألة الديون أن لا سبيل لوضع قواعد عامة في حالة زوال جزء من الدولة أو تجزئتها. ذلك لانه في هذه الحالة تبقى الدولة القديمة حافظة لشخصيتها الدولية فتقوم بالمفاوضة في شروط التسليم وما تشمله من توزيع الديون وقبول استمرار الرعايا الذين كانوا في البلاد المفتوحة في تبعيتها اذا شاؤا البقاء على جنسيتهم الاصلية كما تقوم بالوفاء بالعهود المدونة في المعاهدات وبمطالبة المنتصر بالقيام بالواجبات المقررة للأشخاص والاشياء في تلك الاراضي التي استولى عليها

الباب الثالث

حقوق الدول وواجباتها

الفصل الأول

من المساواة

١٦٩ - يصرح علماء القانون من أيام جروسيوس الى اليوم بأن الدول المستقلة ذات السيادة التامة سواء في نظر القانون الدولي . وتلك المساواة ليست مساواة في القوة والنفوذ السياسي إنما هي مساواة في الحقوق القانونية ويرى هفترودي مارتنس وقاتيل ان هذه المساواة حق لكل دولة مهما اختلف شكل الحكومة فيها ودرجات قواها الحرية وراثوها . فلاصغر الدول المستقلة وأضعفها نفس المركز الذي يكون للدول القوية واسعة الاملاك . ولكل دولة أن تطالب بأن لا يكون لدولة أخرى حقوق في المعاملات المتبادلة أكثر من غيرها وأن لا تنخلص من الواجبات المفروضة على جميع الدول ومن نتائج ذلك أنه متى أريد الفصل في مسألة يتحتم فيها قبول

(1) Droit d'égalité. The Equality of Independent States.

جميع الدول يكون لكل دولة صوت واحد لا أكثر

١٧٠ - ولكن يبين من تتبع تاريخ السياسة الدولية الحديثة أن الحوادث التي لا تتفق مع نظرية المساواة بين الدول ذات السيادة التامة غير قليلة وأنها تدل على أن للدول التي في طليمة المدنية نوعاً من التفوق على غيرها

فتقرير المساواة بين الدول في التمتع بالحقوق لا يفيد استعمالها بطريق المساواة بل الحال في ذلك كما هو الشأن بين الافراد اذا تقرر أن الوظائف العمومية مفتوحة لكل وطني بطريق المساواة فليس معنى ذلك أن جميع الوطنيين سيقسمونها بالتساوي انما يكون اقتسامها خاضعاً لشروط الكفاية والاهلية ومتناسباً معها والكفاية بين الدول تقدر بعدد السكان وباتساع الملك وبالثراء العام وبقوة الانتاج ومستوى التربية العامة

وعدم المساواة في الواقع قد جعل الدول درجات تولد عنها حق التقدم والصدارة للدول القوية على الدول الضعيفة فان خاصة الناس والرأى العام في الجماهير وساسة الدول^(١) ورجال الصحافة كلهم سواء في التسليم بالتمييز بين الدول العظمى والدول الصغرى^(٢)

١٧١ - ففى أوروبا التي نشأ فيها القانون الدولي كانت الدول التي حملت أعباء حروب نابليون هي التي لها القيادة في أوائل القرن التاسع عشر وقد تمكنت فرنسا من أن تقبواً مجلساً في مؤتمر فيينا

الجميع الدول
الأوروبي

(١٨١٤ - ١٨١٥) . وقبلت رسمياً بنصيب مساو في المفاوضات والقرارات التي وقعت في سنة ١٨١٨ وبذلك تكون المجمع الدولي الاوروبي الذي كان مؤلفاً من النمسا وبروسيا وبريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا وانضمت اليه الدولة الايطالية الجديدة في سنة ١٨٦٧

١٧٢ - والتاريخ الدولي في أوروبا في الماضي مفعم بالحوادث التي تشهد بان هذا المجمع - ولو ضعفت عزيمته في فترات - كثيراً ما كان في غاية النشاط . والاجراءات التي يتبعها كانت تليها المناسبات والظروف ولا يقصد فيها الثبات وكان تنفيذ القرارات يتم بتقديم النصيحة أو بالتهديد بالحرب أو بالحرب كما يكون بتفويض دولة أو أكثر بالتنفيذ . ونكتفي بتوجيه النظر الى الحوادث الكبرى التي وقف فيها موقف القيادة في الامور الدولية وادعى فيها حقاً نصف تشريعي

١٧٣ - فالدولة اليونانية شبت تحت وصاية هذا المجمع الدولي في أوروبا

الاوروبي وضمنت استقلالها بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا بمعاهدة لندن سنة ١٨٣٣ ودفعت عنها الاعتداء وضمت اليها البلدان^(١)

وعملت جميع الدول العظمى على معاونة بلجيكا في الانفصال^(٢) من هولاندا وجعلها دولة مستقلة محايدة في سنة ١٨٣٩ وبقي هذا الحياد تحت حماية القانون العام في أوروبا^(٣)

وكان أحد الاغراض الاصلية من حرب القرم نزاع حماية المسيحيين

(1) Holland, European Concert in the Eastern Question, p. p. 4 - 69. Dupuis, Le Principe d'Equilibre et le Concert Européen, p. p. 195 - 198, 373 - 400.

(2) Severance from Holland (3) Dupuis, p. p. 199 - 230,

في تركيا من يد روسيا التي كانت وحدها منفردة بها ووضعها تحت حماية المجمع الدولي الاوروبي ولذلك فان بروسيا والنمسا اشتركتا في وضع معاهدة باريس في سنة ١٨٥٦ وان لم تشارك في الحرب

لم تترك روسيا في سنة ١٧٨٨ تقرر شروط الصلح مع تركيا على انفراد فوضعت المسألة أمام بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والمانيا وايطاليا ولو أنه لم يكن بينها دولة اشتركت في الحرب وبذلك استبدلت بمعاهدة سان استيفانو معاهدة برلين^(١)

قبل المجمع الدولي تركيا كدولة أوروية في سنة ١٨٥٦. وضع قواعد للملاحة في الدانوب وأقام لجنة دولية للرقابة على مصبه. اعتبر ايطاليا دولة عظمى. قرر حياض لكسمبورك في سنة ١٨٦٧. منح رومانيا وسربيا والجبل الاسود الاستقلال بشروط في سنة ١٨٧٨. أشرف على الحرب والصلح بين تركيا واليونان في سنة ١٨٩٦ و ١٨٩٧ وبين تركيا والبلقان في سنة ١٩١٢ و ١٩١٣

في افريقيا

١٧٤ - أخذ المجمع الدولي بيده تنظيم أمور افريقيا فكانت مصر موضع اهتمامه لاتصالها بتركيا ولوقوعها في مركز حربي عظيم وعلى أهم طريق تجارى بين الشرق والغرب خصوصا بعد فتح السويس في سنة ١٨٦٩

وكان تنظيم المصالح التجارية في وادى الكونجو والنيجر موضوع معاهدة سنة ١٨٨٤ التي اشتركت فيها جميع الدول العظمى مع أن بعضها

(1) Dupuis, p. p. 350 - 410.

لم تكن له مصالح في أفريقيا البتة وبذلك خضعت أفريقيا - وليس فيها مجمع دولي أفريقي - لنظام أوروبا السياسي :

اشترك الولايات
المتحدة فيه

١٧٥ - وقد اشتركت الولايات المتحدة في أعمال المجمع الدولي

الاوروبي بعد أن بدأت حياتها الاستقلالية بالابتعاد عن مشا كل أوروبا وابعاد أوروبا عن المسائل الامريكية . كانت في عزلة تامة لكن سرعة المواصلات وارتفاع طرقها والنشاط التجاري واتساع ميدانه فتحت الباب لمسائل اسبوية وافريقية ومسائل خاصة بجنوب أمريكا وبحرية البحار كلها تؤثر في مصالح الامم التجارية فاضطر ساسة أمريكا الى أن لا يكونوا غريبين عن شيء منها . هم لا يمتنعون بالموازنة الاوروبية لكنهم يهتمون بحرية التجارة في أنهار أفريقيا الكبيرة وسياسة الباب المفتوح^(١) في الصين ومكافحة تجارة الرقيق في العالم . فهذا التطور الجديد ألجأ أمريكا الى الدخول في ميدان الحرب العظمى واضطرها أن تشارك في سياسة العالم . فجلس المفوض الامريكي في مؤتمر افريقيا برلين سنة ١٨٨٤ وفي مؤتمر تجارة الرقيق بروكسل سنة ١٨٩٠ وفي مفاوضات مراكش سنة ١٩٠٦ التي كان الغرض منها صيانة السلام بتسوية مطالب المانيا من الجهة الواحدة وفرنسا واسبانيا من الجهة الأخرى فيما يختص بالتوغل السلمي^(٢) في مراكش وبعد الحرب العظمى شهد الرئيس ولسن بنفسه مؤتمر الصلح في فرساي

١٧٦ - لكن الحال في آسيا - الذي كان مثله في افريقيا - آسيا

(1) Doctrine de la porte ouverte. The policy of the open door.

(2) Pénétration pacifique.

قد تغير كثيراً اذ بدت أمارات الانفصال وحياة الاستقلال في جانبها الشرقى . وأصبح من غير الممكن لدول أوروبا اليوم أن تحرم اليابان ثمرات انتصارها كما فعلت روسيا وفرنسا والمانيا في سنة ١٨٩٥ حين ألزمت اليابان برد بورت آرثر الى الصين المقهورة . كذلك أصبح من البعيد على المانيا وروسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا استئجار مقاطعات من الاراضى الصينية كما فعلت في سنة ١٨٩٨

وليست اليابان اليوم مستقلة فقط بل هي ارتقت الى صف الدول العظمى . والصين تبدلت أحوالها ولو أن الحكومة فيها لا تزال في حاجة الى النشاط والمعارف والتخلص من الرشوة حتى تتبوأ المكان اللائق بمعظمتها بين الامم

غير أنه فيما خلا هاتين المملكتين لا يزال أغلب ما بقى من آسيا في حالة تبعية لأوروبا وخضوع لسياستها . ومع وجود المناسبات القومية بين الامم الاسيوية والفوارق العظيمة في طرائق الحكم^(١) لا ينتظر في القريب ان يوجد فيها مجمع دولى اسىوى . ولذلك يظهر انها ستبقى خاضعة للمجمع الدولى الاوروبى

١٧٧ - على أن الحاجة ربما توجد بمجمعا دوليا عالميا فان عادة جميع دول عالمي
المفاوضات قد تأصلت في حكومات العالم والدول التي كانت في عزلة أصبحت تقبل المعاهدات التي لم تشترك فيها قبولا لاحقا . وأمامنا طائفة من هذه الاتفاقات . اتفاقات جنيفا واتفاقات البوسنة والسكك الحديدية

والتفراف اللاسلكى وحق المؤلف وحماية الاسلاك فى أعماق البحار كل ذلك يدل على نمو فكرة التضامن الدولى وزيادة الميل للاشتراك فى العمل . وهذا الشعور العام كان سبب نجاح مؤتمرات لاهاى فى سنة ١٨٩٩ و١٩٠٧ وانشاء جمعية الامم فى سنة ١٩١٩ وعقد مؤتمر واشنطنون فى سنة ١٩٢١^(١)

وقد بدأت الافكار تتجه لتوحيد التشريع فى المسائل التى تهمل الدول عموماً ويجلس الآن قضاة من أمم مختلفة للفصل فى منازعات دولية

وكما أن دول أوروبا العظمى تقود فى المسائل التى تهمل أوروبا فإن دول العالم العظمى تقود فى كل ما يهمل العالم من صيانة السلام ورعاية الانسانية فى الحروب . والقيادة فى الحالتين ليست معينة الحدود ولا يمكن ضبطها بقواعد ثابتة والاجراءات التى تتبع فيها ليست مقررة لكنها تنزع من الواقع

مدد الدول
العظمى

١٧٨ — إن عدد الدول العظمى ليس محدوداً بل يمكن أن يضاف اليها دول جديدة على الدوام . فالدولة تجلس فى الصف الاول اذا كانت من النشاط والقوة بمكان يجعل عدم اشتراكها فى الاعمال الدولية خطراً . وعلى الضد من ذلك تفقد الدولة مركزها اذا قل نشاطها واضمحلت قوتها حتى عدت النفوذ الكافى للاشتراك فى

(١) الذى عقد لتحديد التسليح البحرى وتسوية مسائل المحيط الباسفيكى بالوسائل السلمية وقد حضرته الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان

المسائل الدولية العامة

فقد صارت إيطاليا واليابان من الدول العظمى قبل الحرب فكانت هذه الدول في أوائل القرن العشرين في أوروبا ألمانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا وروسيا وفي أمريكا الولايات المتحدة وفي آسيا اليابان . لكن الحرب التي أضعفت ألمانيا العظيمة ووضعت القيود لجيوشها البرية والبحرية وجزأت روسيا وجعلت حكومتها غير ثابتة انزلت هاتين الدولتين موقفاً الى دول ثلثوية ^(١) . أما النمسا التي سلخت عنها الحرب كثيراً من أراضيها ومن رعاياها فلم تفقد مركزها كدولة عظمى ^(٢) فقط بل سقطت حتى أصبح يتعذر عليها النهوض وحدها كدولة . لكن العالم في تطور حالي والفترة الى الاستقرار طويلة فيجب التحفظ في تقرير مثل هذه الوقائع

والخلاصة ان سلطان الدول العظمى قد اعترف به باستمرار مدى قرن من الزمن حتى أصبح جزءاً من النظام العام الذي قبلته الدول الصغرى . ان الدول العظمى تقوم فعلاً بأمر النيابة عن أوروبا ولو أن نيابتها غير محددة واجراءاتها غير مقررة كما هو الشأن في بداية كل عمل . المجمع الدولي يتكلم باسم أوروبا وأوروبا تسمح له بذلك وما يقرره من النظم والاتفاقات تعمل به

فالدول العظمى لا تدعو دولة صغيرة للاشتراك في مفاوضة إلا إذا كانت تعنيها بصفة خاصة أو كان الامر مما سبق لها أن وقعت معاهدة بشأنه

(1) Second-rate powers. (2) World power.

لكنها هي تشترك في العمل ولولم يكن لها مصلحة خاصة أو توقيع سابق

١٧٩ - وفي العهد الحالي جعلت معاهدة فرساي الرياسة والتفوق

تفوق الدول
الحس العظمى في
معاودة فرساي

للدول الحس العظمى فحددت موعد تنفيذ المعاهدة بتصديق ثلاث
منها كما قصرت على الدول الحس أمر تأليف اللجان لتعيين الحدود
وإدارة البلاد التي رغب في استفتاء أهاليها والإشراف على نزع سلاح
المانيا والرقابة على الأنهر الدولية ومسائل التمويضات. وفي أثناء المفاوضات
ميز المؤتمر الدول العظمى التي لها مصالح عامة وهي الولايات المتحدة
وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان فجعل لها حق الاشتراك
في جميع الجلسات واللجان بينما الدول ذات المصالح الخاصة وهي بلجيكا
ورومانيا وسربيا والبرتغال وغيرها لا يكون لها الحضور في غير
الجلسات التي يتناقش فيها في مسائل تخصها

وقد كان من نظام المؤتمر أن يختلف عدد المفوضين الممثلين لكل
دولة فيه بحسب أهمية الدولة التي يمثلونها فبينما كان لبعض الدول مفوض
واحد كان لغيرها مفوضان أو ثلاثة أو خمسة. والظاهر أن جمعية الأمم
إن تغير هذا الحال كثيراً فإنها لم تقرر لكل الدول حقوقاً واحدة وذلك
يبين من كيفية تأليف مجلسها

معنى المساواة
الدولية

١٨٠ - فالمساواة في لغة القانون الدولي هي المساواة القانونية

في حقوق السيادة في حقوق الملكية والقضاء... والمساواة في تطبيق
قواعد الحرب والحياد. فإن الدول العظمى^(١) لا تطلب في ذلك ميزات

(1) Great powers. Small states.

على الدول الصغرى^(١)أمريكا والمجمع
الدول الأوروبية

١٨١ - لا تعترف دول أمريكا للمجمع الدولي الأوروبي بأى سلطان فى بلادها ولا تجدد دولة أوروبية سيلا الى التدخل فى شئونها وذلك بسبب المنهاج السياسى الذى سارت عليه الولايات المتحدة من عهد اعلان استقلالها اذ لا يزال شعارها تلك الكلمات التى أوصى بها واشنطن وهى « السلام والتجارة والاخلاص فى صداقة جميع الامم وعدم التحالف مع أحد »^(٢)

مذهب مونرو

١٨٢ - وحينما أرادت دول المحالفة المقدسة مساعدة اسبانيا فى استرداد مستعمراتها الامريكية الثائرة حرر الرئيس مونرو رسالته فى ٢ ديسمبر ١٨٢٣ التى جاء فيها « ان الولايات المتحدة تعد من الخطر على السلام والأمن فيها كل محاولة من جانب الدول الأوروبية لبسط مناهجها فى الحكم على أى جزء من أراضى أمريكا »
« إن القارة الامريكية تحتفظ بمركزها الحر المستقل الذى كسبته وان أراضيتها ان تعتبر بعد الآن محلا للاستعمار الأوروبي »^(٣)

وقد بنى على هذين المبدأين مذهب مونرو المعروف الذى يسير سياسة الولايات المتحدة الخارجية فلم تتوان من ذلك الحين فى منع أى تدخل أوروبى فى أمريكا حتى فى أيام محتتها فقد كان تدخل فرنسا

(1) Oppenheim, International Law, vol. I. part I, ch. II and p. 200. Comp. Pillet. Recherches sur les droits fondamentaux des Etats, R. D. I. P., t. V, p. 70.

(2) "Peace, commerce, and honest friendship with all nations - entangling alliances with none".

(3) See Cheney Hyde, Inter. Law, vol. I p. 136 etc.

في مكسيكو واقعا في خلال حرب الانفصال الاهلية^(١) ومع ذلك فان حكومة الولايات المتحدة لم تقف عند الاحتجاج على فرنسا بل ذهبت الى التهديد بالحرب ، ولم يكن ذلك بسبب الهجوم على مكسيكو وحده بل كان بالاخص لمحاولة جيش الاحتلال الفرنسي هدم النظم الجمهورية واقامة الامبراطورية مكانها ضد ارادة الاغلبية العظمى في الامة المكسيكية

لكن حماية دول أمريكا من التدخل الاوروبي لم يقصد به منع أوروبا من الحصول على حقوقها اذا لحقها ضرر بفعل دولة أمريكية . فان فنزويلا أخلت بالتزاماتها في سنة ١٩٠١ فتدخلت بريطانيا العظمى والمانيا وايطاليا في أمورها لارغامها على الوفاء بعهودها وأعلن الرئيس روزفلت وقتئذ « أن الولايات المتحدة لا تكفل لأية دولة أمريكية الافلات من العقاب اذا ساء سلوكها مادام العقاب لا يتخذ صورة ضم الاراضي الى دولة غير أمريكية »^(٢)

١٨٣ - تقف الولايات المتحدة في طليعة الامم الأمريكية تقوى الولايات المتحدة

بسبب سبقها في الاستقلال وثبات نظمها السياسية واحترام رعاياها التام للقانون وكفائتهم في ادارة أعمال الحكومة ونشاطهم التجاري وارتفاع مستوى الامة في التربية العلمية ونمو ثروتها النمو العظيم واجتذابها للمهاجرين الاوروبيين وقوتها البحرية . كل ذلك جعلها تتبوأ مكانا بارزا في القيادة حتى صارت ترى من واجبها رعاية حقوق الدول الأمريكية

(1) Civil War of Secession.

(2) Moore, International Law Digest, vol. VI, p. 590.

الآخري والذب عن شرفها

١٨٤ - وقد سلمت الدول الأوروبية بالمنهج السياسي الأمريكي
بمذهب مونرو
فهي لا تفكر مطلقاً في زيادة أملاكها في الدنيا الجديدة^(١)

في سنة ١٨٩٥ وقع النزاع بين غيانا البريطانية وفنزويلا بشأن
الحدود بينهما فصرح الرئيس كليفند بأن «لولايات المتحدة حق تعيين
الحدود والزام بريطانيا العظمى بها بحد السيف» لكن الروح السلمية
تغلبت وفصل في الامر بالتحكيم

جمهورية سانتو
دومينجو

ان وقوف الولايات المتحدة موقف الحارس في أمريكا لمنع
تدخل أوروبا جعلها تتدخل في شؤون بعض الدول الأمريكية حال
استمرار سوء الحكم فيها لدفع الخطر عن التزلاء الا جانب خوفاً من
الارتباك كانت الخارجية . فقد رأى الرئيس روزفلت «أن هذا واجب
الولايات المتحدة وأنه نتيجة جبرية لنظرية مونرو» حينما تدخل
في جمهورية سانتو دومينجو^(٢) وعين مديراً أمريكياً لجماركها لتحصيل
الابرادات وإعطاء ٤٥ في المئة منها الى حكومة الجمهورية واستعمال
الباقى في سداد ديونها . وقد أوضح الامر أمام مجلس الشيوخ فقال :
«إن ادارة سانتو دومينجو في حالة فوضى والثورات تعددت فيها
حتى وقع ثلاث منها في وقت واحد وان رسوم الجمارك المرهونة
للدائنين الا جانب قد تقع في يد الثائرين فيستعملونها في أغراضهم
الثورية ولا سبيل للدول الأوروبية في الحصول على حقوق رعاياها الا

(1) Lawrence Principles of Inter. Law, p. 259.

(2) Santo Domingo.

بوضع يدها على الجمارك مدة طويلة قد تنقلب الحال معها الى احتلال تلك الجمهورية بصفة مستديمة وهو ما يخالف مذهب مونرو . وما دامت الولايات المتحدة تمنع الدول الاوروبية من التدخل فان واجب الامانة والكرامة يقضى عليها بتوفير الوسائل لسداد هذه الديون »

وقد عقدت معاهدة في ٨ فبراير سنة ١٩٠٧ جعلت مالية الجمارك في جمهورية سانتو دومينجو تحت رقابة الولايات المتحدة . وقد سميت الحالة السياسية الناشئة من تلك المعاهدة نصف حماية أو نصف تبعية للولايات المتحدة

١٨٥ - ولقد كانت نتيجة التشدد في تطبيق مذهب مونرو حق البوليس الدول أن أصبح للولايات المتحدة حق البوليس الدولي في أمريكا في الحالات الخطيرة حتى تستطيع حمل المسؤولية التي التزمت بها ولم يعد في مقدور دولة تستفيد من مذهب مونرو أن تتخلص من هذه النتيجة الطبيعية .

١٨٦ - في غير الحالات الاستثنائية التي ذكرناها يمكن القول بأن مبدأ المساواة محترم في القارة الامريكية أكثر منه في أوروبا لانه كان ينال على الدوام تأييد كبار الساسة في الولايات المتحدة . ونكتفي بأن نورد تصريحين هامين في هذا الموضوع

أشار المستر روت^(١) وزير الولايات المتحدة الى معنى المساواة في معنى المساواة في عرف الامريكيين فقال في خلال انعقاد المؤتمر الامريكي الثالث في ريدى جاينرو في سنة ١٩٠٦ :

« ان استقلال أصغر الدول وأضعفها جدير بالاحترام في نظرنا
 كاستقلال أى دولة من الدول العظمى وانا نعتبر المساواة في هذا
 الاحترام بمثابة ضمانة أصلية للضعفاء ضد تعسف الاقوياء . نحن لاندعى
 ولا نريد أى حق أو امتياز أو سلطة لا نعترف اختياراً بمثلا لكل
 جمهورية من الجمهوريات الامريكية . نحن نريد زيادة رفاهيتنا وتقدم
 تجارتنا ومضاعفة ثروتنا وعلومنا وملكاتنا . ومع ذلك فانا نعلم بأن
 الطريقة المثلى لتحقيق هذه الامانى ليست في سحق الآخرين لنعلو على
 انقاضهم لكنهما في التعاون بيننا جميعاً بالطرق الحسنة التى تؤدى الى
 ما فيه خير المجموع »

وقد بين الرئيس ويلسون في مجلس الشيوخ بجلسته ٢٢ يناير سنة
 ١٩١٧ حق المساواة كما يأتى : -

« مساواة الامم التى يرتكز عليها دوام السلام يجب أن تكون في
 مساواة الحقوق بعضها بعضاً . فالضمانات المتبادلة لا يجوز أن تقر أى
 فارق بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة أو بين الدول الضعيفة
 والدول القوية . والقانون يجب أن يرتكز على أساس القوة المشتركة
 للدول لا على أساس قوتها الفردية . والسلم لا يسود الا اذا ساد الاتفاق
 بينها . وبالطبع ليس المقصود من المساواة التعادل في اتساع اراضى
 المملكة أو في مواردها أو أى نوع آخر من التكاثر الذى يمكن
 للدول بلوغه بالارتقاء المادي بالطرق السلمية المشروعة كلاب ليس من
 يطلب أو يطمع في شيء أكثر من المساواة في الحقوق لان الذى يهيم

الانسانية هو حرية الحياة لا الموازنة في القوة»^(١)

المساواة في المظاهر الدولية

١٨٧ - الاصل أن الدول المستقلة سواء في المعاملات الدولية اميتها التاريخية

ومظاهر التكريم بوصف أنها العلامات الظاهرة للمساواة القانونية لكن هذه القاعدة ان أمكن تطبيقها عند التحية باطلاق المدافع أو تقديم حرس الشرف فانه يستحيل العمل بها عند الجلوس في حفلة رسمية أو عند توقيع معاهدة . لذلك وجد حق التقديم والصدارة^(٢) ووقع الخلاف بين الكتاب السياسيين في ترتيب الدول فأراد بعضهم جعل أساسه قدم بيت العائلة الحاكمة وأراد آخرون جعله مترتباً على عدد السكان أو مستوى التربية العلمية أو شكل الحكومة . أما الدول فلم تتفق على شيء فيه

وفي القرن السادس عشر قام النزاع بين الامراء على حق التقديم والصدارة فانهز البابا الفرصة للتدخل بينهم وأخذ يقرر الترتيب بين الدول فلم يحفل بعمله أحد . ولما اشتد النزاع في القرن السابع عشر بدأ الترتيب يتقرر بمعاهدات دولية فتركت البرتغال وسردينيا حق التقديم لفرنسا وانكلترا في سنة ١٦٠٤ واعترفت دانمارك بتقدم فرنسا في سنة ١٦٧٣

كانوا يبالغون في التمسك بالمراسم^(٣) ويعلقون بها شرف الدولة

(1) Bonfils - Fauchille, Traité du dr. int. pub. p. p. 472-474.

(2) La préséance. Rules of precedence.

(3) Matters of ceremony and etiquette.

لدرجة أنه في سنة ١٦٧٢ أعلن شارل الثاني ملك انكلترا الحرب على
دانمارك لأن اسطولها لم يحم بواجب التعية ليخته الملكي حينما مر به عند
شواطئ زيلند^(١)

وهذه المسائل التي تبدو صبيانية أمام العقول الحديثة لم تكن في
الواقع لمجرد الزهو والصلف بل الظروف التي وقعت فيها كانت تبررها
وحالة أوروبا السياسية والاجتماعية كانت تجعلها من الخطورة بمكان^(٢)

١٨٨ — لكن ارتقاء الافكار حط من كبرياء الدول حتى فقد
حق التقدم كثيراً من أهميته وأصبح يندر أن يقع حادث بسببه في
المؤتمرات . على أنه لا يجوز لنا أن نفتكر أن الدول الحديثة لا تعنى به
لمجرد انها لا تخوض الحرب من أجله بل هو ضرورى لنظام المعاملات
السياسية ولحسن التفاهم بين الدول

الافكار
الحديثة فيها

والمراسم^(٣) ان كانت لا تستاهل الاهمية التي صبقتها بها بعض
البطانات الملكية وبعض الساسة غير أنها مع ذلك ليست خليقة
باستخفاف من يوجه اليها نظراً سطحياً لانها ثبتت بالمادة والمادة في
أصل وجودها مظهر للحاجة ولا يمكن فهمها إلا بالتعمق في درس
الآراء التي كانت سائدة والمصالح التي كانت قائمة وقت تقريرها

والمعاملات تقضى بالزام الدول هذه القواعد في معاملاتها المتبادلة
والدولة التي تهملها تحط من كرامتها بين الدول كما يزدى بنفسه من لا

(1) Lawrence, Inter. Law, p. 266.

(2) Pradier - Fodéré, Cours de Droit Diplomatique, t. I. p. p. 113 et s. — Bonfils - Fauchille, t. I. § 275. — Macaulay's History, ch. XXII.

(3) Le cérémonial

يرعى اللياقة بين الافراد على أن بعض هذه المراسم يراد بها رمز لمنى سام فان تحية العلم التي تقوم به سفينة أجنبية عند دخول ميناء دولة صديقة يلحظ فيها شيء أكثر من التأدب يلحظ أن إهمالها فعناه أن الدولة المضيضة أقل مقاما من الدول التي تؤدي لها التحية . من أجل ذلك يترتب على عدم اطلاق مدافع التحية استياء يؤثر في علاقات الصداقة وقد يعد اهانة علنية

على أن إهمال التحية أمر بعيد الوقوع وان وقع فلن يفضى الى تمكير السلام في الوقت الحاضر لان الميول العامة متجهة نحو التحكيم في مثل هذه الحالة لتجنب تكبير الحوادث الصغيرة

حق التقدم
والصدارة

١٨٩- ان ترتيب الدول لم يحدد باتفاق عام وقد فشل مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ في وضع ترتيب لها لان عزة الملوك تدخل في التقدير على أن وضع ترتيب ثابت للدول لا يتفق مع المساواة أمام القانون^(١) لكن للعادة أوجدت في هذا الصدد بعض القواعد :

١ - تتقدم الدول ذات السيادة التامة على غيرها من الدول التابعة

٢ - تتقدم الدولة ذات الرئيس المتوج^(٢) على غير المتوجة الرئيس

فالملك يتقدم الدوق أو المختار

لكن، الجمهوريات العظيمة كالولايات المتحدة وفرنسا تعد في صف

الدول العظمى الملكية

(1) Lisez, De Martens, Guide Diplomatique, 1866 § 62. —
Comp. Marshal, International Vanities, 1875.

(2) Toutes les têtes couronnées sont égales.

فلم يبق من أثر للقاعدة القديمة التي كانت تعتبر الجمهورية أقل من الامبراطورية أو الملكية وبموجبها كانت تعترف سويسرا وهولندا وفرنسيا لدولة الامبراطور أو الملك بالتقدم بينما كانت تنازع في تقدم المختار والامير

٣ - يتقدم البابا غيره في الدول الكاثوليكية دون البرستانتية أو الاورتودكسية

وفي توقيع المعاهدات من دول متعددة انبثت قاعدة التناوب^(١) في تقديم اسم الدولة وترتيب الحروف الهجائية في التوقيع كما سنبينه عند بحث المعاهدات

وفي ترتيب درجات الممثلين السياسيين اتبع الترتيب الذي وضعه مؤتمر فيينا وأكمله مؤتمر اكس لاشييل وسنينه في باب تمثيل الدول ١٩٠ - لكل رئيس دولة أن يحمل من الالقاب ما تقرره

قوانين دولته ورعاياه ملزمون باستعمالها في المكاتبات الرسمية . لكن الدول الاخرى ليست ملزمة باستعمال اللقب الجديد الذي يتخذه رئيس الدولة بل لها أن تمتنع عن استعماله وأن تستمر في معاملتها الرسمية على استعمال اللقب القديم كما لها أن تعلق استعمال اللقب الجديد على شرط . وتتبع الدول هذه الخطة اذا كان اللقب الجديد أسمى من القديم فتشترط عادة أن هذا اللقب لا يحمل لرئيس الدولة الذي اتخذ لنفسه أى ارتقاء في ترتيب حق التقدم والصدارة وهذا هو ما كان عندما اتخذ قيصر

اللقاب
والاعتراف بها

(1) L' Alternat

روسيا بطرس الاكبر لقب امبراطور جميع الروسيات في سنة ١٧٠١
 فقد اعترفت به انكلترا في الحال لكن بروسيا وهولندا والسويد لم تعترف
 به إلا في سنة ١٧٢٣ وتركيا إلا في سنة ١٧٢٩ وإسبانيا إلا في سنة
 ١٧٥٩ وبولونيا إلا في سنة ١٧٦٤ أما فرنسا فقد اعترفت به في سنة
 ١٧٤٥ على شرط أن لا يغير ذلك في المراسم المتبعة بين البلاطين^(١)

وقد اتخذ فريدريك الاول مختار براندبرج ودوق بروسيا في سنة
 ١٧٠١ أيضاً لقب ملك بروسيا فاعترف به امبراطور النمسا ثم تبعته باقي
 دول أوروبا لكن البابا لم يعترف به إلا في سنة ١٧٨٦

التحية
 البحرية^(٢)

١٩١ — هي التحية التي تقع بين السفن أو بين السفن والقلاع .
 وتحدد قوانين كل دولة التفاصيل في تحية سفنها بعضها البعض
 وأما فيما يخص السفن التابعة لدول مختلفة أو سفن دولة والبطاريات
 البرية في دولة أخرى فالتحية تنظم إما باتفاق خاص وإما بالمعادات البحرية
 ففي سالف الأيام اذ كانت الدول البحرية تدعى السيادة على
 مناطق معلومة في عرض البحار كان السبق بتأدية التحية يعد بمثابة
 اعتراف بالتفوق لمن تقدم له أولاً . لذلك كان يقع النزاع بشأنها كثيراً .
 وكانت تعليمات الحكومة البريطانية تقضى على السفن الحربية البريطانية
 بأن تأسر السفن التي لا تؤدي التعظيم لعلها في البحار الواقعة تحت
 سلطانها . وأمر فيليب الثاني ملك أسبانيا سفنه بالامتناع عن البدء

(1) See Oppenheim, Inter. Law vol. I, 3rd edition 1920, p. 202

(2) Maritims Ceremonials.

بالتحية إذا مرت سفنه بموانئ دولة أخرى وقلاعها . ولما لم تفلح روسيا وفرنسا في تسوية المسألة اتفقتا بماهدة سنة ١٧٨٧ على أن لا يكون في المستقبل بين سفنها واجب التحية لافي الموانئ ولا في عرض البحار . وقد تم مثل هذا الاتفاق بين روسيا ودانمارك في سنة ١٨٢٩^(١)

وفي العصر الحالي تمد التحية من قبيل المجاملة فقط والمعاهدات والعادات قررت فيها بعض قواعد قبلتها جميع الدول وهي :

(١) تؤدى السفينة الحربية التحية أولاً اذا دخلت ميناء أجنبية أو مرت بقلعة أجنبية الا اذا كانت تحمل رئيس الدولة أو سفيره ففي هذه الحالة تبدأ سفن الميناء أو بطاريات البر بأداء التحية .

والتحية تقابل بمثلها مدفعا بمدفع والقلعة هي التي تجيب والافسيفنة

حرية

(ب) اذا تقابلت سفن حرية تابعة لدول مختلفة تبدأ التحية السفينة أو الاسطول الذي تكون مرتبة قائده أدنى . وترد التحية مدفعا بمدفع

(ج) لا تزيد التحية الدواية عن واحد وعشرين مدفعا^(٢)

(1) D'Hauterive et De Cussy, Recueil des Traités, part I, vol. III p. 252.; and part II, vol. II p. 70.

(2) Lawrence, Inter. Law, p. p. 269, 270.

الفصل الثاني

من البقاء

١٩٢ ان حق الدولة في البقاء^(١) في عضوية العائلة الدولية مرتبط بطريقة الحكم فيها وتأثير وقعه في المجتمع الدولي . فان خير هذا المجتمع قد لا يتفق مع استمرار دولة غير محسنة للتصرف في المكان الذي تنبؤا بينها أو لا يتفق مع بقائها ذات سيادة تامة^(٢)

والاسباب التي تؤدي بالدول الى هذه النتيجة ليست محصورة وهي ترجع غالباً الى عدم وفاء الدولة بواجباتها الاولى نحو الامم الاخرى إما بسبب عجزها وعدم كفايتها وإما بسبب ميلها للشر والعدوان فاذا كان الضرر الذي لحق المجتمع الدولي ناشئاً من عجز الدولة عن تأييد سلطاتها في الاقاليم المتطرفة أو من عدم كفايتها لاجراء العدل فان الدول الاجنبية تتجه للمطف على أمانى أهالى هذه الاقاليم في الانفصال بالثورة وبذلك تخسر الدولة العاجزة مكانها المستقل ويجبر على الخضوع لوصاية جار قوى أو على التسليم بانشاء دولة أو دول جديدة من المقاطعات التي حاق بها سوء الحكم

تلك هي النتيجة الطبيعية لسوء الحكم اذا طال عهده . ويمكن على الدوام توقع مثل هذه العاقبة وعلى صورة حتمية لا تتخلف

(1) Right to continue Existence

(2) Cheney Hyde, Int. Law, vol. 1 p. 83. — Westlake, 2ed., 1st

أما اذا كانت مطامع الدولة السياسية تجعلها تعد الجيوش للاعتداء في الخارج وتستخدمها في ذلك متى حانت فرصة مناسبة فإنها تكون خطراً على السلام العام وتبرر بذلك تحزب الدول الاخرى لاضعاف قوتها ومنعها من التماهى في الاعتداء والخروج عن حد ما هو مقرر في العادة انه من حقوق الدولة المستقلة

فان لم تجد الدول مبرراً كافياً للقضاء على استقلال مثل هذه الدولة التي ثبت أن في حياتها إيذاء للعالم فإنها تنزع منها عنوة كافة الوسائط والادوات التي تنذرع بها لتهديد سعادة الامم سواء أكانت تلك المعدات ثابتة أم غير ثابتة

وفي غير هذه الحالات الاستثنائية التي رأينا البدء بذكرها يكون للدولة حق البقاء والارتقاء وأن تعمل بكل قواها للدفاع عن حريتها ويتفرع على حق البقاء ويلتحق به حقوق أخرى للدولة هي حق الصيانة وحق الدفاع وحق الأمن

الفصل الثالث

من الصيانة ^(١)

١٩٣ - للدولة أن تتخذ الوسائل التي تكفل حياتها وسلامة أراضيها وتضمن سعادة رعاياها وارتقاء حالتها الاجتماعية ^(٢)

١٩٤ - في سبيل التوجه الى السكال تبذل الدولة كل عناية في حق الارتقاء.

(1) Droit de conservation.

(2) Hall, Higgins', 7 ed. p. 44.

تنمية أسباب الثروة وزيادة قوتها الصناعية والتجارية والارتقاء في دائرة الفنون والعلوم وترسل بمئات علمية وفنية الى الخارج وتنشئ في البلاد الاجنبية بموافقة قوانينها مدارس لرعاياها المتوطنين فيها ومعاهد أخرى لاجراء المباحث التاريخية^(١)

ولتكاثر عدد السكان الذين على زيادتهم مدار اليسر والرخاء في كثير من البلدان تنظم الدولة مهاجرة رعاياها وتقيدها كما تشجع الهجرة الى بلادها

والاحتفاظ بثروة البلاد العلمية والفنية تمنع الحكومة خروج المحفوظات وخطوط اليد الاثرية والصور والتماثيل وتمنع الحفر في بعض المناطق واذا أجازته تمنع نقل ما يعثر عليه الى الخارج ولا حق للدول في الشكوى من ذلك . وقد أصدرت اليونان وايطاليا وتركيا وفرنسا والمانيا ومصر قوانين في هذا المعنى

١٩٥ — للدولة أن تدافع عن حياتها الخارجية وان تقاوم كل ما حق الدفاع^(٢) من شأنه اخراجها من ميدان التجارة العالمي أو جعلها في عزلة داخل حدودها أو منعه من طرق المواصلات الضرورية أو زرع أمورها الخارجية من يدها بغير رضاها

ولها دفع غارات الدول الاجنبية ورد هجوما ومنعها من غزو البلاد ويترتب قانوناً على حق الدفاع حق التعويض عن كل الاضرار

(١) لالمانيا وانكلترا والولايات المتحدة وفرنسا معاهد علمية في رومانيا

Droit de perfectibilité.

(2) Droit de défense.

التي تلحق البلاد فاذا انتصرت الدولة التي وقع الهجوم عليها كان لها
مطالبة الدولة المهزومة أن تعوضها عن كل ما لحقها من الضرر
والخسائر بفعلها

ولكن حق الصيانة الذي للدولة الاخرى يقضى بأن لا يزيد
التعويض عن مقدرة الدولة المغلوبة ووسائلها فقد قضت معاهدة فرساي
(سنة ١٩١٩) « بأن الدولة المغلوبة لها الآن حق الحياة فلا يجوز اعدامها
كما كانت تفعل الدول القديمة اذ لا وجه لاعدام أمة قصاصاً منها على
اعتداء وقع من حكومتها » ^(١)

حق الامن ^(٢) ١٩٦ - لكل دولة أن ترتب الدفع عن بلادها وان تجهز
نفسها بكل ما يلزم لدفع هجوم خارجي فتؤلف الجيوش وترقى الاسلحة
وتنشئ الترسانات والمدارس الحربية وتقيم الحصون والختنادق وتبنى
الاساطيل

١٩٧ - وللدولة أن تمنع الناس ولا سيما الاجانب عن دخول
المواقع الحصينة أو الترسانات وأن تقفل موانئها الحربية وتضع العقاب
الشديد للتجسس حتى في أوقات السلم ولو كانت الدولة في حياد مستديم
فان بلجيكا حصنت ضفتي نهر الموز ^(٣) وهي في الحياد

١٩٨ - وللدولة أن تعقد المحالفات الدفاعية والاتفاقات لتأمين
سلامتها فقد عقدت حكومات كوستاريكا وجواتيمالا وهندوراس
ونيكارا جوا وسلفادور معاهدة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٢ اتفق فيها

منع الاجانب
من المواقع
الحصينة

مقد المحالفات
لتأمين سلامة
الدولة

(1) Bonfils — Fauchille, t. I p. 412. (2) Droit de sûreté.

(3) La Meuse.

على أن تمنع الدولة الرجال الذين يهاجرون الى بلادها من تنشيط حركات
ثورية ضد الحكومات التسابيين م لها وأن تفرض عليهم العقاب من
أجل ذلك^(١). وهذا مبدأ أمريكي ليس جديداً فقد وقعت مثل هذه
الاتفاقات بين كولومبيا ومكسيكا وشيلي من قبل (معاهدات ١٨٢٣
و ١٨٤٨ و ١٨٥٦) وقد عقدت روسيا السوفيتية اتفاقاً مع لتوانيا (١٢
يوليه سنة ١٩٢٠) ومع بولونيا (١٦ مارس سنة ١٩٢١) بمقتضاه تمعهد
كل دولة بأن تحرم في أراضيها إقامة اللجان الثورية المؤلفة للاعتداء
على الحكومة الاخرى . وقد صرحت دول الحلفاء في مؤتمر كان (٩
يناير سنة ١٩٢٢) بما يفيد شيوع روح التضامن والتعاون الدولي للدفاع
عن النفس

وقد تمعاهد الدول باتفاقات خاصة على أن تضمن كل للاخرى
بطريق التبادل سلامة أراضيها والاتفاقات في هذا المعنى كثيرة جداً
بين الدول العظمى في أوروبا وبين دول أمريكا وآسيا قبل الحرب
وبعده . وفضلا عن ذلك فان عهد جمعية الامم يقرر مثل هذه الكفالة
المتبادلة بين أعضائه

مبالغة دولة
متاخمة في
اعداد الجيوش

١٩٩ - بقی أن نتساءل هل يكون للدولة أن تذهب في اعداد
الجيوش باسم الدفاع الى ما يكون خطراً على جارتها؟ المسألة خلافية
وهي أدخل في السياسة منها في القانون . وقد جرى العمل في مثل

(1) V. Alvarez, Le Droit International Américain, 1910, p. p.
53, 56, 59.

هذه الظروف على أن الدولة المهددة تستفسر مع التحفظ الشديد وذلك من باب المجاملة ليس إلا . ولكن بمض الدول متى وجدت أن هذه الاستعدادات تشف عن نية الاعتداء تطلب منع هذه المظاهر على الحدود كما فعلت جمهورية الترانسفال في سنة ١٨٩٩ إذ طلبت من بريطانيا العظمى سحب جنودها المرابطة على حدود الجمهورية . وقد تطلب الدواة تسريح بعض الجيوش التي تهددها لكن ذلك يكون في الغالب مقدمة لإعلان الحرب

٢٠٠ - انما يمكن الاتفاق على تحديد التسليح وتحديد المصروفات الحرية بقصد إنساني لصيانة السلام وهذا ما وقع في مؤتمر واشنطن بماهدة ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ التي عقدت بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا واليابان لتحديد التسليح البحري فقد اتفق فيها على أن تخفض الاساطيل البحرية بنسبة معينة بين هذه الدول لكن المؤتمر لم يفلح في تحديد التسليح البري

الباب الرابع

حقوق الاستقلال السياسي^(١)

٢٠١ - للدولة المستقلة ذات السيادة التامة الحق في أن تحيا الحياة التي تختارها ما دامت تقف عند هذا الحق وتترك غيرها من الدول تحيا حياتها على ما تشاء

٢٠٢ - لكن الميول الدولية العامة تتجه الى الحد من حق الدولة في الاستقلال بالامر من غير رعاية المصالح العالمية فلا يبعد أن ترى قيوداً جديدة في هذا المعنى تقضى بها وحدة مصالح الدول السائرة في طليعة المدنية تلك المصالح التي تزيد بارتقاء العلاقات الدولية واتساع نطاق التجارة . ولكن لا ريب في أن النزعة الاستقلالية في الامم تجعلها حذرة تتأني قبول أى اتفاق عام يحد من استقلالها السياسى فلا تقدم على شيء من التضحية في هذا السبيل الا اذا كان فيه صيانة للسلام وتحقيق للمدالة الانسانية^(٢)

(1) Rights of Political Independence.

(2) Cheney Hyde , Inter. Law, p.p. 84 - 85.

الفصل الأول

الاستقلال والسيادة

٢٠٣ — الاستقلال^(١) هو حق الدولة فى تصريف كافة أمورها

الاستقلال

داخلى كانت أو خارجية بلا رقابة من الدول الأخرى أو هو حق الدولة فى منع تدخل أى دولة أجنبية فى أمورها الداخلى وعلاقاتها الخارجية^(٢)

٢٠٤ — أما السيادة^(٣) فهى صفة حالة بالدولة قوامها مكنة

السيادة

التصرف بحرية فى شئونها الداخلى والخارجية.

٢٠٥ — فالسيادة والاستقلال يستقيان اذن من فكرة واحدة

مظهران لفكرة واحدة

غير أن الاستقلال فى العمل هو نتيجة طبيعية للسيادة فى البلاد وهو مظهر السيادة تجاه الدول الأجنبية.

٢٠٦ — فإذا كانت الدولة حرة تماماً تكون فى نفسها ذات سيادة

وفى مواجهة الدول الأخرى ذات استقلال أى سيادة فى بلادها مستقلة
إزاء الدول الأجنبية فالاستقلال هو شأن كل دولة سيادة

٢٠٧ — فإذا كانت سيادة الدولة مقيدة فأنها لا تكون مستقلة

استقلالاً تاماً ولو كانت توصف فى الوثائق السياسية بأنها مستقلة لأن قيد السيادة الخارجية قيد للاستقلال . فإذا قيدت معاهدة دائمة حق

قيد السيادة
بمعاهدة دائمة
يجعل الاستقلال
غير تام

دولة فى عقد المعاهدات مع الدول الأخرى بضرورة مصادقة دولة أجنبية كانت سيادتها الخارجية نافضة واستقلالها غير تام كما كان شأن

(١) Independence. (2) Hall, Higgins', 7 ed. p. 45.

(3) Sovereignty.

٢٠٨ — أما اذا كان القيد اختيارياً^(١) ومؤقتاً قضت به الحياة
 قيد الحرية
 الاختياري

الدولية في ظروف سياسية عامة فانه لا يمس السيادة ولا الاستقلال
 والدول كثيراً ما تقبل بصفة متبادلة قيد حريتها في بعض الجهات
 استبقاء للصدافة بينها كما وقع بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى
 بشأن عدم الاستيلاء على اراضي امريكا الوسطى في سنة ١٨٥٠ وبين
 بريطانيا العظمى والمانيا بشأن تحديد مناطق نفوذها في غرب
 الباسيفيكي سنة ١٨٨٦ وبين بريطانيا العظمى وفرنسا واسبانيا بشأن
 «بقاء الحال»^(٢) في البحر المتوسط سنة ١٩٠٧ وبين الدول الواقعة على بحر
 الشمال وبحر البلطيك بشأن الاحتفاظ بالحدود في سنة ١٩٠٨

٢٠٩ — واذا كانت كل دولة تريد استعمال حقوقها في السيادة التسامح المتبادل
 الخارجية وفي التجارة وفي القضاء على اطلاقها من غير رعاية احساسات
 الدولة المجاورة ولا رغباتها ولا مصالحها فان ذلك وان كان من حقها
 الخالص الا أن استعماله بغير رفق ولا هوادة مما يجعلها تعد مؤذية بين
 الدول فتسمى للانتقام منها مقابلة للمثل بالمثل اذ السلام لا يمكن صيادته
 الا بالتسامح المتبادل^(٣) الذي هو ثمن الحياة الاجتماعية

من أجل ذلك تقبل الدول احيانا قيد حريتها وما دام القيد ليس
 مشروطاً بصفة قانونية دائمة فانه لا يعد ماساً بالسيادة والاستقلال ولو
 كانت الدولة مرغمة على قبوله

(1) Voluntary. Self-imposed restrictions.

(2) The territorial. Status quo. (3) Mutual concession.

فانه لم يدع أحد ان تحديد نابليون جيش بروسيا باربعين ألفاً في سنة ١٨٠٨ أو منع روسيا وتركيا من بناء الترسانات واقامة الاساطيل فى البحر الاسود بمعاودة سنة ١٨٥٦ يحمل استقلال هذه الدول غير تام لان مثل هذه الشروط التى تفرض على الدول المغلوبة فى معاهدات الصلح لا تعد الا شروطاً وقتية تعمل الدول على التخلص منها باول فرصة سانحة

٢١٠ - كذلك اذا قامت الدول العظمى بترتيب نظام عام باسم أوروبا فقبلته الدول الصغرى مختارة أو مكرهة فان ذلك لا يضمن فى استقلالها

القيد الدولى
العام لا يمس
الاستقلال

كذلك الشأن فيما بين الولايات المتحدة ودول امريكا لان احترام الدولة ارادة بعض الدول لا يفيد حتماً قيد استقلالها^(١)

الفصل الثانى

(٢) السيادة الداخلية

١ - شكل الحكومة

٢١١ - للدولة الحق فى أن تختار شكل الحكومة^(٣) أو الدستور^(٤)

حرية اختيار
شكل الحكومة
ووضع الدستور

الذى تجده موافقاً لحاجتها ولها كذلك حق تعديله كلما ارادت

(1) Lisez Lansing, Notes on Sovereignty in a State, A. J. 1915. p. 305. — Dupuis. L'organisation internationale et la nation de souveraineté, 1919. — Pillet, R. D. I. P., t. V; p. 86.

(2) Souveraineté intérieure ou autonomie. Internal Affairs. Domestic Affairs. (3) Form of government. (4) Constitution.

ولكن لا يجوز أن تكون الحرية في مباشرة هذا الحق مما يهدد حياة دولة أجنبية. فلا شأن في الأمر للجمعية الدولية الا اذا كان شكل الحكومة من النوع المعروف بمعارضته للنظم الاجتماعية الحاضرة وكان من شأنه جعل الدولة عاجزة عن القيام بالانكالف المفروضة عليها بوصف أنها عضو في الجمعية الدولية

فالدولة الحرية في وضع النظم السياسية التي تختارها وأن تجعل شكل حكومتها ملكية مطلقة أو دستورية جمهورية مركزية كفرنسا أو استقلالية كالولايات المتحدة. ديمقراطية كسويسرا أو أرستقراطية كجمهورية أثراف فينسيا وأن تضع الدستور وتعديله أو تستبدله برمته وأن تحدد السلطات وتبين اختصاصات رئيس الدولة والالقب التي يحملها

القاب
رئيس الدولة

٢١٢ - فقد اتخذ أمير رومانيا لقب ملك بقانون ٢٦ مارس سنة ١٨٨١ واتخذ أمير السرب بقانون ٦ مارس سنة ١٨٨٢. ومنع البرلمان الانكازي الملكة فكتوريا في سنة ١٨٧٦ لقب امبراطورة الهند فأصبح لقب الملك ادوارد السابع وجورج الخامس ملك ممالك بريطانيا العظمى وايرلندا المتحدة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند. واتخذ ملك الباجيك بموافقة مجلس الشيوخ والنواب في ٢ مايو سنة ١٨٨٥ لقب ملك دولة الكونجو المستقلة فلم تعترض دولة اجنبية على ذلك غير أنه لا شيء يمنع الدول الاجنبية من

عدم الاعتراف بهذه الالقب إذا كان لها وجه^(١)

٢١٣ - ولكن هذه الحرية تقف عند حد حقوق الدول
الآخري الواجبة الاحترام

لا يجوز ان يكون
النظام السياسى
مخالفاً
لاساس المدنية

وسبب هذا القيد ما هو معروف وجوده بين الدول من التبعية
المتبادلة الى جانب الاستقلال . فرعاية المصلحة العامة للجمعية الدولية
واجبة ك رعاية مصالح الدولة الخاصة فليس لدولة إذن أن تجمل نظامها
السياسى بحيث يكون مخالفاً لاساس المدنية والحضارة اذ لا تكون
النتيجة شيئاً آخر غير الفوضى . وليس لدولة كذلك أن تترك بلادها
مأوى لتنظيم المؤامرات والوسائل ضد دولة أخرى

٢١٤ - وكما أن للدولة حق اختيار النظام السياسى وتغيير شكل
حكومتها بالطرق النظامية الدستورية يكون لها الحق فى ذلك بالطرق
غير النظامية أى بالثورة أو بقلب الحكومة^(٢) فلا تكون الثورات
الداخلية فى دولة سبباً لتدخل دولة أخرى فى شؤونها بل هذا التدخل
يعد تجاوزاً لقواعد القانون الدولى الا اذا قضت به معاهدة^(٣)

حرية الدولة
فى تغيير شكل
حكومتها

فاذا انتهت الازمة وتولت الحكومة الجديدة زمام السلطة
وباشرت أعمال السيادة كان للدول الاجنبية أن تعترف بها أو لا تعترف

(1) Oppenheim, Inter. Law, vol. I p. 202.

(2) F. De Martens, liv. III ch. II. § 74. — Bluntschli, art. 68. —
Wheaton, ch. I § 12 et 14.

(٣) كالخال فى جمهوريت امريكا التى عقدت فيما بينها معاهدة لتعاون على
بقاء شكل الحكم فى بلادها جمهورياً

٢ - التشريع^(١)

٢١٥ - لكل دولة دون غيرها سلطة التشريع الجنائي والمدني في حق الاجانب لرعاياها ولها هذا الحق بالنسبة للاجانب أيضاً ماداموا في داخل حدودها

فالدولة تنظم شروط اقامة الاجانب بقوانينها . وتحدد صور تنفيذ العقود التي تعقد في بلادها أو في البلاد الاجنبية وتعين آثارها ونتائجها تحدد الدولة قيمة نقدها بل قيمة النقد الاجنبي في بلادها وتمنع تصدير المسكوكات وتجزئه . تتخذ الاحتياطات الواقية من الامراض المعدية وتقرر القورتنينات الخ . . . لكن لذلك حدود هي أن لا تكون القيود لحرية الاجانب غير محتملة ولا أن تضرب عليهم ضرائب باهظة لأن ذلك يكون عملاً غير ودي . بل الواجب حماية حقوقهم وأموالهم

٢١٦ - كذلك ليس للدولة أن تشرع قوانين داخلية ضد قواعد القانون الدولي أو ضد معاهدة قائمة لان السلطة التشريعية لا يصح أن تتخذ وسيلة لاخلال دولة بواجباتها نحو دولة أخرى . إن القانون الدولي يربط الدولة ذاتها ولا شأن له بالنظم الخاصة التي تعمل فيها فاداء التزام دولي بالاخلاص واجب على السلطة التشريعية وجوبه على السلطة التنفيذية والقضائية

٢١٧ - والمعاهدات - على العموم - التي اشتركت فيها الدولة

ليس للدولة أن تشرع قوانين داخلية ضد معاهدة أو ضد قواعد القانون الدولي

المعاهدات تحدد حرية التشريع

تحدد من حريتها فى التشريع^(١)

فقد احتجت الولايات المتحدة على روسيا فى سنة ١٨٢٢ وعلى اسبانيا فى سنة ١٨٩٤ بسبب تشريعهما واحتجت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى فى سنة ١٨٨٨ والمانيا وبريطانيا العظمى فى سنة ١٨٩٤ على قوانين سلفادور وأكواتور وبرازيل باعتبار أنها مناقضة لقواعد القانون الدولى

٢١٨ - وليس للدولة أن تضع تشريعاً يمنع فى بلادها احترام
أثر القوانين الأجنبية أو يقضى على صحة العقود التى عقدت فى
الخارج ، ويعمل ذلك أنصار نظرية السيادة بأن هذا يقع من باب
المجاملة أما أنصار مذهب التبعية الدولية والتضامن الدولى فيقولون أن
ذلك التزام

وعلى أى حال فقد جرت الدول على احترام هذا المبدأ فوضعت
نصوصاً إبان مدى تطبيق القوانين الوطنية والقوانين الأجنبية وهى
نصوص ترجع الى قواعد الدولى الخاص (يراجع القانون المدنى الالمانى
فى سنة ١٩٠٠ والصينى فى سنة ١٩١٨ ومشروع البولونى فى سنة ١٩٢١)

٢١٩ - ولما كانت المواصلات عظيمة بين الدول فقد ظهرت
مضار كثيرة للاستقلال المطلق فى التشريع عند الدول المختلفة ولذلك
عقدت الجمعيات الدولية اجتماعات لتخفيف هذه المضار ووضعت
مشروعات فى مسائل الزواج والطلاق والفرقة والحماية والمرافعات

المدنية والالابة القضائية وفي التفليس والميراث والهبة والوصية كلها متعلقة بقواعد القانون الدولي الخاص

وفي سنة ١٩١٠ وضع مشروع في لاهاي عن الكمبيالات والسندات التي تحت الاذن يتضمن تمهيد الدول القابلة له باصدار قوانين داخلية مطابقة لاحكامه وبذلك يتقيد حق الشارع القوي^(١)

٢٢٠ - ولكن ليس لدولة ان تلزم أخرى بتعديل تشريعيها^(٢) لكن ليس لدولة أن تلزم أخرى بتعديل تشريعيها لان نظرية السيادة تحرم ذلك فاذا وقعت اهانة لمثل دولة أجنبية في بلاد لم تقرر لهذا الفعل عقوبة أو كانت عقوبته فيها قليلة فليس لتلك الدولة أن تلزم هذه البلاد بتغيير تشريعيها إنما يكون لها ان تصنع مطالبها السياسية وتطالب بالتعويضات فان لم تحصل الترضية أو لم يدفع التعويض كان لها ان تتخذ طرق العنف كما وقع للصين في سنة ١٩٠٠ بسبب اعتداءات البوكسر على الاجانب وعجز الحكومة المحلية عن ردعهم إذ أدى ذلك الى تدخل اليابان والولايات المتحدة ودول أوروبا العظمى في أمور الصين. وأرسلوا اليها الجيوش فارغموها في ٧ سبتمبر ١٩٠١ على امضاء صحيفة (بروتوكول) أجازت فيها لكل هذه الدول ان تضع حرساً عسكرياً مستديماً في وكالاتها السياسية للدفاع عنها وأجازت احتلال بعض المواقع لضمان المواصلات بين بكين (قاعدة المملكة) وبين البحار الصينية

(1) Les conventions de la Haye (1896 et 1902) sur le dr. inter. privé 1903.

(2) Wheaton, ch. I, § § 12-14.

المذهب الثانى

٢٢١ - وذهب بعضهم الى تقرير الحق فى الزام الدولة باكمال قوانينها وقد رضخت انكثرا لهذا المذهب فاكملت قوانينها فى سنة ١٧٠٧ ترصية لروسيا وفى سنة ١٨٧٢ ترصية للولايات المتحدة بعد خادثة الاباما حتى تكون لها السلطة التامة فى الزام رعاياها باحترام قواعد الحياد وجرت على ذلك الولايات المتحدة أيضاً. وقد قررت الدول الاوربية فى تصريح كان^(١) فى ٦ يناير ١٩٢٢ أن لا تعترف بحكومة روسيا السوفيتية الا اذا قبلت أن تلتزم صراحة بوضع القوانين التى تكفل العدل فى تنفيذ العقود التجارية وغيرها^(٢)

٣ - الادارة

حرية تقرير
الامور الدينية

٢٢٢ - الدولة حرة فى تقرير مآثرها فى الامور الدينية وليس للدول الاجنبية حق الاعتراض مادامت لا تمس حرية العقائد ولا حرية إقامة الشعائر علناً. وقد أظهرت معاهدات الصلح (١٩١٩-١٩٢٠) ان الميول الدولية متجهة الى عدم التفريق بين الرعايا فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية بسبب الجنس أو اللغة أو الدين

تنظيم الاعمال
الداخلية

والدولة حرة فى الاعمال الداخلية المتنوعة مثل تنظيم المصالح العامة وفروعها الادارية وتقرير الضرائب ووضع التعريفات الجمركية وتحسين طرق المواصلات وتنظيم البوليس والسجون وطرق التعليم..... الخ

٤ - معاملة الاهالى^(١)

٢٢٣ - الدولة حرة في معاملة رعاياها كما تشاء ماداموا في حدود الدولة حرة في حدود وطنها^(٢) وهذه المعاملة تعد من المسائل الداخلية الصرفة لانها حتى لو كانت مستبدة قاسية لا تؤثر في صلاحية الدولة لاداء واجباتها الخارجية . والقول بغير ذلك يجعل الاستقلال السياسى خيالا ويولد منازعات لانهاية لها . فلن تسمح الولايات المتحدة مثلا لدولة ما ان تعرض على المركز السياسى الممنوح لرعاياها الهنود الامريكان . ولما جرت انكسارا مع الايرلنديين على سياسة الشدة والقمع لم يكن لدولة اجنبية ان تقدم على ذلك احتجاجا سياسيا . وكل ما يجوز فعله في هذه الحالة هو الشفاعة^(٣) التى لا تأخذ صورة قانونية^(٤)

أما اذا كانت الافعال المشكو منها مما يؤثر على المصالح المقررة للدول الاجنبية فانها يصح أن تكون أساسا لحق الاحتجاج^(٥) ولذلك احتج وزراء خارجية الولايات المتحدة على معاملة روسيا ورومانيا للاسرائيليين بقسوة أبلأتهم الى الهجرة جماعات كبيرة الى أمريكا بكيفية لا تتفق مع المصلحة الامريكية^(٦)

٢٢٤ - وقد تستدعى الظروف عناية دولية بطائفة من الرعايا^(٧) الضعفاء فقد اشترط عهد جمعية الامم على أعضاء معاملة الاهالى الاول^(٧)

(1) Treatment of nationals. (2) Its own territory.

(3) Appeal of an intercessory character. (4) Right of interposition.

(5) Right to interfere.

(6) Cheney Hyde, Inter. Law, vol. I p. 88 and 89.

(7) Les populations indigènes, Native inhabitants.

المتوطنين فى البلاد بالرفق وقد اتفق فى معاهدة الحلفاء مع بولونيا (٢٨ يونية سنة ١٩١٩) على منح أقليات بولونيا فى الجنس أو الدين أو اللغة الحقوق العامة المقررة لافراد البولونيين

مصلحة دولية
للعمل

٢٢٥ - وقد قررت معاهدة فرساي (٢٨ يونية سنة ١٩١٩)

اعتبار شروط العمل من المسائل الانسانية التى تهم العدل الاجتماعى فى العالم ويتوقف عليها صيانة السلام العام لذلك أنشأت الى جانب جمعية الامم ^(١) مصلحة دولية للعمل ^(٢) مهمتها البحث عن الوسائل التى تكفل خير الشروط الانسانية للعمال فى داخل كل دولة سواء أكانوا رجالا أم نساء أم صبياناً وطنيين أو أجانب وهو مما يحدد بنوع ما حرية الدولة فى معاملة أهلها

الفصل الثالث

السيادة الخارجية ^(٣)

٢٢٦ - لانزعاع فى حق الدولة المستقلة فى ادارة أمورها الخارجية وحريتها فى اختيار نوع العلاقات التى تلائم صلاتها بالدول الاجنبية

فالدولة ذات السيادة التامة ^(٤) لها مباشرة كافة الحقوق الخارجية :

(1) League of Nations. (2) International Labour Office.

(3) Foreign Affairs. External Affairs. Souveraineté extérieure ou indépendance. (4) Fully Sovereign State.

تعلن الحرب وتعقد الصلح. تبعث الممثلين السياسيين وتعتمد تمثفانوض وتعقد المعاهدات .

وما دامت الدولة غير تابعة فانها تنفرد بالامر في مباشرة أمورها الخارجية وتتصرف في شؤونها مع الدول الاجنبية على وجه الاستقلال بلا شريك ولا رقيب . ومن المقرر أيضاً أنها مهما صغرت مملكتها أو قل جيشها تكون في نظر القانون مساوية لغيرها من الدول وعلى الخصوص في حرية ادارة مفاوضاتها وعقد معاهداتها^(١)

والحرية في عقد المعاهدات سواء أكانت محالفات للتعاون في وقت الحرب أم اتفاقات تجارية واقتصادية هي أهم مظهر الاستقلال السياسي

قبول الدجانب وابعادهم^(٢)

٢٢٧— للدولة حق تام في تنظيم دخول الاجانب بلادها . وهذا المبدأ مقرر في القانون الدولي بوصف انه نتيجة لازمة للسيادة وضروري لصيانة الدولة ولم يقيد بشيء الى الآن فيكون للدولة أن تبين الحالات وتضع الشروط لدخول الاجانب كما أن لها قانوناً أن تمنعهم ولو أن ذلك لا يكون من الحكمة في شيء غالباً^(٣)

(1) Oppenheim, 2e vol. I, p. p. 360. 362. — Moore, Digest of Inter. Law, V, 417 - 419. — Cheney Hyde, § 56.

(2) Admission and Expulsion of Aliens.

(3) Cheney Hyde § 59.

وللدولة أن تقدر وحدها ما اذا كان استمرار اقامة اجنبي في بلادها مضرًا بالمصالح القومية فتقرر ابعاده . على أنه لا ينبغي الابعاد بصفة استبدادية لغير ما سبب لان للدولة التابع لها المبعد حق الاستفسار

١ - الهجرة

٢٢٨ - الهجرة ^(١) هي مغادرة الوطن على نية التوطن في بلد اجنبي . فالوطني السائح أو المقيم خارج المملكة لمدة قصيرة لا يعد مهاجرًا . كذلك لا يكون الموظفون الملكيون أو العسكريون الذين يؤدون وظيفة أو مأمورية في الخارج مهاجرين ^(٢)

التعريف

٢٢٩ - وأسباب الهجرة كثيرة أهمها جذب الارض وكثرة السكان وكلها تؤول الى رغبة المهاجر في تحسين حظه في الحياة وتحصيل عيشه بطريقة أسهل مما في بلاده

اسباب الهجرة

٢٣٠ - وقبل القرن التاسع عشر كانت البواعث السياسية أو عدم التسامح الديني أو الاختلافات الحزبية هي التي تدفع الى الهجرة والتاريخ حافل بالامثلة الشهيرة نذكر منها هجرة أهل فود من سويسرا وهجرة البروتستانت من فرنسا بعد الغاء الأمر العالي الذي أصدره

(1) Emigration. (2) Bluntschli, Le droit international codifié, art. 371 — Bonfils - Fauchille § 410 Comp. G. F. de Martens, Précis du dr. des gens moderne de l'Europe, 1864, t. I, § 91, p. 254.

هنرى الرابع^(١) وهجرة الفرنسيين بعد الثورة الفرنسية

٢٣١ - لكن تنظيم البلاد الجديدة في أمريكا وارتقاء التجارة والصناعة وسهولة المواصلات وصعوبة وسائل المعيشة جعلت الاسباب الاقتصادية المكان الاول في الهجرة

فالهجرة اليوم ليست حادثاً وقتياً يصحب الازمات الشديدة بل هي أمر عادى كثير الوقوع

ولئن كانت الاسباب الاقتصادية هي الدافعة الآن الى الهجرة لكنها ليست الوحيدة فقد شاهدنا كيف هاجر الروس الذين خافوا شدة الحكومة البلشفية وم آلاف مؤلفة

٢٣٢ - قد جرت الدول على اعتبار المهاجرين مستمرين في تبعيتهم ما داموا لم يكتسبوا جنسية الدولة الجديدة^(٢) . وقد عقدت معاهدة بهذا المعنى بين المانيا وسويسرا في سنة ١٨٧٦ ثم عقدت معاهدات أخرى من هذا القبيل بين الولايات المتحدة والبرتغال وبينها وبين يرو وغيرها من دول أمريكا من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩١١ . لكن النمسا ودانمارك والسويد وروسيا جرت على النقيض من

(١) « Edit de Nantes » وسى قانون نانت

(2) Nationalité de l'émigré.

(3) V. Bonfils, t. I, p. 827.— Oppenheim, vol. I, § 296. Rivier,

t. I, p. 269.

ذلك فاعتبرت المهاجرين قد تخلوا عن جنسيتهم الاولى بهجرتهم من الوطن^(١)

تنظيم الهجرة
وحقوق
المهاجرين
وواجباتهم

٢٢٣ - إن كان ليس للدولة أن تمنع الهجرة بصفة عامة^(٢) .
لكن لاشك في أن لها مراقبة وتنظيمها كما تنظم كل حرية أخرى^(٣)

(1) En ce sens F. de Martens, Traité du droit international, t. II, p. 248.

(2) Grotius et Vattel défendaient déjà cette conception au XVII et au XVIII siècles. « La sortie des individus, dit le premier, ne doit pas être permise si l'intérêt de la société s'y trouve engagé ».

« Tout homme, dit le second, a le droit de quitter son pays pour s'établir ailleurs quand par cette démarche il ne compromet point le bien de sa patrie. »

(٣) تطورت تصرفات الدول تدريجياً فانتقلت من مبدأ منع الهجرة الى مبدأ الحرية المنظمة فيها

ففي عصر الالتزامية كان من حق الموالى الملتزمين تعقب رعاياهم الذين يتركون الاراضى واعادتهم اليها

وفي عصر الملوكنيات المطلقة لم يعترف للأفراد بحرية أكثر من ذلك بل كانت الهجرة بغير اذن الملك محظورة . فقد كان قانون لويس الرابع عشر في سنة ١٦٦٩ وقانون جوسف الثاني النمساوى في سنة ١٧٨٤ يقاومان على الهجرة الحاصلة بلا ترخيص عقاباً صارماً . وكان جزاء المهاجر وشركائه في روسيا وروسيا الاعدام . ولم تكن الهجرة مباحة في ذلك الحين الا في انكسار

وهذه الدول التي كانت تناهض هجرة أهاليها الراحلين بتدابير قاسية كانت تشجع وفود الاجانب على بلادها فقد كانت سياسة فريدريك غليوم الاول ملك بروسيا وكاترينا الثانية امبراطورة روسيا في سنة ١٧٦٣ صريحة في هذا الصدد .

فلها أن تحرم مثلاً مهاجرة الابناء القصر بغير موافقة آبائهم وأن تمنع تحاييل الهيئات التي تنظم امتشجيع الهجرة بأن تتأكد من رغبة المهاجرين الخالصة في السفر وأن تقدم لهم البيانات اللازمة من الوجهة الصحية والادبية والاقتصادية لتتورم قبل تصميمهم على الهجرة أو توقيع عقد بشأنها

٢٣٤ - وللدولة في ذلك أن تعاقب من ينشر أخباراً كاذبة

تشجيعاً للهجرة بالفش والتدليس

٢٣٥ - وما دام المهاجر لا يفقد جنسيته بمجرد الهجرة فيكون له حق طلب حماية ممثلة بدولته السياسيين والتمنصليين وعليه أن يؤدي الخدمة العسكرية في بلاده وأن يفادر وطنه المختار اذا دخل في حرب مع وطنه الاصلي

٢٣٦ - وإذا هاجرت جماعات كبيرة للقيام بعمل معين - كما هو

الحال في العمال الذين طلبتهم فرنسا من الدول الاوروبية بعد الحرب العظمى لتعمير البلاد المخربة فيها - عقدت بين الحكومات في شأنهم اتفاقات خاصة . وقد جرى ذلك فعلاً بين فرنسا وبين ايطاليا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا في سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠

٢٣٧ - وتوجد في اغلب الممالك قوانين خاصة بالهجرة والنزح قوانين الهجرة

ذلك لان قوة الدولة كانت تقاس وقتئذ بعدد سكانها . ولم تبدل الاحوال الا في القرن الثامن عشر حينما تقرر ان الهجرة من حقوق الانسان الطبيعية بما له من حق الذهاب والاقامة والسفر

الاصلى منها حماية المهاجرين من جهة اختيارهم وكيفية سفرهم واقامتهم
فى البلاد المقصودة

٢٣٨ - وقد عقدت اتفاقات بشروط متبادلة بين بعض الدول
بقصد تقييد الهجرة . ومع أن مثل هذه الشروط لم تقرر باتفاق دولى
عام فان العمل قد جرى على الاخذ بنظام جوازات السفر وعلى منع
الشركات من نشر الدعوة الى الهجرة

٢٣٩ - ولم تترك الدول وسيلة لاستبقاء الصلات متينة بين
المهاجرين ووطنهم الاصلى . فكل منها تساعد على اقامة معاهد
للتعليم باقتضاها تراعى فيها تقاليدھا القومية وعلى انشاء جمعيات للتعاون
تحت رعاية قناصلها وعلى تسهيل عودة من يريد الرجوع الى وطنه

صلة المهاجرين
بوطنهم

والمحوظ أن ميول الدول فى تشريعها الخاص متجهة الى إقامة
الصعوبات فى وجه المهاجرة والتسهيل فى سبيل العودة . فقد قضت
قوانين النمسا واليونان بضرورة حصول المهاجرين على ترخيص من
السلطة العسكرية اذا كانوا فى سن التجنيد وألزمهم عند الترخيص
بدفع تأمين نقدى . واشترطت البرتغال على كل مهاجر دفع تأمين
نقدى (١)

٢٤٠ - إن أرحب البلاد فى وجه فقراء المهاجرين وأوسعها رقا
تسن القوانين التى تحدد عدد الوافدين على الوجه الذى تقتضيه مصالحها

معاملة
المهاجرين
الوافدين (٢)

(1) V. Bonfils - Fauchille t. 1, § 414. R. D. I. P., t IX p. 319.

(2) Les immigrés.

العلما الاجتماعية والسياسية^(١) فهي لا تقبل المهاجرين المعدمين الذين يكونون عالة على بلادها وتمنع دخول المرضى وذوى العاهات وكبار السن غير القادرين على العمل^(٢)

(١) Cheney Hyde, vol. 1. § 60.

(٢) تمنع الولايات المتحدة دخول طوائف من الاجانب الى بلادها نذكر منهم على سبيل التمثيل المصابين بالامراض العقلية على اختلاف أنواعها وضعاف البنية والمدمنين على الحجر والفقراء والمتسولين والمصابين بالسل وغيره من الامراض المعدية والعاجزين عن الكسب والمحكوم عليهم فى جنائيت أو جنح مخلة بالشرف كذلك تمنع دخول الماهرات واشباههن والعملاء الذين يستوردون الماهرات وغيرهن لأمور مخالفة لحسن الاخلاق والماعطين الذين يكونون حملا ثقيلًا على الامة والاشخاص المدفوع لهم أجرة السفر من أفراد أو جماعات أو شركات أو حكومات أجنبية والشبان الذين يقل عمرهم عن ستة عشر عاما (قانون ٥ فبراير ١٩١٧ و ١٦ أكتوبر ١٩١٨)

وأضاف قانون ٥ يونية ١٩٢٠ الى هذه الطوائف الفوضويين والمعميين ومن يتصلون بجميعات من وسائلها العنف والاعتداء ومن يثنون دعوتهم

وتمنع قوانين الهجرة الصادرة فى سنة ١٨٨٢ وسنة ١٨٨٤ وسنة ١٨٩٣ وسنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٤ دخول العمال الصينيين الا بشروط مخصوصة ودخول الالهين الاول من بعض الجزر الاسيوية غير التابعة لأمريكا

ويمنع قانون ٥ فبراير ١٩١٧ ايضا دخول الشبان الذين يزيد عمرهم عن ستة عشر عاما اذا كانوا لا يحسنون قراءة اللغة الانجليزية أو غيرها من اللغات المعينة فيه وعلى وجه العموم تمنع الولايات المتحدة دخول من يرسلون الى بلادها من غير المرغوب فيهم أو بغير رضاهم

واما طوائف الموظفين والعلمين والطلبة والتجار والسياح فلا يتعرض لهم عادة

٢٤١ - وافق المعهد الدولى فى اجتماعه بكونبهاجن سنة ١٨٩٧ على مشروع اتفاقية دولية للهجرة . وهذا المشروع مبنى على أساس حرية الهجرة فى الرحلة ^(١) والوفادة ^(٢) لكنه محتفظ فيه للحكومات بقيد هذا الحق لضرورات النظام الاجتماعى والسياسى

مشروع المعهد
الدولى

٢٤٢ - كان من نتائج النظام البلشفي الذى قام فى روسيا من سنة ١٩١٧ إثارة مسائل هامة فى الهجرة فان الاضطهاد الذى وقع فى بدء تنفيذ هذا النظام ألجأ نحو مليونين من الروس الى مغادرة وطنهم وقد نشأ عن هذه الهجرة فى ظروفها الاستثنائية حالة غريبة من وجوه عديدة فان حكومة السوفييت لانزال غير معترف بها من معظم الدول العظمى ^(٣) والروس الهاربون لا يقبلون تبعيتهم الى حكومة السوفييت وهذه الحكومة قررت حرمانهم من الحقوق الوطنية . فاذا يكون مركز هؤلاء اللاجئين فى الدول التى أكرمت وفادتهم ولاى سيادتهم يتبعون . وما هى الدولة التى تتولى حمايتهم ومساعدتهم وهم بؤساء ؟ إن جمعية الامم هى التى قامت برعايتهم الى الآن بتنظيم جوازات لسفرهم معترف بها حتى تسهل تنقلهم الى البلاد التى يجدون فيها سبل العيش

الروس
اللاجئين (٣)

ميسورة ^(٥)

(1) Emigration. (2) Immigration. (3) Les réfugiés russes.

(٤) اعترفت المانيا بحكومة روسيا البلشفية

(٥) V. La décision du conseil de la société des Nations, du 25 mars, 1922, journal officiel de la société, t. III mai 1922, p. p. 401. et s.

٢ - الابعاد

٢٤٣ - الابعاد^(١) هو الامر الذى توجهه الدولة الى أجنبي مقيم فى بلادها بأن يخرج منها فى أجل قصير وإلا أكرهته على الخروج بالقوة

٢٤٤ - تقضى قواعد الحرية الشخصية فى الدول المستنيرة بأن يكون للأجانب حرية دخول بلادها والاقامة فيها لكن هذه الحرية لا يسمح بها لمن يحتمل أن يكون فى وجوده خطر على البلاد. والدولة وحدها هى التى تقضى فيما اذا كانت اقامة أحد الأجانب فيها منافية لمصالحها القومية. وما دام تصرفها فى هذا الصدد حاصلًا بحسن نية فانها لا تعد متجاوزة حقوقها

٢٤٥ - والدولة المستنيرة لا تبعد من بلادها أحد رعايا دولة صديقة من غير توافر أسباب تبرر الابعاد. فاذا توافرت الاسباب أبعدته مع ملاحظة أن لا يلحقه هو أو مصالحه من الضرر الا بقدر ما هو ضرورى لسلامة المملكة ومصلحتها^(٢). فالاستبعاد فى اختيار الشخص المبعد أو فى طريقة إبعاده يكون مخالفًا للعرف الدولى ولذلك تظهر الدولة استعدادها لبيان أسباب الابعاد إلى الدولة التابع لها المبعد ولو أنها غير ملزمة بتقديم البيان كشرط سابق على الابعاد

(1) Expulsion.

(2) V. G. F. de Martens, Droit des gens § 91. Oppenheim, International Law, t. I. § 323.

٢٤٦ — تختلف الدول فى تقدير أسباب الابعاد فيتعذر تقرير قاعدة عامة فى هذا الموضوع . وقد جرى العمل بما يدل على أن للدولة سلطة واسعة فى الابعاد^(١)

٢٤٧ — ولا يوجد الى الآن فى القانون الدولى ما يمنع دولة من ابعاد أجانب من بلادها بسبب جنسهم^(٢)

٢٤٨ — على أنه اذا تقرر أن حق الاجانب فى الإقامة فى بلد يمكن قيده فان القيد لا يكون عادة إلا لمصلحة عامة . وهذا ما يفرض معه ان الابعاد لا يطبق على الاجانب المسالمين بل على الذين يعمثون بالامن والنظام العام . فالاجنبى الذى يرتكب الجرائم والمتمشرد والمتسول يجوز ابعاده . ومثلهم من يرتكبون أعمال الفجور أو يحرصون عليها . ومن يعمدون جرائم القتل وقطع الطريق أو يشتركون فى مؤامرات أو فى أعمال فوضوية أو يشتغلون بالتجسس . كذلك يجوز ابعاد افراد الاجانب بسبب أمراضهم المعدية

٢٤٩ — ويحسن أن تبين أسباب الابعاد وأن يسمع دفاع المطلوب ابعاده وأن تبلغ الاوراق والاسباب التى تؤيد الابعاد الى

(١) قد تبعد الدولة اجنبيا لارتكابه فعلا معاقبا عليه فى بلادها لكنه غير معاقب عليه فى دولته كما ابعدت بلجيكا بول ادوارد الأمريكى لانه مارس فى بلادها مهنة التطيب من غير دواء بل بالتنويم المغناطيسى . وأبعدت بروسيا فى سنة ١٩٠٠ بعض الأمريكان لسعيهم فى نشر ديانة المورمون فى البلاد

(2) Cheney Hyde, Inter. law, vol. 1, § § 61, 62, 63.

الممثلين السياسيين والقناصل ذوى الشأن

اساس الامباد
وطيسته

٢٥٠ - وما دام حق السيادة ليس هو أساس الامباد وانما أساسه المباشر هو حق الصيانة فيترتب على ذلك أن الامباد لا يجوز أن يكون استبدادياً بل ينبغى أن يكون الباعث عليه مصلحة عليا

٢٥١ - وحق الامباد مقرر على هذا الوجه فى القانون الدولى فللدولة ابعاد الاجانب ولو لم توجد قوانين أهلية^(١) أو معاهدات تبنيحه^(٢) والامباد ليس عقوبة وانما هو تدبير ادارى يتخذ على سبيل الحيلة وبقصد الوقاية

السلطة المختصة
بالامباد

٢٥٢ - حق الامباد يكون عادة من اختصاص السلطة الادارية دون السلطة القضائية^(٣) ولا حاجة لاتفاق السلطة المختصة مقدماً مع الدولة التابع لها الشخص المرغوب ابعاده^(٤)

(١) على انه يوجد فى فرنسا والنمسا وبلجيكا ودانمارك واسبانيا وبريطانيا العظمى واليونان وايطاليا وهولندا والبرتغال وروسيا ورومانيا وروسيا والسويد وسويسرا والولايات المتحدة وفنزويلا والبرازيل ومكسيكا وكوبا وغيرها قوانين أهلية للامباد

(2) Bonfils - Fauchille, t. I, § 444. Rivier, Principes du droit des gens, t. I, p. 311. — Fiore, Le dr. int. codifié art. 252 et s.

(٣) بقى فى انكلترا من اختصاص السلطة القضائية الى سنة ١٩١٩ اذ صدر فيها قانون يبيع للحكومة ابعاد الاجانب

(4) Oppenheim, t. I, § § 323 - 325.

٢٥٣ - الاجانب وخدمهم الذين يجوز ابعادهم . ولا فرق في ذلك بين السياح منهم والمتوطنين بصفة وقتية أو بصفة مستديعة ولا أهمية لسنهم او جنسهم أو صناعاتهم أو صفاتهم . وكما يجوز ابعاد الاجانب فرادى يجوز ابعاد جماعات

الاشخاص الجائز
ابعادهم

٢٥٤ - لقرار الابعاد اثرات : الخروج من البلاد وامتناع العودة اليها

(١) ففى الخروج يؤخذ المبعد فى العادة محروساً الى الحدود ويجوز أن يؤذن له بالذهاب حراً الى الحدود فى ميعاد قصير

وفى بلجيكا يخير المبعد بين الحدود التى يريد أن يوجه اليها وفى بعض البلاد كالمانيا واسبانيا وايطاليا وسويسرا يوجهون المبعد إلى وطنه الاصلى إما بطريق البر وإما بطريق البحر إن كان هذا الوطن غير متاخم وذلك لانه إن كان للدولة أن لا تقبل فى بلادها الأجانب الخطرين فانها لا تمتنع عن قبول رعاياها ولو كانوا من غير المرغوب فيهم^(١)

هذا مالم يكن المبعد من اللاجئين السياسيين أو ممن فروا من بلادهم هرباً من المحاكمة فى جرائم عادية فانه إذن يرسل إلى دولة ثالثة تقادياً من مخالفة قواعد تسليم المجرمين . فاذا لم تقبله دولة أجنبية أعيد إلى وطنه لأن سلامة الدولة فوق الرحمة بالمبعد . على أن بعضهم يرى

(١) والمعاهدات كثيرة فى معنى التزام الدولة بقبول رعاياها المبعدين من بلاد

عدم جواز محاكمة دولته له في هذه الحالة لأنه لا يصح أن يتحول
الابعاد الى تسليم^(١)

(ب) وما دام الابعاد لا يقع إلا لضرورة عامة فإن أثره في منع
المبعد من العودة ينتهى بزوال سببه لكن القول الفصل في ذلك هو
للحكومة التي أمرت بالابعاد

٢٥٥ - على أن قرار الابعاد ينتهى مفعوله اذا تجنس المبعد
بجنسية الدولة التي طردته كما إذا تزوجت سيدة من أحد رعايا
تلك الدولة

٢٥٦ - فاذا خالف الاجنبي قرار الابعاد وعاد إلى البلاد فانه
بعد استيفاء عقوبته - لان القوانين تقضى عادة بمقابته بالجنس -
يعاد الى الحدود من جديد

٢٥٧ - ولئن كان الفصل في كون الابعاد قانونياً أو غير قانوني
كصورة دعوى المبعد بأنه من الوطنيين لا من الأجانب أو دعواه
مثلاً بأن السلطة التي قررت الابعاد غير مختصة لئن كان هذا الفصل هو
من اختصاص المحاكم إلا انها على كل حال لا تملك النظر في تقدير
أسباب الابعاد

٢٥٨ - فاذا وقع الابعاد استبدادياً أو ثبت أنه غير قانوني فانه
يكون للدولة التابع لها المبعد أن تحتج بالطرق السياسية على ابعاده وقد
يكون لها أن تطالب بالتعويض أو أن تلجأ الى الاقتصاص فتقابل

المثل بالمثل^(١) . فى سنة ١٨٩٦ ظهر أن بلجيكا أبعدت انكليزيا فى ظروف لا تبرر الابعاد فطالبها بريطانيا العظمى بتعويض قدره ٧٥٠٠٠ فرنك وفى سنة ١٩٠٦ قطعت فرنسا علاقاتها السياسية مع فنزويلا بسبب أن ابعادها وكيلها السياسى كان استبدادياً

٢٥٩ - وضع المجمع العلمى الدولى فى اجتماع جنيف فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٢ مشروعاً شاملاً لقواعد قبول الاجانب وابعادهم مراعيماً فيه سلطان الدولة من جهة وحرية الافراد من جهة أخرى . ومما جاء فيه أن الابعاد لا يجوز أن يبنى الا على الصالح العام فليس لدولة أن تبعد أجنبياً لمنفعة خاصة . وأن الابعاد يجب تبليغه للدولة التى يمس رعاياها وأنه يجب أن يترك للمبعد الخيار بين الحدود التى يخرج منها . وقد اشترط فيه أيضاً أن يكون قرار الابعاد مسبباً وأن يكون للأجنبى حق التظلم أمام السلطة المختصة ادارية كانت أو قضائية اذا جاء قرار الابعاد على النقيض من أحكام القوانين أو المعاهدات^(٢)

قرار المجمع
العلمى الدولى

٣٦٠ - قد تسوغ الضرورة الحرية لفتحارب أن يبعد الرعايا الاجانب من بلاده ولو كان وجودهم فيها وقت السلم غير ذى خطر فان ضرورة الحرب المجردة كافية فى تبرير ابعاد الاجانب الاعداء

الابعاد كتهديد
حربى^(٣)

(1) Retorsion. Oppenheim, t. I, § 323.

(2) Annuaire de l'Institut, t. XI, p. p. 273 et s. et t. XII, p. p. 184-226.

(3) Expulsion as a War Measure.

متى رأت الدولة وجهاً لذلك كما تبرر اعتقالهم في بعض الحالات
وللمحارب أيضاً أن يبعد من بلاده الرعايا المحايدين المقيمين فيها.
إذا كانوا يحاولون التخلص من الخدمة العسكرية^(١)

الفصل الرابع

التدخل^(٢)

٢٦١ - ان تعرض دولة أجنبية - بأى صورة كانت - للدولة
في مباشرة أى حق من حقوقها سواء أ كان متعلقاً بسلطانها في البلاد
أو بسفنها في البحار أم راجعاً الى التمتع باستقلالها السياسى يكون تدخلا
٢٦٢ - وصور التعرض عديدة متباينة أنواعها لكنه يقع بوجه
عام لالزام دولة بعمل شئ لو تركت حرة لما عملته أو الامتناع عن أمر
لو كانت مختارة لأتته . وهو مبني على القوة وبذلك يتميز من النصيحة
والوساطة والتحكيم^(٣)

٢٦٣ - ذلك لان المساعدة الودية^(٤) تقوم بها دولة صديقة وهي
المساعدة الودية
أو النصيحة
بعيدة عن التفكير في الاكراه .

٢٦٤ - والوساطة^(٥) تقوم بها دولة بناء على دعوة دول أخرى
الوساطة

(1) Oppenheim t. I § 324. — cheney Hyde § 64.

(2) Intervention (3) Pasquale - Fiore, Nouveau dr. inter.
pub., part I, liv. I ch. IV. (4) Good Offices. — Les Bons Offices.

(5) Mediation.

متخاصمة بدون أن تحصل منها الوسيلة على وعد بقبول الحل الذى
يقترح ولا أن تقصد اكراهها على قبول هذا الحل

التحكيم

٣٦٥ - والتحكيم^(١) هو ما يقع اذا اتفق الخصمان على بسط
ما بينهما من النزاع أمام محكمة مستقلة يقبلان مقدماً الرضوخ لحكمها
ولو أنه ليس لديها وسائل لتنفيذ الحكم بالاكراه

٣٦٦ - أما التدخل فأساسه القوة من جانب وعدم الرضا من
جانب آخر فإذا وقع التعرض بناء على طلب أحد المتخاصمين بقى مع
ذلك يعد تدخلاً . وإذا طلبه الاثنان عد وساطة . لكن اذا أرادت
الدولة الوسيلة ارغام الخصمين على قبول رأيها بالقوة عد عملها تدخلاً
عدائياً

تعريف التدخل

٣٦٧ - فالتدخل هو التعرض للشئون الداخلية أو الخارجية في
دولة أخرى على الرغم منها بقصد الدفاع عن بقاء الحال فيها أو الالتزام
بتغييره وهو أيضاً التعرض للعلاقات بين دولتين بغير رضائهما أو بغير
رضاء احدهما . وفيه مساس بالاستقلال السياسى فى الحالتين^(٢)

فلا يعد تدخلاً دخول البلاد بصفة وقتية بقصد الدفاع الشرعى
عن النفس ولا مطالبة الدولة بتعويض ضرر مادام التعويض لا يشمل
ما يمس أراضى الدولة أو استقلالها السياسى

(1) Arbitration.

(2) Rivier, t. I, p. 390. Arbitrage Stuart Mill, a few words on
non-intervention, 1859.—F. de Martens t. I, p. 395.

ولا يعد تدخلا كذلك تعرض دولة لحماية رعاياها من ظلم وقع من دولة أخرى لانه تعرض غير سياسى

٢٦٨ - ان مسألة شرعية التدخل من أدق المسائل فى القانون الدولى وأقدها وخصوصاً لان الكتاب لم يعنوا به كما ينبغى . والرجوع الى استقرار أعمال الدول عديم الجدوى لان الدول تسير على مبادئ متباينة فقط بل لان دولاً بينها تتصرف فى حالة بما لا يتفق مع تصرفها فى حالة أخرى مماثلة بحيث لا يمكن استنتاج أية قاعدة من الحوادث التاريخية المديدة . وفى مثل هذه الحالة يجب الرجوع الى المبادئ الاصولية الاولى فى حق الاستقلال وواجب الصيانة

٢٦٩ - التدخل فى أغلب الاحيان طريقة سياسية لا تخلو من الاعتداء على العدالة لكنه قد يكون فى أحوال استثنائية حقاً قانونياً من وجهة نظرية ولو أن العمل به يؤدى الى مخالفة الواجبات الادبية وذلك شأن التدخل للوصول الى احقاق حق مدون فى معاهدة أو فى القواعد الدولية مثل تدخل الدولة الضامنة سلامة أملاك دولة أخرى أو يبت الملك أو شكلاً معيناً من الحكومات فيها فان الدولة الضامنة لا تعد معتدية قانوناً غير أن فى وضعها مثل هذه الشروط التى تقيد حرية أمة فى اختيار شكل حكومتها اخلاصاً بالحقوق الطبيعية

٢٧١ - ان تدخل الولايات المتحدة فى كوبا سنة ١٩٠٦ يعد تدخل الولايات المتحدة فى كوبا مشروعاً لانه وقع بمقتضى أحكام معاهدة هافانا (سنة ١٩٠٣) التى قررت سنة ١٩٠٦

حق أمريكا في التدخل لصيانة استقلال كوبا في ظل حكومة منظمة تحمي الارواح والاموال والحرية . وهذا التدخل لم يقع الا عند حدوث ثورة سنة ١٩٠٦ التي أكرهت الرئيس بالما^(١) على التخلي عن كرسي رئاسة الجمهورية فمكنت الولايات المتحدة حاكما واحتلت جنودها البلاد ولما أخذت الثورة وجرت الانتخابات وقام الرئيس الجديد جومز^(٢) بالامر انسحب الحاكم الأمريكي وجنوده في سنة ١٩٠٩^(٣)

٢٧١ - تدخلت كذلك بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا في شئون اليونان في غضون الحرب العظمى بوصف أنها الدول التي ضمنت استقلال اليونان تحت حكومة ملكية دستورية بمعاودة لندن (٣ فبراير سنة ١٨٣٠) وبيانه أن الملك قسطنطين سار بطرق غير دستورية ضد ارادة أغلبية شعبه وعلى رأسهم فزيليوس للتخلص من عهوده الحرية لسوريا ولحماية المانيا ومضايقة الحلفاء خلافاً لقواعد الحياد فانزلت الدول الضامنة ١٥٠,٠٠٠ جندياً في سالونيك لمساعدة السرب ثم طلبت تسريح الجيش اليوناني وتسليم الاسطول وعمل انتخابات برلمانية فانهى الامر بتنازل الملك قسطنطين عن العرش ولما كانت الوقائع الحقيقية في ذلك التدخل غير متفق عليها لأن السياسة كانت عاملاً مهماً فيها فان هناك شكاً في مشروعية هذا التدخل الذي ستر به الاعتداء على حياد اليونان

بريطانيا وفرنسا
وروسيا في
اليونان

(1) Palma. (2) Gomez. (3) Moore, International Law

٢٧٢ — على أنه إذا كان حق التدخل مسلماً به فإن الطرق المادية في تنفيذه لأحد لها إلا إذا كان فيها مبالغة بلا مبرر أو وقع فيها ما ينافي واجب الإنسانية

٢٧٣ — وفي سنة ١٨٦١ تدخلت بريطانيا العظمى واسبانيا وتدخل في مكسيكا وفرنسا في أمور مكسيكا لإرغام حكومتها على تلبية طلبات عديدة أهمها طلبات مالية. لكن بريطانيا واسبانيا سجتا جنودهما فبقيت فرنسا وتعرضت لشئون البلاد الداخلية فأجلست الارشيدوق مكسيميليان النمساوي امبراطوراً على مكسيكا فاحتجت الولايات المتحدة على الامر وأنذرت نابليون الثالث باحتمال الحرب إن لم يكف عن تدخله وتدخل جنوده فاذنعت فرنسا وجلت جنودها عن مكسيكا في سنة ١٨٦٦ . ولم تمض إلا شهور قليلة حتى فقد مكسيميليان عرشه وقتل . وإذا كان تدخل فرنسا غير مشروع فقد كان تدخل الولايات المتحدة مشروعاً بلا شك ^(١)

٢٧٤ — مما يقضى على العدل بين الدول أن تقدم دولة وهي حرة في مباشرة حقوقها على تصرف يجعل السلام والامن في دولة أخرى في خطر على حين أن هذه الدولة لم ترتكب خطأ . فلا شك في أن الدولة المعتدى عليها في هذه الظروف لها الحق الكامل في أن تدفع الاعتداء ويكون لها قانوناً أن لا تحترم استقلال الدولة المعتدية وأن تقوم

التدخل في
حالة الدفاع
الشرعي (٢)

(1) Moore, Inter. Law Digest, vol. VI, p. p. 483-506. Lawrence, Int. Law, p. 124. Bonfils - Farchille, t. I, p. 582.

(2) Necessity of Self Protection. Self - Defense.

بكل ما يوجب عليه الدفاع عن نفسها لان الخطر الذى يهدد سلامة الدولة يبرر دفع الاعتداء بكل الوسائل مهما تكن محرجة للدولة التى سببته بلامقتضى

٢٧٥ - أما إذا وقع تعرض غير مقصود لذاته ولا أهمية له وكان بصفة وقتية لدفع خطر عظيم محقق لا يتسنى دفعه بأى وسيلة غير التعرض لامور دولة أخرى فتكون الدولة معذورة ولا يمد عملها تدخل بل يمد دفاعاً شرعياً عن النفس. أما إن كان الخطر بعيداً أو كان قليل الأهمية أو كان من الممكن دفعه بوسيلة أخرى فلا عذر فيه ويصبح تدخل غير مشروع (١)

٢٧٦ - وقعت ثورة فى كندا فى سنة ١٨٣٨ استولى الثوار فى خلالها على جزيرة أمريكية فى شلالات نياجارا وأعدوا فيها تجهيزاتهم الحربية ليعبروا إلى الاراضى البريطانية على السفينة كارولين فلما وجد البريطانيون أن حكومة الولايات المتحدة عجزت عن منع هذا العمل العدائى فى الجزيرة التابعة لها قطعوا رباط السفينة فسقطت فى شلالات نياجارا ونحطمت وقتل بعض الامريكيين فاحتجت الولايات المتحدة وطالبت بريطانيا العظمى أن تثبت أن العمل وقع دفاعاً عن النفس لضرورة حالية وقتية لا يمكن دفعها بأى وسيلة أخرى وان الوقت لم يسمح بالمداولة فى الامر. وقد أقنعت بريطانيا أمريكاً بكل ذلك فاكثفت به (٢)

حادثة السفينة
كارولين

(1) Westlake, 2 ed., I, 309 - 312. — Cheney Hyde. vi. I, § 70.

(2) Lawrence, The Principles of International Law, 7ed. p.126

٢٧٧ — على أن الدولة التي لها مطامع سياسية أو أغراض حرية قد تدعى عظم الخطر المحقق لتبرر تدخلها مادامت هي القاضى الوحيد، فقد بررت المانيا غزوها لبلجيكا بدعوى أنها إن لم تنتهك حرمة هذا الحياد كانت فرنسا تنتهكها وتهدد حياتها. والواقع من الامر أنها كانت تريد مرور جيوشها من بلجيكا ولكسمبورج باعتبار أنه أقصر الطرق لقهر فرنسا بسرعة

وكذلك قد تنازع بعض الدول في قبول عذر الدولة المتعرضة بسبب كراهة سلوكها السياسى أو الخوف من بطشها

٢٧٨ — من وسط القرن السابع عشر كانت الموازنة الدولية سبباً مشروعا للتدخل باعتباره عدلا وضروريا فكان يكفي أن تذكر نظرية الموازنة للتسليم به

٢٧٩ — والواقع أن هذه النظرية ما كان يقصد بها الا ستر المطامع السياسية ويكفى مراجعة تاريخ الحوادث التي كانوا يبررونها بها للقضاء عليها

مثاله : كان نابليون الثالث يدعى أنه اذا اتسعت أملاك إحدى الدول اتساعا عظيما يكون لفرنسا — بموجب نظرية الموازنة — حق المطالبة بتعمييض من الاراضى حتى تبقى نسبة القوى بين الدولتين ثابتة ونجح بذلك فى الاستيلاء على نيس وسافوى فى سنة ١٨٦٠ نظير اتحاد ايطاليا الوسطى وبييمونت ولكنه لم يفلح فى الحصول على شيء

نظير الاتحاد الألماني الشمالي في سنة ١٨٦٦ لان بسمارك أجابه بان الروح الوطنية شديدة بسبب انتصارات بروسيا ولذلك لا يمكنه أن يعطى فرنسا شبراً من الارض

٢٨٠ - وهذه النظرية التي لم تستطع أن تدخل أمريكا والتي سهلت القضاء على بولندا والتي بعثها توزيع الاراضى وتعين حدود الممالك بدون رعاية رغبات الشعوب ولا روابط الجنس والدين والاحساسات لا يمكن أن تقوم لها قائمة ولا أن يبنى عليها عمل مشروع^(١)

٢٨١ - ان الثورة أو الحرب الاهلية التي تقوم في دولة قد تكون ينبوع متاعب لدولة متاخمة اذ فضلاً عن أنها تؤثر في تجارتها فانها تلقى عليها تكاليف كبيرة للقيام بواجب الحياد . لكن الحرب لتولى زمام الحكومة لا اعتداء فيها على القوانين الدولية مادامت لا تهدد سلامة دولة أخرى ولا تميحها عن مباشرة ما لها من الحقوق

التدخل بسبب
الثورة

٢٨٢ - ومن المتفق عليه ان التعرض للثورة أو الحرب الاهلية وهى بحالة غير مهددة للدول الخارجة ولا ماسة بحقوقها هو أمر لا مبرر له سواء أكان الغرض منه اخماد الثورة أم معاونتها وسواء أكانت الدولة المتعرضة دعيت للتدخل من أحد الجانبين أم كانت ضامنة لاستقلال الدولة . والسبب في ذلك هو ان تعرض دولة أجنبية يكون بالطبيعة مساعدة لفريق من الاهالى ضد فريق آخر وفيه انكسار لحق

(1) See Wheaton, History of the Law of nations, part I, § 2.

الثورة أو حق اخادها وانكار لحق استخدام الوسائل المحلية لاستبقاء سلطة الحكومة أو الاستيلاء عليها

٢٨٣ - وبمعنى آخر ان في مثل هذا التدخل منعا للشعب من تقرير أموره بنفسه وهو حق طبيعي للشعوب تستعمل فيه مآراء من الوسائل دستورية كانت أو ثورية^(١)

٢٨٤ - فوضت المحالفة المقدسة النمسا بالتدخل في نابولي وبييمونت وغيرها لقمع الحركات النزاعة الى الحرية السياسية وحرصت فرنسا على غزو اسبانيا حتى تعيد لفرديناند السابع سلطانه المطلق في اسبانيا (١٨٢٠ - ١٨٢٣) وساسة الدول والكتاب يجمعون اليوم على ان ذلك التدخل كان مسموحا

التدخل باسم
الانسانية^(٢)

٢٨٥ - اذا ساء حكم الدول المستبدة وكانت قاسية في معاملة رعاياها فسوة شديدة تثير الغضب العام أو عجزت عن وقف المذابح أو الاضطهادات الدينية فانه لا يمكن بحال ان يقال بان ذلك لا يعنى المصالح الاجنبية ولا يؤثر في علاقات الدول مع الدولة الخاطئة بل للجمعية الدولية ان تقرر ان هذه الدولة غير كفء للقيام بواجباتها الدولية وان تعلن الحرب عليها. على انه لا يمكن وضع قاعدة في ذلك وانما تقدر كل حالة بظروفها الخاصة^(٣)

(1) See Cheney Hyde, International Law, vol. I § 73.

(2) Intervention on the Ground of Humanity.

(3) Lawrence, p. 127. Hall, § 85. Oppenheim, vol. I, § 133. Comp. Bonfils - Fauchille, vol. I, p. 573.

٢٨٦ - واجب الدولة أن تحمى رعاياها فى الخارج بالطرق المألوفة وان اقتضى الحال التجأت الى فعال العنف بل الى الحرب . وهذا التدخل بالقوة تلجأ اليه الدول عادة ما دامت مطمئنة الى أنها لن تجد المقاومة التى تعكر السلام وتكلفها الخسائر الكبيرة

ففى سنة ١٨٦٧ أرسلت انكلترا حملتها الحربية على الحبشة لان النجاشى تيودوروس قبض على بعض الانجليز وحبسهم فى غير وجه حق وفى سنة ١٨٩٧ أساءت حكومة هايتاى معاملة أحد الرعايا الالمان فأرسلت المانيا سفنها الحربية الى هايتاى والتزمت جمهورية هايتاى ان تدفع للمجنى عليه التعميؤض وقدمت لمثل المانيا كتاب اعتذار وأدت التحية للعلم الالمانى

ووقع مثل ذلك فى الصين لاثنين من المرسلين الالمان فقامت الحكومة الالمانية بمظاهرة بحرية على شواطىء الصين وانتهى الامر بتأجير الحوض الداخلى لخليج كياوتشاو الى المانيا

وفى سنة ١٩٠١ ماطلت الحكومة العثمانية فى دفع ديونها لاثنين من رعايا فرنسا فقطعت فرنسا علاقاتها السياسية مع تركيا واحتلت قسما من جزيرة ميثيلين

وفى سنة ١٩٠٢ قامت انكلترا والمانيا وايطاليا بمظاهرة مسلحة فى فنزويلا لان حكومتها امتنعت عن دفع تعويضات لرعاياها بسبب الاضرار التى لحقتهم من الحرب الاهلية . وفى سنة ١٩٢٠ وقع اعتداء من الالمان على رعايا فرنسيين فاحتجت فرنسا وطالبتها بالتعويض

وقد عجزت بعض الدول عن دفع الديون التي في ذمتها للاجانب فتدخلت دولهم في شئونهم فوق في البرتغال ضنفظ سياسى سنة ١٨٩٤ من المانيا وفرنسا وأقيمت رقابة دولية مالية في مصر وتونس واليونان وتركيا.

٢٨٧ — أفرطت بعض الدول في التدخل بصفة غير مشروعة في شئون الدول الاخرى وصار كثير من القواعد الدولية غير ثابتة كما ينبى فاشتد انصار نظرية عدم جواز التدخل^(١)

٢٨٨ — ان حق الاستقلال جوهرى في القانون الدولى واحترامه أمر أساسى لضبط السير على مقتضى القانون فكل انتهاك له يكون غير شرعى بل خطراً واجب التحريم

٢٨٩ — والواقع أنه لا يتصور كيف يمكن تبرير التدخل قانوناً ما دامت الدولة لم تقترف مخالفة تهدد العائلة الدولية أو دولة من أعضائها أى لم يقع منها انتهاك للعدالة الدولية أو اعتداء على النظم الدولية^(٢)

٢٩٠ — وظاهر الميول الدولية في العصر الحاضر أنها تريد في جانب

(1) Fiore's Int. Law Codified, translated from the fifth italian edition by Borchard, 1918, art. 548-552. (1) Cheney Hyde, vol. I, § 69.

(٢) والمقصود هنا النظم المبنية على مبادئ ثابتة ولو تنوعت في التطبيق على الحالات الفردية حسب مقتضيه الظروف من حين الى حين

احترام الحقوق المعترف بها فى الاستقلال السياسى . فان الدول
تتضافر جهودها على التعرض لكل دولة تعتدى بصرامة على هذه
الحقوق . فاذا تقرر نهائياً أن لا يكون التدخل مشروعاً إلا فى حالات
الاعتداء على النظم والعدالة الدولية وبشرط أن يقع بطريقة تشترك فيها
جميع الدول ذوات الشأن تم الوصول بذلك الى غرضين جليلين هما
صيانة حرمة الاستقلال وصيانة النظم والعدالة الدولية

الباب الخامس

حقوق الملكية والحكم^(١)

الفصل الأول

أسباب نشوء^(٢) والانتقال^(٣) والزوال^(٤)

١ - أسباب نشوء الملكية

٢٩١ - ان حق الملكية والحكم الذي كثيراً ما يسمى حق
السيادة الوطنية يثبت إذا تسلطت الدولة على أراض وقعت في حيازتها
بالفعل وليس لاي دولة أخرى حق عليها
وأسباب نشوء الملكية هي وضع اليد وازدانة الملحقات
للملك والفتح

(١) التملك بوضع اليد^(٥)

٢٩٢ - التملك بوضع اليد لا يكون إلا في الاراضى المباعة وقد استمار أمريكا

(1) Rights of Property and Control.

(2) Creation.

(3) Succession. (4) Extinction.

(5) Occupation.

نشأت هذه القاعدة بعد اكتشاف أمريكا في القرنين السادس عشر والسابع عشر

والأراضي المباحة يقطنها إما قبائل رحالة لا تستقر فيها بمكان وإما أمم متوطنة لا تحكمها حكومات منظمة على الطريقة الأوروبية^(١) ٢٩٣ - وفي بداية الاكتشافات ظهرت نظرية حق المكتشف

نظرية حق
المكتشف

وكانت تقضى بأن الاكتشاف المجرد يكون لصاحبه سبباً صحيحاً للتملك . لكن المنافسة في الاكتشافات اشتدت بين إسبانيا وإنكلترا وفرنسا والبرتغال فاستحكم النزاع بينهم حتى نصب البابا إسكندر السادس نفسه حاكماً بين الدول (١٤٩٣ - ١٥٢٤) وبدأ بالفصل في النزاع بين إسبانيا والبرتغال في ١٤٩٤ لكن إنكلترا البروتستانتية لم تعترف له بمثل هذا الحق ولم تقم لأحكامه وزناً

٢٩٤ - على أن المبالغة في حق المكتشف لم تدم طويلاً فقد ذهب قائل إلى ضرورة الحيابة الفعلية قياساً على القاعدة الرومانية التي لا تعد سبباً كافياً للملكية إلا وضع اليد بذية التملك . حلت هذه النظرية محل نظرية حق المكتشف لكن النظرية الجديدة لم تقرر بالاجماع بل بقيت ساسة الدول المستعمرة في أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر يتمسكون بنظريات متناقضة لخدمة مطامعهم في أمريكا ولم يقض في النزاع بينهم إلا السيف وما لم يقض فيه السيف انتهى بطريق

ضرورة الحيابة
الفعلية

(1) Westlake, Int. Law., 2 ed. vol. I, p. p. 91-92. — Comp. Cheney Hyde, § 98. Moore; Dig., I, p. 303.

(2) Right of discovery

المساومة والتسوية السياسية لا أخذاً بقواعد قانونية دولية^(١)
لم يبق في أمريكا شبر من الارض غير تابع لدولة متمدة فأصبحت
مسائل الاستعمار فيها ملداً للتاريخ

٢٩٥ — انتهت المسابقة في الاستعمار في الحشرين سنة الاخيرة استعمار افريقيا
الى افريقيا فتقررت قواعد يمكن استنتاجها من الميول العامة الحديثة
ان التملك بوضع اليد جائز في الاراضي المباحة^(٢) وتعد مباحة جميع
الاراضي غير التابعة لدولة داخله في دائرة الدول النظامية سواء أكانت
مسكونة بقبائل رحالة أم مسكونة بأمة غير متمدة ذات حكومة غير
معترف بشخصيتها الدولية . وحقوق الاهلين الاول تعد حقوقاً أدبية
لا قانونية . والادب الدولي لا القانون الدولي هو الذي يقضى بتعهدهم
بالرفق

ووضع اليد يتم بامرین هما اعلان الضم والحيازة المادية

٢٩٦ — فاعلان الضم هو تصريح صادر من الدولة يفيد اعترافها اعلان الضم^(٣)
على اعتبار هذه الاراضي جزءاً من أملاكها . ولم يمين القانون الدولي
رسمياً خاصاً لا جراً ذلك . وقد جرت المادة على الاكتفاء برفع علم الدولة
على تلك الاراضي وتلاوة اعلان بصفة جهرية علنية يبين ارادة الدولة
امتلاكها . انما يشترط أن يكون الاعلان صادراً من الحكومة
المركزية في الدولة فان كان صادراً من سلطة محلية وجب تصديق
الحكومة المركزية عليه . أما الافراد فلا يملكون ضم البلاد الى

(1) Westlake, 2 ed., I. 101 - 105. — Hall, Int. Law, 7 ed. § 34.

(2) Res nullius. (3) Formal act of annexation.

دولهم وعملهم باطل لا تصححه مصادقة الدولة بعد

٢٩٧ — والحيازة المادية يجب أن تكون حقيقية فلا تثبت الا الحيازة المادية^(١) بسكنى أهالى الدولة الملحقه^(٢) فى الاراضى واقامة ادارة منظمة فيها على وجه الاستمرار^(٣) فان تركتها بنية التخلي نهائياً انتهت الحيازة وزال حق الملكية . أما ان حصل الترك بصفة وقتية فالحق يبقى قائماً . ومسألة التخلي التام أو التخلي الوقتى من الوقائع التى هى محل للتقدير فاعلان الضم وحده لا يعد سبباً صحيحاً للملكية وكذلك الحيازة وحدها لا تكفى

٢٩٨ — وقد تقرر فى معاهدة غرب افريقيا التى وقعتها الدول العظمى فى برلين سنة ١٨٨٥ بأن يشمل اعلان الضم بيان حدود الاراضى المراد ضمها وأن يبلغ للدول الاخرى بالطرق السياسية^(٤) كما تقرر أن تكون حيازة الاراضى فعلية وافية بالفرص باقامة حكومة عليها كفى لحفظ الامن والنظام وتأيد حرية التجارة وتأمين حرية النقل فيها^(٥)

٢٩٩ — أما اذا كان الغرض وضع بلاد معروفة تحت الحماية فانه يكفى بإبلاغ الامر للدول . ذلك لان هذه البلاد تكون حدودها معينة وحكومتها قائمة من قبل بالفعل . وهذا هو النوع المسمى بالمستعمرات المحمية . وظاهر أن هذا أمر خطير لان كثيراً من

(1) Physical possession. Effective occupation. (2) Annexing State. (3) Fiore's Int. Law Codified, art. 1039 - 1063. (4) Official notification through diplomatic channels. (5) Comp. Declaration of the Institute of International Law of 1888, Cheney Hyde § 103.

الرؤساء الوطنيين لا يدركون تماماً معنى العقود التي تضمهم تحت الحماية ولا يجعلون لها قيمة ولا احتراماً في بداية الامر مادامت تقع بصفة معنوية غير محسوسة

واحكام مثل المعاهدة السابق الاشارة اليها لا تسرى قانونا الاعلى الدول الموقعة عليها لكن الواقع جعل قواعدها من المعادلات الدولية

٣٠٠ - ويرى من هذه القواعد ومن التصرفات الدولية ومن المعاهدات والوثائق السياسية أن الدول لم تفكر في حرية الشعوب ولم تلحظ مشيئتهم في مصير وطنهم على الاطلاق كأن لا شأن لهم في الامر . تجاهلهم الدول باعتبار أن لا وجود لهم في نظر القانون الدولي لكن مما يخفف ذلك نوعاً اضطراب الدولة المستعمرة لان تعاهد مع القبائل وتتفق مع الاهالى حتى تأمن الاقامة بينهم فقد عقدت بريطانيا العظمى مثلاً في سنتين (من ١٨٨٤ الى ١٨٨٦) نحو ثلثمائة معاهدة مع قبائل وشعوب متوطنة في مستعمراتها بوادي نهر النيجر^(١)

ويظهر من ذلك أن وضع اليد ان كان سبباً كافياً قانوناً للتملك في مواجهة الدول الاخرى فان الدولة المستعمرة اذا ما واجهت الاهالى لزمها معاملتهم بالحسنى للاتفاق معهم

٣٠١ - وتبرر الدول الاستعمار أدبياً بأنه وسيلة لترفية الشعوب المتأخرة في أحوالهم المعيشية ولهذا المعنى فرضت اتفاقية سنة ١٩١٩

على الدول المنتدبة في عهد جمعية الأمم مراقبة تجارة الاسلحة والكحول الى آخره

(ب) اضافة التلصحات للملك ^(١)

٣٠٢ - جرى القانون الرومانى على اضافة الزيادة الطبيعية الى الملك المجاور فقرر علماء القانون الدولى اضافة الاراضى التى ينكشف عنها البحر على امتداد شواطئ الدولة والجزر التى تتكون بالقرب منها إلى ممتلكات الدولة من غير حاجة إلى أى عمل رسمى لملكها . ولا فرق فى ذلك بين ما إذا كانت الاراضى الجديدة تكونت بطريقة تدريجية غير محسوسة أو ظهرت دفعة واحدة بسبب تحول مجرى المياه

(ج) - الفتح ^(٢)

٣٠٣ - الفتح هو الاستيلاء على أملاك العدو بالقوة العسكرية فى أثناء الحرب

٣٠٤ - وهو ما لا يكفى فيه الغزو العسكرى وخضوع وكلاء احكام الفتح

العدو (الحكومة) وقواته للظافرين بل يجب أن يكون مصحوباً بمباشرة القائد العسكرى حقوق السيادة والحكم فى البلاد المقهورة حرياً

٣٠٥ - فاذا كان أهالى البلاد من الشعوب المنحلة التى لا تعتبر أهلاً لحقوق الملكية والحكم فإن الفاتح يتجاهل حقوقهم ويضع يده

على البلاد كما لو كانت خالية بوصف أنها من الاراضى المباحة ويصرح في إعلان رسمي بضم البلاد الى دولته سواء أكان ذلك بمنشور سياسى أم بإعلان ضم أو كان بمباشرة الحكم على وجه الاستمرار^(١)

٣٠٦- أما اذا كان العدو المقهور مملكة حقوقها في السيادة محترمة فان الفاتح لا يستمد حق الملكية والحكم - في عصرنا الحالى على الاقل - بمجرد الاستيلاء على السلطة في البلاد . اذ المفروض أن يبقى حق الملكية والحكم موقوفا حتى اذا غادر البلاد الجيش الفاتح عادت الدولة المقهورة الى مباشرة حقوقها من غير حاجة الى عمل جديد^(٢)

فاذا أراد الفاتح ضم مثل هذه البلاد أكرهاها على توقيع معاهدة معه على الطريقة المألوفة

على أنه قد يكتفى الفاتح بإعلان الدول الاجنبية - من جانبه وحده - باعتزاه على الاستيلاء على حقوق الملكية والحكم في البلاد المقهورة وبتمام ذلك فعلا وهذا ما يسمى في لغة السياسة بالاختضاع . ويتميز بأنه نتيجة غزو عسكري لا يصحبه اتفاق ما

٣٠٧- والاختضاع^(٣) يكون غالبا في حالة ضم بلاد الدولة

الاختضاع

(1) Hall, International Law, 7 ed, § 204. Westlake, The Nature and Extent of the Title by Conquest, Law Quarterly Review XVII, 392 - 401.

(2) Cheney Hyde, International Law, vol. 1 § 106.

(3) Subjugation.

المقهوره كلها الى الدولة الظافرة لانه في مثل هذه الحالة لا يوجد شخص دولي يمكن التعاقد معه . كذلك يكون في حالة الاستيلاء على قسم من أملاك الدولة المقهوره اذا كانت هذه الدولة تفضل أن لا تتنازل بنص صريح في المعاهدة فتصبح الاراضى مملوكة بالفتح بالتنازل^(١)

٣٠٨ - والظاهر من اتجاه الميول الحديثة في الوقت الحاضر أنهم لا يهتمون كثيراً بالبحث في طريقة ضم البلاد المقهوره ولا فيما اذا كان الفتح بذاته يعتبر منشأ لحق الملكية والحكم أو ناقلها فقط وانما المهم عندهم هو النظر فيما اذا كان للفاتح ان يقرر مصير حرية شعب بالقوة وحدها^(٢)

٢ - أسباب انتقال الملكية

٣٠٩ - تنتقل الملكية بالتنازل أو الاخلاء أو وضع اليد المدة الطويلة أو الثورة

(١) التنازل^(٣)

٣١٠ - التنازل هو نقل حقوق الملكية والحكم في قسم من اراضى دولة الى دولة أخرى بموجب اتفاق^(٤)

(1) Oppenheim, I, § 236 - 241.

(2) President Wilson declared before the Congress Jan. 8, 1918

« The day of conquest and aggrandizement is gone by. »

(3) Cession. (4) Fiorés art. 147 - 150. Cheney Hyde § 107.

والاتفاق يوضع في صورة معاهدة تتضمن عادة - فوق التخلي من جانب والقبول من الجانب الآخر - الشروط التي تبين حصة الاراضى المتروكة في الدين العمومى وحقوق الالهالى من جهة رعيوتهم وأملاكهم

أما اذا قبضت الدولة الظافرة بالفعل في خلال الحرب على حقوق الملكية والحكم في الاراضى المرغوب النزول عنها فانه يكفى اعتراف الدولة المقهورة بقبول ماتم

٣١١ - وقد يقع التنازل بالبيع كما فعلت روسيا حينما باعت التنازل بالبيع ممتلكاتها في أمريكا الى الولايات المتحدة بمبلغ ٧,٢٠٠,٠٠٠ دولار في سنة ١٨٦٧

٣١٢ - وقد يكون التنازل بلا مقابل لاجتذاب صداقة دولة التنازل بلا مقابل أخرى . فقد وهبت فرنسا في سنة ١٧٦٢ مستعمرة لوزيانا الى اسبانيا لتمويضها عن فلوريدا التي استولت عليها انكلترا بمعاهدة باريس ووهبت انكلترا في سنة ١٨٥٠ قسما من املاكها بجانب بحيرة إدرى لحكومة واشنطن لتقيم عليها فئارا

٣١٣ - لكن الهبة تقع في الغالب باكره لان العلاقات الدولية الهبة القسرية ليست قائمة على الاسراف في الكرم والدولة المغلوبة في حرب هي التي قد تجبر بشروط الصلح على النزول للظافر عن ايلة أو مستعمرة .

والتاريخ شاهد على هذه الهبات التفسيرية التي تعقب الحروب ^(١)
 ٣١٤ - وقد يقع التنازل بالبدل العيني ولو أن هذا أصبح لا يتفق
 مع مبدأ تقرير المصير وهاك مثالا وقع من عهد غير بعيد في مؤتمر برلين
 سنة ١٨٧٨ إذ نزلت رومانيا لروسيا عن بسارايا في نظير استيلائها على
 دبروجا التي كانت تابعة لتركيا ^(٢)

التنازل بالبدل
العيني

(ب) الاخلاء ^(٣)

٣١٥ - الاخلاء هو نزول دولة عن حقوق الملكية والحكم في
 قسم من أملاكها من غير تعيين من يخلفها فيه فيتم من طرف واحد
 بلا حاجة إلى قبول طرف ثان ^(٤)
 مثاله إذا اعترفت دولة باستقلال مستعمرة أو إيالة سابقة تخلفتها
 دولة أخرى في حقوق السيادة التي كانت لها

(ج) وضع اليد المدة الطويلة ^(٥)

٣١٦ - إن مباشرة الحكم في أراض مدة طويلة بلا انقطاع

(١) لكن الولايات المتحدة لما ألزمت اسبانيا المتهورة في سنة ١٨٩٨ بالتخلي

عن جزر الفيليبين دفعت لها في نظير ذلك عشرين مليون دولار

Moore, Int. Law Digest, vol. I p. 531.

(2) Hall, European Concert in the Eastern Question, p. 302.

(3) Relinquishment. (4) Cheney Hyde, § 115.

(5) Prescription.

يكون كافياً لنقض دعوى السيادة على تلك الاراضى من جانب آخر وبه تؤول لواضع اليد حقوق السيادة فيها^(١)

والمفروض فى هذه الحالة أن الاراضى لم تكن من الاراضى المباحة (والا لجاز تملكها بوضع اليد وحده) انما كانت تابعة لدولة أهملت مباشرة حقوق السيادة فيها مدة طويلة ووضعت دولة أجنبية اليد عليها فى خلال تلك المدة الطويلة . وظاهر أن ليس لدولة أن تنظم بعد أن انقطعت عن مباشرة حقوق السيادة وتركت غيرها يضع يده طويلا باطمئنان من غير أن تحتج عليه أو تحرك ساكناً

٣١٧ - إن تقرير مبدأ التملك بوضع اليد المدة الطويلة مفيد شروطه ومدته جداً فى حسم المنازعات الدولية بطريقة تضمن ثبات الحال بين الدول^(٢) ويشترط أن يكون وضع يد الدولة الاجنبية قد استمر من غير انقطاع وأن تكون الدولة المتبوعة سكنت بلا احتجاج جدى وهى مسائل يرجع فيها الى تقدير ظروف الواقعة

ولم تتفق الدول على تعيين المدة الضرورية للتملك بوضع اليد المدة الطويلة

وقد تقرر عند التحكيم فى تعيين الحدود بين غيانا البريطانية وفنزويلا فى سنة ١٨٩٧ أن وضع اليد مدة خمسين سنة كاف لاعطاء صاحب اليد سبباً شرعياً للتملك^(٣)

(1) Moore, Digest., 1, p. 296. (2) See Oppenheim vol. I § 243.

(3) Cheney Hyde § 116.

٣١٨ - غير أن حوادث الحرب العظمى تثير الشك في احترام انتقال حقوق الملكية والحكم اذا اقترنت باذلال الاهالى وعدم الاكثراث بامانهم وصرح السلام لا يمكن أن يقوم على مثل ذلك . دلت شروط الصلح على تصميم الدول الظافرة في تلك الحرب على استرداد الاملاك التى انتزعت منها بغير حق . وقد اعتبرت معاهدة الصلح فترة الزمان من ١٨٧١ الى ١٩١٤ غير كافية لتغيير لون السيادة الالمانية على الاراس واللورين وجعلها شرعية بعد ان لم تكن كذلك . ورأت أن الظلم والجور الذى ارتكب بتقسيم بولونيا فى سنة ١٧٩٥ لا يزال محسوساً كما لو كان قريب العهد

٣١٩ - والظاهر أن انتقال حقوق الملكية والحكم بوضع اليد المدة الطويلة سيكون فى المستقبل نادراً قليل الاهمية وذلك لان الفرص السانحة لا حتجاج الدولة المعتدى عليها كثيرة (وهى كافية لتقطع المدة) ولأن الميول الحديثة لا تؤيد انتقال حقوق السيادة على الاهالى على كره منهم . وبذلك يكون تطبيق نظرية وضع اليد المدة الطويلة مة صورا على حالات الخلاف فى ملكية اراض مساحتها صغيرة مثل حالة النزاع فى تعيين الحدود أو حالة واضع اليد الذى يتمسك بسبب ملكية غير كاف قانونا

(د) الثورة ^(١)

٣٢٠ - الدولة الجديدة التى نشأت من ثورة موفقة تخلف

(1) Revolution.

بفعلها ذاته دولة الوطن الاب أو الدولة المتبوعة في حقوق السيادة على البلاد بلا حاجة الى انتظار اعترافها بالاستقلال فقد استولت الولايات المتحدة بمحادث الثورة مجرداً على حقوق السيادة التي كانت لبريطانيا العظمى على أملاك المستعمرات الثائرة^(١)

٣ — أسباب زوال الملكية

(١) فعل الطبيعة^(٢)

٣٢١ — فقدان الدولة لحقوق الملكية والحكم لايفيد زوال هذه الحقوق في ذاتها فان دولة اكثر منها أهلية تحمل فيها عادة محلها وهذا فيما عدا حالة زوال الاراضى من الوجود أو صيرورتها بفعل الطبيعة غير صالحة لسكنى الانسان^(٣)

(ب) الترك^(٤)

٣٢٢ — إن حقوق الملكية والحكم تزول وتفتى بترك الدولة حيازة الاراضى وإهمالها ما لم تخلفها دولة أخرى في هذه الحقوق ، وبزوالها تصبح الاراضى مباحة وتكون لأول واضع يد عليها^(٥)

٣٢٣ — والظاهر أن الترك لا يثبت إلا إذا ثبت القصد فيه بطريقة لا تحتمل الشك

(1) Wheaton, p. p. 523 — 527. — Moore, Digest., I, 303.

(2) Operation of nature. (3) Oppenheim, 2 ed., I, § 245.

(4) Abandonment.

(5) Hall, Higgins' 7 ed., § 34.

فيثبت الترك إذا قام الاهالى غير المتمدين (أى الذين يعدون فى نظر القانون الدولى غير أهل لمباشرة حقوق الملكية والحكم) وانزعوا السلطة من الدولة المتبوعة فمجزت عن مقاومتهم وأذعنت للواقع وأهملت الامرفان سكوت الدولة المتبوعة زمنا ما بعد طرد الاهالى رجالها بالقوة لايمكنها معه أن تدعى أن قصد الترك غير متوافر قانوناً. اما مجرد الامل فى استرداد حقوقها فى المستقبل فلا يكفى لبقاء حقوق السيادة حية على أن الأوفى أن ترك فترة من الزمن كافية لاسترداد السلطان فى البلاد قبل تقرير زوال حقوق الملكية والحكم

٣٢٤- أما اذا هجرت الدولة البلاد باختيارها وكان فى مقدورها استردادها فلا تمد تاركة^(١) الا اذا ثبت قصدتها فى ذلك بجلاء كما اذا طال الاهمال كثيراً أو ظهر هذا القصد عند اعلان منهج سياسى رسمى^(٢)

(١) احتلت بريطانيا العظمى جزيرة ترينيداد فى سنة ١٨٩٥ فكان ذلك سبباً لاحتجاج حكومة البرازيل التى تمسكت بحقوقها فى الملكية والحكم رغم اتمامها قائلة ان قصد الترك لم يدربخلدها وان المالك قد يئيب ويهمل ملكه لكنه لا يفقده وأن الحيابة القانونية لا يشترط فيها حيابة فعلية مستمرة انما يكفى فيها أن حيابة الشئ تكون فى مقدور صاحبها كلما أراد ذلك ولما كانت واقعة الحال تؤيد احتجاج البرازيل فقد أخلت بريطانيا العظمى الجزيرة

الفصل الثاني

سلطان الدول خارج الوطن

وصوره المختلفة

٣٢٥ - سلطان الدولة في البلاد الأخرى له صور مختلفة فهذه البلاد إما أن تكون من الممتلكات أو تحت الحماية أو في منطقة النفوذ أو مؤجرة للدولة فقط . وتختلف درجة السلطان في كل صورة من هذه الصور

احتفظت الدول البحرية المستعمرة لنفسها ببلاد هي ليست إلى الآن تحت سيادتها المباشرة وينبغي لنا معرفة طبيعة سلطان هذه الدول على تلك البلاد ومن أجل ذلك يجب أن نستعرض خواصها

ولقد كانت رغبة تلك الدول البحرية في تقسيم إفريقيا بطريقة سلمية والتصرفات التي وقعت في سبيل الوصول إلى هذه الغاية هي أيضاً من أهم الأسباب التي جعلت تلك الموضوعات من المسائل البارزة التي يرغب في حلها

٣٢٦ - نظرية سيادة مملكة وتبعية مملكة لها معروفة في القانون الدولي العام من قديم . وهذه التبعية وتلك السيادة كائناً أقرب إلى أن تكونا علاقة بين الحكومات من أن تكونا سلطاناً على وطن . أما الحماية فكانت اصنافها قليلة ولم تتولد عنها صعوبة ما حثي

جاء العهد الاخير الذى كثرت فيه الحماية فى افريقيا ونشأت عنها مسائل معقدة من واجبات ومسئوليات متبادلة بين الدول . ثم ظهرت نظرية منطقة النفوذ وانتشرت بسرعة لم يمهدها لمثل وهذا الاسم جديد ومعناه جديد لم يتحدد وصفه القانونى بعد لانه فى الواقع موضوع جديد أضيف الى القانون الدولى

وكل ما نحاوله هنا هو ان نبين اتجاه الافكار فى هذه المسائل والعمل الجارى بشأنها

١ - الممتلكات^(١)

٣٢٧ - حكم الممتلكات التابعة لدولة معروف لاشك فيه سواء أ كانت هذه الممتلكات مما استولت عليه الدولة حديثاً أم مما أخذته من زمن بعيد وسواء أ كانت أراضيها جديدة تغطيها الغابات وتأوى اليها الوحوش وسكانها همج أم كانت وطن حضارة أهلها مهذبون فان سلطان الدولة عليها فى كل تلك الحالات يكون كاملاً وسيادتها تامة وتكون الحقوق والواجبات فيها هى المعروفة فى القانون الدولى العام

٢ - الحماية^(٢)

٣٢٨ - لكن المسألة دقيقة بالنسبة للحماية لان الحماية متنوعة جداً وليس لها صورة معينة وأحكامها تختلف كثيراً حتى قيل

أن ليس من حماية معروفة تشابه الأخرى

فإن الكلمة قد تدل على علاقة تبعية تنقرر باتفاق بين دولة تطلب المنفعة ودولة تذب عنها كما تدل على احتفاظ دولة قوية بموقف ترغب به الوصول إلى امتلاك بلاد تسكنها أمة غير قادرة على مباشرة الأعمال الحكومية على الوجه المعروف في الدوائر الدولية

٣٢٩ - والحمايات من الصنف الأول تتلخص أحكامها في أن
الدولة المحمية تحتفظ بشخصيتها الدولية فتبقى جنسية رعاياها مميزة
وتحتفظ بحيادها إذا دخلت الدولة الحامية في حرب. لكن كف الدولة
المحمية عن اتيان عمل عدائي ضد الدول الأجنبية والدفاع عن سلامتها
في حالة اعتداء دولة أخرى عليها مما يستلزم تسلط الدولة الحامية على
أموالها الخارجية كلها أو بعضها كما يستلزم التسلط على بعض الشؤون
الداخلية. وهذا الصنف نادر الوجود فلا حاجة للأسهاب في بيانه^(١)

٣٣٠ - على أنه يجب التمييز بين حالة الحماية بروتكتورا^(٢) التي
ذكرناها وحالة بروتكسيون^(٣) التي تتعهد فيها دولة أو عدة دول قوية
بالذود عن استقلال دولة ضعيفة من غير التسلط على أمورها الخارجية
ولا الاعتداء على سيادتها الداخلية

٣٣١ - أما الصنف الثاني من الحمايات فهو الأكثر شيوعاً وفيه
تعتزم دولة مستعمرة الاختصاص بيقاع معينة تجد الوقت غير مناسب
للمنصف الثاني .
الحماية
الاستمرارية

(1) Oppenheim, International Law, vol. I, § 93.

(2) Protectorate, (3) Protection.

لوضع اليد عليها في الحال فحتفظ بحق وضع اليد في الاستقبال وفي هذه الحالة تباشر الدولة الحامية نوعاً من الرقابة على الاهالى الوطنيين حتى تمنع صلاتهم السياسية بأية دولة أجنبية وتعلم كذلك هذه الدول بأنها لن تسمح لمن بالاتصال مباشرة باهالى البلاد . وقد أطلق على هذا الصنف من الحماية اسم « الحماية الاستعمارية » ^(١) الذى أطلق أيضاً على ذات البلاد الواقعة في مثل هذه الحالة . ومن الواجب التنبيه هنا إلى أمرين الاول انه لا يوجد في هذا الصنف دولة تحمى لان البلاد خلو من الحكومة المنتظمة وليس فيها إلا قبائل هجيرة والامر الثانى ان البلاد لم تضم للدولة الحامية بالفعل لكن من المنتظر ضمها في المستقبل حتى لقد شبهت الحماية الاستعمارية بالخطبة والسيادة بالزواج ^(٢)

٣٣٢ - وقد وجد صنف ثالث من الحماية طبيعته شاذة وهو الوسط بين الحماية القديمة والحماية الاستعمارية وفيه تعلن دولة كبيرة - بمقتضى معاهدة - حمايتها على جماعة سياسية فيها صفات الدولة لكنها ليست في مستوى المدنية الاوروبية فلا تعتبر عضواً في الجمعية الدولية . مثاله حماية فرنسا على أنام التى عقدت بمعاهدة ٦ يونيه سنة ١٨٨٤ وحماية بريطانيا على زانبار التى أعلنت في سنة ١٨٩٠ وعلى رأس البلاد فى كلتا الحالتين حاكم وطنى : سلطان فى زانبار ومملك فى أنام لكن حكومة

الصنف الثالث .
وسط بينهما

(1) Colonial Protectorates.

(2) Nys, Dr. Int., vol. I. p. 365 et. vol. II p. p. 80-98. Westlake, Int. Law, part I, p. p. 119-127.

السلطان تحت رقابة معتمد وقنصل جنرال بريطاني وحكومة الملك فوقها مندوب سام فرنسي وتقبض الدولة الحامية في كل من الدولتين على زمام السياسة الخارجية^(١)

ويبين من ذلك أنه يوجد في هذا الصنف دولة محمية لكنها ليست دولة في عرف القانون الدولي

الحوادث
التاريخية

٣٣٣ - والحوادث التاريخية تدل على أن مثل هذه الحماية تنقلب بسهولة الى حماية استعمارية . فهما كان الفارق بين ممالك زنبار وأنام ذات الحكومات المنظمة على الطريقة الشرقية وبين بلاد قبائل الهمج العراة الضاربة في أواسط أفريقيا فان حظهما السياسي واحد غالباً لان غاية الدولة الحامية في كل منهما الوصول الى الضم^(٢)

زانبار

ففي سنة ١٨٩١ جمل الوزير الاكبر في زنبار بريطانيا فأصبحت الادارة بريطانية واتبعت مملكة زنبار لوزارة المستعمرات مباشرة بدلا من الاحتفاظ بعلاقاتها الاولى مع وزارة الخارجية البريطانية

مدغشقر

وقد جعلت فرنسا جزيرة مدغشقر مستعمرة في سنة ١٨٩٦ بعد أن وضعتها تحت الحماية بمعاهدة ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٥

الجنبة

لكن الجنبة - التي ادعت ايطاليا حمايتها في سنة ١٨٨٩ - قد هزمت الجيش الايطالي واستردت استقلالها التام بمعاهدة أديس أبابا في سنة ١٨٩٦ . ويسانه أن معاهدة عقدت في ٢ مايو سنة ١٨٨٩ بين

(1) Statesman's year Book, 1909 p. p. 185-187, 783-785 - Despagne, Dr. Int. Public, § 133.

(2) Annexion.

بين إيطاليا ومنيليك نجاشي الحبشة وكانت صيغها مبهمه فاختلف في تفسير المادة ١٧ منها إذ ادعت إيطاليا أن النص يقضى بتبعية الحبشة ويحول إيطاليا حق تولى أمورها الخارجية لكن الحبشة قالت انها ما أرادت من تكليف إيطاليا بمخاطرة الدول الاجنبية بالنيابة عنها إلا تسهيل مصالحها وتمسكت بالاستقلال التام

ولما اشتد الخلاف بين الدولتين نشبت الحرب بينهما في سنة ١٨٩٥. هزمت إيطاليا وتم الصلح بمعاهدة أديس أبابا في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ التي جاء فيها « ان امبراطورية اتيوبيا دولة مستقلة ذات سيادة وأن إيطاليا تعترف باستقلالها المطلق من غير تحفظ »^(١)

٢٣٤ - وبين مما تقدم أن الحماية - في غير حالة قبائل الهمج - لا تكون إلا بمعاهدة والمعاهدة تبين إلى حد ما حقوق الطرفين . وأن اعتراف الدول الاجنبية بالحماية صراحة أو ضمناً يجعلها شرعية في نظر القانون الدولي

الحماية في غير حالة الهمج لا تكون إلا بمعاهدة

٢٣٥ - أما الحماية الاستعمارية فانها عادة تبسط بلا اتفاق وان وقع اتفاق فانه لا يعد معاهدة بالمعنى القانوني لان أحد المتعاقدين ليس دولة ولا شخصية دولية له . فلا تستمد الدولة الحامية سلطانها على البلاد من قوة الاتفاق بل من مباشرتها اياه بنفسها . ويعد أهالي المستعمرة المحمية - في العلاقات الدولية - من رعايا الدولة الحامية ولو أن سيادتها ليست تامة على البلاد . واذا كانت الدولة الحامية في

اما الحماية الاستعمارية فانها عادة تبسط بلا اتفاق

حرب فإن المستعمرة المحمية تكون عرضة لهجوم العدو عليها . ومن ذلك يرى أنه من المتعذر تبين الفارق قانوناً بين مستعمرة محمية وبين ايلة أو مستعمرة عادية

٣ - منطقة النفوذ^(١)

٣٣٦ - إذا لم يكن للدولة في منطقة من المناطق الا شئ محدود من السلطان يقال إنها ذات نفوذ فيها والمنطقة تسمى منطقة نفوذ^(٢) .

وهذا الاصطلاح جديد لا يعرف معناه القانوني بالضبط لكن المراد به في الواقع هو تمكين الدولة ذات النفوذ من أن تمنع الدول الاخرى من تملك المنطقة أو بسط الحماية عليها في حين أن هذه الدولة تكون حرة في التملك أو بسط الحماية متى أرادت . ولا يشترط أن تباشر الدولة ادارة هذه المنطقة ولا أن تكون لها الرقابة على أمورها الداخلية أو الخارجية

ومن الظاهر أن مثل هذه الدعوى لا قيمة لها الا اذا بنيت على اتفاق دولي

لا شئ يمنع الدول قانوناً من تملك الاراضى المباحة أو بسط الحماية عليها لكن خوفاً من أن يحدث في افريقيا ما وقع في تقسيم شمال

(1) A sphere of influence.

(2) Hall, Int. Law, § 38. — Westlake, Int. Law, part I., p. p.

أمريكا مدى ثلاثة قرون من المنازعات والحروب بين انكلترا وفرنسا وإسبانيا قد تفاهمت في العهد الحديث الدول العظيمة البحرية والاستعمارية على اختصاص كل دولة منها ببعض المناطق على شريطة أن تمتنع في المستقبل من السعي في وضع اليد على المناطق التي اختصت بها دولة أخرى وقد وقع شيء كثير من هذا التفاهم بين بريطانيا وألمانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا (من سنة ١٨٩١ الى ١٨٩٨) لتحديد مناطق النفوذ في أفريقيا الشرقية والغربية والوسطى . ومثل هذه الاتفاقات لا تربط إلا الدول التي وقعها

على أن هناك شكاً في أن يكون للحق الذي ينشأ عنها قيمة حقيقية متى طال العهد ولم يتقلب الى وضع يد أو ضم أو حماية

٤ - الإدارة ^(١)

٣٣٧ - حصلت اتفاقات انتقل بمقتضاها حق الانتفاع بمدينة أو مقاطعة مدة طويلة من دول ضعيفة في حالة انحلال الى بعض الدول الأوروبية ^(٢)

ففي سنة ١٨٩٨ استأجرت ألمانيا من الصين خليج كياوشاو وما جاوره من الاراضى مدة تسعة وتسعين عاماً ^(٣) . وتفاقت روسيا معها

(1) Leased Territory.

(2) Westlake, International Law, part I, p. 133

(٣) وفي سنة ١٩١٩ تنازلت ألمانيا عن حقها في كياوشاو الى اليابان

أيضاً على حق الانتفاع بيورت أرثور وتاليتوان والاراضى المجاورة والبحار الوطنية التابعة لها مدة خمسة وعشرين عاماً^(١). وتبعها انكلترا فاستوات على واى هاى واى بنفس الشروط الروسية ثم استأجرت المقاطعة المقابلة لجزيرة هونج كونج. أما فرنسا فقد استأجرت خليج كوانج شووان على الشاطئ الصينى الجنوبى

حكم البلاد
المؤجرة

٣٣٨ - تقضى قواعد القانون المدنى بأن تبقى الملكية لغوَجِر.

فلا يكون للمستأجر إلا المنفعة فى المدة المعينة بالشروط المتفق عليها فهل تسرى تلك القواعد فى القانون الدولى العام؟ هل تعد بور ارثور وواى هاى واى وكيانوتشاو وكوانج شووان تابعة للصين مع تمتع الدول الاجنبية بحقوق الادارة والحكم فيها؟ وهل تسرى على هذه البلاد المعاهدات التجارية النافذة فى الصين؟ وما موقف البلاد المذكورة اذا وقعت حرب بين الصين وبين الدول؟

الاجارة غير
مقصودة بمنها
القانون

٣٣٩ - دلت التجارب فى الحرب بين روسيا واليابان (١٩٠٤

- ١٩٠٥) وفى الحرب العظمى (١٩١٤ - ١٩١٨) على أن البلدان المؤجرة تعتبر فى ما يخص قواعد الحرب والحياذ كأنها من ممتلكات الدولة التى لها حقوق الادارة والحكم فيها. والواقع أن عبارات الاجارة والانتفاع غير مقصودة بمنها القانونى إنما هى عبارات تذكر من باب الخديعة فى التدابير السياسية لستر خطورة التنازل عن الاملاك

(١) وفى سنة ١٩٠٥ تنازلت روسيا المقهورة عن حقها فى بور ارثور الى

اليابان الظافرة وقد مدت اليابان الاجارة الى تسعة وتسعين عاماً

فان الصين تنازلت في الواقع عن كل حقوق السيادة مدة الاجارة لكن ذلك لم يذكر في الماماهدات من باب المدارة وتهوين الخطب^(١)

٣٤٠ - وهناك اجارة صدرت من دولة ليست مالكة فقد

اجارة صدرت
من دولة ليست
مالكة

أجرت بريطانيا العظمى في سنة ١٨٩٤ الى دولة الكوننجو الحرة قسما واقما في منطقة نفوذها التي كان معترفا بها من جانب المانيا وايطاليا وهذا القسم من أملاك مصر وكان في حيازة الدراويش ولم تضع بريطانيا العظمى يدها عليه مطلقا . وقد جاء في الاتفاق أن الموقعين لا يجملون حقوق تركيا ومصر على حوض النيل الأعلى وان الاجارة تنتهى ب وفاة الملك ليوبولد الثاني . احتجت فرنسا على هذا التصرف فتنازل ملك البلجيك عن معظم الاراضى المؤجرة . وبعد سقوط المهدي وقعت هذه الاراضى في حدود السودان المفتوحة . ولما قادت فرنسا نفوذها في هذه المناطق بمحاذة فاشوده أراد ملك البلجيك أن يسترد الاراضى المؤجرة التي كان تنازل عنها باتفاق مع فرنسا فعارضته بريطانيا العظمى . لكن المفاوضات السرية استمرت بينهما مدة سبع سنين وانتهت باتفاق سنة ١٩٠٦ الذى ابطل الاجارة الاقبا بخص منطقة اللادو المجاورة لأعلى النيل التي أعيدت الى دولة الكوننجو الحرة لكن بريطانيا العظمى استردتها بعد وفاة الملك ليوبولد الثاني في سنة ١٩٠٩^(٢)

(1) Westlake, International Law, part I, p. 134.

(2) Lawrence, Principles of International Law, seventh edition p. p. 170 - 171.

٥ - الكوندومنيوم ^(١) والملكية المشتركة

٣٤١ - تتكون باشتراك حكومتين في حقوق السيادة على بلاد
بمينها والسيادة واحدة لكن تتقلاها حياة تؤلفها الحكومتان
ففى سنة ١٨٦٤ أقيمت كوندومنيوم من النمسا وبروسيا على
لاونبرج وشلزويج هولشتين انتهت فى سنة ١٨٦٦. ونشأت كوندومنيوم
أخرى من بلجيكا وبروسيا على أقاليم مورشنيه فى سنة ١٨١٥
واستمرت الى سنة ١٩١٩. وفى سنة ١٨٥٦ تقرر ملكية جزر فيزان
وكوتفرانس على المشاع بين فرنسا واسبانيا. وفى سنة ١٨٦٦ قامت
كوندومنيوم من شيلي وبوليفيا على المقاطعة المتنازع فيها بينهما
ومن سنة ١٨٨٨ الى سنة ١٨٩٩ كانت جزيرة ساموى تحت حماية
ألمانيا وانكلترا والولايات المتحدة معاً. وباتفاق سنة ١٩٠٦ وضمت
جزر أرخبيل هبريدس الجديدة تحت إدارة فرنسا وبريطانيا بالاشتراك
وقد وجدت حالات كانت فيها البلاد تابعة لدولة قانوناً وتحت
حكم دولة أخرى فعلاً كما كان الشأن فى قبرص من سنة ١٨٧٨ الى سنة
١٩١٤ والبوسنة والهرسك من سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٩٠٨

٣٤٢ - والواقع أن احتلال البلاد وإدارتها تؤدى على طول
الزمان الى السيادة التامة إذا كانت الدولة التى تمنح هذه الحقوق ضعيفة
والدولة التى تستولى عليها قوية تطمح الى توسيع أملاكها

(1) Coimperium, Condominium.

٣٤٣ — وحالة الاشتراك في السيادة — مثل حالة الفصل بين السيادة وبين الادارة والحكم — هي من الحلول الوقتية التي يلجأ اليها احتيالا للخروج من مأزق في حالة كثرة التعقيد وتفضى إلى انفراد الأقوى بالأمر^(١)

الفصل الثالث

طبيعة مفهومي الملكية والحكم ومحدودها

١ — ارتباط السيادة بجماعة الاراضى

٣٤٤ — ان سيادة الدولة تستلزم حتما حقها في الملكية والحكم في قسم من الكرة الارضية وهو وطنها^(٢) وحيازته التامة على وجه الاختصاص ركن أساسى في كينونة الدولة وشرط لازم في استقلالها فحق السيادة مرتبط بجماعة الاراضى . والشعب مهما بلغ من الحضارة لا يؤلف دولة الا اذا كان له وطن قومى . والنظام القضائى ونظام التمثيل السياسى ومعظم القواعد التى تسير الحرب وتنظم الحياذ مبنية على أن للأمم التى تجرى عليها حقوقاً في وطن^(٣)

(1) Rivier, t. I., p. 297. Bonfils - Fauchille, t. I, § 344

(2) Son territoire.

(3) V. Bonfils - Fauchille, t. I, § 483—489.—Rivier I.135 - 143.

— Martens, I, 451 - 459. Moore, Dig., I, 615. Comp. Westlake's collected Papers, Ch. IX.

٢٤٥ - حق الدولة فى ملكية وطن لها جوهري . وهذا الحق ^{حق الملكية} ^{اللى لا يتناق مع} ^{الملكية الشخصية} الأعلى ينبئ عليه حقها فى أن تبشر فى حدود الوطن - دون الدول الأجنبية وعلى ملأ منها - حقوق التشريع والقضاء والبوليس وغيرها لمنفعة الامة وسعادتها . ومن الجلى أن هذه الحقوق لا تتنافى مع الملكية الشخصية فى شئ بل هى تؤيدها وتحميها

تقسم الاموال فى الوطن الى خاصة وعامة . وتشمل الطرق والترع والقناطر والسكك الحديدية وخطوط التلغرافات والمين والمرافئ والارصفة والاحواض والحصون والقلاع والاستحكامات والترسانات والقشلاقات والاسلحة والمهمات الحربية والمراكب ودور الكتب والمتاحف والآثار والجوامع والسرديات والصور والجواهر والامتنعة والمحصولات والمناجم وغير ذلك . والقوانين المدنية هى التى تضع أحكام ملكيتها وأوجه التصرف فيها فلا شأن للقانون الدولى فيها الا فى حالة الحرب اذا وقعت فى يد العدو

وفوق هذه الاموال باتواعها تكون للدولة فى وطنها حقوق الملكية العليا التى ينظمها القانون الدولى العام لصيانة هذا الوطن من كل اعتداء خارجى

٢٤٦ - الوطن للدولة فهى وحدها المختصة برعايته وليس لأية دولة أجنبية مقاسمتها داخل حدوده أى عمل من أعمال السيادة ولا استعمال أى حق فيه الا ما تقتضيه التبعية الدولية المتبادلة لارتقاء الحضارة وتقدم الانسانية

٣٤٧ - ان احترام سيادة الدولة يقضى على الدول الاجنبية بان لا تملك ارضا في الوطن الا بترخيص من الدولة
عليها بان لا ترخص لدولة أجنبية بتملك الاراضى فيها^(١)

٣٤٨ - وان استقلال الدولة لا يتفق مع خضوع بعض اراضيها لسيادة دولة أخرى . ومن المجمع على التسليم به ان أهلية الدول للتملك في بلاد دولة أجنبية مقيدة بتشريع تلك الدولة

٢ - مدى الملكية القومية^(٢)

٣٤٩ - ان ملكية الدولة تشمل المساحة الداخلة في حدودها المعروفة من ارض وماء وهواء وتختص وحدها بالسيادة عليها والقانون الدولي العام هو الذى يبين مدى حدود الدولة ومدى حقوقها فى الحكم وفى القضاء

٣ - حدود الدول المختلفة

٣٥٠ - قد تتخذ المعاهدات خطوطاً توهمية موازية لخطوط الطول أو خطوط العرض أو موصلة بين موقعين لتعيين الحدود بين دولتين وفى هذه الحالة تفوض عادة لجنة مختلطة فى حسابها وتبينها على الخرائط

الحدود
الصناعية^(٣)

(1) Bonfils Fauchille t. I. § 283 p., 478. Fiore, De la personnalité civile de l' Etat, R. D. I. P., t. I, p. 347.

(2) Extent of the National Domain.

(3) Artificial Lines.

وعلى الطبيعة مثل معاهدة الولايات المتحدة مع مكسيكو في ٣٠ ديسمبر ١٨٥٣ ومع بريطانيا بشأن الفصل في بعض مواقع الحدود بينها وبين كندا في ١١ أبريل ١٩٠٨^(١)

٣٥١ - وقد تميز سلسلة من الجبال والتلال الحدود بين دولتين الجبال والتلال ويسير خط الحدود في هذه الحالة مع خط تقسيم المياه^(٢) كما هو الواقع في الحدود بين كندا والاسكا^(٣)

٣٥٢ - كانت الانهار الواقعة بين دولتين تمتد في القرون الوسطى حواجز محاربة بينهما لكن الحاجة الى الرقابة على مياه الانهار والملاحة فيها دعت الى تقرير الملكية المشتركة للدولتين المجاورتين لضفتي النهر فظهرت صعوبات في العمل من تقرير سيادتين على منطقة واحدة تعمل كل منهما فيها على انفراد وذهب جروسيوس وقايل الى تقرير الحد بين الدولتين في خط توهمى يقع في منتصف مجرى النهر على أن يكون لكل دولة حقوق السيادة في النصف المجاور لها وتكون الجزر الواقعة فيه تابعة لها . على أن الدول المجاورة للانهار رأيت من بداية القرن التاسع عشر عقد المعاهدات لتعيين الحدود بالشروط التي توافق مصلحتها المشتركة^(٤)

(1) Moore, Digest, I, 615. (2) The Watershed.

(٣) المادة الاولى من معاهدة ٣٠ مارس ١٨٦٧
وهذه القاعدة حسنة في تحرير المبدأ لكنها تصادف صعوبات كبيرة في التطبيق

(4) Nys, Droit International, t. I, 423 — 437.

٣٥٣- وتسرى القاعدة عينها على البحيرات فان شواطئ بحيرة أونتاريو الشمالية ملك لكندا والشواطئ الجنوبية ملك الولايات المتحدة. والمياه تتبع الاراضى فى بحيرة كونستانس بطريقة مناسبة لطول الشاطئ^(١)

البحيرات

٣٥٤- فى جهات المملكة التى تحدها البحار تكون الحدود عند خط توهمى على بعد ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ والمقاس من حافة المياه وقت انخفاضها. وهذه القاعدة نشأت فى بداية القرن التاسع عشر تطبيقاً لنظرية ينكرشوك^(٢) التى تقضى بامتداد ملك الدولة فى البحر إلى الخط الذى يمكنها أن تحكمه بمدافعها. وقد كان أقوى المدفعية فى ذلك العهد لا يبلغ أكثر من فرسخ بحرى فكان يعتبر ذلك كافياً لأن الدولة ورقابة السفن وحماية سكان الشواطئ الذين يرتزقون منها وكثير من الدول ترى توسيع هذه المنطقة بقدر مرمى المدافع الحديثة لحماية مصايد الاسماك وجعل الدفاع عن سلامة الدولة واقياً بالفرض فأرادت روسيا وبورا جاوى والارجنتين أن تكون اثنى عشر ميلاً. ورأى المجمع العلمى الدولى أيضاً ضرورة توسيع المنطقة البحرية وأشار بعقد مؤتمر خصيصاً لذلك لكن المؤتمر لم يعقد. على أن مصلحة الجمعية الدولية فى هذا الموضوع تفضل مصلحة أية دولة بمفردها

البحار
الوطنية^(٢)

(1) Moore, International Law Digest, I, 616 - 621.

(2) Mer Territoriale. Marginal Seas. Territorial Waters.

(٣) ظهرت هذه النظرية سنة ١٧٠٣

فن الأصوب مراعاة لمنفعة الأمم الأخرى أن تقدم الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية على ما ترغبه الدولة من توسيع مدى سيادتها على البحار^(١)

٣٥٥ - وبطبيق هذه القاعدة تكون مياه البواغيز كلها من مياه البواغيز البحار الوطنية إذا كان عرضها لا يزيد عن ستة أميال وكانت ضفتها ملكاً للدولة . فإذا زاد العرض عن ستة أميال تكون البحار الوطنية ممتدة إلى مسافة ثلاثة أميال من كلا الجانبين . أما مياه الوسط فتكون حرة غير مملوكة واستعمالها مباحاً للجميع إلا إذا قضت العادات بغير ذلك كما هي الحال في بوغاز فوكا^(٢) الواقع بين جزيرة فانكوفر^(٣) وشواطئ الولايات المتحدة الغربية فان بريطانيا العظمى وأمريكا تنقسمان مياهه مع أن عرضه يختلف بين عشرة وعشرين ميلاً^(٤)

٣٥٦ - فإذا كان إلى جانب الشواطئ جزر تبعت المملكة ولو الحدود في حالة الجزر كانت غير مسكونة فيبدأ مقياس البحار الوطنية فيها من شواطئ هذه الجزر^(٥)

وقد قررت حكومة الترويج ان البحار الوطنية تمتد أربعة أميال من الشواطئ والجزر لكنها في ذلك كانت مخطئة لان حدود السيادة الوطنية تقرر في القانون الدولي العام لا في القوانين الداخلية ولذلك

(1) Oppenheim I. § § 185 - 187 Wheaton, § § 17 8 - 179.

Westlake, I, 187 - 191. Hall, § § 40 - 41.

(2) Fuca. (3) Vancouver. (4) Cheney. Hyde, I, § 150.

(5) Rivier, I, 168. Comp. Fiore, II, § 781.

لم تبدأ ألمانيا وبريطانيا المعظمى بقرارها في خلال الحرب المعظمى فعدلت عنه وأصدرت التعليمات لضباط بحريتها بأن يقفوا في تطبيق قواعد الحياد عند حد ثلاثة الاميال فلا يطلقون النار على السفن المحاربة ما دامت خارجة عن هذه المنطقة

٣٥٧ - تعد هذه المياه مفتاحاً لدخول المملكة. من أجل ذلك ذهب الدول المجاورة الى ضرورة تملكها ولو زاد عرضها على ستة أميال فادعت هولندا زايدرزي^(١) كله والولايات المتحدة خليج دلاوار وشسايبك^(٢)

٣٥٨ - والمسألة خلافية لم يفصل فيها فقد اقترحت بعض الدول البحرية امتداد البحار الوطنية في الخلقان الى عشرة أميال واقترح المجمع العلمي الدولي اثني عشر ميلاً^(٣)

٣٥٩ - والواقع الذي جرى عليه العمل هو عدم الاعتداد بقاعدة ثلاثة الاميال والرجوع الى الظروف الجغرافية والاقتصادية الخاصة بتقرير مدى حقوق السيادة وذلك لأنه رأى في هذه الحالة أن الأمر الواقع على سلامة الدولة المجاورة وتجارتها كبير لا تعدله مصالح غيرها من الدول

(1) Zuyder Zee. (2) Chesapeake & Delaware Bay.

(3) Wheaton, Int. Law, § 142.

الفصل الرابع

قيود حقوق الدولة في الملكية والحكم

١ - مقود الارفاق

٣٣٠ - إن سلطان الدولة على أملاكها وما تحويه من أرض وماء وهواء قاعدة جوهرية في القانون الدولي . غير أن العمل جرى على التسليم ببعض قيود لهذا السلطان تختلف باختلاف طبيعة الاشياء الواردة هي عليها . فإن حكم الدولة في البحار الوطنية أقل منه في أراضيها وحق مرور السفن الاجنبية في مياه السواحل أوسع من حق الملاحة في الانهار

٣٣١ - ويبين في الوقت الحاضر أن الدولة ملزمة - بعد اتخاذ الحيلة - بأن ترخص للدول الاجنبية باستعمال الهواء فوق بلادها للملاحة وأن تسهل المرور والنقل (الترانزيت) في أراضيها . فإذا تعم تطبيق قيود حق السيادة بصفة متبادلة بين الدول أصبح قاعدة دولية لا يحتاج في تقريرها الى معاهدة . وأما إذا كانت القيود المراد تقريرها في منطقة معينة ضرورية لمنفعة خاصة بأحدى الدول بسبب صلاتها الجغرافية أو الاقتصادية الخاصة فان الدولة قد تلزم بها في معاهدة تحصل بها في نظير ذلك على منح هامة

٣٣٢ - اذن فصالح الجمعية الدولية هو منشأ قيد حرية الدولة في

التسلط على ما في الوطن من أرض وماء وهواء . وكلما اتسعت التجارة زاد ظهور هذا الصالح العام . ان حاجات التجارة دعت من التقدم الى تقرير حق السفن الاجنبية في الملاحة بجوار سواحل الدولة . وبعد ذلك تقرر حق الملاحة في الانهر الدولية للدول التي تحف بها ثم للدول التي لا تحف . ولم يعد من الممكن أن تبقى الدولة الحبيس^(١) بعيدة عن البحر اذا تيسر وجود منفذ لها بواسطة المرور في ملك أجنبي بطريق هوائي أو أرضي أو مائي .

٣٣٣ - على أن ساسة الدول ينفرون من هذه القيود ولا يسلمون بها على اعتبار أنها تكاليف واجبة قانوناً بصفة متبادلة الا اذا بررتها منفعة دولية تجمع عليها وكان التقصير فيها هادماً للمدل بين الامم

٣٣٤ - والمعاهدات التي تنشئ حقوق الارتفاق تبين ما اذا كانت الحقوق الممنوحة للدولة الاجنبية حقوقاً خالدة تثبت في حالة تغيير ذات الدولة أو لا تثبت كما تبين طبيعة هذه الحقوق ان كانت اقتصادية محضة أم سياسية تتضمن حق الحكم في المناطق المينة

٢ - حرية البحار^(٢)

٣٣٥ - البحار حرة وهي ملك شائع بين الامم جميعاً . لكن الدول البحرية كانت تدعى في المصور الوسطى السيادة على كل البحار^(٣)

(1) Etat enclavé. Interior State.

(2) Freedom of the Open Sea. La Liberté des Mers.

(3) Sovereignty over the High Seas.

المجاورة لامتلاكها بوصف كونها خاضعة لرقابتها فادعت فنيسيا السيادة على بحر الادرياتيک ودانمارك والسويد السيادة المشتركة على بحر البلطیک وادعت انكلترا السيادة على البحر الشمالی والاطلانطیقي

٣٦٦ — ولما كانت القرصنة تجارة رابحة وكان القرصان أقوياء يستبدون على سواحل الدول المتمدنة ويستلبون منها الغنائم حتى في موانئها كان من واجب الدولة التي تدعى السيادة على بحار معينة القيام باعمال البوليس فيها . وكانت تتقاضى رسوماً في مقابل المصروفات اللازمة لحفظ الامن والسلام

٣٦٧ — كانت الدولة ذات السيادة لا تمنع الاجانب من الملاحة في بحارها بل كانت تمنحهم رخص الصيد في نظير مبلغ من النقود

٣٦٨ — بقي الحال كذلك حتى اكتشف أميركا حين نشطت التجارة والملاحة وطمع الاسبان في احتكار ثروة العالم الجديد فلم يكتفوا بادعاء ملكية المحيط الباسفيكي بحق الاكتشاف بل أرادوا منع سفن الدول الاجنبية من الملاحة فيه . ونهجت البرتغال هذا المنهج في المحيط الهندي وطريق البحر الى رأس الرجاء الصالح الذي اكتشفته . لكن الدول البحرية الاخرى لم تحفل بهذه الدعاوى فكان المكتشفون والتجار من الانكليز والفرنسيين يحاربون ويستعمرون في أميركا بلا اكتراث بالمزاعم الاسبانية . وسارت السفن الهولاندية الى جزر الشرق^(١) بدون استئذان البرتغال .

٣٦٩ — بدأ سلسلة الدول وعلماء القانون يقررون قاعدة أن « البحار لا تصلح للملكية مطلقة مستديمة » وكتب جروسيوس رسالته الموسومة « حرية البحار »^(١) في سنة ١٦٠٩ ثم عاد فاستثنى من ذلك في كتابه الشهير^(٢) الخللجان وغيرها من مياه الشواطئ التي يجوز تملكها باعتبار أنها تابعة للأراضي ومن مرافقها. وقد بنيت نظرية حرية البحار الحديثة على هذا الرأي الأخير

٣٧٠ — وقد كتب سلدن^(٣) في سنة ١٦٣٥ رسالة للرد على جروسيوس بعنوان « قفل البحار »^(٤) ولكنه في الواقع لم يقصد إلا تأييد حق انكترا في السيادة على البحار الشمالية التي كانت تحت رقابتها مدة طويلة . لكن الميول السائدة في ذلك العصر ما كانت تبرر رأيه فضاع نفوذ انكترا في البحار الشمالية من أواخر القرن السابع عشر وانطوى ما كانت تطلبه من تحية العلم الانكليزي فيها . كذلك كان حال دعوى دانمارك في البحار الغنية بمصايد الاسماك المحيطة بجزيرة ايسلند فانها تضاعفت حتى انتهت عند ثلاثة الاميال التي تحدد البحار الوطنية في سنة ١٨٧٢^(٥)

٣٧١ — وقد اختلف الكتاب في مسألة قيعان البحار فادعى بعضهم أن البحار حرة لا تملك وقيعانها التابعة لها كذلك لا تملك . وذهب غيرهم إلى أن البحار حرة باعتبار واحد ذلك هو أنها طريق عام

(1) Mare Liberum. (2) De Jure Belli ac Pacis.

(3) Selden. (4) Mare clausum. (5) Hall, Int. Law, § 40.

للملاحة ولا شأن للملاحة في قيعان البحار . فإذا كانت قيعان البحار الوطنية مملوكة فإن قيعان البحار الحرة مباحة بحوز وضع اليد عليها وأهمية المسألة في العمل قائمة على احتقار الاتفاق فيها

٣٧٢ - كانت ألاسكا مملوكة لروسيا فأصدر القيصر اسكندر حادثة بحر برنج^(١)

الاول في سنة ١٨٢١ قانوناً^(٢) منع به السفن الاجنبية من الاقتراب من شواطئ ممتلكات روسيا وجزرها الى مسافة أقل من مائة ميل فاقفل بهذا بحر برنج في وجه الامم بحجة أن روسيا تمتلك الشاطئين وأن لها حق المكتشف فاحتجت بريطانيا العظمى وأمريكا لان المسافين الشاطئين كانت لا تقل عن أربعة آلاف ميل فسلت روسيا وأمضت معاهدة مع الدولتين تقررت فيها حرية الملاحة والصيد للبريطانيين والامريكيين في ذلك البحر^(٣)

اشترت الولايات المتحدة ألاسكا من روسيا في سنة ١٨٦٧ وأعطت مصايد اسمائها التزاما الى شركة اشترطت عليها أن لا تصيد الا في الجزر على أن لا يزيد عدد صيدها عن مائة الف سنوياً

ولما كانت هذه التجارة رابحة اجتذبت صيادي كندا لكن الولايات المتحدة لم ترخص لهم بالصيد بحجة أن هذه المياه داخلة فيما اشترته من روسيا وحكمت المحاكم الامريكية بمجنس الصيادين الكنديين ومصادرة مراكبهم وما شحن فيها . احتجت بريطانيا فاتفق على التحكيم أمام سبعة من علماء القانون فقضى المحكمون في سنة

(1) Bering Sea. (2) Ukase. (3) Wheaton, Int. Law, § 170.

١٨٩٣ بأحقية بريطانيا في طلباتها لان القانون الدولي لم يعترف لروسيا باى حق في البحار الحرة ولانه لا يجوز لروسيا أن تملك غيرها ما لم تملكه لكنهم قرروا حق أمريكا في تنظيم الصيد في هذه البحار حتى لا تنقرض الاسماك فعقدت معاهدة بين بريطانيا وأمريكا وروسيا بهذا المعنى التزمت فيها هذه الدول الثلاث باصدار قوانين داخلية لالزام رعاياها بمراعاة أحكام هذه المعاهدة . لكن اليابان لم تقبل الاشتراك في هذا الاتفاق ولم تنص المعاهدة . واخيراً اتفقت الدول الأربع في سنة ١٩١١ على منع الصيد مدة خمسة عشر عاماً خوفاً على الاسماك من الانقراض^(١)

امريكا تقبل
النظرية العامة

٣٧٣ - وفي سنة ١٩٠٢ عند التحكيم مع روسيا في بعض المسائل قرر المندوب الأمريكي أن الولايات المتحدة لا تطلب حق القضاء في أى مسألة خارجة عن ثلاثة الاميال سواء أ كان ذلك في بحر برنج أم في أى منطقة بحرية أخرى . وبذلك اتبعت امريكا نهائياً النظرية العامة

٣٧٤ - ومتفق على أن حق الصيد يكون لرعايا الدولة في البحار الوطنية ولرعايا جميع الدول في البحار الحرة^(٢)

لن حق الصيد

٣ - البحار الوطنية

٣٧٥ - ان حقوق الدولة في الملكية والحكم على البحار الوطنية مقيدة . فانها تملك فيها تنظيم مصايد الاسماك وأعماق البحار وتجارة السواحل والبوليس وقيادة السفن لكنها لا تملك منع السفن

(1) Wheaton, p. 260 § 108.

(2) Moore, Dig., vol. 1, p. p. 914 - 923.

الاجنبية من حق المرور البريء^(١) فيها لان مصلحة العالم التجارية تقتضى حرية الملاحة كذلك لا تمنع السفن المخصصة للباحث العلمية ولا السفن الحربية من حق المرور في الاحوال العادية . وبوجه عام الملاحة حرة في البحار الوطنية لجميع السفن بلا تمييز فيما عدا حق المتحاربين في تنظيم المرور بل في منعه اذا اقتضته سلامة الدولة وفيما عدا حق المحايدين في تنظيم مرور السفن الحربية للدول المختلفة . والقاعدة أن حق المرور البريء يزول اذا كان سلوك السفن يخل بالسيادة الوطنية^(٢)

٤ - البوغاز

٣٧٦ - ان مياه البوغاز الذي يوصل بين بحرين حرين هي حرة للملاحة ولو كانت هذه المياه وطنية بان كان عرضها لا يزيد على ستة أميال وكانت ضفتا البوغاز وطرفاه تحت سيادة الدولة . والسبب في ذلك ضرورة مواصلة الملاحة العالمية . ولما كان حق الدولة ذات السيادة في الأمن على بلادها مقدس فقد رؤى أن حياد البوغاز واجب تقريره لسلامة الدولة ولتأمين حرية الملاحة في العالم^(٣)

٣٧٧ - وحق المرور في البوغاز مسلم به بشرط مراعاة القوانين

(1) Right of innocent passage.

(2) Cheney Hyde, vol. I, § 154.

(3) Rules of the Institute of International Law, in 1894, Annuaire XIII.

الحلية . والسفن الحربية والتجارية في حق المرور سواء حتى لو كانت السفن الحربية معتمدة مهاجمة مراكب العدو في عرض البحر أو إقامة حصر بحري على شواطئ بلاد العدو أو مهاجمة موانئه . فالمراد اذن بالبرء في قولهم « حق المرور البريء » هو وصف المرور في ذاته لا وصف نوع السفينة التي تمر

رسوم المرور
في بوغاز
ساوند (١)

٣٧٨ - كانت دانمارك تتقاضى رسوما على مرور السفن الاجنبية في بوغاز ساوند من عهد بيميد (ويقول متشرعوها منذ خمسمائة عام) واستمرت على هذا الحال الى سنة ١٨٥٧ حين تقررت حرية الملاحة فيه من غير رسوم بمعاودة كوبنهاج في نظير مبلغ من النقود دفته الدول البحرية الى دانمارك - لا على سبيل التعويض عن حق - بل باسم مصروفات الانوار والموامات اللازمة (٢)

٣٧٩ - فقدت الدولة العثمانية أملاكها المحيطة بالبحر الاسود في القرن الثامن عشر وأصبح لا يمد بجزراً وطنياً . وبواغيز الدردنيل والبوسفور وان كانت بقيت تبامها تحت السيادة العثمانية الا أنها أصبحت توصل بين بحار حرة ختمت روسيا فتحها لجميع السفن التجارية في سنة ١٧٧٤ لكن السفن الحربية بقيت ممنوعة استثناء من القواعد المقررة في القانون الدولي

الدردنيل
البوسفور (٣)

وقد اعترفت بريطانيا العظمى بهذا الامر الواقع في معاهدة

(1) Sound Dues. (2) Rivier, I, 158-159. Bonfils-Fauchille

§ 509. (3) Oppenheim, vol. I, § 197.

٥ يناير ١٨٠٩ على اعتبار انه « قاعدة في تقاليد الامبراطورية العثمانية » ووافقها على ذلك روسيا والنمسا وبروسيا في سنة ١٨٤٠ ثم تبعتها فرنسا في سنة ١٨٤١ وجاء اتفاق ملحق بمعاهدة باريس سنة ١٨٥٦ يؤيد هذه القاعدة بعد استثناء السفن الحربية الخفيفة المعينة لخدمة السفارات الاجنبية في الاستانة أو المعينة لحراسة المنشآت الدولية على مصب الدانوب

ثم جاءت معاهدة لندن في سنة ١٨٧١ تؤيد القاعدة السابقة مع التسليم بحق السلطان في فتح البواغيز في وقت السلام للسفن الحربية التابعة لدول صديقة كلما رأى ذلك ضرورياً لتحقيق العمل بمعاهدة باريس سنة ١٨٥٦

وقد وقعت الدول العظمى هاتين المعاهدتين وقبلتها باقي الدول على أنها جزء من القانون الدولي الاوروبي .

وقد أرادت روسيا في خلال الحرب مع اليابان (١٩٠٤ - ١٩٠٥) أن ترسل أسطول البحر الاسود الى الحرب فرفضت العلم التجاري وسترت المدافع حتى يمر من البواغيز خفية لسكن بريطانيا العظمى احتجت بشدة فعدلت روسيا عن مسعاها

وفي خلال الحرب التركية الايطالية (في سنة ١٩١٢) وضعت تركيا الانعام في الدردنيل لمنع عبور الاسطول الايطالي الى الاستانة ووقع منها مثل ذلك في غضون الحرب العظمى لصد أساطيل الحلفاء .
فقضى حق الدفاع على « حرية الملاحة »

وجاءت معاهدة لوزان في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ تقرر مبدأ فتح الدردنيل وبحر مرمره والبوسفور ليلاً ونهاراً لسفن العالم التجارية والحرية والجوية . ووضعت أحكام حالتى السلم والحرب ودخول تركيا الحرب وبقائها على الحياد بما يضمن حرية الملاحة على الدوام مع احترام حق الدفاع عن سلامة الدولة

٥ - قنالات الممر بين البحار

٣٨٠ - ان انشاء قنال السويس خلق حالة جديدة من أحوال قنال السويس

الملاحة في العهد الحديث فلم تكن القواعد الدولية المعروفة وافية بالفرص لتنظيمها

ان موقع القنال على أعظم طريق تجارى في العالم جعل له أهمية خاصة في نظر الدول البحرية

وقد كان انشاؤه على يد شركة خاضعة للنفوذ الفرنسى ثم استيلاء الحكومة الانكليزية على معظم أسهم الشركة سبباً لجعل موقف مصر في أمره ثابوياً

طالت المفاوضات والمناقشات بين الدول لتحديد مركز القنال القانونى فلم يمتد اتفاقه الا في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مع أن القنال فتح في سنة ١٨٦٩ . وقد وقعت الدول العظمى الست وتركيا واسبانيا وهولندا على هذا الاتفاق بوصف أنها هي التي لها أكبر المصالح السياسية والتجارية فيه . وقد قبلته الدول الاخرى ضمناً . على أن

الولايات المتحدة واليابان وهما أعظم الدول غير الموقعة شأناً قد وقعتا معاهدة فرساي التي أشارت الى اتفاق قنال السويس

قرر الاتفاق حياد القنال وقضى بحرية المرور فيه أيام السلم وأيام الحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لدول محاربة أو محايدة بشرط أن لا تأتي أعمالاً عدائية في داخله أو في مياه البحر المتصلة به إلى مسافة ثلاثة أميال من طرفيه . وحضر مدخل القنال ممنوع وبقاء السفن الحربية المحاربة أو غنائمها في موانئه أكثر من أربع وعشرين ساعة محظور . وليس لاحد من المتحاربين أن ينزل الجنود أو الذخائر الحربية على صفتيه أو في موانئه^(١)

أما حق مصر في اتخاذ الوسائل لحماية القنال في حالة تهديد سلامته فقد قيد كثيراً . ولم يسمح لها وهي صاحبة السيادة عليه بإقامة استحكامات على صفتيه ولا بالتدخل بأي طريقة تؤثر على حرية المرور فيه

٣٨١- منحت جمهورية بناما بمعاهدة سنة ١٩٠٣ الولايات المتحدة شريطاً من الأرض عرضه عشرة أميال يمتد طرفاه ثلاثة أميال بحرية الى داخل البحر لفتح القنال وإقامة المباني الضرورية للمنشآت الملحقة به وذلك في نظير مبلغ عشرة ملايين دولار دفعت فوراً وقد تعهدت الولايات المتحدة أيضاً بأن تدفع بعد تسع سنوات

(1) Oppenheim, International Law, vol. I, § 183. Martens, II, § 59. Bonfils - Fauchille, I, I, § § 511 - 515.

مبلغاً سنوياً قدره ربع مليون دولار وحملت مسؤولية حفظ الأمن في
منطقته وإقامة الحصون اللازمة للدفاع عنه

وقد فتح قنال بناما في سنة ١٩١٤ وطبقت فيه قواعد الملاحة
المرعية في قنال السويس من حرية المرور لجميع السفن على أساس
المساواة التامة^(١)

٣٨٢ - فتحت معاهدة فرساي قنال كييل لسفن جميع الدول
التي في سلم مع المانيا سواء أكانت تجارية أم حرية
ويختلف قنال السويس وقنال بناما عن قنال كييل في أنها ليسا
تحت سلطان الدولة صاحبة السيادة على أراضيها لان انشاءهما كان
يد أجنبية

٦ - الملاحة في الأنهار^(٢)

٣٨٣ - الأنهار المحلية^(٣) هي التي تدخل في ملك دولة واحدة
من ينابيعها الى مصابها. ولايس فيها حق ملكية الدولة بل يبقى مطلقاً
لها أن ترخص للاجانب بالملاحة فيها إذا شاءت وتحتكر حق الملاحة
فيها فتقتصره على رعاياها إذا أرادت

وفي العمل جرى بعض الدول على فتح هذه الأنهار للملاحة الحرة
ورأى البعض الآخر حصر هذا الحق في رعاياه

(1) Moore, Dig., vol. III, p. p.54, 219 - 221.

(2) Navigation of Rivers. (3) National Streams.

٣٨٤ - الأنهار الدولية ^(١) هي التي تجري في أراضي دولتين أو الأنهار الدولية أكثر أو تكون حداً بينها . ولا شك في حقوق سيادة كل دولة على قسم النهر الداخل في حدودها لكن الخلاف قائم في أحقية الدولة في منع غيرها من الملاحة في القسم الداخل في ملكها وأحقية عموم الدول في الملاحة على طول النهر .

ذهب فريق من الكتاب الى انكار حق الملاحة بتاتا باعتبار أن حق ملكية الدولة لأراضيها ومياهها الذي لاحد له هو حق مطلق لدرجة لا تسمح بتقرير حق ارتفاق في الأنهار الدولية ورأى غيرهم وجوب تقرير حرية الملاحة لأن المصالح العامة للجنس الانساني تعلق كل اعتبار وطني ويقرر آخرون وجود حق الملاحة مقيداً بضرورة تنظيمه باتفاق يضمن سلامة الدولة ومصالحها

٣٨٥ - لكن القانون الدولي ليس مبنيًا على مقدمات علمية مفروض وجودها انما هو مبني على حاجات الدول وأعمالها الواقعية فيجب استقراء الحوادث لاستنتاج قاعدة ثابتة منها والظاهر من تاريخ الملاحة في الأنهار الأوروبية التي تجري في ملك دول عدة انها كانت خاضعة لنظام الرسوم الى أول القرن التاسع عشر وفي مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ تقررت الملاحة في أنهر أوروبا الغربية على أن لا يحصل من الرسوم إلا ما تنفق عليه جميع الدول المجاورة .

ففتح نهر الرين ونهر الالب وغيرها الملاحة مقابل رسوم خفيفة تموض
الحكومات عما تقوم به من النفقات لصيانة هذه الانهار

ثم وقع خلاف في السماح بالملاحة لدول غير مجاورة للنهر اذا
شاءت الدخول فيه من مصبه في البحر فجاءت معاهدة باريس سنة
١٨٥٦ وقضت بحرية الملاحة في نهر الدانوب لسفن جميع الدول وفسر
هذا النص بأوسع معانيه . وقد أحالت المعاهدة على لجنة دولية أمر مراقبة
الاعمال الهندسية في مصب النهر وتحصيل الرسوم اللازمة لذلك .
واتسعت سلطة هذه اللجنة باتفاقات دولية عديدة كان آخرها معاهدة
فرساي في سنة ١٩١٩ التي قررت أيضاً اعتبار الالب والتيمين والدانوب
وغيرها من الانهار التي تصل أكثر من دولة بالبحر أنهاراً دولية
تعامل فيها دعايا الدول المختلفة وأموالها وسفنها بالمساواة التامة ولا
تحصل فيها رسوم أكثر مما يكفى لصيانتها وصلاحياتها للملاحة

واذا لوحظ أن أغلب الدول ذات الشأن — عدا روسيا — قد
وقعت هذه المعاهدة أو معاهدات أخرى تشير إليها رؤى أن هذه
المعاهدة تعد من المعاهدات الشارعة .

وقد جعل مؤتمر حرية المواصلات والنقل الذي عقد في برشلونه
سنة ١٩٢١ من اختصاص لجنة الدانوب الدولية وضع لائحة للبوليس
النهرى في الدانوب فضلاً عما لها من الرقابة العامة على الملاحة فيه

٣٨٦ — تمسكت أمريكا بحق أهاليها بمقتضى قواعد القانون

الدولى في الملاحة في قسم نهر سان لورنس الذى يجرى في كندا وانكرت

بريطانيا عليها هذا الحق في بداية الامر ثم عقدت اتفاقا أجازت فيه ما طلبته أمريكا في نظير تقرير حق الملاحة للبريطانيين في بحيرة ميشيجان إلا أنها احتفظت بحق الرجوع في هذا الاتفاق. بعد إعلان تصدره لذلك. لكن الافكار العامة تطورت فأنت معاهدة وشنطون في سنة ١٨٧١ تؤيد حرية الملاحة في هذا النهر بصفة نهائية

أما أنهار جنوب أمريكا فقد فتحت للملاحة العامة وتم ذلك اما بمعاهدات واما بتشريع داخلي كما فعلت البرازيل في نهر الامازون

٣٨٧ - قرر مؤتمر افريقيا الغربية في سنة ١٨٨٥ حرية الملاحة الانهار في افريقيا

في الكونجو والنيجر لسفن العالم التجارية

٣٨٨ - والذي يمكن استنتاجه من الوقائع التي ذكرناها هو القانون الدولي في حالة تطور

أن القانون الدولي في حالة تطور بالنسبة للملاحة في الأنهار الدولية. وان الدول بينما كانت ترى أن لها منع سفن الدول الاجنبية من الملاحة في قسم النهر الداخلى في ملكها ما لم يكن حقها في الملاحة مقررا بمعاهدة كانت من باب المجاملة لاتأبى هذا الحق على غيرها. وأن الميول الحديثة متجهة نحو حرية الملاحة وتعد من الاعمال العدائية احتكارها والرسوم الفادحة التي تفرض عليها بقصد الربح

فالعادات بدأت تسير ضد القواعد القديمة والمعاهدات تقرر ما يناقضها. وعلى طول الزمان تثبت القواعد الجديدة بالعادات بلا حاجة الى عقد معاهدة لتقرير حرية الملاحة في الأنهار الدولية للدول المجاورة وغيرها وحرية استعمال نضقتي النهر كلما استلزمت الملاحة ذلك .

٧ - دخول الموانئ^(١)

٣٨٩ - لم يبق لدولة متبعدة الحق في أن تعيش في عزلة عن العالم بعيدة عن المعاملات التجارية والاقتصادية بل أصبح من الواجب على كل دولة بحرية أن لا تمنع سفن التجارة الأجنبية من الدخول الى موانئها^(٢) غير أن ذلك لا يمنع الدولة من حق تعيين الموانئ التي تفتح

(1) Access to Ports,

(٢) رأى قاتيل ودى مارتنس - في القرنين السابع عشر والثامن عشر - ان للدولة حق منع التجارة مع الدول الأجنبية فجعلها حق التجارة متصلا بحقوق الاستقلال والسيادة . بقي الحال كذلك الى أوائل القرن التاسع عشر فكانت الدولة حرة في الترخيص بالتجارة مع الاجانب أو في قفل حدود بلادها وبعض موانئها في وجه التجارة أو الملاحة الأجنبية

بقيت الصين واليابان ممنعتين عن الاتجار مع الاوربيين والأمريكيين حتى وقعت حوادث قرصنة وسلب للفرق في البحار الصينية فانهزمتا انكثرا فرصة لأكراه الصينيين بقوة المدافع على فتح بعض موانئها للتجارة الاوروبية فوقعت معاهدة نانكين في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٤٢ التي فتحت بها امبراطورية السماء لانجلترا خمس موانئ أجازت لها إقامة قنصليات فيها ثم رخصت لفرنسا بذلك في سنة ١٨٤٤ واستمرت الصين تفتح هذه الموانئ للدول واحدة فواحدة

وفتحت الموانئ الأخرى للتجارة في سنة ١٩٠٢ بمعاهدات مع انجلترا واليابان والولايات المتحدة . وكانت تمنح كل دولة منطقة معينة في الميناء لتسهيل أعمالها التجارية وكان يدير هذه المناطق القناصل أو مجلس بلدى ينتخبه دافعو الضرائب الاجانب . وقد طلبت الصين في سنة ١٩١٩ من الدول الأجنبية رد

للتجارة وتنظيم الدخول اليها . فليس لدولة أجنبية أن تعترض إلا إذا
قضى اتفاق خاص بغير ذلك

٣٩٠ - وبحق للدولة أن تغفل موانئها - حتى في وقت السلم -
في وجه السفن الحربية الاجنبية . على أنه إذا لم يقرر المنع كانت الموانئ
المفتوحة للسفن التجارية مفتوحة كذلك للسفن الحربية الصديقة
وكانت هذه السفن تحت حماية الحكومة المحلية

هذه المناطق فاستردت ما كان في قبضة الالمان والتسويين

وبمعاهدة ناجازاكي في سنة ١٨٥٤ فتحت اليابان بعض موانئها للتجارة
الانجليزية وفي سنة ١٨٥٨ منحت فرنسا مثل هذه الحقوق وفي السنوات التالية
وقعت مع معظم الدول معاهدات مماثلة فتحت بذلك سبع موان وأقطعت الاجانب
أراضي للأقامة فيها فبقى الاجانب غير خاضعين لقوانين البلاد ولا للمحاكم
الوطنية . راجت تجارة الحرير الياباني في الاسواق الاوروية . وفي سنة ١٨٨٩
أعلنت اليابان فتح سبع موان أخرى للاجانب وبمعاهدات سنة ١٨٩٤ التي عقبتها
مع الدول الاوروية فتحت بلادها كلها للتجارة الاجنبية في سنة ١٨٩٩ وألغت
الامتيازات الاجنبية

وكوريا التي كانت مقفلة في وجه الاجانب الى عهد قريب فتحت أربعة عشر
من المدن والموانئ للتجارة الاجنبية في سنة ١٩٠٤

وقد قام في السنوات الاخيرة « مذهب الباب المفتوح » وبه يكون للدولة
حق ارسال محصولاتها الى الدول الاخرى ودخول رعايلها فيها للتجارة . وقد كانت
الولايات المتحدة في طليعة القائلين بهذا المبدأ الذي طبقته الدول على الصين في

٣٩١ - وقد جرت العادة على أن الدولة التي ترسل سفنها الحربية لزيارة موانئ أجنبية تخضع الدولة التابعة لها هذه الموانئ بالزيارة حتى تتخذ الاحتياطات اللازمة لاستقبالها وحمايتها . وتقرر الدول ما تشاء من التفاصيل في زيارة موانئها فإن الولايات المتحدة مثلاً قررت أن لا تزيد السفن الحربية الأجنبية في موانئها عن ثلاث وأن لا تقيم أكثر من خمسة عشر يوماً إلا برخيص خاص . وليس لهذه السفن أن تسير أغوار البحار الوطنية ولا أن تسير غواصات ولا طائرات فيها ولا أن تعمل تمرينات على ضرب النار أو ما مائلها إلا بأذن خاص

٣٩٢ - وإذا لم يكن للدولة حق القضاء في السفن الحربية التي تضيفها في بحارها فإن الحق في أن تأمرها بالسفر وأن تستعمل عند اللزوم الطرق المعقولة لا كراهها عليه^(١)

٧ - سماء الوطن

٣٩٣ - اختلفت آراء الكتاب في طبيعة حق الدولة على الهواء الذي فوق المملكة وفي غايته^(٢) وحوادث الحرب العظمى أظهرت

الهواء

(١) Cheney Hyde, International Law, vol. I, § 187.

(٢) في هذا الموضوع مذهبان متباينان أحدهما يقرر أن الهواء مشاع بين أهل العالم والملاحة فيه حرة وثانيهما يقرر سيادة الدولة على ما فوقها من الفضاء . والمذهب الأول فيه عدة آراء :

١ - حرية الهواء المطلقة من كل قيد

ب - حرية الهواء مع الاعتراف للدولة ببعض الحقوق

ج - حرية الهواء فيما عدا المنطقة الوطنية

بجلاء عوامل هامة يجب الاعتداد بها في استنباط القواعد الملائمة مع الاسترشاد في هذا الاستنباط بالنظريات العامة

الهواء ضرورى لاهل الوطن لكن أهميته عظيمة في الملاحة والمواصلات الدولية . وسلامة الوطن تجعل شروط استخدام الفضاء في أيام السلام غيرها في أيام الحرب . وقد رأى ساسة الدول أن العلاقة بين الهواء والوطن الذى تحته مغايرة للعلاقة بين البحار الوطنية والسواحل المجاورة فلا يمكن قبول رأى من يريد وقف السيادة الوطنية عند خط أفقى توهمى في الفضاء على مسافة من الارض تعين بصفة استبدادية واعتبارم هذا الخط حداً لتلك السيادة

والهواء يستخدم في أمرين مختلفين هما الملاحة الجوية وحركة الامواج الهرتزية

٣٩٤ - من المسلم به أن للدولة حق وضع اللوائح والانظمة ^{مراقبة الملاحة الجوية} لقيود الملاحة الجوية بما هو ضرورى لسلامتها . ولا قيد لحقها هذا في حالة الحرب فان تجارب الدول في الحرب المعظمى أقنعتها بضرورة حكم

والمذهب الثانى فيه آراء أيضا

ا - السيادة التامة المطلقة من كل قيد

ب - حق السيادة التامة المقيدة بالمرور البرى . للملاحة الجوية

ج - السيادة التامة الى ارتفاع معين

الفضاء الذى فوق بلادها وعدم السماح بالتدخل فى أمره بحال . والدولة هى التى تحكم فيما اذا كانت القيود ضرورية لحماية بلادها . فاذا كانت سلامة الوطن مكفولة قررت حرية الملاحة . ومفهوم أن ليس للدولة أن تنهج فى حالة التسليم بذلك منهجاً خاصاً فتضع قيوداً استبدادية لا مبرر لها أو تمتنع من الاتفاق على ما يكون فيه تسهيل الملاحة الدولية ما دامت هى لا تعرض بلادها للاخطار فان خير الانسانية يجب أن يعاود كل اعتبار بعد سلامة الوطن . واذا كان الواقع أن المصالح الاقتصادية والتجارية فى العالم تتمتع بقيد حق الدولة فى ممارسة حرية الملاحة فى غير الاحوال المتفق على أنها معقولة فلا شك أن لمثل بوليفيا أو سويسرا التى لا منفذ لها الى البحر حجة قوية فى طلب حق الملاحة الجوية فى الممالك المجاورة لها . على أن عهد جمعية الامم يشترط على أعضائها تقرير حرية المواصلات بكل الوسائل الممكنة^(١)

٣٩٥ - عقد اتفاق فى اكتوبر سنة ١٩١٩ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واثني عشرة دولة صغرى لتنظيم الطيران فى وقت السلم . وبينما يعترف هذا الاتفاق بالسيادة التامة لكل دولة على الهواء فوق أراضيها وبحارها الوطنية فانه يقرر حرية الملاحة الجوية بين المتعاقدين فى أيام السلم

وما جاء فى هذا الاتفاق التصريح بحق الدولة فى منع الملاحة فى مناطق

اتفاق الطيران
الدول فى سنة
١٩١٩ (٢)

(1) V. Bonfils - Fauchills, t. I, § 531 — Oppenheim, vol. I, p. p. 353 - 359.

(2) International Flying Convention.

معينة لاسباب حرية أو حرصاً على سلامة الدولة . وأن للطائرات حق المرور من غير هبوط الى الارض ما دامت تتبع الطريق الذى رسمته الدولة للملاحة . وأنه اذا رفعت لها الاشارات بوجوب الهبوط فى منطقة معينة وجب عليها أن تهبط فيها . وقد ترك الاتفاق لكل دولة حق الاحتفاظ لرعاياها بنقل الركاب والبضائع فى أراضيها . كما عني بأثبات جنسية الطائرة وصلاحياتها للطيران فقط بضرورة حمل الشهادات اللازمة فى هذا الصدد . وحذر حمل الاسلحة والمفرقات وصرح بحق الدولة فى التفتيش للتحقق من ذلك . وقرر سريان هذه الاحكام على طائرات البريد التابعة للحكومات . أما الطائرات الحربية فقرر أنه لايجوز مرورها فى سماء دولة أخرى الا بترخيص خاص فاذا حصلت على الرخصة كان لها الحقوق والامتيازات المقررة للسفن الحربية الاجنبية فى البحار الوطنية بناء على نظرية «مجاورة القوانين»^(١) وينص هذا الاتفاق أيضاً على انشاء مصلحة دولية للملاحة الجوية

لجمع المعلومات وعمل الاقتراحات اللازمة لتعديل المعاهدة

ويلاحظ أن أحكام هذا الاتفاق ومزاياه لا تسرى الا بين الدول المتعاقدة وأن قبوله بتوقيع لاحق مقصور على الدول أعضاء جمعية الأمم أو الدول التى يسمح لها بالتوقيع بقرار تؤيده ثلاثة أرباع أصوات الدول المتعاقدة

٣٩٦ — لأرب في حق الدولة فى مراقبة مرور الامواج الهرتزية مراقبة الامواج

الهرتزية^(٢)

في سماء بلادها . وضرورة هذه المراقبة حتى في وقت السلام مبنية على الاضطراب الذي تحدثه هذه الامواج في المواصلات المحلية من سلكية وغير سلكية .

ومع ذلك فان اتقاء هذا الاضطراب ميسور من غير حاجة الى منع مرور الامواج الهرتزية . وهذا يكفي لمنع الدولة من المعارضة في مرور هذه الامواج بصفة استبدادية . خصوصاً وان نقل الافكار والابخار أصبح في هذا الزمان مما يهيم العالم بأسره

وقد جاء في المادة الثالثة من لائحة التلغرافات اللاسلكية التي أقرها المعهد الدولي العلمي في سنة ١٩٠٦ أن لكل دولة الحق بالتقدير اللازم لسلامتها^(١) في أن تمنع مرور الامواج الهرتزية في بلادها سواء أكانت الآلات تابعة لحكومة أم تابعة لأفراد وقائمة على الارض أم موضوعة في سفينة أو في بالون بشرط أن يبلغ ذلك المنع للحكومات الاخرى

ولم تبين اتفاقات التلغراف اللاسلكي الدولية — في برلين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٦ وفي لندن سنة ١٩١٢ — الى أي حد يكون للدولة حق منع مرور هذه الامواج الهرتزية وليس للدول المحايدة أن تسمح لدولة محاربة بإنشاء لتلغراف لاسلكي في بلادها أو بتشغيله

(١) ومنها الحيلة ضد التجسس وعلى الاخص في وقت الحرب

٨ - حرية النقل بطريق البر^(١)

٣٩٧ - قد يكون هناك شك في مبدأ التزام الدولة قانوناً بأن تسمح للدول الأخرى - ولو بشروط عادلة - بحق النقل (الترانست) بطريق البر خلال أراضيها^(٢) لكن المبدأ المسلم به الآن وهو وجوب

(1) Transit by Land.

(١) وحق النقل هنا (الترانست) يشمل نقل الأشخاص والامتنعة والبضائع عبرات السكك الحديدية وبغيرها من وسائل النقل الأخرى كما يشمل أيضاً حق مرور السفن المائية والهوائية

وكانت نظرية السيادة كافية في منع المرور خلال أراضي الدولة ولكن الأفكار العامة تطورت فحلت محلها نظرية التبعية الدولية المتبادلة

على أن الدول إذا كانت فيما مضى لا تعارض حق المرور فانها كانت لا تترك حراً بل كانت تضع شروطاً هي عقبات حقيقية في سبيله وتلجأ الى معاملات تفضيلية تضعفه كثيراً . فكان من الضروري لأجل ضمان حرية النقل تقرير المساواة في المعاملة في المواصلات الدولية ولا يمكن تحقيق هذا الغرض الا باتفاق قانونى عام . والى سنة ١٩١٤ لم تعقد بين الدول الا بعض اتفاقات خاصة فلما جاءت الحرب العظمى أظهرت للدول أهمية تقرير التسهيلات الكبرى للعلاقات الاقتصادية بين الأمم . ولذلك فانه عند عقد الصلح تقرر قاعدة حرية النقل والمساواة في المعاملة التجارية في المادة ٢٣ من عهد جمعية الأمم وتركزت التفاصيل لتقرير الجمعية فقدت مؤتمر برشلونه خصيصاً لذلك وفيه وقع مندوبو أربع وأربعين دولة اتفاق ٢٠ ابريل ١٩٢١ . وهذا الاتفاق لم يتعرض للمواصلات الجوية التي بحثها اتفاق باريس من قبل في ١٣ اكتوبر ١٩١٩ بل اقتصر على بحث المواصلات

وجود منفذ إلى البحر لاراضى كل دولة حبيس قد ينطوى على حق استعمال كل الطرق الممكنة في النقل خلال المملكة الاجنبية من أرضية ومائية . خصوصاً وإن النظرية الجديدة في حقوق الارتفاق الدولية إنما تقوم على حق كل أمة في الانتفاع بالبحار لترقية تجارتها لان البحار الحرة ملك مشاع بين الجميع فلا يجوز حرمان أمة من الاتصال بها بحال . وظاهر أن قوة الحق في طلب حرية النقل خلال أراض أجنبية مرتبطة بطبيعة طريق المواصلات . وأهميته الجغرافية بالنسبة للدولة التي نطلب المنفذ . فان حق سويسرا مثلاً في النقل خلال الممالك المتاخمة لها أقوى بكثير من حق أمة أمريكية في النقل لتنفذ من الاطلانطيقى الى الباسفيكى فالوقع الجغرافى والحاجة الماسة للوصول إلى البحر رأساً

المائية والبرية بالملاحة وبالسكك الحديدية وذلك في وقت السلم فقط فانفاق برشلونه هذا لا ينفذ في وقت الحرب الا بالقدر الذى يلائم حقوق المتحاربين والمحايدين وواجباتهم . ولقد تمهت الدول بموجبه بتسهيل النقل في بلادها والبلاد الخاضعة لها من غير تمييز بسبب جنسية الاشخاص أو علم السفينة أو مصدر البضائع او المحصولات أو الجهات المرسلات اليها . واتفق فيه على منع تحصيل الرسوم بسبب الترانست ذاته فلم يرخص بفرض رسوم غير ما يلزم للقيام بنفقات الخدمات التي تؤدى للتجارة في الترانست بشرط ان ما يفرض يكون عادلاً لا تمييز فيه لاسباب سياسية . وقرره أيضاً ان لا تقيده حرية الترانست الا لاسباب صحية أو لاسباب الأمن او لحوادث خطيرة مؤثرة على سلامة الدولة أو مصالحها الجوهرية كحالة الحرب أو الاضطرابات الداخلية مثلاً . واذا وقع خلاف في تفسير هذا الاتفاق رفع الى محكمة العدل الدولية الدائمة ما لم يتفق على التحكيم فيه بطريقة أخرى

ليست متساوية في الدول
 على أن حاجات الدولة مقدمة على حق النقل خلال أراضيها
 بلا نزاع فإن مصالحها في حالة الحرب لا تقف أمام أى اعتبار. وتقوى
 هذه المصالح في أيام السلم طبيعى أيضاً ولذلك فتحها في منع مرور
 جيوش أجنبية خلال أراضيها لا يمكن مناقشته بحال، ولا وجه للقول
 — عند تقرير حق النقل في مثل هذه الصورة — بتعارض الحقوق
 ووجوب الترجيح بينها لأن الحقوق هنا غير متساوية على الإطلاق
 والخلاصة أنه في الحالات الطبيعية يقرر حق النقل التجارى مع
 الاحتفاظ بحقوق الحكومة في الرقابة الادارية وبسيادة القضاء الوطنى
 ومن غير مساس بمصالح الدولة الاقتصادية

الفصل الخامس

^(١) سلطان الدولة في الوطن القومى

٣٩٩ — متفق بين الدول على أن إرادة الدولة تعمل بوجه عام
 كل شخص وكل شئ داخل الوطن . فلاسلطة تقف أمام إرادتها
 وهى دون غيرها صاحبة الامر والنهى في البلاد
 وكثيراً ماتفع خلافات دولية في تطبيق هذا المبدأ منشؤها

(1) Supremacy of the Territorial Sovereign over the National Domain.

الادعاء بأن الدولة جاوزت الحد في استعمال حقوقها أو الادعاء بأن وكالة سياسية أجنبية قد اعتدت على حقوق الدولة. ويقع الخلاف أيضاً بشأن ما تعاقدت الدولة على التسامح فيه من حقوقها لدولة أجنبية. وكل هذه الخلافات راجعة الى تحديد العلاقة بين الدولة الوطنية ^(١) والدول الأجنبية أو رعاياها

٤٠٠ — والاصل أن كل عمل يقع داخل المملكة بامر دولة أجنبية افتثاً على إرادة الدولة الوطنية يكون اعتداء على سلطان هذه البلاد فدخول مأمورين أجانب في المملكة للقبض على مرتكبي الجرائم الذين أقتلوا منهم أو لتفتيش السفن الأجنبية وتطهيرها — وهى فى البحار الوطنية — بحجة أنها قاصدة بلادم أو للقضاء فى غنائم بحرية فى خلال الحرب كل أولئك اعتداءات على السيادة الوطنية لا تبررها القواعد الدولية

٤٠١ — ليس لجيش أجنبي أن يجوس خلال المملكة فى أيام السلم إلا بترخيص خاص وهذا يقع غالباً فى المعارض الدولية أو فى ظروف اجتماعية

مرور الجيوش
الأجنبية (٢)

٤٠٢ — الوطن له حرمة قائمة على نظرية أن الدولة هى صاحبة السلطان عليه والحكم فيه وذلك إلى الحد الذى يكفل تحقيق العدل بأوسع معانيه فى داخل المملكة فليس لأية دولة أجنبية انتهاك هذه

نزول الجيوش
الأجنبية فى
المملكة (٣)

- (1) Territorial Sovereign.
- (2) Passage of Foreign Forces.
- (3) Landing of Foreign Forces.

الحرمة — حتى ولو كان الوطن من البلاد ذات السيادة الجزئية — إلا إذا كانت سلامة أرواح الأجانب وأموالهم عرضة للخطر بسبب عجز الدولة أو عدم رغبتها في تمام حمايتهم فقد جرى العرف الدولي في مثل هذه الحالة على جواز دخول جيوش أجنبية لسد هذا النقص في الحكم. ويبرر ساسة الدول هذا الأمر بأنه قد يكون في الامساك عن الدخول تعريض أشخاص كان لهم الحق في حماية السلطات المحلية إلى أضرار لا تعوض

٤٠٣ — وقعت حادثة شهيرة في الصين في سنة ١٩٠٠ استوجبت دخول الجيوش الأجنبية وحاصلها أنه في خلال اضطرابات البوكسر وقعت اعتداءات خطيرة على حياة الأجانب وأموالهم وتزايدت هذه الاعتداءات حتى قتلت العساكر الصينية النظامية مستشار السفارة اليابانية ووزير ألمانيا وهاجمت دور الوكالات السياسية في بكين وحاصرتها. وفي بعض المقاطعات الصينية نبشت قبور الأجانب وبشر ما فيها. فجردت الدول حملة عسكرية مؤلفة من جيوش عدة دول لتأديب الصينيين ثم أبقت كل دولة قسما من جنودها لحماية دار وكالتها السياسية

ولم تقتصر الدول على دخول الممالك التي ليست حكومتها منظمة على الطريقة الغربية ولا متمتعة بكافة الحقوق في الدوائر الدولية بل

هى لم تنجم عن إنزال جنودها فى بعض الجمهوريات الامريكية لحماية
رعايها (١)

٣ - بعضه حقوق الدولة الأخرى

٤٠٤ - للدولة الحق المطلق فى تنظيم مواد الملكية بأنواعها فى
بلادها . وليس هذا الحق مقصوراً على أسباب الملكية وانتقالها بل
يشمل أيضاً الاشخاص الذين يجوز تمتعهم بحق الملكية والذين لا يجوز.
فللدولة أن تمنع الاجانب - وعلى الخصوص إذا لم يكونوا مقيمين
فى بلادها - من تملك الاموال فيها ثابتة كانت أو منقولة

ولئن كانت الميول الدولية فى العصر الحاضر غير متجهة الى تحريم
ملكية الاجانب للمنقولات فانه على أى حال لا يوجد فى القوانين
الدولى ما يحرم على الدولة منع الاجانب من تملك الاموال الثابتة فى
بلادها أو وضع ما تراه ضرورياً من القيود لمساعدة أمتها الا اذا قضت
المعاهدات أو العادات بنير ذلك

واذا ورت أجنبي أموالاً ثابتة فى مملكة تحرم على الاجانب مثل
هذا الحق يترك له عادة الوقت الكافى للتصرف فيها (٢)

(١) لكن الواقع أن الدول لا تدخل بالقوة لحماية رعاياها الا وهى مطمئنة
على أنها لن تجد مقاومة تكلفها الخسائر الكبيرة أو تعكر السلام العام

٤٠٥ — للدولة قانوناً حق الرقابة على المهن والصناعات وغيرها ^{والصناعات والمهن (١)} من وسائل التمييز [في المملكة] فإذا ميز تشريعها في ذلك بين النزلاء الاجانب وبين الوطنيين فانه لا يكون شاذاً عن قواعد القانون الدولي واذا لم تكن الدولة ممنوعة بمعاهدة كان لها حق الرقابة باعتدال على تعاطي المهن الحرة في بلادها فكمّا تملك اشتراط امتحان للتثبت من كفاية الاشخاص لهذه المهن مهما كانت جنسياتهم تملك كذلك منع الاجانب من ممارستها اذا شاءت . وليست الدولة ملزمة بالاعتداد بالشهادات الاجنبية وخصوصاً ما ليس صادراً تحت اشراف الحكومات . فالشارع الوطني حر في تقرير ما يراه للاعتراف باستعداد الاشخاص ^(٢) المتعلمين في البلاد الاجنبية

٤٠٦ — ليست الدولة مقيدة بشيء في تقرير الضرائب على ^{الضرائب (٣)} ممتلكات الاجانب في بلادها أو على أشخاص النازلين منهم فيها لان الضريبة ليست مبنية على علاقة الولاء بين الفرد والدولة التي قررت الضريبة بل هي راجعة الى علاقة الدولة بالاموال ذاتها أو اقامة صاحب المال في داخل البلاد . فلا يجوز للمحايدين النزلاء في البلاد الاعتراض على ضرائب الحرب ولا على القروض الاجبارية بوجه عام

٤٠٧ — ولا يوجد في القانون الدولي ما يمنع الدولة من أن تقرر — في بعض الحالات — على الاجانب ضريبة أشد مما هو مقرر

(1) Occupations. Learned Professions.

(2) Cheney Hyde, I, § 204. (3) Tax ation.

على الوطنيين أو ليست مقررة عليهم^(١) على أن الجارى به العمل في الدول المستنيرة هو التسوية بين الاجانب والوطنيين في الضرائب والمعاهدات الدولية كثيرة في هذا المعنى . فليس لدولة أن تعترض بالطرق السياسية أو غيرها على ربط الضرائب على رعاياها في بلاد أجنبية الا اذا كان هذا مخالفاً لا حكم معاهدة أو كان مغالى فيها الى ما يمد اسرافاً في استعمال الحق

٤٠٨ — ولكن قد تخطى الدول في تعيين الاموال أو الاشخاص الجائز ربط الضرائب عليهم كما اذا حاولت ربطها على الاجانب الذين لا يقيمون بصفة مستديعة في بلادها أو على أموال وجدت وقتياً في البلاد مع أن مستقرها النهائي في الخارج . تقول قد تخطى لان من الظاهر أن حق الدولة في تقرير ضريبة شخصية على أحد الافراد انما يقوم على نوع من الاستقرار وتوثق الرابطة بين الدولة والفرد . فلتن كانت القواعد الدولية تعد الرابطة وثيقة بين الدولة وأحد رعاياها بصرف النظر عن محل اقامته^(٢) فان اختلاف الجنسية يستلزم توفر ظروف تكون كافية في إيجاد مثل هذه الرابطة

(١) تقرر الولايات المتحدة رسم أيلولة في الميراث قدره عشرة في المائة عن الاموال التي تنتقل لاجنبي غير مقيم في البلاد

(٢) فلا اعتراض من الوجهة الدولية على دولة تضع ضرائب شخصية على رعاياها المقيمين في الخارج وتحصلها من أموالهم في بلادها وان لم تجد لهم مالا تنقطع عن حماية مصالحهم بالطرق السياسية

٤٠٩ - وظاهر أيضاً أن حق الدولة في فرض ضريبة على الاموال مرتبط بعلاقة هذه الاموال بالدولة فان وجود المال في أرض الدولة واحتمائه بسلطانها هو الذى يبرر اشراكه في اعانة الحكومة القائمة فيها. وبوجه العموم يمكن القول بأن الاموال الثابتة في داخل المملكة - بلا تمييز بسبب محل اقامة المالك أو بسبب جنسيته - خاضعة لنظام الضرائب ولا يستثنى من ذلك الا حالات قليلة لاسباب خاصة ^(١)

٤١٠ - كذلك الشأن في الاموال المنقولة بشرط أن تكون الاسباب كافية لاعتبارها من كتلة الاموال في المملكة. لكن الصعوبات كبيرة في تبين ما اذا كان بعض المنقولات معدوداً من هذه الكتلة أم غير معدود منها. والحكم في ذلك يرجع الى تقدير الوقائع اكثر من رجوعه الى مبدأ قانونى. فقد رأى بعضهم أن السفينة التى ليس لها مركز ثابت تعد بالنسبة للضرائب تابعة لمحل اقامة مالكيها. وان المسكوكات والاوراق المالية يجوز فرض الضرائب عليها في الدولة التى توجد وتستعمل فيها بصرف النظر عن محل اقامة مالكيها قانوناً. على أنه اعترض على ذلك بأن مجرد وجود الاوراق المالية في دولة لا يقيم فيها المالك لا ينقل الديون التى تثبتها هذه الاوراق ولا يجعلها تحت سلطان الدولة حتى تفرض عليها الضريبة

٤١١ - وقد قيل ان اقامة الشخص في الدولة يبرر فرض ضريبة

(١) فان الاموال التى تملكها الدولة الاجنبية وتستعملها داراً لسفارتها مثلاً

معفاة من الضرائب

عليه بالنسبة للاسهم التي يملكها في شركات أجنبية ميدان عملها خارج الدولة وذلك باعتبار أن هذه المصالح معنوية تعد بحق — فيما يخص الضرائب — موجودة في محل إقامة مالكها

٤١٢ — وقيل أن للدولة حقاً في فرض ضريبة على النقود المودعة في البنوك ببلادها على ذمة أشخاص مقيمين فيها ولو كانت هذه النقود ثمرة أعمال دائرة في مملكة أجنبية باعتبار أن هذه الضريبة شخصية أكثر منها ضريبة على المال . على أن الصعوبات في تعيين الجهة المختصة بفرض الضريبة على الاموال هي صعوبات محلية داخلية والميول فيها ترمي — عند تعارض المبادئ — الى تقرير حق الدولة في فرض الضريبة^(١) . ولم تر الدول في ذلك مخالفة لقواعد القانون الدولي

٤١٣ — وقد نفرض الدولة ضريبة على شخص مهما كانت جنسيته بسبب علاقته المتينة بالبلاد التي نزل فيها ولولم تتوافر شروط

(١) والصعوبات تنشأ عادة من فرض ضرائب على المتقولات المادية في مكان لا تكون موجودة فيه فلا يمكن تحصيل الضريبة عليها . ومن ان الاوراق المالية متصلة بمحل اقامة مالكها فتتقيد حقوق الدولة التي توجد فيها هذه الاوراق وتمتد اليها حقوق الدولة التي يقيم فيها المالك كما لو كانت الاوراق في الواقع موجودة فيها (لكن الرأي المناقض له أنصار)

على أن الرأي الراجح فيما يختص بالمتقولات المادية هو أن تفرض عليها الضريبة في محل وجودها الذي يسهل التحصيل فيه . ويمكن في هذه الحالة دفع كل اعتراض من الدولة الأجنبية التي تشكو من ذلك بالقول ان الضريبة شخصية أكثر منها ضريبة على المال

محل الإقامة قانوناً. فليس لاجنبي أن يعترض على إلزامه بدفع ضريبة الإيراد الشخصية بحجة أن محل إقامته لا يزال في الخارج مادام قد طال مقامه في البلاد

٤١٤ - وخلاصة القول أن القانون الدولي لا يقيد حق الدولة في تقرير الضرائب الا نادراً مادام تقريرها يكون بصفة عامة ومطردة^(١)

٤١٥ - للدولة أن تراقب الواردات إلى بلادها وأن تنظمها^(٢) وتضع لها القيود الكافية لحماية الإيرادات والصناعات الوطنية ولرعاية الآداب العامة في داخل المملكة

وللدولة أن تضع العقوبات لمن يخالف قوانينها في هذا السبيل . وهذه العقوبات قد تشمل مصادرة البضائع الممنوع دخولها كما تشمل حبس الجاني أو تغريمه

٤١٦ - ويجوز تحصيل رسوم على حمولة السفن القادمة من الموانئ الأجنبية . كما أنه يجوز إضافة رسوم على البضائع الواردة في سفن أجنبية . وعلى العموم تجعل الدول أساس تقرير الضريبة كون أصل الصنف أجنبياً أو كونه منقولاً بوسائل أجنبية

على أن الميول العامة متجهة نحو تخفيف هذه الرسوم أو عدم فرضها في نظير المقابلة بالمثل من جانب الدول الأخرى ولا شيء في القانون الدولي يمنع الدولة في معاهداتها التجارية من

(1) See Cheney Hyde, Int. Law, vol. I, § 205 - 206.

(2) Customs.

تقرير تخفيض الرسوم على صنف معين وارد من بلاد الدولة المتعاقدة أو من اختصاصها بمعاملة تفضيلية

٤١٧ - وتغيير التعريف الجمركية لا يبرر شكوى الدول الأجنبية التي يتضرر رعاياها من التغيير لانه يجب أن يتوقع على الدوام استعمال الدولة ذات السيادة حقها في التغيير . هذا إلا اذا صرحت الدولة ببقاء التعريف الحاضرة زمناً معيناً . على أن التصرفات الاستبدادية في تحصيل الرسوم من الاجانب أو سوء معاملتهم في هذا السبيل تكون سبباً كافياً للشكوى باسمهم

رخص الامتياز^(١)

٤١٨ - إذا رأت الدولة أن تحقيق غرض من الاغراض يتأدى على وجه أكمل لو منح امتياز به لشخص أو لشركة أجنبية وجعل احتكاره له رخصت بذلك لمن تشاء ولا يكون للدول الاخرى حق الاعتراض الا إذا كان في ذلك مخالفة لنصوص معاهدة . ولا يعد الاحتكار في هذه الحالة مناقضاً لمعاهدة اشترط فيها بوجه عام لدولة أجنبية - غير التابع لها صاحب الامتياز - حق المعاملة كأفضل دولة . أما إذا لم يكن في الامر احتكار وأعطى الامتياز لشركات تابعة لدول متعددة فان الاحتجاج بمخالفة الشرط التفضيلي يكون في محله

٤١٩ - وإذا كان الامتياز مخصصاً به بشروط معينة على أن يكون في حالة مخالفتها لاغياً بذاته أو يكون للدولة ذات الشأن الفأوه

أو سحبه فانه يجب على هذه الدولة أن تلتزم في استعمال حقها حدود الشروط بالضبط والا تكون تعدت سلطتها. على أن الفصل فيما اذا كان للدولة حق إلغاء الامتياز أو سحبه وفيما إذا كانت الوسائل التي اتبعت في هذا السبيل قانونية أو غير قانونية وفي كل خلاف من هذا القبيل انما يكون من اختصاص محاكم الدولة إلا إذا اشترط غير ذلك

٤٢٠ — للدولة الحق التام في الرقابة على وضع الاسلاك البحرية ^{فوضع الاسلاك البحرية^(١) على سواحل المملكة} على سواحلها. ولا يجوز قانوناً وضعها الا باتفاق معها. وتكون هي الحكم في عدالة شروط الاتفاق. فاذا وضعت الاسلاك من غير قبولها كان لها أن تقف استعمالها حتى تستوفي الشروط التي تراها ملائمة كما أن لها ان تستوثق من أن وضع الاسلاك لا يفيد احتكار نقل الاخبار الى الخارج

ومتى وضعت الاسلاك البحرية بطريقة مشروعة فحمايتها من الحاق الضرر بها نصير من الامور التي تتعاون الدول فيها وقد عقد لذلك اتفاق دولي في ١٤ مارس سنة ١٨٨٤

٤٢١ — ان حق الدولة في وضع لوائح القورنتين لحماية الصحة العمومية في بلادها هو حق مقرر لا يقيده الاقاعدة منع الدولة من استعمال سلطتها بصفة استبدادية ضد الدول الاخرى. فللدولة أن تأمر بالكشف على الزكاب والبحارة والمشحونات في السفن التي تدخل

(1) Landing of Submarine Cables.

(2) Quarantine Regulations.

موانئها ولها أن تقفل موانئها في وجه السفن القادمة من بلاد ثبت أن فيها أمراضاً معدية . ويجوز وضع الحجر الصحي على الحيوانات الواردة من ممالك منتشر فيها أمراض خطيرة . وكذلك على الاطعمة الواردة من بلاد موبوءة .

والدول الاجنبية تشكو عادة اذا طبقت لوائح القورنتينات على واردات مقاطعات في بلادها لم يسر اليها الوباء أو اذا استمر تطبيق هذه اللوائح على موان طهرت تماماً من الوباء

ويجوز للدول الشكوى أيضاً من أن أحكام لوائح القورنتينات غير مشروعة اذا خصت جنساً من الاجناس برمته بحكم معين كما اذا ذكرت الاجناس الاسيوية ووضعت لها أحكاماً خاصة . ولذلك احتجت اليابان في سنة ١٩٠٠ على تشريع سان فرنيسكو الخاص بالطاعون اذا اعتبرته موجهاً ضد رعاياها خاصة

٤٢٢ — الدولة حرة في أن تجعل الدلالة الزامية للسفن سواء ^(١) دلالة السفن

أكانت أجنبية أم وطنية في دخولها الى موانئها وخروجها منها . ولا تشكو الدول الا من فرض رسوم فادحة للدلالة أو من فرض رسوم خاصة بالسفن القادمة من دول أجنبية معينة . ومثل هذه الشكاوى تسوى غالباً باتفاقات دولية كما وقع بين الولايات المتحدة وبين أسبانيا في ٣ يولييه سنة ١٩٠٢ وبينها وبين اليابان في ٢١ فبراير سنة ١٩١١

٤٢٣ — للدولة بلا شك حق مراقبة التعليم الديني والعبادات في ^(٢) الحرية الدينية

داخل بلادها. والدول التي لها دين خاص تمنح في الغالب من يخالف معتقداتها حرية دينية واسعة. ومثل هذه الحرية تقرر عادة إما في القوانين الداخلية أو في المعاهدات. وقد انتشرت عادة التسامح الديني وأصبحت كل محاولة يقصدها التعرض لحرية أجنبي في أمور العبادة تعد مخالفة للجاري في الدول المستنيرة

٤٢٤ — للدوله حق مراقبة ما ينشر في بلادها كتابة أو خطابة. حرية الخطابة^(١) والكتابة. وليس لدوله أجنبية ان تشكو بحق من أن رعاياها في الخارج لا يتمتعون بحرية الخطابة اذا كان ذلك المنع واقعاً بمقتضى قوانين محلية كذلك ليس لبلاد مقررة فيها حرية الخطابة بصفة دستورية ان تتخلص بذلك من واجبها الدولي في منع الخطابات والنشرات التي تحض على مناوأة الاجانب أو على المساس بسلامة دولة أجنبية بل ذلك لا يعد عذراً مقبولاً

(١) Freedom of Speech.

الباب السادس

حق القضاء

٤٢٥ - بغير حق القضاء^(١) لا يمكن للدولة أن تحقق سيادتها في الوطن^(٢) بصفة كاملة. وحق القضاء هو حق الدولة في أن تخضع لمحاكمها الاشخاص والاموال وان تنفذ قوانينها في جميع ارجاء المملكة سواء أكان ذلك في الارض أم في الماء أم في السفن. والاصل ان حق القضاء هو كالسيادة يقف عند حدود المملكة

السيادة الوطنية
و حق القضاء

٤٢٦ - وحرية الدولة تامة في ترتيب نظامها القضائي. واختصاص المحاكم مرجعه الى القوانين الداخلية يحدده الشارع الوطني كما يشاء وليس للدوائر الدولية شأن في الامر الا اذا جاوز هذا الاختصاص الحد الذي رسمته القواعد الدولية للدولة ذاتها

حرية الدولة في
تنظيم القضاء

٤٢٧ - والدولة - فيما عدا ذلك الواجب العام واجب السير على ما هو جار في الدول المتقدمة - غير مقيدة بشيء في اختيار أنظمة المرافعات ولا في وضع القوانين الملازمة لحال بلادها. فليس للدول الاجنبية أن تملى ارادتها على الشارع الوطني أو أن تشرف عليه في هذا

المحاكم مستقلة
لا تشرف عليها
سلطة اجنبية

(1) Rights of Jurisdiction. (2) Territory. Territoire.

الصدد — والمحاكم الوطنية هي صاحبة السلطان في تفسير القوانين وتطبيقها بالرقابة من أى سلطة خارجية

٤٢٨ — على أنه إذا ظهر أن المحاكم ليست مستقلة عن السلطات السياسية في الدولة بل هي أداة لها في ظلم الاجانب والاعتداء على حقوقهم كان للدولة الاجنبية التي وقع الظلم على رعاياها أن تخرج بالطرق السياسية وخصوصا إذا جاءت الاحكام مخالفة للقوانين المحلية ولم يبق طريق لتصحيحها. كذلك يحق للدولة الاجنبية أن تشكو اذا وقعت من المحاكم مخالفات للقانون الدولي أو للمعاهدات التي عقدت في مصلحة رعاياها^(١)

الفصل الأول

ولاية القضاء في الدولة

٤٢٩ — الدولة مختصة دون غيرها بولاية القضاء في أراضيها. في الاراضي والقاعدة العامة هي أن القضاء يسرى على كل ما في المملكة من أشخاص وأموال سواء في ذلك الوطنيين والاجانب وسواء أكان الاجانب متوطنين في البلاد أم غير متوطنين فالسائح منهم كالقيم في الخضوع للقوانين الجنائية ما دام داخل حدود المملكة. وفي المسائل المدنية تسرى عليه القوانين الوطنية^(٢) وتحجز أمواله التي يحملها معه.

(1) Moore, International Law Digest, II, 97, VI, 655, 656, 690.

(2) Lois territoriales.

ومن يهرب من سفينة أجنبية ومن يفلت من القضاء الاجنبي يكون في مأمن من يد المأمورين الاجانب إلا إذا قضت المعاهدات بغير ذلك . والضباط والبحارة الاجانب يخضعون للقوانين المحلية متى نزلوا الى الشاطئ*

ل المواثيق
والخلافات

٤٣٠ - إن مباشرة الدولة للقضاء في موانئها وخلجانها لا تعد من المسائل الدولية إلا عند تطبيقها على السفن الاجنبية التجارية^(١) والقاعدة أن للدولة حق القضاء في هذه السفن وفي ركابها . فيكون للمأمورين المحليين دخولها والقبض على الاشخاص المتهمين بارتكاب جرائم داخل حدود المملكة^(٢) . على أن واجب السلطة المحلية أن تكون شفيقة متشدة في مباشرة القضاء في السفن الاجنبية فلا تلجأ عند القبض على متهم الى استعمال القوة التي من شأنها إزعاج الركاب الابرياء وجعل أرواحهم أو أموالهم في خطر

٤٣١ - وتكون السفينة الاجنبية ورجالها خاضعين في المواثيق لقوانين الدولة المدنية والجنائية . فإذا وقع نزاع على ملكية السفينة ذاتها أو بسبب ضرر نشأ بفعل رجالها أو بسبب أجره إنقاذها من

خضوع السفن
التجارية
الاجنبية

(1) Foreign merchant vessels.

(٢) وقد عد القبض على أحد الركاب لارتكابه جريمة في عرض البحار أو بناء على طلب دولة تالته ارتكب جريمة في بلادها تجاوزا في السلطة . على انه اذا كان من رعايا الدولة صاحبة السيادة على الميناء جاز القبض عليه متى كان القبض مصرحاً به قانوناً

الفرق أو اذا طلب الحجز عليها في سداد دين كانت المحاكم المحلية مختصة متى كانت قوانين الدولة تقضى بالاختصاص بسبب وجودها الحالي أو بسبب محل إقامة ملاكها أو ذوى الشأن فيها . ويكون الربان خاضعاً للقوانين المحلية في المعاهدات الخاصة باستئجار البحارة أو بالنقل الى الموانئ الاجنبية^(١)

النظام الداخلى
من اختصاص
القناصل في
الاصل

٤٣٣ - ومع ذلك فانه من المتفق عليه أن لا تدخل الدولة في امر النظام الداخلى^(٢) في سفينة تجارية أجنبية ما دام النزاع لا تأثير له فيما عدا السفينة ورجالها كما لو وقعت جريمة بسبب خلاف بين الربان والبحارة . فقد ثبت بحكم العادة في مثل هذه الحالة ترك أمر الفصل فيها إلى الدولة التابعة لها السفينة ومأمورها القنصلين . والمعاهدات الدولية في هذا الصدد لا تريد شيئاً على الاعتراف بالعادة الجارية على أنه من المقرر أيضاً وجوب تدخل السلطات المحلية واختصاص القضاء الوطنى اذا كان الاضطراب في السفينة شديداً بحيث يخل بالنظام على للشاطئ أو في الميناء أو اذا كان قد اشترك فيه أحد الوطنيين أو شخص آخر من غير البحارة^(٣)

(1) Westlake, I, 269 - 270.

(2) Internal order and discipline.

(٣) وقد ذهبت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الى ان خطورة الجريمة تجعل المحاكم المحلية مختصة بقضت باختصاص السلطة المحلية بالفصل في جريمة قتل كان الجاني والمجنى عليه فيها بلجيكيين والسفينة التى وقعت الجريمة فيها بلجيكية

See Cheney Hyde, International Law, [vol. I, § 222.

٤٣٣ - وجرت الدول البحرية أيضاً على أن لا يتدخل قضاؤها الوطنى فى الخلافات المدنية بين البحارة ورجال السفينة وعلى الخصوص ما كان متعلقاً بتنفيذ عقودهم ودفع أجورهم فانها من المواد التى يترك النظر فيها لقناصل الدولة التابعة لها السفينة ونوابهم . لكن هذا الامر خلافى والرأى الراجح أن لا بد من وجود معاهدة لرفع الخلاف لان هذا المبدأ وإن كان مفيداً فى العمل الا أنه ليس مبنياً على عادات عامة ثابتة ولا هو نتيجة منطقية لمبدأ صحيح مسلم به بل هو على الضد من ذلك مقيد لنظرية السيادة . فالى أب ثبت بالعادة تبقى للسيادة الوطنية ^(١) سلطتها ولا تقيد الا بمعاهدة

الاىواء فى
السفينة
التجارية ^(٢)

٤٣٤ - ما دامت السفينة التجارية ذاتها غير معفاة فى الموانى الاجنبية من القضاء الوطنى ^(٣) فانها لا تملك حق الاىواء قانوناً بالنسبة للجرائم التى تعترف ضد القوانين المحلية . فاذا آوى مجرم الى سفينة فليس لربانها أن يبحث فى نوع الجريمة المسندة اليه لان السماح بالقبض على أحد الركاب لا يشابه اجراءات تسليم المجرمين فى شىء . كذلك لا يكون الربان مختصاً بالفصل فيما اذا كانت الادلة كافية لتبرير أمر القبض على المتهم ومحاكمته أو غير كافية . وليس للربان أيضاً أن يضع شروطاً للقبض فان وظيفته فى هذه الحالة سلبية مقصورة على الترخيص لعمل السلطة القضائية بالقبض على المتهم بمجرد ابرازهم أمراً قانونياً بالقبض

(1) Sonveraineté Territoriale.

(2) Asylum on Merchant Vessel. Merchantmen.

(3) Jurisdiction Territoriale.

حق القضاء
الوطني

٤٣٥ - وإذا كان حق القضاء الوطني^(١) في هذا الصدد غير مقيد حتى بالنسبة للجرائم السياسية فإن ذلك لا يفيد جواز القبض بالقوة وبصفة استبدادية قد تفضى الى تعريض حياة الركاب الأبرياء للخطر أو الى العبث بأموال أمة صديقة . انما يكون القبض جائزاً بالطرق القضائية المألوفة . والخلاصة ان محاولة منع دولة مستنيرة من مباشرة حقها في القضاء على السفن الاجنبية وركابها في الموانئ التابعة لها - مع كونها تستعمل هذا الحق بالطرق المتبعة عادة في الدول البحرية - تعتبر من امارات عدم الاحترام اذ فيها معنى الطعن على قضائها والتبرم بسلطانها الشرعي

٤٣٦ - أما اذا كان الفار من قضاء دولة أجنبية قد دخل احدى موانئ المملكة في سفينة أجنبية مقبوضاً عليه ومحروساً بأممورين أجانب أثناء نقله الى مكان المحاكمة فإنه يكون للدولة ذات السيادة حق طلب اطلاق سراحه . وذلك هو المعمول به على الأقل في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بناء على نظرية مكانية الجرائم^(٢) التي تحرم القبض على شخص أو حجزه وهو في المملكة بسبب جريمة ارتكبت في ما وراء حدود الوطن الا بمقتضى قانون أو معاهدة

البحار الوطنية
والسفن التجارية
الاجنبية

٤٣٧ - اذا كانت الميول متجهة نحو ترك امر النظام الداخلي في السفينة الى قوانين الدولة التابعة هي لها والى قضائها الطبيعيين وقصر

(1) Jurisdiction Territoriale

(2) The Territoriality of crime. Cheney Hyde, Int. Law, vol.

عمل السلطة المحلية على ما هو ضرورى لحفظ الأمن كان مبلغ سلطان قضاء الدولة الوطنى على السفينة الاجنبية التجارية وهى فى البحار الوطنية^(١) مما يختلف تبعاً لخطورة الجريمة ولموضع السفينة من السواحل فان لقت السفينة مرساها كان ما يقع فيها من الجرائم داخلاً فى اختصاص القضاء الوطنى كما لو كانت السفينة فى الميناء

أما اذا كانت السفينة تمر فى البحار الوطنية ولا تقصد المرسى فى احدى موانئها كان اهتمام الدولة بها قليلاً فيجوز لها أن تتجاهل بمض ما يقع فيها من الجرائم . فقد جاء فى المادة الثامنة من القواعد التى رسمها المعهد الدولى العلمى لنظام البحار الوطنية فى سنة ١٨٩٤ أن الجرائم التى يقتربها ركاب على ظهر سفينة تمر بهذه البحار على ركاب آخرين فيها تعد فى الاصل غير خاضعة للقضاء الوطنى^(٢) الا اذا انطوت على انتهاك حقوق الدولة أو مصالحها أو حقوق رعاياها أو مصالحهم وكان هؤلاء من غير البحارة . والدولة هى وحدها القاضية فيما اذا كان هناك انتهاك لحقوقها أو مصالحها . على أنه من المفهوم أن الحادث يجب أن يكون خطيراً يثير اهتمام الالهالى على الشواطىء أو فى أى مكان خارج السفينة فى البحار الوطنية . واذا كان انتهاك حرمة القانون المحلى واقعاً على أجنبى عن السفينة كان للدولة حق القضاء . على أن هذه التفاصيل يرجع

(1) Marginal Seas. Territorial Waters.

(2) Rules on the Definition and Régime of the Territorial Sea, adopted by the Institute of International Law in 1894, Annuaire, XIII 330, Scott, Resolutions, 114.

فيها الى القوانين المحلية مما يرجع الى القواعد الدولية^(١)

الفصل الثاني

القضاء في عرض البحار

٤٣٨ — ان عبارة « عرض البحار »^(٢) في القانون الدولي العام معناها المياه التي لا تدخل تحت سيادة دولة أو جماعة من الدول . فليس لدولة اذن أن تقرر ما يمد وقوعه فيها جريمة وما لا يمد الا اذا كان الفعل واقعا في احدى سفنها لما يوجد بينها وبين السفينة وركابها من العلاقة والقاعدة أن البحار — في غير حالات القرصنة — حرة والانتفاع بها في أيام السلم من غير قيد حق لجميع الامم المستتيرة

فلكل دولة ولاية القضاء في سفنها وليس لأية دولة سلطان على سفن الدول الاخرى الا في أيام الحرب فانه لا يجوز للسفن الحربية أن تقتش السفن التجارية المحايدة وتأسرها الا اذا وجد مبرر قانوني

٤٣٩ — والقضاء في السفن يتضمن القضاء في ما بها من أموال وأشخاص سواء أكانوا وطنيين أم أجانب بحارة أم ركابا . والدولة مسئولة عن قضاء عمالها على ظهر السفن التجارية في عرض البحار اذا جاء مخالفاً لقواعد القانون الدولي إلا في حالتين : الاولى القرصنة فان

(1) Westlake, 2 ed., l., 266, 267.

(2) High Seas. Open Ocean. Open Sea. Haute Mer.

حق القضاء فيها مطلق والثانية مخالفات قواعد الحياد فان الدولة المحاربة تكون مختصة دون غيرها بالنظر في هذه المخالفات^(١)

حق الزيارة
والتفتيش^(٢)

٤٤٠ — ان حق زيارة سفينة أجنبية وتفتيشها في عرض البحر من خصائص الدولة المحاربة فالاصل أن ليس لدولة أن تباشره وهي في حالة السلم . والسبب ظاهر وهو أن الدولة المحاربة هي التي تكون غالبا في حاجة شديدة لمباشرته في الدفاع الشرعى عن نفسها لكن اذا عرضت ظروف استثنائية تضطر دولة في حالة السلم الى زيارة سفينة أجنبية وتفتيشها للدفاع الشرعى عن نفسها أيضا فلا شيء يمنع سفنها الحربية من اجراء هذا التفتيش^(٣) أما كون الظروف الاستثنائية التي تسوغ ذلك نادرة الوجود فأمر لا يميز علميا ولا عمليا جعل حق التفتيش مقصورا على الدول المحاربة

٤٤١ — وقعت في أوائل القرن التاسع عشر عدة حوادث نشأ عنها نزاع شديد بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في أثناء حروب هذه الاخيرة مع نابليون . ذلك أن بريطانيا العظمى وجدت عند

بعض حوادث
تفتيش وقضاء
لدولة في السفن

(1) Cheney Hyde, Int. Law, vol. 1, § 227 .

(2) The right to visit and search.

(٣) فإذا علمت دولة أن سفينة قرصان ترسو قريبا من بحارها فأرسلت سفينة حربية اليها وقابلت هذه السفينة الحربية سفينة تحمل علما أجنبيا تنطبق عليها أوصاف سفينة القرصان كان للسفينة الحربية تفتيشها لتبين حقيقتها وليس للدولة التابعة لها السفينة أن تشكو من ذلك

تفتيش السفن التجارية التابعة للولايات المتحدة المحايدة أن في بحارة هذه السفن كثيراً من البريطانيين فأرادت بريطانيا القبض عليهم واستخدامهم في بحريتها بما لها من حق تجنيد رعاياها في حالة الحرب . اعترضت الولايات المتحدة لتجنسهم بالجنسية الأمريكية فلم تحمل بريطانيا بذلك الاعتراض واعتبرتهم حافظين لجنسيتهم البريطانية بناء على نظرية عدم قابلية يمين الأمانة والولاء للتبديل والانتقال^(١)

وتعمدت المسألة إذ قام النزاع أيضاً على ما إذا كان للدولة تطبيق قوانينها على سفن الدول الأخرى التجارية وهي في عرض البحار والذي استفز غضب بريطانيا العظمى على الأكثر هو تصرف السفن الأمريكية في الأمر بطريق النكبة فإن هذه السفن كانت تقود وتروح أمام الموانئ البريطانية لالتقاط البحارة الفارين من الخدمة العسكرية وإيوائهم من التجنيد

٤٤٢ - قامت الحرب بين الالمتين في سنة ١٨١٢ لهذه الاسباب ولكن معاهدة الصلح التي وقعت في غنت سنة ١٨١٤ لم تفصل في أوجه النزاع المذكورة وبقيت الولايات المتحدة متمسكة بمنع تجنيد بحارة السفن الأمريكية مهما كانت جنسيتهم الأولى^(٢)

والكتاب الانكليز يسمون الآن بخطأ نظرية بريطانيا العظمى التي كانت مناقضة للمبادئ الدولية المعتمدة . فان الدولة لا تملك حق

(1) Doctrine of inalienable allegiance.

(2) T. J. Lawrence, The Principles of International Law. p. 212.

القضاء في السفن الاجنبية في عرض البحار . لان هذا القضاء مقرر للدولة التابعة لها السفينة دون غيرها بقصد حماية السفن ذاتها للاحماية أحد من الموجودين بها . وحق حماية السفن في عرض البحار مقدم على كل اعتبار آخر

٤٤٣ - أظهرت بريطانيا العظمى اهتماما كبيرا - في النصف الاول من القرن التاسع عشر - بمطاردة الرق^(١) . وادعت أن حق تفتيش السفن التجارية المشتبه في أمر اتجارها بالرقيق جائز قانونا . وبنت دعواها على أن في هذه التجارة غير المشروعة اعتداء على مبادئ القانون الدولي وان من الواجبات العامة على كل دولة أن تكلف سفنها الحربية بالبحث عن الجناة في عرض البحار والقبض عليهم كما تفعل في حالة القرصنة

٤٤٤ - وكانت محاكم الفنائم البريطانية تقضى بمصادرة السفن الاجنبية التي تستعمل في تجارة الرقيق^(٢) إذا كان الرق^(٣) محرما بقوانين مملكتها كما هو محرم في بريطانيا . ولما كانت البحرية البريطانية ضخمة كثر عدد الفنائم البريطانية من مطاردة هذه التجارة^(٤)

٤٤٥ - على أن المبادئ العامة في القانون الدولي العام ما كانت نجيز زيارة السفن الاجنبية وتفتيشها في أيام السلام الا في حالات

(1) To suppress the Slave Trade.

(2) La traite. (3) L'esclavage.

(4) Bonfils - Fauchille, t. I, p. p. 763 et s.

ضرورية لا مفر منها . لذلك عارضت الولايات المتحدة في حق التفتيش هذا فعدلت عنه بريطانيا العظمى في سنة ١٨٥٨ بناء على فتوى علماء القانون فيها

٤٤٦ — ثم عقد اتفاق دولي في بروكسل في ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ ^{اتفاق بروكسل في ٢ يولييه سنة ١٨٩٠} أذن فيه — بطريقة متبادلة بين الدول المتعاقدة — بتفتيش السفن التي تقل حمولتها عن خمسمائة طن اذا وجدت في منطقة معينة من سواحل أفريقيا الشرقية واشتبه في أمرها . وقد جاءت معاهدات سنة ١٩١٩ فأيدت مطاردة الرق لكنها وكلت الى جمعية الامم أمر الاشراف عليها بالطرق والوسائل التي تلائم الحاجات الدولية الجديدة^(١)

القرصنة^(٢)

٤٤٧ — القرصنة هي كل اعتداء بالقوة المسلحة يقع في عرض البحار في غير حالة الحرب المشروعة

القرصان لصوص قساة جفاة والقرصنة جريمة تقتضي فعال العنف لكن يكفي في وقوعها إثبات فعل واحد من هذه الفعال . والقرصنة التي تعني الدوائر الدولية بها هي ما كانت في عرض البحار . فاذا اقترف القرصان جرائم السلب والتفتيل في داخل حدود مملكة كان القضاء الوطني فيها وحده المختص بالامر ما بقى القرصان في دائرته وكان للدولة

(1) Oppenheim, International Law, vol. I, p. 710. Moore, Int. Law Digest, vol. II, p p. 948 - 951.

(2) Piracy. Piraterie. Pirate.

وحدها أن ترسل سفنها للقبض على هؤلاء الجناة . أى أن الجريمة في هذه الصورة تكون عملية لاتهم إلا البلاد التي وقعت فيها ويكون التشريع الوطنى هو الذى يطبق عليها ولا شأن للقانون الدولى

وإنما تقصر الدوائر الدولية اهتمامها على مايقع في عرض البحار لأنها لا تقع في اختصاص قضاء وطنى معين والجرائم فيها تعد جرائم بإرادة جمهور الدول التى تتجلى في عرف الدول البحرية . وهذه الارادة الدولية تجعل من اختصاص كل عضو في العائلة الدولية حق القضاء في جرائم القرصنة مهما كانت جنسية القرصان . وعقوبة من تثبت إدائته هي الاعدام

فعال القرصنة

٤٤٨ — لفعال القرصنة صور عديدة متنوعة . فهي قد تكون في صورة قتل أو سلب أو حريق . وقد تكون موجهة ضد مشحونات السفينة التى يركب فيها القرصان أو ضد ركبائها كما تكون موجهة ضد سفينة أخرى وركبائها . والقرصنة تكون أيضاً باتفاق عمال السفينة على قلبها إلى سفينة قرصنة سواء أكان ذلك ضد إرادة ضباطها أم باشتراك هؤلاء في الجريمة . وهي قد تكون بقصد الاتراء بالسلب والنهب كما تكون بقصد التخريب والاتلاف^(١)

٤٤٩ — والاصل في فعال القرصنة^(٢) أن تقع في المياه لكن القرصان اذا نزلوا إلى الشواطىء لتعقب جماعة من المتمدنين والاعتداء

(1) Oppenheim, Int., Law., vol. I, p. p. 433, 438, 439, Wheaton, Dana, s 83. (2) Piratical acts.

عليهم في جزيرة وجدوا فيها بطريق المصادفة عد فعلهم قرصنة كذلك
٤٥٠ - والظاهر أن القرصنة لا تكون الا لأغراض خاصة فلا
تعتمد من القرصنة الفعال التي وقعت في خدمة غرض عام لطائفة سياسية
والا كانت فعال الاشخاص الذين اشتركوا في عصيان سياسي فشل
أمره من القرصنة. على أنه كثيراً ما تختلط بفعال التأثيرين في عرض
البحار فعال عنف لم تحصل في غرض عام والصعوبة تكون كبيرة وقتئذ
في التمييز والفصل بينهما

في فعال المرخص لهم بالحرب في البحار تطوعاً^(١)

٤٥١ - كانت فعال المتطوعين المرخص لهم بالحرب - في
العصر الذي شاعت فيه - لا تعتمد في نظر القانون الدولي من فعال
القرصنة وكانت سفنهم تعامل معاملة السفن الحربية التابعة للدولة
المرخصة وتأخذ فعالها حكمها قانوناً فاداً سلبت الثنائيم ضد قوانين
الحرب لا يعد فعالها قرصنة انما يعد مخالفة لقوانين الحرب تجعل الدولة
المرخصة مسئولة^(٢)

في فعال التأثيرين المعترف بهم^(٣)

٤٥٢ - تعتمد فعال السفن التابعة للتأثيرين المعترف بهم مباحة

(1) Acts of Privateers Corsaires.

(2) Oppenheim, Int. Law, vol. I, p.p. 434 - 435.

(3) Acts of Recognised Insurgents.

كغيرها مما يباح لهم من أعمال الحرب المشروعة ما دامت الثورة قائمة. فإذا غلب الثأرون على أمرهم نهائياً زالت شخصيتهم السياسية المميزة وحرّم عليهم الترخيص السفن بالقيام بأعمال حربية فإذا اقتربت سفنهم بالرغم من ذلك شيئاً من فعال العنف كان عملها قرصنة. فإن فعال العنف التي أتها السفن المرخص لها من الثأرين الانفصاليين في الولايات المتحدة بعد علمها بتسليم الثأرين قد عدت من القرصنة^(١)

في فعال الثأرين غير المعترف بهم^(٢)

٢٥٣ - إذا كانت فعال الثأرين مرخصاً بها من السلطة التي تدبر الثورة وكانت موجهة ضد الحكومة المراد قلبها فقط فإنها لا تعد في نظر الدول من فعال القرصنة غالباً ولو وقع ذلك في الوقت السابق على الاعتراف لهؤلاء الثأرين بحقوق المحاربين

أما إذا وقعت اعتداءات الثأرين على سفن دولة أجنبية فقد لا تعد أيضاً من فعال القرصنة إذا كانت الثورة واسعة النطاق والاعتداء واقعاً بصفة عرضية لمنع سفينة أجنبية من مساعدة الحكومة الشرعية المرغوب في التخلص منها. وعلى العموم تقدر كل واقعة بظروفها^(٣).

٤٥٤ - في سنة ١٨٧٧ ثارت سفينة حربية على حكومة يرو

حادثة سفينة
حربية تائرة

(1) Westlake, 2 ed., I, 186.

(2) Acts of Unrecognised Insurgents.

(3) Hall, Higgins 7 ed., § 81 p. p. 268 - 269. Comp. Cheney Hyde.
vol. I, § 232.

وأوقفت في عرض البحار سفيتين بريطانيتين فأخذت فخا من الواحدة وقبضت على مأمورين يروثين من الثانية فاعتبر البريطانيون هذا الفعل قرصنة لأن حكومة يرو تترأت منه ولأن الظروف ما كانت تسمح بالاعتراف لهذه السفينة الحربية بصفة المحارب لأنها كانت تعمل وحدها لا تماونها أية سفينة أخرى ولأنه لم يكن وراءها حكومة وقتية بل ولا أى نظام سياسى يرخص لها بمثل هذا العمل وفوق ذلك فإن الوطن لم يكن في حالة ثورة. وقد سعى أميرال بريطانى في القبض عليها فلم يفلح لكن السفينة الثائرة سلمت في آخر الامر الى اسطول يرو

ولكن اعتبار هذا الفعل قرصنة فيه خلاف لأن السفينة لو كانت لاقرصان لجاز لكل دولة مهاجمتها ولو لم تأت عملا لكن مثل هذه السفينة لا تجوز مهاجمتها اذا لم تعتد على السفن الاجنبية

٤٥٥ - تمرد الاسطول البرازيلى في مينا ريوى جانيرو سنة ١٨٩٣
تمرد الاسطول
البرازيلى

وبدأ يطلق مدافعه على الحصون التى بقيت موالية للحكومة. أذنت السفن الحربية الاجنبية الموجودة في الميناء بأنها لا تسكت على أى عمل حربى يهدد حياة الاجانب أو أملاكهم أو تجارتهم وصرحت له بأنه متى راعى ذلك فهو حر يفعل ما يريد. وقد اصيبت سفينة أمريكية بعد ذلك الانذار بقليل بمقذوف نارى من احدى السفن الثائرة فأجابها الاميرال الأمريكى باطلاق النار. ومن هذه الحادثة يبين أن حالة التمرد هي وسط بين حالة الحرب وحالة القرصنة

الفصل الثالث

سلطان القضاء الوطني

في الجرائم التي تقع فيما وراء الحدود^(١)

٤٥٦ - كل فعل يرتكب في الخارج ويحدث ضرراً في المملكة
يبرر حق الدولة في معاقبة الفاعل اذا دخل أراضيها . وفي القوانين
الجنائية لكثير من الدول عقوبات مفروضة على الاجانب الذين
يرتكبون في الخارج جرائم ضد الدولة . فيعاقب الاجانب في فرنسا
والمانيا والنمسا اذا ثبت عليهم ارتكاب جرائم في الخارج ضد سلامتها^(٢)
وتذهب روسيا وايطاليا لمعاقبة جرائم القتل والتسميم والتزوير اذا وقعت
من اجنبي ضد رعاياهما في الخارج وكل ذلك لا يكون بالطبع الا اذا دخل
هؤلاء الاجانب أراضي هذه الممالك

٤٥٧ - لكن الكتاب الانكليز والامريكان لا يشاطرون
تلك الدول هذا الرأي فان هويتين وهول ووستليك وأوبنهايم ولورنس
يقرون أن لا حق في توقيع العقاب في مثل هذه الاحوال
ويتلخص اعتراضهم في أن حق الدولة في القضاء على الاجانب
مقيد بحدود بلادها فليس لها شأن مهم في الخارج بموجب نظرية

(1) Extraterritorial crime.

(2) Safety of the State.

« وطنية القضاء »^(١) . ومعاقبة أجنبي على جريمة ارتكبها قبل حضوره البلاد في أراضي دولة أجنبية هو تقض لهذه النظرية لما فيه من مباشرة القضاء في أراضي دولة أخرى . وإذا كانت الدولة تعاقب رعاياها على جرائم ارتكبوها في الخارج فذلك أساسه سلطة الدولة الشخصية على رعاياها أينما وجدوا . تلك السلطة المبنيّة على الولاء الواجب لها عليهم ولا وجه لمؤاخظة الاجانب الذين لا يربطهم بالدولة رباط شخصي . وفي رأى هؤلاء الكتاب لا يكون للدولة الا حق الشكوى بالطرق السياسية بناء على أنه ليس لدولة أن تجعل وطنها ميداناً لتدير مؤامرات ضد النظم السياسية في الدول الاخرى وهذا هو الرأى الذى تجرى عليه محاكم بريطانيا العظمى والولايات المتحدة^(٢)

٤٥٨ — على أن الولايات المتحدة تشدد في التمسك بنظرية « وطنية القضاء » فتطبقها حتى في رعاياها . فقد صرحت وزارة خارجية أمريكا^(٣) بأن الجرائم مكانية لا شخصية فلا سلطان لقضاء

(1) Territorial Jurisdiction.

(٢) لكن المعهد الدولى العلمى أظهر فى سنة ١٨٨٣ ميله نحو تقرير حق القضاء على الاجانب فى الجرائم التى ترتكب خارج الوطن فأجازها بشرطين : الاول أن تكون الجريمة مما يهدد سلامة الدولة أو نظامها الاجتماعى . الثانى . أن لا تكون الجريمة معاقبا عليها فى البلاد التى وقعت فيها

(٣) كتاب الرئيس ولسن — بالنيابة عن المستر كنوكس وزير الخارجية —

الى المستر هل سفير ألمانيا فى ١١ يناير سنة ١٩١٠

الولايات المتحدة — بوجه عام — على الجرائم التى ترتكب خارج دائرة اختصاصه سواء أكان مرتكبها أمريكياً أم أجنبياً. وكان هذا التصريح إجابة على مذكرة شفوية^(١) المانية بطلب معاقبة الأمريكين الذين يرتكبون جرائم فى ألمانيا^(٢)

٤٥٩ — وقد وقع فى سنة ١٨٨٦ أن مكسيكا قبضت على أحد الأمريكين وحبسته فى جريمة فذف وقعت فى تكساس (بالولايات المتحدة) ضد أحد الرعايا المكسيكين^(٣) فاشتدت حكومة واشنطن فى طلب الافراج عنه لأن القانون الدولى ينكر مثل هذا الحق ولأنه ليس لدولة أن تلمسك بقوانينها المحلية لتخلص من واجباتها الدولية فسلت مكسيكا بالطلب

٤٦٠ — ان علاقة الدول بسفنها الخاصة والعامة وهى فى عرض البحر تبرر حقها فى القضاء فيها فيجب على الدولة وضع القوانين الملائمة ومعاقبة من يخالفها من الموجودين فى هذه السفن

واذا كانت السفن الخاصة (أى التجارية) خاضعة فى الموانئ الاجنبية الى القضاء المحلى فانه فى الحالات التى لا يباشر فيها هذا القضاء

(1) Note verbale — Cheney Hyde, vol. I, § 238.

(2) Hall, Int. Law, 7 ed. § 62. Moore, Int. Law Dig., vol. II p, p. 232 - 242.

(٣) عملاً بالمادة ١٨٦ من قانون العقوبات المكسيكى التى تقضى بمعاقة الاجنبى الذى يرتكب وهو فى خارج الدولة جريمة ضد مكسيكى اذا كان الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه

(4) Vessels of the State.

حقه - وخصوصاً بالنسبة لضباط السفينة وبحارتها - يكون للدولة حق عقاب الجاني إذا عاد إليها . واشتراك الدولة في هذا الاختصاص مبنى على ما بين السفينة والدولة من الرابطة التي تبرر معاقبة كل شخص يخالف قوانينها وهو متصل بها رسمياً

٤٦١ - متفق على أن للدولة حق معاقبة رعاياها المخالفة لقوانينها في الجرائم التي يرتكبها رعايا الدولة (١) التي ارتكبت فيها . على أن ذلك لا يكون عادة إلا في الجرائم السياسية الخطيرة التي يرتكبها رعايا الدولة في الخارج فتهدد الأمن فيها أو في الجرائم الفظيعة إذا أفلت المتهم من العقاب في البلاد التي ارتكب جريمته فيها

وشأن الجرائم التي ترتكب في سفينة أجنبية كشأن التي ترتكب في بلاد أجنبية

٤٦٢ - وهذا القضاء شخصي لا يمكن تحقيقه إلا إذا عاد الرعايا المتهمون إلى المملكة . على أنه إذا كان لهم في دائرة قضاء الدولة مال جاز حجزه للوفاء بالمطالب المالية

٤٦٣ - وعلى كل حال فالظاهر أن القوانين الجنائية الوطنية لا تطبق على الجرائم التي تقع خارج المملكة إلا إذا وجد نص خاص يقضى بتطبيقها فإذا قضى بعقاب من زور ختم الحكومة أو زيف مسكوكاتها مثلاً عد استثناء لا يقاس عليه

(1) Nationals of the State,

الفصل الرابع

الاعفاء من القضاء الوطنى ^(١)

٤٦٤ — الاعفاء من القضاء الوطنى لا يكون إلا برضا الدولة وكما يستنتج هذا الرضا من معاهدة مع دول صديقة أو من عادات مرعية يستنتج كذلك من اتفاق متبادل بين عموم الدول . والاعفاء متى تقرر يصبح بالضرورة وبصرف النظر عن السبب الذى أنشأه جزءاً من القانون المحلى لأنه صدر بموافقة السلطة العليا فى الدولة للعمل به فى داخل حدودها . فالفرنسى الذى يرتكب جريمة القتل فى الصين لا يعاقب بمقتضى المعاهدات الا طبقاً للقانون الفرنسى وأمام محكمة فرنسية . كذلك يمد قانوناً محلياً فى جميع الدول إعفاء رؤساء الدول الاجنبية من القضاء الوطنى

الاعفاء لا يكون
الا برضا الدولة

٤٦٥ — ولما كان الاحتفاظ بنفوذ الدولة وتفوقها يقضى بولايتها دون غيرها حق القضاء فى المملكة فإنه يجب أن تكون الاسباب التى تبرر رضا الدولة بالاعفاء قوية جداً ويجب فى حالة عدم المعاهدة أن يثبت أن الدولة وافقت بالمادة التى لاشك فيها على هذا الاعفاء فيجب أن تبحث جميع التفاصيل بالدقة كالاسباب التى تبرر الاعفاء والطريقة التى ينفذ بها ومدى هذا الاعفاء وطبيعته

الاعفاء لا يكون
الا لاسباب قوية
جدا

٤٦٦ - والاعفاء من القضاء المحلى لا يفيد الاعفاء من كل رقابة ^{ليس الاعفاء مطلقا} محلية فان كثيرا من الاشخاص المعفيين من القضاء المحلى خاضعون لانواع أخرى من الرقابة وكذلك الحال فى الاموال . والاعفاءات ليست بدرجة واحدة بل هى متفاوتة وطريقتهما ليست واحدة بل متنوعة فان السفينة الحربية الاجنبية مثلا تتمتع بالاعفاء من القضاء الوطنى بما لا يتشابه مع اعفاء دار السفارة منه لان الجرائم التى يرتكبها غير الاشخاص السياسيين فى هذه الدار قد تقع تحت طائلة قانون العقوبات المحلى

(١) رؤساء الدول الأجنبية

٤٦٧ - كان استقلال الملوك والمساواة المقررة بينهم والعلاقات التى يقتضها ما للدول من المصالح المتبادلة داعيا الى اعفاء رؤساء الدول الاجنبية من القضاء الوطنى لان مباشرة القضاء فى حقهم لا تتمشى مع الاحترام الواجب لهم

فاذا زار رئيس الدولة أية مملكة أجنبية أو اجتازها وجب اعفاؤه هو وحاشيته من القضاء الوطنى . فان كان متكرراً ^(٢) كان له هذا الاعفاء متى صرح بصفته الرسمية . والاعفاء واجب سواء أ كان رئيس الدولة ملكاً أم رئيس جمهورية فقد استقبل رؤساء جمهورية فرنسا فى روسيا

(1) Heads of Foreign States. Foreign Sovereigns and their suites. (2) Ineognito.

وانكثرا وايطاليا بالمراسم التقليدية التى يستقبل بها الملوك عادة وكانت لهم كل امتيازاتهم وكذلك كان الشأن مع رئيس جمهورية الولايات المتحدة فى انكثرا وفرنسا^(١)

٤٦٨ - وليس لرئيس دولة أجنبية أن يباشر الاعمال القضائية فى المملكة التى يزورها حتى فى رجال حاشيته أو خدمه فاذا وقع حادث هام بينهم وجب ارسالهم الى وطنهم للمحاكمة

ليس لرئيس
الدولة الزائر
حق مباشرة
القضاء

٤٦٩ - وليس لرئيس الدولة كذلك حق ابواء المجرمين الفارين من القضاء المحلى فى داره فان فعل ذلك أو أساء استعمال الامتيازات الممنوحة له أو سمح لحاشيته فى أن تأتى أعمالا ضد سلامة الدولة المضيفة له جاز لهذه الاخيرة أن تأمره بمفادرة بلادها لكن لا يجوز لها معاكمته بحال

ليس له حق
ابواء المجرمين

والشخص الذى تنتهى رئاسته للدولة يفقد كل حق فى الاعفاء من القضاء الوطنى

(٢) اعفاء الممثلين السياسيين

٤٧٠ - يعنى ممثل الدولة السياسى هو وأمتعته من القضاء الوطنى سواء فى الدولة المعتمد لديها أو فى الدولة الصديقة التى يمر بها فى

(1) Despagnet, Droit International Public, § 254. Bonfils-Fauchille, vol. I, § 632. Hall, Higgins', 7 ed., § 48. Moore, Dig., II, 558

(2) Diplomatic Agents of Foreign States.

ذهابه واياه . ويشمل هذا الاعفاء الموظفين الذين يرافقونه
وحرمة شخص السفير تشمل زوجه وأولاده وخدمه اللازمين
لراحته ولو لم يكن لهم أية صفة سياسية ونزجى التفصيل في بيان ذلك
الى مبحث التمثيل السياسى

(١) القوة المسلحة الاجنبية

٤٧١ — تقضى الضرورة واللياقة باعفاء الجيوش الاجنبية التي
تدخل اراضى الدولة برضاها من القضاء الوطنى . فتتولى السلطة
المسكرية الاجنبية أو أية سلطة تابعة لدولتها محاكمة رجال الجيش الا اذا
رأت هذه التخلى عن محاكمتهم باختيارها . ولكن اذا فر أحد الجنود
من الجيش وتم فراره فلا يكون للسلطة المسكرية الاجنبية حق تعقبه
للقبض عليه ومعاقبته فان حق هذه السلطة فى القضاء قاصر على الحكم
فى أفراد القوة المتصلين بها فعلا . على أنه لا شىء يمنع السلطة المحلية
من المجاملة بتعقب الفار والقبض عليه

٤٧٢ — ان دواعى الضرورة واللياقة ^(٢) التي تبعث الى اعفاء
الجيش الاجنبى المسموح له بدخول البلاد من القضاء الوطنى لا تتوفر
الحرية الاجنبية ^(٣) في حالة الافراد المنفصلين عن الجيش فيكون للدولة حق محاكمتهم فى

(1) Foreign Military Forces.

(2) Individual Members of Foreign Military Forces.

(3) Reasons of necessity and convenience.

الجرائم التى يرتكبونها ضد قوانينها كما يجوز أن تسلمهم من باب المجاملة^(١) الى رجال السلطة من دولتهم

٤٧٣ - قد يكون الترخيص بمرور الجنود خلال المملكة واقفاً فى الاتفاق على المرور
بصفة امتياز دائم مقرر بماهدة - وهو ما يجرى عند ما يراد ارسال مدد أو نجدة لتمييز الحاميات فى الحصون وغيرها وقت الإقتضاء - وقد يكون الترخيص حاصلًا من باب المجاملة عند الطلب فى ظرف استثنائى

٤٧٤ - والترخيص يتضمن فى العادة القاء مسئولية حفظ النظام بين الجنود وحسن سلوكهم مع الاهالى على الضباط وجعل دولتهم مسئولة عن ذلك أيضا . ويصرح فيه بالحالات التى يخضع أفراد الجيش فيها للقضاء الوطنى أن كانت

٤٧٥ - فاذا دخلت قوة حرية أراضى مملكة بغير رضاها^(٢) فى دخول اراضى دولة بغير رضاها
توقف اعفاء أفرادها من القضاء الوطنى على وجود مبرر صحيح للحملة العسكرية ذاتها . فاذا كان دخول القوة بعذر لدفع خطر لا يمكن اتقاؤه أى فى حالة الدفاع الشرعى وجب اعفاؤها . أما اذا لم يكن للدخول مبرر مشروع واعتبر غزواً لا راضى دولة صديقة فى حالة السلام فانه يصعب قبول اعفاء أحد من أفرادها من القضاء الوطنى بسبب اطاعته أو امر ملك أجنبى . وكما أن الدولة لا تجبر على قبول

(1) On grounds of courtesy.

(2) Entering the Territory of a State without its consent.

دخول قوة عسكرية في بلادها فإنها لا تجبر على تخلي قضائها عن أحد أفراد هذه القوة ^(١)

(٢) في السفن الحربية الأجنبية

٤٧٦ - ان السفينة التي تبني وتعم في أرض غير أرض الدولة المالكة لا تكسب صفة سفينة أجنبية حربية الا بعد رفع علم الدولة ذات السيادة عليها . ومع ذلك فان الاعفاء من القضاء المحلي مقرر لها في بعض الصور من قبل باعتبار أنها مملوكة لدولة أجنبية إلا أن صور الاعفاء لا تتضمن بحال خروج الجرائم التي ترتكب في هذه السفينة عن اختصاص القضاء المحلي

ويكفي في تعيين وصف السفينة وثبوت كونها عامة ^(٣) وجود وثيقة تشهد بذلك موقع عليها من السلطة المختصة في الدولة المالكة . على أن مجرد رفع علم هذه الدولة أو كلمة الشرف من القائد قد تكون كافية ^(٤)

٤٧٧ - السفينة العامة المسلحة قسم من قوه الدولة الحربية تسير مباشرة تحت إمرة السلطة المختصة دون سواها عاملة للمنفعة

(1) Cheney Hyde, vol. I, § 248.

(2) Foreign Vessels of War. Men-of-war.

(٣) السفينة العامة تكون في الغالب سفينة حربية وقد تكون سفينة غير

مسلحة لكنها في خدمة الدولة Public Vessel.

(٤) السلطات المحلية في حالة الشك لا تجبر على الاكتفاء بكلمة القائد

العامة للدولة . وتدخل أية دولة أجنبية في أمرها يعطل هذه المزايا فضلاً على أنه يمس سلطات الدولة للملكة وكرامتها . فقبول دخول سفينة حربية صديقة في موانئ الدولة المضيفة يتضمن اعفاء هذه السفينة من القضاء الوطني برضاء ضمني أيده عادات الدول المستنيرة . فانه متفق بينها على ان مجرد السماح^(١) بدخول السفينة يقضى بالتخلي عن حقوق السيادة بالنسبة لها^(٢)

٤٧٨ — فالسفينة الحربية ومن فيها الآن^(٣) لا يخضعون للقضاء

(١) والاصل حرية دخول الموانئ الصديقة الا اذا قررت الدولة غير ذلك لاسباب مقبولة باعلان صريح . انما يجب على الدولة المحايدة أن تعامل جانبي المتحاربين على السواء فليس لها أن تبيع الدخول للواحدة وتمنع الثانية كما أنه يكون من واجبها اتخاذ كل الحيلة لجعل حيادها حقيقياً ولصيانة سيادتها

(2) Hall, 5 ed., 161.

(٣) وقعت حوادث في الولايات المتحدة دلت على رأى متشرعياً في أواخر القرن الثامن عشر نذكر منها حادثة السفينة الحربية شسترفيلد «Chesterfield» البريطانية التي أتت الى ميناء نيويورك في سنة ١٧٩٩ فدخلها البوليس الأمريكى وقبض على ستة من الأمريكيين وبرر النائب العمومي الأمريكى ذلك الفعل قاتلاً ان القانون الدولي لا يعنى السفن الحربية من قضاء الدول الاجنبية التي تسفل في مياهها فيسرى بذلك قضاء أمريكا المدني والجناي في السفينة البريطانية الحربية وفي الاشخاص الذين فيها ما دامت في ميناء نيويورك وبني رأيه على الاحترام الذي يجب للدولة ويستلزم الخضوع لقضائها

وقد كانت الميول في إنجلترا متجهة نحو هذا الرأى أيضاً فان محكمة اسبانية

المحلى . ولا يجوز مقاضاتها مدنياً بسبب أجرة اتقاها ولا جنائياً بسبب مخالفتها للوائح محلية

وكل نازل في السفينة لا يكون مسئولاً أمام القضاء الوطنى ما دام موجوداً بها وإذا ارتكب جريمة وهو على الشاطئ وعاد إليها قبل

حكمت على أحد رعايا بريطانيا العظمى بالسجن بتهمة أنه ساعد في اشغال الثورة في المستعمرات الاسبانية الامريكية ولما فر المتهم من السجن التجأ الى السفينة الحربية البريطانية تاين « Tyne » وهى فى ميناء كالاو « Callao » الاسبانية وطلب حماية علم دولته فافق لورد استويل « Lord Stowell » فى سنة ١٨٢٠ بان لا حق للقائد البريطانى فى حماية السجن الهارب وذهب الى ان للاسبانيين حق اخذهم بالقوة واذا فعلوا لا يكونون قد أتوا عملاً غير مشروع

ومثل هذه المذاهب القانونية التى لا تعرف للسفن الحربية حرمة ولا تبقى لها امتيازات ذات قيمة حقيقية لم قبلها دول أوروبا بل لم يكن متفقاً عليها فى أمريكا وبريطانيا العظمى اذ جرى فيها تيار من الافكار المخالفة بدأ بالظهور فى قضاء المحكمة العليا فى الولايات المتحدة فى سنة ١٨١٢ اذ صرح القاضى مارشال بانه لا يمكن للسفينة الحربية بان تقوم بواجباتها الوطنية اذا كان لسلطة اجنبية حق التعرض لها وبان الترخيص الذى تدخل به السفينة فى ضيافة دولة صديقة يفيد ضمناً الاعفاء من القضاء الوطنى

وقد أصبح هذا المذهب هو السائر فى دول العالم والحوادث البحرية التى وقعت فى حرب القرم سنة ١٨٥٥ بين انجلترا وروسيا تؤيد ذلك والعادة تجرى به فان السفينة الحربية تتمسك باعنائها من القضاء الوطنى أينما حلت والدول الصديقة تقرها دائماً على هذه الامتيازات وبذلك قد انتهى كل خلاف على هذه المسألة نعرف القانون

القبض عليه فلا يكون للسلطة المحلية حق القبض عليه فيها^(١)

السفينة الحربية
تخضع للأمتعة
الملاحية وقواعد
الحجبر الصحى

٤٧٩ — ومع ذلك فإن اعفاء السفينة الحربية لا يتناول الاعفاء من الخضوع للأمتعة الملاحية في الموانى ولا من مراعاة قواعد الحجبر الصحى . وفى حالة الحرب تلتزم السفينة الحربية برعاية قواعد الحياد . ويكون للسلطات المحلية أن تقضى فيما تأتى به هذه السفينة الحربية الى الموانى من الفئام وتزعما منها اذا ثبت فى انبائها بها مخالفة لقواعد الحياد وقد تكون مخالفة السفينة الحربية لهذه اللوائح وغيرها سبباً كافياً يخول الدولة المضيفة حق أمر السفينة بمغادرة مبحارها

واجب الامتناع
من الايواء^(٢)

٤٨٠ — للدولة أن تعرض على قائد السفينة الحربية الاجنبية الذى يستخدم امتياز اعفاء السفينة من القضاء الوطنى فى ايواء المجرمين الفارين من هذا القضاء فيسهل بذلك افلاتهم من تنفيذ الاحكام المحلية فليس للسفينة الحربية اذن أن تسمى استعمال حقوق الضيافة لدى دولة صديقة . واذا كانت السفينة الحربية تعتبر حصناً طافياً فوق المياه عليها واجب الدفاع عن مصالح دولتها أينما ذهبت فانه من المتفق عليه أن ليس لها أن تنقلب إلى ملجأ للجناة الفارين من القضاء الوطنى لان فى ذلك معنى الاهانة للدولة المضيفة . فاذا لجأ الفار من القضاء إلى السفينة وجب على القائد اعادته الى السلطة المحلية الا اذا كان مجرمًا سياسيًا

(١) ولا شئ يمنع الدولة من مطالبة قائد السفينة أو الدولة التابعة لها السفينة بتسليم المجرم اذا كان الضرر الذى وقع منه على الشاطئ بليغاً

(2) Duty not to grant asylum.

ويطرد القائد اللاجئ فوراً باعتبار أنه دخل السفينة بدون حق فإذا عاد اللاجئ الى الشاطئ فعلت به السلطة المحلية ما تشاء . أما اذا قبل اللاجئ في السفينة^(١) فانه بذلك يخرج من دائرة القضاء الوطنى . وليس للسلطة المحلية اذن دخول السفينة للقبض عليه بالقوة لانها لا تملك مباشرة عمل من أعمال السيادة تحت علم أجنبي ولذلك يكون للقائد أن يقابل القوة بالقوة فى حدود واجبه . إذ لا يفهم كيف يكلف القائد بإجابه كل طلب بالطاعة أو كيف يحتمل إهانة القبض على لاجئ في سفينته . انما يكون للدولة أن تطلب تسليم المجرم اللاجئ بالطرق السياسية لان القائد البحرى ليس محكمة للقضاء فى طلب تسليم المجرمين وهو لا يملك حق الفصل فيما اذا كان المتهم يجب تسليمه أو لا يجب تسليمه^(٢)

٤٨١ - ان الاعفاءات التى يتمتع بها رجال السفينة الحربية وضباط السفينة وبعارتها^(٣) الاجنبية لا تتبعهم اذا نزلوا الى الشواطئ لأغراض شخصية غير متعلقة

(١) والايواء جائز فى الحالات الاستثنائية من باب الرحمة الانسانية اذا كان الفار تتبعه الجماهير للفنك به . على أنه محرم على ضباط السفينة دعوة الفارين لايوائهم وقد جرت السفن الحربية البريطانية على ايواء المجرمين السياسيين فإذا كان المجرم قاراً والسلطة المحلية فى أثره قبل القائد حمايته فى السفينة ورفض تسليمه بأية حال . واذا غادر القائد البلاد أخذ اللاجئ معه الى الوطن أو أطلق سراحه فى أى بلد لا يهدد فيها بمخطر . انما لا يكون لللاجئ سياسى أن يروج دعوة سياسية فى السفينة التى هو ضيفها

(2) Oppenheim, vol, I, p. p. 338 - 346 - 349 - 615 - 311 - 612 - 613 - 614.

(3) Officers and Crews:

بواجباتهم . أما اذا نزلوا بترخيص خاص فى هيئة رسمية يقودها أحد الضباط لاجراء تمرينات مثلا فانهم يكونون معفيين من القضاء الوطنى لا باعتبار تبعيتهم للسفينة بل بوصف كونهم قوة حرية أجنبية رخص لها بدخول أراضى الدولة . فرجال السفينة معفون من القضاء الوطنى ما داموا فى السفينة الحرية أو فى الزوارق التابعة لها ولكن متى وصلوا الى الشواطىء كانوا خاضعين بوجه عام للقضاء الوطنى فيجوز القبض عليهم ومحاكمتهم مثل غيرهم من الاجانب اذا ارتكبوا جرائم أو أحدثوا اضطرابات . فاذا تمكنوا من العودة الى السفينة كان على القائد معاقبتهم على ما ارتكبوه

على أنه فى حالة قبض السلطة المحلية على ضباط السفينة يكون واجب البوليس معاملتهم بما يليق برتبهم والاعدت اهانتهم اهانة لبحرية دولتهم

٤٨٢ — والظاهر أنه اذا نزل قائد السفينة الحرية الى الشاطئ لاداء مأورية متصلة بعمله الرسمى المكلف به من قبل دولته والذى كان سبب حضوره الى الميناء فلا يقبض عليه فى جريمة قديمة ارتكبها فى زيارة سابقة ولا ينفذ عليه حكم مدنى بسبب معاملة سابقة كذلك

٤٨٣ — واذا كان ليس لضباط السفينة تعقب البحارة الفارين والقبض عليهم فى أراضى الدولة فقد جرت العادة من باب المجاملة على السماح لهؤلاء الضباط فى قيادة البحارة المتخلفين الى السفينة واجراء كل مايلزم لحفظ النظام بينهم

٤٨٤ — ان الاسباب التي تبرر اعفاء السفن الحربية الاجنبية من القضاء الوطنى تبرر أيضا اعفاء السفن المخصصة من قبل الدولة الاجنبية لخدمتها العامة . وهذا الاعفاء متفق عليه بالنسبة للسفن المملوكة للدولة وتكون فى حيازتها . ويسرى الاعفاء أيضا على السفن التجارية التى تأخذها الحكومة لخدمة عامة متى صرحت بذلك وكانت السفن فى حيازتها بالفعل وتحت رقابتها ^(٢) فاذا استعملت السفينة كتنقالة للجنود وكان يقودها ضباط الدولة وجب اعفاؤها من القضاء الوطنى بلا شرط

ويلاحظ ان حالة هذه السفن لم تنظم باتفاق دولى عام الى الآن

فى اعفاء الجانب المتعبد فى الدول الشرقية من القضاء الوطنى

٤٨٥ — ليس الاعفاء مبنياً فى هذه الحالة على قواعد القانون الدولى وانما هو مبنى على اتفاقات خاصة تتخلى بها الدولة برضاها عن حقها فى القضاء . حصلت الدول الغربية بهذه الاتفاقات على النظام المعروف بنظام الامتيازات الذى يخرج رعاياها من سلطان القضاء الوطنى . وبموجب هذه الاتفاقات التى وسعها العادات نقلت سلطة القضاء على الاوروبيين والامريكيين فى البلاد الى قناصلهم . فالتفاصيل

(1) Other vessels in foreign public service.

(٢) وتكون الدولة مسئولة عن فساد هذه السفن وعن كل التسهيلات اللازمة

لاجراء العدل فى طلبات الافراد الخاصة بها

المقصورة وظائفهم فى أوروبا على المعاملات التجارية أصبح لهم اختصاصات قضائية هامة فى الشرق سواء كان ذلك فى المواد الجنائية أم فى المواد المدنية . وقوانين كل دولة أجنبية هى التى يباشر القنصل سلطته على موجبها وإن كانت العادات تكملها . وتستأنف غالباً أحكام المحاكم القنصلية إن كانت ذات خطورة أمام محاكم عليا فى الدولة التابعة لها القنصلية . وفى الجرائم الكبرى ترسل القنصليات الأحكام للتصديق عليها من محاكم بلادها أو ترسل المجرمين من بادئ الأمر لمحاكمهم فى وطنهم

٤٨٦ — قبل تأسيس القانون الدولى العام الحديث بقرون كان للمدن التجارية فى أوروبا حق مباشرة بعض الاختصاصات القضائية فى رعاياها التجار الذين يعيشون فى البلاد الأجنبية المفتوحة للتجارة وكان التجار الذين تربطهم جنسية واحدة أو أصلهم من مدينة واحدة يقيمون فى حى خاص ويتولى قنصلهم الفصل فى المنازعات التى تنشأ بينهم . وكان السير على هذا المنوال منتشراً فى القرون الوسطى من يزناس إلى لندن ومن شمال أفريقيا إلى فلاندر . وكانت حاجات التجارة هى سبب نمو هذه العادات خصوصاً وأنه ما كان للأجانب المتوطنين سبيل آخر للتقاضى

٤٨٧ — ولما فتح محمد الثانى القسطنطينية فى سنة ١٤٥٣ لم ير محلاً لاختصاص غير المسلمين لقوانين مملكته وما كانت هذه القوانين تتفق مع العادات الأوروبية خصوصاً فى الإجراءات الجنائية وفى أنواع

العقوبات فكان مبدأ عدم اخضاع الاجانب للقوانين العثمانية متفقاً عليه من وجهة النظر العثمانية ومن وجهة النظر الاوروبية على السواء لذلك منح السلطان الفاتح بمجرد دخوله القسطنطينية كلا من حاخام الاسرائيليين وبطريق الارمن حق القضاء بل واجب القضاء بين أهل طائفته الدينية في هذه المدينة . والسبب عينه منحت السلطات الاسلامية الاجانب من الاعفاءات والامتيازات القضائية حقوقاً أوسع مما كان ممنوحاً لهم في بيزانس في عهد سيادة الامبراطورية الشرقية المسيحية فحوت ملوك فرنسا حق القضاء في الرعايا الفرنسيين بل وفي غيرهم من الاجانب غير المسلمين الذين لم يكونوا ممثلين ^(١) في القسطنطينية وكان يخضع للقضاء الفرنسي أيضاً بعض الرعايا العثمانيين المسيحيين المشتغلين بالتجارة الاجنبية . واتفق بعد ذلك على أن الفرنسي الذي يعتنق الدين الاسلامي يفقد جنسيته الفرنسية ويخضع للقضاء العثماني .

٤٨٨ — ومن بداية القرن السادس عشر الى أواخر القرن الثامن عشر صدرت من جانب سلاطين آل عثمان سلسلة الامتيازات الممنوحة الى فرنسا وغيرها من الدول الاوروبية في اتفاقات وحيدة الالتزام . وهذه الاتفاقات لم تبين بالضبط ماهية الحقوق والاختصاصات الممنوحة بل كانت تشير في الغالب الى تأييد امتيازات تتمتع بها الاجانب

(١) فكانت السفن التجارية لرعايا البرتغال واسبانيا وهولندا وإنكلترا تحمل

العلم الفرنسي وقناصل فرنسا في تركيا تحميهم

على طول الزمان بحكم العادة . وجاءت معاهدات القرن التاسع عشر المبينة على نظام الامتيازات تشير أيضا « الى قانون المادة »^(١)

٤٨٩ - لكن المبادئ السياسية التى وصلت فى تطورها التدريجى الى تقرير مبدأ حق الدولة فى السيادة التامة فى أراضيها وتأسيس محاكم محلية لاجراء العدل بين الاجانب والوطنيين على السواء قد افضت الى ترك نظرية مجاوزة القضاء الى ما وراء الحدود تركا تاما فى أوروبا بوجه عام أما تركيا فبقيت على نظامها العتيق بل توسعت فيه . فبينما أصبحت مباشرة القضاء فى أوروبا الغربية من اختصاص الدولة ذات السيادة دون غيرها بقى سلطان تركيا عاجزا عن استرداد الحقوق السابق منحها .

٤٩٠ - على أن الامتيازات الاجنبية فى الصين واليابان لم تحصل عليها الدول الغربية الا فى القرن التاسع عشر بعد ما اعترف نهائيا بنظرية السيادة الوطنية كبداً أساسى فى القانون الدولى العام . وقد حصلت عليها هذه الدول دفعة واحدة بمعاهدات الامتيازات التى جاءت مبينة للحقوق الممنوحة بحلاء اذ لم يكن هناك اعفاءات مقررة بمعاداة تمت على طول الزمان . ولم يتقرر فى هذه المعاهدات لاية دولة حق القضاء فى غير رعاياها

يبين من كل ما تقدم ان الاعفاءات من القضاء الوطنى بنيت على

(١) فان معاهدة تركيا مع الولايات المتحدة فى ٧ مايو سنة ١٨٣٠ مثلاً قررت

منح « الامتيازات المرعية مع دول الاقربج الاخرى »

قبول الدولة ذات السيادة الوطنية سواء أ كان ذلك في تركيا أم في غيرها من الدول الاسيوية

٤٩١ - وقد جرى العرف بين الدول الغربية على أنه اذا باشرت إحداها حقوق الحكم في مملكة من الممالك التي منحت امتيازات قضائية للاجانب كان لها حق الغاء الامتيازات الاجنبية متى أخذت على عاتقها مسئولية ادارة العدل فيها

فاذا انتقل الحكم في بلاد من يد حكمها الوطنيين الى يد دولة أجنبية مستنيرة كان أول ثم هذه الدولة الغاء الامتيازات القضائية حتى تحقق سيادتها على البلاد والدول ذات الامتيازات لا تعارض في ذلك الالغاء عادة

وضعت فرنسا تونس تحت حمايتها في سنة ١٨٨١ وبدأت المحاولات مباشرة مع الدول ذات الامتيازات لالغائها فقم لها ذلك بالفعل في سنة ١٨٨٤ وحل قضاة فرنسيون محل القضاء القنصلي

وفي سنة ١٨٩٦ لما تحوأت مدغشقر من مستعمرة محمية الى مستعمرة مضمومة طلبت فرنسا الى بريطانيا العظمى الاعتراف بالسيادة للمحاكم الفرنسية التي أنشئت فيها فوافقت بريطانيا العظمى على ذلك في سنة ١٨٩٧ في نظير اعتراف فرنسا بسيادة المحاكم البريطانية في زنبار الموضوع تحت الحماية البريطانية

٤٩٢ - لم يبق لساسة الدول في العصر الحاضر من حجة يتخذونها للتمسك بالامتيازات سوى دعوى فساد نظام الحكم في

الدول الشرقية وعدم الاطمئنان الى القضاء الوطنى فى حماية المصالح المدنية الاجنبية وعلى الاكثر فى اداة الاجانب المتهمين بارتكاب الجرائم ذلك الاطمئنان الذى يشعر به الجميع اذا صدر حكم من محاكم الدول المستنيرة .

٤٩٣ - وقد رأت الدول التى منحت الاجانب هذه الامتيازات القضائية انها تهتم بالعجز عن القيام بواجبات القضاء المفروضة على كل دولة مستقلة وانها لا تعامل فى الدوائر الدولية على قدم المساواة مع الدول المستنيرة لذلك تسعى هذه الدول الشرقية فى التخلص من هذه الامتيازات بالأخذ بأسباب القوة فى المدنية الغربية والجرى على المبادئ الحديثة فى أنظمتها الدستورية وأساليب الحكم فى قوانينها ومحاكمها حتى تتمكن من إخضاع الاجانب لقضائها الوطنى . والدول الاجنبية فى هذه الحال لا ترفض التسليم بالغاء الامتيازات حرصاً على مصالحها مع دولة أصبحت قوية .

هذا كان الشأن مع اليابان حينما سلمت دول أوروبا وأمريكا بالغاء المعاهدات الخاصة بالمحاكم القنصلية فيها اذ رأت فى محاكم اليابان ما يكفل حماية أموال الاجانب وأرواحهم وبذلك تم تحرير سيادة هذه الدولة من كل تدخل أجنبى . وكذلك الفت تركيا الامتيازات الأجنبية فى بداية الحرب العظمى وفازت بتأييد هذا الالغاء فى معاهدة لوزان التى وقعت فى ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣

الفصل الخامس

في تسليم المجرمين

٤٩٤ - تسليم المجرمين ^(١) هو تخلى دولة عن شخص موجود في بلادها يكون متهماً أو محكوماً عليه في جريمة وقعت في دائرة القضاء الوطنى لدولة أخرى ، وتطلب هذه الدولة تسليم المجرم لانها مختصة بمحاكمته ومعاقبته . وتسلمه الدولة التى وجد فيها لأنها تعتقد أن محاكمته في البلاد التى وقعت فيها الجريمة أوفق من تركه بلا عقاب أو أوفق من معاقبته في المكان الذى لجأ اليه وعلى الخصوص اذا كان هذا الملجأ في بلاد مثل انكلترا والولايات المتحدة تقضى شريعتها باعتبار الجرائم مكانية أى لا تعاقب على جريمة وقعت خارج مملكته . تسلمه والا كانت النتيجة افلات الجناة من المحاكمة والعقاب ^(٢)

٤٩٥ - وفي تسليم المجرمين احترام لقضاء الدولة التى يسلم اليها الهارب واعتراف بأن الفعل مما يعاقب عليه لو وقع في المملكة اللاجئ اليها . فالتقّة بالقضاء الاجنبى ورعاية واجبات الصداقة هى التى تشجع الدول على عقد معاهدات تسليم المجرمين . ولذلك يعد عدم قبول الدولة

(1) Extradition. (2) Lisez Bonfils - Fanchille, t. I, § 455 et s. Comp. Cheney Hyde, vol. I, § 310. Oppenheim, vol. I, p. p. 503 509. Westlake I, p. p. 252 - 261 Rivier, p. p. 348 - 357. Martens, II § 91 - 98.

التعاهد على التسليم عملاً غير ودى . على أن العدالة قد تقضى بتسليم المجرمين حتى في حالة عدم وجود معاهدة^(١) فقد وقعت حوادث عديدة حصل فيها التسليم من باب المجاملة في نظير المعاملة بالمثل

٤٩٦ — وقد تطلب الدولة تسليم متهم بارتكاب جريمة وقعت خارج حدودها اذا كان المتهم خاضعاً لقضائها لانه من رعاياها .

٤٩٧ — وأول معاهدة معروفة في تسليم المجرمين وقعت قبل الميلاد بألف سنة وثلاث مائة بين رمسيس الثانى ملك مصر وبين خيتاصر ملك الخيتاس فكانت معاهدة صداقة وتحالف بين المملكتين

(١) لا توجد الآن في القانون الدولى قاعدة تلزم الدول بتسليم المجرمين من غير معاهدة . وقد رأى رجال القانون في الولايات المتحدة أن ليس في قوانينها ما يبيح للرئيس الأمر بالقبض على شخص اتهم بارتكاب جريمة في بلاد دولة أجنبية فان لم تكن معاهدة يكون هناك شك في أن للرئيس مثل هذا الحق

والمبادئ الانكليزية كذلك ترفض حق الحكومة في القبض على أجنبي وتسليمه لدولة أجنبية حتى ولو عقدت الحكومة معاهدة الا اذا صدر قانون وطنى بانفاذها في المملكة فقد قضت قوانين ١٨٧٠ و ١٨٧٣ و ١٨٩٥ و ١٩٠٦ بإجازة الحكومة في عقد معاهدات تسليم المجرمين بشروط معينة

أما في فرنسا فان مذهب علماء القانون هو أن للحكومة حق تسليم اللاجئين من المجرمين متى رأت صواب ذلك . وقد شاع هذا المذهب الآن في كثير من الدول فاستنادت منه انكلترا وأمر يكا وطلبنا من دول لم تعاهدا معهم تسليم المجرمين مجاملة وكان مفهوماً حينئذ أن هاتين الدولتين لن تسلما اللاجئين اليها . على أن شيوع معاهدات تسليم المجرمين بين دول العالم قد جعل هذه المناقشات نظرية لا أهمية لها في العمل

بموجبها تسلم كلتا الدولتين — من غير قيد ولا شرط — المتهم الفار من الواحدة اللاجئ الى الاخرى ^(١)

لكن التاريخ لم يأت بعد هذا الحادث بشيء يذكر في العصور القديمة والوسطى فان التسليم كان فيها نادراً

٤٩٨ — وقد بدأت معاهدات في القرن الرابع عشر اتفق فيها على تسليم ثلاث طوائف من المجرمين هم المجرمون السياسيون والمهاجرون والخوارج على الدين فكانت لا تسرى هذه المعاهدات على المجرمين العاديين .

٤٩٩ — ولم تعقد معاهدات خاصة بالمجرمين العاديين الا في القرن الثامن عشر على أنها على الاكثر كانت خاصة بالفارين من الخدمة العسكرية ^(٢)

٥٠٠ — ولما ارتقى التضامن العالمى الذى جمع الدول في فكرة مشتركة هي ضرورة القصاص اقتنعت هذه الدول بضرورة التعاون في دفع المجرمين على العموم وظهرت هذه الميول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتوقيع معاهدات عديدة
وبتقريب هذه المعاهدات المختلفة ومقارنة الشرائع الخاصة

(1) Burgsch, Egypt and the Pharaohs, vol. II, p. p. 71 - 76. Lawrence, p. 236.

(٢) معاهدة فرنسا واسبانيا في سنة ١٧٦٥ ومعاهدة فرنسا وسويسرا في

بالاتفاقات السياسية يمكن استنتاج قواعد عامة متعلقة بالأشخاص الذين يجوز تسليمهم والجرائم التي يترتب عليها التسليم والسلطة المختصة بالطلب أو بالتسليم واجراءاته وآثاره

في اللاجئين المطلوب تسليمهم

٥٠١ - متفق على تسليم اللاجئين اذا كان من رعايا الدولة التي تسليم اجني لدولته تطلبه .

٥٠٢ - أما اذا كان من رعايا الدولة اللاجئ هو اليها فانه لا يسلم عادة وهذا الاستثناء موجود في غالب المعاهدات الاوروبية^(١) والامريكية اللاتينية^(٢) . ومبدأ عدم تسليم الوطنيين هذا مقرر ايضا في قوانين تسليم المجرمين الخاصة في كثير من الممالك^(٣) وليس في الدول الا بريطانيا العظمى والولايات المتحدة اللتان تقبلان تسليم رعاياهما للقضاء الاجنبي حتى تكون المحاكمة في البلاد التي وقعت فيها الجريمة عملا بنظرية مكانية الجرائم . فقد سلمت انكلترا بريطانيا الى النمسا في سنة ١٨٧٩ وآخر الى المانيا في سنة ١٨٨٤ لكنها مع ذلك لم تقبل

(١) معاهدات المانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا وروسيا والبرتغال والنمسا ودانمارك واسبانيا والسويد

(٢) معاهدات شيلي وبيرو وفنزويلا والارجنتين

(٣) قوانين ألمانيا والنمسا وفرنسا وبلجيكا وبلغاريا واليونان وإيطاليا وهولندا

وسويسرا وروسيا والارجنتين وبيرو واليابان

تسليم أحد رعاياها الى فرنسا في سنة ١٩٠٦. وسلمت الولايات المتحدة أمريكياً منهما بجريمة قتل الى ايطاليا وقد صرحت المحكمة العليا في قرارها بأن تسليم المجرم واجب تفرضه المعاهدة التي تعد بمثابة قانون سام في المملكة ونحول بهذه المثابة سلطة القبض على المجرم لتسليمه

من مذهب الولايات المتحدة وبريطانيا المظلي

٥٠٣ - وقد حاولت هاتان الدولتان في معاهدتهما مع الدول الاخرى تقرير مبدأ تسليم المجرمين من غير استثناء الوطنيين فلم تفلح الا نادراً. على أن ذلك لم يمنعهما من الاستمرار على تسليم رعاياهما باعتبار أن مقابلة المثل للمثل في تسليم المجرمين ليس ضرورياً. ففي سنة ١٨٧٨ عقدت انكلترا معاهدة مع اسبانيا تقرر فيها أن انكلترا تسلم جميع المجرمين مع أن اسبانيا استثنت رعاياها وكذلك كانت معاهدة انكلترا مع سويسرا

معاهدات الولايات المتحدة مع ايطاليا وسويسرا

٥٠٤ - وقد جاءت معاهدات الولايات المتحدة مع ايطاليا وسويسرا مطلقة لم ينص فيها على استثناء الرعايا. ومع ذلك فقد امتنعت ايطاليا عن تسليم رعاياها الى أمريكا بحجة أن المعاهدة لم تلزمها بمثل هذا الواجب صراحة ولا يمكن استنتاجه من الظروف لان القانون التلياني الذي كان معمولاً به في وقت توقيع المعاهدة يمنع تسليم الوطنيين لدولة أجنبية. فسكتت الولايات المتحدة ولم تجدد في تصرف ايطاليا اخلافاً بعهودها. أما سويسرا فقد وافقت الولايات المتحدة على أن غرض المتعاقدين ظاهر في عدم استثناء الوطنيين لان نصوص المعاهدة جاءت عامة وقضت بناء على ذلك المحكمة الاتحادية المركزية في

٦ مارس سنة ١٨٩١ بتسليم أحد أهالي جنيف إلى أمريكا فاجتمع

المجلس النيابي في سويسرا مباشرة وقرر مبدأ عدم تسليم الوطنيين

٥٠٥ - والدول التي لا تطبق تسليم رعاياها إلى القضاء الأجنبي

مذهب عدم
تسليم الوطنيين

تبني رأيها على وجوب تقديم المتهم إلى قضائه الطبيعيين حتى يجدأمامهم

كل الضمانات التي قررتها قوانين له فيها كل الحق بجنسيتها وعلى أن في

الجرى على غير ذلك تنازلا عن السيادة. والواقع أن هذه الدول تقاى

في حماية الافراد ولا تطعن إلى القضاء الاجنبي ولا تثق به

٥٠٦ - وتوجد الآن حركة كبيرة بين الكتاب^(١) ترمي إلى

حذف هذا الاستثناء من المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية

٥٠٧ - على أن المعاهدات والقوانين لم تتفق على ما اذا كان

اللاجئ الذي
يتجنس بجنسية
الدولة

يجوز تسليم المتهم الذي يتجنس بجنسية الدولة اللاجئ إليها أو لا يجوز

تسليمه. فان بعض المعاهدات لا تعتمد بتغيير الجنسية الحاصل بعد

ارتكاب الجريمة^(٢). وبعضها لا تجيز التسليم الا في مدة معينة بعد

تغيير الجنسية فاذا مضت هذه المدة حرم التسليم^(٣) لكن القوانين

الجنائية في ألمانيا وبلجيكا تقضى بان تغيير الجنسية يمنع التسليم مطلقاً

(١) أمثال بونفيس وبانونشى وكالفو وفوري وجارو وهولزendorff وف.

مارتنس وريوت ووستليك

(٢) معاهدة انكلترا مع البرازيل في سنة ١٨٧٢ وانكلترا مع فرنسا في

سنة ١٨٧٦

(٣) معاهدة انكلترا وإيطاليا في سنة ١٨٧٣ وفرنسا ونامارك في سنة ١٨٧٧

٥٠٨ - وكان يترتب على مبدأ عدم تسليم الوطنيين أنه إذا عاد الوطني الى بلاده بعد ارتكاب جريمة في الخارج وجبت محاكمته لكن قوانين العقوبات لا تقضى عادة بمقابلة كل الجرائم التي يرتكبها الافراد في الخارج

٥٠٩ - أما اذا كان المتهم المطلوب تسليمه تابعا الى دولة ثالثة المطلوب تسليمه تابع لدولة ثالثة فلا شيء يمنع من تسليمه الى الدولة التي ارتكب الجريمة فيها . انما يجوز بمجاملة اخطار الدولة التابع اليها المتهم فاذا اعترضت ترتب على اعتراضها منع التسليم بغير رضاها . لكن العادة أن تكتفى مثل هذه الدولة بقصر عنايتها على أن تضمن لرعاياها العدل في تطبيق القوانين

في طلب التسليم من جانب دول متعددة

٥١٠ - إذا كان طلب تسليم المجرم صادرا من جانب عدة دول في آن واحد كأن طلبته الدولة التي يعد المتهم من رعاياها لان قانونها يقضى بمقابته وطلبته في الوقت عينه الدولة التي وقعت فيها الجريمة فان المهد الدولي يرى تسليمه لهذه الاخيرة ^(١) لان الجريمة تتصل بمكان وقوعها اكثر من اتصالها بجنسية فاعلها . وهذا ما جرت عليه معاهدة بلجيكا وهولندا في ١٦ يناير سنة ١٨٧٧ . على أن بعض المعاهدات تفضل

(١) قرار المهد الدولي العلوي في سنة ١٨٨٠

الدولة التابع لها المتهمة الذى يتصل بها بحكم مولده^(١) ويرى بعض الكتاب تفضيل الدولة التى طلبته أولاً ولو كان المتهمة تابعا لاحدى الدول التى تطلب تسليمه

وقد اقترح بعضهم ترك حق الخيار للدولة المطلوب منها التسليم

فى القاء القبض على المتهمة بطريق غير قانونى

٥١١ - إذا دخل عمال الدولة التى تطلب تسليم أحد المجرمين فى مملكة أجنبية وقبضوا على المتهمة فيها مباشرة من غير وساطة الدولة ذات السيادة كان لهذه الدولة التى وقع الاعتداء على سلطانها أن تطلب رد المتهمة^(٢)

٥١٢ - أما اذا وقع تسليم أحد المتهمين بلا اجراءات قانونية بسبب خطأ مأمورى الدولة التى لجأ اليها المتهمة فلا يكون لهذه الدولة حق طلب رده . فقد وقعت حادثة شهيرة عرضت على محكمة لاهاى . ذلك ان سافراكار الهندى هرب فى مرسيليا من سفينة بريطانية كان تحت الحفظ فيها فى طريقه الى الهند لحاكمته فى جرائم سياسية . فقبض

(١) معاهدات روسيا مع إيطاليا فى سنة ١٨٧١ ومع النمسا فى سنة ١٨٧٤

ومع اسبانيا فى سنة ١٨٧٧

(٢) وترى وزارة خارجية الولايات المتحدة أيضاً أنه يجوز للدولة التى وقع الاعتداء على سلطانها ان تطلب تسليم من قبضوا على المتهمة وقتلوه من أراضي المملكة

عليه ضابط بوليس فرنسى وسلمه الى رجال السفينة فقضت محكمة التحكيم^(١) بأن الحكومة البريطانية ليست ملزمة برده الى فرنسا بعد أن ثبت لديها أن الضابط الفرنسى الذى أخطأ فى تسليمه ما كان يعرف طبيعة التهمة الموجهة الى المحبوس . وجاء فى هذا القرار أنه فى مثل هذه الظروف التى لم يقع فيها غش من جانب السلطات البريطانية ولم تنتهك بها سيادة فرنسا ، لا توجد قاعدة فى القانون الدولى العام تلزم بريطانيا العظمى بالتخلي عن سافراكارا

ومهما كانت حقوق الدولة التى أخذ منها المتهم فإن المتهم سافراكارا لم يكن له الحق فى طلب الافراج بحجة أن طريقة رده للدولة التى تحاكمه كانت غير قانونية

فى الجرائم التى يترتب عليها التسليم

٥١٣ — تعنى الدول بذكر الجرائم التى يترتب عليها التسليم فى صلب القوانين والمعاهدات . وبوجه العموم لا يكون التسليم الا فى الجنايات والجنح الخطيرة . أما الجرائم قليلة الاهمية فانها لا تكون سبباً فى التسليم عادة لانها لا تستأهل ما ينفق فى ذلك من المفاوضات الدولية والمصاريف

٥١٤ — وفى بداية الامر لم يكن التسليم جائزاً الا فى الجنايات

الكبرى^(١) كالجنايات ضد سلامة الدولة والقتل والتسميم والحريق والتزوير في الاوراق الرسمية وتزيف المسكوكات والسرقة باكرهه والافلاس بتدليس واختلاس الموظفين . لكن أضيف الى هذه الجرائم شيء كثير بصفة تدريجية حتى أصبحت تشمل عادة جميع الجنايات وبعض الجنح التي يحكم فيها بالحبس لمدة معينة^(٢) . واذا كان عدد هذه الجرائم آخذاً في الازدياد فان الملحوظ فيها دائماً أن تكون على درجة من الخطورة^(٣)

٥١٥ - وإذا حصرت القوانين حالات التسليم فلا يجوز للدولة أن تسلم المجرمين في غير هذه الحالات^(٤)

٥١٦ - وفي انكثرا والولايات المتحدة لا يسلم اللاجئ الا اذا كان الفعل المسند اليه معاقباً عليه في الدولة التي لجأ اليها كما هو معاقب عليه في الدولة التي تطلب تسليمه

(١) كانت الجرائم المنصوص عنها في معاهدة ١٨٤٢ بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة سبعة فقط فاضافت اليها معاهدة ١٨٩٠ عشرين جريمة أخرى

(٢) تشترط مثلاً معاهدات فرنسا مع بلجيكا وسويسرا وإيطاليا وإسبانيا في سنة ١٨٦٩ وسنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٢ بأن لا تقل مدة الحبس عن سنتين

(٣) قوانين تسليم المجرمين في مكسيكا سنة ١٨٩٧ والتروبيج سنة ١٩٠٨ والبرازيل والروسيا سنة ١٩١١

(٤) قوانين بريطانيا العظمى وهولندا وبلجيكا

في الجرائم السياسية^(١)

- ٥١٧ - تحرم المعاهدات^(٢) بوجه عام تسليم المجرمين السياسيين^(٣) وتحرمه كذلك القوانين الداخلية في ممالك كثيرة^(٤) . والمعهد الدولي العلمى قرر أن تسليم المجرمين محظور في الجرائم السياسية^(٥)
- ٥١٨ - وقد كانت الاسباب التى دعت لتسهيل تسليم المجرمين العاديين هى بنفسها التى دعت لمنع تسليم اللاجئين السياسيين . فان المجرم العادى يسلم لانه مقضى باجرامه في نظر الجميع بصفة مطلقة^(٦) فان لم تكن الجريمة مستنكرة لا يكون التسليم

(1) Political Offenses. Infractions politiques.

(٢) معاهدات بين فرنسا وسويسرا في سنة ١٨٣٢ وبروسيا سنة ١٨٤٥ وإيطاليا سنة ١٨٧٠ وبلجيكا في سنة ١٨٧٤ . . . والولايات المتحدة مع فرنسا في سنة ١٨٤٣ وإيطاليا سنة ١٨٦٨ وتركيا سنة ١٨٧٤ وانكلترا سنة ١٨٤٢ وسنة ١٨٩٠ . . .

(٣) ولكن مع ذلك قضت معاهدات المانيا وروسيا والنمسا ودايمارك والنرويج بتسليم المجرمين في حالة اخليانة العظمى للدولة

(٤) قوانين بلجيكا وسويسرا وبريطانيا العظمى وكندا واليابان وهولندا وبيرو وروسيا السوفيتية وغيرها

(٥) قرار المعهد الدولي العلمى في سنة ١٨٨٠

(٦) ولهذا السبب قررت قاعدة عدم تسليم المجرمين العاديين الا اذا كان الفعل ماثقا عليه في الملكتين الطالبة والمطلوب منها

٥١٩ - ولما كان وصف الفعل بالاجرام في الامور السياسية غير متفق عليه بل يختلف باختلاف الظروف والمكان والنظم السياسية فليس فيها بين الدول ذلك التضامن الذى يبرر تسليم المجرمين في الجرائم العادية. وقد رؤى من جهة أخرى ان تسليم المجرم السياسى للحكومة التى قام فى وجهها يستتبع عادة الاستبداد به وعدم رعاية العدل فى حقه. وفوق ذلك رؤى أن لا معنى لجعل حظ الناصر الذى لجأ الى بلد أجنبية يتغير تبعاً لنجاح العصيان الذى اشترك فيه أو فشله

٥٢٠ - لذلك نعمم مبدأ ايواء المجرمين السياسيين والحوادث التى جرت فيها الدول على مبدأ رفض تسليم اللاجئين السياسيين كثيرة فقد كانت انكلترا مأوى لهم فى الازمات التاريخية وعلى الاخص فى سنة ١٨٤٨

٥٢١ - وهذا المبدأ ليس قديماً فقد نشأ حوالى منتصف القرن التاسع عشر. فقد كانت الجرائم السياسية هى المقصودة بالذات فى معاهدات تسليم المجرمين الاولى ^(١) كذلك كان الغرض الاصلى - فى معاهدات القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر - تسليم المجرمين السياسيين ^(٢)

(١) مثل معاهدات انكلترا واسكتلندا فى سنة ١١٧٤ وسنة ١٣٠٨ وفرنسا مع انكلترا فى سنة ١٣٠٣ ومع سافوى ١٣٧٨ وانكلترا مع فلاندر سنة ١٦٤١ ومع دانمارك سنة ١٦٦١

(٢) مثل معاهدات فرنسا وسويسرا فى سنة ١٧٧٧ وسنة ١٧٩٨ وسنة ١٨٠٣.

وبعد ذلك بدأت المعاهدات التي تقرر قاعدة عدم التسليم في
الجرائم السياسية

٥٢٢ - لم تتفق الدول على طبيعة الجرائم السياسية والأوجه
التي تميزها عن الجرائم العادية ولم يوفق الفقهاء لوضع نظرية عامة فيها.
والمعاهدات في ذلك ليست على وتيرة واحدة والفقهاء مختلفون فيما
ينهم وأكثرهم يعترض على المبادئ التي جرت عليها المعاهدات

٥٢٣ - فإذا كانت الجرائم السياسية هي التي تكون المصالح
المتعدية عليها فيها سياسية صرفة فإنها تكون نادرة في الواقع ^(١) لأن
الجرائم السياسية تكون في الغالب معقدة إذ قد يكون للفعل الواحد
جرائم متعددة بعضها ذو صبغة سياسية وبعضها عادي مثل قتل أحد
رجال الدولة لا سبب سياسية وقد تكون حركة ذات صبغة سياسية
متصلة بأفعال هي جرائم عادية مثل نهب الدكاكين وتخريب البيوت
في أثناء الاضطرابات.

٥٢٤ - فهل تعد هذه الجرائم المختلطة جرائم سياسية لا يجوز
التسليم فيها؟ قررت أغلب المعاهدات عدم التسليم في الجرائم السياسية
مهما كان شأن ما يتصل بها من الجرائم ^(٢) وجرت على ذلك قوانين

سنة ١٨٢٨ ودينمارك والسويد سنة ١٨٢٣ وبروسيا والنمسا وروسيا سنة ١٨٣٤
والنمسا ومرتدينا سنة ١٨٣٨

(١) مثل جرائم الشروع في الخيانة والشروع في المؤامرات

(٢) مثل معاهدات فرنسا مع سويسرا في سنة ١٨٦٩ ومع بلجيكا في سنة

العقوبات في بعض الدول ^(١) فلم تنجح فرنسا في مطالبة انكلترا وغيرها من الدول بتسليم العصاة الفارين في سنة ١٨٧١ ولم تفلح اسبانيا في مطالبة فرنسا بتسليم اللاجئين السياسيين في سنة ١٨٩٣ وسنة ١٨٩٧ وكانت الدولتان لا تهماان من تطلبهم إلا بجرائم عادية

٥٢٥ - على أن معاهدة النمسا وسويسرا في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٨

مذهب الفصل
بين الجريمة
العادية
وبين الحوادث
السياسية

قضت بالفصل بين الجريمة العادية والجريمة السياسية فإذا سلم المتهم لا يحاكم في بلاده إلا عن الجريمة العادية واعترض على هذه المعاهدة بأنه يكاد يكون من المستحيل على القضاء وهو يفصل في جريمة عادية وقعت لغرض سياسى أن يفرق بين هذه الجريمة العادية والحوادث السياسية التي اقترنت بها . وهذا يكون بالأولى إذا كان الفعل واحداً وكانت الجريمة السياسية تنطوى على جريمة عادية

٥٢٦ - وقد جرت بعض القوانين ^(٢) على نظرية التغليب

نظرية التغليب

وبموجبها يبحث عن الصفة الغالبة في الواقعة أهى الصفة السياسية أم الصفة العادية وتمد صفة الفعل الاصلى هى الصفة الغالبة

١٨٧٤ ومع داتمارك واسبانيا سنة ١٨٧٧ ومع هولندا في سنة ١٨٩٥ والشروط
عنها وجدت في معاهدات المانيا والنمسا وبلجيكا وروسيا ودانمارك وجمهوريات
امريكا...

(١) قوانين ايطاليا والارجنتين وهائتاى

(٢) قانون سويسرا في ٢٢ يناير سنة ١٨٩٢ والبرازيل في ٢٨ يونيو

سنة ١٩١١

٥٢٧ - ويكون التسليم إذا كانت صفة الاجرام العادى غالبية ولا يكون إذا كانت الصفة السياسية هي الغالبة. واعترض على هذه الطريقة بأنها تحكيمية لانه لا شيء في العمل أصعب من تقرير أهمية عنصرين في جريمة واحدة وتقديم أحدهما على الآخر

٥٢٨ - هذه المذاهب المتنوعة شائعة في أوروبا وأمريكا اللاتينية كما ذكرنا. والحال في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة يجرى على قاعدة مخالفة تقضى بعدم إعطاء الجريمة العادية حكم الجريمة السياسية ولو كانت مرتبطة بها إلا في حالة خاصة هي حالة حدوثها في أثناء عصيان بشرط أن تكون نتيجة مباشرة له

٥٢٩ - فالعناصر المكونة للجريمة السياسية في نظر محاكم مذهب محاكم الولايات المتحدة هي ثلاثة :

(١) وجود تمرد ثورى في أصله وغرضه - موجه ضد الحكومة التى تطلب تسليم المجرمين - سواء أكان العصيان واسع النطاق أم قليل الأهمية وسواء أكان الحزب المنادى بالعصيان ذا نظام عسكري ومدنى أم غير منظم

(ب) أن يكون المتهم شريكا في الحركة الثورية

(ج) أن تكون الافعال المسندة الى المتهم متصلة بالحركة

الثورية واقعة في خلالها

٥٣٠ - وحكم هذه الافعال لا يتغير مهما كان نوعها فان جريمة قتل

الجواسيس وحرق البيوت والسرقة في ذلك سواء بشرط أن تكون

وقعت اغرض سياسي . فاذا ثبت أن غرض الجاني هو الحصول على منفعة شخصية جاز تسليمه

٥٣١ - فاذا ثبت وقوع العصيان وثبت اشتراك المتهم فيه وثبت أن الفعل المسند إلى المتهم قد وقع في خلاله كان التسليم غير جائز ولو كان الفعل مما لا يشك في اعتباره جريمة ومهما كان قصد المتهم جنائياً وسواء أكان هذا المتهم من رجال السلطة المدنية أو السلطة العسكرية في الحكومة التي كان يراد التخلص منها أم لم يكن

٥٣٢ - كذلك لم تنص المحاكم البريطانية الى وضع تعريف عام للجرائم السياسية بل كانت تقتصر على تقدير الوقائع المطروحة أمامها في الحالات الجزئية . ويبين من مراجعة بعض القضايا الشهيرة التي طرحت أمامها أنها كانت تحذو حذو المحاكم الأمريكية

٥٣٣ - فقد قضت محكمة بريطانية بعدم تسليم سويسرى اسمه كاستيوني^(١) كان متهما بأنه في أثناء اشتراكه في عصيان ضد السلطات المحلية في إقليم تسان^(٢) أطلق رصاصة أصابت أحد مواطنيه عند الهجوم على سراى البلدية في بلنزونا^(٣) . وبنت حكماً على أن واقعة إطلاق الرصاص كانت متصلة بحركة عصيان سياسية وداخلية فيها بكيفية صبتها بلونها وأنها كانت تعد مشروعة لو وقعت في حرب نظامية

٥٣٤ - وقضت هذه المحكمة في قضية أخرى بتسليم المتهم فيها

(1) Castioni. (2) Canton de Tessin. (3) Bellinzona.

لانه وهو فوضوى قد اتقى قنابل فى قهوة وتكنة عسكرية بياريس
وذكرت فى أسباب حكمها أن الجريمة تكون سياسية إذا وجد حزبان
أو ثلاثة فى الدولة يريد كل منهم أن يلزم الآخرين بقبول من يختاره
لتولى الحكومة ف وقعت الجريمة من جانب حزب ضد حزب آخر
لتحقيق هذه الغاية

٥٣٥ - نجحت المحكمة البريطانية فى حل مسألة الجرائم التى
تقع فى معارك علنية وشبهت بين حالة العصيان وحالة الحرب فإذا كان
الفعل الذى وقع فى عصيان مباحاً فى الحرب تحميه وإذا كان قاسياً
فظيحاً تأباه الانسانية ولا تميزه الحروب استنكرته وسلمت المتهم .
لكنها تقصر الامر على حالة المنازعات بين مذاهب سياسية فى دولة
واحدة

٥٣٦ - ويرى من مثل هذه الاحكام أن مسألة الجرائم المختلطة
دقيقة جداً لم تحدد بعد ^(١)

فهل إذا سمي وطنى ساخطاً على حكومة إلى الاستيلاء على خزائنها
لتدبير المال اللازم للثورة فقاومه حارس الخزينة فقتله الجانى وهرب
لا يجوز تسليمه لان الباعث سياسى وقد يكون الباعث ذاته مختلطاً ؟
وهل إذا قتل وطنى زوج حاكم سياسى وأطفاله باعتقاد أنه ظالم وأن

(١) يقول بعضهم ان الجرائم السياسية المختلطة هى التى يكون فيها الباعث
سياسياً والفرض منها سياسياً غير أن جريمة عادية تكون من وسائل تحقيق هذا
الفرض

صالح الوطن يقضى بالتخلص من حكمه يجوز إيواءه في بلد اجنبي وعدم تسليمه لان الغاية التي يرمى اليها الجاني سياسية؟

٥٣٧ - أظهرت كثير من الدول ذات السياسة الحرة نفورها من حماية مثل هؤلاء الاشخاص فلم تعتبرهم مجرمين سياسيين ورأت أن تسليمهم واجب. فاذا كانت فعال الجماعات النبيلة التي تبذل الجهود الشريفة مع الاخلاص وانكار الذات لتحرير بلادهم من سوء الحكم مما تجتذب عطف العالم فان ما يرتكبه الافراد الغالون في التشيع لمذهب ضد خصومهم السياسيين من الافعال المستنكرة لا يمكن تشبيهها بها في الحكم

ومثل هذه القواعد الجزئية لا تطبق الا في نوع واحد من الجرائم

٥٣٨ - المسألة دقيقة وكل مذهب له عيوب فان بعضها فيه تسامح كبير وبعضها فيه قسوة زائدة وتعيين حد وسط بينهما لا يزال متعذراً

٥٣٩ - ولا بأس بذكر رأى المعهد الدولي الاخير^(١) في الامر فقد قرر في اجتماع جنيف سنة ١٨٩٢ عدم جواز التسليم في الجرائم المتصلة بالجرائم السياسية ولكنه أجازها اذا كان الاعتداء بفضاعة لا تبررها الانسانية على شرط أن لا يحاكم المتهم على الجريمة السياسية.

(١) جاء هذا القرار معدلاً لقرار سابق صدر في سنة ١٨٨٠ با كسفورد لم يستند بالصفة السياسية انما تسامح فيما يتسامح فيه الحرب فقط

ومزيمته انه يقرر حق المأوى السياسى وهو يصون قواعد العدالة والاخلاق

٥٤٠ — وقد قضت المعاهدات بوجه عام بان الدولة التى لجأ اليها الدولة تقصّل في وصف الجريمة السياسية المتهم هى المختصة بالفصل فيما اذا كانت الجريمة سياسية أم غير سياسية ولها السلطة المطلقة فى هذا التقرير . والمعهد الدولى وأغلب الشراح على هذا الرأى

٥٤١ — وقعت حوادث فظيعة جعلت بعض الدول الحرة تظهر استنكارها الشديد للاعتداء على رؤساء الدول سواء أكان ذلك فى قوانينها الداخلية أم فى معاهداتها . فان بلجيكا وهى تدين للثورة باستقلالها أصدرت فى سنة ١٨٥٦ قانوناً أخرجت به من دائرة الجرائم السياسية — مهما كان الباعث عليه — قتل رئيس دولة أجنبية^(١) أو أحد أفراد عائلته أو الشروع فى ذلك . وقد جرت الولايات المتحدة فى معاهدات تسليم المجرمين على هذا المبدأ

أنواع الجرائم التى يجوز تسليم اللجوء فيها

٥٤٢ — فى المعاهدات الحديثة بيان تفصيلى عن هذه الجرائم وعدد هذه الجرائم أخذ فى الازدياد تبعاً لحاجات العصر الحالى فقد أضيف مثلاً الى بعض هذه المعاهدات أخيراً جرائم تخريب السكك الحديدية وخيانة الامانة .

٥٤٣ — لا تعد هذه الجرائم من الجرائم السياسية لانها لا توجه

الجرائم الموجهة ضد النظام الاجتماعى

(1) Assassination of the Head of a State.

ضد دولة معينة او شكل حكومة معين بالذات انما توجه ضد النظام الاجتماعى بقصد التخريب من غير تفكير فى البناء فتجمل نظام المدنية بأسره فى خطر . ودعاتها من الفوضويين والعدميين (النهيلىست) بغاة طغاة لا يستعملون الا الوسائل القتالة والادوات الأشد فتكا وقد نص كثير من المعاهدات ^(١) على عدم اعتبار هذه الجرائم سياسية وقضى بذلك أيضا المعهد الدولى ^(٢)

جرائم الصحافة ٥٤٤ - لا تستثنى عادة هذه الجرائم من حالات التسليم فى المعاهدات لانها تكون فى الغالب جرائم عادية ^(٣) كالقذف وانتهاك حرمة الآداب العامة والتحريض على القتل والتخريب على أنها تأخذ حكم الجرائم السياسية فى الحالات النادرة التى تكون فيها ذات صبغة سياسية

جرائم الفرار العسكرية ٥٤٥ - ان الفرار من الخدمة العسكرية أصبح لا يدخل فى عصرنا فى الجرائم التى يجوز تسليم المجرمين فيها . فهما كانت خطورة هذه الجرائم وشدة العقوبات فيها فان فاعلها ليس شريراً كالمجرم العادى والعمل جار على ان لا يسلم الفارون من الخدمة العسكرية البرية الا اذا حصل بشأنها اتفاق وهو نادر الا فى حالة الحرب ^(٤)

(١) مثل معاهدات جمهوريت امريكا والمانيا واسبانيا وتركيا

(٢) قرار جنيف فى سنة ١٨٩٢

(٣) لكن قوانين البرازيل والسويد تشبهها بالجرائم السياسية فى كل شئ . . .

(٤) فى غضون الحرب العظمى اتفقت بلجيكا وفرنسا وايطاليا على تسليم

٥٤٦ - ولكن لسلامة الملاحة ولمصالح اقتصادية جرى العرف تسليم الفارين من البحارة على تسليم الفارين من البحارة الذين يفرون من سفينة حربية أو تجارية وهي في ميناء أجنبية ولذلك تذكر الاتفاقات القنصلية ومعاهدات التجارة والملاحة تسليم البحارة عادة

تنفيذ معاهدات التسليم

٥٤٧ - يشترط ان يكون الفعل المطلوب التسليم من أجله ^{الفعل المطلوب التسليم من أجله} معاقبا عليه في الدولة الطالبة بمقتضى قوانينها وهذا ظاهر لانها لا تطلب المتهم الا للاقتصاص منه

٥٤٨ - فلا يسلم المتهم في حالة سقوط الدعوى العمومية أو ^{سقوط الدعوى العمومية وما شابه} سقوط العقوبة بمضى المدة أو بأى سبب قانونى آخر ^(١) بحسب قانون البلاد التى وقعت فيها الجريمة ^(٢)

٥٤٩ - وقد جرت بعض المعاهدات على اشتراط ان يكون

الفارين من الخدمة العسكرية واتفقت على ذلك أيضاً المانيا وتركيا
(١) كما اذا حصلت محاكمته في الدولة المطلوب منها التسليم واستوفى عقوبته فيها

(٢) انظر مثلاً معاهدات الولايات المتحدة مع اسبانيا في ١٥ يولية سنة ١٩٠٤ ومع جمهورية دومينيكو في ١٩ يولية سنة ١٩٠٩ ومع سلغادور في ١٨ ابريل سنة ١٩١١

الفعل معاقباً عليه في الدولة التي لجأ إليها المتهمة^(١) ولكن بعضها أيضاً
 تجيز التسليم اذا كان الفعل مخالفاً لحسن الاخلاق وغير معاقب عليه في
 هذه الدولة بسبب انه لا يقع فيها مثل جريمة القرصنة التي لا يكون
 معاقباً عليها في مملكة لا تتصل بالبحار^(٢)

هل يشترط ان
 يكون الفعل
 معاقباً عليه في
 الدولة التي لجأ
 إليها

٥٥٠ — وقد قرر المعهد الدولي هذه القواعد فاشترط أن يكون
 الفعل معاقباً عليه في الدولتين الا اذا كانت جريمة لا تقع في الدولة —
 التي تأوى اللاجيء — بسبب أنظمتها الخاصة أو بسبب موقعها
 الجغرافي

قرار المعهد
 الدولي

٥٥١ — تطلق عبارة « الدولة التي وقعت فيها الجريمة » في
 معاهدات تسليم المجرمين على كل ما هو خاضع لقضائها وقت ارتكاب
 الجريمة مثل « السفن الحربية » أو « السفن التجارية في عرض البحار »
 أو في حدود المملكة

معنى عبارة
 الدولة التي وقعت
 فيها الجريمة

٥٥٢ — وعبارة « الدولة التي لجأ إليها » المتهمة تشير الى المكان
 الذي يخضع لحكم الدولة المطلوب منها التسليم كأراضيها أو الاراضي
 الاجنبية التي تحتلها وتتولى ادارتها أو سفنها الحربية أو السفن الاجنبية
 التجارية الموجودة في موانئها

الدولة التي لجأ
 إليها المهرب

٥٥٣ — اللاجيء يجب تسليمه سواء أ كان مقيماً في المملكة أم

اللاجيء

(١) بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وداينمارك واسبانيا
 وهولندا وسويسرا . . . وغيرها

(٢) انظر معاهدة داتمارك ولكسمبورج في سنة ١٨٧٩

موجوداً فيها من باب المصادفة . ولا أهمية للبحث في سبب دخوله المملكة فلا فرق في الحكم بين اللاجئ باختيساره واللاجئ بطريق قهرى والشأن في من يوجد في المملكة بسبب غرق سفينة أو بسبب إبعاد واحد كما هو الشأن لمن يوجد فيها بإرادته

سريان معاهدات
تسليم المجرمين

٥٥٤ - تسرى معاهدات تسليم المجرمين على ما سبقها من

الحوادث لأنها لا تنشئ عقوبات جديدة هذا إلا إذا نص في المعاهدة صراحة بما يقضى بغير ذلك

الاجراءات الجائز
اتخاذها في حق
اللاجئ السياسى
الذى لم يسلم

٥٥٥ - للدولة التى تأوى اللاجئ السياسى أن تتخذ أسباب

الحيلة لمنعه من أن ينظم في بلادها سبل الاعتداء على أمن دولة أخرى ولها في ذلك أن تمنعه من الإقامة في مناطق معينة بل لها أن تعين له مجالا للإقامة عند الضرورة

٥٥٦ - إن حق المأوى ليس واجباً قانونياً على الدولة لان مصدره

العطف والانسانية فان كان في وجود اللاجئ ما يخل بالأمن في بلادها كان لها بلا نزاع حق ابعاده . انما لا يجوز أن يكون الابعاد تسليماً مقنعاً فيجب أن تحرص الدولة على أن لا يلزم اللاجئ المبعد بالخروج من الحدود المتاخمة لارضى الدولة التى تطلبه ولذلك يكون من واجبها في هذه الحالة أن تسأله عن المملكة التى يريد الرحيل إليها . وهذا ما فعله رئيس السويد الميسو برانتنج^(١) في ابريل سنة ١٩٢٠ مع الدكتور كاپ

لما امتنع عن تسليمه لالمانيا^(١) ورأى أن بقاءه في السويد غير مرغوب فيه إذ يكون مصدراً لمتاعب شتى

اجراءات التسليم

طلب التسليم

٥٥٧ - التسليم يكون بالطرق السياسية ويصدر الطلب به من جانب السلطة التنفيذية والذي يحصل عادة هو أن الممثل السياسي للدولة التي فر منها المتهم يقدم طلب التسليم الى وزارة الخارجية في الدولة التي لجأ اليها المتهم . ذلك لأن التسليم كثيراً ما يرتبط بمسائل سياسية وقد يؤثر أمره في علاقات الصداقة بين الدولتين

السلطة التي
تصل الى طلب
التسليم

٥٥٨ - تعين القوانين الوطنية في كل دولة السلطة المختصة بالفصل في طلب التسليم ولا يمكن إذن أن تكون واحدة في كل الدول

في فرنسا

٥٥٩ - ففي فرنسا تكون الاجراءات ادارية وسرية تقوم بها النيابة العمومية تحت إشراف وزير الحقانية

في بلجيكا
وهولندا

٥٦٠ - وفي بلجيكا وهولندا ينظر القضاء في الطلب في أودة المشورة ويفصل فيه بعد سماع دفاع المتهم لكنه يكتفى بالاطلاع فقط

(١) في شهر ابريل سنة ١٩٢٠ رفضت السويد أن تسلّم الى المانيا الدكتور كاپ « Kapp » وهو الذي شرع بمساعدة بعض الجنرالات في مارس من تلك السنة في قلب الحكومة الالمانية

على الامر القضائى الصادر بالقبض أو قرار الاحالة على محكمة جنائية ثم يطبق نصوص المعاهدة على الواقعة . فهذا القضاء لا يفصل فى براءة المتهم أو فى ادائته انما يفصل فى صحة الطلب أو عدم صحته . والقرار الذى يصدر لا يكون ملزماً للحكومة انما يكون لتنويرها

فى بريطانيا
المعطى
والولايات
المتحدة

٥٦١ - أما فى بريطانيا المعطى والولايات المتحدة فان السلطة القضائية هى التى تفصل فى الامر بصفة علنية بعد دفاع المتهم والاطلاع على أوراق التحقيق لمعرفة ما اذا كانت هناك أسباب كافية ترجح ان المتهم هو الذى حكم عليه من عدمه أو ترجح انه هو الذى ارتكب الجريمة أو لم يرتكبها كما يفعل القاضى الذى ينظر فى أمر الحبس الاحتياطى فى أثناء التحقيق فيكتفى بالاسباب المعقولة ولا ينظر فى أن التهمة ثابتة أو غير ثابتة . فليس المطلوب ان تكون الادلة المتوافرة كافية للحكم قبل التسليم بل المقصود أن تكون الادلة مقبولة مبررة لاقتناع قضاة الدولة التى تأمر بالتسليم بان الواقعة جدية ومن الواجب اجراء محاكمة فيها . والحكم قابل للاستئناف أمام المحكمة العليا فاذا قضى بعدم التسليم امتنع التسليم نهائياً أما اذا قضى بالتسليم فلا يكون الحكم ملزماً لوزير الخارجية

الاحكام النيابية
تقدم من اجراءات
التحقيق

٥٦٢ - مسلم فى الدوائر السياسية والقضائية بان عبارة « تسليم المجرمين المحكوم عليهم » الواردة فى المعاهدات لا يقصد بها الا المجرمون المحكوم عليهم حضورياً . فاذا كانت المحاكمة غيائية يعد الحكم النيابى من اجراءات التحقيق فلا يسلم المحكوم عليه غيائياً الا

الحبس
الاحتياطي

بعد تقديم الاثبات الذي يسبق عادة تسليم المتهم الذي لم تحصل محاكمته
٥٦٣ - ينص في كثير من المعاهدات على حبس المتهم حبساً
احتياطياً بمجرد تقديم طلب التسليم على شريطة الافراج عنه ان لم
تقدم الاوراق اللازمة في ميعاد معين . وقد تلجأ الدول الى هذا الحبس
الاحتياطي بلا اشتراط في معاهدة

فاذا لم تقدم الاوراق في الميعاد يفرج عن المتهم ولا يكون
للدولة المطالبة ان تشكو الاعتداء على حقوقها في المعاهدة
وليس للمتهم أن يشكو من حبسه الاحتياطي مادامت الدولة
التي فر منها تعمل بحسن نية في جمع الادلة لاثبات التهمة

٥٦٤ - واذا كان تسليم المجرمين يقتضى اجتياز م أراضي
مملكة ثالثة جاز ذلك ^(١) اذا كان الشخص المراد تسليمه ليس من رعايا
هذه الدولة فان كان من رعاياها كان لها إطلاق سراحه عملاً بمبدأ عدم
تسليم الوطنيين . والمعاهدات بين دول أوروبا كثيرة جداً في هذا
الصدد ^(٢) .

اجتياز المجرم
أراضي دولة
ثالثة

(١) والمقرر في الولايات المتحدة أن ليس لدولة سلم اليها منهم أن يجتاز في
قله أراضي مملكة ثالثة بغير رضاها الا اذا وجدت معاهدة تميز ذلك . على أن
وزارة خارجية أمريكا صرحت في مذكرتها للسفارة اليابانية المؤرخة في ٢ مارس
سنة ١٩٠٧ بأن حق الاعتراض لاتهم به الحكومة من تلقاء نفسها انما يكون اذا
شكا المتهم بالطرق القضائية

(٢) معاهدات بلجيكا وإيطاليا في ١٥ إبريل سنة ١٨٦٩ وفرنسا وسويسرا
في ٩ يولييه سنة ١٨٦٩ وألمانيا وسويسرا وإيطاليا في ٢٥ يولييه سنة ١٨٧٣ وغيرها

تجديد المحاكمة

٥٦٥ - الاصل أن اللاجئ الذي يقدم الى القضاء بناء على الجرائم الاخرى التي لم تكن سبب التسليم معاهدة تسليم المجرمين لا تجوز محاكمته إلا في إحدى الجرائم المنصوص عنها في المعاهدة والتي سلم بسببها وذكرت في قرار التسليم إلا اذا أطلق سراحه بعد محاكمته وكانت له فرصة كافية لأن يخرج من البلاد ويسود الى المملكة التي أخذ منها

٥٦٦ - فان المعاهدات تنص بوجه عام على حماية المتهم من المحاكمة في أي جريمة سابقة على تسليمه غير التي سلم من أجلها^(١). وبعضها تبيح المحاكمة اذا خول المتهم فرصة كافية للمودة الى الدولة التي سلمته^(٢) أو اذا مضى شهر على محاكمته أو الحكم عليه أو العفو عنه وكان يتمكن فيه من مغادرة البلاد^(٣). وبعضها تكتفي بمصادقة المتهم وقبوله صراحة وعلانية بجرميه كما اذا وقع أمام محكمة في جلسة علنية وحصل اثباته في محضر الجلسة^(٤). وبعضها يشترط رضا الدولة التي سلمته بمحاكمته عن تهم جديدة بشرط تقديم الاوراق والادلة اليها من قبل^(٥)

(١) مثل معاهدة البرتغال والولايات المتحدة في ٧ مايو سنة ١٩٠٨

(٢) معاهدة انكلترا والولايات المتحدة في ١٢ يولي سنة ١٨٨٩

(٣) معاهدة فرنسا والولايات المتحدة في ٦ يناير سنة ١٩٠٩

(٤) معاهدة سويسرا والولايات المتحدة في ١٤ مايو سنة ١٩٠٠

(٥) معاهدة الولايات المتحدة وسلفادور في ١١ أبريل سنة ١٩١١

٥٦٧ - ومن المعاهدات ما تكتفى باشتراط عدم محاكمة المتهم الا في جريمة من المتصوص عليها في معاهدة تسليم المجرمين ولو كانت غير الجريمة التي سلم المتهم من أجلها وذكرت في قرار التسليم^(١)

٥٦٨ - ولكن المعاهدات بوجه عام لا تعارض في محاكمة المتهم عن جرائم ارتكبها بعد تسليمه ولو كانت هذه الافعال لا يعاقب عليها في الدولة التي سلمته

الفصل السادس

في مسؤولية الدولة^(٢)

٥٦٩ - إن الإخلال بالواجبات الدولية أو انتهاك الحقوق المدونة في المعاهدات يستوجب مسؤولية الدولة

٥٧٠ - وتكون المسؤولية أدبية اذا وقع الإخلال بواجب أدبي^(٣)

المسؤولية الادبية

وضاحتها على الرأي العام

(١) معاهدة هولندا والولايات المتحدة في ٢ يونيه سنة ١٨٨٧

(2) State Responsibility Responsabilité des Etats.

(٢) الواجبات الادبية هي مواضع أساسها العدالة والمجاملة والانسانية ولا يكفلها الا الرأي العام فليس لدولة أن تلزم أخرى بالأخذ بها وانما لها حق مقابلة المثل بالمثل . أما الواجبات القانونية فهي التي يكون عدم القيام بها انتهاكاً لحق دولة أخرى وانتهاك الحق وحده هو الذي يسوغ أن يكون موضوع اكراه خارجي

٥٧١- وتكون قانونية إذا كان الاخلال ماساً بواجب قانوني مثل المسؤولية القانونية

احترام سيادة الدول الاخرى واستقلالها ورعاية العدالة في معاملتها والضبط في رعاية قواعد القانون الدولي معها والوفاء بالعهود ازاءها بالامانة والاخلاص . واحترام الممثلين السياسيين وعدم انتهاك حرمة منازلهم ومثل امساك الدولة عن مباشرة عمل من أعمال السلطة في وطن أجنبي وعدم ترك عمالها يتعقبون المجرمين فيه للقبض عليهم وكفها عن تشجيع المؤامرات والثورات ومنع تديرها في بلادها^(١) وعدم

فلا واجبات الادبية تلزم الدول بعضها لبعض من غير معاهدة ولا قاعدة دولية مقررّة . وهي تتلخص غالباً في فكرة التعاون والتعاون من واجب الدول المستنيرة به تحمي مصالح رعاياها جهد استطاعتها

ومظاهر هذه الواجبات في الحاله الدولية الحاضرة هي في مثل الاحول الآتية :
(١) قبول السفن الاجنبية تجارية كانت أو حربية في الموانئ لاصلاح عطب أصابها أو لتموينها بالاغذية أو الوقود أو اتماء للعواصف الشديدة في عرض البحار (ب)
تنظيم الدول البحرية مصلحة للاقتصاد من الفرق والنكبات التي تحدث في البحار الوطنية واعادة الفرق المنقذين الى أوطانهم (ج) التعاون في الامور الصحية لمنع انتشار الامراض المعدية وتنشئ الاوبئة باقامة المؤتمرات وتشكيل المجالس وتنظيم البوليس البحري في الموانئ (د) البر بالدول البائسة في أوقات شدتها بإرسال قواد أو مؤن أو غيرها في أوقات المجاعات وتبني المدن في المناطق الخربة لتعميرها ومساعدة أهاليها كما وقع بعد الحرب العظمى من اعانة النمسا وروسيا في مجاعاتها وفرنسا فيما خرب منها

(١) منمت انكلترا أنصار الملكية البرتغاليين في سنة ١٩١١ من تنظيم

حملة عسكرية في بلادها لقلب جمهورية البرتغال

تغيير مجرى نهر طبيعي يخرق أراضي عدة دول . وهذه الواجبات قانونية أى بسوغ المطالبة بها بكل وسائل الاكراه التى يجيزها القانون الدولى . وجزاء الاخلال بها التعميىض بناء على قاعدة ان كل فعل يسبب ضرراً للغير يوجب ملزومية فاعله بالتعميىض عنه . وعلى هذا ينبغى توافر ثلاثة شروط لاستحقاق التعميىض

(ا) وقوع ضرر مادياً كان أو ادياً

(ب) ان يكون الضرر نشئاً من عمل حكوى صدر من الدولة

باختيارها

فاذا وقع بقوة قاهرة لم يسبقها خطأ من جانب الحكومة فلا

تكون مسئولة

(ج) أن يكون العمل غير مشروع

أى أنه يجب أن يسند إلى الدولة خطأ سواء أكان منشأه عملاً

ايجابياً أم اهما لا أم عدم حيطة بحيث ان الدولة ان كانت تستعمل حقاً

شرعياً أو تنفذ التزاماً قانونياً فلا مسئولية

واذن فالاعمال التى تأتيتها دولة لضرورة اجتماعية أو دفاعاً عن

حقوقها لا يترتب عليها أية مسئولية دولية . كما أن عمل الدولة فى حدود

حقها أو بما يملية عليها الدفاع عن كيانها لا يكون جنحة دولية ولو كان

مما يحتمل أن ينشأ عنه ضرر لدولة أخرى

ولكن فى مثل هذه الصورة اذا كانت الدولة فى حل مما تفعل

أفلا تكون على الاقل ملزمة بتعميىض الضرر ؟ المسألة خلافية ومن

بين العلماء فيوري واوبنهايم ^(١) يقرران بحق وجوب التعويض قياساً على التعويض الواجب في حال نزع الملكية للمنفعة العمومية هذا وأما الاعمال غير المشروعة التي ترتب عليها مسئولية الدولة فهي كل ما يخالف قاعدة مقررة بموجب اتفاق أو بحكم العادة ومن الصعب حصرها ولكن نذكر على سبيل التمثيل ما يأتي :

الدولة مسئولة اذا تدخلت في أمور دولة أخرى بلا مبرر أو اذا اعتدت على حدود جارة متاخمة أو اذا ألزمت رعايا دولة أخرى بالتجنس بجنسيتها . وفي الحرب تكون مسئولة اذا أعلنت الحرب غير عادلة أو اذا تصرفت مع عدوها أو مع دولة محايدة على طريقة غير قانونية . وتكون الدولة المحايدة مسئولة اذا خرقت واجبات الحياد

المسئولة
المباشرة وغير
المباشرة .

٥٧٢ - مسئولة الدولة تكون مباشرة اذا كانت ناتجة عن أعمال قامت بها الحكومة نفسها أو وقعت بترخيص منها وتكون غير مباشرة اذا وقعت من موظفين عموميين عملوا من تلقاء أنفسهم أو اذا وقعت من الافراد في بعض الاحوال . فاذا أتى بعض الافراد عملاً حرمه القانون الدولي العام لكن الدولة لم تحرمه كانت مسئولة لا بسبب اقرار العمل بل بسبب تقصيرها في تحريمه بتشريع منها

الاعمال التي تقع بأمر الحكومة ذاتها

٥٧٣ - قامت حرب أهلية أو اضطرابات داخلية فأمرت

(1) Fiore, International Law codified, Borchard 1918, art. 596-615. Oppenheim, vol. I, § § 129, 154.

الحكومة بأخذ وسائل القمع فهل تكون الدولة مسؤولة لدى الاجانب
عن الاضرار التي لحقتهم بسبب حوادث الثورة أو بسبب فعال القمع؟
مسألة كثيراً ما تقع والخلاف فيها قائم بين الحكومات ورجال السياسة
والكتاب . وحلها بان الدولة غير مسؤولة هو الراجح في رأى جمهور
العلماء . وهذا المذهب مبنى على أن ليس للاجنبي المتوطن في البلاد
أو المار بها من الحقوق أكثر مما للوطنيين وعلى ان القول بغير ذلك
فضلاً عما فيه من تفضيل الاجنبى على الوطنى والاعتداء على سلطة
القضاء المحلى يكون بمثابة ترتيب ميزة للدول المعظمى التي تطالب
التمويض لرعاياها فيجاب طلبها حتماً في حين عدم الاستماع لطلبات
الدول الضعيفة^(١)

كان هذا مذهب لورد ستانلى الذى شرحه في مجلس النواب
الانكليزى سنة ١٨٥٠ وجذته الصحافة الانكليزية في غضون حملة
المكسيك ومذهب وزير الولايات المتحدة في حادث السفن الامريكية
في فنزويلا سنة ١٨٧١ . وهو الذى جرى عليه العمل في الدول المستنيرة
لكن انكثرا مع ذلك قد ظهر ميلها للمطالبة بتعويض رعاياها . ففى
سنة ١٩٠٢ أرسلت هى والمانيا وايطاليا سفناً حربية الى مياه فنزويلا

مذهب لورد
ستانلى ووزير
الولايات المتحدة

(1) Arias. The non liability of States for damages suffered by
foreigners in the course of a riot, an insurrection or a civil war, A.
J., 1913, p. 724. Von Bar, De la responsabilité des Etats à raison
des dommages soufferts par des étrangers en cas de troubles,
d'émementes ou de guerre civile, R. D. I., t. I, p. 464.

حاصرت البلاد وأطلقت عليها النار لا كرهاها على دفع تعويض لرعاياها
بسبب الاضرار التي لحقتهم من الحرب الاهلية

وقد قررت جمهوريات امريكا اللاتينية في معاهداتها قاعدة عام ١٩٠٨
مسئولية الدولة بسبب الاضرار التي تصيب الاجانب في اثناء الحروب
الاهلية أو الاضطرابات الداخلية^(١)

وقد عقدت معاهدات بهذا المعنى أيضاً بين جمهوريات امريكا
الوسطى والجنوبية ودول أوروبا^(٢)

وقد وضع كثير من الجمهوريات اللاتينية في دساتيرها وقوانينها
نصوصاً تمنع الوطنيين والاجانب من المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي
قد يصيبهم في اثناء الحروب الاهلية^(٣) وهذا التصرف قد استوجب
احتجاج هيئة الممثلين السياسيين^(٤) لدى حكومة الكواتور سنة ١٨٨٨

دساتير
الجمهوريات
الامريكية
اللاتينية

(١) انظر مادة ١٠ من معاهدة بوليفيا وبيرو في ٥ ديسمبر سنة ١٨٦٣
ومادة ٢٨ من معاهدة كولومبيا وبيرو في ١٠ فبراير سنة ١٨٧٠ ومادة ٣٠ من
معاهدة بيرو والارجنتين في ٩ مارس سنة ١٨٧٤ ومادة ٢٧ في معاهدة هندوراس
ونيكاراغوا في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢ . . وغيرها
(٢) معاهدات مكسيكا وفرنسا في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٦ والاكواتور
وفرنسا في ١٢ مايو سنة ١٨٨٨ والاكواتور واسبانيا في سنة ١٨٨٩ وكولومبيا
والمانيا في سنة ١٨٩٢ وكولومبيا وايطاليا في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٢ وبيرو واسبانيا
في ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٧ . .

(٣) دساتير جمهوريات جواتيمالا وسلفادور وهندوراس وقنزويلا والاكواتور

(4) Le Corps Diplomatique.

جرى العرف
الدولى على منح
اعانات مالية

هذا وقد منحت بعض الدول اعانات مالية لضحايا^(١) الاضطرابات
الداخلية والحروب الاهلية لكنها كانت تعلن انها لا تعمل ذلك تنفيذا
لواجب يلزمها وانما عمله مختارة وعلى سبيل التبرع^(٢). وكانت تصف
المبالغ التي تدفعها بأنها اعانات لا تعويض^(٣)

في فرنسا
والولايات
المتحدة

مثاله ما وقع في فرنسا سنة ١٨٥١ وسنة ١٨٧١ وما وقع في الولايات
المتحدة بعد حرب الانفصال اذ قررت أنها من باب العطف تساعد
من أصابه شيء من الضرر وأنها لا تسمح بأى تدخل سياسى فى الامر
وان كل محاولة من هذا القبيل تستلزم حتما الغاء الاعانة

في مصر
واسبانيا

ودفعت مصر التعويضات لمن أصابهم ضرر من اطلاق الاسطول
الانكليزى قنابله على الاسكندرية فى سنة ١٨٨٢ ، ودفعها اسبانيا
من باب العطف أيضاً فى الحرب الاهلية سنة ١٨٧٦

فى مراكش
سنة ٩٠٧

وفى سنة ١٩٠٧ بعد تدخل فرنسا واسبانيا فى مراكش اعتدى
كئين من المراكشيين على الجنود الفرنسية فأطلقت هذه الجنود مدافعها
على مراكش . وعند ما أريد تمويض الاجانب المصابين^(٤) تكونت
لجنة دولية^(٥) على الطريقة التى تكونت بها اللجنة الدولية فى تعويضات
الاسكندرية

فى البرازيل
١٨٩٣

وفى أثناء الحرب الاهلية التى حدثت فى البرازيل سنة ١٨٩٣ لحق

(1) Secours pécuniaires aux victimes.

(2) Acte de libéralité spontanée. (3) Indemnité.

(٤) دون الوطنيين (٥) بدلا من لجنة وطنية كما فى البلاد الاخرى

الاجانب ضرر عظيم فاعلنت الحكومة البرازيلية انها غير مسئولة عن الخسائر التي أصابتهم ومع ذلك فانها دفعت في سنة ١٨٩٥ بناء على طلب الحكومة الفرنسية ٩٠٠.٠٠٠ فرنك لمائلات ثلاثة من الفرنسيين قتلوا في الاضطرابات. كذلك هي أجابت طلب حكومة ايطاليا في تعويض رعاياها

وفي سنة ١٨٩١ حصل الاجانب على التعويض في غضون الحرب شيلي الاهلية في شيلي

وبسبب الحروب الاهلية التي تفشت في فنزويلا في السنين الاخيرة قد طالب الاجانب أيضاً بالتعويض فنزويلا

٥٧٤ - وضع المجمع العلمي الدولي في سنة ١٩٠٠ بنيو شاتل رأى المجمع العلمي والدلي
لائحة في مسئولية الدول بسبب الخسائر التي تلحق الاجانب في الاضطرابات والحروب الاهلية وهذه اللائحة تقرر مبدأ أن الدول مسئولة عن تعويض خسائر الاجانب في حالات معينة بقطع النظر عن نصوص القوانين الداخلية المتعلقة بمسئوليتها وعدم مسئوليتها بالنسبة للوطنيين. وهذه اللائحة تقضى بوجوب تعويض الاجانب في حالات أربع:

(ا) إذا حصل الاضرار بهم بوصف كونهم أجانب

(ب) إذا كانت الخسارة قد لحقتهم بسبب قفل ميناء من غير إعلان سابق في الوقت المناسب أو بسبب منع السفن الاجنبية التي هم فيها من مغادرة الميناء

(ج) إذا كان الضرر ناشئاً من فعل صادر من أحد رجال السلطة

العمومية وقم مخالفاً للقوانين

(د) إذا كان حق التعويض مقررًا بمقتضى المبادئ العامة في

قوانين الحرب

وقد أبدى المجمع العلمى الدولى أمنيته في أن لا تضع الدول في

المستقبل معاهدات تتفق فيها على عدم مسئوليتها بصفة متبادلة في
الصدد الذى نحن فيه ^(١)

٥٧٥ - في وقت الاضطرابات أو الحروب الخارجية قد تحجز

حجز السفن
أو الاستيلاء
عليها

الدولة مؤقتاً السفن التجارية الموجودة في موانئها أجنبية كانت أو

وطنية بقصد إخفاء سر حركات أسطولها البحرى أو الدفاع عن

سلامتها فإن كان الغرض منع هذه السفن من مغادرة الميناء بغير تكليفها

بإداء مهمة من المهمات سمي الفعل حجزاً ^(٢). ولكن إذا طلب إلى

هذه السفن أداء خدمة عامة سمي الفعل استيلاء ^(٣)

ولا خلاف في أن حجز السفن إذا كان على سبيل الحيلة لسلامة

الدولة وكان وقوعه هو بصفة عامة ومبنيًا على أسباب خطيرة فلا

ترتب عليه مسئولية الحكومة

أما الاستيلاء على السفن للانتفاع بها فانه من قبيل التصرفات

الخاصة التي تستوجب مسئولية الدولة مالياً ولا يسوغ الالتجاء اليه إلا

في حالات ضرورية إذ هو وقت السلام يكون إخلالاً بالمعاملات

(1) Scott, Resolutions of the Institute of International Law, 1916, p. p. 159 - 161.

(2) Embargo ou Arrêt de Prince. (3) Angarie.

التجارية ووقت الحرب يفقد السفينة وصف الحياد فيجعلها عرضة
للاسر والاغتنام

وقد جرى العمل على اعتبار الدولة ملزمة بدفع التعويض مقدماً
عن الاستيلاء في مثل هذه الحالة^(١)

وبعض المااهدات^(٢) تنظم مسألة التعويض في حالة حجز السفن
أو الاستيلاء عليها . وبعضها تحرم حجز السفن وتنص على جزاء مالى
عند مخالفة ذلك

٥٧٦ — الدولة مسئولة عن أعمال الدول التى تمثلها فى الخارج
تابعة كانت أو متحدة . وفى تطبيق هذه النظرية يجب تبيين نوع التبعية
أو نوع الاتحاد ومستقر السيادة الخارجية . فالدولة المتبوعة تكون
مسئولة عن تصرفات الدول الخاضعة لها من محمية وتابعة . والدولة
المتحدة اتحاداً مركزياً التى تمثل فى الخارج الدول المؤلفة للاتحاد مسئولة
عن عمل كل منها . أما الدول المتحدة اتحاداً شخصياً أو استقلاياً
فتكون كل منها هى المسئولة مباشرة عن عملها

ولا عبرة بما ينص عليه الدستور من استقلال كل دولة بأمرها
الداخلية . ولذلك لم يسمع احتجاج الولايات المتحدة بالدستور الأمريكى
للتخلص من مسئولية تصرف ولاية أورليان الجديدة فى حادث الاعتداء

(1) V. Bonfils - Fauchille, t. I, 1922, p. 522.

(٢) المااهدات بين فرنسا وشبلى وبين المانيا واسبانيا وبين كولومبيا وبيرو
وبين المانيا والبرتغال وبين بيرو والولايات المتحدة وغيرها

على دعايا ايطاليا سنة ١٨٩١ ولا في حادث تحريم ولاية كاليفورنيا قبول
الطلبة اليابانيين في مدارسها سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧

اعمال موظفي الدولة من تلقاء انفسهم

٥٧٧ - إذا لم يؤد ممثل سياسي أو ضابط بحري الاحترام الواجب
لدولة أجنبية فلا ريب في أنه بذلك يكون منهكاً لحقوقها ضاراً بها
ضرراً يوجب المسؤولية على دولته

اعمال موظفي
الدولة في الخارج

والتعويض يختلف تبعاً لخطورة الواقعة ومبلغ الضرر . فقد يكفي
فيه استنكار عمل الموظف وقد يجب دفع تعويض مالى أو اعتذار
سياسي يصحبه أحياناً عزل الموظف

حدث في سنة ١٨٩٥ أن اطلعت حكومة فنزويلا بواسطة ممثل
ايطاليا على نص مذكرة سرية رفعها ممثلو الدول الاوروية السياسيون
إلى حكوماتهم بشأن إثبات حق الاجانب المتوطنين بفنزويلا في
التعويض بسبب ما أصابهم أثناء الحرب الاهلية وكانت هذه المذكرة
مفرغة في صيغة مهينة فأرسلت فنزويلا إلى هؤلاء الممثلين جوازات
السفر لينفادروا بلادها لعدم أدائهم الاحترام الواجب للدولة التي
اعتمدتهم لديها

وفي سنة ١٨٩٥ أيضاً سحبت حكومة باراجواى براءة قنصل
فرنسا في أسومبشن^(١) بسبب تدخله في أمور الدولة الداخلية وعدم

قيامه بالاحترام الواجب لقوانينها . ولم تجدد العلاقات المنقطعة بين الدولتين الا في يولييه سنة ١٨٩٨

وفي سنة ١٩٠٤ ادعت فنزويلا أن قنصل فرنسا كان يشجع الجنرال ماتوس^(١) في ثورته ضد حكومة الرئيس كاسترو^(٢) الشرعية ثم أبعدته من بلادها

ووقع في سنة ١٩٠٥ أن ضبط السفينة الحرية الالمانية بانثر^(٣) التي كانت موجودة في البرازيل انتهكوا حرمة البلاد بتحقيقات أجروها في أراضي المملكة بشأن هروب أحد البحارة الالمان فاحتجت البرازيل وقدمت الحكومة الالمانية اعتذاراً ووعدت بمحاكمة الضباط المسؤولين محاكمة عسكرية

أعمال موظفي
الدولة داخل
الوطن

٥٧٨ - اذا أتى موظفو الدولة داخل وطنهم عملاً مضراً بالاجانب ومخالفاً للقوانين كانت المسؤولية على هؤلاء الموظفين شخصياً وكان المعنى عليهم مقاضاتهم بسببه

فالاصل أن الدولة لا تكون مسئولة أمام الاجانب المشار اليهم كما أنها غير مسئولة أمام الوطنيين لكن اذا تبع هذا العمل التامى منه الضرر امتناع قضاة الدولة عن الحكم فلم تسمع المحاكم المحلية دعوى الاجانب كانت الدولة التي تسبكت على هذا الامتناع مسئولة وكان للدول الاجنبية أن تطلب تعويض رعاياها بالطرق السياسية . وقع ذلك من تركيا في حق بعض الفرنسيين فاجابت الحكومة الفرنسية

يقطع العلاقات السياسية معها وتأثرت لرعاياها باحتلال نصف جزيرة
ميتلين^(١) والاستيلاء على ايراد جماركها

٥٧٩ - اذا وقع من المحاكم خطأ ترتب عليه ضرر لاحد
الاجانب فهل تكون الدولة مسئولة عن تعويضه ؟ وقعت حادثة في
البحار الهندية الهولندية سنة ١٨٩١ اتهم فيها ربان سفينة استرالية
بسرقه بضائع في البحار الوطنية التابعة لهولندا فقبض عليه وحبس ثم
اتضح أن السرقه لم تقع في تلك البحار فأفرجت السلطات الهولندية
عنه فطلبت بريطانيا المعطى من هولندا تعويضه عن الضرر الذى لحق
به . رفضت هولندا الدفع فاتفق الطرفان على التحكيم واختارا الاستاذ
دى مارتنس من جامعة سان بطرسبورغ حكما قضى بالزام هولندا
بالتعويض لكن قراره كان موضعاً للنقد لان القاعدة التى لا نزاع فيها
هى أن الدولة غير مسئولة عن خطأ قضائها مادامت قوانينها مبنية على
المبادئ العصرية ومحاكمها فى مستوى محاكم الدول المستنيرة . واذا
كانت القوانين المحلية لا تخول الوطنى الذى تقضى المحاكم ببراءته حق
التعويض فان الاجنبى بالمثل لا يتسنى له مطالبة الدولة فى هذه الحالة
بتعويض ما

خطأ المحاكم
في قضايا الاجانب

أعمال رعايا الدولة

٥٨٠ - الاصل ان أفعال الافراد التى يترتب عليها ضرر
للاجانب لا توجب مسئولية الدولة

أعمال رعايا
الدولة ضد
أفراد الاجانب

فانه يستحيل على أية حكومة مهما كانت منظمة أن تلزم رعاياها في كل الظروف باحترام القانون والعدالة وانه من الظلم أن يسند الى دولة كل ما يقع من رعاياها من الاعتداء ^(١)

فالضرر ان كان واقعا على أفراد الاجانب كان لهم مقاضاة المعتدين أمام المحاكم المحلية ولا تكون الدولة مسئولة الا في حالة امتناع القضاة عن الحكم ومسئوليتها آتية من جهة أنها هي التي عينت أولئك القضاة وسكنت على امتناعهم

٥٨١ - اذا كانت الافعال المشكو منها ضارة بدولة أجنبية أو امال الرعايا ضد دولة اجنبية أو احد عمالها بأحد عمالها وكانت تعد جريمة في نظر القانون الدولي العام كالقرصنة مثلاً فان الدولة لا تكون مسئولة عنها بشرط ان يثبت انها اتخذت بشأنها من الاحتياطات الضرورية ما جرت العادة باتخاذها وان منعها لم يكن في مقدورها مهما كانت حذرة متيقظة . وان يثبت كذلك ان مثل هذه الافعال غير متروكة في قوانينها بلا عقاب . فاذا ظهر ان الدولة لم تتخذ تلك الاحتياطات كانت مسئولة عن الافعال المذكورة

٥٨٢ - حدث في سنة ١٨٩١ أن حكم ببراءة بعض الايطاليين بعض حوادث متنوعة وقعت من رعايا الدول المختلفة وكانوا متهمين بالقتل في ولاية أورليان الجديدة فاعتدى الجمهور عليهم في رغبة السجن اعتداء شديداً أفضى الى موت بعضهم فسلم في الحال وزير الولايات المتحدة بخطر رجال السجن الذين لم يتخذوا الاحتياطات لصيانة حياة المتهمين وقدم تعويضاً لعاثلاتهم وأبلغ ممثل ايطاليا نص

تلفراف التوييح الذى وجهه رئيس الجمهورية الى السلطات المحلية فى أورليان الجديدة

وفى سنة ١٨٩٣ وقعت مشاجرة كبيرة بين العمال الفرنسيين والعمال الايطاليين فى ايجمورت^(١) اشترك فيها الجمهور وجرح فيها كثير من الايطاليين فأحدث ذلك هياجا فى ايطاليا وأخذ الجمهور فى روما و نابولى و جنوا فى عمل المظاهرات ضد سفارة فرنسا وقنصلياتها واعتدى على كثير من التجار الفرنسيين . فدفعت كل من الحكومتين مبالغ لتمويض الاضرار التى وقعت بفعل رعاياها وكان هذا الدفع بداعى الانسانية ومن باب المجاملة ليس الا

وفى ليلة ١١ يولية سنة ١٩١٩ قتل جندى فرنسى فى الطريق العام وهو قائم بحراسة سفارة فرنسا فى برلين ولم يعرف الجناة فطلبت فرنسا من الحكومة الالمانية البحث عن هؤلاء الجناة ومعاقبتهم ودفع مائة الف فرنك لمائلة الجندى على سبيل التعويض والزام مدينة برلين بغرامة قدرها مليون فرنك فاعترضت المانيا على الغرامة

وقد وقعت مظاهرات عداوية فى فبراير سنة ١٩٢٠ أمام الوكالة السياسية لدولة يوغوسلافيا فى بودابست فقدمت حكومة المجر اعتذاراً عن ذلك للدولة المذكورة فى ابريل سنة ١٩٢٠

٥٨٣ - اذا وقع من رعايا الدولة اعتداء على النفس أو المال فى بلد أجنبي فان الدولة لا تكون مسئلة عن أفعالهم لان حفظ النظام

امال رعايا
الدولة خارج
الوطن

موكول أمره الى السلطة المحلية في المكان الذي وقع فيه الاعتداء فتكون هي المختصة بمعاينة الجرائم طبقاً لقوانينها والمسئولة عن التعويض ان كان هناك وجه لهذه المسئولة

(١) تمهيدات الدولة التعاقدية

٥٨٤ - الدولة مسئولة عن اخلالها بالالتزامات المترتبة على عقودها فان عدم وفائها بالانزام تمهيدت به يكون انتهاكاً للواجبات الدولية .

٥٨٥ - وعقود الدولة تكون بينها وبين دولة أخرى أو بينها وبين رعايا دولة أخرى

فتلا اذا اقترضت دولة من أخرى نقوداً أو بضائع كما فعلت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا في الحرب العظمى باستدانتها مبالغ طائلة من الولايات المتحدة . نقول اذا اقترضت ولم تسدد ديونها فانها تكون قد أخلت بواجباتها

٥٨٦ - أما عقود الدولة مع رعايا دولة أخرى فانها تحصل غالباً في حالة قرض عمومي يكتب فيه الافراد ويصبحون دائنين للدولة أو في حالة عقود التوريدات أو المقاولات التي تعاقد فيها الحكومة كما يتعاقد الافراد فيما بينهم

ولا شك في أن عدم القيام بالتمهيدات على ما يوجبها العقد أو عدم

تنفيذ العقد ترتب عليه مسؤولية الدولة . لكنه قد وقع خلاف في حالة القرض العام فذهب فون باز وغيره من الكتاب « الى أن القرض العام هو من أعمال السيادة فتقدير نتائجه القانونية من اختصاص الدولة ذات الشأن وحدها أما المكتتبون الاجانب فهم أناس دخلوا في مغامرة تجعل دعواهم بالضرر في حال افلاس الدولة المدينة غير مقبولة » . لكن سائر الكتاب يرون أن الدولة المدينة مسؤولة قانونا وعلى الاقل اذا أساءت استعمال حق السيادة وأخلت بتعهداتها قبل الدائنين بلا مقتض

اكره الدولة المسؤولة على تنفيذ عهودها أو دفع التعويض

٥٨٧ - اذا كانت المسؤولية مترتبة بسبب علاقة قانونية بين دولتين فانه يرجع في أمرها الى الطرق السياسية فان لم تنجح فالى القوة

علاقة قانونية
بين دولتين

أما اذا كانت العلاقة هي بين الافراد والدولة فان الصعوبة تكون كبيرة اذ ليس للاجنبي الدائن أن يرفع الامر إلى محاكم بلاده لان المحاكم غير مختصة بالاجماع بالنظر في قضايا ترفع على دولة أجنبية وذلك على الاقل في حالة ما اذا عقدت الدولة الاتفاق بوصف كونها ذات السيادة وبقصد تسيير الادارة العامة والمصالح المختلفة فيها وإلا أدى ذلك الى تقدير الغير لاعمالها وتدخله في سياستها الداخلية على أنه اذا صح للفرد أن يستصدر حكما من محاكم بلاده فلا سبيل له الى تنفيذه بالاكره على الدولة الاجنبية

علاقة قانونية
بين الدولة وبين
افراد الاجانب

واذا كانت المحاكم غير مختصة فلم يبق اذن أمام الاجنبى الدائن

الا الشكوى لدولته حتى تتخذ من الطرق السياسية سبيلا لانصافه

٥٨٨ - والخلاف واقع فيما اذا كان لهذه الدولة أن تلجأ نظرية دراجو لاستعمال العنف عند اللزوم فقد تمسك الدكتور دراجو^(١) في سنة ١٩٠٢ « بأن لاحق لآية دولة في الاعتماد على القوة لارغام حكومة أجنبية على أداء ديونها العمومية »

وقد قرر مؤتمر لاهاى سنة ١٩٠٧ أن الانجاء الى القوة لا يكون مشروعاً الا اذا استنفدت الدولة الطرق الودية لاسيما التحكيم ولم تفلح في تسوية الخلاف

وقد جرت الدول الامريكية اللاتينية على أن تشترط في عقودها مع الاجانب تنازلهم عن طلب حماية دولهم السياسية في كل ما يختص بتنفيذ عقودها معهم

٥٨٩ - وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٢ بعد الاعمال الحربية التي قامت بها المانيا وانكلترا وفرنسا في الارجنتين لاجل تحصيل ديون رعاياها كلف وزير خارجية هذه الجمهورية ممثلها السياسى في واشنطن بأن يبلغ وزارة امريكا رغبة جمهورية الارجنتين في تقرير مبدأ متمم لمذهب مونرو^(٢) هو « أنه لايسوغ لدولة أوروبية التدخل العسكرى في أراضي دولة أمريكية ولا الاستيلاء على شئ فيها لا كراهها على سداد دين عمومى » « وان تحصيل الديون العمومية بطريق القسر

(1) Doctrine Drago. (2) Monroe Doctrine.

والاكراه أمر غير مشروع». وفي تقرير هذا المبدأ مزية كبرى للدول الأمريكية اللاتينية التي كانت عاجزة عن سداد ديونها ومهددة على الدوام بتدخل دول أوروبا الدائنة في بلادها تدخلا حرياً

نظرية كالفو

٥٩٠ - والمبدأ المذكور مستمد من نظرية كالفو^(١) التي هي أوسع منه نطاقاً إذ تقرر منع التدخل واعتباره غير شرعى سياسياً كان أو حربياً والمنع فيها ليس قاصراً على حالة الديون العمومية بل يتناول أيضاً حالة الأخذ بناصر الأفراد في تحقيق مطالبهم الناشئة عن العقود أو المترتبة على الحروب الأهلية أو الاضطرابات. لكن الولايات المتحدة لم تر محلاً للأخذ بهذا المبدأ الذي من شأنه أن يجعل مسؤوليتها كبيرة في الدفاع بالقوة عند الاقتضاء عن أمريكا اللاتينية التي اعتادت على عدم تسديد ديونها فضلاً عما في الأخذ به من تشجيع عدم الوفاء بالعهود لكنها مع ذلك سلمت بأن عدم القيام بالالتزام من الالتزامات أمر يستوجب التحكيم لا التدخل بالقوة

التعاقد القسرى

٥٩١ - لا يكون التعاقد القسرى^(٢) إلا بين الدول ولا شك في مسؤولية الدولة إذا لم يتم بتعهدا فيه والمثل العادى لهذا التعاقد هي معاهدة الصلح التي يقرر فيها عادة وسائل تحصيل الدين

اشترطت المانيا في سنة ١٨٧١ أن تحتل قسماً من أراضى فرنسا إلى أن تؤدى ما تقرر عليها من الغرامة الحربية. وفي معاهدة فرساي في

(1) Calvo Doctrine. (2) Obligations imposées.

٢٨ يونيه ١٩١٩ اشترطت فرنسا احتلال وادى الرين تأميناً على قيام المانيا بتنفيذ عهودها

روسيا وتركيا
امام محكمة
لاماي

٥٩٢ - وفي سنة ١٩١٠ رفعت روسيا أمام محكمة لاهاي الدائمة دعوى على تركيا لتأخرها في سداد التعويض الواجب لبغض رعايا روسيا بمقتضى معاهدة برلين في ١٣ يوليه سنة ١٨٧٨ فقررت المحكمة المذكورة في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٢ مبدأ مسئولية الدولة لعدم قيامها بسداد دين قسرى. ولما تمسك الباب العالى بأن الدولة ليست كالمدين من الافراد وبأنه اذا كانت القاعدة في الالتزامات الخاصة هي دفع فوائد التأخير في حالة عدم سداد الدين في ميعاد استحقاقه فان ذلك لا يطبق في حالة الدولة المدينة إلا اذا اشترط صراحة فرفضت محكمة التحكيم هذا الدفع وجاء في قرارها ان المحكمة ترى أن الباب العالى الذى قبل صراحة مبدأ مسئولية الدولة غير محقق في الدفع بسقوط مسئوليتها عن فوائد ديونها النقدية الناشئة عن تأخرها في السداد وان استناده في هذا الموضوع الى ما هو قائم به من السلطة العامة واحتجابه بالنتائج السياسية والمالية التى تترتب على هذه المسئولية كل ذلك لا يفيد (١)

حالة امتناع
القضاة عن
الحكم وغيرها
من حالات
المسئولية

٥٩٣ - تقرر في كثير من المعاهدات (٢) بين دول جنوب امريكا مبدأ عدم مسئولية الدولة بسبب الاضرار التى تصيب الاجانب

(1) Moore, International Arbitrations, I, II, p. 2050.

(٢) مثل معاهدة بلجيكا والا كواتور في ٥ مارس سنة ١٧٨٧ واسبانيا والا كواتور في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٨ واسبانيا وبيرو في ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٧

في حالة الاضطرابات أو الحرب الأهلية لكن تلك المعاهدات تستثني صورة خطأ السلطات المحلية وإهمالها في الرقابة إذا ثبت ذلك أمام المحاكم الوطنية كما تستثني حالات امتناع القضاة عن الحكم^(١) والمخالفة الظاهرة لقواعد الاجراءات القانونية ووقوع الظلم الفاحش تلك الحالات التي تبجى مخالفة لقوانين البلاد التي وقعت فيها الجريمة أو الخطأ والإهمال. وهذه القواعد تقررت أيضاً في المؤتمرات الأمريكية التي عقدت في واشنطن سنة ١٨٨٩ وفي مكسيكو سنة ١٩٠١ وفي ريودي جانيرو سنة ١٩٠٦^(٢)

تحصيل التعويض من الدولة المسؤولة

في أيام السلم ٥٩٤ - إذا تقررت مسؤولية الدولة في أيام السلم كان تنفيذ التعويض على الوجه المتفق عليه تماماً أى بدفع المبلغ المقدر أو بتقديم الترضية أو باستنكار العمل أو بعزل الموظف ومحاكمة المعتدين أو بعمل تصريحات الأسف العلنية والاعتذار بالطرق السياسية

في حالة الحرب أما في حالة الحرب فلا ينفذ التعويض في الواقع إلا إذا خسرت الدولة المخطئة الحرب لأن الظاهر حر في املاء شروطه وهو يرفض في ذلك طلبات خصمه بل وفوق هذا الرفض قد يلزمه بدفع تعويضات عن الحرب

(1) Denial of Justice. Déni de Justice.

(2) Cheney Hyde, International Law, vol. I, §§ 290 - 301.

الكتاب الثاني

في العلاقات الدولية السياسية^(١)

٥٩٥ - أظهر سير الاعمال في الدول المستنيرة ضرورة الثبات في العلاقات السياسية على مبادئ معينة لتحقيق العدالة ورعاية المصالح المتبادلة . من أجل ذلك كان في أول القواعد التي سلت بها الدول القواعد الخاصة بأوضاع المعاملات وبالرجال السياسيين الذين يقومون بها والامتيازات الممنوحة لهم

وفي العصور الوسطى لما كانت العلاقات بين الامم قليلة والمفاوضات من الحوادث العرضية في حياة الدول كان المندوبون^(٢) يعينون في كل مهمة خاصة حتى اذا أتموها عادوا إلى بلادهم . وكانت هذه المهمات محاطة بالصعوبات والاختطار لان السفراء وان كانت ترعى حرمتهم في الدولة التي يرسلون اليها فان حمايتهم في الممالك التي يجتازونها لم تكن مكفولة .

(1) Diplomatic Intercourse of States.

(2) Heralds. Envoys.

لكن إحياء النهضة العلمية ونشاط التجارة على أثر اكتشاف أمريكا جعل العلاقات بين الدول ضرورية وزاد فيها كثيراً . على أن فاتحة العمل بتعيين سفراء بصفة مستديمة لدى بلاط الملوك الأجانب^(١) كانت من ابتداء الساسة أكثر منها من دواعي المنفعة^(٢) . بدأت السفارة في أوائل القرن الخامس عشر بين الجمهوريات الإيطالية وكان لويس الحادى عشر (من ١٤٦١ الى ١٤٨٣) أول ملك فى أوروبا الغربية لجأ الى اتخاذها بقصد أن يكون له جاسوس ذو رخصة^(٣) فى بلاط جيرانه الأقوياء^(٤) . وكثيراً ما هددت حكومة بولونيا — حتى الى أوائل القرن السابع عشر — سفراء فرنسا بأن تعتبرهم جواسيس ان لم يعودا الى بلادهم . ولكن لم يمض زمن طويل حتى عرفت فوائد

(1) Foreign courts.

(2) Bernard, Lectures on Diplomacy, p.p. 121, 122.

(3) Chartered spy.

(٤) كان يجرى هذا الملك على قاعدة السياسة السرية الخفية وكان يقول لسفرائه « اذا كذبوا عليكم فاشبعوهم كذباً »

« If they lie to you, lie still, more to them. »

شاعت هذه العادة حتى قال السير هنرى وتن « Sir Henry Wotton. »

« ان السفير شخص يرسل الى ماوراء الحدود ليكذب فى مصلحة دولته »

« An ambassador is a person who is sent to lie abroad for the benefit of his country. »

وكان ادوارد كوك (مشرع وسياسى من ١٥٤٩ — ١٦٣٤) يصف هنرى السابع ملك انكلترا بأنه « سياسى حكيم » لأنه لم يرض ببقاء سفراء الدول الاجنبية فى بلاده بعد انتهاء مهمتهم

السفارات ومزاياها فأصبح الجرى عليها قاعدة مطردة^(١) في أواخر القرن السادس عشر . فاعتبرت أنها الطريق السوى لتسيير العلاقات الدولية وأصبحت ضرورية بسبب تعقد المسائل السياسية^(٢) .

في وكلاء الدولة^(٣)

٥٩٦ - يقوم بإدارة السياسة الخارجية في كل دولة من يعينه دستورها . والدولة حرة في تفويض من تريد تفويضاً مطلقاً أو مقيداً ويكون له أن يعمل بنفسه أو بوكلائه

وفي العادة ينوب وزير الخارجية عن الدولة في مخابراتها الرسمية^(٤) وليس من السائع اجراء مخابرات سياسية بغير طريق السلطة التنفيذية^(٥)

٥٩٧ - قد تدبغ حكومة أجنبية في أمة أخباراً بواسطة الصحافة بدلامن السير على الطريق السياسية المألوفة . ولياقة مثل هذا الاسلوب تقدر بالظروف المقرنة به . فاذا كان الغرض منه أن يثير في الامة معارضة لحكومتها في مسائل دولية عدته هذه الحكومة اهانة لها

(١) وقال فيها جروسيوس انها عمت على انها غير ضرورية وجعل للدول حق ابعاد السفراء

(2) Flassan, Diplomatie Française, vol. I, p. 247.

(3) Agents of a State.

(4) The Foreign Secretary as Organ of Correspondence.

(5) Communication through Non - Governmental Channels.

وعلى الخصوص اذا كانت حكومة دستورية تمثل الامة وتعمل وفق
أمانها ، ولا تقبل دولة ما من حكومة أجنبية أن تقتات على حكومتها
بهذه الكيفية

ومع ذلك فقد وقع من بعض الساسة العظام في الولايات المتحدة
وفي بريطانيا العظمى أن وجهوا نداء لامة أجنبية مباشرة من غير
وساطة حكومتها

٥٩٨ - ففي ٢٣ ابريل ١٩١٩ بينما كان مؤتمر الصلح يبحث في
مسألة فيوم^(١) اذ وجه الرئيس ولسن الى الامة الايطالية على صفحات
الجرائد رسالة تتضمن الرأى الذى حسبه هو عادلا . وكان رأيه في
المسألة يناقض وجهة نظر مفوضى ايطاليا في المؤتمر . فاحتج على ذلك
السييور أورلندو^(٢) رئيس وزارة ايطاليا . ومما جاء في الاحتجاج قوله
« لئن كانت مناداة الامة مباشرة بقصد اثارها للمارضة حكومتها عملا
جائزاً ضد حكومات الاعداء فإنه مما يؤسف له في معاملة الدول
الصديقة » وكانت النتيجة أن اشتدت الامة الايطالية في طلب فيوم

رسالة الرئيس
ولسن الى الامة
الايطالية
في مسألة فيوم

٥٩٩ - وفي ٣١ يناير سنة ١٩٢٠ استباح لورد غراى - سفير
بريطانيا العظمى في واشنطن - أن ينشر باسمه بصفة غير رسمية في
جريدة التيمس عبارة يشجع بها أنصار وضع التحفظات على معاهدة
فرساي اذ قال فيها أن بريطانيا العظمى توافق على التصديق على المعاهدة
مع التحفظات . وقع هذا النشر في وقت مناقشة المعاهدة في مجلس

رأى لورد غراى
في جريدة التيمس
وقت مناقشة
مجلس الشيوخ

الشيوخ الأمريكى وكان الخلاف فى رأى بين أعضاء المجلس كبيراً . ولم
يكن معروفاً فى أمريكا ماذا عسى أن يكون تقدير دولة عظمى -
شريكه مثل انكلترا - للتخفظات . ومع ذلك فقد رفض المجلس
المعاهدة

٦٠٠ - يبين مما تقدم أن التفاهم بين الدول على الطريق الصريح
المألوف أوفق من الجرى على وسائل ملتوية قد تعمق التفاهم بدلاً من
أن تسهله لإنحرافها عن مقتضى الاحترام الواجب بين القائمين بالاعمال
السياسية . وما دام المفهوم المألوف أن كل حكومة هى التى تقوم
بالواجب فى تنوير أهاليها فكل عمل سياسى قائم على أساس يناقض
هذا المألوف يعد عملاً عداًئياً للحكومة اذا كان من يأتبه ينكر عليها
الامانة فى حق أهاليها والاخلاص للنظم السياسية فى المملكة

فيجب أن يزن ساسة الدول بين إثارة مثل هذه العداوة وبين
ما يظنون أنهم يكسبونه باحتمال استمالة شعب أجنبي اليهم . وظاهر
أن الالتجاء الى هذه الطريقة غير المألوفة لن يقع كثيراً^(١)

(1) Cheney Hyde, International Law, vol. I, § 409.

الباب الأول

التمثيل السياسى^(١)

الفصل الأول

الممثلين السياسيين

٦٠١ — بدأ التمثيل السياسى والممثلون من درجة واحدة وكانوا
يسمون سفراء ويمثلون الملك ذاته كما يمثلون أعمال دولته . لكن لويس
الحادى عشر ابتدع عادة ارسال مندوبين أقل مكانة أطلق عليهم اسم
وكلاء فكانوا يقومون بأعمال الدولة ولا يمثلون ذاته . بقى التمييز بين
ممثل ذات الملك وممثل أعمال الدولة زمننا وبقى الاول يسمى سفيراً
والثانى يسمى مندوباً فوق المادة أو وكيلاً سياسياً

درجات الممثلين
السياسيين

٦٠٢ — ولما كثرت المنازعات على حق التقديم والصدارة الذى
كان يشغل بال سياسة الدول كثيراً فى القرنين السابع عشر والثامن
عشر حاول مؤتمر فينا فى سنة ١٨١٥ وضع قاعدة عامة له ففشل فى

(1) Diplomatic Missions. The Institution of Legation.

ترتيب الدول لكنه فاز بترتيب ممثليها السياسيين بحسب درجاتهم كما يأتي :

أولاً - السفراء^(١) وممثلو البابا^(٢). والسفراء يمثلون ذات الملك كما يمثلون أعمال دولته

ثانياً - المندوبون فوق العادة والوزراء المفوضون^(٣). وهم يعتمدون لدى الملوك أو رؤساء الجمهوريات

ثالثاً - الوكلاء السياسيون^(٤). ويعتمدون لدى وزراء الخارجية الاجانب .

وقد تقرر أن كل درجة تسبق التي تليها فإن كان الممثلون من درجة واحدة كانت الاولوية للاقدمية . والاقدمية تعتبر يوم الوصول الرسمي

٦٠٣ - لكن ذلك لم يرض الدول العظمى اذ هي لم ترد أن يتقدم ممثلو الدول الصغرى على ممثليها هي . لذلك أضاف مؤتمر اكس لاشايل في سنة ١٨١٨ فئة جديدة الى فئات الممثلين السياسيين هي فئة الوزراء المقيمين^(٥) على أن تكون مرتبتها بين المندوبين فوق العادة والوزراء المفوضين وبين الوكلاء السياسيين . فاصبح للدول الصغرى حق تعيين

(1) Ambassadeurs. Ambassadors extraordinary and plenipotentiary. (2) Légats ou Nonces. (3) Envoyés Extraordinaires et Ministres Plénipotentiaires. Envoys extraordinary and ministers plenipotentiary. Special commissioners.

(4) Les Chargés d' affaires.

(5) Ministres Residents. Ministers Resident.

وزراء معتمدين لدى الملوك بدون أن يتقدموا على وزراء الدول العظمى وقد جرت العادة على قصر حق ارسال السفراء على الدول العظمى .
فنجحت هذه الطريقة في فض الخلاف وأصبحت الدرجات الاربع
وترتيبها معترفا به من جميع الدول

٦٠٤ - يعين في السفارة بحسب حاجات العمل مستشار

موظف
السفارة (١)
أو الوكالة (٢)

وسكرتيرين وملحق عسكري وملحق بحرى وآخر تجارى
ويقوم المستشار (٣) أو السكرتير (٤) بأعمال الممثل السياسى في
حال غيابه (٥) لكن الملحقين (٦) لا ينوبون عنه أبدا .

٦٠٥ - تندب الدول مندوبين مخصوصين للمفاوضة في عقد

المندوبين المهمة
خاصة (٧)

المعاهدات أو الاشتراك في المؤتمرات الدولية أو لحضور الاحتفالات
التي لها مغزى سياسى كزواج ملك أجنبى مثلا . وهؤلاء يحملون أوراق
اعتماد تدل بالفاظها وبنوع المأمورية الميينة فيها ان كان حاملها صفة
سياسية أم لا كما تدل على التوكيل في المفاوضة وفي عقد الاتفاقات
في مسائل معينة (٨)

(1) Ambassade. Embassy. (2) Legation. Droit de Legation.

حق التمثيل السياسى. Droit de Représentation. Right of Legation.

(3) Counsellor. Conseiller. (4) Secretary.

(5) Charge d'affaires ad interim. (6) Attachés.

(7) Commissioners and Special Envoys.

(8) Nys, II p. p. 396 - 400. Bonfils - Fanchille 668 - 676. Rivier,
I, p. p. 443 - 453. Oppenheim. I, p. p. 538 - 581.

الفصل الثاني

في براء الأمورية السياسية ونهايتها

٦٠٦ - ان حق تعيين المثلين السياسيين واختيار درجتهم تعيين المثلين السياسيين
من الامور الداخلية التي تبينها قوانين الدولة
غير أن العادة جرت على أن تتفق الدول على درجة ممثليها فترسل
الدولة ممثلاً لدى الاخرى من درجة تمثل الدولة الاخرى لديها

٦٠٧ - يتلقى المثلون من حكوماتهم اوراقاً مختلفة تبين صفتهم اوراق الاعتماد
والرسمية وتزودهم بالمعلومات اللازمة في حل المسائل التي يفرض اليهم
مباشرتها وطرائق المفاوضة التي تتبع . واهمها اوراق الاعتماد ^(١) التي
تشمل اسم الممثل السياسي ونوع مهمته بوجه عام ورجاء قبوله بارتياح
والتفويض الذي يخوله العمل باسم دولته . وفي العادة تصدر هذه
الاوراق من الملك أو رئيس الدولة الذي يرسل الممثل وتوجه الى الملك
أو رئيس الدولة الذي يعتمد لديه ما عدا اوراق الوكيل السياسي فانها
تصدر من وزير الخارجية الى وزير الخارجية

لكن المثلين المكلفين بمهمة معينة يكون معهم اوراق تفويض
يوقعها الملك ووزير الخارجية تسمى اوراق التفويض التام ^(٢) فان كان
الممثل مبعوثاً لحضور مؤتمر فان اوراق التفويض تخوله المفاوضة مع

(1) Letters of credence. Lettres de créance.

(2) Full Powers. • Pleins Pouvoirs.

أية دولة على حدثها من الدول التى يشهد نوابها المؤتمر ومع هذه الدول جميعاً وتسمى أوراق التفويض التام العام^(١) وتقدم الى رئيس المؤتمر ويتبادلها المفوضون الحاضرون ويحققونها

ويكون مع الممثل السياسى خلاف أوراق الاعتماد أو أوراق التفويض جواز السفر^(٢) وهو كاف فى أوقات السلم . لكن اذا كان الممثل مرسل الى دولة محاربة وجب أيضاً حصوله قبل السفر على جواز أمان^(٣) من هذه الدولة

ولا يسافر وزير لتفقدته فى الخارج بدون تعليمات . والتعليمات^(٤) قد تكون شفوية ولكن الغالب أن تكون كتابية . وهو لا يبلغ هذه التعليمات الى الدولة التى يعتمد لديها ولا الى زملائه فى المؤتمر الا اذا رخصت له حكومته بذلك ترخيصاً خاصاً

٦٠٨— فاذا ما وصل الوزير السياسى الى عاصمة البلاد التى أرسل اليها أخطر وزير الخارجية بوصوليه وطلب تحديد ميعاد لمقابلة^(٥) الملك أو رئيس الدولة لتقديم أوراق اعتماده^(٦) .

مراسم
الاستقبال^(٥)

(1) General Full Powers.

(2) Passeport.

يودع الممثل السياسى جواز السفر فى وزارة خارجية الدولة المتمد لديها فيبقى فيها حتى يطلبه الممثل وقت تخليه عن وظيفته أو ترده الحكومة اليه اذا رغبته فى خروجه من المملكة

(3) Safe conduct. (4) Instructions.

(5) Solemnity of Reception. Ceremonial.

(6) An Audience. (7) Sealed credentials.

والسفراء تكون مقابلتهم علنية تتماز بزيادة مظاهر الحفاوة . أما الوزراء من الدرجتين الثانية والثالثة فيستقبلون مقابلة خاصة . وفي كلتا الحالتين تقدم أوراق الاعتماد الى الملك ^(١)

ولما كانت العادة أن يخطب الممثل الجديد خطبة قصيرة تناسب المقام وأن يحببه الملك في الحال كان تقديم محل الخطبة إلى وزير الخارجية قبل يوم الاستقبال واجباً حتى يحضر إجابة الملك عليها . وتتضمن هذه الخطب عبارات الترحيب وحسن الاستعداد من الجانبين للتعاون معاً في توثيق علاقات الصداقة . ويرسل الممثل عادة صورة الخطبة والاجابة الى وزارة خارجية دولته

أما الوكلاء السياسيون فيكتفون بمقابلة وزير الخارجية وتقديم أوراق الاعتماد عليه

٦٠٩ - ومتى تمت هذه المراسم فان كل الاختصاصات والامتيازات التي تكون من حق الممثل السياسي تثبت له وتبقى حتى تنتهي مأموريته . على أن هذه الامتيازات تراعى في حق الممثل حتى فيما قبل تأدية هذه المراسم وذلك من باب المجاملة وعند انتهاء مأمورية الوزير يقدم قبل مغادرته البلاد أوراق استعداده ^(٢) في حفلة مماثلة لحفلة استقباله

٦١٠ - وقد كانت العادات تقضى بتقديم الهدايا للممثلين
الهدايا للممثلين
السافرين

(1) Pour les détails lisez Rivier, I, p. 467.

(2) Letters of recall. Lettres de rappel.

المسافرين . وقامت في القرن السابع عشر منازعات منشأها أن الهدايا التي قدمت لسفير دولة كانت أقل مما قدم لسفير دولة أخرى فكان هذا يعد إهانة للملك ويترتب عليه كثير من الاحتجاجات . لكن بعض الدول حرمت على سفرائها قبول هدايا رسمية عند سفرهم فسقطت تلك العادة على مر الزمان

٦١١ - السفير ينوب عن ذات ملكه ومقامه من مقام رئيس المراسم الخاصة بالسفراء^(١)

الدولة التي يعتمد لديها فيتقدم فيها الوزراء وغيرهم من رجال الدولة العظام^(٢) وتقام له كل المراسم التي تقام لرئيس الدولة عند استقباله وحق السفير في مقابلة رئيس الدولة بلا تأخير يجعله أقدر على

حسن القيام بوظيفته من غيره من الممثلين الذين هم دونه في المكانة

٦١٢ - تنتهي وظيفة الممثل السياسي بوفاته أو باستعادته أو في انتهاء مهمة الممثل السياسي

بانتهاؤ المدة المعينة للأمورية أو بانتهاء المأمورية أو بالفشل في انمامها

وفي الدول الملكية تنتهي مأمورية السفير ب وفاة الملك الذي عينه أو الملك الذي اعتمده

لكن انتخاب رئيس جديد للجمهورية لا يؤثر في مهمة السفير^(٣)

(1) Ambassadorial Privileges.

(٢) وفي الولايات المتحدة اذا حضر السفير حفلة لا يسبقه الا رئيس الجمهورية على انه من باب المجاملة يتأخر بعد وكيل رئيس الجمهورية أيضا

(٣) على أن بعض الدول كالولايات المتحدة تجري على ارسال أوراق اعتماد جديدة لممثلها

كما لا يؤثر فيها تغيير الحكومة

وتنتهى مأمورية السفير بفقد الدولة حق السيادة الخارجية سواء
أكان ذلك بسبب زوالها أم بسبب نقل إدارة أمورها الخارجية الى
يد دولة أخرى

وتنتهى وظيفة الممثل السياسى أيضاً بامتناع الدولة المتمد هو
لديها عن مهامته ويكون ذلك بتسليمه جوازات السفر . كما تنتهى
باستعادة دولته إياه فيطلب هو جوازات سفره

وإذا انتهت مأمورية السفير بقى متمتعاً بامتيازاته حتى يغادر
البلاد^(١) كذلك عند وفاته تتمتع أرماته وأولاده من باب المجاملة بهذه
الامتيازات في المدة الكافية لترتيب شئونهم الخاصة ومغادرة البلاد

قبول الوزير
بشخصه (٢)

٦١٣ - الاصل أنه لا يجوز اكراه دولة على قبول ممثل سياسى
بعينه في بلادها بغير رضاها . فان حق التمثيل وان كان لا نزاع فيه الا
أنه لا شئ يمنع الدولة من عدم قبول شخص معين بذاته بصفته ممثلاً
سياسياً لديها . وما دام الرضا عن الممثل شخصياً جوهرياً في نجاح

(١) لكن الحكومة الألمانية تناخضت في بداية الحرب العظمى سنة ١٩١٤
عن الاعتداء الذى وقع للسفيرين الروسى والفرنسى ولا سيما هذا الاخير الذى نقل
الى الحبس كما لو كان جاسوساً مشتبهاً في أمره . وقد ادعت ألمانيا أن الجمهور اعتمدى
على سفارتها في بروجراد وهو ما لا يمكن مقارنته مع الاعتداء على شخص
السفير بحال

(2) Agréation. Personal acceptability.

مهمته فلا يحسن بدولة أن تضغط على أخرى لقبول شخص غير محبوب لديها حتى اذا هي لم ترفضه صراحة . أما اذا رفضته فيجب على دولته الازعان

ويعد سبباً كافياً للرفض كون ملك البلاد التي يعين فيها الممثل يكره هذا الممثل شخصياً^(١)

٦١٤ - وللدولة التي تعتمد الوزير لديها القول الفصل في أسباب الرفض فلا وجه لمناقشتها في وجاهة تلك الاسباب^(٢) ، حصل أن الرئيس كليفلند عين المستر كيلى وزيراً لدى بلاط النمسا في سنة ١٨٨٥ فلم تقبله النمسا بحجة أن زوجته اسرائيلية وأن عقد زواجه بها مدنى ولما رأى الرئيس الامريكى ان هذه الاسباب غير كافية للرفض لم يعين ممثلاً بدله واكتفى باحالة أعمال أمريكا في فيينا على سكرتير وكالتها السياسية اظهاراً لاستياء حكومته

رفضت النمسا
قبول المستر كيلى
سنة ١٨٨٥
لزوجته
باسرائيلية

٦١٥ - ومن الاسباب التي تسوغ رفض اعتماد الممثل السياسى ظهور كراهته علناً للامة التي يرسل الى بلادها أو للنظم السياسية فيها وذلك ما وقع للمستر كيلى المذكور أيضاً اذ حكومتها ايطاليا كانت

رفضته ايطاليا
ايضاً لانه أظهر
كراهته لها علناً

(١) لم يقبل لويس الثالث عشر (١٦١٠ - ١٦٤٣) الدوق بكنجهام Duke of Buckingham « سفيراً ممثلاً لشارل الاول ملك انكلترا (١٦٢٥ - ١٦٤٩) لان هذا السفير بالغ في « تحية » الملكة في زيارة سابقة لبلاط فرنسا

See Lawrence, Principles of International Law, § 126, p. 378.

(2) De Martens, Guide Diplomatique, § 11-12.

وفضئئ من قبل لانه خطب فى أءءاع عموى منءءا بأسقاط سلطء البابا الزمنية (وكان أسقاطها من عمل ألووش الاطالفة وبسببه ءوءت العلاقات بين ااطالفا والبابوءة فى ذلك العهد) . وظاهر فى هءه الحالة أنه لم يكن مسورا للمئل القفام بمهمته على الوجه الملائم لآفر ءولئئ

٦١٦ - وهءه الوقائع ءءل على ءكمة الماة الآارة بأن ءعرض آرى العرف بالافءاق مقءما على المئل المراد ءعففئئ للمعرفة ما اذا كان مقبولا شءصفا^(١) أو أفر مقبول

٦١٧ - واذا كان المئل المرعوب فى ءعففئئ هو من رعافا ءولة المرسل الفا كان لها أن لا ءقبله اذا مءافازاء السففر لا ءءفق مع واجبات الوطنى . أفر أنها اذا قبلئئ بلا شرط فلا فءضع لءضائفها ولا فكون لها أفة سلطء علفه بوصف أنه من رعافاها^(٢)

٦١٨ - لءولة أن ءطلب اسءعاءة^(٣) المئل الاآنبى الذى أصفى أفر مرعوب ففئ^(٤) . وهذا الطلب واجب آجابئئ لانه مءى ءصل ءعذر معه اسءمرار العلاقات الءسئة وأصفى المئل أفر مففء فى ءءمة ءولئئ والءولة لا ءلآأ الى هءا الطلب الا فى حالات ءظفرة وهى التى ءقءر

(1) Persona grata.

(٢) ولد السنور كوماشو فى ءنزوفلا ونآنس بالآنسفة الامرفكة ثم عففئئ ءكومة ءنزوفلا ممئلا سأسفا لها فى واشئون قبلئئ الءكومة الامرفكة فى سنة ١٨٨٠ . وقء اشءرك امرفكى بالءفابة عن ءكومة الصفن فى ءوقفع معاهءة مع الولافاء المءءة فى سنة ١٨٦٨

(3) Request for recall.

(4) Persona non grata.

أسباب الاستعادة فإن لم تحصل امتنعت عن معاملته رسمياً^(١)

٦١٩ - حدث في غضون حرب انكلترا مع فرنسا النائرة أن وزير فرنسا في واشنطن اعتدى على حياد الولايات المتحدة بإقامة محكمة غنائم فرنسية في أرض أمريكية في سنة ١٧٩٤ ولما اعترضت عليه الحكومة المحلية عرض جهازاً برئيس الولايات المتحدة ووزارته فطلبت الولايات المتحدة استعادته فاجابت فرنسا برجاء حكومة امريكا في اعادته مع موظفيه مقبوضا عليهم لكن هذه الحكومة لم ترغب في القاء القبض عليهم

٦٢٠ - وقد أرسل المستر جاكسون ممثل بريطانيا العظمى في واشنطن في ٤ نوفمبر سنة ١٨٠٩ الى وزير امريكا بشأن اتفاق توقع من قبل بين البلدين كتابا ذكر فيه أن حكومة الولايات المتحدة كانت على علم بأن التعليمات الصادرة الى سلفه ما كانت تسمح له بعقد ذلك الاتفاق . وجاء هذا الكتاب بعد أن كانت الحكومة الامريكية أعلنت السفير المذكور بأنها لم تكن تعلم ذلك . فعدت هذه الحكومة أنه اتهمها بسوء النية ولذلك أعلنته بأنها لن تقبل منه أي بلاغ باسم بريطانيا العظمى

٦٢١ - وفي سنة ١٨٧١ طلبت أمريكا استعادة السفير الروسي لطمنه على الرئيس وسعيه في احباط مفاوضات بريطانية أمريكية مراد بها تسوية مواد مختلف عليها بين الدوائين وقالت في طلبها ان تقدير

(1) Hall, § 98 - 100. Oppenheim, I, 552 - 6. Cheney Hyde, I, § 424

الامر موكلول للدولة التي لحقتها الاهانة دون غيرها

٦٢٢- وقد استعيد لورد ساكفيل في سنة ١٨٨٨ لانه تدخل
بابداء النصيحة لتوجيه أصوات الناخبين الوطنيين في انتخاب رئاسة
الجمهورية . واستعيد وزير هاواي في سنة ١٨٩٥ لانه أمد الصحف
بمعلوماته لنقد سياسة الولايات المتحدة مع دولته . واستعيد وزير
اسبانيا في سنة ١٨٩٨ لانه كتب كتاباً خاصاً يستخف فيه بالرئيس
ماكنلي ونشره في احدى صحف نيويورك

٦٢٣- وفي خلال الحرب العظمى ^(١) - وضع الدكتور دمبا ^(٢)
سفير النمسا في واشنطنون اقتراحاً لتحريض عمال الذخيرة على الاضراب
وأرسله الى حكومته مع رجل أمريكي يحمل جواز أمريكيا يسمح له
بحمل رسائل رسمية مخترفاً صفوف أعداء النمسا فاضبط هذا الاقتراح مع
الرسول فاحتجت الولايات المتحدة لانهك السفير حرمة الادب
السياسي وأخبرت حكومة النمسا بان الدكتور دمبا لا يمكن بقاؤه
سفيراً لديها فاستدعته النمسا فوراً

٦٢٤- وما دامت الاستعادة قائمة على خطأ شخصي في تصرفات
السفير فانها لا تؤثر على علاقات الصداقة بين الدولتين بل هذا لا يكون
الا اذا كان اعتداء السفير المشكوك منه واقعاً تنفيذاً لتعليمات صادرة
من حكومته

(١) وقعت هذه الحادثة في سنة ١٩١٥ قبل دخول امريكا الحرب

(٢) Dr. Dumba.

الفصل الثالث

في حقوق الممثلين السياسيين

٦٢٥ — ان احترام الدولة التي يمثلها السفير يقضى بتمكينه في كل وقت من القيام بوظيفته السياسية بلا عائق ولا تكدير خاطر ولا ازعاج . ولحماية شخصه وصيانة سمعته تعتمد الدول الى تقرير عقوبات في قوانينها الداخلية لمن يتناول على وكلاء الدول السياسيين منتهكا قواعد القانون الدولي ^(١)

ذات المثل
مصونة
لا تمس (١)

٦٢٦ — لا جل أن يقوم الممثل باداء واجباته بحرية واستقلال تقررت حرمة داره ^(٢) . فيجب دفع كل تعد عليها ومساس بحرية المقام فيها . وانتهاك حرمة الدار محظور باعتباره جريمة واقعة على سائر الدول وقوعها على الدولة الممتدى عليها لان التعدى على دار الممثل السياسى يساوى التعدى على شخصه

حرمة دار
السفارة

ولذلك فانه قبيل شبوب الحرب أو في حال وقوع الازمات السياسية الخطيرة إذ تكون الافكار متهيجة ضد دولة أجنبية تعد في حكم العدو المحتمل يكون من الضروري اتخاذ تدابير خاصة لحراسة دار

(1) Inviolability of Diplomatic Envoys.

(2) Right to Protection of Person and Reputation.

(3) Immunity of Domicile. Franchise de l' Hôtel.

سفارة هذه الدولة من الاعتداء أو الإهانة. فإذا وقع اعتداء كان واجب الحكومة المحلية أن تعتذر

٦٢٧ - أن حق التمثيل لا يفهم إلا إذا كفلت حرية الممثل
السياسي في مراسلة حكومته ^(١) وحكومة الدولة المعتمد هو لديها
سواء أكانت المراسلة بالتلغراف أم بالبريد أم على يد رسول خاص
يحرم الاعتداء عليه أثناء قيامه بأمور دية. وللممثل أن يستعمل الرموز
الكتائية ولو كانت الدولة المقيم هو لديها مشتبكة في حرب بل لو
كانت محصورة براً أو بحراً أو انما يجوز قصر مراسلاته الرمزية في
خلال الحرب على حكومته وحدها

ويكون واجب الممثل بوجه عام رعاية عدم تعريض سلامة الدولة
التي يقيم فيها الى الخطر. فلا يجوز له أن يسهل طريق المراسلة لغيره.
وان أساء استعمال هذا الامتياز جاز التصديق عليه فيه

ويترب على حق حرية المخابرة بين الدولة وممثلها في الخارج
تقرير حرمة البريد الرسمي فإذا كان البريد ممهوراً بخاتم السفارة وجب
عدم المساس به ^(٢)

٦٢٨ - للحكومة أو ممثلها في الخارج حق استخدام الرسل ^(٣)
لنقل الرسائل الرسمية في حالة تعطيل أعمال البريد أو في حالة الاستعجال

(1) Right of Official Communication.

(2) Hall, § 50, 52, 53. Westlake, I, p. p. 273 - 283 Bonfils -
Fanchille, I, § 700 - 721 Rivier, I, § 38.

(3) Couriers and Bearers of Despatches.

والافراد الذين يستخدمون فى هذا الغرض يتمتعون بامتيازات تقضى بتحریم القبض عليهم سواء فى الدولة التى يقيم فيها السفير أو فى دولة ثالثة يجتازها الرسول فى طريقه الى الوطن

واذا كان للممثل السياسى فى وقت السلم أن يختار لجل رسائله أى شخص يراه محلاً لثقتة فلا شك فى امكان قيد هذا الحق فى حالة الحرب فاذا كانت دولته مشتبكة فى حرب مثلاً وكان هو مقيماً فى بلد محايد فلا يجوز له أن يستخدم أحداً من رعايا هذا البلد معه جواز أمان ليجتاز بالرسالة صفوف الاعداء

٦٢٩ - ان حق الممثل السياسى فى رفع علم دولته ^(١) على مقره الرسمى هو مما لا نزاع فيه . وقد جرت العادة أيضاً بوضع رقعة مرسوم فيها شعار الدولة على المدخل الاصلى لدار السفارة

وقد تسامح كثير من الدول فى ترك أفراد الاجانب يرفعون أعلامهم الوطنية على ممتلكاتهم . ويزيد هذا التجاوز على الخصوص فى الممالك التى كثرت فيها الاضطرابات حيث يقصد برفع العلم فيها التنبيه لاملاك الاجانب وهمايتها

وعلى أى حال فان الدولة تحرص على صيانة أعلام الدول الاجنبية المرفوعة فى بلادها من كل اعتداء لان الاعتداء عليها يثير العواطف فى البلاد صاحبة العلم . فاذا وقع شئ من ذلك وجب على الدولة أن تستنكره وتماقب فاعله

(1) Display of National Flag.

اقامة الشعائر
الدينية

٦٣٠ - لا حاجة الى الافاضة في الحق الخاص بحرية اقامة الشعائر الدينية^(١) ولو كانت مخالفة للقوانين المحلية مادامت مباشرتها واقعة داخل دار السفارة . فاذا لم يكن في اقامة الشعائر الدينية مخالفة للقوانين المحلية فلا شيء يمنع من مباشرتها في أى مكان طبقاً للقانون العام^(٢)

الفصل الرابع

(٣) امتيازات الممثلين السياسيين

حماية شخص
السفير

٦٣١ - من القدم كانت ذات الرسول مصونة وحرمة شخصه لا تنتهك . حدث في القرن العاشر قبل الميلاد أن أعلن النبي داود ملك بني اسرائيل الحرب على ملك الامونيين (في فلسطين) وهزمه واستولى على بلاده اقتصاصاً منه لسوء معاملته رسوله .

وكان الفرس في أيام اكسكريس (من ٤٨٥ - ٤٦٥) قبل الميلاد يقدسون شخص الرسول . كذلك كان اليونان مشربين بالفكرة عنها . والقانون الروماني أبدعها^(٤) :

وقد جرت الامم في العصور الوسطى على معاقبة من يمتدى على الرسول

(1) Liberty of Worship. Right of Chapel. Droit de chapelle. Droit du culte. (2) Oppenheim, vol. I, § 395.

(3) Diplomatic immunities.

(٤) اذ كان الاعتداء على السفير أو الرسول يعد انتهاكاً للجوس جنتيوم

ولم يشجع نظام السفارات المستديمة سوى مبدأ وجوب الحرص على سلامة السفير لان طبيعة أعماله تعرض حياته للخطر ان لم تكن مصونة .

٦٣٣ - لكن شيوع فكرة تدبير المؤامرات واشعال الثورات في البلاد الاجنبية على يد السفراء في القرنين السادس عشر والسابع عشر أثار التساؤل عن كيفية معاملة السفير اذا تأمر على حياة الملك المعتمد هو لديه وأصبحت اقامته في قاعدة المملكة مهددة لسلامتها . فكان الرأى فيها واحداً لا خلاف فيه

السفراء يدبرون
المؤامرات في
القرنين السادس
عشر والسابع
عشر

تأمر سفير اسبانيا في لندن على خلع الملكة اليزابيث في سنة ١٥٨٤ فأفتى البريكوجنتيليس بان السفير لا يقتل لكنه يطرد ويرفع أمر محاكمته الى دولته فجرى مجلس العرش على فتواه . وبعد ذلك بثلاث سنوات اشترك سفير فرنسا في مؤامرة قتل الملكة فلم يفكر أحد في محاكمته . وفي أيام هنرى الرابع ملك فرنسا دس سفير اسبانيا الدسائس لخطف ابنه والفرار به الى اسبانيا ولما انكشف الامر لم يعاقبه الملك . وفي سنة ١٦٠٣ قتل أحد ملحقى سفارة فرنسا بلندن رجلا بريطانياً فحكم عليه السفير الفرنسى بالاعدام ثم سلمه الى السلطات البريطانية فمفا عنه الملك جيمس الاول . وفي سنة ١٦١٨ ثبت أن سفير اسبانيا في فينسيا اشترك في مؤامرة كان الغرض منها احراق المدينة وقتل النبلاء وقلب نظام الحكومة فاكثفى مجلس الشيوخ بإبعاده الى ميلان ثم طلب من ملك اسبانيا استعادته . وقد همس سفير اسبانيا

في أذن الملك جيمس الاول بفرية اتهم بها «ديولكاف بكنجهام» باعتزازه هو والبرلمان على خلع الملك وجبسه وأمام هذا الاقتراء المغيب لم تفعل بريطانيا أزيد من أن رفعت الشكوى الى ملك اسبانيا وأذنت السفير بمغادرة البلاد بدون تقديم الهدايا المعتادة اليه

٦٣٣ - اعتبر المثلون السياسيون في الخارج كأنهم مقيمون في بلادهم فاصبحوا بهذا لا يمكن القبض عليهم

يعتبر المثلون
السياسيون
كأنهم مقيمون
في بلادهم

على أن انكثرا قبضت في سنة ١٧١٧ على سفير السويد في حالة تلبس خطيرة ما كانت تحتل التأجيل لا تتظار استعادته وذلك انه كان يتأمر على خلع الملك جورج الاول . وقبضت فرنسا على سفير اسبانيا في سنة ١٧١٨ لاشترائه في مؤامرة مقصود بها اعلان ملك اسبانيا وصياً على عرش فرنسا لكن السفير لم يحاكم ولم يعاقب في الحادثين

٦٣٤ - فالعادة التي ثبتت من القدم هي اعفاء السفير من العقاب والوقوف عند حد اتخاذ الحيلة لسلامة الدولة بمنعه من ارتكاب الجريمة . والدول الحديثة تجرى على ذلك فهي لم تنجبه قط الى معاقبة السفير حرصاً على الحرية والاستقلال اللازمين له في تأدية وظيفته . لكنها احتفظت بحق منعه من انتهاك حرمة القوانين الوطنية دفاعاً عن كيانها . وهذه الحيلة ذاتها من شأنها الاعانة على تحقيق الغرض الاصلى من السفارة فان السفير لا يكون عمله مفيداً لدولته اذا فقد كل ما يضطره لرعاية الصداقة وحسن السمعة في الدولة المعتمد هو لديها

السفير يعفى
من العقاب لكن
تطلب استعادته
أو يطرده

الاعفاء من القضاء الوطنى

٦٣٥ — يعنى الممثل السياسى من الخضوع للقضاء الجنائى والمدنى^(١) فى الدولة التى يقيم فيها . فلا تجوز مقاضاته أمام محاكمها ولا يجوز القبض عليه ومعاقبته طبقاً لقوانينها وهذا الاعفاء متعلق بالوظيفة فلا يملك السفير التنازل عنه عادة الا باذن حكومته

على أنه اذا رفع دعواه أمام المحاكم الوطنية ولو بغير ترخيص من حكومته فانه بذلك يكون خاضعاً لقضائها

٦٣٦ — تمنع القواعد الدولية اكراه السفير على اداء شهادة^(٢) أمام محاكم الدولة المعتمد هو لديها . لكن تجوز دعوته للشهادة ولا شك أنه يفضل عادة عدم التمسك بامتيازاته فى هذه الحالة حتى لا يساعد منهما على الافلات من العقاب . والاصل أن السفير لا يؤدى الشهادة الا باذن حكومته والغالب أنه يحصل على الاذن كلما كانت شهادته مفيدة فى اجراء المدل

وقد وقع فى سنة ١٨٥٦ أن وزير هولندا فى واشنطن كان شاهداً مهماً فى حادثة قتل فلم يقبل أداء الشهادة أمام المحكمة وحكومته لم تر محلاً لان تأمره بذلك فلم يكن للولايات المتحدة أن تلزمه بالحضور

(1) Exemption from criminal and civil jurisdiction.

(2) Giving of Testimony.

أمام المحكمة لكنها طلبت استعادته

وفي سنة ١٨٨١ عند محاكمة قاتل الرئيس جيمس جارفيلد^(١) حضر وزير فنزويلا أمام المحكمة وأدى شهادته في جلسة علنية. لكن السفراء يفضلون في الغالب أداء الشهادة في السفارة لا في جلسة علنية

٦٣٧ — يشمل الاعفاء من القضاء الوطني دار السفارة وما بها من الامتعة^(٢) والسجلات فلا يجوز للسلطات المحلية دخولها ولا تفتيشها ولا توقيع حجز فيها لان السفير لا يتسنى له أن يقوم بواجباته نحو دولته بالحرية التامة من غير خوف ولا وجل اذا كان للسلطات المحلية سيطرة على داره

هذه الدار تعد قسما من أراضي الدولة التابع لها السفير فنظرية مجاوزة القوانين هي التي تطبق عليها. على أن بعض الكتاب يرى جواز دخولها وتفتيشها في الاحوال الخطيرة الاستثنائية جدا التي تسوغ القبض على السفير وضبط أوراقه

(1) President James Garfield.

(2) Immunity of Domicile. Inviolability of the house.

(٣) والرأى الممول عليه أنه لا يجوز حجز هذه الامتعة حتى في دين تجارى لا علاقة له باعمال الممثل السياسى الرسمية ولذلك تحرم الدول عادة على ممثليها السياسيين مباشرة الاعمال التجارية. على أنه لا شيء يمنع الدائن من رفع شكواه بالطرق السياسية أو رفع دعواه أمام محاكم الدولة التابع لها الممثل السياسى

فان كان للسفير أملاك خصوصية غير الدار الرسمية فالظاهر أن
الاعفاء لا يشملها ^(١)

٦٣٨ — لا تسلم بعض الدول بامتيازات دور السفراء بالقدر الذي
يعدونه عادة فان فرنسا مثلاً ترى أن هذه الامتيازات لا تشمل
الاعتداءات التي تقع فيها على الاهالى . وتدعى بريطانيا العظمى حق
القبض على خدام السفارة داخل أبوابها الخارجية فقد ألقت السلطات
البريطانية القبض في سنة ١٨٢٧ على سائق عربة سفير امريكا في
الاصطبل ولما حصل الاحتجاج عليها أجابت « بان القانون لا يمنع
القبض على خدام السفراء في حالة ارتكابهم جنائيات وان المحل الذي
قبض عليه فيه ليس له حرمة » لكن اعترض عليها بان واجب اللياقة
كان يقضى باخبار السفير مقدماً حتى يشير بالوقت أو الطريقة التي تتبع
في القبض

على أن هذا التصرف من جانب فرنسا وانكثرتا مخالف للجاري
عليه العمل بوجه عام فلا يقاس عليه . ولكنه يدل على أن حدود حرمة
دور السفارات غير معينة تميئناً تاماً

٦٣٩ — إن إيواء الفارين من القضاء خطر على سلامة الدولة .
ومن المسلم به أن إقامة العدل في أراضي الدولة واحترام سيادتها مقدمان
على أى اعتبار آخر لا تبرره ضرورة شديدة

وجوب كف
السفراء من
ايواء المجرمين

(1) Instructions to Diplomatic officers of the United States 1897,

§ 47, Moore, Dig., VI, 646.

لذلك تلاشى حق الايواء^(١) الذى كان سائداً فى أوروبا وأصبح من المتفق عليه الآن أن ليس للممثلين السياسيين حق ايواء المجرمين واللاجئين فى دورم ذلك الحق الذى كانوا يدعون فى القرن الثامن عشر ويتوسعون فيه حتى شمل أحياء معينة فى المدينة التى يقيمون فيها^(٢) لكن المادة لا زالت جارية بايواء اللاجئين السياسيين فى السفارات فى دول أمريكا الجنوبية والوسطى والدول الشرقية. ويررون هذا الاستثناء بالثورات المتوالية فى تلك البلاد وبالقسوة فى معاملة المجرمين السياسيين فيها. فقد آوى سفير الولايات المتحدة أثناء ثورة شيلى فى سنة ١٨٩١ كثيراً من اللاجئين السياسيين ثم طلب لهم جوازات أمان متجاوزاً بذلك كل سابقة فى الايواء^(٣)

حاشية المثل
السلى

٦٤٠ - تشمل حاشية الممثل^(٤) ثلاث فئات :

- ١ - العمال الرسميون كالسكرتير والملحق إلا اذا كان أحدهم من رعايا الدولة فإنه يجوز لها أن لا تعفيه من قضائها
- ٢ - أعضاء عائلته أى زوجته وأولاده. قيل واخوته أيضاً بل ومن يضيفهم ما داموا داخل السفارة
- ٣ - المستخدمون الخصوصيون كالسكرتير الخاص والمربية والخدام. على أن العادة لم تحدد مبلغ اعفائهم بالضبط فلا شيء يمنع دولة

(1) Diplomatic asylum. (2) Franchise des quartiers.

(3) Cheney Hyde, I, § 443.

(4) Suite of the Diplomatic Agent. The Retinue of Diplomatic Envoys.

من أن لا تعفى خادماً يكون من رعاياها ولا من وضع قيود للاعفاء بوجه عام . فإذا أخذت بذلك وجب عليها أن تنفذ قضاءها بأقل إعتاب يمكن للسفير فتستشير في شأن الوقت المناسب والمكان اللائق للقيام بالاجراءات القانونية وغيرها . وليس لماوردى الدولة دخول دار السفارة في ذلك بحال

لكن اذا كان الخادم من رعايا دولة السفير وجب اعفاؤه مادام في الخدمة فإذا فصل فلا يعنى . على أن محاكم بريطانيا العظمى تدعى اختصاصها بالنظر في الجرائم التى يرتكبها الخدمة مطلقاً خارج دار السفارة

أما فى المسائل المدنية فان السفير يأذن بمقاضاة خدمته أمام المحاكم المحلية

والقاعدة أنه كلما أمكن تطبيق القضاء الوطنى بلا ازعاج للسفير ولا تدخل فى دائرة مقره جاز التطبيق ما لم يكن هناك وجه للاعتراض^(١)

واعفاء هذه الفئات الثلاث التى ليس لافرادها صفة سياسية راجع الى شدة اتصالهم بالسفير كما هو ظاهر اذ القبض على أى واحد منهم أو حبسه يعيق حرية السفير فى مباشرة أعماله . ولذلك يعنى أيضاً

(١) واقام للخلاف فى تعيين الاشخاص الذين يتمتعون بالامتياز تطلب أغلب الحكومات من وكلاء البول الاجنبية دورياً ارسال قائمة باسماء أعضاء حاشيتهم وخدشهم

الرسول الذي يحمل بريد السفارة فلا يجوز القبض عليه أثناء تأدية وظيفته

أما مستشار السفارة فيقال ان له من الصفة التمثيلية ما يجعله معفى لذاته

٦٤١ - ان وقف مهمة السفير أو انتهاء مأموريته لا يترتب امتيازات السفير

عند استعادته
أو عدم قبوله (١)

عليه حرمانه من الامتيازات السياسية ولا من الحماية الواجبة لشخصه بل هي تستمر مكفولة له المدة الكافية لمغادرته البلاد . فان هو أطلال الإقامة بلا موجب بعد انتهاء مأموريته كان للدولة ان لا ترعى امتيازاته وتلك الرعاية واجبة حتى في حالة وقوع الحرب بين الدولة التي يمثلها السفير والدولة التي اعتمد لديها فيكون من المفروض على هذه الاخيرة ان تتخذ كل الحيطة لحمايته هو وأعوانه من كل عنف أو شدة وأن تجامله وتلتزم موظفيها الرسميين بالابتعاد عن الغلظة في معاملته وأن تسهل له السفر من مملكتها بالوسائط المقبولة

ليس السفير
حق القضاء

٦٤٢ - ادعى السفراء في بداية تأسيس السفارات المستديرة

أن لهم حق القضاء جنائياً ومدنياً طبقاً لقوانين بلادهم فيما بين الرجال التابعين للسفارة . لكن لم يبق الآن في الامر شبهة اذ أصبح من المسلم به على وجه العموم أن ليس لهم مثل هذا الحق بل كل ما يجوز للممثل السياسي عمله في المواد المدنية هو التصديق على العقود الرسمية التي يجرها عماله . والمندوب الديني الذي يرافقه أن يباشر عقود

(1) Ministers recalled or not received.

الزواج بين رعايا دولته في مقر السفارة اذا كانت قوانينها تجيز ذلك على أن هناك شكاً كبيراً بالنسبة لعقود الزواج المختلطة أى التي تكون بين رعايا وأجانب . أما في الحوادث الجنائية التي تقع في حاشية السفير فغاية عمله أن يجمع الأدلة ويأمر بإرسال المتهم الى بلاده للمحاكمة^(١)

في المندوبين لمرحلة خاصة^(٢)

٦٤٣ — المندوبون المفوضون بمقتضى معاهدة في أداء مهمة خاصة مثل تعيين حدود بين مملكتين أو إشراف على جلاء عسكري ليس لهم حق في امتيازات قضائية . فقد حوكم مأمور بريطاني أمام محكمة فيلادلفيا لارتكابه جريمة محظورة بالقوانين المحلية ولم تعرض الحكومة البريطانية على ذلك مع أن هذا المأمور كان مكلفاً بمهمة تعيين حدود بموجب معاهدة في سنة ١٧٩٤

٦٤٤ — ان مبدأ إعفاء الموظف السياسي من الخضوع للقضاء الوطني ليس معناه أنه يباح له مخالفة القوانين وانها كلها إنما المقصود به أنه لا يحاكم اذا قصر في رعايتها فلا يتناولوه حق الدولة في القصاص . وبعبارة أخرى ليس ذلك المبدأ إنكاراً لما هو واجب على الموظف السياسي من احترام قوانين البلاد التي يقيم فيها بل انه يجوز منعه في بعض الاحوال من اتيان الافعال المحظورة تفادياً من الاخطار فتتلا

(1) Oppenheim, I, § 396.

(2) Non - Diplomatic Missions.

(3) Police Regulations.

تطبق في حقه لوائح البوليس المتعلقة بالصحة العمومية أو المتعلقة بالنظام في الطرق العامة مراعاة لسلامة الجمهور اذ لا يعقل أن ممثلاً سياسياً يرضى بمخالفة مثل هذه اللوائح غير مكثرت بإيذاء الناس^(١)

الامتيازات المالية

٦٤٥ — تقرر الدولة اعفاء دار السفارة المملوكة لدولة أجنبية من الضرائب^(٢) اذا أعفت هذه الاخيرة دار سفارتها فيها فالقاعدة قائمة على مقابلة المثل بالمثل . وإذا أعفيت دار السفارة من الضريبة كان الاعفاء عاما يشمل ما هو مستحق لخزانة الدولة أو لخزانة البلدية^(٣) . لكن هذه القاعدة لا تسرى على المنازل التي يستأجرها موظفو السفارة لسكنهم الخاص

ويعني السفير أيضاً من الضرائب الشخصية لان تحصيلها قد يؤدي إلى المساس بحريته في أداء وظيفته^(٤)

٦٤٦ — تعفى من رسوم الجمر^(٥) أمتعة الممثل السياسى ومتعلقاته ولا يجوز تفتيشها بحال ولا يقتصر هذا الاعفاء على المرة الاولى من

الاعفاء
من الرسوم
الجمركية

(1) Moore, Dig., IV, 678. Cheney Hyde, I, § 442 Comp. Oppenheim, I, § 393. (2) Taxation.

(٣) لكن السفير يدفع أجرة النور والمياه في داره كما يدفع أثمان ما كولاته ولوازمه على أنه لا يمكن اكراهه على الدفع اذا تأخر ما دامت ذاته لا تمس وداره وأمتعته لا تخضع للقانون

(4) Oppenheim, I, § 394, p. 467. (5) Custom Duties.

اجتيازها الجمارك بل يكون كلما اجتازتها . ثم انه من جهة أخرى غير مقصور على الممثل السياسى بل يشمل عائلته وعائلة السكرتير والمحقق عسكريا كان أم بحريا أم تجاريا . وتعفى الامتعة الخصوصية كما تعفى الامتعة الرسمية ^(١)

كذلك تعفى من الرسوم الجمركية البضائع التى ترد على السفارة من الخارج لكن هذا الاعفاء غير معمول به باعتبار أنه حق انما يعمل به على سبيل المجاملة فقط . ولذلك يجوز اتخاذ الاحتياطات لمنع إساءة استعماله فاذا ثبتت مجاوزة الحد اللائق فيه كالتسرى على مواد مهربة مثلا جاز استرجاعه

الفصل الخامس

وظيفة الممثل السياسى

٦٤٧ - إن وظيفة الممثل السياسى ^(٢) هى تنمية الصلات الودية بين بلاده وبين الدولة المعتمد هو لديها وأعماله متنوعة تتناول حماية مصالح دولته السياسية ومصالح مواطنيه الموجودين فى المملكة التى يقيم فيها

(١) والظاهر ان هذا الاعفاء لا يتناول رسوم الدخوليات البلدية

(2) The Functions of a Minister.

٦٤٨ - يتحرى الممثل السياسى مركز دولته فى الدوائر الرسمية على الخصوص فإن شعر بشئ من سوء التفاهم بذل جهده فى إزالته وفى معالجة ما قد يكون من أوجه الخلاف . ولبلوغ هذه الغاية يعرف حكومته بموقف الدولة التى هو فيها ووجهة نظرها حيال المسائل المختلف عليها . ويبين آراء الدوائر الرسمية وشعور الرأى العام بشأنها ويزن بقدر الامكان ما يراه من المؤثرات فى المزاج العام ومبلغ ميل القوم الى الاعتدال

٦٤٩ - وفى أثناء الحرب يكون ممثل الدولة المحاربة المعتمد فى أثناء الحرب لدى دولة محايدة مثقلا بالأعمال . فان من واجبه أن يخبر حكومته بطبيعة الشكاوى التى يحتمل أن تثيرها اجراءاتها الحربية ويصارحها بمبلغ الشعور العدائى الذى قد يحدثه - فى الدولة التى يقيم فيها - تصرفها فى حالة من الحالات الجزئية

٦٥٠ - وفى عقد المعاهدات يجب عليه أن يعمل بنفسه ليكون فعلا المعاهدات على بصيرة تامة بطبيعة طلبات دولته وأسبابها مهما كانت التعليمات التى لديه من حكومته كاملة والمخابرات معها وافية . كذلك ينبغي له أن يقدر النتائج المحتملة فى صورتى قبول الطرف الآخر لهذه الطلبات وعدم قبوله . ويلزمه أيضاً أن يكون ملماً بالسوابق فى مثل هذه المسألة وبجميع الاتفاقات القائمة بشأنها . وأن يقف على الأوجه التى اعترض بها فى الدول الأخرى على الطلبات المشابهة لها

والبراعة الفنية في تحرير الاتفاقات السياسية واستعمال الاصطلاحات الواضحة المعنى واجتناب العبارات التى تحتمل التأويل المتناقض كل أولئك جوهرية في فوز الممثل السياسى المتفوض بمقد معاهدة

٦٥١ - وإذا شرعت الدولة المعتمد هو لديها فى قوانين مخالفة للاتفاق المعقود مع بلاده وجب عليه أن يوجه نظر وزير الخارجية الى الامر وأن يحتج لديه

واجب المراقبة ٦٥٢ - ومن واجب الممثل السياسى - على العموم - أن يرقب الحركات السياسية والاقتصادية وغيرها ويلاحظ مبلغ تأثيرها فى بلاده ليحيط بحكومته علماً بها . فان ثبات العلاقات الودية بين دولتين يتوقف كثيراً على كمال فهم القضايا القومية والامانى المتبادلة والعمل على احترامها

استعمال الطرق ٦٥٣ - وإذا لجأ الممثل السياسى الى استعمال طرق غير لائقة للوقوف على معلومات عملية وانكشف أمره ضاع النفع المرجو من عمله بل ربما أفضى ذلك إلى طلب استعادته أو طرده

عدم التدخل فى السياسة الداخلية ٦٥٤ - وليس للممثل السياسى أن يتدخل فى سياسة الدولة (١) الداخلية فان فعل كان ذلك سبباً كافياً لطلب استعادته

الامتناع عن الخطابات العامة ٦٥٥ - ولما كان الاشتراك فى الخطابات العامة (٢) مما يثير الاشكالات السياسية فقد جرى العرف على أن يمتنع الممثل السياسى عن

(1) Non interference in the domestic policies of the country.

(2) Speeches. Public utterances.

الخطابات العامة إلا فى الاعياد الرسمية . فإذا خطب فيها تجنب الإشارة الى المسائل السياسية المتعلقة فى بلاده أو فى غيرها وأمسك عن ابداء رأى فى المسائل السياسية المحلية أو غيرها من المسائل الداخلية

٦٥٦ - وليس له أن يكاتب الافراد فى مسائل عمومية تخص عدم جواز الكتابة فى مسائل عمومية دولة أجنبية ولا أن يرسل الجرائد أو المجلات فى هذا الشأن بل يكتبها بارسال ما يكتبه الى وزير خارجية حكومته

٦٥٧ - إن حماية رعايا الدولة فى الخارج^(١) داخلة على الاكثر فى عمل القناصل لكن الممثل السياسى هو الذى يتحدث باسم مواطنيه لدى وزارة الخارجية . وهو الذى يقدمهم الى البلاط^(٢) المعتمد هو لديه مراعىاً فى ذلك مركزهم الاجتماعى وعادات البلاط ورغباته

الفصل السادس

فى المخابرات الرسمية^(٣)

٦٥٨ - لا تكون المخابرات الرسمية الا بين الدوائر السياسية^(٤) المخابرات الرسمية لا تكون الا بين الدوائر السياسية من الجانبين فليس للافراد أن يخاطبوا وزارة خارجية مباشرة فى

(1) Representation of his countrymen. Protection. Support of private interests.

(2) Presentations at Court.

(3) Official Correspondence.

(4) The diplomatic channel.

الامور الدولية بل يجب عليهم أن يلجأوا فى ذلك الى ممثل دولتهم السياسى . كذلك ليس للموظفين عسكريين كانوا أم ملكيين مخبرة حكومة أجنبية الا بواسطة وزارة الخارجية أو بواسطة الممثلين السياسيين

وتجرى بعض الدول فى مخبراتها مع الدول الأجنبية على استعمال لغة بلادها لكنها تصحبها عادة بترجمة إلى لغة هذه الدولة الأجنبية

٦٥٩ - وتنشر المخابرات السياسية بعد حذف تقديرات الممثل السياسى الشخصية أو آرائه فى بيان صفات شعب من الشعوب أو غير ذلك مما يؤذى المواطنين والاحساسات . وربما كان الأوفق عدم نشر صور أوراق أرسلت الى حكومة أجنبية قبل وصولها اليها ولو أنه لا توجد عادة ثابتة تحتم ذلك . وعلى أى حال لا يكون النشر إلا باذن وزير الخارجية

نشر المخابرات
الرسمية

البَابُ الثَّانِي

في التمثيل التجاري^(١)

الفَصْلُ الأول

تعيين القناصل^(٢)

٦٦٠ — الى جانب الممثلين السياسيين تبعث الدول وكلاء القناصل التجاريين^(٣) يسمون قناصل . وهم على درجات تبدأ من قنصل جنرال^(٤) الى نائب قنصل^(٥) . ويختار عادة للوظائف الصغيرة تجار من المقيمين في الجهة التي يراد اقامة ممثل تجارى فيها^(٦)

٦٦١ — والقناصل يكونون من رعايا الدولة التي تعينهم كما القناصل الفنيين

(1) V. Oppenheim, vol. I, p. 588 - 606. Hall, § § 13, 105. Rivier, I, § 41 - 42. Bonfils - Fauchille § § 733 - 772. Martens, II, § § 18 - 19 - 21 - 23 Fiore, II, § § 1176 - 1178. Cussy, Règlements consulaires des principaux Etats maritimes (1851) Stowell, Le consul p. p. 15 - 136, 186 - 216. Cheney Hyde, vol. I, § § 460 - 488.

(2) Appointment of consular officers. (3) Commercial agents.

(4) Consul General. (5) Vice - consul.

(6) Consules electi.

يكونون من رعايا الدولة التى يباشرون فيها وظائفهم أو من رعايا دولة
ثالثة متوطنين فى أراضى الدولة التى يكلفون بالعمل فيها . على أن القناصل
الفنيين^(١) هم الذين يكونون من رعايا الدولة التى تعينهم ويكونون مدربين
على الاعمال القنصلية تدريباً خاصاً . وتدفع لهم المرتبات الكافية حتى
يتفرغوا للعمل وظيفتهم . ومثل هؤلاء لهم مكانة أسنى من مكانة القناصل
غير الفنيين ويمنحون من الامتيازات ما لا يمنح لغيرهم

البراءة القنصلية

٦٦٢ - وتعينهم دولتهم طبقاً لقوانينها ثم يعطيهم وزير خارجية
الدولة التى يتقلدون وظائفهم فيها براءة تسمى اكر كواتور^(٢) ترخص
لهم بمباشرة أعمالهم . ولا تتمتع هذه الدولة عادة عن إعطاء البراءة إلا
إذا كان القنصل المرشح معروفاً لديها بسوء أخلاقه أو إذا كان قد أتى
أموراً عدائية ضدها . ولها أن تلغى البراءة متى شاءت فالامر متروك
لتقديرها . وأسباب الالغاء عادة هى اظهار عدااء للدولة أو إتيان أعمال
غير مشروعة مثل خرق قوانين الحياد

٦٦٣ - ولكل قنصل دائرة اختصاص معينة تكون إما إقليبا
أو مدينة كبيرة أو ميناء تجارية بحسب ما يتفق عليه بين الدولتين
صاحبتى الشأن . ولا يكون للقنصل فيما وراء هذه الدائرة أية سلطة
ولا امتياز

(1) Consules missi.

(2) Exequatur.

الفصل الثاني

مقوى القناصل وامتيازاتهم

٦٦٤ - القناصل ليسوا موظفين سياسيين فليس لهم أن يدعوا القناصل ليسوا
 ما لهؤلاء من الامتيازات . وهم يمثلون المصالح التجارية الخاصة بالدولة
 التي تعينهم ويتحدثون في مواقف كثيرة باسم مواطنيهم المقيمين في
 جهاتهم . ويكون لهم في ذلك حق مخاطبة السلطات المحلية من إدارية
 وقضائية بصفة رسمية

٦٦٥ - القناصل من الاجانب ذوى المكاة فيجب على الدولة الاحترام الواجب
 أن تحميهم وتزود عن سمعتهم حتى يتسنى لهم القيام بأعمالهم على الوجه
 الاكمل . واهمالها هذا الواجب يترتب عليه حق الاحتجاج والمطالبة
 بالتعويضات

٦٦٦ - حرمة سجلات القنصلية والامتعة الرسمية الموجودة في
 مكاتبها تقرر في المعاهدات عادة فلا يجوز إذن تفتيشها ولا الحجز عليها .
 ومقر القنصلية معنى من أن يطلب لانزال الجند
 وقد قررت بعض المعاهدات حرمة دار القنصلية - المكتب
 وعمل السكن - فلا يجوز للأمرى السلطة المحلية إذن دخولها .

(1) Respect for the consular Function. Protection of the Person of a Consul.

(2) Protection of the Consular Archives and Dwelling.

والمعاهدات التي تقرر حرمة هذه الدار تقرر ذلك عادة بالتحذير من استعمالها لايواء اللاجئين . فيكون من واجب القنصل أن لايسهل افلات أحد من القضاء المحلي بل يلزمه تسهيل القبض على اللاجئ باخراجه من دار القنصلية

ولكنهم يفرقون بين حق الايواء المحظور وبين حالة ايواء الناس وقتياً لحماية ارواح الابرياء . وهي حالة متروك أمر تقديرها للقنصل يتصرف فيها تحت مسئوليته بما يراه بحسب الظروف وما يقضى به واجب الانسانية

والظاهر أن ليس هناك ما يمنع السلطات المحلية — في حالة عدم وجود معاهدة — من تفتيش القنصلية واعلان الاوراق القضائية فيها مع رعاية مظاهر الاحترام اللائق بالمركز الرسمي الذي يشغله المأمور القنصلي

٦٦٧ — من المقبول بوجه عام حق القناصل في التوسط لدى السلطات المحلية لحماية مواطنيهم ومصالحهم من الافعال غير القانونية التي تقع اخلالاً بمعاهدة أو بمبادئ العدالة . وهذا هو من قواعد القانون الدولي العام ويقرر عادة في المعاهدات

والظاهر أن هذا الحق يسمح للقنصل أن يستعلم بلطف من الدوائر القضائية وغيرها عن نوع الجريمة المسندة إلى مواطنه أو عن حالة قضية لم يفصل فيها بالجلسة أن يفعل كل ما من شأنه أن يكفل

حق القناصل
في التوسط لدى
السلطات
المحلية (١)

منع الظلم عنهم . غير أنه ليس للقنصل أن يبالغ في الأمر فلا يطلب المعلومات لغير حماية مواطنيه ولا لغير وقوع اخلال بمعاهدة أو قاعدة دولية

وإذا رفع القنصل شكواه إلى السلطات المحلية وجب تقبلها بالعناية التامة فإن أهملت كان له أن يوجهها إلى الحكومة المركزية مباشرة

٦٦٨ - ان حق رفع علم الدولة على دار القنصلية يمكن التمسك به على أنه حق مقرر في القانون الدولي . ولا يقصر استعمال هذا الحق على أيام الاعياد بل يجوز استعماله في كل حين

٦٦٩ - ليس للقناصل في القانون الدولي حق صريح في المراسم والاحق لهم في التقدم والصدارة الا فيما بينهم أو في علاقتهم بالسلطات العسكرية أو البحرية التابعة لدولتهم

٦٧٠ - ليست الدولة الاجنبية ملزمة قانوناً باعفاء القنصل من دفع ضرائب عن ايراده الخصوصي ولو كانت أملاً كه موجوده في الخارج فلا يمكن الاعفاء بغير معاهدة إلا من باب المجاملة وعلى شرط التبادل . لكن الدولة لا تملك ربط ضريبة على ايراد القنصل الرسمي كمرتباته مثلاً الا اذا كان من رعاياها

(1) Display of National Arms and Flag.

(2) Cermonial and Rank.

(3) Exemption from Taxation.

وحق الدولة في تحصيل الضرائب على أملاك القنصل الخصوصية الموجودة في المملكة — سواء أكانت ثابتة أم منقولة — هو حق مقرر لا شك فيه . غير أن الماهدات القنصلية تعفى القنصل عادة من الضرائب الشخصية أو العينية الا اذا كانت له عقارات داخل المملكة المين فيها . ومثل هذه الاعفاءات لا تكون للقناصل الذين يجمعون الى وظيفتهم الاشتغال بتجارة أو بجمعة أخرى فان هؤلاء يعاملون كغيرهم من الاجانب

الاعفاء من
الرسوم
الجركية (١)

٦٧١ — ليس من المقرر بوجه عام اعفاء البضائع والامتنعة التي ترسل الى القناصل لاستعمالهم الشخصي حتى لو كانت معهم وهم يدخلون البلاد لأول مرة عقب تعيينهم . على أن ذلك قد يحصل من باب المجاملة في نظير المعاملة بالمثل

أما المهمات الرسمية فاتها تحتاز الجمارك من غير رسوم بشرط مقابلة المثل بالمثل

(٢) خضوع القناصل للقضاء الوطني

القضاء
المدني (٣)

٦٧٢ — ان قواعد القانون الدولي لا تخلى القنصل من الخضوع للقضاء المدني فان حكم عليه فلا يكون له أن يتذرع هرباً من التنفيذ

(1) Custom Duties.

(2) Amenability to Local Process.

(3) Civil Process.

بجرمة دار القنصلية التي تقرر عادة في المعاهدات . وان فعل كان للدولة أن تهدده بسحب البراءة القنصلية أو ترفع شكواها منه الى حكومته

٦٧٣ - القنصل خاضع للقضاء الجنائي فيجوز القبض عليه اذا ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون المحلي لكن لا يجوز حبسه عادة في القضايا المدنية وانما يحبس في القضايا الجنائية فقط

٦٧٤ - ليس للقنصل أن يفشى أسرار الامور التي يعرفها بسبب وظيفته لان مثل هذه الامور ملك لحكومته . أما المسائل التي يعرفها بصفته الشخصية فليس له أن يمتنع من أداء الشهادة فيها ولذلك تقضى المعاهدات عادة بأعفاء القنصل من أداء الشهادة في غير المواد الجنائية

(٣) الحق في المعاملة التفضيلية

٦٧٥ - يدون عادة في المعاهدات أن المأمورين القنصليين من جانبي المتعاقدين يتمتعون بالامتيازات والإعفاءات والمسموحات التي يتمتع بها مثلهم في الدرجة والصفة من أفضل قناصل الدولة معاملة

(1) Criminal Process.

(2) The giving of testimony.

(3) The most - favoured - nation clause.

الفصل الثالث

الوظائف القنصلية

الاعمال القنصلية عديدة ومتنوعة نذكر منها ما يأتى :

٦٧٦ — قضت الضرورة على الدول البحرية بأن تخضع بحارتها
 لسلطان القناصل فى الموانى الاجنبية والمعاهدات كلها بهذا المعنى
 فالقناصل هم الذين يرعون مصالح السفن التجارية التابعة لدولهم
 ويساعدون عمالها فى القيام بما توجبه اللوائح المحلية . ولهم عادة حق
 الاشراف على النظام الداخلى فى السفينة وتمتيش أوراقها وحق الفصل
 فيما يقع من النزاع بين الربان والضباط والبحارة بسبب الاجور وغيرها
 من التمهيدات . وليس للسلطات المحلية التدخل فى أمورهما الا اذا وقع
 اضطراب يؤثر فى السكينة أو يخل بالنظام على الشاطئ أو فى أى
 مكان آخر خارج السفينة أو اذا كان بين المتخاصمين من هم من رعايا
 الحكومة المحلية ومن غير البحارة . وفيما عدا هذه الحالة يكون عمل
 السلطات المحلية مقصوراً على معاونة عمال القنصلية — عند الطلب —
 فى القبض على شخص اسمه مقيّد فى قائمة البحارة وجسسه . وتحدد
 المعاهدات عادة تفاصيل ذلك . وللقناصل حق طلب إعادة البحارة

حق القضاة
 فى السفن
 والبحارة (١)

(1) Jurisdiction in controversies respecting shipping and seamen.

الفارين الى السفينة^(١). وهذا الحق تقرره المعاهدات ويشمل الضباط والبحارة سواء أكانوا في سفينة حرية أم تجارية والمعاهدات كذلك تحول القنصل — في حالة غرق سفينة تحمل علم دولته — حتى اتخاذ الاجراءات اللازمة لا تقاذاها وحماية من فيها من الاشخاص وصيانة أمتعتهم. ويقدر القنصل التعويضات البحرية في حالة غرق السفينة وفي حالة ابقاها^(٢)

٦٧٧ — تقضى قواعد القانون الدولي والمعاهدات عادة بتكليف السلطات المحلية باخطار القنصل اذا توفي أحد مواطنيه^(٣) فبأمر بوضع اختتام القنصلية على متروكات المتوفى. ويكون له مراقبة ادارة أملاكه^(٤) واعطاء الاجانب من ورثته حقوقهم في التركة. ويحفظ نصيب الورثة الغائبين المقيمين في وطنهم. ويوكل بصفته نائباً عنهم من يحضر أمام المحاكم للدفاع عن حقوقهم^(٥) وهذا الحق أو الواجب تقتضيه القواعد العامة الدولية فيجوز للقنصل أن يقوم به حتى من غير معاهدة

٦٧٨ — يقوم القنصل بتحرير محاضر حلف اليمين^(٦) وتدوين أقوال تحرير العقود وتسجيلها^(٧)

(1) Reclamation of Deserting Seamen. (2) Matters of Wreck and Salvage. (3) Privileges in relation to deceased countrymen.

(4) Notification of the deaths of fellow - countrymen.

(5) Temporary Possession of the Assets of an Estate. Administration of Estates.

(6) Representation of Non - Resident Heirs or Dependents.

(7) Notarial Functions. (8) Administration of oaths.

الشهود وغير هامن اجراءات التحقيق . ولم حق تحرير المقود بأنواعها والتصديق عليها ما دامت خاصة بحقوق شخصية أو بحقوق عينية في بلادهم

وعلى القناصل التصديق على امضاء رجال السلطة المحلية عند اللزوم^(١)

٦٧٩ - يرسل القناصل لدولهم تقارير عن الاحوال الاقتصادية في المملكة التى يقيمون فيها وتحوى هذه التقارير جميع المعلومات والاحصائيات المفيدة فى ارتقاء التجارة والصناعة والزراعة وفى تسهيل المواصلات وفى مسائل العمل والمال . ويقوم القناصل باخبار دولهم عن أثمان البضائع التى تستوردها عادة كما يقومون بموافاتها بالحالة الصحية فى الموانى الاجنبية

٦٨٠ - ومن واجبات القناصل قيد أسماء مواطنيهم المقيمين فى دائرة اختصاصهم واعطاء شهادات بتسجيل أسمائهم لاستعمالها أمام السلطة المحلية . وتسجيل الاسماء يبلغ للوكالة السياسية عادة

٦٨١ - ينصح القناصل مواطنيهم فى تصرفاتهم القانونية ويراقبون صحة تطبيق القوانين المحلية فى حقهم حتى لا يقع عليها خيف من السلطة المحلية فى معاملاتهم التجارية

في القناصل المعتمدين في وظائف سياسية

٦٨٢ - يكلف القناصل - في كثير من دول أمريكا الجنوبية والوسطى - بأعمال سياسية وتعتمد على الدول بوصف أنهم وكلاء سياسيون^(١). وفي هذه الحالة تغلب الصفة السياسية فيهم على الصفة التجارية فتكون لهم امتيازات الممثلين السياسيين ويماملون معاملتهم

(1) Consul General and Diplomatic Agent.

الباب الثالث

في الاتفاقات الدولية^(١)

الفصل الأول

صور الاتفاقات وأنواعها

٦٨٣ - الاتفاقات الدولية غير مقيدة بصورة وهي تختلف كثيراً في نوعها ودرجتها. على أن أهمها هي المعاهدات أو الاتفاقات والوثائق السياسية والاتفاقات المستعجلة الوقتية

٦٨٤ - والمعاهدات أو الاتفاقات^(٢) سياسية وتجارية والمعاهدات
وموضوعاتها متنوعة لا تقع تحت حصر : معاهدات تحالف وضم وحماية واتفاقات جارك وملاحقة وماركات تجارة وحقوق مؤلفين وبوسته وغيرها

(1) Agreements between States. Hall, § 107 - 115. Oppenheim, I, p. p. 654 - 751. Westlake, I, p. p. 290 - 297. Fiore, II, Nos. 976 - 982. Martens, I, § 103 - 117. Despagnet Nos. 435 - 455 Rivier, II, p. p. 33 - 55. Bluntschli, § 402 - 461. Cheney Hyde II, § 439 - 531. Holland, European Concert in the Eastern Question p.p. 289 - 292.

(2) Treaties, Conventions.

٦٨٥ - أما الوثائق السياسية فهي الاتفاقات التي تقرر قواعد الوثائق السياسية

سياسية عامة صيغها موجزة غالباً وتسمى بروتوكول^(١) مثل بروتوكول بكين في ٧ سبتمبر سنة ١٩٠١ بين دول العالم العظمى وبين الصين لتحديد التزامات هذه الدولة بسبب اضطرابات البوكسر في سنة ١٩٠٠ وكما تعقد الوثيقة السياسية بمفاوضة يجتمع لها مندوبو المتعاقدين تعقد بالمراسلة . فقد عقد اتفاق بتبادل المذكرات بين اليابان والولايات المتحدة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٨ يتضمن تصريحاً بمنهج سياسي^(٢) مشترك للدولتين المتعاقدين في الشرق الأقصى تقرر فيه مبدأ « سلامة الصين واستقلالها والمساواة التجارية والصناعية لجميع الدول فيها »

وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ وثيقة « لانسنج - ايشي » بالمراسلة أيضاً وقد تقرر فيها مبدأ « أن متاخمة الاراضى تولد علاقات خاصة بين الممالك » كما تضمنت تطبيق هذا المبدأ باعتراف الولايات المتحدة لليابان بمصالح خاصة في الصين وخصوصاً في المناطق المتاخمة لامتلاكاتها ومثل هذه الاتفاقات لا تكون طويلة الأجل بل قد تكون نافذة لمدة معينة أو طول قيام الحكومتين المتعاقدين فقط

٦٨٦ - والنوع الاخير نوع خاص من الاتفاقات يسمى مودس

فيفاندى^(٣) أى مواضعة الضرورة وهو اتفاق وقفي بطبيعته يعمل به في

(1) Protocole.

ويختلف البروتوكول عن المذكرة الشفوية « Note verbale » بأنه يوقع

عليه دائماً في حين أن المذكرة الشفوية لا يوقع عليها عادة

(2) Policy

(3) Modus Vivendi.

خلال المفاوضات الطويلة الى أن تمقد تسوية نهائية ويتم التصديق عليها والفرض منه معالجة الصعوبات الوقتية التي لا تحتمل التأجيل
فقد عقد الرئيس روزفلت على وجه السرعة اتفاقاً على نظام موقت
« مودس فيقندى » برسائل متبادلة مع جمهورية سانتو دومينيكو
مقتضاه تحصيل الرسوم الجمركية تحت رقابة موظف أمريكي وحفظها
وديعة إلى أن يتم تصديق مجلس الشيوخ الأمريكي على المعاهدات
المعقودة بين الدولتين في ٧ فبراير سنة ١٩٠٥

الفصل الثاني

صحة الاتفاقات ^(١) وأحكامها

أهلية التعاقد : ^(٢)

٦٨٧ — الدولة المستقلة ذات السيادة التامة هي التي تملك عقد
الاتفاقات الدولية بأنواعها فان كانت سيادتها جزئية جاز الطعن في صحة
الاتفاق بسبب تبعية الدولة أخرى مستقلة فان الرقابة المشروعة على
العلاقات الخارجية لدولة تابعة قد تحرمها من حق عقد الاتفاقات أو
تحد من أهليتها للتمتع بهذا الحق
تنازات كوبا مثلاً عن أهليتها لمقد معاهدة مع أية دولة أجنبية

الدولة المستقلة
ذات السيادة
التامة

تمثل باستقلالها أو تنفضى الى الاخلال به أو تميز لأية دولة حيازة منطقة ما في جزيرتها لاسباب حربية أو بحرية أو غيرها وكان ذلك بموجب تصريح دستورى صدر في ١٢ يونيه سنة ١٩٠١ وتأييد بماهدة مع الولايات المتحدة في ٢٢ مايو سنة ١٩٠٣ فليس لدولة أجنبية أن تتعاقد مع كوبا وهي دولة تابعة على شيء هي ليست أهلا للتعاقد بشأنه الا بموافقة الدولة المتبوعة وهي الولايات المتحدة . ولكن يلاحظ أنه اذا وقع مثل هذا التعاقد فانه لا يكون باطلا الا اذا اختارت الدولة المتبوعة البطلان

الرضا : (١)

٦٨٨ - موافقة الدولة على الاتفاق الذى تكون طرفاً فيه ضرورية لكن قاعدة ابطال الاتفاق بسبب الاكراه تلك القاعدة النافذة بين الافراد لا تسرى بين الدول . ذلك لأن اكراه المفوضين على عقد اتفاق أمر بعيد الوقوع وان وقع فلا يكون تأثيره كبيراً لأن الدولة تملك أن لا تصدق على الاتفاق وكل اتفاق لم تصدق عليه فهو غير ملزم لها

أما اذا كان المفوض موكلاً في عقد اتفاق نهائى بلا حاجة الى تصديق دولته فيجوز التمسك ببطلان الاتفاق الذى وقعه تحت تهديد شديد وما كان ليوقعه لو لم تكن حياته في خطر . مثال هذا ما كان من نابليون عند ما اكراه شارل الرابع وابنه فرديناند (في بايون)^(٢) سنة

قاعدة ابطال
الاتفاق بسبب
الاكراه لا
تسرى
بين الدول

(١٨٠٧) على التنازل عن عرش اسبانيا^(١). فان الامة الاسبانية لم تنكث عهداً حينما انكرت التزامها بهذا الاتفاق وقامت ثائرة في وجه يوسف بونابرت الذى أجلسه نابليون على العرش

٦٨٩ - وفى غير هذه الحالة لا يؤثر الاكراه فى صحة الاتفاق ولا يفيد الاحتجاج به فى التخلص من الالتزام فليس لدولة بنامها أن تحتج بالاكراه الواقع عليها عند ابرام معاهدة ما. بحيث لو اضطرت دولة مهزومة وهى تحت قبضة العدو الى قبول شروط صلح ثقيلة رغبة فى انهاء حرب تهدد كيانها فان المتفق عليه أن مثل هذا الاكراه لا يؤثر فى صحة الاتفاق. على أن اطلاق حق الظافر أصبح مشكوكا فيه فقد لوحظ من بداية القرن العشرين وخصوصاً بعد الحرب العظمى أن الدوائر الدولية تميل الى عدم اقرار الظافر على اكراه عدوه ليتنازل له عن مقاطعات بغير قبول أهاليها. والولايات المتحدة تنكر الآن صراحة مثل هذا الحق. فالاتفاق على تقيض ذلك غير مشروع والدولة التى أكرهت على قبول مثل هذا التنازل أن تطلب ابطال الاتفاق. فان مبدأ تقديس الماهدات لا ينطوى تحتها اكراه الشعوب على التخلي عن بلادها للحكومات الاجنبية. ومثل هذا الشرط لا يقبله متعاقد الا وهو يفكر فى تقضيه عند أول فرصة سانحة. وقد دلت حوادث الحرب العظمى على أن الامم التى نكراه على الخضوع للاجنى تبقى عقيدتها فى مالها من حق استرداد حريتها ثابتة على الرغم من

(1) Fyffe, Modern Europe, vol. I, p.p. 367 - 370.

كل معاهدة كما ظهر ظهوراً بيناً في بولونيا والاراس والاورين

(١) القيود الدستورية

٦٩٠ — تملك الدولة المستقلة حقاً كاملاً في الدخول في اتفاقات الماهدات التي لا دولية لكن دستورها قد يقيد هذا الحق وينظمه فيحرم عقد معاهدات تنفق مع احكام الدستور تعتبر باطلة في أمور معينة ويعين الاسلوب الذي يتم به التصديق على طائفة مخصوصة من الاتفاقات

والمعاهدة التي لا تنفق مع أحكام الدستور تعتبر باطلة لان القواعد المقررة في الدستور لعقد المعاهدات تؤثر في حقوق الدول الاجنبية المتعاقدة مع الدولة

٦٩١ — ان حق عقد المعاهدات في كل دولة يكون للسلطة التي في السلطة التي تملك يعينها دستورها . فاذا وجدت هذه السلطة التي تتحدث باسم الدولة وتنفذ فيها كلمتها فليس للدول الاجنبية أن تناقش حقها ولا الاسباب الموجودة لها بل يكون واجب هذه الدول أن تعاقدها مع باقي المواد الدولية

٦٩٢ — واذا كان للسلطة التنفيذية حق فض الخلافات الدولية (٣) فانها تملك التحكيم (٤) فيها على اعتبار أن التحكيم طريق مشروع اجراءاته عادلة والفرص منه الوصول أيضاً الى فض أوجه الخلاف بين الدول . والتحكيم لا يكون عادة الا في طلبات التعويض

(1) Constitutional Limitations.

(2) Agreement - making Power.

(3) Adjustment of claims against Foreign States.

(4) Recourse to Arbitration.

الفصل الثالث

في المفاوضة والتعاقد^(١)

أشخاص المتعاقدين

- ٦٩٣ - تعين الدولة من نشاء وكيلها للمفاوضة وتوقيع الاتفاق الدولي بالنيابة عنها^(٢) تعين الدولة من نشاء
- ٦٩٤ - ويجوز لرئيس الدولة أن يتولى عقد المعاهدات ان لم يوجد مانع دستوري . فقد وقع امبراطور النمسا وروسيا وملك بروسيا المحالفة المقدسة في سنة ١٨١٥ ووقع الرئيس ولسن معاهدة فرساي في ١٩١٩ رئيس الدولة
- ٦٩٥ - وينوب في العادة وزير الخارجية عن دولته اذا جرت المفاوضة في بلادها وينوب الممثلون السياسيون لديها عن دولهم الا اذا عينت هذه الدول مفوضين خصيصاً لعقد المعاهدة وزير الخارجية والممثلون السياسيون
- ٦٩٦ - وجنسية المفوض الذي يوقع المعاهدة لا أهمية لها فيجوز أن تفوض الدولة أجنبياً لينوب عنها جنسية المفوض

(1) Negotiation and conclusion.

(2) Persons capable of concluding Agreements.

٦٩٧ - للحكومات أن تفوض من ينوب عنها تفويضاً تاماً^(١) التفويض التام حتى لا يتأخر عقد المعاهدة ولكن الحكمة تقضى بتحديد وكالته خوفاً من إساءته استعمال السلطة المخولة له أو من خطورة الضرر الذي ينجم عن خطأه . ففى غير الاتفاقات قليلة الأهمية تعطى الدول للمفوضين سلطة تامة تحت شرط أن لا يكون الاتفاق ملزماً لها الا بعد التصديق عليه من جانبها بمعنى أن اتمام الاتفاق يبقى موقوفاً على موافقة الحكومات التى يمثلونها^(٢)

نظام المفاوضة^(٣)

٦٩٨ - كانت المعاهدات الى منتصف القرن الثامن عشر تكتب باللغة اللاتينية على أنه لما تفوقت اسبانيا على غيرها من الدول فى أواخر القرن الخامس عشر كثر استعمال اللغة الكاستيلية ثم شاع التحرير باللغة الفرنسية من أيام لويس الرابع عشر كلما اشتركت فى المفاوضة دول عدة

(1) To confer Full Powers on the Plenipotentiaries who are commisioned to negotiate.

(٢) على أنه يقع كثيراً فى هذا الزمان بسبب سرعة المواصلات البخارية والجوية وسهولة المخابرات التلغرافية أن يشاور المفوض حكومته فى أثناء المفاوضات فيقبل الاقتراح على ذمة المشاورة وهذا ما يسمونه « ad referendum » وبذلك تستشار الحكومة فى أثناء المفاوضة فضلاً عن حق التصديق الذى يكون لما بعد تمام الاتفاق

(3) Formaittles, (4) Language.

وقد جرت بعض الدول على تحرير المعاهدة باللغتين اذا لم تكن لغتهما واحدة . فقد حررت معاهدة سنة ١٩٠٣ بين الصين والولايات المتحدة باللغتين الانكليزية والصينية واعتبرت الانكليزية هي الرسمية . أمام معاهدة بور تسموث التي وقعتها اليابان وروسيا في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٠٥ فقد حررت باللغتين الفرنسية والانكليزية على أن تكون النسخة الفرنسية هي المعول عليها عند الخلاف

وفي فرساي (٢٨ يونيه سنة ١٩١٩) حررت المعاهدة بالفرنسية والانكليزية وصار التصديق على كل منهما حتى تكون كلتاها رسمية لكن معاهدة سان جرمان حررت في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ بالفرنسية والانكليزية والايطالية على أن تكون الفرنسية هي المعتمدة

التناوب

٦٩٩ - جرت الدول في تحرير الاتفاقات الدولية على تغيير ترتيب أسماء الدول المتعاقدة وترتيب توقيع المفوضين في النسخ المختلفة من المعاهدة الواحدة بطريقة تضمن لكل دولة أن يذكر اسمها مقدماً وأن يوقع المفوض النائب عنها أولاً في النسخة التي تخصص لها وتشرها في بلادها وهذه الطريقة تسمى التناوب « ألتيرنا (١) » لانه يكون بها لكل دولة المحل الاول في المعاهدة مرة على التعاقب

٧٠٠ - اذا كانت الاتفاقات المراد اجراؤها هامة واسعة النطاق فانها تحتاج لمفاوضات عدة بين الممثلين السياسيين . وقد جرت العادة تسبيلا للعمل على أن تدون نتيجة المفاوضة في كل مطلب في وثيقة

توقيع وثائق
متعددة لمواد
المفاوضة المختلفة

خاصة تسمى بروتوكول تنلى على المفوضين فاذا صدقوا عليها وقعوها ويمتدون ماتدون فيها بياناً صحيحاً لخطوة خطتها المفاوضة في سبيل الاتفاق النهائي . وتشمل هذه الوثيقة جميع الآراء الى أبدت في كل جلسة شفويًا أو كتابيًا وتلحق بها عادة مذكرات عن المسائل القانونية وتقارير عن الوقائع

٧٠١ - وتفيد هذه الوثائق^(١) توافق المتفاوضين على أمور فائدة هذه الوثائق وقيمتها معينة من الاتفاق الكلى المراد عقده غير أنها ليست الا اتفاقات جزئية موقته لا تعتبر أحكاماً ملزمة للمفاوضين نهائياً . وتفيد هذه الوثائق أيضاً في جعل المسائل العديدة في المفاوضات متميزة تميزاً يسهل معه تعرف مواقع الخلاف الدقيقة وحصرها كما أنها عند الخلاف في تفسير معاهدة يستشير بها الطرفان في الوقوف على مقاصد المتفاوضين ومقاصد حكوماتهم في خلال المفاوضات

٧٠٢ - متى تم الاتفاق على شروط المعاهدة أمضاها المفوضون ووقعوها بالاختتام . والتوقيع يكون بترتيب الحروف الاولى الهجائية لاسماء الدول باللغة الفرنسية . وبه تنتهى مأمورية المفوضين ولا يبقى من واجبههم الا رفع التقارير التفصيلية الى حكوماتهم

التصديق على المعاهدة^(٣)

٧٠٣ - ما دام الاتفاق من الاتفاقات الدولية التى يجب الحق القانونى فى الامتناع من التصديق^(٤)

(1) Protocols. (2) Signature. Seal. (3) Ratification.

(4) Legal Right to Withhold it.

التصديق عليها حتى تنتج آثارها القانونية فلا وجه لالزام الدولة بالتصديق على اتفاق بمجرد توقيع المفوضين على نصوصه بل هي حرة قانوناً في الامتناع عن الموافقة الى الوقت الذي يصدر فيه منها الفعل الذي يتم به التصديق . وهذا ظاهر بالنسبة للمعاهدات التي يقرر فيها دستور الدولة المتعاقدة ضرورة التصديق عليها من السلطة التشريعية . ولا خلاف فيه أيضاً في حالة ما يكون التصديق من شأن الحكومة وحدها وكان مشروطاً في الوثيقة صراحة بأنها لا تكون نافذة الا بتام التصديق لأن الحكومة بهذا الشرط تمسك عن التصديق مقدماً وتحتفظ بحقها سالماً في العدول عن الاتفاق

٧٠٤ - لكن قد يقع أن الدستور لا يقرر لزوم تصديق السلطة التشريعية وأن الحكومة لا تحتفظ بحقها في عدم التصديق وأكثر من ذلك قد تكون الشروط تمت بموافقتها بل ربما تكون من وضعها بحيث يجوز أن يؤخذ من امتناعها عن التصديق سوء نيتها ضد الدول الأخرى المتعاقدة . لا شك أن الامتناع في مثل هذه الصورة غير لائق لكن الظاهر أنه حق قانوني للدولة لا يمكن حرمانها منه مادامت لم تقرر تركه صراحة من قبل . إذ قد يكون المفوضون تجاوزوا حدود توكيلهم أو أدخل عليهم غش كما أن الظروف قد تتغير تغيراً كلياً بعد عقد المعاهدة ولا شك إذن في أن الدولة إذا ثبت وضع الصيغة الأخيرة التي تجعل اتفاق مفوضيها نافذاً فإنها تكون في حدود حقها

٧٠٥ - على أنهم في العصر الحالى يذهبون الى أبعد من ذلك ويعتبرون الوقت الذى يتخلل بين التوقيع والتصديق متروكا للفريقين للتفكير فى الامر والتروى فيه من جديد وعلى ذلك يكون للدولة أن تغير رأيها لاي سبب بعيد عن الهوى المجرد تراه كافيا لرفض اتمام الاتفاق

فقد امتنع ملك هولندا فى سنة ١٨٤١ عن التصديق على معاهدة تجارية لانه اقتنع بعد التوقيع عليها أنها مجحفة بتجارة رعاياه . وفى سنة ١٨٨٤ لم تصدق بريطانيا العظمى على اتفاق عقد مع البرتغال بخصوص مصب الكونجوا لما وجدت نصوصه غير واقية بحاجات التجار وقررت تأجيل المسألة حتى تنظر مع غيرها فى مؤتمر دولى

٧٠٦ - على أنه فيما بين أعضاء جمعية الامم لا تكون الاتفاقات ملزمة للدول الا اذا سجلت فى السجلات التى يجب عليها نشرها (مادة ١٨ من المهد)

والفرض من هذا النص تعطيل المعاهدات السرية . ويلاحظ أنه لا يقضى بىطلان المعاهدة التى لم تسجل انما يقضى بجواز الغائها

٧٠٧ - تعقد الدول باطراد كثيراً من الاتفاقات قليلة الاهمية كالاتفاقات التنفيذية^(١) . وقد دل العمل فى مثل هذه الحالة على أن الأوفق منح المفوضين سلطة اتمام الاتفاق باسم دولهم . بذلك يتفادون ضياع الوقت اللازم لاجراءات التصديق العادية . ولا شك أنها طريقة

(1) Executive agreements.

مفيدة في انجاز مثل تلك الاتفاقات لان انتظار التصديق كثيراً ما تنقطع معه المفاوضات ويصبح عقد الاتفاق متعذراً

٧٠٨ - اذا وقع عند التصديق تغيير في نصوص المعاهدة من التعديلات والتحفظات (١) أى نوع كان فانه مهما كان نافهاً يعتبر عرضاً جديداً ما دام يمدل واجبات الدول المتعاقدة فلا يتم الاتفاق الا اذا قبل هذا العرض الجديد

أما اذا وقع التغيير في صورة تحفظ يقصد به وضع تفسير خاص لبعض المواد التي تحمل التأويل أو تحديد نطاق التكاليف الواقعة أعباؤها على الدولة التي رغبت في التحفظ أو تعديل بعض هذه التكاليف فان الاتفاق قد يتم بلا مفاوضة جديدة اذا لم تتعرض الدول الاخرى على هذا التحفظ . ذلك لانه في مثل الصور المذكورة يمكن استنتاج رضاها من السكوت

٧٠٩ - التصديق على اتفاق لا يعتبر بذاته ملزماً من قبل تبليغه للدول الاخرى المتعاقدة . فوثيقة التصديق وحدها لا تكفى . بل يجب أن يتبع التصديق بعمل جديد هو مبادلة التصديقات حتى يتم الاتفاق وينتج الأثر المطلوب فيكون للدولة الخيار في اتمام الاتفاق أو عدم اتمامه مادامت المبادلة لم تحصل

٧١٠ - تقوم السلطة العليا التنفيذية في الدولة باعلان المعاهدات المبادلة التصديقات عليها حتى ترعى أحكامها في البلاد اعلان المعاهدات (٢)

(1) Amendments and Reservations.

(2) Exchange of ratifications. (3) Proclamation.

الفصل الرابع

تنفيذ المعاهدات ^(١)

تاريخ
التنفيذ (٢)

٧١١ - يختار المتعاقدون الوقت الذي يجب أن يحدث فيه الاتفاق الدولي أثره القانوني . والمعاهدات تنص على ذلك غالباً فإن لم يكن هذا النص فإن القواعد الدولية تقضى بأن المعاهدة التي تبادل المتعاقدون التصديق عليها تنتج أثرها القانوني بين الدول من يوم التوقيع عليها فتسرى أحكامها على ما سبق من الحوادث . ويستثنى من هذه القاعدة معاهدات التنازل عن الاراضى فانها لا تنفذ الا من وقت تسليم الاراضى لأن السيادة لا تنتقل الا به

٧١٢ - أما فيما يتعلق بالحقوق الخاصة بالافراد فان المعاهدة لا تنفذ الا من يوم تبادل التصديقات أى أنها لا تسرى على ما سبق من الحوادث ولا تؤثر في الحقوق المكتسبة قبل اتمامها اللهم الا اذا حصل النص على ما يخالف ذلك . غير أن الاصل في معاهدات تسليم المجرمين انها تسرى بوجه عام على الجرائم التي اقرت قبل التعاقد

المعاهدات
الواجبة التنفيذ

٧١٣ - تنفذ المعاهدات بروح الاخلاص والولاء والمعاهدة التي لا تحتاج الى تشريع يجعلها نافذة في البلاد تعمل بها المحاكم من يوم اعلانها

(1) Operation and Enforcement of Treaties.

(2) Date of Taking Effect.

أما إذا كانت أحكام المعاهدة مما يقتضى تنفيذها تشريعاً خاصاً^(١) فإن الدولة تقوم به حتى يتسنى لها أداء الواجبات التى التزمت بها . مثال ذلك معاهدة تنازل عن أراض التزمت فيها الدولة بدفع مبلغ من النقود أو معاهدة تسليم مجرمين أو معاهدة قنصلية خاصة بحق القنصل القضائى بالنظر فى منازعات البحارة فى الموانئ الاجنبية . فانه ان لم يصدر تشريع داخلى لا يكون للحاكم أن تطبق المعاهدة من تلقاء نفسها .

٧١٤ - ومن المبادئ المقررة أن المعاهدات التى عقدت وفقاً للدستور يجب تنفيذها فى البلاد باعتبار كونها تشغل الذمة العامة للدولة وهى تعد قانوناً سامياً فى البلاد^(٢) فيجب على القضاة رعايتها ما دامت لم تنقضها سلطة مختصة

المعاهدات التى
عقدت وفق
الدستور تعتبر
قانوناً سامياً
فى البلاد

٧١٥ - وقد ذهبت المحكمة العليا فى الولايات المتحدة الى تقرير قاعدة أن المعاهدات التى عقدت وصدق عليها وفق الدستور تنسخ ما يخالفها من القوانين المحلية

(1) Legislation Necessary to Performance.

(2) Supreme Law of the Country.

الفصل الخامس

قبر المعاهدات^(١)

٧١٦ - ليس من السهل وضع قواعد عامة للتفسير تلزم الدول قواعد تفسيرات المتعاقدة. ولا وجه لتطبيق قواعد تفسيرات المحاكم الدقيقة على تصرفات الأمم^(٢)

على أن تبين مقاصد الطرفين من الاتفاق يقتضى التأكد من معنى العبارات - التى استعملت - فى عرف الطرفين معاً ومن الأدلة القائمة على أن هذا المعنى هو المقصود

٧١٧ - فأساس التفسير هو تبين معنى العبارات العام لامناها أساس التفسير عند أحد الطرفين لأن الغرض تفسير العقد ومقاصد الطرفين لا تفسير ما أراده أحدهما. والكلمات العادية تفسر بمعناها العادية والفنية تؤخذ بمعناها الفنية والعبارات المبهمة أو المشكوك فيها تفسر بما يحمل أحكام المعاهدة متوافقة لا متناقضة.

٧١٨ - أما ينابيع التفسير^(٣) التى تدل على أن هذا المعنى هو ينابيع التفسير المقصود فيرجع فيها الى مطالب الدولة وقت بداية المفاوضات والوقائع التى كانت معروضة على المفاوضين والرسائل المتبادلة فى وجهات النظر

(1) The Interpretation of treaties.

(2) Declares Hall « There is no place for the refinements of the courts in the rough jurisprudence of nations », 7 ed, § III.

(3) Sources of Interpretation.

التي أفضت الى النتائج الاخيرة في المفاوضات
ومن المهم أيضاً الرجوع الى تصريحات المفوضين ^(١) عند نهاية
المفاوضة أو عند تبادل التصديقات فانها تدل على ما فهمه الخصوم من
معنى العبارات التي سطرت . وتصريحات المفوضين ^(٢) قد لا تخلو من
فائدة وان جاءت بعد حين فان المحكمين اعتمدوا عليها كثيراً في
تفسيراتهم ولو أن مثل هذه التصريحات لا وزن لها في قوة الاثبات
في نظر القانون المدني

٧١٩ - ويلاحظ في التفسير أيضاً أن لا يحمل من أغراض
الطرفين مخالفة قواعد الادب الدولي أو دواعي الاعتدال ^(٣) ولا تسهيل
ارتكاب غش أو حمايته بل يفرض عند التفسير حسن النية وسمو الغاية ^(٤) ،
ومما ينير الطريق لثبني مقاصد الطرفين ما جريا عليه في تنفيذ عقد
الاتفاق في السنين التالية لتوقيعه

يلاحظ في
التفسير عدم
مخالفة الادب
الدول

الفصل السادس

انقضاء المعاهدات ^(٥)

٧٢٠ - لا يجوز الخلط بين حق الدولة قانوناً في نقض معاهدة
وبين قدرتها على القضاء عليها بالقوة . لان استعمال الحق كلما وجد لا

(1) Declaration of plenipotentiaries.s

(2) Declarations of negotiators. (3) Principles of morality
and fairness. La morale internationale. (4) Good faith and high
purpose. (5) Termination of Treaties.

يرد شكوى أحد بخلاف استعمال القوة فإنه لا يعد مشروعاً الا اذا كان واقعا في حدود حق

قد انقضت أيام قسم المين واعطاء الرهائن لضمان تنفيذ معاهدة بانتضاء العصور القديمة والعصور الوسطى فأصبحت الدول تعتمد على قوتها كما تعتمد على دافع المصالح الذاتية والشعور بالواجب في تحقيق الوفاء بالعهود وتنفيذها بروح الولاء والاخلاص . والقانون الدولي يقرر « ان المعاهدات انما تعقد لتحترم » لانه ان سمح للدولة أن تتخلص من عهودها متى أرادت لما بقى شيء ثابت في الحياة الدولية . فاستخدام القوة في الاخلال بالتزام دولي لا يفيد المعتدى في التخلص من تعهده في نظر القانون الدولي

(١) ابطال الاتفاق باعلان

٧٢١ - ينص في كثير من الاتفاقات الدولية على أن يكون لكل طرف الحق - بعد مهلة زمن معين - في اعلان الطرف الثاني باعتزاه على ابطال الاتفاق . وفي هذه الحالة يبطل الاتفاق اذا وقع الاعلان وفق نصوصه

وقد تكون الاتفاقات موضوعة للقيام باعمال معينة فتنتهي بانتهاء هذه الاعمال مثل الاتفاق على دفع غرامة أو التنازل عن أراضي

(١) ادماج الاتفاق في غيره

٧٢٢ - ينقضى الاتفاق بادمجه في اتفاق جديد

(٢) تغير الظروف

٧٢٣ - الالتزام يكون مستديماً في المعاهدات غير المؤقتة
لكن الظاهر أنه لا يمكن أن تبقى المعاهدات خالدة بلا تغير (٣) ولذلك

(1) Later Agreement superseding Earlier One.

(2) Changed Conditions. Changements dans les conditions.

(٣) فإنه لا يوجد الآن من يريد التمسك بأحكام معاهدة فينا التي عقدت على
أثر سقوط نابليون . تغيرت الظروف فأصبحت الالتزامات التي كانت تلائمها
لا تلائم الحالة الجديدة

لكن بيان الوقت الذي يجوز فيه عدم العمل بمعاهدة أو بيان شروط عدم
العمل بها مسألة أدبية أكثر منها قانونية وكل حالة يفصل فيها بظروفها
على أن من المؤكد في الوقت الحاضر استحالة قبول قاعدة عامة ثابتة مثل
القاعدة الدولية التي وضعت في لندن سنة ١٨٧١ عند تسوية مسألة البحر الاسود
وهي « أن ليس للدولة أن تتخلص من التزاماتها أو أن تعدل شروط معاهدة إلا
باتفاق ودى مع الدول المتعاقدة » فإن بانضمام النظر فيها يرى أنها غير صالحة إذ
يكفى قيام دولة واحدة معارضة لوقف تنييرات مفيدة أجمعت الدول الأخرى على
استحسانها . فكانت احتجاجات النمسا وحدها مثلاً تكفي لمنع وحدة إيطاليا في
سنة ١٨٦٠

ان القانون الدولي لا يسطى في الدوائر الدولية حق رفض كل ارتقاء سياسي

فجميع على أنها تنقضى بتغير الظروف. « وتغير الظروف » عبارة مبهمه لا تبين بالضبط المسوغات التي يجوز للدولة الاعتماد عليها في تبرير

للمضو الرجى الذى يتر فى محفوظاته على معاهدة قديمة منسية فيتمسك بشروطها ويطالب بالوفاء بها ضد ارادة جميع الدول الاخرى التى وقعتها .
وفى الواقع ان هذه المسائل تلو فوق القانون فى خارجة عن دائرته وقواعده لا تنطبق عليها

وفضلا عن ذلك فان بعض الشروط توضع فى المعاهدات على سبيل المظاهرة مراعاة لاحساس مجروح أكثر من وضعها بقصد جدى للتنفيذ . وهذا ما كان فى معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ من اشتراط حق تركيا فى حراسة مضائق البلقان بجنودها وحق مرورها فى الروملى من أجل هذا السبب وحده . وكان مبرورا للمؤتمر أن أهالى تلك الولاية لن يتركوا جنود تركيا تغدو وتروح آمنة . ولم يكن المنتظر من الباب العالى ان ينتفع بهذا الحق والواقع انه لم يستعمله أبداً وبقي حبرا على ورق . فهذا شرط فى معاهدة دولية كبرى حصل تجاهله من مبدأ الامر ولم يجرؤ أحد على أن يطلب تنفيذه لما فيه من المخاطرة بشمال نار حرب جديدة

فكل حالة تقدر بظروفها الخاصة مع رعاية مبدأ الاخلاص فى الواجب الدولى على انه لا يمكن لاهل جيل ان يكونوا من التبصر والحكمة بمكان يجعلهم قادرين على وضع معاهدات تصلح للاجيال المقبلة على طول الزمان . تعاقبت الهجبات على معاهدة برلين حتى حطمتها . فان بلغاريا وروملى الشرقية انضمتا معا ضد نصوص هذه المعاهدة وتركيا لم تقم بالاصلاحات التى وعدت بها . وشروط جزية بلغاريا وحصون باتوم حصل تجاهلها أو انكارها بلاقصاص . ثم وقعت الثورة الدستورية فى تركيا فأصبحت كل الظروف التى أعدت لما معاهدة برلين غير قائمة

أثارت النمسا فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ مسألة « احترام المعاهدات » لما أعلنت

الفاء معااهدة . وان لم تؤخذ بأصنيق معانيها فلا يفهم كيف يمكن ترتيب حق قانوني عليها اذ قد يدعى الرجل السياسي بحق أن ارتقاء

الدول فجأة بأنها بسطت سيادتها على البوسنة والهرسك التي خولتها معااهدة برلين حق ادارتها واحتلالها . حكمت النمسا هذه البلاد ثلاثين عاما وأفلحت ادارتها في تحسين حالة البلاد المادية . لكن القسم الاكبر من الاهالي ما كانوا راضين عنها . واذا كانت الظروف التي اعدت فيها معااهدة برلين لم تعد قائمة وكانت الظروف الجديدة تؤيد ضم البوسنة والهرسك الى النمسا في نظر «ساية الوقت» تصحيحا للامر الواقع بالفعل بشرط تعويض تركيا عن سيادتها الاسمية فان الوسائل التي اتبعتها النمسا كانت غير حميدة اذ أظهرتها أمام العالم في نوب دولة تخل بالمعاهدات مع أنه كان من الميسور لها ان تقاوم النول التي وقعت معااهدات برلين في طلب توسيع سلطانها بقلب حقوق الادارة الى حقوق سيادة مما كان يقضى الى عقد مؤتمر للنظر في مسائل البلقان لتسويتها . وما كان من المنتظر رفض طلب النمسا على أنه اذا كان حصل الرفض كان للنمسا متسع من الوقت تعلن الدول فيه صريحاً بان الحال مما لا يمكن احتماله وانها أصبحت غير ملزمة بمعاهدة عتيقة مستحيلة التنفيذ . أما اعلانها السيادة من غير الالتجاء للطرق السياسية المألوفة فانه قد هدد السلام في أوروبا وأضعف احترام التعهدات الدولية وحمل أهاليها مصر وقلت حرية باهظة على ان النمسا التي زاد سخط السلافيين عليها التزمت في آخر الامر ان تطلب موافقة الدول العظمى على الضم فحصلت على رضاها بوثائق سياسية متفرقة . ولا ريب في ان سوء تصرف النمسا هو الذي سبب الازمة التي أقامت أمم البلقان ضد تركيا في سنة ١٩١٢ — سنة ١٩١٣

فتغير الظروف الجوهرية التي عقدت فيها المعاهدة لا يكفي بل الواجب مفاضة الدول في الامر . وقد حاولت المادة ١٩ من عهد جمعية الامم معالجة هذا الحال فكلفت الجمعية العمومية بأن تشير على الاعضاء — من حين الى حين —

قوة الدولة كاف لتحريرها من تكاليف أرغمت عليها في وقت ضعفها الحربي أو السياسي على أن الظاهر أنه لا يسوغ تقرير حق قانوني للدولة في أن تتخلص بلا مسئولية من شروط معاهدة الا اذا وجد مسوغ آخر غير القوة فان الاعتماد على ارتقاء القوة وحدها للقضاء على معاهدة يكون تهقراً الى عصر القوة لا رجوعاً الى القانون

فتغير الظروف الذي يسمح قانوناً لدولة متعاقدة بتحرير نفسها من واجبات التزم بها في معاهدة هو الراجع الى أحوال جديدة لم تكن متوقعة وقت عقد المعاهدة ويكون من شأنها أن تجعل الالتزامات غير عادلة

ومن الصعب وضع ضوابط تبين أوجه تطبيق هذه القاعدة على انه بما يوضحها بحث ما جرى في المعاهدات التي عقبتها تغيرات سياسية وغير سياسية جاءت مؤثرة في موقف الدول المتعاقدة

٧٢٤ - متفق على أن تغيير شكل الحكومة ^(١) في دولة متعاقدة لا يكفي لانقضاء معاهداتها ولا يبرر تخلص أى طرف من عهده

بإعادة النظر في المعاهدات التي تصبح غير صالحة للتنفيذ وفي الشروط الدولية التي قد يجر استمرارها الخطر على سلام العالم . وظاهر هذا النص يفيد التقدم في اتجاه تجديد المعاهدات والقواعد الدولية بالطرق القانونية . لكن الاداة التي اقترحت لمعالجة الحالة تحتاج هي ذاتها الى التمديد لان الجمعية العمومية مؤلفة من ممثلي خمسين دولة تقريباً والاجماع فيها متعذر

(1) Political Changes. Changements dans la Condition des Etats. (2) Changes in Form of Government. Transformation dans l'organisation politique intérieur.

لان المعاهدات تعد واقعة بين الامتين

وقد أفتى المستر جفرسون وزير الدولة ^(١) الرئيس واشنطنون ^(٢) في ٢٨ ابريل سنة ١٧٩٣ اجابة على سؤاله فيما اذا كانت الولايات المتحدة مرتبطة باحترام معاهداتها مع فرنسا بعد تغيير شكل حكومتها قائلا « ان المعاهدات بين المملكتين ليستا معاهدات بين الولايات المتحدة ولويس كايت ^(٣) بل هي معاهدات بين أمتى أمريكا وفرنسا وما دامت الامتان موجودتين فان المعاهدات قائمة لا تلتفى ولو تغير شكل حكومة البلدين »

٧٢٥ — ان فقد الدولة الحياة باندماجها في دولة أخرى ^(٤) يقضى

تغير ذات
الدولة (٤)

بذاته على معاهداتها

فقد انقضت معاهدات هانو فر بدخولها في مملكة بروسيا. وانقضت كذلك معاهدات جمهورية تكساس بانضمامها الى الولايات المتحدة وبالقانون الفرنسي الذي جعل مدغشقر مستعمرة فرنسية انقضت معاهدات مدغشقر

ويمكن الاستعاضة عن معاهدات الدولة التي فقدت ذاتيتها بمعاهدات الدولة المتبوعة كما فعلت الولايات المتحدة عند ضم جزيرة هاواي ^(٥) في ٧ يولييه سنة ١٨٩٨ اذ قررت بان المعاهدات الهاوايية مع

(1) Jefferson, Secretary of State. (2) President Washington.

(3) Louis Capet. (4) Changes in the Identity of a State.

(5) Loss of State Life through Absorption by Another State.

(6) Hawaii.

الدول الاجنبية تنقضى وتحل محلها المعاهدات الامريكية . وقررت مملكة سردينيا في سنة ١٨٦٤ سريان معاهداتها على الدول الايطالية التي انضمت اليها واعتبار معاهدات هذه الدول المضمومة ملغاة . كذلك فعلت اليابان بمعاهدات كوريا . ولما تنازلت دانمارك عن جزائر الهند الغربية ^(١) الى الولايات المتحدة اشترط في عقد التنازل المؤرخ في ٤ اغسطس سنة ١٩١٦ بان المعاهدات والاتفاقات الدولية القائمة بين الدولتين تنفذ هي بعينها على الجزر المتنازل عنها على أنه ليس من الضروري أن تمتد معاهدات الدولة الملحقة ^(٢) على الاراضي الملحقة بها ^(٣) فان معاهدات الامبراطورية الالمانية لم تكن سارية على الاطراس والورين

٧٣٦ — اذا اتحدت دولة باخرى أو اندمجت فيها لكنها لم تفقد ذاتيتها وحياها الدولية تماما لبقاء اراضيها مميزة ولا استمرارها على الاحتفاظ بالسلطة التامة للتصرف في شئون معينة طبقا لمعاهدة موضوعه فانه يمكن القول بأن الاتحاد لم ينقض الاتفاقات الدولية . مثال ذلك أن المانيا رأت في سنة ١٨٩٩ احتفاظ بروسيا وبافاريا وبادن بمعاهداتها في تسليم الجرمين كما رأت أن لا شيء يمنع غيرها من الدول الجرمانية العديدة من تنظيم مسائل تسليم الجرمين بقوانين خاصة أو بمعاهدات دولية تمقدها بنفسها مباشرة

(1) West Indies.

(2) Etat annexant. Annexing State. Absorbing State.

(3) Pays annexé. Annexed territory.

(4) Where Identity of a State has not been wholly lost.

الدولة التي لم تفقد
ذاتيتها ^(١)

٧٢٧ - إذا نشأت دولة جديدة في أراض تابعة في الاصل لدولة أخرى ^(١) مثل كولومبيا التي نشأت في أرض كانت اسبانية أو اذا نشأت دولة بانفصالها من اتحاد كما انفصلت التروبيج من السويد فان معاهدات الدولة القديمة تعتبر ملزمة للدولة الجديدة وعلى الاقل في الاتفاقات الخاصة بالمسائل المحلية . فقد سلمت كولومبيا بعد حرب الاستقلال بما للولايات المتحدة فيها من الحقوق والمصالح كما هي مقرر في المعاهدات التي بين الولايات المتحدة واسبانيا

وأبانت التروبيج الدول في سنة ١٩٠٥ « بانها تلتزم فيما يخص بلادها بالمعاهدات التي عقدها بالاتحاد مع السويد . أما المعاهدات التي عقدها على انفراد في أيام هذا الاتحاد فتبقى نافذة المفعول بكاملها » وقد قضت معاهدة سان جرمان في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ بان المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية أو الفنية التي عقدها مملكة النمسا والمجر السابقة تبقى نافذة بين النمسا ودول الحلفاء التي كانت طرفاً فيها . وأما غيرها من المعاهدات فتتخذ متى أعلنت الدولة ذات الشأن دولة النمسا باعترامها على انفاذها . فان حصل خلاف رفع الامر الى جمعية الامم للفصل فيه

نقض المعاهدة من جانب واحد ^(٢)

٧٢٨ - الدولة ملزمة قانوناً باحترام التزاماتها وتنفيذها بالضبط

(1) Formation of a New State by Separation from Another.

(2) Abrogation by One Party.

والدقة ومع ذلك فقد تبرر الظروف أن تحرر دولة نفسها من تكاليف معاهدة ما بنقض الاتفاق الخاص بها

ولكن الصعوبات تعترض في سبيل تحديد مثل هذه الظروف في كل جزئية من الجزئيات . لذلك لم يحاول الكتاب السياسيون ذكر القواعد المبينة للظروف التي يكون فيها للدولة عذر مقبول لنقض ما تم من جهتها

على أنه من المسلم أن اخلال دولة بمهودها المادية كاف لتبرير فسخ الاتفاق من الجانب الآخر . غير أنه في هذه الحالة قد تتولد صعوبات من الخلاف في تفسير التمهيدات . واذن فلا شيء أفضل من التحكيم في هذه الامور

وقد تفقد الدولة حقها في نقض المعاهدة اذا سكنت زمنا طويلا على اخلال دولة أخرى بمهود قطعتها

أثر الحرب في المعاهدات ^(١)

٧٢٩ - وقع خلاف كبير في الرأي عند بحث تأثير الحرب في المعاهدات المقودة بين الدول المتحاربة . غير أنه متفق على أن هذا الحادث لا يلغى جميع المعاهدات

٧٣٠ - ويرى المجمع الدولي العلمي في المبادئ التي أعلنتها في دور اجتماعه في سنة ١٩١٢ أن المعاهدات التي كان الخلاف في تطبيقها أو

رأى المجمع
العلمي الدولي

في تفسيرها سبباً في قيام الاعمال المدائية تنقضى بالحرب

رأى الاستاذ
مور

٧٣١ - ويذهب الاستاذ مور^(١) الى وجوب الرجوع الى طبيعة الاتفاقات لا الى اسباب الحرب . فان كانت عناصر الاتفاق الجوهرية مرتبطة بحق لا يانفيه الحرب بقيت المعاهدة والا فتلغى . وهذا المبدأ هو المأخوذ به - الا اذا قضت معاهدة الصلح بخلافه - والواجب الآن تطبيقه في الحالات المختلفة

الاتفاقات الخاصة
بحالة الحرب

٧٣٢ - الاتفاقات التي وضعت لاجل أن تنفذ في حالة الحرب^(٢) لا يجوز ابطالها اذا وقع الحادث التي شرعت من أجله فانه لو جاز ابطالها في الوقت الذي يجب تقديسها فيه باعتبارها أسمى مبادئ القانون الدولي لكان وضعها ضرباً من العبث والسخرية نصت المادة ١٣ من معاهدة ١٢٧ أكتوبر سنة ١٧٩٥ التي وضعت لتنظيم حالة الحرب بين الولايات المتحدة واسبانيا على أن يترك لتجار الدولتين مهلة سنة تبتدى من يوم اعلان الحرب وذلك حتى يتمكنوا من جمع البضائع ونقلها . فلما وقعت حرب سنة ١٨٩٨ بين الدولتين صرحت اسبانيا بأنها تمد هذه المعاهدة ملغاة برمتها لكنها أظهرت الاستعداد للاتفاق على مسألة التجار متى أرادت الولايات المتحدة فأجابت الولايات المتحدة بأنها لا ترى أن النصوص الموضوعة خصيصاً لمقابلة حالة الحرب ملغاة ولذلك فهي لا ترى محلاً لأي اتفاق جديد

(1) Prof. Moore.

(2) Stipulations Applicable to a State of War.

٧٣٣ - الاتفاقات التي تقرر حقوقاً ثابتة^(١) أو نظماً عامة يراد للاتفاقات التي تقرر حقوقاً ثابتة بها الدوام والاستمرار لا تبطل بالحرب

وتعتبر المعاهدات التي تثبت ديناً عمومياً ذات صفة ثابتة الى تمام سداد الدين . ولئن جاز وقف دفع اقساط الدين في خلال الحرب فان الالتزام يبقى ولا يبطله هذا الحادث

أما الاتفاقات التي ترخص لرعايا دولة باقتناء الاملاك في بلاد دولة اخرى فالظاهر أنها لا تقرر امتيازات شأنها الثبات . فاذا وقعت الحرب بطل الاتفاق وامتنع الترخيص للرعايا باقتناء حقوق جديدة في الملكية وان كانت الحقوق المكتسبة لا تمس

٧٣٤ - ان معاهدات التحالف تستلزم وحدة الغاية وبقاء الصداقة والمودة بين الدول المتعاقدة وهو ما لا يمكن توفره الا في أيام السلام بينهما . فالحرب التي لا تتفق مع التحالف بطبيعتها تبطله وتبطل ما يشابهه من الاتفاقات كاتفاقات الاتحاد والحماية والرقابة والضمان واتفاقات الاعانات المالية وحق الامن ومنطقة النفوذ وغيرها من الاتفاقات السياسية

كذلك الشأن في اتفاقات التجارة والملاحة والاتفاقات الاجتماعية والاقتصادية فانها ليست من الاتفاقات الدائمة التي يقصد المتعاقدون منها أن تحيا بعد وقوع الحرب بينهما

(1) Stipulations Creating Permanent Rights.

(2) Certain Other Classes of Agreements.

٧٣٥ - ن تجارب الدول من حرب القرم الى الوقت الحاضر
بالغة في المعنى المتقدم فان معاهدات الصلح كشفت عن اقتناع عام بان
الحرب تبطل الاتفاقات السابقة الا ما قصد به تقرير حالة دائمة أو تنظيم
حقوق المتحاربين

ما جرت عليه
معاهدات
الصلح (١)

وكثيراً ما تقرر معاهدات الصلح اعادة العمل بالاتفاقات السابقة
على الحرب أو الجرى عليها بصفة مؤقتة حتى تحل محلها اتفاقات جديدة
وذلك لا يفيد الاعتراف ببقاء هذه الاتفاقات بقوة القانون الى ما بعد
الحرب انما هو اعتراف بما لها من القيمة كأساس لاتفاقات جديدة

قضت معاهدة باريس في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ بين بريطانيا
العظمى والنمسا وفرنسا وبروسيا وروسيا وسردينيا وتركيا بان يعمل
بالمعاهدات السابقة حتى تجدد أو يستبدل بها غيرها

وقضت معاهدة زوريخ في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٥٩ بين النمسا وفرنسا
وسردينيا بتأييد المعاهدات القديمة الا فيما يخالفها من النصوص الجديدة
وبمثل هذا قضت معاهدة فينا في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٦٤ بين النمسا
وبروسيا ودانمارك ومعاهدة براغ في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٦٦ بين
النمسا وروسيا ومعاهدة فرانكفورت في ١٠ مايو سنة ١٨٧١ بين
فرنسا والمانيا ومعاهدة شيلي واسبانيا في ١٢ يولية ١٨٨٣

وقد جرت معاهدات الصلح بين الصين واليابان في ١٧ ابريل

سنة ١٨٩٥ وبين تركيا واليونان فى ٢٢ نوفمبر و ٤ ديسمبر ١٨٩٧ على ان الحرب تلغى المعاهدات السابقة

وقررت معاهدة الصلح بين روسيا واليابان فى ٢٣ أغسطس و ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ أن معاهدات الملاحة والتجارة بطلت بالحرب

وقضت معاهدة الصلح بين تركيا وإيطاليا فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ باعادة العمل بالمعاهدات التى كانت بين الدولتين قبل الحرب

أما معاهدة فرساي فى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ فقد تضمنت نصوصا خاصة بالمعاهدات السابقة المتنوعة لا يبين منها المذهب القانونى الذى انتهجته لتقرير أثر الحرب فى المعاهدات . وذلك لان الحلفاء أرادوا تنفيذ منهج سياسى اعتموه من قبل فاعتبروا جميع الاتفاقات السابقة لاغية

الباب الرابع

فما يقع من الخلاف بين الدول^(١)

وفي طرق تسويته بغير الحرب^(٢)

الفصل الأول

الطرق الودية غير القضائية^(٣)

المفاوضة^(٤)

طرائق المفاوضة ٧٣٦ — تسوى الخلافات الدولية ودياً بالمفاوضات السياسية في غالب الاحيان والمفاوضات تكون بتبادل الآراء تبادلًا صريحاً صادقاً بواسطة السفراء وبالمذكرات الودية في المسائل قليلة الاهمية كطلب دولة تعويض أحد رعاياها ، وفي الحالات الخطيرة التي تهم دولاً عدة يلجأ عادة الى المؤتمرات بعد تبادل الآراء

٧٣٧ — وحظ المفاوضات لا يرتبط حتماً بعدالة القضية ولا بكفاية

حظ المفاوضة

(1) Differences Between States.

(2) Modes of Redress Other Than War.

(3) Amicable Modes. Non - Judicial Means.

(4) Negotiation. Négociations Directes.

المفاوضين وخبرتهم بل انها قد تتأثر بظروف أخرى. فكثيراً ما توصلت الدولة القوية الى ارغام خصمها الضعيف على قبول الحل الذى ترغبه وعلى توقيع معاهدة ترضى فيها مصالح هذا الضعيف

٧٣٨ — فاذا كانت الدول المتفاوضة مستقلة بينها شئ من التكافؤ نجاح المفاوضة

أو كانت المصلحة فى الوصول الى اتفاق متبادلة فان نجاح المفاوضات يكون حينئذ متوقفاً على التزام ممثلى الفريقين المتنازعين رعاية التلطف فى العبارة والضبط فى ذكر الوقائع واحترام قواعد القانون الدولى

المساعدة الودية^(١) والوساطة^(٢)

٧٣٩ — اذا فشلت المفاوضات المباشرة بين دولتين متخاصمتين المساعدة الودية

فقد يتولى ممثل دولة صديقة بطريقة غير رسمية أمر التوفيق بينهما وذلك بماله من حسن المكائنة عندها

فقد تقدم وزير الولايات المتحدة فى مونتفيدو بصفة غير رسمية فى سنة ١٩٠٥ الى حكومة يوراجواى طالباً منها الافراج عن ربان سفينة بريطانية محبوس عندها. وتقدم الرئيس روزفلت فى خلال حرب روسيا واليابان باقتراح ودى لتسوية النزاع بينهما فدعا الدولتين لفتح مفاوضات الصالح باجتماع ممثليهما وجهاً لوجه بلا وسيط فاجتمع المفاوضون فى بور تسموث وعقد الصلح بماهدة ٢٣ أغسطس سنة ١٩٠٥

٧٤٠ — وقد تقوم دولة بعمل ودي اذا تولت نقل المخبرات بين الدولتين المتخاصمتين أو اقترحت عليهما حلا لما بينهما من الاشكالات فان قبل الاقتراح الذي عرضته عدت وسيطة

٧٤١ — ويبين مما تقدم ان المساعدة الودية هي استعمال النفوذ للتوفيق بين دولتين من غير اشتراك في المفاوضات أو في الاتفاق الذي يعقد

٧٤٢ — أما في الوساطة فان الدولة الصديقة تشترك في المفاوضات وتضع أساس الاتفاق . فالوساطة اذن مبالغة في المساعدة الودية واشتراك فعلي في تنفيذ الوسائل الموصلة الى الغرض المرجو ووظيفة الوسيط تحقق بالتوفيق بين الطلبات المتعارضة والتسكين من حدة الدولتين . ونجاح الوساطة يتوقف على براءة الوسيط في التوفيق بين المصالح المتضاربة توفيقا يكون بطريق التراضي أكثر منه بتطبيق مبادئ القانون

الوساطة

ففي ٢٥ ابريل سنة ١٩١٤ عرض ممثلو البرازيل والارجنتين وشيلي وساطتهم الودية على حكومة واشنطن للوصول الى تسوية سلمية في النزاع القائم بين الولايات المتحدة ومكسيكو فقبلت الولايات المتحدة وساطتهم وقبلها كذلك الجنرال هيرتارثيس الحكومة الوقتية وصاحب السلطة الفعلية في مكسيكو فاجتمع مفوضو الدولتين بحضور الوطاء في نياجارا وتم الاتفاق بينهما بوثيقة سياسية وقعها الوطاء تضمنت الاعتراف بحكومة مكسيكو الوقتية

٧٤٣ — تماعد موقعو معاهدة لاهاى ^(١) على أن الدول المتخاصمة تتوسل بقدر الاستطاعة الى حسن التفاهم بأن تطلب وساطة دولة صديقة واحدة أو أكثر. وحضت المعاهدة الدول على التقدم من تلقاء نفسها بالمساعدة الودية أو عرض وساطتها باعتبار أنها عمل مرغوب فيه جدا لصيانة صرح السلام فى العالم. ولا تعد مثل هذه الوساطة عملا عداثيا ولو وقعت فى غضون الحرب. فان وظيفة الوسيط مقصورة على النصيحة وأموريتها تنتهى متى صرح أحد المتخاصمين بأن الصلح المعروض غير مقبول. فليس للوساطة صفة الزامية بحال

٧٤٤ — وما دام الاتفاق لا يتم فان قبول التوسط بذاته لا يوقف التجهيزات العسكرية ولا الحركات الحربية اذا كانت الحرب قد بدأت بالفعل (راجع المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من معاهدة سنة ١٨٩٩) الحربية

٧٤٥ — أرسل الرئيس ويلسون فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٦ شروع ولسن فى الوساطة سنة ١٩١٦ اقتراحا الى كل من الدول المتحاربة (أبلغه الى الدول المحايدة أيضا) يرجوها فيه أن تعلن الشروط التى التى تجدها مناسبة لانتهاء الحرب وضامنة عدم تجديد مثلها فى المستقبل مظهراً أنه مستعد للمقارنة بينها والنظر فيها بروح الاخلاص. وهى طريقة لسبر مبلغ ميل هذه الدول الى الصلح وفى الوقت عينه يراد بها البحث عن أساس يمكن اتخاذه للتوفيق بين المتحاربين

(1) The Hague Conventions of 1899 and 1907, for the Pacific Settlement of International Disputes.

لجنة التحقيق الدولية^(١)

٧٤٦ — قد يكون منشأ الخلاف بين الدول عدم الاتفاق على الوقائع فلا تفلح اذن فيه المفاوضات السياسية بل قد تقضى الى الحرب لكن معرفة الحقيقة ربما أدت الى إيجاد أساس لتسوية مقبولة من الجانبين . من أجل ذلك قرر مؤتمر لاهاى أنه — فى غير المسائل التى تمس شرف الدولة أو مصالحها الجوهرية — متى كان النزاع مبنيًا على خلاف فى تحديد الوقائع فانه يتعين على الدولتين المتخاصمتين أن تتفقا على نذب لجنة دولية لتمحيص الوقائع الصحيحة باجراء تحقيق عادل ثم رفع تقرير بالنتيجة يكون قاصرا على بيان الوقائع (راجع مواد ١٠ و ١١ من معاهدة سنة ١٨٩٩)

ابتكار معاهدات
لاهاى
(١٨٩٩)
(١٩٠٧)

٧٤٧ — هجم الاسطول الروسى فى خلال الحرب مع اليابان فى ليلة ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٤ على مراكب صيد بريطانية فى بحر الشمال فغرق منها وقتل كثيرًا من رجالها فقام نزاع خطير بين الدولتين لأن روسيا ادعت وجود نساكات يابانية فى وسط مراكب الصيد البريطانية وانكرت بريطانيا عليها ذلك . فاتفقت الدولتان على تعيين لجنة دولية للتحقيق وتحديد المسئولية . وقد تألفت اللجنة من خمسة أميراليه يمثلون البحريات الامريكية والتمسوية والفرنسية والبريطانية والروسية فقرر رأيها على أن دعوى وجود النساكات اليابانية غير صحيحة وأن لا

حادث بحر الشمال
سنة ٩٠٤

(1) International Commissions of Inquiry. Commission Internationale d'enquête.

مبرر لاطلاق النار على مراكب الصيد البريطانية وان المسئول هو
الاميرال روجفسكى قائد الاسطول الروسى وألزمت هذه اللجنة
روسيا بتعويض كبير دفعته الى بريطانيا العظمى

الفصل الثانى

فى الطرق الودية للقضائية^(١)

التحكيم

٧٤٨ - التحكيم^(٢) هو تفويض صادر من دولتين - بعد فشل
المفاوضات السياسية فى حل النزاع القائم بينهما - الى قضاة مختارين
للفصل فى هذا النزاع طبقا لاحكام القانون بقرار يلتزم الطرفان مقدما
بتنفيذه بحسن نية

٧٤٩ - فالمحكم ليس مفاوضا بل هو قاض يصدر حكما تقبله
الدول المتنازعة. وعقد التحكيم يبين المسائل المتفق على طرحها أمام
المحكمين وفى بعض الاحيان يبين أيضا القانون الذى يطبق على أوجه
النزاع مثل اتفاق بريطانيا العظمى وأمريكا فى ٨ مايو سنة ١٨٧١ فان
فيه تنبيه محكمة التحكيم بجنيفا - التى عهد اليها الفصل فى مخالفات
الحياة - الى القواعد الواجب تطبيقها

(1) Amicable Modes. Judicial Means.

(2) Arbitration. Arbitrage.

٧٥٠—فالتحكيم جائز اذن في الامور المقررة فيها قواعد دولية
 التحكيم جائز في غير المسائل التي تمس استقلال الدولة أو شرها
 ثابتة الا ما كان خطيراً جداً مما لا يمكن لدولة ان تسلم في أمره الى
 قضية أجنب كالمسائل السياسية التي تمس الاستقلال أو التي ترتبط
 بشرف الدولة وكرامتها^(١)

ويكثر التحكيم في مسائل تعيين الحدود وفي طلبات التعويض
 ويزيد الميل الى التوسع في التحكيم في المواد الصالحة للتقاضي كلما
 زادت الثقة العامة في كفاية محاكم التحكيم الدولية وكلما غنى بدرس
 المبادئ التي تجرى عليها الدول في علاقات بعضها ببعض

٧٥١— تختار الدول في التحكيم بينها من تشاء. فقد تفوض
 تعيين المحكمين
 أمر الفصل في النزاع الى محكم واحد رئيس دولة^(٢) كان أو فقيهاً أو
 سياسياً وقد تفوضه الى هيئة جمعية أو محكمة

بعض قضايا التحكيم السرية

٧٥٢— كان التحكيم فيها يقتضي الفصل فيما اذا كان تقصير
 بريطانيا العظمى في منع استعمال موانئها كقاعدة لتجهيز السفن المعتدية

دعاوى
 الاباما (٣)

(1) Justiciable Differences.

(٢) مثل اتفاق بريطانيا العظمى والولايات المتحدة في ٢٩ سبتمبر سنة
 ١٨٢٧ على تفويض ملك هولندا في فض نزاعها الخاص بنهر كاتاراني الواقع على
 حدود الولايات المتحدة الشمالية الشرقية

ومثل اتفاق ٢ مارس سنة ١٩٠٩ الذي فوضت فيه فرنسا ومكسيكو أمر
 الفصل في النزاع بشأن جزر كليرتون الى فكتور عاتويل الثالث ملك ايطاليا

(3) Alabama Claims.

وتعويضها يجعل هذه الدولة مسئولة أمام الولايات المتحدة عن الأضرار التي لحقت تجارتها وبعبارة أخرى إذا كانت بريطانيا قصرت في الواجب كدولة محايدة

لما أرادت أمريكا التحكيم امتنع الإبرل رسل وزير الخارجية البريطانية في سنة ١٨٦٥ عن قبول بسط المسألة أمام محكمين مدعيين أن ذلك يمس كرامة التاج البريطانى والامة البريطانية وأضاف الى ذلك قوله أن الحكومة البريطانية هي وحدها الامينة على شرف بلادها . وعندما اجتمعت لجنة من ممثلى الدولتين في واشنطن سنة ١٨٧١ للمفاوضة في أوجه النزاع أنكرت بريطانيا مخالفتها لقواعد القانون الدولى واختلفت مع الولايات المتحدة في حكم القواعد الدولية في الموضوع لكنها وافقت من بعد بوثيقة في ٨ مايو سنة ١٨٧١ على :

(١) ابداء الأسف لافلات السفينة الاباما وغيرها من السفن

من الموانى البريطانية وخصوصاً لما اقترفته من السلب والنهب

(٢) طرح النزاع أمام خمسة محكمين

(٣) أن يطبق المحكمون القواعد الثلاث المنصوص عليها

في المعاهدة لتعيين واجبات الدول المحايدة .

وقد حكمت محكمة التحكيم في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٢ للولايات المتحدة بتعويض قدره ١٥٠٠٠٠٠٠ دولار ودفعته بريطانيا العظمى

٧٥٣ — وقعت اضطرابات في فنزويلا لحق الاجانب بسببها

اضرار كثيرة ولم تدفع هذه الدولة التعويضات اللازمة . فقامت بريطانيا

العظمى وإيطاليا والمانيا بحاصرة بعض الموانئ الفنزويلية وأرغمت فنزويلا بهذا الحصار على تخصيص ثلاثين في المائة من إيرادات الجمارك تؤخذ قبل كل شيء لتسديد ديون هذه الدول الثلاث. احتجت الولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج ومكسيكو لأن رعاياها أصيبت كذلك بضرر ولا مبرر في نظرها لتفضيل رعايا الدول الثلاث. ثم اتفقت كل هذه الدول بوثائق سياسية عدة في ٧ مايو سنة ١٩٠٣ على رفع هذا النزاع إلى محكمة لاهاي فقضت المحكمة بأن الاتفاق المطعون فيه صحيح وأن بريطانيا العظمى والمانيا وإيطاليا قد اكتسبت حق المعاملة التفضيلية

٧٥٤ - حدث في مراكش - عند احتلال الفرنسيين لمدينة كازابلانكا - أن قنصل المانيا أعان بعض الفارين من الجيش الفرنسي^(١) على الهرب إذ كان من بينهم ثلاثة من الرعايا الألمان^(٢) فاعترضت فرنسا واشتد النزاع بين الدولتين فقرر عرض المسألة على التحكيم طبقا لاتفاقية لاهاي ف قضى المحكمون في سنة ١٩٠٩ بأن ظروف الواقعة تجعل حقوق الاحتلال العسكري مقدمة على حقوق الحماية القنصلية. لكنهم أضافوا إلى ذلك قولهم إن أخذ الفارين بالقوة من بين أيدي موظفي القنصلية الألمانية ومنعهم من السفر عنوة يعد عملا غير ودي يؤسف له ويجب الاعتذار عنه

(١) Légion étrangère.

(٢) هذا الجيش تشكيله خاص إذ يتألف من متطوعي الأجانب في الجزائر

معاهدات لاهاي (١٨٩٩ و ١٩٠٧)

٧٥٥ - عيّنت معاهدات لاهاي بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وجعلت للتحكيم الدولي فيها شأنًا كبيراً . فتناولت أبحاثها ثلاثة أمور مهمة وهي

(١) التحكيم بوجه عام

(٢) انشاء محكمة دائمة

(٣) اجراءات التحكيم

٧٥٦ - صرحت معاهدة ١٨٩٩ بأن التحكيم طريقة مفيدة في تسوية مايقع من أوجه الخلاف في المسائل القانونية وعلى الخصوص ما يكون ناشئاً من تفسير المعاهدات الدولية أو تطبيقها . وقررت معاهدة سنة ١٩٠٧ أن من المرغوب فيه رجوع الدول المتنافدة الى التحكيم جهد الاستطاعة

٧٥٧ - ولتسهيل التحكيم أنشأت الدول بمعاهدة ١٨٩٩ محكمة دائمة وأيدت ذلك بمعاهدة سنة ١٩٠٧ . ومركز هذه المحكمة في لاهاي وهي مختصة بالنظر في جميع قضايا التحكيم الا اذا اتفق الخصوم على اقامة محكمة خاصة . وقد أنشئ قلم كتاب دولي لصيانة سجلات المحكمة ومحفوظاتها و اجراء المخبرات الخاصة بمقدمات اجتماعاتها وغير ذلك من الاعمال

(1) The Permanent Court of Arbitration. La Cour Permanente d'Arbitrage.

الإدارية وإلى هذا القلم تقدم اتفاقات التحكيم والأوراق الخاصة بها والمحكمة مؤلفة من قضاة مسطورة أساؤم في قائمة تختار منها الدولة عددا لا يزيد على أربعة ويقوم القلم إداريا بتبليغ ذلك للدولة الثانية فإذا اجتمع قضاة الطرفين اختاروا حكما مرجحا^(١) والا اختارته دولة ثالثة يتفق عليها الطرفان . وإن لم يتفقا على دولة ثالثة اختار كل منهما دولة وقامت الدولتان المختارتان بتعيين الحكم المرجح . وإن لم تتفق هاتان الدولتان في ظرف شهرين فتقدم كل منهما مرشحين اثنين من أعضاء المحكمة غير التابعين للطرفين المتخاصمين ويختار الحكم من بين هؤلاء الأربعة بالقرعة

ولئن كانت الدول الموقعة على معاهدة لاهاي لم تلتزم بالتحكيم في منازعاتها فاتها التزمت بتذكير الدول المتخاصمة في حال النزاع الخطير بوجوب عرض الأمر على المحكمة الدائمة . وهذه النصيحة التي تقتضيها مصلحة السلام العام تعد عملا وديا

أما السعى في جعل التحكيم إجباريا فانه لم يفلح والمشروعات المختلفة التي قدمت في هذا المبنى لم يتفق عليها

٧٥٨ - تتضمن المواد ٥١ إلى ٨٥ من معاهدة ١٩٠٧ بيان إجراءات التحكيم الخاصة بتقديم القضايا للمحكمة وبالمرافعات أمامها يجب أن يشتمل عقد التحكيم^(٢) على بيان موضوع النزاع وطريقة تعيين المحكمين والسلطة المخولة لهم ولغة المرافعات أمامهم

إجراءات
التحكيم^(٢)

(1) An umpire. Un sur-arbitre. (2) Arbitral Procedure.

(3) Le compromis.

ومكان الاجتماع وغير ذلك من الشروط التي يرى الخصوم وضعها فإذا
نقص شيء منها رجع إلى أحكام المعاهدة لسد النقص
وإذا كان المحكم ملكاً أو رئيس دولة كان له أن يمين طرق
الاجراءات كما يشاء

أما اجراءات المرافعات أمام المحكمة الدائمة فلا تخالف القواعد
العامة في المحاكم من إقامة مستشار للدفاع ومذكرات كتائية
ومناقشات شفوية وتقديم مستندات ومناقشة الوكلاء وحرية الدفاع
والجلسات والمداولات سرية والحكم يصدر بأغلبية الآراء . فإذا
صدر الحكم وجب تنفيذه لانه غير قابل للاستئناف . على أنه يجوز
للخصوم التماس إعادة النظر إذا ظهرت وقائع جديدة مؤثرة في الدعوى
لم تكن معلومة من قبل للطرف الذي يتمسك بها وكان ذلك مشروطاً
في عقد التحكيم . وتصدر المحكمة في هذه الحالة قرارها أولاً في جواز
الالتماس من عدمه . والحكم لا يكون ملزماً إلا للخصوم . وإذا وجد
اشكال في التنفيذ أو ظهرت صعوبة في التفسير كانت المحكمة التي
أصدرت الحكم هي المختصة بالنظر فيه

وعند الاستعجال تحدد المحكمة وقتاً للمرافعات التي لا تكون إلا

كتائية

والنقد موجه لهذا النظام الذي أنشأته معاهدة ١٨٩٩ وأيدته
معاهدة ١٩٠٧ بسبب طريقة انتخاب المحكمين وعدم اشتراط توافر
صفات خاصة فيهم والمصاريف الفادحة التي يتكبدها الخصوم وعدم

وجود قانون واف للاجراءات . لذلك حاولت بعض الدول إيجاد محكمة قضائية للتحكيم على مثال النظم القضائية في العالم ويكون لها قضاء ثابت لكنها لم تفلح

محكمة العدل الدولية الدائمة (١٩٢٠)^(١)

٧٥٩ - قضت المادة ١٤ من عهد جمعية الامم بإنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة الى جانب محكمة التحكيم الدائمة ومحاكم التحكيم الخاصة فأبقت للدول الحرية في تقديم منازعاتها اليها . وأحال مجلس جمعية الامم أمر تحضير مشروع نظام هذه المحكمة على جماعة من كبار المشرعين يمثلون المذاهب القومية المختلفة^(٢) فاجتمعوا في لاهاي في يونيه سنة ١٩٢٠ ووضعوا مشروعاً جليلاً رفعوه الى مجلس جمعية الامم الذي أصدر قانوناً به في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بمد أن أدخل عليه تعديلات هامة . ونلخص هذا القانون فيما يأتي :

٧٦٠ - تؤلف هيئة المحكمة من قضاة مستقلين بلا مراعاة لجنسيتهم . ويكونون من ذوى المكانة الشخصية السامية وبمن تتوافر فيهم الصفات اللازمة في بلادهم لتولى أرقى المناصب القضائية أو من علماء القانون الدولي العام المعروفين

صفات القضاة

٧٦١ - تتألف المحكمة من خمسة عشر عضواً منهم أحد عشر

عدد القضاة

(1) The Permanent Court of International Justice, 1920.

(2) Eminent jurists representing different national points of view.

قاضياً وأربعة نواب قضاة ويجوز زيادة هذا العدد

٧٦٢ - تضع محكمة التحكيم الدائمة قائمة بأسماء القضاة الذين اختار القضاة ترى ترشيحهم للجلوس في محكمة العدل الدولية وتعرض هذه القائمة على الجمعية العمومية والمجلس في جمعية الأمم لاختيار القضاة من الاسماء الواردة فيها . ويعين قاضياً كل من يحوز أغلبية الاصوات المطلقة في الهيئتين

٧٦٣ - يتمتع القضاة مدة عضويتهم بالمحكمة من الاشتغال واجبات القضاة وامتيازاتهم بالاعمال السياسية قومية كانت أو دولية ولا يجوز أن يكونوا وكلاء أو مستشارين في قضايا دولية ويكون للقضاة خارج وطنهم جميع امتيازات الممثلين السياسيين المعروفة

٧٦٤ - اذا كان أحد القضاة من جنسية إحدى الدول المتخاصمة الجلوس كان للدولة الثانية أن تختار قاضياً من جنسيتها يجلس لسماع القضية والحكم فيها

٧٦٥ - تختص المحكمة بالفصل في جميع المنازعات بين الدول أعضاء جمعية الأمم بالاحاجة الى تفويض خاص مادامت هذه المنازعات ذات صبغة قانونية . أما الدول غير الاعضاء فيجوز لها أن ترفع القضايا امامها بالشروط التي يقررها مجلس جمعية الأمم وتختص أيضاً بالنظر في كل منازعة أخرى يتفق الخصوم على رفعها اليها وكل منازعة تكون مبنية على معاهدة أو اتفاق معمول به

فإذا كانت المحكمة مختصة وجب أن تتحقق أولاً من أن الطرق السياسية استنفدت وأن الخصوم لم يتفقوا من قبل على التحاكم في النزاع لدى جهة أخرى

٧٦٦ - وقد بينت المواد ٣٥ و ٣٨ و ٥٩ المصادر القانونية التي ترجع إليها المحكمة للفصل في المنازعات كما بينت ترتيب قوتها القانونية المصادر القانونية التي ترجع إليها المحكمة بآنا واجب الرعاية في العمل وهي :

(أ) الاتفاقات الدولية التي تقرر قواعد مسلمهاها من جانب الدول المتخاصمة عامة كانت هذه الاتفاقات أو خاصة

(ب) العادة الدولية التي تقرر قاعدة مرعية كقانون

(ج) المبادئ العامة القانونية المعترف بها بين الدول المتمتدة

(د) الاحكام القضائية وآراء كبار الكتاب في الامم المختلفة

بوصف كونها وسائل قانونية لبيان القواعد الدولية ^(١)

(1) As guidance for the court, with respect to international law and the relative weight to be attached to various expressions of it, the court is to apply the order following :

1. International conventions, whether general or particular, establishing rules expressly recognized by the contesting States.

2. International custom, as evidence of a general practice, which is accepted as law.

3. The general principles of law recognized by civilized nations.

4. Judicial decisions and the teachings of the most highly qualified publicists of the various nations, as subsidiary means for the determination of rules of law. (Art. 35.)

وللمحكمة أن تحكم بقواعد العدل والانصاف إذا اتفق الخصوم على ذلك ^(١)

٧٦٧ - وتختص المحكمة أيضاً بتقديم استشارات قانونية في المسائل الدولية المتنازع فيها الى الجمعية العمومية والمجلس في جمعية الامم كلما طلب منها ذلك

٧٦٨ - تبدأ الدعوى بان تقدم الدولة المدعية الى قلم كتاب المحكمة طلباً مبيناً فيه موضوع النزاع وأسماء الخصوم فيبلغه قلم الكتاب للدول ذات الشأن ولسكرتارية جمعية الامم لتبليغه الى أعضاء الجمعية واذا كان العمل المشكو منه قد أنفذ أو على وشك الانفاذ كان للمحكمة أن تأمر باتخاذ الاجراءات المستعجلة التي تراها ضرورية لصيانة حقوق الخصوم بشرط أن تبلغ تلك الاجراءات للخصوم والمجلس جمعية الامم .

أما المرافعات فهي كتابية وشفوية أيضاً . والجلسات علنية الا اذا طلب أحد الخصوم جعلها سرية وقدم لذلك أسباباً قبلتها المحكمة ولكل دولة تجد أن الحكم في الموضوع قد يمس حقوقها أن تطلب قبولها خصماً ثالثاً . كذلك تدعو المحكمة الدول الموقعة على أية معاهدة متناقش فيها أمامها لارسال من يمثلها ومتى حضروا اعتبروا أخصاماً

(1) 'The court to decide a case ex aequo et bono, if the parties agree thereto (art. 38.)

ثالثة فى الدعوى . وىكون تفسير المحكمة للمعاهدة فى هذه الحالة ملزماً للجميع

وحكم المحكمة نهائى لا يستأنف . انما يجوز التماس اعادة النظر فيه اذا ظهرت واقعة جديدة لم يسبق عرضها على المحكمة وكانت غير معروفة لطالب الالتماس وكان من شأنها التأثير فى الحكم وكل دولة تتحمل مصاريفها الا اذا قضت المحكمة بغير ذلك

٧٦٩ -- ويبين مما تقدم أن فى نظام ترتيب المحكمة واختيار

أعضائها واستمرار الحياة القضائية فيها وطبيعة القوانين التى يجب تطبيقها خطوة لا يستهان بها فى سبيل ارتقاء القضاء العالمى الذى يقوم عليه صرح السلام العام

نظام المحكمة
خطوة فى سبيل
ارتقاء القضاء
العالمى

٧٧٠ - وقد اقترحت لجنة العلماء فى مشروعها جعل القضاء

الزامياً فى جميع المواد ذات الصبغة القانونية بلا استثناء غير أن مجلس جمعية الامم عدل هذا النص وعلق جعل القضاء الزامياً على قبول خاص اللامحة المحكمة من جانب الدول أعضاء الجمعية أو الدول المذكورة فى الجدول الملحق بالمهد وهو مما يؤسف له

كان المشروع
يقضى بجعل
القضاء الزامياً

عهد جمعية الامم

٧٧١ - عنى عهد جمعية الامم بتسهيل التسوية الودية فى

المنازعات الدولية . حيث ألزم أعضاء الجمعية - فى حال قيام نزاع بينهم قد يفضى الى قطع العلاقات - بمرض أوجه النزاع للتحكيم أو عرضها

أعضاء اللجنة
يرضون أوجه
النزاع للتحكيم
أو على مجلس
جمعية الامم

على مجلس جمعية الأمم وصرح العهد بأن ليس لهم أن يلجأوا إلى الحرب قبل مرور ثلاثة شهور من صدور حكم المحكمين أو ظهور تقرير المجلس ٧٢ - واتفق أعضاء الجمعية على أن كل نزاع في تفسير معاهدة أو أى مسألة من مسائل القانون الدولى أو تحقيق واقعة يكون ثبوتها دليلاً على الإخلال بالتزام دولى أو فى بيان نوع التعويض المستحق بسبب الإخلال بالتزام دولى أو فى تحديد مقدار هذا التعويض كل ذلك مما يصلح للتحكيم فيه لكن هذا العهد لم يقرر التحكيم الإلزامى^(١)

٧٣ - فإذا اختارت الدول المتخاصمة عرض الأمر على مجلس جمعية الأمم فصل فيه بقرار والا اكتفى بتحرير تقرير بما يوصى به وقد تعهد أعضاء الجمعية بأن لا يدخلوا الحرب ضد الدولة التى تقبل أحكام التقرير . وإذا كان التقرير لم يتفق عليه بالاجماع فيحتفظ أعضاء الجمعية بحرية التصرف لتأييد الحق والعدل والمجلس غير مقيد بنوع من الاجراءات فيختار كل ما يراه مفيداً

(1) Between States which are members of the League of Nations, the court is given jurisdiction to hear and determine cases of a legal nature concerning :

- a. The interpretation of a treaty ;
- b. Any question of international law ;
- c. The existence of any fact, which if established, would constitute a breach of an International obligation ;
- d. The nature or extent of reparation to be made for the breach of an international obligation. (Art. 34.)

في حل النزاع . وله أن يستشير محكمة العدل الدولية الدائمة أنى شاء
ولكنه غير مقيد برأيها . وله أن يفصل في الموضوع بطريقة التسوية
أو بمقتضى القواعد القانونية

وله عرض النزاع على الجمعية العمومية لجمعية الأمم اذا رأى فائدة
من ذلك

الفصل الثالث

في الطرق اللاودية التي قد تفضى الى الحرب ^(١)

٧٧٤ — ان الدول اذ لم يتسن لها الحصول على ما تريد بالطرق
السياسية قد تلجأ في نيل بغيتها الى استعمال الوسائل اللاودية . والمضى
في هذا السبيل قد يفضى الى حرب كما قد ينتهى الى تسوية بين
الطرفين . وعلى أى حال فان هذه الوسائل في ذاتها ليست بحرب

هذه الوسائل
ليست بحرب

والوسائل اللاودية قد تنطوى على المعاملة بالعنف واستعمال القوة
مع الدولة الاجنبية بقصد منعها من اقرار أعمال غير مشروعة أو
الحيلولة بينها وبين إتيان أعمال مشروعة تفضيلا للالتجاء الى القوة دون
غيرها من الوسائل . وربما أدى استعمال القوة في مثل ذلك القصد الى
انتهاك حرمة القانون الدولي

(1) Non - Amicable Modes Short of War. Solutions violentes.

ليس في الالتجاء
الى هذه الوسائل
مخالفة للقواعد
الدولية دائماً

٧٧٥ - ان الدولة التي تلجأ الى القوة على الطريقة التي تعين لها لتسوية خلافها مع دولة قابلة للتحكيم تكون قد اقامت نفسها حكماً في قضيتها وعلت على القانون . غير أن عدم الاتفاق بصفة عامة على المسائل التي يجب عرضها للتحكيم أو الفصل فيها بالطرق القضائية من شأنه أن يسهل على الدولة المعتدية أن تدعى بأن ما تشكو منه هو مما لا يقبل التحكيم ولا يحتمل التقاضي . فبئل هذا المنذر لا يمكن تبين قيمته الا بفحص الظروف الخاصة بالامر المشكو منه . وعلى أي حال فان من الصعب الحكم بأن الالتجاء الى الوسائل اللادوية فيه دائماً مخالفة للقواعد الدولية ما دام الحصول على الحق بواسطة التحكيم أو التقاضي غير ميسور بل ما دامت الحالات الصالحة للتحكيم أو التقاضي غير معروفة بوضوح

ومما يلاحظ أن ليس مجرد انتهاك الدولة الاجنبية حرمة القانون ولا مخالفتها لمقتضيات العدالة هي التي تقضي الى استعمال الوسائل اللادوية بل الذي يبعث عليها عادة انما هو تهادي تلك الدولة في انكار الحق وعدم الاذعان للتقاضي

(١) قطع العلاقات السياسية

٧٧٦ - اذا لم تفلح الدولة في تسوية النزاع بالمفاوضات قطعت العلاقات السياسية مع الدولة الخاطئة اظهاراً لغضبها القومي وتنبيها الى

(1) Withdrawal of Diplomatic Relations. Interruption des Relations Diplomatiques.

خطورة الحال وضرورة تقديم الترضية أو التعويض

استعادة ممثل
الولايات المتحدة
في كاراكاس
سنة ١٩٠٨

٧٧ - في ١٣ يونيو سنة ١٩٠٨ استعادت الولايات المتحدة ممثلها السياسي في كاراكاس وأقفلت وكالتها السياسية في تلك العاصمة وفوضت ممثل البرازيل السياسي في رعاية مصالحها ومراقبة أموالها ومحفوظاتها وذلك لأن حكومة فنزويلا في عهد الرئيس كاسترو رفضت أن تعوض الأمريكيين عن الأضرار التي لحقت أملاكهم بنظمتها وأبت قبول التحكيم في الأمر على الرغم من إلحاح الوزير الأمريكي فاصبح بقاءه في البلاد عديم الفائدة. فلما تولى جوميز الرئاسة في ديسمبر سنة ١٩٠٨ أبلغ الولايات المتحدة بواسطة ممثل البرازيل رغبته في تسوية ما بين بلاده وبين الدول الأخرى من المنازعات فأرسلت الولايات المتحدة مندوباً خاصاً اتفق مع حكومة فنزويلا على تسوية الطلبات الأمريكية كلها إما بالمفاوضات السياسية وإما بالتحكيم ثم أعادت وزيرها إلى كاراكاس

وظاهر أن قطع العلاقات السياسية في مثل هذه الحالة لا يعد مخالفاً للقواعد الدولية لأنه لا وجه لإجبار دولة ضيمت على الاستمرار في علاقات سياسية رسمية مع دولة معتدية عليها لكن لا ريب في أن الالتجاء لهذه الوسيلة لا يكون من الحكمة ما لم يكن مبنياً على أسباب خطيرة

٧٨ - وقد وقعت حوادث كان قطع العلاقات السياسية فيها لآظهار السخط على تصرف قومي تأباه الإنسانية حتى مع وقوعه في

قطعت انكلترا
علاقتها السياسية
مع فرنسا عقب
اعدام لويس
السادس عشر
١٧٩٣

ازمات خطيرة . ولكن مهما يكن الحال فان مثل هذا الفعل يعد اهانة ظاهرة وتحدياً صريحاً قد يفضى الى الحرب . مثال ذلك أن انكلترا قطعت العلاقات السياسية مع فرنسا عقب اعدام لويس السادس عشر في ٢١ يناير سنة ١٧٩٣ وأمرت سفير فرنسا بمغادرة بلادها فلم تمض أيام حتى بدأت فرنسا الحرب معها (في ٨ فبراير سنة ١٧٩٣)

قطعت الدول
المعظمى علاقاتها
مع سريريا لتولي
قاتلي الملك
اسكندر مناصب
الدولة ١٩٠٣

٧٧٩ - وفي سنة ١٩٠٣ حينما سمحت سريريا لبعض قاتلي الملك اسكندر بتقلد مناصب كبيرة في الدولة قطعت الدول المعظمى علاقاتها معها واستعادت وزراءها من بلغراد اظهاراً لمعظم اشمزارها من هذا التصرف الشائن . ولئن كان قطع العلاقات السياسية لم يفرض الى حرب لكن أغلب هذه الدول لم تجدد علاقاتها مع سريريا الا في سنة ١٩٠٦^(١) حينما تخلى المجرمون عن مناصب الدولة

في التآمر^(٢)

الاقتصاص والتتكيل^(٣)

٧٨٠ - الاقتصاص هو الجزاء الذي تلجأ دولة ما الى ايقاعه الاقتصاص

(١) وظاهر أن من المتعذر قطع العلاقات مثل هذه المدة الطويلة بين الدول المعظمى لان اعمال التمثيل فيها زمناً طويلاً مع كثرة معاملاتها ينشأ عنه من الاضرار ما قد لا يمكن اصلاحه . كما أن استمرار التعامل للدولى من غير تمثيل سياسى تقوم في سبيله العقبات والدولة التى تراخى فى استعمال هذا الحق تخرج بذلك نفسها من الميدان الدولى

(2) Reprisals. Représailles.

(3) Retorsion. Rétorsion

اجابة على ما بدر اضراراً بها من جانب دولة أخرى . ويقصد به صد العمل المسمى

والاقتصاص يكون بمقابلة المثل بالمثل^(١) كما اذا أساءت دولة الى رعايا دولة أخرى بأن لم تعاملهم أسوة بغيرهم من الاجانب أو منعت دخول محصولاتها الى البلاد أو وضعت تعريفات جركية أو رسوم نقل (ترانست) بكيفية تعطل ورود هذه المحصولات فاجابت الاخرى بمعاملة رعايا الاولى أو محصولاتها بالمثل

ويكون الاقتصاص أيضاً بعمل غير مماثل : أساءت حكومة كندا معاملة الصيادين الامريكيين اساءة لا تتفق مع حسن علاقات الجوار فاجاب مجلس الشيوخ الامريكي في سنة ١٨٧٠ بتفويض رئيس الجمهورية في وقف العمل بالقوانين التي تجيز نقل البضائع الكندية خلال أراضي المملكة والقوانين التي تبيح للسفن الكندية دخول البحار الامريكية

ولئن كان لا مسئولية على الدولة قانوناً ما دامت فعالها استمالة لحق مشروع غير انه كثيراً ما يكون الخوف من الاقتصاص مانعاً لها من اتيان فعل جائز قانوناً لكنه ضار بدولة أجنبية أو ماس بمصالح رعاياها

٧٨١ - التنكيل يكون اذا وقعت التصرفات من الجانبين مخالفة للقواعد الدولية . تأتي دولة عملاً غير ودي مخالفاً في الوقت عينه بالتزاماتها الدولية فتجيب الاخرى بالاخلاق بالتزام قانوني لارغام الدولة

التنكيل

المعتدية على المدول عن خطتها أو لمجرد الانتقام منها والتكاثية بها
ومن العسير في هذه الحالة تقدير قيمة عذر الدولة التي انتقم
لنفسها بطريقة غير مشروعة . وعلى أى حال لا يمكن تبرير عملها قانوناً
الا اذا ثبت على الاقل أنها استنفدت كل الطرق الودية فكانت غير
مجدية في التسوية

٧٨٢ - وصور الانتقام عديدة . فقد يكون بظاهرة كتنسير صور التنكيل
عديدة أسطول الى بحار الدولة المعتدية أو الى مياه قريبة منها بقصد الزامها
بكف الاعتداء وهذه الطريقة أصبحت عادة يركن اليها في إرهاب
دولة مضطربة الاحوال أو غير متمتعة بكامل الحقوق الدولية

فقد وقع في سنة ١٨٥٨ أن أطلقت النار على سفينة حربية مظاهرة بحرية
في باراجواى
سنة ١٨٥٨ أمريكية وهي في مياه جمهورية باراجواى فأصيب أحد البحارة وتوفي
على الأثر فأرسلت الولايات المتحدة أسطولاً بحرياً للتظاهر بتلك
المياه وقد أعان وجوده على نجاح ممثل أمريكا في المفاوضات التي جرت
بشأن تعويض عائلة المصاب وفي عقد معاهدة صداقة وتجارة مع باراجواى

٧٨٣ - وحدث أن أهان أهالى مدينة جرييتون (في نيكارا جوى) حريق جرييتون
سنة ١٨٥٤ وزير الولايات المتحدة واعتدوا على شركة النقل الأمريكية فطلب منهم
قائد السفينة « كيان » تقديم الاعتذار إلى الوزير ودفع أربعة وعشرين
الف دولار تعويضاً للشركة فرفضوا فأطلق النار على المدينة في ١٣
يوليه سنة ١٨٥٤ ثم أنزل البحارة إلى الشاطئ فأحرقوا تلك المدينة وقال
الرئيس يرس في بيانه دفاعاً عن هذا التصرف « ان أهل المدينة من

الهمج المجرمين الذين لا يختلفون في شيء عن القرصان . ولا شك في أن مثل هذا التصرف البعيد عن الحكمة والانسانية لا تعامل به الولايات المتحدة أية دولة محترمة في الدوائر الدولية

احتلال فرنسا في جزيرة فورموزا سنة ١٨٨٤ وفي سنة ١٨٨٤ كانت فرنسا تحارب في اقليم التونكين لاختضاع أهاليه فصادفت مقاومة كبيرة من عصابات صينية . فلم تر اعلان الحرب على الصين بل انتهجت معها منهج سياسة «الذكاء في التدمير»^(١) بأن تقدم أسطول فرنسي واطلق النار على ترسانة فوشو واحتل عدة مواقع في جزيرة فورموزا . وفي ذلك الوقت لم تحصل استعادة الممثلين السياسيين بل كانت المفاوضات جارية بين الدولتين

كيف نشأ النأر ٧٨٤ — ان قوانين النأر الحديثة ترجع في أصل نشأتها الى علاقات الامم والمدن من قبل ظهور القانون الدولي بقرون . فقد كان الرأي الشائع من القدم أن الاجنبي ليس وحده المسئول عن الجرائم التي يرتكبها بل مواطنوه متضامنون معه فيها وذلك على اعتبار وحدة المصالح بين الملك ورعاياه أو بين مدينة وأهاليها . فالاعتداءات التي تقع من الملك أو المدينة أو الفرد تمتد حاصلة من الرعايا والاهالي جميعا والاعتداءات التي تقع على أي منهم تعتبر واقعة عليهم جميعا فيكون الجميع مسؤولين أو يتضافر الجميع على الانتقام والانتقام كان متروكا بالطبيعة للأفراد فكان التجار يتكاثفون

(١) « Destruction Intelligente. »

كانت هذه عبارة جول فرى رئيس الوزارة الفرنسية في وصف فمال دولته في الصين

لمعاقبة من يعتدى عليهم أو لمطالبته بالتعويض عن أى ضرر يمس أحدهم . فإذا اختاروا التنكيل اندفعوا فيه برأ وبجرأ يقتلون الانفس ويضبطون الاموال

وقد بنى على هذه العادات نظام ثابت فى القرون الوسطى . فاذا ضلبت أموال ولم يمكن استردادها بعينها أو الحصول على التعويض عنها قبض المجنى عليهم من التجار على شخص الجانى واحتجزوه رهينة أو قبضوا على بعض مواطنيه فلا يخلون منيهم حتى يحصلوا على ما يزعمون من الحقوق . وان كان لهؤلاء اموال استولوا عليها تعويضا عما خسروا وكان يطلق على اخذ الرهائن بالقوة للحصول على التعويض كلمة ربرايزالس^(١) وهى كلمة مستحدثة لم تكن معروفة فى القانون الرومانى مع أن أخذ الرهائن على مثل الكيفية التى شاعت فى القرن السابع عشر كان من العادات المعروفة فى أتبنا^(٢)

وقد تطورت طرق اقتصاص الملك لرعاياه من الاجانب . والملك طبعاً لم يكن له أن يسكت على ظلم يصيب رعاياه من يد أجنبية وم يقومون بأجل الخدم للمملكة . فبعد أن كان يرخص الى جماعات من

(1) Reprisals.

(٢) اذ كان لا قارب الأتيني الذى قتله أجنبى أن يقبضوا على ثلاثة من مواطنى القاتل لينتقم منهم القضاء بل لقتلهم أحياناً . وقد ذهب العلامة جوستاف جوتزلى أن هذا الانتقام لم يكن فى قوانين الاغريقين قطع بل كان منتشرأ بين الرومان بل وفى قوانين ارنلدا القديمة

الافراد في الثأر لمواطنيهم^(١) تولى دفع ما يقع عليهم من اعتداء الدول الاجنبية واعتداء رعاياها^(٢) فكانت الدولة ذاتها تستولى على أملاك الاجانب بالقوة انتقاماً منهم ولم تكن تجرى على هذا في حالة الدفاع عن رعاياها فقط بل ايضا في حالة الدفاع عن المصالح العامة للدولة . فكما أنها تنتقم لظلم وقع على أفرادها كانت تنتقم لاهانة قومية لم تحصل على الترضية عنها

وقد تنوعت على مر الزمان كيفية الثأر من الاموال فلم تثبت على صورة الاستيلاء عليها بل استتبع هذه صوراً أخف كجرد ضبطها بالقوة وبغير القوة

مدلول الثأر
الآن

٧٨٥ - تتجه ميول الكتاب السياسيين في الوقت الحاضر الى اطلاق « الثأر » على جميع وسائل الاكراه التي تتخذها دولة مجنى عليها للاتصاف من دولة معتدية . على أن بعضهم يرى قصر مدلول « الثأر » على صورة استيلاء دولة على أموال دولة أجنبية أو أموال رعاياها أو حبس هذه الاموال بقصد الحصول على تعويض عن ضرر نال الدولة

(١) أعطى لويس الرابع عشر في سنة ١٦٧٧ الى اثنين من ملاك السفن في بورдо جوازات بالثأر من اموال رعايا ملك انكلترا الى حد قيمة السفن الاربع عشرة التي سلبها الانجليز

(٢) أمر الفرنسيون سفناً بريطانية فطلب كرومول من مازارن تعويض الرعايا البريطانيين فلم يجب فاصدر كرومول أمره الى سفيتين حريتين بأن تأسرا سفناً فرنسية بقدر ما يلزم للتعويض فسلمت السفن وبيعت ودفع من ثمنها ما كفى لتعويض البريطانيين وما زاد من الثمن سلم لسفير فرنسا

بفعل مخالف للقواعد الدولية ورفضت الدولة الخاطئة اصلاحه

بعض مواد شريرة

٧٨٦ - تعهدت فرنسا في ٤ يولييه سنة ١٨٣١ بأن تدفع للولايات المتحدة مبلغ ٢٥ مليون فرنك على ستة أقساط سنوية ولكنها عجزت عن الدفع فصرح الرئيس جاكسون في رسالته السنوية سنة ١٨٣٤ بأن الولايات المتحدة ستتولى الامر بنفسها قائلا ما نصه « من المبادئ المسلم بها في القانون الدولي أنه اذا رفضت الدولة المدينة سداد دين معين أو قصرت في سداده كان للدولة الدائنة أن تضبط من أموال المدينة وأموال رعاياها ما يكفي لسداد الدين ولا يحق للدولة المدينة أن تتخذ هذا سبباً مسوغاً للحرب ». عند ذلك توسلت انكلترا في الامر فظهرت فرنسا استعدادها للسداد وأخذت فعلا في دفع الاقساط^(١)

٧٨٧ - وفي سنة ١٨٩٥ أرسلت بريطانيا العظمى اسطولها الى نيكاراغوا واحتلت كورنتو لأن الحكومة لم تدفع التمويض الواجب بسبب الاعتداء على القنصل البريطاني وعلى عشرين من الرعايا البريطانيين ولم تنسحب جنود الاحتلال حتى تم الاتفاق

٧٨٨ - وفي سنة ١٩٠١ استولت فرنسا على جارك ميتيلين لأن تركيا لم تدفع التمويض الواجب لرعاياها وبقيت مستولية عليها حتى أدت تركيا ذلك التمويض

(١) لكنهم لا يعملون الآن في أمريكا الى استعمال العنف لا كراه دولة على سداد دين أو دفع تمويض للرعايا أما في أوروبا فغير ظاهر أن الميول متجهة الى هذا النحو

٧٨٩ - وفي سنة ١٩٠٨ حبست هولندا بعض السفن الفنزويلية
 للحصول على تعويض بسبب حجز فنزويلا سفناً هولندية فتحرر بين
 الطرفين بروتوكول بموجبه تدفع فنزويلا التعويض وتترك هولندا السفن
 ٧٩٠ - وقعت من عهد قريب حادثة تظهر معنى الثأر بوضوح .
 ذلك انه في ٩ ابريل سنة ١٩١٤ قبضت فصيلة من جنود الجنرال هيرتا
 رئيس الحكومة المؤقتة في مكسيكو على موظف أمريكي واثنين من
 البحارة بغير وجه حق ولم يمض الا قليل حتى أمر أحد القواد
 المكسيكيين بالافراج عنهم وقدم الاعتذار وتبع ذلك أن الجنرال
 هيرتا نفسه أبدى أسفه لوقوع الحادثة . ولكن قائد الاسطول
 الأمريكي رأى أن الامر خطير فلم يكتف بما كان وطلب أداء التحية
 للعلم الأمريكي بمراسم حرية خاصة فقبل الجنرال هيرتا^(١) تحية العلم
 الأمريكي واطلاق واحد وعشرين مدفعاً بشرط أن ترد التحية مدفعاً
 بمدفع . فلم يقبل القائد الأمريكي وتبع ذلك أن طلب الرئيس ولسن في
 ٢٠ ابريل سنة ١٩١٤ من المؤتمر الأمريكي أن يأذن بأرغام الجنرال هيرتا
 وانصاره على القيام بواجب التعظيم للولايات المتحدة . فاصدر مجلس
 الشيوخ ومجلس النواب مجتمعين في اليوم ذاته قراراً جاء فيه « ان للرئيس
 مطلق الحق في استعمال ما للولايات المتحدة من القوات المسلحة للحصول
 على الترضية الواجبة بسبب هذا الاعتداء والاخلال بما يجب للولايات
 المتحدة من الاحترام » وأضاف القرار « أن الولايات المتحدة لا تضر

مولاندا
 وفنزويلا
 سنة ١٩٠٨

حادثة
 تامبيكو (١)
 سنة ١٩١٤

أى عداة للشعب المكسيكى وأن ليس من غرضها أن تعلن الحرب على مكسيكو». وفى اليوم ذاته أبحر أسطول أمريكى كبير الى سواحل مكسيكا واحتل فيراكروز^(١) واستولى على الجمارك لمنع وصول الاسلحة والذخائر الى الجنرال هيرتاسلمت مكسيكو جوازات السفر الى الوكيل السياسى الأمريكى . وفى ٢٥ ابريل قبلت الدولتان وساطة البرازيل وشيلي والارجنتين لكن الاحتلال الأمريكى بقى فى فيراكروز عدة شهور حتى تم التوفيق بين الدولتين

٧٩١ - والخلاصة أن التأثر ليس له أسلوب معين فانه كما يكون

الطرفان فى
التأثر لا يريدان
الحرب فتبقى
حالة السلام
قائمة

بحجز الاموال أو اتلافها يكون بأسر السفن واحتلال الاراضى وغير ذلك مما يعمد بطبيعته من أعمال الحرب ولا يختلف عنها الا فى انحصاره عادة فى منطقة محدودة وفى أن من يعمد اليه لا يريد الحرب . فاذا كانت الدولة التى توجه ضدها هذه الاعمال لا تجيب باعلان الحرب فان مثل هذه الحالة تسمى « التأثر بالعنف » : الطرفان فى هذه الصورة لا يريدان الحرب ولا تحميل غيرهما نتائج حالة الحرب . فتبقى اذن كل مميزات حالة السلام القانونية قائمة فالمعاهدات باقية والعلاقات السياسية لا تنقطع والتجارة فى المناطق التى لا تدخل فى دائرة الضغط تستمر والساسة من الجانبين يعملون

٧٩٢ - التأثر بالعنف وإن كان لا يقصد به العداة التام إلا أنه

التأثر بالعنف
وسيلة القوى
أزاء الضيف

قد يفضى الى الحرب فان أية دولة قوية لا تصبر منه دون خوض غمارها

لان العزة القومية تمنعها من أن تستنزل لتسوية مفروضة بالضغط والاكراه على حين أنها ربما كانت تقبل مثل هذه التسوية بالطرق السياسية . من أجل ذلك لا تلجأ الدول التي لا ترغب في الحرب إلى أعمال العنف الا اذا كانت الدولة الخاطئة ضعيفة لدرجة يؤمن معها شر غضبها . فالتأثر بالعنف انما هو وسيلة القوى ازاء الضعيف

٧٩٣ — وعلى أى حال فلا وجه لان تلجأ الدولة اليه الا اذا كان الاخلال بالقواعد الدولية مهيناً لكرامتها في الواقع واستمرت الدولة الجانية ترفض ما يجب من الترضية . ولا شك أن السياسة الحكيمة تنبؤ عن استعمال العنف ما دامت الطرق الودية لم تستنفذ^(١) وأهم فعال العنف التي تكون عادة في النار هي الحصر البحري والحجز غير الودي أو العدائي

(٢) الحصر البحري السلمى

٧٩٤ — الحصر البحري السلمى هو قطع المواصلات بالقوة مع ميناء أجنبية أو سواحل أجنبية في الدخول والخروج بواسطة حركات احاطة بحرية ويقصده ارغام الدولة على التسليم بما يكون مطلوباً منها لاصلاح اضرار ناشئة من تصرفاتها السيئة أو ارغامها على اتباع منهج سياسى معين . ويقع بين دولتين متسالمتين . وما دام أنه ليس هناك

(١) وقد اقترح وستليك « قصر النار بالعنف على الدول التي ترفض قبول التحكيم أو تتامل فيه اذا قبضه أو لا تخضع لقرار المحكمين اذا صدر »

(2) Pacific Blockade. Blocus Pacifique ou Commercial.

متحاربون فلا محل لاعتبار الدول الاخرى في حالة حياد
والحصر يوصف بأنه سلمي لان الدولة التي تقوم به تقصد البقاء
في حالة السلم والدولة المحصورة لا تشاء أن ترى في هذا العمل حالة
حرب على أن هذه العملية وان خلت عن الاستيلاء على الاموال أو
ضبطها الا أنها ان أفلحت ضيعت على الدولة المحصورة كثيراً من
المنافع. ومن هنا كان مجرد حبس سفن الدولة المحصورة معدوداً في
ذاته من فعال العنف

وقد وقعت حوادث حصر كثيرة لم تستتبع حرباً ولذلك أصبح
الحصر البحري غير معدود قانوناً من الاعمال غير المشروعة^(١)

٧٩٥ - وقد وقع أول حصر بحري سلمي في سنة ١٨٢٧ حينما
حاصرت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا شواطئ بلاد اليونان لمنع
تموين الجيش التركي الذي كان يحارب الثائرين فيها. وقع الحصر لكن
تلك الدول بقيت في حالة سلم مع تركيا لانها لم ترد الحرب إنما أرادت
ارغام تركيا على قبول الوساطة في حربها مع رعاياها اليونانيين الثائرين
٧٩٦ - يشترط لصحة الحصر قانوناً:

شروط الحصر

(١) أن يكون وافياً بالفرض

(٢) أن يبلغ للدول الاخرى

آثار الحصر

٧٩٧ - آثار الحصر مختلف فيها

فان انكسرت ترى أن لا حق للدولة التي تضرب الحصر في التعرض من انكسرت

(١) ويشترط للمهد الدولي في ذلك أن لا يلحق الدول الاخرى منها ضرر

لسفن الدول الاخرى التي لم تشتبك في النزاع وترى أيضاً عدم جواز مصادرة سفن الدولة المحصورة بل أن يكتفى بحجزها على أن يفرج عنها عند التسوية

مدىب فرنسا أما فرنسا فاتها تجد أن للدولة المحاصرة أسر سفن الدولة المحصورة ومصادرتها وكذلك سفن الدول الاخرى اذا حاولت اختراق خط الحصار

حصرت فرنسا جزيرة فورموزا في سنة ١٨٨٤ فاحتجت بريطانيا العظمى على التعرض لسفن الدول الثالثة فاجاب الفرنسيون بأن سفنهم الحربية لن تتعرض لهذه السفن في عرض البحار لكنها تضبط جميع السفن التجارية التي تحاول دخول الموانى المحصورة سواء أكانت سفناً صينية أم غير صينية . على ذلك أجاب لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا العظمى بأنه اذن يعد فرنسا في حالة حرب مع الصين وينفذ قواعد الحياد في موانى هونج كونج وسنغابور . فاهابت فرنسا أثر ذلك بحق المحارب ضد المحايدین لكن التسوية تمت مع الصين فانهى النزاع

وفي سنة ١٨٩٣ تجدد النزاع في هذا الموضوع اذ حاصرت فرنسا مصب نهر مينام بقصد ارغام سيام على قبول شروطها لكن المشكلة انتهت بخضوع حكومة سيام

مدىب فرنسا

حصرت فرنسا
لجزيرة فورموزا
سنة ١٨٨٤حصرت فرنسا
في سيام
سنة ١٨٩٣المعهد الدولى
يؤيد نظرية
انكارترا

٧٩٨ - والمبول متجهة للاخذ بالنظرية البريطانية فان المعهد الدولى أيدها في اجتماع هيدلبرج سنة ١٨٨٧ لكنه قرر بأن الافراج عن سفن الدولة المحصورة عند التسوية يكون من غير تمويض^(١)

(1) Annuaire de l'Institut de Droit International, 1887 - 1888 p.p. 300, 301.

وظاهر أن هذا رأى هو الصحيح لانه من المقرر أن ليس لدولة أن تمنع سفن دولة أخرى في وقت السلام من الاتجار مع موانئ مفتوحة من جانب الدول ذات السيادة عليها . وأما مصادرة سفن الدولة المحصورة فقد لا تهم الدول الأخرى ولذلك يكون الأولى ترك الأمر فيها للدولة المحاصرة تتصرف في كل حالة جزئية بحسب الظروف . فإن كان لها حق في تعويضات مثلاً جاز أن تصدر من تلك السفن بقدر ما يوازى التعويض .

٧٩٩ - وترى أمريكا أيضاً أن لا وجه للتعرض لسفن الدول الأخرى التي لا شأن لها في النزاع ولذلك جرت على عدم التقيد بالحصر البحرى السلمى

امريكا تؤيد
النظرية
الانكليزية

ففى سنة ١٨٩٧ أعلنت ست من الدول العظمى اعترافها على حصر جزيرة كريد وحدث من حق الدول شبه المحايدة بإعلان صدر فى ٢٠ مارس سنة ١٨٩٧ ^(١) جاء فيه « أن الحصر موجه ضد جميع السفن اليونانية لكن سفن الدول الست العظمى وسفن شبه المحايدى لا تدخل الا الموانئ التي احتلتها الدول العظمى على أن لا تفرغ بضائعها فيها اذا كانت مرسله للجنود اليونانية أو الى داخل الجزيرة » . وقررت الدول المحاصرة أيضاً حق الاسطول الدولى في تفتيش تلك السفن . فلم

حصر كريد
سنة ١٨٩٧

(١) وكان القصد من الحصر منع اليونان من ضم الجزيرة اليها ومنع تركيا صاحبة السيادة على هذه الجزيرة من احتلالها

تقبل الولايات المتحدة التقييد بشيء من ذلك^(١)

وفي سنة ١٩٠٢ أعلنت ألمانيا حصرها لفرنزويلا سلميا بقصد ارغامها على دفع تمويلات واشتركت معها فيه بريطانيا العظمى وقصدت ألمانيا تنفيذه ضد الدول الاخرى فصرحت الولايات المتحدة بأنها لن تنفيذه وإنما متمسكة بموقفها في حصر كريد سنة ١٨٩٧ فلن تقبل بحال نظرية « ان الحصر البحري السلمى يؤثر في حقوق الدول الاخرى التى لم تشارك فيه » ولن تقبل التعرض لتجارتها ولا لسفنها بحال ، ولما كانت ألمانيا وبريطانيا العظمى تريدان جمل الحصر ذا أثر يتعمد للغير فقد قررتا وجود حالة حرب (بدون اعلان حرب) وأعلنتا حصرًا حريًا انتهى باتفاق فبراير سنة ١٩٠٣

حصر فرنزويلا
سنة ١٩٠٢

الحجز (امبارجو)^(٢)

٨٠٠ - الحجز هو حبس السفن وغيرها من الاموال في داخل

الحدود الوطنية لمنع انتقالها الى وطن أجنبي

٨٠١ - فاذا كانت الدول لا تحبس الا الاموال والمخضولات

الحجز للدنى
او السلمى

والسفن التابعة لها بقصد اتقاء النهب والسلب فيسمى الحجز حجزاً مدنياً أو سلمياً^(٣) . أما اذا قصد به التأثير على دولة أجنبية بحرمانها من الانتفاع بهذه السفن في تقل لوازمها ففى هذه الحالة يكون الحجز

(1) Holland, Studies in International Law, p.p. 139, 140, 146.
150 ; Moore, Dig., vol. VII, p. p. 138 - 140.

(2) Embargo. (3) Civil or Pacific.

عملا غير ودي^(١)

٨٠٢ - وحق الدولة الاتجاء الى مثل هذه الوسيلة لانزاع فيه .
فقد حجزت الولايات المتحدة^(٢) سفنها في خلال حروب فرنسا
وبريطانيا العظمى في سنة ١٨٠٧ حتى تنفادى اعتداءات المتحاربين غير
المشروعة وقد أضرت هذه العملية بمصالح بريطانيا لكن لم يكن لها
وجه في الشكوى

٨٠٣ - وقد تجسب الدولة محصولات أراضيها أو مصنوعات
معاملها بقصد الاحتفاظ بما يلزم للاستهلاك في البلاد أو بقصد حرمان
دولة أو دول لأجنبية من الاتفاف بها . ففي ١٤ مارس سنة ١٩١٢ قرر
المؤتمر الأمريكى بناء على طلب الرئيس تافت حبس الاسلحة والذخائر
ومنع تصديرها الى مكسيكو لانها كانت مهبط اضطرابات متوالية
ما كان يشجع استمرارها الا ما تستورده من الولايات المتحدة من
هذه الاصناف

٨٠٤ - ويكون الحجز عملا عدائياً^(٣) اذا تناول حبس السفن . الحجز العدائى
المملوكة لدولة أجنبية . فان كان القصد منه اكرام هذه الدولة على
اصلاح ضرر ناشئ من تصرف غير شرعى كان ثأرا بالعنف فلا يعتبر
مشروعاً الا اذا اتبني على أمور مسوغة للثأر ولم يكن مجرد استعمال
قوة لا مبرر لها

(1) V. Bonfils - Fauchille, § § 328, 965. Hall, § § 120, 122.
Oppenheim, II, § 40.

(2) Act of Congress, dec. 22, 1807. President Jefferson's
Recommendations, Cheney Hyde, II, § 593. (3) Hostile.

وجوب تعويض
الدول الأخرى

٨٠٥ - ويضر هذا الحجز بالدول الأخرى أحيانا فستحق تعويضا. وقد عقدت بعض الدول معاهدات لتأييد حق التعويض في هذه الحالة^(١)

حجز سفن
هولندا
سنة ١٨٠٣

٨٠٦ - وقد يقع الحجز العدائي بقصد إكراه دولة على انتهاج منهج سياسي معين. فقد حبست بريطانيا العظمى في سنة ١٨٠٣ سفن هولندا في موانئها لإرغامها على ترك محالفة نابليون وكانت النتيجة على العكس من ذلك فإن الحرب لما وقعت انحازت هولندا فيها إلى جانب نابليون

الانتفاع بالسفن
شبه المحايدة
وتعويض ذلك

٨٠٧ - تناولت المعاهدات كذلك حالة ضبط السفن الأجنبية شبه المحايدة لاستعمالها لمصلحة الدولة الحائزة في حملة حرية أو غيرها من المنافع العامة. والظاهر أنها تقر هذا التصرف بشرط تعويض أصحاب السفن تعويضا عادلا عما يصيبهم من الخسارة وعما يقابل الانتفاع بسفنهم. وهذا الحق نادر الوقوع في حالة السلم

عدم جواز
حجز السفن
عند توقع
الحرب

٨٠٨ - جرت الدول في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر على حجز السفن عند توقع نشوب الحرب بقصد مصادرتها متى أعلنت وهو عمل لا مبرر له

ولقد جاء ارتقاء المصالح التجارية ونمو شعور العدل قاضيا على هذا التصرف غير اللائق بل أصبحت الدول تجرى على تقيضه إذ هي عند

(١) معاهدات الولايات المتحدة مع بروسيا سنة ١٧٩٩ ومع البرازيل سنة

١٨٢٨ ومع فنزويلا سنة ١٨٣٩

بداية الحرب تمهل سفن العدو ديثما تتمكن من مناصرة البلاد^(١)

في قطع المعاملات التجارية^(٢)

٨٠٩ - ويكون النار أحياناً بقطع المعاملات التجارية . فقد
تقرر الدولة قطع هذه المعاملات مع دولة أخرى اتقاء لاعتداءاتها
وتخطيها حدود القوانين او لا كراهها على تغيير تصرف غير شرعى
واقع منها . ولكن هذه الوسيلة لا يلجأ اليها الا اذا ثبت ان من
ورائها فائدة ترجى

(1) Hagne Conventions, 1907. Convention relative to the Status of enemy merchant ships at the outbreak of hostilities. Convention relative au régime des navires de commerce ennemis au début des hostilites.

(2) Non - Intercourse.

الكتاب الثالث

في المنازعات الدولية^(١)

الباب الأول

الحرب^(٢)

٨١٠ — على الرغم من شيوع المذهب القاتل بتسوية ما يقوم من الخلاف بين الدول بالوسائط الودية أو بالطرق القضائية عند الامكان فان الدوائر الدولية لا يزال يعمل فيها على أن طريق التسوية الوحيد المعقول الذى يتفق مع الشرف هو الحرب
وهذا رأى الذى لم يضعف مطلقاً يستند الى الواقع الذى يجب أن يكون محلاً للنظر والاعتبار . هذا الواقع المحسوس هو الذى تبنى عليه الدول المستنيرة تصحياتها وبياناتها الحرية برأ وبحراً
وستستمر قواعد الحرب من الاصول الجوهرية فى قواعد

(1) Differences Between States. Des litiges internationaux.

(2) War. La Guerre.

القانون الدولي ما دام موجوداً بين الدول من يرى الحرب هي الوسيلة
الآخرة لحل المنازعات

٨١١- على أنه يبين من تقصى أحوال الحروب في العهد الحديث
أن الدول المحاربة أميل الى تكليف فعالها بحسب حاجاتها منها الى
توجيه عنايتها للعمل على مقتضيات العدل الدولي بل انها قد تذهب الى
تفسير القواعد الدولية على هواها ان لم تجد دولة قوية تصدها .
والاحتجاج بالضرورات الحربية كثيراً ما كان الغرض منه التخلص
من القيود الدولية الموضوعة لضبط النفس عن الاهواء والشهوات

وهذا ما يثير الشك فيما اذا كانت أنظمة العدل في الحرب مما يمكن
الاطمئنان لاحترامها بين الاعداء خصوصاً وأن القواعد التي جاءت
بها مؤتمرات لاهاي في سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ ليست ملزمة لغير الدول
التي وقعتها فكلاً وجد محارب غير ملتزم بها فان خصمه يتخلص هو
أيضاً من واجب رعايتها ولو كان من الموقعين عليها . لكن العظات
التي دوت بها الحرب العظمى في أنحاء العالم ربما نبعث الدول على
التفكير في وضع قواعد للحرب تكون أكثر ملاءمة لخير الانسانية في
نفس الوقت الذي تحاول فيه التوسع في حل المنازعات بالوسائط السلمية

الفصل الأول

في حالة الحرب ^(١)

٨١٢ - الحرب يمكن تعريفها بأنها حالة عداء مسلح بين دولتين فأكثر ^(٢) وما دامت الحرب قائمة فإن الدول المشتبكة فيها تعد أعداء بعضها لبعض . وتوقف بينها كل العلاقات السياسية المألوفة ولا يبقى الا مقارنة القوة بالقوة

٨١٣ - وحالة الحرب هي حالة قانونية يتولد عنها علاقات معينة مع الدول المحايدة التي لا تشترك في الحرب كما أنها تنظم علاقات الدول المتحاربة على وجه خاص

٨١٤ - وقد توجد حالة الحرب قبل استعمال أية قوة لان الحرب ليس معناه استعمال القوة المجردة بل معناه قيام حالة قانونية جديدة يتولد عنها حقوق وواجبات دولية معينة . فاذا أعلنت دولة الحرب على أخرى وجدت حالة الحرب ولو أن فعال العنف لم تبدأ بعد . واستعمال القوة قد يكون في غير حرب كما في حالة النار . فالفعل يسمى أحياناً عملاً حروبياً لكنه لا ينشئ حالة حرب

(1) The State of War. L'Etat de Guerre.

(٢) أو بين حكومات لان حالة الحرب قد توجد بين جماعات المتحاربين الذين لم يعترف بهم كدولة

٨١٥ - وأهمية التمييز بين حالة الحرب وبين مجرد استعمال القوة عظيمة فإن حالة الحرب وحدها هي التي يتولد عنها واجبات الحياد وتخول المتحاربين حقوقاً تقيد حرية غيرهم وهذه الحقوق والواجبات مقررة في القانون الدولي ويعمل بها بصرف النظر عما اذا كانت أسباب الحرب مشروعة أو غير مشروعة

الفصل الثاني

أنواع الحروب

الحرب عامة^(١)

٨١٦ - في العادة^(٢) تكون الحرب عامة فيرى كل متحارب في

(١) General in Contrast to Limited War - Cheney Hyde, vol. II, § 598.

(٢) والحرب الجزئية تكون محددة في المكان أو في الموضوع أو في الزمان مثاله الحرب التي وقعت بين الولايات المتحدة وفرنسا من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٨٠٠ لما كثرت اعتداءات السفن الحربية الفرنسية على السفن الامريكية في غضون حرب فرنسا مع بريطانيا العظمى فكانت السفن الامريكية تقاوم السفن الفرنسية التي تريد استعمال حقها في التفتيش بل وتأسر السفينة التي تحاول التفتيش بالقوة . وكانت تفك أسر أي سفينة أمريكية في قبضة السفن الفرنسية كما كانت تأسر كل سفينة حرية فرنسية تجدها في عرض البحار فلم تعتد أمريكا على السفن الفرنسية غير المسلحة ولم تهاجم السفن الحربية في الموانئ الفرنسية ولم تلجأ الى الحرب برأ قط بل انها لم تعلن الحرب . ومثل هذا الحادث يبعد تكراره في هذا العصر

جميع بلاد خصمه بلاداً معادية وفي سكانها أشخاصاً أعداء وينفذ فيها كل وسائل العنف التي يسمح القانون الدولي بتوجيهها ضد حكومة الأعداء ورعايا الأعداء وأملاكهم

العصيان^(١) — الحرب الأهلية^(٢) — الثورة^(٣)

٨١٧ — يكون قيام الاهالي في وجه حكومة بلادهم عصياناً أو حرباً أهلية أو ثورة تبعاً لطبيعة حركتهم وظروفها والغرض الذي يرمون اليه منها

ان قيام الاهالي بالسلح في وجه الحكومة أو أحد فروعها خروجاً على قوانينها يعد «عصياناً»

واذا كان العصيان واسع النطاق بحالة تجعله حرباً بين الحكومة الشرعية في المملكة وبين بعض مقاطعاتها التي ترغب في التخلص من واجب الولاء والطاعة لها التقيم حكومة منفصلة عنها فإنه يسمى «ثورة» أما «الحرب الأهلية» فهي الحرب الواقعة بين أقسام المملكة أو الدولة حين يدعى كل قسم منها أنه هو صاحب الحكومة الشرعية ويطلب بسط سيادته على جميع أنحاء المملكة. ويطلقون عبارة «الحرب الأهلية» أيضاً على الثورة اذا كانت المقاطعة الثائرة قريبة من

عاصمة المملكة^(١)

٨١٨ - وهذه الاعمال المدائية لا تكون حالة حرب الا اذا اعترفت الدولة المتبوعة أو الدول الاجنبية للتأثرين بصفة المحارب^(٢).
على ان اعتراف هذه الدول للتأثرين بصفة المحارب ليس ملزماً للدولة المتبوعة في شيء.

الحرب الخاصة

٨١٩ - ليس للأفراد - دون حكومتهم - أن يعلنوا حرباً خاصة^(٣) والقانون الدولي لا يبيح شيئاً من ذلك لأن الحرب أصبحت من حق السلطة العامة وحدها ولا تعلن الا في تحقيق غرض عام

(١) هذه التعريفات مأخوذة من مادتي ١٤٩ و ١٥٠ من تعليمات وزارة الحربية الامريكية الصادرة في ٢٤ ابريل سنة ١٨٦٣

Moore, Dig., VII, 159.

(2) Recognition of Belligerency.

(3) Private War.

والحرب انحصاراً تعد الآن اخلاصاً بالامن العام وعاقب فاعلها على أن قائد الجيش في بلاد بعيدة عن حكومة الوطن الاب قد يضطر الى الحرب فيكون اعتبار عمله حرباً أو استعمال قسوة تستوجب التعويض موقوفاً على اجازة حكومته أو عدم اجازتها لعمله

وقد اعتبرت بريطانيا العظمى أن الحرب التي أعلنها الشركة البريطانية في أفريقيا الجنوبية سنة ١٨٩٣ على ملك اللاتايبلي وقبيلته عملاً حكومياً لأن هذه الشركة كانت تعمل بتفويض من الحكومة وتحت رقابتها ومسؤولية عملها واقعة على الحكومة نفسها

الفصل الثالث

(١) فى بدء الحرب

٨٢٠ — تبدأ حالة الحرب بطرق متعددة . فاذا ما وجدت

أنتجت النتائج اللازمة عنها بصرف النظر عن مشروعية الطريقة التى بدأت بها أو الاسباب التى بعثت عليها^(٢)

ان حالة الحرب قد توجد :

أولاً — بتوجيه دولة أعمالاً عدائية^(٣) ضد دولة أخرى بقصد أعمال عدائية

محاربتها كما اذا سلطت دولة قواتها الحربية على دولة ضعيفة متاخمة فجأة ومن غير انذار لتتال بالحرب ما عجزت عن نيله بالوسائط الاخرى

ثانياً — من عمل صريح من جانب الحكومة^(٤) يصدر دالاً على عمل صريح من جانب الحكومة

أنها تعد تصرف حكومة أخرى — مهما كان قصد هذه الأخيرة —

قد أوجد بالفعل حالة الحرب . وذلك كما فعلت الحكومة الاسبانية

فى ٢١ ابريل سنة ١٨٩٨ حينما صرحت لوزير أمريكا فى مدريد انها تعد

قرار المؤتمر الأمريكى — الذى أيد الرئيس مكينلى^(٥) فى انكار سيادة

(1) The commencement of War. Processes of Initiation.

(2) Causes justes et causes injustes.

(3) Commission of Hostile Acts.

(4) Unequivocal act on the part of the government of a State.

(٥) أعلن الرئيس مكينلى بعد ذلك حصر موانى كوبا الشمالية فى ٢٢ ابريل

فأعلنت وصية ملك اسبانيا فى ٢٣ ابريل بأن بلادها فى حالة حرب مع أمريكا

اسبانيا الشرعية على كوبا وفي التهديد بالتدخل بالقوة المسلحة فيها - مساويا لاعلان الحرب . وكما فعلت فرنسا في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ حينما أعلنت قيام الحرب بينها وبين تركيا بسبب العمل العدائي الذي اتاه الاسطول التركي في ٢٩ اكتوبر سنة ١٩١٤

عدم الاذعان
لانتذار نهائي

ثالثاً - اذا لم تعباً دولة بانتذار نهائي^(١) أبلغ اليها وكان في هذا الانتذار تصريح بأن الحرب تبدأ ان لم تقم هذه الدولة في ميعاد محدد باجابة طلبات معينة . على أن ذلك انما يكون اذا أرادت الدولة التي أصدرت الانتذار النهائي . أما إن هي لم تعتبر عدم اجابة الطلبات في الميعاد معيناً لبداية حالة الحرب فان الانتذار لا يعد الا ميئناً لسبب الحرب ومبرراً له فقط . مثال ذلك ان المانيا اندرت روسيا في ٣١ يولييه سنة ١٩١٤ بوجوب الشروع في تسريح جيوشها في ظرف اثني عشرة ساعة فلما لم تفعل أعلنت اليها المانيا اعلاناً جديداً بان عدم التسريح قد أوجد حالة الحرب . وقد اندرت بريطانيا العظمى في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ المانيا بانها تلجأ الى القوة في دفع الاعتداء على حياد بلجيكا ان لم تصرح المانيا قبل نصف الليل بتصريحاً مؤكداً بوقف انتهاكها لحرمة حياد بلجيكا فلما لم تجب المانيا أعلنتها بريطانيا العظمى بالحرب

وقرر المؤتمر الامريكى أن الحرب تعد قائمة من يوم ٢١ ابريل أى من يوم تصريح مدريد

(1) Non compliance with an ultimatum. De l'ultimatum.

رابعاً - توجد حالة الحرب باعلان حرب رسمى ^(١) ترسله دولة اعلان رسمى الى أخرى يبين منه أن حالة السلام بينهما انتهت وحلت محلها حالة الحرب. وليس الآن ^(٢) من نظام معين لاصدار مثل هذا الاعلان ولا من صيغة مخصوصة له فيكفى فيه مجرد بلاغ بسيط ويقع اعلان الحرب قبل الشروع فى أى عمل عدائى كما يقع بعد بدء الاعمال العدائية. فقد أعلنت اليابان الحرب على روسيا فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٤ مع أن الاسطول اليابانى كان قد بدأ أعماله العدائية

(1) Formal Declaration of War. See Oppenheim, 2 ed., II § 94. Bonfils - Fauchille, vol. II § §, 1027 - 1043.

(٢) كان المتبع فى القرون الوسطى بثت رسول خاص يحمل كتاباً باعلان الحرب وقد اتخذ شارل الخامس ملك فرنسا ذلك سبيلاً لاهانة ادوارد الثالث ملك انكلترا حينما أرسل اليه اعلان الحرب فى سنة ١٣٦٩ على يد خادم عادى ثم أمهلت هذه المادة على طول الزمان حتى أصبحت القاعدة فى القرن الثامن عشر البده بالاعمال الحربية قبل اعلان الحرب فان الحرب لم تعلن رسمياً بين فرنسا وانكلترا الا فى سنة ١٧٥٦ مع أنها كانت دائرة فى البر والبحر من سنة ١٧٥٤. ولم تعلن النمسا الحرب على تركيا الا فى سنة ١٧٨٨ مع انها استولت على عدة حصون تركية فى سنة ١٧٨٧

لكن طريقة الاعلان قبل بدء الاعمال العدائية بشت بوجه عام من جديد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فان القائم بأعمال سفارة فرنسا فى برلين سلم وزارة الخارجية اعلاناً رسمياً بالحرب قبل بدء الحرب بين فرنسا وروسيا وكذلك سلمت حكومة روسيا لسفير تركيا فى سان بطرسبورغ اعلاناً رسمياً قبل بدء الحرب سنة ١٨٧٧

See Martens., § § 106 - 109. Rivier, 200-235. Wheaton, § 296. Bluntschli, § § 510 - 528.

في ٦ فبراير اذ أسر سفينة روسية واستمر في عدائه فاطلق التورديد على سفينة أخرى في ٨ فبراير ثم هجم الاميرال توجوهجمته المشهورة في ٩ فبراير التي قضى فيها على أم وحدات الاسطول الروسى في الشرق الاقصى قبل اعلان الحرب رسمياً

وأعلن المؤتمر الأمريكى في ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٨ الحرب على اسبانيا بعد بدء الحرب بالفعل ولذلك قرر في اعلانه أن بداية الحرب تعتبر من يوم ٢١ ابريل

وقد غزت المانيا أراضى فرنسا في ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ ثم أعلنت الحرب في اليوم التالى

٨٢١ — تقضى المادة الاولى من هذه المعاهدة بأنه لا يجوز بدء الاعمال العدائية قبل صدور تنبيه سابق صريح^(١) يصاغ بشكل اعلان حرب مسبب^(٢) أو بشكل انذار نهائى يتضمن اعلان الحرب مملقاً على عدم تحقيق ما هو مطلوب من الشروط

والظاهر أن هذه المادة غير وافية بالفرض فان المفاجأة والغدر لا يمنعهما اعلان حرب مسبب ولا انذار نهائى قصير الاجل . وفى الواقع

معاهدة لا مای
في سنة ١٩٠٧

(1) Previons and explicit warning — Annuaire, XXI, 292-293, J. B. Scott. Resolutions; 164.

(٢) طلبت هولندا اشتراط مرور أربع وعشرين ساعة بعد اعلان الحرب لجواز بدء الهجوم فرفض المؤتمر طلبها فلا شيء اذن يمنع من الهجوم بعد الاعلان مباشرة

فان الفائدة من هذا النص لا تتحقق الا اذا كان قد تقرر فيه مضي مدة كافية بين اعلان الحرب أو الانذار به وبين بدء الاعمال العدائية وذلك لتتمكن الدولة المعلن اليها من اجابة الطلبات أو من المفاوضة فيها وقد قضت المادة الثانية من هذه المعاهدة بوجوب تبليغ حالة الحرب الى الدول المحايدة من غير تأخير وبأن الحرب لا تنتج أثرها في حقهم الا بعد هذا التبليغ^(١). والتبليغ بالتلغراف كاف على أنه لا يكون للدول المحايدة أن تحتج بعدم حصوله اذا ثبت أنها علمت فعلاً بحالة الحرب

٨٢٢ - تبدأ الثورة أو الحرب الاهلية على الدوام بالمصيان
الثورة والحرب
الاهلية

على الحكومة الشرعية ولا تمان أبداً بصفة رسمية. فانها بطبيعتها تتألف من سلسلة حوادث تتجسم بتكثُر عدد القائمين بها وازدياد قوتهم وارتقاء تنظيمها. فاذا استولى الثائرون على قسم من أقسام المملكة وأعلنوا استقلالهم وجيشوا الجنود ونظموم وبدأوا أعمالهم العدائية ضد السلطة الشرعية الاصلية جاز اعتبارهم محاربين^(٢) واعتبار النزاع حرباً^(٣)

(1) The Notification.

وهذا التبليغ ضروري لتعيين يوم تنير الحالة القانونية بالضبط بالنسبة لهم وان كانت حالة الحرب على العموم لا تخفى على أية دولة مع المواصلات العظيمة في الوقت الحاضر

(2) Belligerents. Reconnaissance comme belligérants.

(٣) وتعترف الدولة المتبوعة عادة للثائرين بصفة المحارب حتى لا يثار الثائرون لانفسهم بالانتقام منها في جنودها وحتى تتخلص هي من مسئولية قتال سفن الثائرين الحربية اذا هي انتهكت القواعد الدولية في حق الدول الاجنبية. أما الدول الاجنبية

الفصل الرابع

تأثير الحرب في العلاقات بين المتحاربين^(١)

١ - العلاقات السياسية

٨٢٣ - يقضى الحرب على كل علاقة بين المتحاربين من شأنها أن لا تتركز الا على الوثام والسلام . فتتقطع بالحرب العلاقات السياسية القائمة^(٢) وتنتهى المحالفات وغيرها من الصلات التي تستدعى التشارك في العمل^(٣)

لكن الظاهر أن علاقة التبعية بين دولة حامية وأخرى محمية لا تزول بمجرد وقوع الحرب وإنما تزول اذا فازت الدولة المحمية باستقلالها بقوة السلاح فالفوز هو الذى يقضى على الرابطة بينهما

المتاخمة للقاطعات النائرة قائما تعترف للتأثرين بصفة المحارب رعاية لمصلحة رعاياها وتجارتها البحرية وهذا الاعتراف يترتب عليه التزامها باحترام حصر التأثرين البحرى وبمعاملة ضباط التأثرين وجنودهم كما تعامل ضباط الحكومة الشرعية وجنودها

(1) Effect of War on Normal Relations Between Opposing Belligerents.

(2) Diplomatic and Political Relations are severed. The Rupture of Diplomatic Relations. Du Rappel des Agents diplomatiques.

(٣) ومتى قطعت العلاقات السياسية منع القناصل من مباشرة وظائفهم

٢ - في الاتصال بين سكان الممالك المتحاربة^(١)

٨٢٤ - ان الاتصال بين سكان الممالك المتحاربة لا يتفق مع حالة وقف المواصلات
الحرب لان في ذلك مخاطرة قد تقضى الى نقل أخبار حربية أو معلومات
سياسية ذات قيمة فضلاً عما قد يكون في المعاملات التجارية من نحو
تأثير ضغط حربي بزيادة موارد العدو . ولهذا ترى كل من الولايات
المتحدة وبريطانيا العظمى منع رعاياها من التجارة مع سكان بلاد العدو
بكل الوسائل التي في مقدورها . وتلجأ في تحديد التفاصيل الى قوانين
خاصة تصدرها بمجرد دخولها في حرب^(٢)

لكن فرنسا والمانيا وغيرها من دول أوروبا ترى أن لا وجه لتحريم
المعاملات التجارية بين الامم المتحاربة ما دامت ضرورات الدفاع
الوطني لا تستوجب هذا التحريم^(٣) وذلك لان الحرب لا تقتضى ان
يكون الافراد في عدااء فعلي الا اذا كانوا من المقاتلين فعلاً^(٤)

وبعض الكتاب يرون أن هذه المسألة المختلف عليها ليست من

(1) On Intercourse Between Territories of Opposing Belligerents. (2) General Suspension of Communication.

(٣) فهدت بريطانيا العظمى الى تحريم المعاملات التجارية مع رعايا الاعداء حتى في الممالك الاجنبية بقصد المبالغة في الضغط على الدولة المعادية ومنع زيادة مواردها

(٤) هذا الرأي حديث لم ينتشر الا بعد سنة ١٨٧٠

(5) Comp. Oppenheim, II, § 101. Moore, Dig., VII, 240.

المسائل الدولية بل هي من المسائل الوطنية التي يترك أمر الفصل فيها للقوانين الداخلية

على أنه لوحظ في غضون الحرب العظمى أن أغلب الدول حرمت على رعاياها الاتجار مع الاعداء

٨٢٥ — وبوجه عام لا تحرم حالة الحرب المعاملات بين رعايا الدول المتحاربة اذا وجدوا معاً في بلاد واحدة منها أو في أى مكان يتعذر فيه إيجاد اتصال بين الدول المتحاربة. لكن هذا لا يمنع الدولة من تحريم مثل هذه المعاملة بتشريع داخلي ومعاقبة من يخالفه. فاذا ذهبت دولة هذا المذهب يجرى العدو عادة على الاقتصاص منها ومقابلة المثل بالمثل . ويبين مما تقدم أن لاسطان للدول المتحاربة على الاجنبى المحاييد الذى لا يقيم فى أراضى احداها مادام لا يشترك فى الحرب بحال . فله أن يعامل الدولتين المتحاربتين أو أيتهما شاء ولا جناح عليه . وتبقى تصرفاته مشروعة ومعاملته غير ممنوعة اذا كان لا يتجر فى المهربات ولا ينتهك حصراً أى مابقى على الحياد بالفعل^(١)

٨٢٦ — من المهم أن ننبه الى تأثير « منع الاتصال بوجه عام بين مملكتى المتحاربين » فى مالأهالى احداها من حق التعاقد مع أهالى الثانية

المقود (٢)
قيد حق
التعاقد (٣)

ان المحاكم قد تقضى بىطلان عقد أو عدم جواز تنفيذه لانه عقد

(1) Cheney Hyde, vol. II. § 606. Bonfils-Fauchille § § 1045 - 1055. Hall, § § 121 - 123. Rivier, 235 - 238.

(2) Contracts. (3) Limitation on Power to Contract.

مع شخص تربطه بالعدو روابط مختلفة وذلك بمقتضى نظرية تنازع القوانين كما هي مفهومة في الدولة التابعة لها المحكمة أو بسبب تشريع داخلي خاص

على أن كون من يتعاقدون بعد وقوع الحرب تابعين لدولتين متحاربتين أو كون المال موضوع التعاقد موجوداً في مملكة العدو أو كون طرفي المتعاقدين هما من رعايا الاعداء أو كون العقد تم بينهما في بلاد العدو . كل هذه الحالات لا يترتب عليها عند جميع الدول بطلان العقد حتماً لأن القانون الدولي العام لا شأن له في محل العقد أو جنسية المتعاقدين أو محل اقامتهم ما لم يكن للاتفاق تأثير في ما هو ممنوع من الاتصال بين المملكتين . فهو لا يقضى بالبطلان إلا بالنسبة للاتفاق الذي يستوجب عقده الخيانة مع بلد تحت حكم العدو . ولا يقضى أيضاً بعدم تنفيذ اتفاق الا اذا كان تنفيذه يستدعى مثل هذا الاتصال فتثلاً هو لا يحرم الاتجار أو نقل الاموال أو ارسال العملة الا اذا كان ذلك بين المتحاربين .

٨٢٧ — قد يؤثر منع الاتصال بين مملكتين في العقود القائمة تأثير مبدئياً «منع الاتصال» في العقود القائمة من قبل بين سكان أراض تابعة لعلمين متحاربين . فقد قيل ان وقوع الحرب قد يبطل العقد أو يميز للطرفين فسخه أو يوقف تنفيذه . والمهم أن نقبين ان كان شعوب الحرب يحدث بذاته هذا الاثر في الاتفاق أو ان المحاكم الوطنية انما تقضى بناء على قواعد قانونية داخلية

لئن كان من المشكوك فيه كثيراً كون القانون الدولي العام يؤثر

مباشرة في اتفاق صحيح عقد قبل الحرب بين افراد في ممالك متحاربة فانه من المسلم به أن هذا القانون لا يعد الدولة المحاربة مجاوزة الاصول اذا كانت قوانينها المحلية أو قضاء محاكمها يقرر فسخ مثل هذه العقود بسبب الحرب.

لكن اذا كان العقد يقتضى الاتصال بين مملكتين متحاربتين كان استمراره مما لا يتفق مع حالة الحرب . فالاتفاقات التي تكون من هذا النوع تبطلها الحرب ذاتها بمجرد قيامها

أما اذا كان تنفيذ الاتفاق لا يقضى بالاتصال المحرم فان وقوع الحرب لا يتحتم معه ابطاله ولو أنه قد يميز للطرف الذى يلحقه ضرر أن يطلب الفسخ متى ثبت أن الحرب صيرت الالتزامات غير عادلة . فاذا لم يثبت الضرر وكان المراد مجرد التخلص من التزامات قانونية فلا مسوغ لطلب الفسخ^(١)

هذا وليلم أنه في حالة اقامة أحد المتعاقدين في بلاد العدو يجوز وقف حقه في طلب تنفيذ العقد الى أن يتم الصلح خصوصاً اذا تقرر منع المقيمين في بلاد العدو من التقاضى أمام المحاكم الوطنية على أن الاتفاقات التي يكون فيها شرط دفع أقساط معينة في مواقيت ثابتة شرطاً جوهرياً كاتفاقات التأمين على الحياة لا يمكن عدلاً بقاءها مع التقصير في دفع الاقساط ولا احيائها بعد تقرير حالة السلم

(1) Bonfils-Fauchille § § 1204 - 1206. Rivier 306, 318. Wheaton, § § 298 - 308.

٨٢٨ - نذكر على سبيل التمثيل القانون الأمريكى الصادر فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ لنين الى أى حد قد يذهب تشريع الدولة فى منع الاتصال بمملكة العدو فى المعاملات التجارية . لم يقتصر هذا القانون على تقرير عدم مشروعية تعاقد الاشخاص المقيمين فى دائرة القضاء الوطنى الأمريكى مع غيرهم من المقيمين فى بلاد العدو بل قضى أيضاً ببطالان العقود القائمة من هذا القبيل أو بعدم جواز تنفيذها . وفوق ذلك حرم هذا القانون على كل شخص مقيم فى الولايات المتحدة أن يتجر الاتجار بأوسع معانيه مع آخر مقيم فيها أيضاً إذا ظهر أن هذا الأخير يعمل لحساب غيره المقيم فى بلاد العدو هذا ولو كان الاتفاق معقوداً قبل الحرب . وبين من ذلك أن غرض الشارع الأمريكى أن يحرم المقيمين فى بلاد العدو من الانتفاع بمكاسب تؤخذ من أعمال قائمة فى الولايات المتحدة بصرف النظر عما اذا كانت المعاملة تقتضى الاتصال مع العدو أم لا تقتضيها

٨٢٩ - جرى العرف الدولى على اعتبار تحريم الاتصال بين ممالك التجارين مانعاً لرعايا احدها من التقاضى أمام محاكم العدو . على أن القاعدة ما تقررت حتى وجد الى جانبها استثناء هام خاص بحالة العدو المرخص له بالاقامة فى البلاد لان مثل هذا الترخيص يترتب عليه حق الاجنبى العدو فى حماية الدولة ومن ذلك حقه فى مباشرة

(1) The Trading with the Enemy Act of Oct., 6, 1917.

(2) Judicial Remedies. The right to maintain an action.

أعماله والتقاضى بشأنها أمام محاكم هذه الدولة
ففى سنة ١٤٥٤ مثلاً صرح القاضى الانجليزى أشتون^(١) بأنه اذا
رخص بجواز أمان للاجنى العدو فى دخول المملكة والاقامة فيها كان
له أن يرفع دعوى انتهاك حرمة الملك اذا دخل أحد منزله بقصد منع
حيازته أو ارتكاب جريمة فيه

وقد حذا القضاة الامريكان حذو القضاة الانجليز اذ صرح
القاضى كنت^(٢) فى نيويورك سنة ١٨١٣ بأن الاجنى الذى يقيم فى
المملكة فى هدوء وسكينة له حق الحماية العامة مادامت الحكومة تسمح
له باستمرار الاقامة . والى الوقت الذى تقرر الحكومة فيه ابعاده
يكون له حق التقاضى

والظاهر أن هذا المذهب هو الممول عليه فى أمريكا الى اليوم
فقد تقرر عند اشتباكها فى الحرب العظمى أن مجرد اعلان الحرب
لا يمنع الاجنى العدو من التقاضى أمام المحاكم الوطنية وذلك لأن هذا
التقاضى فى ذاته لا يعد اتصالاً بمملكة العدو^(٣)

٨٣٠ - ويبين من هذا العرف أن المنع من التقاضى ليس مبنيًا
على جنسية الشخص وولائه للعدو انما هو مبنى على اقامة الشخص فى
بلاد العدو . لانه اذا حصل على منافع وهو فيها فقد يزيد فى موارد
العدو . فما دام هذا الاتصال قائمًا فلا يكون الاجنى العدو أن يرفع
دعوى أمام المحاكم

والمنع المقرر في القانون الدولي لا يفيد سقوط حق الاجنبي الممنوع من التقاضي نهائيا ولذلك تجرى القوانين الداخلية بوجه عام على ابقاء مثل هذا الحق مع وقف استعماله الى ما بعد الصلح حيث يزول عدم الاهلية للتقاضى

مراقبة
المواصلات

٨٣١ - لمنع تسرب الاخبار السياسية أو المعلومات الحربية الى بلاد العدو يكون للدولة حق الرقابة المباشرة على جميع الشركات التي تنقل الاخبار من مملكتها الى الخارج . ولضمان وقف كل اتصال مع العدو بصفة عامة تلجأ الدولة المحاربة ^(١) الى وضع رقابة شديدة على المراسلات البريدية والتلغرافية واللاسلكية ^(٢) الصادرة الى البلاد الاجنبية أو الواردة منها . وتفتش المركبات وغيرها من وسائل النقل في البر والبحر والجو تفتيشا دقيقا قبل اجتيازها حدود المملكة

فالدولة المحاربة لا تكون متجاوزة حقوقها اذا هي منعت نقل التلغرافات الخصوصية أو التجارية على أسلاكها متى كانت مضرة بمصالحها أو منعت استعمال هذه الاسلاك في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول المحايدة وبين أعدائها . لكن الخبايا بين الوكالات السليسية المحايدة وحكوماتها لا يجوز منعها ولو كانت بالرموز الا اذا ثبت اساءة

(1) Interference with Means of Communication.

(2) A belligerent.

(٣) وقد وضعت بعض الدول يدها على جميع محطات التلغراف اللاسلكي الموجودة في بلادها وقصرت استعمالها على حاجاتها في خلال الحرب العظمى

استعمال هذا الحق . فاذا كانت مخبرات الوكالات السياسية مع غير حكوماتها جاز منع استعمال الرموز فيها

٣ - مراقبة رعايا الاعداء المقيمين في المملكة^(١)

٨٣٢ - للدولة المحاربة الحق التام في مراقبة رعايا الاعداء^(٢) المقيمين في المملكة لمنعهم من مساعدة البلاد المعادية سواء أ كانت هذه المساعدة باتلاف المنشآت الحربية أو البحرية أو الصناعية القائمة في المملكة أم كانت بالتجسس لمواصلة العدو بالاخبار والمعلومات أم بالعودة الى بلاد العدو لاداء الخدمة العسكرية فيها

وقد تجدد الدولة المحاربة أن من الخطر السماح لرعايا الاعداء المذكورين بالعودة الى وطنهم وأن من الخطر أيضاً تركهم أحراراً في بلادها . لذلك هي ترى أن من حقها الذي لا ريب فيه حجز رعايا الاعداء ومنعهم من السفر من بلادها والحد من حريتهم أو اعتقالهم بل وابعادهم^(٣)

واذا كان القانون الدولي العام لم يحدد وسائل الحيلة التي تتخذ في حق أولئك الرعايا فان العدالة تقضى بالامتناع عن القسوة أو الاستبداد أو الانتقام في معاملتهم وعلى أي حال فالرفق واجب بالنساء والاطفال

(1) Control over the Persons of Resident Alien Enemies.

(2) Enemy Persons.

(3) It may intern him; it may expel him. Oppenheim II, 119 -

وغيرهم من الاشخاص الذين لا يصلحون للخدمة العسكرية^(١)

وفي ما عدا ما تقتضيه دواعي الانسانية تهيج الدولة حيال رعايا الاعداء المنهج الذي يلائم مصالحها في الظروف القائمة. فتقتضى على الاجنبي بتسجيل اسمه أو تحديد محل اقامته وطريق تيمشه. ويكون لها كذلك أن تعتقله أو أن تبعده من بلادها أو تتخذ ما يعين لها من الوسائل التي تجعله عاجزاً عن العبث بأمنها^(٢).

وقد كانت الدول قبل الحرب العظمى تترك رعايا الاعداء المعروفين بحسن السلوك أحراراً في بلادها لكن سرعة المواصلات الحالية وسهولة المخابرات تجعل سلامة الدولة في خطر اذا هي تهاونت في مراقبتهم

٤ - مراقبة أموال الاعداء في المملكة^(٣)

٨٣٣ - للدولة حق عام في مراقبة أموال الاعداء في المملكة منشأه حالة الحرب ذاتها. وليس المقصود هنا الاموال التي يصادفها الجيش في الميدان أو التي يصادفها المحارب في أراضي العدو المحتلة انما

(١) قد تبادلت المانيا وبريطانيا في سنة ١٩١٥ رعاياها الملكيين الذين ثبتت عدم لياقتهم للخدمة العسكرية طبعاً واتفقتا بعد ذلك على الافراج عن المذكور الملكيين الذي بلغوا خمساً وأربعين سنة من العمر

(2) Compare Hall, 7ed., 406 - 407.

(3) Control of Enemy Property within the National Domain.

المقصود هي الاموال الموجودة في المملكة بعيدة عن ميدان القتال وهذا المبحث يتناول أمرين هما طبيعة حق المراقبة ونوع الاموال التي يجوز ضبطها

ان وقوع الحرب لا يؤثر بذاته في حق الملكية فلا يترتب على اعلان الحرب حتما مصادرة أموال الاعداء في المملكة لان المصادرة تقتضى تشريعاً خاصاً

٨٣٤ — ولكن للمحارب الحق التام في منع استعمال أموال الاعداء الموجودة في المملكة في منفعة العدو وهذا الحق العام وان لم يشمل « المصادرة » فانه لا يقيد سوى أمر واحد هو رعاية عدم اتلاف هذه الاموال أو اضعاف قيمتها في غير ضرورة

وتتغير عادة اجراءات المحارب حيال هذه الاموال تبعاً للمعاملة التي يرتئها في حق مالكيها فان رخص له بالبقاء حراً في البلاد ترك أمواله من غير رقابة بشرط المحافظة على حسن السلوك فان أساء للمالك استعمال هذه الحرية كان للمتحارب اعتقاله والتصرف في أمواله باعتباره غير مقيم في المملكة

فان كانت الاموال هي من الاموال العامة المملوكة للعدو نفسه أو كانت من الاموال الخاصة لكن مالكيها من دعايا الاعداء ومقيم خارج المملكة سواء أكانت اقامته في بلاد العدو أم كانت في بلاد محايدة فان المحارب أن يتولى بنفسه ودون غيره ادارة هذه الاموال واذا أرادها كان له الانتفاع بها في حاجاته الاقتصادية أو الحربية أي

أن فمله لا يكون قاصراً على منع العدو من الاقتناع بها
وللوصول لهذا الغرض يكون للمحارب أن يلزم الأشخاص
المقيمين في المملكة المدينين لرعايا الاعداء أو الواضى اليد على أموالهم
المشار اليها أن يقدموا بياناً تفصيلياً عنها
ويكون للمحارب أيضاً أن يطالب رعاياه المدينين لاحد رعايا
الاعداء الغائبين بأن يدفعوا اليه هو ديونهم بصفته نائباً عن الدائن
لكن حق المحارب في اكراه المدينين على سداد هذه الديون اليه لا
يفيد حق مصادرتها

ويمين المحارب عادة حارساً رسمياً^(١) لاموال الاعداء ذا اختصاص
واسع جداً يتناول تحصيل الديون والابرادات ووضع اليد على الاموال
لادارتها أو تصفيتها أو بيعها سواء كانت مملوكة لشركات أم لأفراد^(٢)

في حق المصادرة^(٣)

٨٣٥ - حق المحارب في مصادرة ما يوجد بالمملكة من الاموال العامة المملوكة للعدو هو حق لا ريب فيه غير أنه مقيد بمادات تقتضيها
اللباقة^(٤)

(1) Public Custodian.

(2) See cheney Hyde, vol. II, § 618. (3) Confiscation.

(4) Public Property.

(٥) على أن إيطاليا أصدرت أمراً عالياً في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٦ استولت
بموجبه على سراى السفارة النمساوية لدى الفاتيكان في روما المملوكة للحكومة النمساوية

فن مجاوزة هذا الحق مثلا مصادرة محفوظات وكالة العدو السياسية وامتعتها. ويعنى عادة من المصادرة الاشياء الفنية والمجوهرات التاريخية والاوراق ذات القيمة الادبية^(١)

واذا جاز للمحارب أن يتمتع أثناء الحرب من سداد ديونه لعدوه الدائن فانه لا يملك محوها بالمصادرة^(٢). على أنه لا شيء يمنع من خصم هذه الديون من التمويضات التي تطلب بعد الحرب ان كان لها وجه والظاهر أن حق المصادرة هذا لا يختلف في شيء عن الحق العام للمحارب في اضعاف عدوه في مصالحه الاقتصادية وموارده الحربية بل هو متصل به ما دام التضال قائماً. ولذلك لا يقطع محارب الامل في أن يسترد بالمفاوضات بعد الحرب ما يكون قد أخذ من أمواله بطريق المصادرة

٨٣٦ - الاصل أن لا حق للمحارب في مصادرة الاموال الخاصة المملوكة للأفراد ما دامت غير متصلة بالحركات العسكرية وغير مستعملة في غرض عدائي وكانت لم تحصل أية مقاومة في وقت ضبطها. ففي مثل هذه الظروف يكون واجب المحارب الذي ينتفع

الاموال
الخاصة^(٣)

(1) See art. L VI of rules annexed to the Hague convention of 1907, respecting the laws and customs of war on land, and concerning the rights of a militray occupant.

(٢) قد عادت اسبانيا مثلا الى دفع أقساط ديونها الى أمريكا بعد الحرب في سنة ١٨٩٩ وكانت وقتت عن السداد أثناء الحرب

(3) Private Property. Tangible Property.

بالاموال المذكورة أن يعوض صاحبها^(١)

والقول يجوز مصادرة الاموال الخاصة أو إلغاء الحقوق الخاصة بعد انكاراً لروح العدل العام وانها كالحقوق المحترمة في أنحاء العالم ولا يجوز كذلك في نهاية الحرب حجز هذه الاموال الخاصة أو ثمن المبيع منها بقصد خصم القيمة من تمويزات الحرب المستحقة على حكومة العدو لانه يكون أيضاً انتهاكاً لحرمة الملكية فضلاً عما فيه من تحميل أشخاص مسئولية عمل غيرهم وقد يكونون أبرياء

على أن معاهدة فرساي في ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ أجازت استعمال أموال الرعايا الالمان - الموجودة في ممالك الحلفاء وشركاؤهم - في سداد تمويزات الحرب المطلوبة من الحكومة الالمانية لكنها اشترطت على هذه الحكومة أن تعوض هي رعاياها الذين انتزعت أموالهم بهذه الطريقة . ولئن كان هذا الشرط يمنع فنياً من اعتبار الواقعة مصادرة الا أنه ظاهر من الاتفاق وظروفه أن المصادرة قد حصلت فعلاً وانها واردة مباشرة على أموال الاعداء الخصوصية

أما مجرد بيع المحارب أموال رعايا الاعداء الخصوصية بأثمان معقولة وحفظ ثمنها فلا شبهة في جوازه سواء أكان حاصله بقصد إيقاف ثمنه هذه الاموال أم كان بقصد منع مالكها من العمل في بلاد الدولة بعد الحرب في ظروف حسنة لان القانون الدولي العام لا يمنع الدولة من وقف أعمال تجارية تدار في المملكة لخدمة عدو أجنبي كما أنه لا يمنعها

(1) Wheaton, Dana's Note No 156 and §§ 298 - 308. Rivier, 306, 318. Martens, 197 - 206. Respect de la Propriété Privée.

من بيع أملاك هذا العدو وحفظ الثمن ودية على ذمته

(الديون^(١))

٨٣٧ - اذا كان للدولة أن تمتنع عن سداد أقساط الديون وفوائدها في غضون الحرب فانها لا تملك الفاءها بحال سواء أكان المدين هي الدولة ذاتها أم رعاياها. وان هي فعلت ذلك بسوء نية فقد لوئت سمعتها وشرفها القوي^(٢)

٥ - منع التصدير^(٣)

٨٣٨ - للمحارب الحق في منع تصدير محصولات بلاده متى رأى أنها ضرورية لحاجاته سواء أكان ذلك لتغذية سكان البلاد أم للاحتفاظ بالمواد الأولية اللازمة في الحرب أو في الصناعات القومية. فاذا زادت هذه محصولات عن حاجاته جاز له اشتراط تصديرها الى حلفائه دون غيرهم

وحق منع التصدير أو تنظيمه غير مقيد بصنف معين فكما يتناول الفحم والزيت وغيره من أصناف الوقود يتناول الدقيق واللحوم والاطعمة والحديد والاسلحة والذخائر والمفرقات . . . وغيرها
وللمحارب فوق ذلك أن يخضع التجارة الاجنبية برمتها لنظام الرخص^(٤) حتى يحول جميع موارد البلاد وقوتها في الانتاج لخدمة

(1) Intangible Property. Debts.

(2) Hall, Higgin's, 7 ed., § 141 - 147. Bonfils-Fauchille, § §

1204 - 1206. (3) Prohibition of Exports.

(4) Control by license.

غرض واحد وهو كسب الحرب . وهذا الحق المسلم به هو فوق كل شبهة

٦ - أشخاص المعاييرين وأمواهم في المملكة المحاربة^(١)

الاشخاص^(٢)

٨٣٩ - متى توطن الشخص المحايد في بلاد مدة طويلة تولدت له حق المحارب في فيه مصالح ينشأ عنها علاقات تترتب عليها واجبات . والخلاف واقع فيما ^{التجنيد} الاجباري^(٣) اذا كان يدخل في هذه الواجبات واجب الخدمة العسكرية . فاللانيا ترى أن المحايد لا يلزم بالخدمة العسكرية في بلد ليس له فيها حقوق سياسية لمجرد سكنته الطويل أو توطنه فيه^(٤) . لكن بريطانيا العظمى وأمريكا تجدان أن هذا المحايد مدين للدولة المحاربة التي تأويه وتتأدى مصالحه فيها وأنه مفروض عليه واجبات في نظير المنافع التي يجنيها من اتصاله بحياتها الاقتصادية ومن أم هذه الواجبات الاشتراك في الدفاع عن سلامة هذه للدولة وقت الخطر ما لم يختار مغادرتها وهذا الواجب يكون حتماً زاماً اذا تجنس المحايد بجنسية الدولة المحاربة التي يقيم فيها اذ لا يجوز مع تمتعه بحقوق الوطني أن لا يقوم بواجباته

(1) Neutral Persons and Property within Belligerent Territory

(2) Persons. (3) Exaction of Military Service.

(4) Bluntschli Droit International Codifié, 5 ed., French Lardy

والجارى عليه العرف الدولى العام أن الدولة عند الضرورة القصوى - كقيام ثورة بالبلاد أو غزوها - أن تجند المحايدين المقيمين فيها وتقرض عليهم الضرائب كما تفعل برعاياها لانه ان كان تمييز الوطنى على الاجنبى لا يتفق مع مبادئ القانون الدولى الحديثة فانه أيضاً لاشئ فى هذا القانون يوجب على الدولة أن تميز الاجنبى على رعاياها وعلى الخصوص فان الاجنبى له أن يتخلص من هذه الواجبات بمبادرة البلاد وحينئذ تمنح له عادة المدة الكافية لترتيب سفره

فلا شئ اذن يمنع الدولة وهى فى حالة الخطر من اصدار قانون بتجنيد كل سكان البلاد وطنيين وأجانب على السواء ما دام القانون يترك لهؤلاء الاخيرين فرصة كافية للسفر اذا شاءوا . على أن هذا انما يكون على الاخص فى حال الحصار

ويجوز تكليف المحايدين أيضاً بأعمال الحراسة أو أعمال البوليس ^(١) وعلى جملة من القول اذا كان لاوجه لتجنيد الاجانب فى الحالات العادية فلا شك فى جواز تجنيدهم بصفة اجبارية فى حالة الضرورة لدفع خطر لا يمكن دفعه بأى طريق آخر

وقد طلبت ألمانيا فى مؤتمر لاهاى الثانى تحريم تجنيد المحايدين فرفض طلبها وقرر أن تنظيم الواجبات العسكرية المتعلقة بالاجانب يكون بمعااهدات خاصة ^(٢)

(1) Theory of the Belligerent Right Cheney Hyde, II, § 626.

(2) V. Deuxième Conférence Internationale de la Paix, 1907. Actes et Documents, I, 179.

الضرائب
العسكرية^(١)

٨٤٠ - لا شيء يمنع من فرض الضرائب بأواعها على المحايدين كما هي مفروضة على الرعايا المعفين من الخدمة العسكرية . وذلك الواجب مبنى على اقامة المحاييد في المملكة ولا يوجد أساس قانونى لاعفائه منها . فلا محل اذن للشكوى ما دام المحارب لا يميز رعاياه على الاجانب ولا يعامل هؤلاء معاملة اعتسافية^(٢)

عمل الإقامة
والمهنة^(٣)

٨٤١ - اذا اقتضت الظروف الحربية تقييد حق الإقامة في منطقة ما أو فرض تكليف بسبب المهنة فلا شيء يمنع الدولة من تطبيق قوانينها في ذلك الصدد في الاجانب والوطنيين على السواء . ولا محل للشكوى ما دام التصرف لا يخالف مبادئ الانسانية في شيء^(٤)

الاموال^(٥)

دبط
الضرائب^(٦)

٨٤٢ - ان المبدأ الذى يفبنى عليه حق الدولة في فرض ضريبة على الاملاك أو على ايرادها قائم على أنها داخله في الوطن القومى أو مملوكة لاشخاص تابعين له أو مقيمين فيه فهو يطبق على الاجانب وأملاكهم في الحرب والسلام على السواء

ان جنسية المحاييد لا يترتب عليها اعفاء من الضرائب بحال لان حق فرض الضريبة لا يستلزم حتما وجود علاقة ولأى بين الفرد والدولة

(1) Military Tax. (2) Moore, Dig., IV 59.

(3) Place of Residence and Occupation.

(4) Hall, Higgins', 7 ed., § 278.

(5) property. (6) Taxation. Contributions pécuniaires.

التي تفرضها^(١) بل هو حق قائم كما ذكرنا على اتصال المال بالوطن أو على إقامة مالكة في البلاد. ولقد كان هذا هو السبب الذي انبني عليه رفض ما اقترحت ألمانيا في مؤتمر لاهاي الثاني من تحريم فرض الضرائب الحربية على رعايا الدول المحايدة^(٢)

فإذا فرضت الدولة الضرائب على أموال المحايدين التي في الخارج أو على أشخاصهم وميجوسون خلال المملكة في غير إقامة جاوزت بذلك حقها. ومثل هذه المجاوزة غير قاصر وقوعها على حالة الحرب بل قد تقع في السلم أيضاً. ولا شك في أنه يجوز الاحتجاج في الحالتين إذا لم يكن في التشريع الوطني سبيل للتظلم من مثل هذه الضرائب ورفع الحيف فيها

٨٤٣ - القرض الاجبارى هو طريق حكومى غير عادى في الاستيلاء على الاموال أو المون والمهمات بدون رضا أصحابها مع الوعد الصريح بردها أو دفع تمويض عنها.^(٣)

القرض
الاجبارى^(٣)

(١) ولا شيء يمنع الدولة من فرض ضرائب على رعاياها المقيمين في الخارج وذلك لا يكون الا بمن احتفاظهم بحسنية الدولة

(2) Westlake, 2 ed., II, 133 - 134.

(3) Forced Loans.

(٤) والقرض الاجبارى مشروع كضرورة حرية. لكنه ليس طريقاً عادياً في حكومة حديثة مستنيرة. على أنه يجوز أيضاً اعتباره عملاً من أعمال سلطان الدولة في الملكية العليا ذلك السلطان الذى تخضع له جميع الاموال سواء أكانت مملوكة للاجانب أم للوطنيين. وإذا كان للحكومة الحق والسلطة في أن تنقل

فاذا التجأت دولة محاربة الى زيادة مواردها بهذه الطريقة فانه لا يمكن الاعتراض عليها في عدم اعفاء الاجانب المحايدين الا اذا وجدت معاهدة تقضى بالاعفاء . على أنه من الضروري أن يكون توزيع القرض عادلا لا تميز فيه بين الوطني والاجنبي وأن لا يكون التحصيل بالعنف أو بالطرق غير المشروعة

ولقد لوحظ أن استيلاء الحكومات على الاموال بهذه الطريقة يجر غالبا الى المسف والاستبداد وعدم المساواة بين الوطنيين والاجانب في وقت الحرب أو الاضطرابات الداخلية ويكون مثارا للجور بالشكوى ولذلك تسمى الدول لعقد معاهدات تعفى رعاياها من مثل هذه القروض الاجبارية ^(١).

الاستيلاء على
الاملاك ^(٢)

٨٤٤ — ان طبيعة الاتصال بين الاملاك وبين الدولة تبرر استيلاءها على ما تحتاجه من الاملاك لاستعماله في مصلحة عامة وهذا

لنفسها ملكية الاموال تامة بعد التعويض طبقا لقوانينها فبالاولى يكون لها حق استعمال هذه الاموال بصفة مؤقتة في نظير التعويض المناسب . فاذا لجأت الحكومة الى هذا الطريق ومن غير اخلال بمعاهدة متبعة في ذلك طريقة قانونية لا تفرق بين الاجانب والوطنيين في المعاملة والتعويض تكون استعملت حقها ولا يكون هناك مبرر لاحتجاج دولي . أما اذا اخذت حكومة مقاصدها في مصادرة أملاك الاجانب تحت ستار القرض الاجباري أو استولت على هذه الاموال بالعنف وبطرق غير قانونية فان هذه الحكومة تكون خاطئة ويجوز الضغط عليها دوليا لارغامها على دفع التعويضات

(1) See Cheney Hyde, vol. II, § 631.

(2) Requisition of Property. Requisitions.

يعد من ضرورات الحرب سواء أ كان هذا الاستيلاء واقعاً في المناطق الحربية أم في المناطق البعيدة عن ميدان القتال . وإذا استولت الدولة على شيء من هذه الاملاك قدرت التعويض بالشروط التي تلائمها ولما كانت مصلحة الدفاع عن المملكة تملو فوق كل حق فليس للمحايد أن يطلب اعفاء ملكه بسبب جنسيته . وما دامت الاجراءات التي تتبع في الاستيلاء على الاملاك واحدة والتعويض يدفع بلامتياز بين الاجانب والوطنيين فلا وجه للشكوى ولو كان هذا التعويض ظالماً . على أنه اذا كان الظلم في تقدير التعويض فادحاً بدرجة تجعل الامر في حكم للمصادرة كان للمحايد أن يشكو

٨٤٥ — ان السفن الموجودة في ميناء محاربة تخضع لحكم الدولة ذات السيادة فيها ولو كانت هذه السفن مملوكة للمحايد لا يقيمون في المملكة أى أنها غير متصلة بالوطن القوي بل وجودها فيه ليس الا عرضاً مؤقتاً . وظاهر أن العلاقة التي بنى عليها حق الدولة في الحالات السابقة غير حاصلة في الحالة التي نحن بصددنا وانما الحاجة القصوى وحدها هي التي يقوم عليها الحكم فيها وهو حكم لا يبرره الا السخاء في دفع التعويض

وحق ضبط السفن الخاصة الموجودة في الموانئ واستعمالها في نقل الجنود والمهمات الحربية قديم وكانوا يسمونه «حق انجاري» لكن

أموال المحايدين
الموجودة في
المملكة
عرضاً (١)

الميول الحديثة متجهة نحو تقييده ببعض القيود على أنه من المتعذر بيان هذه القيود بوجه عام أو وضع تعريف للضرورة التي تبيح استعماله. انما يمكن أن يقال مثلاً ان ضبط السفينة جائز في حالة الحاجة الشديدة الى نقل الجنود والمون الى ميدان القتال بشرط دفع التعويض الوافي الذي يشمل الخسائر الناشئة عن تعطيل مقاولات النقل التي كانت السفينة متمهدة بها. ولاشك في أن الدولة المحاربة هي الحكم في تقدير تلك الحاجة ولكن على الوجه المقبول

غير أن اكراه الضباط والبحارة على العمل في السفينة بغير رضام ذلك الاكراه الذي كان قديماً في حكم العادة قد أصبح مما لا تقبله الافكار الحديثة بحال^(١)

٨٤٦ - كانت الحرب العظمى على أشدها وأمريكا وبريطانيا العظمى في أقصى الحاجة لسفن تنقل الجنود والمون الى ميدان القتال في فرنسا. ففاوضتا هولندا بشأن ما لها من السفن العظيمة العدد الكبيرة المحولة الموجودة في الموانئ الامريكية والبريطانية فرفضت هولندا خوفاً من المانيا التي كانت غواصاتها تفرق كثيراً من السفن متذرعة بأن بلادها في حاجة الى نقل الاطعمة والمواد المخصصة من

(1) See Art. XXXIX of the Regulations concerning the Legal Status of Ships and their Crews in Foreign Ports, adopted by the Institute of International Law in 1898, Annuaire, XVII, 273, 284. Scott, Resolutions, 143, 154. See also Oppenheim 2 ed., II, § 364.

(2) The Requisitioning of Dutch Ships in 1918.

امريكا. ولما لم يمكن الاتفاق على أية طريقة ولو وقتية^(١) استولت الدولتان عنوة على السفن المذكورة بعد أن تركتا وحدات منها لسد حاجات هولندا وأعلن الرئيس ولسن أن ضرورات الحرب والتمويض التام يبرران عمله في نظر القانون الدولي العام

٨٤٧ — ليس للمحارب الاستيلاء على السفن المحايدة ومشحوناتها السفن المأجورة التي لم تفصل في أمرها محكمة الغنائم^(٢) إذا أسرت في البحار وكانت مقدمة الى محكمة الغنائم للنظر في أمرها الا اذا ظهر ظهوراً يثبت أن هذه السفن قد أخلت بقواعد الحياد . فلا يكفي لتسوية الاستيلاء مجرد الاعتماد على قوة الدولة في أسر السفن الاجنبية واكراهها على الدخول في موانئها . لكن اذا كانت المخالفة ظاهرة جاز الاستيلاء على هذه السفن للانتفاع بها قبل فصل محكمة الغنائم بشرط أن تكون الحاجة شديدة الى السفينة أو مشحوناتها في الدفاع عن سلامة الدولة أو في أمنها أو في متابعة الحرب

فيشترط اذن أن تكون المخالفة صحيحة حتى يكون العمل مشروعاً . وعليه فليس لمحارب أن يستولى على سفينة محايدة لم تأت بالفعل تصرفاً غير قانوني يجب معاقبتها من أجله

واذا استولى المحارب على السفينة وجب مع ذلك أن تصدر محكمة الغنائم حكمها في الموضوع وتقرر ما اذا كان الاستيلاء جائزاً أو غير جائز

(1) Modus Vivendi.

(2) Ships in the Custody of a Prize Court pending Adjudication.

٨٤٨ - قضت المادة التاسعة عشرة من معاهدة لاهاي سنة ١٩٠٧ بأنه لا يجوز للمحارب الاستيلاء على قطارات السكك الحديدية القادمة من مملكة محايدة سواء أكانت مملوكة للدولة أم لشركة أم لأفراد إلا في حالة الضرورة القصوى . فإذا حصل الاستيلاء عليها وجب اعادتها الى مملكتها الاصلية بأسرع ما يمكن . ويكون للدولة المحايدة في حالة الضرورة أيضاً أن تحجز من القطارات القادمة من الدولة المحاربة ما يعادل ذلك للاتفاف به . والتعويض واجب على الدولتين بعضهما لبعض بنسبة المهمات التي حجزت والزمن الذي استعملت فيه وظاهر أن تقرير حق الدولة المحايدة في الاستيلاء على القطارات نظير ما حجز من قطاراتها كاف في منع المحارب من الاسراف في استعمال حقه

الفصل الخامس

(٢) في الصلات السلمية بين المتحاربين

٨٤٩ - لا شيء يمنع الصلة بين المتحاربين مع قطع العلاقات السياسية بينهما غير أن حالة الحرب تخصص طريق الاتصال وتحد من موضوع المخاطرة . فالحكومة المحاربة قبل بداية مفاوضات الصلح لا تتعامل مع عدوها الا بواسطة ممثلي الدول المحايدة . وأما موضوع

(1) Railway Material from Neutral Territory.

(2) Pacific Intercourse of Belligerents. Rapports et négociations entre les belligérants.

المخابرات فيكون مقصوداً في الغالب على كل ما هو متعلق بحالة الحرب أو بإعادة علاقات الصداقة

فيقوم الممثلون السياسيون المحايدون بالمساعدة الودية في تقديم احتجاج مثلاً على سوء معاملة الأسرى أو اقتراحات في مبادلة المرضى والجرحى أو في طريق إدارة رضى الحرب أو امضاء وثيقة سياسية تكون أساساً لمفاوضات الصلح

وغالباً ما يتخابر القواد في البر أو في البحر مباشرة بما هو مخول لهم من الحق في عقد اتفاقات معينة بخصوص القوات التي تحت قيادتهم. وهذا الاتصال وطرقه الفنية أصبحت أموراً عادية في الوقائع الحربية.

في المخابرات والاتفاقات البرية والبحرية^(١)

٨٥٠ — للقائد العسكري حق سير حال عدوه لمعرفة ما اذا كان راية المهادنة^(٢)

يقبل المخابرة معه. ويكون السبيل الى ذلك برفع راية المهادنة البيضاء^(٣). والقاعدة أن ليس للعدو الامتناع عن استقبال هذه الراية الا في حالات استثنائية كما اذا أساء المحارب استعمال الراية ورغب العدو في التآمر منه وقد جاء في لائحة أنظمة الحرب الملحقه باتفاق لاهاى في سنة ١٩٠٧ أن الشخص^(٤) الذى يفوضه محارب في المخابرة مع عدوه ذاته

(1) Military and Naval Communications and Agreements.

(2) Flags of Truce. Art. XXXIII of the Hague Rules.

(3) Un famon blanc. Un drapeau blanc.

(٤) ويسمى في المادة برلمنتير « Parlementaire »

منصونة لاتمس هو ومن معه مثل حامل الراية والمترجم فلا يجوز
ايدأؤم ولا أخذهم أسرى

واذ تكون مشيئة القائد في استقبال الرسول غير مؤكدة^(١) فان
تقدم الرسول في أثناء القتال نحو خطوط العدو يكون خطراً وبالاً لخص
اذا كان ذلك ليلاً . على أن واجب القائد المراد مخبرته ان يكفل سلامة
الرسول بقدر الاستطاعة . وواجب الرسول ان يختار وقت وقف
القتال للتقدم وأن يعتمد عن منطقة النار الخطرة

وللقائد أن يفرض شروط استقبال الرسول ويحدد الساعة والمكان
الذى يستقبله فيه حتى لا يتمكن من الاستطلاع وجمع المعلومات فان
خالف الرسول جاز اعتقاله^(٢)

واذا اتضح ان الرسول انما يتوارى خلف رأية المهادة بقصد
التجسس والخيانة^(٣) فان حرمة نزول^(٤) وتجوز عما كنه أمام المحكمة
العسكرية المحلية فاذا ثبتت خيائته حكم عليه بأقصى عقاب
وتعد لأئمة لاهى ان من غير الجائر استمرار المحارب في اطلاق

(١) فاذا رأى القائد عدم استقبال الرسول وجب عليه ابلاغه ذلك فاذا
تقدم بعدها جاز اطلاق النار عليه

(2) Temporary detention.

(٣) كأن يحاول شراء تصيبات حربية أو تصوير خطوط الدفاع أو تخريض
الجنود على الفرار

(4) His right of inviolability is lost. Art. XXXIV. The Rules
of the Hague Convention.

النار بعد بدء رسوله في التقدم نحو خطوط العدو أو رفع الراية بقصد إيهام العدو بأن الرسول يتقدم في حين أن هذا المحارب لا يرغب في الواقع أن يبعث رسولا أو أن بعثه الرسول إنما هو بقصد استخدام وقت تراخي العدو للقيام بحركات حربية ضده . وترى أن للعدو في جميع هذه الحالات أن يثار من الخائف بكل قوته

وبالجملة فإن رفع المحارب الراية البيضاء لا يفيد في نظر القانون الدولي إلا الرغبة في المخاطبة مع العدو . على أنه إذا رفعت هذه الراية على حصن أو مكان محاصر فإن معنى ذلك يكون التسليم^(١) . كذلك يفيد التسليم أن يرفعها فرد أو جماعة صغيرة منزلة من الجنود وهذا الفعل يعد خيانة إذا وقع بقصد جر العدو الى منطقة خطيرة تكون فيها الغام مثلا أو يكون فيها كمين معه مدافع تصب نيرانها على العدو الذي يتقدم مخدوعا

٨٥١ - قد تقضى مصلحة المتحاربين التي انقطعت بينهما العلاقات السياسية بأن يرخص أحدهما لبعض سفن العدو بدخول المملكة والخروج منها أو بالسماح لأحد رعايا عدوه بالسفر في البلاد الواقعة تحت حكمه وبعدم التعرض له فيها ولا في عرض البحار وهذا الترخيص العام لا يصدر في المادة إلا من السلطة العليا في الدولة ويسمى جواز سفر^(٢)

في جوازات
السفر وجوازات
الامان

(1) Surrender. (2) Passport.

كذلك يسمى جواز سفر ما يعطى للممثل السياسي من الاوراق وقت مغادرته البلاد عند شوب نار الحرب

واذا كان الترخيص مقيداً بوقت أو مكان معين أو كان لغرض خاص جاز صدوره من ممثل سياسى أو من قنصل أو ضابط برى أو بحرى وغيرهم

أما جواز الامان ^(١) فهو وثيقة خاصة تصدر من السلطة العليا فى الدولة بالطرق السياسية تسمح لحاملها باجتياز أراضي الدولة المانحة واختراق خطوطها العسكرية براً وبحراً. ويتمتع حامل هذا الجواز ايضاً بحماية خاصة وهو فى عرض البحار بشرط اتباعه الاحكام المدونة فيه

ويطلق جواز الامان ايضاً على الترخيص الذى يمنحه قائد برى أو بحرى مقيداً بأما كن تحت رقابته أو تحت حماية سفنه

وظاهر أن واجب حامل جواز الامان ^(٢) أن يمتنع عن كل عمل عدائى وعن كل فعل يضر بمصالح مانح الترخيص ^(٣) وأن واجب هذا الاخير منع كل ازعاج لحامل الجواز وكل تعرض لماله. فاذا أساء حامل الجواز استعماله جاز ابعاده من المملكة أو اعتقاله بل جازت محاكمته وتوقيع العقوبة عليه

وفى اثناء المعركة أو عقب انتهائها قد يصدر القائد أمراً بتأمين شخص أو جماعة وذلك بورقة تأمين ^(٤) يسطيها لهم أو يأمر بلبصتها بأمكنة خاصة يريد حمايتها من اطلاق النار أو من الانتهاء كمحلات

(1) Safe Conduct. Sauf-conduits. - (2) The grantee.

(3) The grantor. (4) Safeguards. Licences et Sauvegardes.

العبادة ودور الآثار أو الكتب وغيرها

٨٥٢ - اتفاق التسليم ^(١) هو اتفاق عسكري يقع بين قواد الجيوش المتحاربة بقصد اثبات خضوع ^(٢) قوة بحرية أو برية أو حصن أو مقاطعة في ميدان الحرب . والاتفاق يعين شروط التسليم بالتفصيل ويبين وقته وطريقته ومكان تنفيذه بالضبط . والمسائل التي يتناولها الاتفاق عادة هي :

- ١ . حفظ الجنود ومن يلحق بهم
 - ب . نزع السلاح من المكان ومن حماه
 - ج . تمكيس الأسلحة وتأمين محل الاقام
 - د . متعلقات الجنود المأسورين وأموالهم الخاصة
 - هـ . اخلاء المكان واحتلاله
 - و . المأمورون الصحيون والمرضى والجرحى
 - ز . ادارة الحكومة المدنية فيما يتعلق بالسكان المسالمين
 - ح . ما يكفل حسن تنفيذ التسليم طبقاً للاتفاق
- وإذا كان المفروض أن لقائد الجيش أو الحصن السلطة الكافية لعقد اتفاق التسليم فإنه بلا ريب مسئول لدى حكومته إذا جاوز سلطته والقائد لا يملك من السلطة أكثر مما هو ضروري للقيادة فلا يملك أن يتنازل بصفة مستديمة عن المكان الذي تحت امرته أو عن المقاطعة

التي يسلمها أو أن يقبل من الشروط ما يكون سياسياً بطبيعته أو ما يبقى نافذ المفعول بعد نهاية الحرب^(١)

أما القائد الظافر فان له السلطة المطلقة في املء شروط التسليم على ما يشاء لكنه كدولته ممنوع من وضع شروط يقصد بها اذلال الخصم وامتهان جنوده شخصياً. فقد قررت اتفاقية لاهاى أن مثل هذه الشروط يجب أن ترعى فيها قواعد الشرف العسكري^(٢)

فاذا وقع اتفاق التسليم كان على القائد الذى خضع أن يمتنع عن ائتلاف أى شىء اتفق على تسليمه وكان على الظافر أن لا يوجه أى عمل عدائى ضد الاشخاص أو الاشياء أو المسكان المقرر تسليمه

٨٥٣ — تعقد بين الدول اتفاقات خاصة بالقتال من قبل الحرب الاتفاقات الخاصة بالقتال^(٣) والسفن^(٤) والمراكب^(٤) وفى خلاله لاجل تنظيم طرائق الاتصال المباشر المسموح به بين المتحاربين وبيان مبلغ ما يرغبون فى تحديده من حقوق الحرب المطلقة وطريقة تنفيذ ذلك . وتعقد هذه الاتفاقات ايضاً بشأن المواصلات البريدية أو التلغرافية اذا أجاز استمرار شىء منها كما تعقد لبيان كيفية استقبال حاملى رايات المهادنة أو لبيان معاملة الجرحى والاسرى وطرق مبادلتهم وغير ذلك من الامور المتعلقة بالحرب

(1) § 144. Instructions for the Government of the Armies of the United States in the Field, Moore, Dig., VII 326.

(2) Art. XXXV of those annexed to the Convention respecting the Laws and Customs of War on Land.

(3) Cartels. (4) Cartel Ships.

أما سفن المتحاربين التي تخصص للأسرى المقصود مبادلتهم لنقلهم من بلاد العدو الى وطنهم أو التي تخصص لنقل المخبرات الرسمية من جهة العدو واليه فانها تسير غير مسلحة ويكون لها بموجب وظيفتها حرمة المحايدين ويمكن تسميتها « السفن الحرام »^(١)

والروح السارية في جميع هذه الاتفاقات انها انما تكون لأغراض انسانية فيجب العمل بها بكل ذمة واخلاص وكل محاولة ترى الى تشويه الغرض منها واتخاذها ذريعة للحصول على شيء من المعلومات أو لكسب شيء من المزايا الحربية يكون بلا شك مما لا يتفق مع الشرف والكرامة^(٢)

٨٥٤ — يتفق القواد المتحاربون على وقف القتال مدداً قصيرة^(٣)

كلما دعت الحاجة الى ذلك كأن يرغبوا في نقل الجرحى أو دفن الموتى وهذه الاتفاقات عملية أى أنها تمقد لمدة محدودة بين فرق خاصة من الجيوش وتكون مقصورة على مكان معين . وهي تتضمن بقاء الحال على ما هو عليه في أثناء المدة المذكورة فلا يجوز أن يستفيد من هذا الايقاف أحد المتحاربين لتحسين مركزه وزيادة قوته باتيان أمور كان للعدو منها لو لم يحصل الاتفاق . أما الاستزادة من القوة بأسباب لا شأن لها بوقف القتال فأمر ليس بمحظور . والحاصل أن تأثير المهادنة ليس قاصراً على وقف القتال بل يتعداه أيضاً الى منع المحارب من تقوية نفسه بما كان في مقدور عدوه أن يتمتع منه

وقف القتال
قليلاً

(1) Cartel Ships. (2) Hall, Higgin's 7 ed., § 193.

(3) Suspensions of Arms. Suspension d'armes.

الهدنة

٨٥٥ - الهدنة ^(١) هي وقف الاعمال العدائية في مدة متفق عليها بين المتحاربين بشروط تبين كيفية تنفيذ هذا الوقف وتحدد نتائج الهدنة تكون عامة توقف رعى القتال بين الجيوش المتحاربة في كل مكان أو محلية يعمل بها بين جيوش معينة في مناطق معلومة والهدنة العامة لها صفة شاملة حرياً وسياسياً وهي في العادة تسبق مفاوضات الصلح وقد تعقد لاغراض أخرى . وبسبب أهميتها السياسية يكون عقدها بين الحكومات أو يكون بين القواد العاملين شرط التصديق عليها . وكثيراً ما يقوم بمقدها الممثلون السياسيون ^(٢) وقد دل الاختبار على أنه في عقد الهدنة يجب التفاهم بصفة صريحة في الامور الآتية :

- ا . موعد بداية تنفيذ الاتفاق ونهايته
 - ب . نوع التصرفات المسموحة في اثناء قيام الاتفاق
 - ج . ابلاغ الاتفاق للقوات المتحاربة
 - د . معالجة المخالفات التي تقع ضد الاتفاق
- ومن المتفق عليه انه ان لم تحدد مدة الهدنة يكون لكل من المتحاربين تجديد القتال في أى وقت شاء بشرط تنبيه العدو من قبل

(1) Truces or Armistices. L'Armistice.

(٢) كالهدنة التي أوقفت القتال قبل عقد الصلح بين أمريكا واسبانيا في سنة ١٨٩٨ فانها كانت بوثيقة وقصها وزير امريكا وسفير فرنسا في واشنطن بتفويض خاص من الحكومة الاسبانية

قبل في الوقت المناسب طبقاً لاحكام الهدنة^(١). والظاهر ايضا أن كل مالم يمنعه اتفاق الهدنة يعد مباحا فعله وهذا ما يدل على اهمية الضبط في تحرير مثل هذا الاتفاق

١٠. الاتصال بين سكان البلاد المحتلة وسكان البلاد التي لا تزال في قبضة العدو (وعم في الحالتين من رعايا دولة العدو) أو بين قوة محاربة وسكان الجهات الواقعة في منطقة قوة العدو وبالعكس فانه جريا على الاصل يبقى ممنوعا كما كان الحال اثناء القتال الا اذا وجد نص يبيحه وواجب كل متحارب أن يبلغ اتفاق الهدنة رسمياً ومن غير تأخير الى قواته البرية والبحرية فان الاتفاق لا ينتج أثره عادة فيما يخص هذه القوات^(٢) الا بهذا التبليغ

٨٥٦ - وقد جاء في لائحة نظام الحرب الملحقه باتفاق لاهاى انه اذا وقعت مخالفة خطيرة لاحكام الهدنة من جانب أحد المتحاربين جاز للعدو نقضها^(٣) بل كان له في حالة الاستمجال ان يحدد القتال فوراً^(٤). غير أنه لا بد أن تكون المخالفة خطيرة جدا حتى تسوغ مفاجأة العدو والا كان العمل غدرأ. فان لم تكن الضرورة ملجئة وجب منح مهلة بعد اعلان نقض الهدنة وقبل العودة الى القتال

(١) مادة ٣٦ معاهدة لاهاى

(٢) فلا يكون القواد والضباط مسئولين عن مخالفات احكام الهدنة الا بعد

التبليغ

(3) Denounce the Agreement.

(4) Recommence Hostilities Immediately.

٥٤٩ (هدنة ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ مع ألمانيا)

وجاء في اللائحة المذكورة أيضاً أن تقضى الهدنة لايسوغ بسبب مخالفات وقعت من بعض الافراد فان مثل هذه المخالفات لا تجيز الا طلب معاقبتهم مع التعويضات ان كان لها محل

هدنة ١١ نوفمبر
سنة ١٩١٨ مع
ألمانيا^(١)

٨٥٧ - كانت اتفاقات الهدنة التي عقدت في نوفمبر سنة ١٩١٨ بين الحلفاء وأعدائهم مقصودا بها التأمين على ما كسبه الحلفاء من النصر والاطمئنان على ان هؤلاء الاعداء لا ينزعونهم ولا يعارضون في طلباتهم فان الهدنة مع ألمانيا مثلاً لم تقتصر على تنظيم أحكام وقف القتال مدة معينة بل ضربت على هذه الدولة شروطاً كانت في الواقع بمثابة تسليم حربي وبحري تام . ذلك أن ألمانيا أرغمت على اخلاء البلاد التي غزتها وغيرها من الاراضي التي كانت تابعة لها وحرم عليها نقل السكان منها أو المساس بهم أو بأموالهم وأكرهت على اعادة سكان البلاد المغزوة الى أوطانهم كما اكرهت ايضاً على ما يأتي :

تسليم كميات وفيرة من المواد الحربية . عدم ائتلاف الطرق ووسائل المواصلات من أى نوع كانت . تسليم عدد عظيم من القطارات والعربات وغيرها . ترك خطوط السكك الحديدية وأدواتها المعدة للتجديد ومخازن الفحم التابعة لها بمخالها التي هي عليها . اعادة أسرى الحرب الى الحلفاء من غير مقابل . معاملة المرضى والجرحى بشروط خاصة . تسليم الغواصات جميعاً . تسليم عدد كبير من البوارج

(1) Armistice with Germany of Nov. 11, 1918.

والنسافات . إعادة المعتقلين الملكيين الى أوطانهم بمن فيهم من الرهائن ومن المتهمين الذين تحت المحاكمة أو المحكوم عليهم من رعايا الحلفاء أو شركائهم . التسليم بتعويض كل ما لحق الحلفاء من الأضرار . رد المسكوكات والامتعة التي كانت في البلاد المغزوة . تسليم قيمة معينة من النقود الذهبية . الالتزام بعدم التصرف أثناء الهدنة في الأوراق المالية العامة التي تعد ضرورية لتأمين دفع التعويضات عن خسائر الحلفاء بسبب الحرب . جمع الطائرات وغيرها من أدوات الملاحة الجوية وتعطيلها ، اخلاء بعض الموانئ وبقاء ما فيها من السفن على حالها ، ردما في قبضتها من سفن الحلفاء التجارية بغير مقابل . الالتزام بعدم اطلاق السفن وغيرها من المواد قبل الاخلاء أو التسليم أو الرد . تسليم جميع السفن الروسية التي أسرتها المانيا في البحر الاسود الى الحلفاء . الافراج عن سفن المحايدين . وغير ذلك من المسائل الاخرى مثل تقديم البيانات عن الاماكن الملقومة والآبار المسمومة فان أخفت المانيا شيئاً من ذلك ثار منها الحلفاء ومثل الالتزام بالكف عن الاستيلاء على الاموال في روسيا ورومانيا ومثل الغاء معاهدة بوخارست وبرست لتفوسك^(١) وتعيين مناطق الانعام البحرية وغيرها من عوائق الملاحة وابللاغ الدول المحايدة بالغاء جميع القيود التجارية التي سبق أن أو جبت عليها رعايتها وفوق ذلك فقد أرغمت المانيا على الاعتراف للحلفاء بحق اختلال ضفة الرين اليسرى ورؤوس الكبارى والمناطق المحيطة بها على الضفة

٥٥١ (هدنة ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ مع ألمانيا)

اليمنى وحق الاستيلاء على الاموال فى المقاطعات المحتلة وحق المواصلة مع الاراضى التى اخلتها المانيا على حدودها الشرقية بطريق داننرج^(١) والفستولا وحق الدخول والخروج فى بحر البلطيق وحق أسر السفن الالمانية فى البحار وكل هذا مع حق استمرار حصر موانى المانيا وقد تعينت لجنة دولية لمراقبة تنفيذ هذا الاتفاق^(٢)

٨٥٨ - وظاهر من هذه الشروط أن القصد كان يتمدى كثيرا تنظيم وقف القتال فان تنفيذ هذه الشروط كان يستحيل معه عودة المانيا الى القيام بحركات حرية عظيمة ضد أعدائها . وهذا ما جعل لهدنة ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ أثراً خاصاً فى تقرير الصلح بصفة الزامية بمعاهدة فرساي على الوجه الذى أراده الحلفاء

(1) Dantzig.

(2) V. les textes dans Paul Fauchille, La guerre de 1914, t. III.

البَابُ الثَّانِي

الحِيَادُ^(١)

الفَصْلُ الأوَّلُ

وامبات الدولة المحايدة^(٢) في تطورها التاريخي

٨٥٩ - لم تكن واجبات الدولة التي لم تشترك في الحرب حيال الدول المتحاربة معروفة بالضبط ولم تكن رعاية الدول المختلفة لهذه الواجبات جارية على نمط واحد . لكن القرن الثامن عشر قد شهد بلاريب نمو روح الاحترام لمبدأ امتناع الدولة المحايدة عن مساعدة محارب بطريقة مباشرة

٨٦٠ - على أنه الى سنة ١٧٧٦ لم يكن من المتفق عليه اعتبار مساعدة دولة محايدة بقوتها العسكرية لاحدى الدول المتحاربة مخالفاً لم تكن المساعدة بالقوة العسكرية مخالفة للحِيَاد متى وقعت بمقتضى معاهدة

لقواعد الحِيَاد وموجباً للاحتجاج متى كانت هذه المساعدة حاصلة تنفيذاً لمعاهدة سابقة فقد أرسلت دانمارك في ذلك العهد جيشاً لمساعدة

(1) Neutrality. (2) Duties of a Neutral State.

روسيا تنفيذاً لمعاهدة كانت بينهما وعلى الرغم من ذلك كانت تعد نفسها في حالة صداقة مع السويد خصيصة الروسية . أما دولة السويد فقد ألجأتها الضرورة الى الاحتفاظ بحالة السلام مع دانمارك لكنها قدمت احتجاجاً تصرّح فيه بأنها لا ترى هذا التصرف متفقاً مع قواعد القانون الدولي ولعل السويد كانت في ذلك الحين هي وحدها التي من هذا الرأي ^(١)

٨٦١ - بدأت بعد ذلك معاهدات تحرم على المتعاقدين مساعدة ^{بدأت المعاهدات تمنع الاعانة بالقوة الحربية} العدو في حالة الحرب وقد نص في بعضها صراحة على وجوب الامتناع عن مساعدة العدو في الهجوم أو في الدفاع فلا تجوز اعنته بقوات برية أو بحرية تؤجر اليه أو تعار له أو تقدم بلا مقابل

٨٦٢ - تقرر بعد ذلك مبدأ عدم جواز اشتراك الحكومة مبدأ عدم المحايدة في القتال بل وجوب عدم محايدتها لاي فريق من المتحاربين ولا التحزب له . فكان مبدأ ملائماً من جميع الوجوه قبلته الدول عموماً بوصف كونه قاعدة في القانون الدولي

٨٦٣ - ثم نهجت الدول المحايدة من وجهة سياسية أكثر منها ^{مبدأ عدم الترخيص لرعايا المقيمين في البلاد بالاشتراك في القتال} قانونية على أن لا ترخص لرعاياها المقيمين في بلاد تحت حكمها بالاشتراك في القتال في حالات معينة . وفي أواخر القرن الثامن عشر كثرت المعاهدات التي تلزم فيها الدول بعضها لبعض بعدم الاذن لرعاياها بحمل رخصة من دولة ثالثة بتسليح سفينة تطوعاً في الحرب

(1) Hall, Higgins', 7ed., 626. Wheaton, Dana's § 424 and note 203.

البحرية . وهذه المماهدات وان كانت لا تدل على وجود قاعدة قانونية مقررّة في هذا الصدد الا أنها تدل على ميول الدول في أمر منع رعاياها من الاشتراك في بعض اعمال عدائية ضد دولة صديقة

٨٦٤ - وقد كان نجاح الثورة الامريكية مؤيداً لهذا المبدأ الذى بذل بينكرشوك وقاتيل جهدهما من قبل في سبيل تحقيقه دون ان يصل الى نتيجة حاسمة. فان الولايات المتحدة رفعت هذا المبدأ الى مستوى القواعد القانونية وأيدته في قوانينها الداخلية المتعلقة بالحياذ^(١) وكان الضعف والحاجة الشديدة الى الابتعاد عن الحروب التى دوخت أوروباها الباعثان لهذه الجمهورية الجديدة على رعاية الضبط في حياذها والتمسك به . فلم تمض بضع سنين حتى كان ساستها يعلنون ان هذا المبدأ هو أساس قوانين الجمهورية وقوام سياستها وانها ترغب من المتحاربين رعايته في حقها^(٢) . حتى لقد حدث انه لما نشبت الحرب بين انكلترا وفرنسا في سنة ١٧٩٣^(٣) أراد الميسو جينت وزير فرنسا في الولايات المتحدة أن يجمع متطوعين أمريكيين لارسالهم الى بلاده مدعياً ان هذا من حقه فاعترضه المستر جفرسون وزير الدولة قائلاً » ان القيام باعمال التجنيد في اراضى الولايات المتحدة وخصوصاً اذا كان

رفعت الثورة
الامريكية
هذا المبدأ الى
مستوى قاعدة
قانونية

(1) See Act of June 5, 1794, I, Stat. 381, C. G. Fenwick Nentrality Laws of the United States, 173.

(2) Hall 5 ed., 573.

(٣) وكانت فرنسا اذ ذاك عاقدة معاهدة صداقة وتجارة مع الولايات المتحدة في سنة ١٨٧٨ كانت بها أول من اعترف باستقلال الولايات المتحدة

المجنودون من رعاياها يعد اعتداء على السيادة الوطنية التي تستوجب منع كل سلطة أجنبية من مباشرة أى عمل من لوازم السيادة في البلاد ، ومصرحاً « بأن واجب الدولة المحايدة هو أن تمنع كل فعل يضر باحدى الدول المتحاربة . وليس للرعايا أن يرتكبوا أموراً تخالف واجباتهم نحو الدولة »^(١)

ثم أعلن وزير الخارجية الامريكية الى الميسو جينيت أيضاً « بأن من واجب أمريكا بوصف كونها محايدة أن ترد الى الدول المتحاربة مع فرنسا كل الغنائم التي أسرتها سفن المتطوعين المجهزة في الموانئ الوطنية وأن تموض بلاده ارباب هذه الغنائم عما لحقهم من الخسائر » وفي مطالبته برد الغنائم المذكورة صرح أيضاً « بأنه في حالة عدم الرد تدفع أمريكا التعويضات ثم ترجع بها على فرنسا »

٨٦٥ - بعد أن تقرررت قاعدة منع المحارب من تجهيز السفن في موانئ دولة محايدة بدأت هذه القاعدة تتمم اذ تقرر أن واجب الدولة أن لا تسمح باعداد سفن في موانئها تكون مخصصة لا تيان أعمال عدائية ضد أحد المتحاربين بصرف النظر عما اذا كانت هذه السفن تلحق ببحرية عدوه أولاً تلحق بها^(٢)

وظاهر في هذه الحالة ان السيادة الوطنية قد لا تنتهك فليس

(1) See Notes of Mr. Jefferson, Secretary of State to Mr. Genet, June 5, 1793, Moore, Dig., VII, 886 - 888.

(2) Art. VIII of Hague Convention of 1907. concerning the Rights and Duties of Neutral Powers in Naval War.

واجب الدولة
في أن لا تسمح
باعداد سفن
في موانئها ضد
أحد المتحاربين

المقصود اذن تقرير حقوق هذه السيادة انما يراد تقرير واجب الدولة في اليقظة لما يجرى فيها من مخالفات الحياد^(١) لان الاهمال قد يحول موارد الدولة المحايدة الى احدى الدول المتحاربة ويضع بذلك في قبضتها اداة حرب يجوز استعمالها في القتال مباشرة ضد دولة صديقة^(٢)

٨٦٦- واذا كان واجب الدولة المحايدة^(٣) في منع اعداد الجيوش

منع اعداد
الجيوش وغايته

في بلادها^(٤) لمساعدة أحد المتحاربين هو من الواجبات المقررة فانه مقصور على الاعمال الظاهرة التي ينظم فيها الرجال وحدات صالحة للحرب مباشرة فلا تكون الدولة ملزمة بمنع سفر أشخاص غير منظمين من بلادها ولو كان قصد أن ينظموا أنفسهم بعد خدمة أحد المتحاربين

٨٦٧- تبع ذلك أن ظهر أن ليس للدولة المحايدة أن تسمح لمحارب

منع اتخاذ قاعدة
حرية في المملكة

بأن يجعل من مملكتها قاعدة لحركاته العسكرية أو البحرية . ولما كان هذا المبدأ مما يختلف تطبيقه بحسب الظروف لان صور الارتفاع باراضى المملكة المحايدة أو بمواردها متنوعة جداً فلم يتفق على تفاصيله الا أنه يمكن تقرير قاعدة عامة ذات شقين للاستئثار بها في مواطن تطبيقه تلك القاعدة هي أن الدولة المحايدة ملزمة من جهة بأن لا تترك

قاعدة عامة

محارباً يأتي عملاً من أعمال السيادة في بلادها وملزمة من جهة أخرى بأن لا تسمح له بالاستيلاء على مواردها بكيفية تشف عن اضافة قوة الى قوته تفيد مباشرة في الحرب

(1) Violation de la Neutralité. (2) Assistance hostile.

(3) Devoirs des Etats Neutres.

(4) Hostile Military Expeditions. Envoi de troupes.

فاذا أنشأ المحارب على أرض محايدة مخازن للمون والمهمات الحربية مثلا وكانت هذه المخازن تحت رقابته هو دون غيره يستعملها متى شاء في حاجاته العسكرية والبحرية كان هذا من أعمال السلطان التي هي من خصائص الدولة صاحبة السيادة على البلاد وحدها وبذلك كان معدوداً من المسائل التي يجب على الدولة المحايدة أن لا تتسامح فيها

واذا لجأ أسطول محارب الى ميناء محايدة كلما دعت الحاجة لشراء ما يلزمه من مخازن تابعة للأفراد فلا يمد هذا العمل اشتراكاً في أعمال السلطان في البلاد ولا يكون اذن من واجب الدولة المحايدة منعه ولكن اذا كان شراء حاجاته حاصلًا بكيفية تزيد في قوته بحيث يجعله مستعداً للهجوم على عدوه في الحال كان الامر مما لا يجوز اهماله وكان متعيناً على الدولة المحايدة أن تسعى في منعه^(١)

٨٦٨ - على أنه شوهد في العمل أن الدول المحايدة لا تطبق هذا المبدأ بالضبط وأن حكوماتها تنصل عادة من مسئولية مساعدة المحارب بالانتفاع بأراضيها أو بشيء من مواردها متى كان مصدر المساعدة عمل الأفراد. وأنها لا تعتبر نفسها مغامرة في القتال الا اذا كانت مثل هذه المساعدة قد قدمتها احدى مصالحها العامة

وكثيرا ما تكون الارباح العظيمة التي يجنيها الافراد من تجارة الحرب هي السبب في تراخي الحكومات في منعهم من المساعدة

تراخي الحايدين
بسبب ما يجنيه
الأفراد من
تجارة الحرب

(1) See Notes of Mr. Marcy, Secy of State U. S. A. to Mr. Escalante, May 8, 1856. Notes to Spain, Moore, Dig. VII, 927.

الفصل الثاني

فبما يجب على الحكومة المحايدة الامتناع عنه من التصرفات^(١)

٨٦٩ - ان واجب حكومة الدولة المحايدة هو أن تمتنع من مساعدة المتحاربين بأية وسيلة ايجابية كانت أو سلبية . وهذه المساعدة محظورة حتى لو وقعت بلا محاربة^(٢)

المساعدة
محظورة حتى
لو وقعت بلا محاربة

٨٧٠ - وواجب الامتناع يسرى على جميع موظفي الدولة المحايدة من ملكيين وعسكريين فيجب على ممثليها السياسيين مثلاً أن لا يعاونوا المحارب بأية طريقة وأن لا يظهروا عطفهم على أحد المتخاصمين بصفة علنية^(٣)

واجب الامتناع
يسرى على
جميع موظفي
الدولة

وهذا الواجب يتناول كل التصرفات مهما تنوعت . فمثلاً تكف الدولة المحايدة عن بيع الذخائر والاسلحة والسفن الحربية الى المتحاربين^(٤) كذلك يحظر على المحايد اقراض المال للمحارب بوصف كونه اشترى كما في القتال واخلالاً بواجبات الحياد^(٥) . وظاهر أيضاً أن وضع وسائط النقل الارضية أو المائية تحت تصرف دولة محاربة غير مشروع لموافيه

أمثلة من الاعمال
المحظورة

(1) Governmental Abstention from Participation. Miscellaneous Activities. Actes interdits aux Etats neutres.

(2) Oppenheim 2 ed., II, 382.

(3) See Cheney Hyde, vol. II, § 8480.

(4) Art VI Hague convention, 1907, concerning the Rights and Duties of Neutral Powers in Naval War.

(5) Prof. Moore, Dig. VII, 973.

من المنافع التي قد تعود على المحارب في زيادة قوته البرية أو البحرية^(١) كذلك ليس لممثل سياسي محايد أن يتوسط في نقل الاخبار بالرموز بين حكومة محاربة وأحد عمالها

٨٧١ - لكن معاهدة لاهاي لم توجب على الحكومة المحايدة أن تمنع المحارب من استعمال خطوطها التلغرافية أو التلغونية أو منشأتها اللاسلكية سواء أكانت مملوكة لها أم لشركات أم لأفراد^(٢) على أنه لا يخفى أن للحكومة المحايدة أن تقيد من مدى هذا الاستعمال أو أن تمنعه بتاتا

وظاهر أن معاهدة لاهاي بما قررت قد تركت المحايد يؤدي خدمات جليلة لمن يريد مساعدته من المتحاربين

٨٧٢ - وليس للمحايد أن يترك رجاله يدلون السفن المحاربة^{الامتناع من الدلالة في البحار} الا اذا كان ذلك في البحار الوطنية

٨٧٣ - واذا أتقذت السفن المحايدة غرق أحد المتحاربين^{الفرق المتقذين} وجب منعهم الى نهاية الحرب من أن يعودوا لمساعدته

٨٧٤ - واذا كان القانون الدولي لم يمنع الافراد من بيع الذخائر^{الدولة لا تسهل للافراد بيع الذخائر} والاسلحة الى المتحاربين الا أنه لا شك في ان ليس للدولة المحايدة أن تمنح في تسهيل سبيل ذلك على هؤلاء الافراد

(1) Oppenheim, 2 ed., II 433.

(2) Art. VIII, Hague Convention, 1907 concerning Rights and Duties of Neutral Powers in Naval War.

الفصل الثالث

في واجب المنع وعلمه^(١)

٨٧٥ - ان الزام الحكومة المحايدة بالمراقبة لمنع فعل ما مبنى على أن اتيانه يساوى الاشتراك في القتال لفائدة أحد المتحاربين اضراً بحدوه . ثم على ما للحكومة المحايدة من السلطان على الفاعل ذلك السلطان الذي يسمح باعتبار سكوتها على فعله تواطؤاً معه على تصرفه واشتراكا فيه

منع المتحاربين
من اغتصاب أية
سلطة حكومية
في المملكة

مفهوم ذلك أن مراقبة الفاعل موقوفة على وجود سلطان للدولة المحايدة في المكان الذي ارتكب الفعل المخالف فيه أو الذي شرع في ارتكابه فيه . والمفروض أن هذا السلطان قائم في كافة أنحاء المملكة فالدولة المحايدة ملزمة باستعمال كل قوتها في منع المتحاربين أو وكلائهم من اغتصاب أية سلطة حكومية في بلادها عموماً . فتنى ظهر أن شيئاً من ذلك على وشك الارتكاب في أرض محايدة كان القيام بواجب المنع حالاً خطيراً يترتب على التراخي فيه أن يكون للمتحارب الذي ياحقه الضرر من الفعل إما أن لا يحترم سيادة الدولة المحايدة هو أيضاً وإما أن ينكر عليها حقوق المحايدین الذين لا يشتبهون في الحرب

جزاء التعصير
في واجبات
الحياة^(٢)

٨٧٦ - على أن ساسة الدول يرون أن الامر في هذا الموضوع

اعتراض ساسة
الدول

(1) Duties of Prevention.

(2) Sanction des devoirs des neutres.

لا يخلو من النعوض لان هناك فعلا قد ترتكب في أراضي المملكة ولا تنافي سيادتها في شيء لكنها مع ذلك تتضمن مساعدة لأحد المتحاربين مباشرة

والظاهر من هذا الاعتراض أن هؤلاء الساسة يقصدون أن يقرروا أن الحكومة المحايدة ليس لديها من الوسائل ما يكفي لمراقبة كل فعل يقع في المملكة كما يقصدون قصر مسئولية هذه الحكومة على فعال موظفيها أو وكلائها فهم يتنصون من مسئوليتها عن الافعال التي يرتكبها الافراد^(١)

ويبين مما تقدم أن دائرة واجب المنع غير معينة بالضبط وأنه يقتضى إعادة النظر فيها

تمهيد المحارب سلطان الدولة^(٢)

٨٧٧ - لالوجه للاعتراض على دولة محاربة تدعو بواسطة قنصلها طلب الدولة المحاربة دماياها للتنجيد (٣) أو غيره من العمال دماياها المقيدين في احتياطي الجيش أو البحرية الى اللحاق بصنوفهم مادام الفرد المطلوب متصلا بالجيش من قبل وكان القنصل لا يستعمل في طلبه اكرها أو وعيدا بالعقاب ان لم يجب الطلب

(1) See Cheney Hyde, vol. II, § 850.

(2) Acts of Belligerent in Defiance of the Rights of the Territorial Sovereign as Such.

(3) Orgination and Organization of Military and Naval Forces. Enlistments and Commissions.

حيثئذ لا يكون من واجب الحكومة المحايدة منع الطلب . أما اذا وقع الطلب بالتهديد أو التحايل فانه يكون من واجب المحايد أن يتخذ الحيلة لمنعه

كذلك يمنع المحايد طلب الافراد الذين لم يسبق لهم اتصال بالجيش ولو كانوا من رعايا الدولة التي تطالبهم للتجنيد . ذلك لان رباط الولاء بين الفرد ودولته لا يكفي وحده في اعتبار هذا الفرد من جنودها فعلا وما دام أنه ليس منهم فيكون الظاهر من الطلب أنه نداء في أرض محايدة موجه لاستمالة أفراد للسفر الى خارج المملكة ليندمجوا في جيش أحد المتحاربين^(١) وهذا من الاعمال التي يجب منعها لان كل ما من شأنه حجز فرد أو استنجاهه أو التأثير عليه ليسافر الى ما وراء حدود دولة محايدة بقصد قيد اسمه في خدمة دولة محاربة أو دخوله في جيشها بالفعل هو عمل من الاعمال الحكومية وبهذا الوصف يكون اتيانه انتهاكا للسيادة الوطنية يتعين على الحكومة المحايدة منعه في أراضيها

لكن الظاهر ان هذا التمييز بين الشخص المتصل بالجيش المحارب وغير المتصل به نظري محض ولا أثر له في الواقع فان ما يجري عليه العمل هو عدم تعرض الحكومة المحايدة لسفر رعايا الدول المتحاربة ولو ثبت أنهم يقصدون الالتحاق بجيوش دولهم ما دام السفر حاصلًا باختيارهم في غير عنف ولا اكراه . ذلك لانه لا يقصد في الحقيقة من تسهيل سفر مثل هؤلاء الافراد في رفق ولين انتهاك ماللحكومة

(1) Enrôlements militaires.

المحايدة من حقوق السيادة فليس لها إذن أن تمنع في شيء منه

٨٧٨ - يتحدى المحارب سلطان دولة محايدة بطرق عديدة : تصرفات المحارب

الآخرى التابعة
الحرب

انه قد يستولى على مكان في مملكتها يتخذة قاعدة لاسطوله^(١) أو مخازن لمهمات^(٢) أو لاختيار العمال اللازمين لسفنه فيه وقد يتحداها بمباشرة حق القضاء في دائرة سلطانها^(٣) أو باقامة محاكم للغنائم فيها^(٤) أو يبيع ما يغنمه داخلها^(٥). وقد يكون التحدى باتيان أعمال عدائية^(٦) في تلك الدائرة من مثل أسر السفن أو تفتيشها. فكل هذه الحالات فيها انتهاك للحياد ومخالفات معظورة

ولكن قد جاء في اتفاق لاهاي سنة ١٩٠٧^(٧) ان مرور السفن الحربية أو الغنائم التابعة لاحد المتحاربين خلال البحار الوطنية لا يؤثر في حياد الدولة. فليس من واجب المحايد أن يمنع سفن المحاربين من السير في عرض البحار المجاورة لمياهه الوطنية والطواف بها بقصد مراقبة حركات أسطول العدو

والدولة المحايدة التي توقف سفنها تجاه الموانئ المحايدة وخارج حد ثلاثة الاميال للحرس والمراقبة لا تكون متجاوزة حقوقها المقررة في القانون الدولي على أنه اذا كان في هذا الوقوف القريب من المياه الوطنية مضايقة ومتاعب للحكومة المحايدة جاز لها أن تطلب هذه السفن

(1) Naval base. (2) Depot of supplies.

(3) To exercise rights of jurisdiction.

(4) To set up prize courts. Tribunaux de prises.

(5) To sell prizes. Prises maritimes. Prises aériennes.

(6) To initiate hostile operations.

(7) Art. X, Hague Convention, 1907.

بالابتعاد الى المسافة التي تكفي لازالة هذه المتاعب^(١)

أعمال غير المحاربين

٨٧٩ - ليس واجب الحكومة المحايدة في منع فعل ما مبنياً على وجود علاقة بين فاعله وبين الدولة المحاربة ولا على تبعيته لها .
وانما هو مبنى على ارتباط الفعل بالقتال القائم وبالمكان الذي يرتكب فيه . فتجهيز سفينة وتسليحها في اراضى مملكة محايدة ثم انتقالها منها للاتحاق بخدمة دولة محاربة ومساعدتها في الاعمال العدائية يعد اشتركا بسبب نقل أداة حرية من بلاد محايدة . وتكون هذه المخالفة أظهر اذا كانت السفينة تنقل وهي مستعدة للقتال في الحال من غير حاجة الى معدات جديدة

تجهيز السفن
وتسليحها
لاستعمالها
في أعمال
عدائية (٢)

وقد قضت المادة الثامنة من معاهدة لاهاى سنة ١٩٠٧ على الحكومة المحايدة باستعمال ماليتها من الوسائل في منع سفرة سفينة من مياهها اذا كانت أعدت فيها للقتال وكان المراد اشتراكها في حرب قائمة . وهذا الواجب يستلزم حتما تشريعا داخليا يمنع تجهيز مثل هذه السفن في البلاد أو نقل ملكيتها الى وكيل دولة محاربة ويمنع كذلك

(1) See notes of Mr. Lansing, Secy of State. U. S. A., to Sir Cecil Spring - Rice, British Ambassador, April 26, 1916., American White Book, European War, III 139.

(2) The fitting out, arming and departure of vessels adapted for hostile uses.

كل تحايل يقع بيناء سفن تجارية بطريقة تجعلها صالحة للتسليح على أن تغادر المياه المحايدة غير مسلحة لتسلح فيما بعد . وما لم يوضع مثل هذا التشريع فإن القيام بالواجب الدولي يبقى متعذراً .^(١)

٨٨٠ - نصير الاراضى المحايدة قاعدة حرية متى استخدمت قاعدة حرية في مملكة محايدة^(٢)

كمحطة أو ينبوع تستمد منه الدولة للتجارة ما يزيد في قوتها للاضرار بعدوها

ففي الحرب البحرية تعد قاعدة بحرية الاراضى المحايدة التي تلجأ اليها سفينة حرية لتستزيد فيها من القوة^(٣) ما يمكنها من دخول القتال فوراً هي أشد بأساً مما كانت من غير أن تكون مضطرة الى العودة لوطنها . كذلك تكون الميناء المحايدة التي تستخدمها السفن المحاربة مرات متكررة في أوقات متقاربة لغرض كان يعتبر جائزاً في العرف الدولي لو وقع مرة واحدة ولم يتكرر مثل التموين بالقمح بالقدر الضروري ونظير ذلك ما اذا أقيمت مخازن للتموين^(٤) تأخذ منها السفن ما تشاء كلما أرادت فإن المنطقة المحايدة تصبح بهذا قاعدة بحرية

وقد قررت المادة الثامنة عشرة من معاهدة لاهاى سنة ١٩٠٧ بان استعمال المياه المحايدة للاستزادة من الاسلحة والذخائر ولتكميل عدد البحارة محظور أيضاً . والمادة الخامسة حرمت استعمال المياه المحايدة

(1) Wheaton, Dana's, Note No. 215 p. p. 526, 562, 563.

(2) Neutral Territory as a Base of Belligerent Operations.

(3) Single augmentation of the power of a naval vessel.

(4) Depots of Supplies.

في الحركات الحربية^(١) ونصت خصيصاً على منع إقامة محطة لاسلكية^(٢) للمخابرات مع القوات المحاربة في البر أو في البحر

ايواء السفن الحربية^(٣)

٨٨١ - لم تر الدول البحرية ما يوجب منع السفن الحربية من دخول المياه المحايدة عند الضرورة . وقد جرى العرف الدولي على أكرام وفادة هذه السفن في الموانئ المحايدة بشرط أن لا تستزيد في قوتها بالتموين وغيره عما يكفيها في العودة الى وطنها وأن لا تطيل اقامتها عن مدة معينة

دخول السفن
ومدة اقامتها
وتموينها

ولما كانت مسائل دخول السفن وعددها وطول اقامتها وكيفية مغادرتها الموانئ المحايدة من الاهمية بمكان فقد تناولتها الاتفاقات الدولية في لاهاي بالتفصيل^(٤) وتتلخص أحكامها فيما يأتي :-

لا يجوز أن يزيد عدد السفن التابعة لدولة متحاربة في ميناء محايدة^(٥) عن ثلاثة في الدفعة الواحدة . والمدة العادية التي يسمح لها

(1) A base of naval operations.

(2) To erect wireless telegraphy stations.

(3) Asylum in Maritime War. Du droit d'asile dans la guerre maritime.

(4) The number, entrance, sojourn and departure of Ships of War. Arts. 11 - 17 Hague convention.

(٥) وقد رأى بعضهم أن ترخيص الحكومة المحايدة لثلاث سفن تابعة لدولة واحدة محاربة فيه مخاطرة

فيها بالاقامة المحدد بأربع وعشرين ساعة. على أنه يجوز امتداد هذه المدة :
 (أ) إذا كان حتى السفينة عطب واحتاج إصلاحها لمدة أطول أو كانت
 الأعصار الجوية لا تزال شديدة وفي هذه الحالة تخرج السفينة متى زال
 المانع . (ب) إذا دخل الميناء سفن تابعة للدولتين المتحاربتين . فانه
 لا يسمح لواحدة بالخروج الا اذا مضى أربع وعشرون ساعة على خروج
 السفينة المداية . (ج) اذا كانت قوانين الدولة المحايدة تسمح بمدة
 أطول من ذلك أو كانت تسمح بامتداد المدة لاتمام تموين السفينة هي
 وبمحاربتها

وقد قررت المعاهدة أنه يجوز شحن السفينة بما تسعه من المون
 والوقود ^(١) لكن بعض الدول ترى أن في هذا النص توسعاً كبيراً قد
 يجعل الاراضى المحايدة قاعدة حرية ولذلك قيدت بتشريعاتها الداخلى
 منه كثيراً فبعضها لا يمطى الا ما كانت تأخذه السفينة في أيام السلام
 وبعضها الا ما يكفى في عودتها الى أقرب ميناء في وطنها ^(٢)

في تعبير
 السفينة (٣)

٨٨٢ — للحكومة المحايدة ان ترخص السفينة المحاربة بتعمير ما
 تخرب منها على قدر ما يكفى لجعلها صالحة للملاحة . فلا يسوغ أن
 تتخذ السفن الحربية مثل هذا التعمير ستاراً للاستزادة من قوتها

ولم تفرق المعاهدة بين ما اذا كان دخول السفينة هو بسبب الانواء والأعصار
 الجوية أو كان بسبب تتبع سفن العدو لها أو غير ذلك

(1) Food and Fuel Supplies , Art. 19 of Hague Convention.

(2) Higgins, Hague Peace Conferences, 475 - 477, commentary
 in A. J., II, 521 - 523. (3) Repairs.

وقد أرادت ثلاث من السفن الروسية لجأت إلى مانيتا في سنة ١٩٠٥ اصلاح ما أصابها من العطب في قتالها مع الاسطول الياباني فقررت وزارة خارجية الولايات المتحدة قصر الترخيص على تعمیر ما تخرب بفعل البحر قائلة أنه اذا جاز تجديد المدافع والدروع وكل ما خربه العدو لاصبحت الميناء المحايدة ترسانة بحرية للمحارب وقاعدة لحركاته العذائية على أنها أجازت آخر الامر تصليح كل ما خربه العدو بشرط اعتقال السفن الى نهاية الحرب وقد قبلت السفن الروسية ذلك فاعتقلت الى أن وضعت الحرب أوزارها^(١)

٨٨٣ — اذا لم تدعن السفينة المحاربة لامر السلطة المحايدة بمغادرة الميناء في حين أنه لم يبق لها من حق في زيادة البقاء بها وجب على هذه السلطة أن تتخذ ما يلزم من الاجراءات لجعل السفينة عاجزة عن الملاحة أثناء الحرب ووجب على قائد السفينة أن يسهل تنفيذ ذلك . ووضع السفينة في هذه الحالة هو ما يسمونه اعتقالها

ومتى اعتقلت السفينة المحايدة أوقفت امتيازاتها ووجب حجز ضباطها وبحارتها^(٢) بوصف كونهم يؤلفون وحدة محاربة منظمة تامل

(1) Moore, Dig., VII 992 - 995. and documents there cited.

(2) Internment of Belligerent Vessels of War and their Occupants.

(3) Art 24 of Hague Convention, 1907.

Officers may be left at liberty on giving their word not to quit neutral territory without permission Art. 24 ibid.

معاملة القوة البرية التي تدخل أراض محايدة . ولذلك لم يقبل الرئيس روزفلت إعادة الضباط والبحارة الروس المعتقلين في كاليفورنيا الى وطنهم الا اذا رضى فريقا المتحاربين . على أن للحكومة المحايدة أن تبقى هؤلاء المعتقلين في سفينتهم أو تنقلهم الى سفينة أخرى وأن تضع لاعتقالهم من القيود ماتراه ضروريا

وتقضى معاهدة لاهاي بترك عدد من الرجال في السفينة يكون كافياً لصيانتها . وتيجز ترك الضباط أحراراً بشرط أن يعطوا كلمة الشرف بأن لا يفادروا المملكة من غير اذن
واذا اعتقلت السفينة كان للدولة المحايدة أن تفرج عنم يوجد عليها من أسرى الحرب

(١) إيواء الجنود البرية المحاربة

٨٨٤ — للدولة المحايدة حق إيواء الجنود المحاربة في أراضيها وجوب الاعتقال

بشرط اعتقالهم في مكان بعيد عن ميادين القتال وذلك يستلزم بالطبع نزع سلاحهم وحراستهم كما لو كانوا أسرى حرب
وتضع الدولة المحايدة شروط الاعتقال بما تراه موافقاً ولها أن تترك الضباط احراراً تحت كلمة الشرف^(٢)

واذا كانت الجيوش التي تدخل الاراضى المحايدة كثيرة العدد

(1) Asylum to Belligerent Land Forces. Des troupes réfugiées sur le territoire neutre.

(2) On giving their parole not to leave the country without permission. Ar. II of Hague Covention.

جاز تحرير اتفاق بين الحكومة المحايدة وقواد هذه الجيوش . على أن
مخازن المهمات والاسلحة والذخيرة ترد الى الحكومة التابعة لها الجيوش
عند نهاية الحرب

ويكون واجب الدولة المحايدة أن تصرف ما يلزم للجيوش
المعتقلة من المون والملابس على أن تسترد قيمتها ما لم يتفق على غير
ذلك ^(١)

الفصل الرابع

المعاونة التي يتلقاها المحارب من المحايد

٨٨٥ - ليس من واجب الدولة المحايدة أن تمنع تصدير الذخائر
الحربية ^(٢) من بلادها الى الدول المتحاربة . وهذه قاعدة مسلم بها من
الكتاب من جميع المذاهب ويؤيدها العرف الجارى الذى أصبح عادة
ثابتة ^(٣)

(1) Art 12 of Hague Convention.

(2) The Exportation of Munitions of War. Fourniture d'armes,
de munitions de guerre par les particuliers.

(٣) قد باعت بروسيا الى روسيا كيات واقرة من الاسلحة والمهمات فى
حرب القرم . وباعت المانيا والنمسا الى بريطانيا العظمى أثناء حرب الترنسفال
مئات الاف من المفرقات والرصاص والخرطيش والادوات
وفى حرب ايطاليا وتركيا الاخيرة قدمت المانيا للجيش العثمانى كل حاجاته من
الذخائر والاسلحة . وفى غضون حرب البلقان كانت المانيا والنمسا تمدان جانبي
المتحاربين بالمهمات الحربية من كل نوع

وقد صرحت المادة السابعة من معاهدة لاهاي سنة ١٩٠٧ بأن الدولة المحايدة غير ملزمة بمنع تصدير الاسلحة والذخائر وغيرها من مهمات الجيش والاسطول ولا يمنع نقلها الى أية دولة محاربة

على أنه في سنة ١٩١٥ في غضون الحرب العظمى قد شكت المانيا والنمسا من ضخامة مقادير الذخائر والاسلحة والمهمات التي صدرت من أمريكا الى بريطانيا العظمى وحلفائها محتجتين بأن هذا مما لا يتفق مع روح الحياد الصحيح لاسيما وأمريكا تعلم أنهما محرومتان من مثل هذه الموارد فأجابت أمريكا برفض الاحتجاج قائلة « ان واجب منع وصول مثل هذه الاسلحة والذخائر الى العدو مفروض على المتحارب لا على المحايد . وان الدولة المحايدة ليست ملزمة بالتسوية في توزيع الانتفاع بموارد بلادها وانها اذا أرادت شيئاً من ذلك فن حقها أن تختار له الوسيلة والزمان على الوجه الذي يلائم مصالحها » . وأضاف الوزير لانسنج الى ذلك قوله « ان الولايات المتحدة من عهد تأسيس جمهوريتها تجرى على هذا المبدأ فكانت تستورد من الممالك المحايدة كل ما تحتاج اليه في الدفاع عن سلامة بلادها ورد كل غزو أجنبي وانه لا يتسنى لها أن تنكسر على غيرها ما وجدته ضرورياً لنفسها . وان القول بغير ذلك يحمل الدولة المسالمة التي تعتمد على العدل الدولي في حياتها السياسية فريسة للدول التي تصنع من الذخائر والاسلحة في وقت السلام ما تصير معه بلادها مصكراً مسلحاً »^(١)

شكوى المانيا
والنمسا في
غضون الحرب
العظمى

وبحسن أن توجه النظر من جديد الى أن العلة في منع تموين السفن الحربية المتحاربة أو نقلاتها بالمواد الحربية وهي في أرض محايدة إنما تقوم على أن هذه السفن تتلقى المدد من الأرض المحايدة مباشرة أما مجرد التصدير فانه قد يكون بوجه عام مقويًا للمتحارب الذي يتعافد على المهمات لكنه ليس في ذاته سببًا قريبًا لزيادة قوة وحدة حرية بعينها

٨٨٦ - لا شك أن طلب المتحارب القروض في مملكة محايدة هو مما يزيد في قدرته المالية زيادة مؤسمة على موارد المحايد ينتفع بها مباشرة في متابعة الحرب لانه مع نظام البنوك الحديث يسهل على المتحارب أن يضع الاموال المقرضة في أى سوق يحتاجها فيه ويسهل عليه ابدالها بالمهمات الحربية وغيرها مما يحتاجه من الاشياء . وما دام المحايد غير ملزم بمنع الافراد من تصدير المواد الحربية للحكومة متحاربة فهو قياساً على ذلك لا يلزم بمنعهم من اقراض تلك الحكومة والقانون الدولي كما هو ظاهر من العرف الجارى لم يقرر على المحايد واجب المنع في هذا الصدد

غير أنه يلاحظ أن قرض الحرب المطروح في بلاد محايدة على يد شركات خصوصية يزيد مباشرة في قوة الدولة المحاربة ويجعلها قادرة على الصبر في الحرب وهو ما يجوز أن يكون وحده سبب النصر الاخير

Austria, Aug. 12, 1915 American White Book, European War, II, 194, 196, 197.

(1) Loans to Belligerents. Emprunts.

اقراض
المتحاربين (١)

واذا كانت الدولة المحايدة ممنوعة من اقراض المتحاربين فلا يفهم كيف يسمح لها بأن لاتمنع الشركات الخصوصية من الاقراض . أفلا يعد سكوتها على توجيه موارد بلادها الواقعة تحت سلطتها الى مساعدة دولة متحاربة أمراً حاصلًا من باب التواطؤ؟^(١)

على أن اقراض المتحارب في غير حالة استعماله القروض في الشراء من اسواق الدولة المحايدة قد يكون مضرًا بهذه الدولة اذا اضطرت حكومتها هي أيضاً للاقتراض وهو أمر غالباً مايحدث في حالة حرب كبرى . فضلاً عن ذلك فان الاكتتاب العام في قرض لدولة متحاربة قد يحدث نزاعاً بين أفراد الامة اذا كانت عواطفهم ليست في جانب واحد أو كانت مصالحهم المالية متعارضة

٨٨٧ - اذا قام أحد الافراد وهو في مكان واقع تحت حكم دولة متحاربة بعمل في فائدتها وتحت امرتها كان عمله مشروعاً بصرف النظر عن جنسيته لكنه يشتباكه في أفعال الحرب يفقد صفة المحايد وبعد محارباً . فالمحايد الذي ينخرط في سلك جيش أحد المتحاربين مثلاً لا يملك التمسك بحياده بعد

(1) Declares Westlake : « If by the law of the neutral State the consent of the executive is required to loans by individuals to foreign powers, or if the executive is in the habit of practically controlling such operations by the exercise of its influence, a loan by individuals to a belligerent which is allowed to slip through the meshes will have an international character not distinguishable from a loan by the State » 2 ed., II. 251.

(2) Belligerent Services by Neutral Nationals on the High Seas.

أما اذا أتى المحايد فعلاً مضرًا بأحد المتحاربين وهو في عرض البحار فإن فعله لا يكون إلا من مخالفات الحيايد غير المشروعة اذ هو لم يعمل تحت إمرة متحارب وانما عمل مستقلاً مختاراً ضد دولة صديقة لدولته والاعمال المخالفة للحيايد يرتكبها عادة الاشخاص الموكول اليهم قيادة السفن وهم بذلك يعرضونها للخطر باعتبارها جسماً للجريمة . فان محاولة سفينة اختراق الحصار مثلاً تجعلها عرضة للأسر وأخذها غنيمة بصرف النظر عن طبيعة مشحوناتها . ومن مخالفات الحيايد أيضاً تخصيص سفينة لنقل الجنود المحاربة أو لنقل الاشخاص المقيدين في قوات المتحاربين المسلحة وهم في طريقهم الى بلد معادية ومنها نقل الاشياء المحظورة الى بلاد محاربة^(١)

مدى واجب المنع

٨٨٨ — والقانون الدولي لا يلزم الحكومة المحايدة بمنع رعاياها من ارتكاب مخالفات الحيايد فيما وراء حدودها أو في عرض البحار . وهي ليست ملزمة أيضاً بمنع السفن التجارية الخاصة من نقل المهربات المحظورة ولا بمنع السفن التجارية الاجنبية التي تجهز لاتيان مثل هذه المخالفات من منادرة مياهما فان هذا الواجب واقع على المتحارب الذي عليه هو أن يتخذ الحيطة لمنع هذه الاعمال وأن يعاقب السفن المخالفة اذا وقعت في قبضته

اذن فناية ما على الدولة المحايدة هو أن تعلن رعاياها بعدم لياقة ارتكاب مخالفات الحيايد وبأنهم ان ارتكبوها فلا تحميهم من العقاب

(1) Arts, XVI, XVII of Hague Convention.

الذى يفرضه القانون الدولى فى حالة الاسر . تعان ذلك ثم تبقى من بعد
ناظرة للحوادث تمر عليها وكأنها لاتعنيها . ولاشك فى أن هذا نقص فى
القانون الدولى بحالته الحاضرة وقصور منه عما ينبغى لرعاية حاجات العائلة
الدولية العظمى^(١)

٨٨٩ - اذا كان تجهيز السفن أو بيعها أو مغادرتها البلاد المحايدة
لاينم على أنها معدة لمساعدة دولة محاربة فلا يكون من واجب الدولة
المحايدة منعه . اذ مجرد بيع السفينة الى أحد رعايا المتحاربين غير محظور
دولياً . كذلك لا تستوجب مغادرة السفينة للمياه المحايدة بعد البيع أى
تدخل ما دامت هى غير مسلحة

لكن هذه القواعد نشأت فى عصر كان فيه بيع السفن المحايدة
الى رعايا المتحاربين ومغادرتها البلاد صئيل الاهمية من الوجهة الحرية
وذلك لان قلب السفينة المحايدة الى سفينة حرية كان بعيد الاحتمال
فلم يكن ليبرر المنع كواجب قانونى . وفوق ذلك فان القيمة الحرية
للسفن المحايدة لم تكن محسوسة فى غير حالة اشتراكها فى محاربة العدو
حتى تكون مما يستحق الاعتبار . وعليه فلم يكن المنع واجباً قانوناً
الا عند تجهيز السفن وسفرها مع وجود أسباب كافية للاعتقاد بانها
معدة للقيام بأعمال السفن الحرية

٨٩٠ - لكن الحرب العظمى دلت دلالة تامة على أن الدولة
المتحاربة تلجأ فى المصر الحالى الى الاستيلاء على معظم سفنها
البحرية المتحاربة لتجأ فى المصر الحالى الى الاستيلاء على معظم سفنها

(1) See Cheney Hyde, vol. II, § 872.

التجارية للانتفاع بها في أغراض عامة متعلقة بالقتال . ولئن كانت هذه الاغراض ليست بذاتها من الاعمال الحربية . الا أنها مرتبطة بإدارة الحرب ارتباطاً يجعل السفن المذكورة كأنها مشتركة فيها بالفعل . وهذا ظاهر على الاخص في حالة استعمالها لنقل الذخائر الحربية والمون والجنود . وما دام استعداد المتحاربين لاتلاف مثل هذه السفن حاصلًا بدرجة تجعل بقاءها في خطر فإن استيرادها من بلاد المحايدين قد يكون من الامور الجوهرية التي تزيد في قوة المحارب وقدرته على اتقاء الهزيمة

نتائج فعال
النواصات
الالمانية

ان ائتلاف النواصات الالمانية لعدد عظيم من السفن البريطانية التجارية ولا سيما بمد فبراير سنة ١٩١٧ قد جعل الحاجة الحربية شديدة الى مثل هذه السفن في حين أنها غير مطلوبة للاشتراك في أعمال عدائية . وقد قامت جهود الافراد الخاصة في الولايات المتحدة وهي محايدة لتمويض بريطانيا العظمى عما خسرت فكانت هذه الجهود من جانب رعايا دولة محايدة معاونة ثمينة لدولة محاربة في غاية الضيق . وبحسب القواعد الدولية الحالية لم تكن حكومة الولايات المتحدة مخالفة للحياذ بسكوتهما عن منع ذلك ولو أن بلادها كانت في الواقع قاعدة بحرية للحلفاء مكنهم من تفادي عزلة كانت قد تفضى الى هزيمتهم

٨٩١ - من ذلك يرى أن القواعد الدولية الحالية غير وافية وأنه ربما كان من المستحسن تكميلها بأن يجعل من واجب الدولة المحايدة

القواعد الدولية
الحالية غير وافية

أن تمنع زيادة القوات المتحاربة بما ينضم إليها من السفن الخاصة
لحكمها والموجودة في مياهها^(١)

الفصل الخامس

تنفيذ واجبات الحياد^(٢)

الدولة مختارة
الوسائل التي
تلائمها

٨٩٢ - لا تملك الدولة المحايدة أن تلغى واجباتها ازاء المتحاربين
أو تخفف منها لكن لها الحرية في اختيار الوسائل التي تلائمها في القيام
بما فرضه عليها القانون الدولي . ومن هذا تكون الاجراءات التي تتبع
في أداء هذه الواجبات متعلقة في الاصل بالتشريع الداخلي . على أنه لما
كان تنفيذ واجبات الحياد مما يهم المتحاربين كانت للطرق التي تتخذها
الدولة المحايدة للوفاء بالتزاماتها معنى أعم من أن تكون مجرد قوانين
محلية

٨٩٣ - عند شوبوب الحرب تعلن السلطة التنفيذية عادة حياد
الحكومة على ملأ من كافة الاشخاص الموجودين في دائرة القضاء
الوطني حتى يتنبهوا الى عدم الوقوع في مخالفات الحياد والا كانت
الحكومة عرضة لتهمة الالهام . وينبى الاعلان الى الافعال المتنوعة
التي تحرمها القوانين المحلية ويبين ما تقررده الحكومة من الاحكام في

(1) See Cheney Hyde, vol. II, § 873.

(2) Enforcement of Neutral Duties.

(3) Neutrality Proclamations.

معاملة السفن المتحاربة اذا دخلت المياه الوطنية ثم يشير الى القواعد الدولية والمعاهدات التي تحرم على سكان البلاد المحايدة الاشتباك في الحرب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وينهى عن ارتكاب المخالفات في عرض البحار ويصير بما تجر اليه هذه المخالفات في حالة الاسر من الاخطار والمقوبات التي لا يكون للحكومة المحايدة أى حق في درئها عن المخالفين . وبالمجلة يكون اعلان الحياد متضمناً التصريح بأن واجب الحكومة ومصلحتها في الحياد يقضيان عليها بان ترفع في تصرفاتها صداقة فريقى المتحاربين على السواء وعدم محاباة أحدهما

الواجب
التشريعى (١)

٨٩٤ - ولتذكر أن التشريع الخاص بتنفيذ واجبات الحياد والقوة التي تمنح في ذلك للسلطة التنفيذية والهيئات القضائية هي على العموم من الاجراءات الداخلية

واذا كانت الدولة لا تطالب بأكثر مما في استطاعتها منعه لرعاية الحياد الا أنه ليس لها أن تتوارى خلف ضعف أنظمتها المحلية وتقص فوائدها لتبرير عجزها عن القيام بالواجبات الدولية . ان الدولة ملزمة أن تبذل ما في مقدورها من الجهود في مكافحة الاخلال بقواعد الحياد . فعليها أن تضع النظام القضائى الذى يكفل ذلك وتحيطه بما يلزم من القوة لتأييده وجعله وافياً بالغرض . وكما تلزم الدول المستنيرة بإداء ما عليها هي من واجبات الحياد فاتها تسعى أيضاً في احباط كل محاولة ترى الى خرقه

٨٩٥ - فاذا قدمت دولة محاربة الى حكومة محايدة أدلة كافية ^{واجب السلطة التنفيذية (١)} لتبرير تخوفها من خطر يهددها بفعل أشخاص خاضعين لسلطان الحكومة المحايدة وكان واجب الحياد يقضى بمنع الافعال المذكورة فان هذه الحكومة يجب عليها أن تعمل بما لديها من الوسائل لتعرف الجناة ووقف أعمالهم والا عدت شريكة في فعل لا يتفق مع الحياد

أر الاعتراف بوصف المحارب (٢)

٨٩٦ - ان وقوع الحرب بين دولتين كاف بذاته لاعتبار دولة ^{الاعتراف} ^{للتأثيرين بصفة} ^{المحارب بوجوب} ^{على الدولة التزام} ^{قواعد الحياد} ثالثة غير مشتبكة في النزاع محايدة وتكون ملزمة بهذه الصفة بواجبات خاصة متساوية في حق فريقى المتحاربين . على أن المعصيان الداخلى مهما كان نوعه ومهما عظم شأنه لا يوجد حتما حالة حياد . بل لا تكون الدولة الاجنبية محايدة في هذه الحالة الا اذا اعترفت للتأثيرين بصفة المحارب . وما دامت غير محايدة لا تكون ملزمة بواجبات متكافئة لفريقى المتقاتلين . واذن فلا شيء يمنعها قبل هذا الاعتراف من أن تسمح بتجهيز السفن الحربية في مياهاها وبمها الى الحكومة الشرعية لتستخدمها في قمع من يقاوم سلطانها . والى أن يحين وقت الاعتراف يكون من واجب هذه الدولة الاجنبية ازاء الحكومة التى قام في وجهها التوار أن لا تبيع لهم اتيان عمل في بلادها كانت تمنعه وهى على الحياد في حرب قائمة بين دولتين . ويكون من واجبها على الاخص

(1) Executive Action.

(2) Effect of the Recognition of Belligerency.

أن تمنع تجهيز حملة عسكرية في مملكتها لمحاربة حكومة لا تزال قائمة معترفًا بها . وأداء هذا الواجب محتوم قبل صيرورة الدولة الأجنبية محايدة في عرف القانون ويستمر اداؤه مادامت تلك الحكومة الشرعية معتبرة أنها هي الممثلة للدولة . والقوانين المحلية توضع في هذا الصدد لمنع اتيان مخالفات ضد دولة صديقة تسمى في اخماد ثورة غير معترف لها بصفة المحارب

فإذا كانت الدولة لا تعترف للثائرين في مملكة أجنبية بصفة المحارب ولكنها تسلم بحالة العصيان الواقعة أى أنها تعترف بالأعمال العدائية المادية ولا تعترف بوجود حالة حرب قانونية فإن ذلك الاعتراف لا يوجب عليها التزام قواعد الحياد التى لا تكون الا عند الاعتراف بصفة المحارب لانه انما يقصده مجرد تسهيل واجب الحكومة المعترفة في أداء واجباتها حيال الحكومة الشرعية

واذا اصبح القبض على زمام السلطة في حكومة ما غير ثابت بسبب تنازع الاحزاب السياسية وترتب على ذلك أن وجدت حالة واقعية لا تعترف فيها دولة أجنبية لواحد من الاحزاب المتناضلة لتولى الحكم بانه هو الذى يمثل الحكومة الشرعية كما لا تعترف لأياها بصفة المحارب فان هذه الدولة الأجنبية لا تكون ملزمة بواجبات المحايد قبل أى فريق من الافرقاء ولو كانت هى مسلبة بالثورة الواقعة . وانما يكون واجبا أن تمتنع من التدخل بين الاحزاب المتقاتلة وأن تمنع جعل بلادها قاعدة حرية لأى واحد منها

فاذا ما اعترفت الدولة الاجنبية للتأثيرين بصفة المحارب فانها تدخل مباشرة الى نظام الحياد وتلتزم بواجباته في علاقتها مع الجانبين وهذا صحيح حتى في حالة امتناع الدولة المتبوعة عن مثل هذا الاعتراف

ويحوز للحكومة في بلاد ثبت ناز الحرب الاهلية أن تعترف للتأثيرين بصفة المحارب ولو لم تعترف لهم بذلك دولة أجنبية . على أن هذا الاعتراف وان كان لاجبة فيه على الدول الاجنبية قانونا لكنه قد يلجئها في الواقع الى أن تعترف هي أيضا . وقبل هذا الاعتراف لا تلتزم الدولة الاجنبية للتأثيرين بواجبات الحياد العادية التي تلتزم بها تجاه حكومة معترف بها ^(١)

وليس للدولة المتبوعة التي اعترفت للتأثيرين بصفة المحارب أن تشكو من قيد حقوقها في الدولة الاجنبية كما تقيد حقوق المحارب في دولة محايدة

(1) Regulations of the Institute of International Law respecting the Relations of Foreign Governments to Insurrections, Annuaire XVIII, 227, J. B. Scott, Resolutions, 157.

الفصل السادس

في آثار الهدنة^(١)

٨٩٧ — ان عقد الهدنة لا يقضى على حالة الحرب فلا يلغى
واجبات الدولة المحايدة قبل المتحاربين بل ولا يضعف منها . على أن
ذلك لا يمنع هذه الدولة في بعض الصور من أن تستشف من عقد الهدنة
معنى أبعد من وقف القتال وقتياً وأن تقرأ بين سطوره ما يدل على
نهاية القتال في الواقع . ترى ذلك فتسامح في معاملة السفن الحربية أو
غيرها من القوات المتحاربة . لكن الظاهر أنه اذا عاد المتحاربون الى
القتال كانت هذه الدولة مسئولة عن تصرفاتها تلك التي تريد بها داخل
مملكته في قوة أحد المتحاربين البرية أو البحرية اضراراً بعدوه

على أن هدنة ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ بين ألمانيا والحلفاء تضمنت
نصاً خاصاً بإبلاغ الدول المحايدة تقرير حرية الملاحة في البحار الوطنية
لجميع السفن الحربية والتجارية . وبهذا البلاغ حصل التخلي عن واجبات
الحياذ ولم يبق محل للتمسك بها

(1) Effect of Armistice.

الفصل السابع

حرمة المملكة المحايدة ^(١)

٨٩٨ - ان احترام قاعدة تفوق السيادة الوطنية داخل حدود المملكة يجعل من غير المشروع قيام المحارب بحركات عدائية ضد عدوه في بلاد محايدة أو اثباته أى عمل حربى فيها . فهذا الحق الجوهرى ليس مبنياً اذن على الحياد بل هو متصل بأساس كينونة الدولة . وقد صرحت به معاهدة لاهاى فى سنة ١٩٠٧ ^(٢) التى اعتبرت من مخالفات الحياد المحظورة جميع الاعمال العدائية بما فيها من أسر السفن ومباشرة الزيارة والتفتيش اذا وقعت هذه المخالفات من السفن الحربية التابعة للمتحاربين فى مياه دولة محايدة . ومنعت كذلك فى اراضى الدول المحايدة اجتياز الجيوش أو قطارات الذخائر أو المون الحربية وانشاء محطات للتلفراف اللاسلكى أو غيرها مما يستعمل فى المخابرات مع القوات المتحاربة فى البر أو البحر وانشاء القوات الحربية وتنظيمها ^(٣)

٨٩٩ - وواجب المتحارب مفروض عليه لصالح الدولة المحايدة الواجب مفروض لصالح المحايد

(1) Inviolability of Neutral Territory.

(2) The Duty of the Belligerent.

(3) Arts. I. - IV of Hague Conventions 1907.

(4) Wheaton, Dana's No. 208 Oppenheim, 2 ed., II, § 361,

p. 442. A. J. II, 507 - 509.

لا لصالح عدوه . على أن هذا الواجب ليس مطلقاً من كل قيد فقد تقوم ظروف يعد فيها المتحارب معذوراً في عدم رعاية واجب الامتناع كما اذا كان المحايد لا يميل الى القيام برقابة الحركات الحربية في بلاده أو كان لا يملك القوة السكافية للرقابة . فان الظاهر في مثل هذه الحالة أن المتحارب الذي وقع عليه ضرر أو يهدده خطر تكون له حرية العمل من غير تقيد بالواجبات العادية

٩٠٠ - فاذا وجدت سفينتان متحاربتان في ميناء دولة محايدة أو في مياهها وكانت احدهما مهددة بالتدمير في الحال كان استعملها القوة للدفاع عن كيانها سائفاً حتى لو بدأت هي باطلاق النار قبيل طلب حماية الدولة ذات السيادة .^(١) وما دامت وسيلة الدفاع الوحيدة

حالة الدفاع من
النفس

(١) وقعت حادثة في ميناء فاليل المحايدة سنة ١٨١٤ دمرت فيها السفن الحربية البريطانية سفينة مسلحة أمريكية فطالبت الولايات المتحدة البرتغال بالتعويض لتعويضها في حماية السفينة . فقضى لويس نابليون الذي كان مفوضاً للتحكيم برفض طلب التعويض وبنى قراره على أن القائد الأمريكي لم يطلب حماية السلطة المحلية في المستعمرة قبل القتال

وفي ١١ سبتمبر سنة ١٩١٦ ضبطت مدبرة بريطانية سفينة أمريكية على بعد ميل ونصف ميل من جزيرة كارابايو أي في المياه الوطنية الفليبينية . ولما كانت بنية المدمرة أن تأمر جندياً ألمانياً من الجيش الاحتياطي جبل مانिला مركزه في العمل ضد حكومة الهند البريطانية قد قتشت السفينة الأمريكية ولم تجد الألماني فيها . فأعلنت الحكومة البريطانية في ٢٠ سبتمبر أسفها لهذا الحادث قائلة ان ضبط السفينة وقع والضباب يغطي الاراضى

الممكنة هي اطلاق النار فان اطلاقها لا يعد اخلاقاً بواجب الاحترام للمحايد وذلك لان ما يلحق المحايد من الالهانة لا يوازي الخطر الذي تشمر به السفينة المتحاربة حين تجد أن امتناعها عن الدفاع يفضي حتماً الى تدميرها . غير أن من المتفق عليه أن الالتجاء الى القوة لمنع المهاجمة غير مسموح به اذا كانت الفرصة متسعة لطلب حماية السلطة المحلية . هذا الا اذا كان عجز السلطة المحلية معروفاً لعدم توافر الوسائل لديها أو عدم رغبتها في تقديم الحماية

٩٠١ - واذا كانت قاعدة السماح للسفن المتحاربة بالاقامة في ميناء محايدة تحمل الخلاف بينها ليس بعيد الوقوع فانه في الحرب البرية لا يوجد مثل هذا الا في ظروف استثنائية نادرة جداً ويكون فيها للمتحارب حينئذ عذر مقبول في انتهاك حرمة بلد محايد . فاذا بعث متحارب جيشاً الى مملكة محايدة أو أتى حركات عدائية في أراضيها عابثاً بالقانون الدولي كان لمدوه أن يثار بغزو هذه البلاد متى رأى ذلك ضرورياً لسلامته وكانت الدولة المحايدة غير مستعدة للقيام بواجباتها أو غير قادرة على استرداد حقوقها . فواجب المحارب ازاء المحايد لا يعمل به في هذه الحالة بسبب عجز المحايد أو عدم اهتمامه

٩٠٢ - لكن قاعدة عدم انتهاك حرمة البلد المحايد جوهرية واحترامها حيوى لسلامة الامم فلا يجوز بحال أن يكون مجرد خوف أحد المتحاربين من استعمال عدوه الاراضي المحايدة في أغراض حرية

عذراً مقبولاً للسبق بغزوها بقصد منع العدو من تنفيذ أغراضه
الحرية فيها

والقانون الدولي يعد من الاعمال غير المشروعة تصرف المحارب
الذى يغزو البلاد المحايدة البريثة بقصد الوصول الى فائدة فنية حرية .
فكل حجة من هذا القبيل تكون مرفوضة ولا تفيد في دفع جريمة
المتحارب . مثال ذلك ما وقع في الحرب العظمى فقد دلت التحاربات
الرسمية على أن المانيا لم تحترم عهودها حينما غزت بلجيكا في أغسطس
سنة ١٩١٤ . هي ادعت أنها أسرعت بالغزو خوفاً من انتهاك الجيش
الفرنسي لحرمة الاراضى البلجيكية ولكن لم يكن هذا الادعاء الا
لستر غرضها الحقيقي وهو كسب مواقع حرية فنية للتفوق على
أعدائها وذلك باجراء حركات عسكرية في أراضى دولة صديقة لم يقع
منها أى اعتداء

غزو المانيا
بلجيكا
في أغسطس
سنة ١٩١٤

وقد احتلت الجنود الامريكية في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ دوقية
لكسمبورج المحايدة وهى تقتضى أثر الجنود الالمانية المتفجرة بعد عقد
الهدنة لكن الذى يبرر انتهاك الامريكيين لحرمة لكسمبورج هو
غزو الالمان اياها لغير سبب مشروع وضرورة تعقبهم في اخلائها فضلا
عن عدم معارضة الدولة ذات السيادة

احتلال
الامريكيين
لكسمبورج
سنة ١٩٢٠

٩٠٣ — فاذا انتهك متحارب حرمة بلد محايد مخالفاً بذلك
القواعد الدولية وجب عليه تعويض هذا البلد عما لحقه من الضرر .
والتعويض يكون بتصريح يتضمن في عبارة لائحة بالمقام ابداء الاسف

انتهاك حرمة
البلد المحايد
تتوجب
التعويض

القوى على ما وقع في حق المحايد من الاهانة ثم بتحية خاصة تؤدي لعلم الدولة في ذات المكان الذي وقع فيه الغزو ثم بتوزيع رسمي للضباط المسئولين عن الحادث ان لم ير عقابهم على صورة أشد . كل هذا مع اعتذار يقوم به الممثل السياسي . وتلك هي المظاهر التي تفيد في اقناع الدولة المحايدة المعتدى عليها باخلاص المتحارب فيما يشعر به من الاسف بسبب انتهاك حرمة القانون الدولي

ومن اصلاح الضرر الناشئ من الاعتداء الافراج عن الاشخاص ورد الاموال التي أسرت في البلاد المحايدة مادام الرد ممكنا ودفع تعويض الضرر الناشئ من الاسر واذا لم يكن الرد بسبب هلاك الشيء وجب دفع تعويض مالى عنه للدولة المحايدة^(١)

٩٠٤ - اذا أخل المحايد بواجبه فأصاب المتحارب من هذا التقصير ضرر كان لهذا الاخير حق التعويض بشرط أن لا يكون قد وقع منه خطأ في تصرفاته أو اخلال بواجباته كأن يكون غزا أراضي المحايد أو عمل ما يهدده بالغزو فجعل العدو يسرع بإرسال الجيوش الى أراضيها المذكورة .

واجب
المحايد^(١)

(1) The Duty of the Neutral.

(2) V. Paul Fauchille, La guerre de 1914, Documents, internationaux, t. I. et s.

Nys, Le droit international, 1912, p. p. 536 et s.

Westlake, International Law, t. II, p. 191.

الفصل الثامن

قانونه الحياد ونظام جمعية الأمم^(١)

٩٠٥ - ان القواعد التي تفرض على الدول المحايدة أثناء قيام حرب ما واجبات امتناع وواجبات منع لا تصلح للتطبيق على نظام مجتمع دول تتألف أعضاؤه من دول يتعهد كل منها عند شوب الحرب بين أعضائه بأن يساعد فريقاً من المتحاربين بسبب عدالة أغراضه أو اعتدال اجراءاته التي سبقت الحرب . ان عهد جمعية الأمم يقضى باشتراك الاعضاء في العمل لمعارضة العضو الذي يخل بمهوده ويلجأ الى الحرب وقد يكون هذا التصرف المشترك واقعاً ضد دولة غير عضو في حالات مخصوصة . وهذا مما يخالف القواعد القديمة في التفرقة بين الدول المحايدة والدول المتحاربة وتخصيص كل فريق منها بأحكام معينة ولا يمكن في الوقت الحاضر أن يتنبأ بما اذا كانت قواعد عهد جمعية الأمم ستصادف في العمل استحسان دول العالم أو أن الامور ستبقى على حالها في العهد القديم فالاستقبال وحده كفيل بالفصل في أي النظريتين هي الاصلح . وبالتمن في هذا الخلاف يرى أن عقده هي معرفة ما اذا كانت الدول مستعدة للاشتراك مع المتحاربين في كل حرب أو أنها تفضل البقاء على الحياد من غير اشتباك في الحرب مكتفية ببذل الجهود

(1) The Law of Neutrality and the League of Nations.

لمنع الحرب قبل شوبوها . على أنه اذا استعملت الحكمة في أية حالة من الحالاتين فربما أمكن تضيق دائرة الحرب وتقصير أمدها وذلك بما يكون من الضغط المشترك في الحالة الاولى ومن منع الموارد عن الفريقين في الثانية

وظاهر أن هذه المسألة لا تنصل ضرورة بالمباحث الخاصة بتبين الطرق الفعالة في دفع الدول المتنازعة الى تسوية الخلاف بينها بالطرق الودية ولا سيما القضائية منها .

الباب الثالث

انقضاء الحرب والاجراءات الفنية

الفصل الأول

أسباب انقضاء الحرب^(١)

وقوف القتال ٩٠٦ — وقوف القتال^(٢) يسبق انقضاء الحرب عادة وقد يتبعه

أحياناً. انه لا يعين نهاية الحرب اذ لا يدل بذاته على قصد المتحاربين فقد يتجدد القتال بعد وقوفه. فان لم يكن وقوف القتال مصحوباً باعتزام الطرفين على عدم الرجوع اليه مدة طويلة غير معينة فلا يمكن استنتاج شيء ثابت من مجرد هذا الوقوف، جرى عرف المتحاربين على ذلك وظاهر أنه عرف تبرره ضرورة التمييز بين حالتي الحرب والسلم وعدم تركهما في اللبس والابهام الذي يعقب مجرد وقوف القتال على ما في أحكامهما من الخلاف العظيم

لكن وقوف القتال اذا كان مقترناً بانسحاب القوات العسكرية

(1) Modes of The Termination of War. Fin de la Guerre.

(2) Cessation of Hostilities. Cessation des Hostilités. Hall, § 197. Rivier, 463, 464. Wheaton § 507-546.

من أراضى العدو^(١) فإنه قد يدل على انقضاء الحرب بعد فترة من الزمن^(٢)

وظاهر أن الصعوبات التي تقوم في تبين طبيعة العلاقات بين الدول المتحاربة في الفترة التي بين وقوف القتال وانسحاب الجنود كافية للقول بأن هذه الطريقة الاستنتاجية الاعتبارية غير وافية . خصوصاً وأن الدول المتحاربة لا ترضى عادة بالاعتصار عليها واعتبار الحرب منتهية فان الظاهر لا يسمح لعدوه بالتمتع بمزايا السلم الا باتفاق صريح فهو لا يكتفى في ذلك بوقوف القتال وتسريح الجيوش

٩٠٧ — قد يقع تصريح رسمي من جانب أحد المتحاربين^(٣) فلا التصريح الرسمي
الانفرادي
ينقضه الجانب الآخر ولا يحدد القتال وبذلك قد تنقضي حالة الحرب مثاله ما وقع بعد الهدنة التي قبلها المانيا في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ — وكانت بمثابة تسليم — اذ قرر المؤتمر الأمريكي في ١٥ مايو سنة ١٩٢٠ انقضاء

(1) Withdrawal of Military Forces from Hostile Territory.

(2) Bonfils - Fauchille, 8 ed. vol. II, § 1693. Oppenheim 2 ed., II, § 262.

وقد جاء في كتاب من وزير خارجية أمريكا الى السفير الاسباني في ٢٢ يولي سنة ١٨٦٨ : « لاشك في ان حالة الحرب قد تنشأ من غير اعلان رسمي وكذلك قد يتم الصلح بوقوف القتال طويلاً ولو لم تتحرر معاهدة ما والتاريخ مملوء بمثل هذه الحوادث غير ان الزمان الكافي ليبرر هذا الاعتبار لم يتعين فيجب تقدير كل حالة بحسب الظروف والقرائن »

(3) Formal Declaration by One Party.

الحرب مع المانيا بالتطبيق لهذه القاعدة^(١)
على أن هذه الطريقة قد تضيع على الظاهر كثيراً من المزايا التي
كان يستطيع الزام المقهور بقبولها في معاهدة . والواقع أنها طريقة لم
تلجأ إليها الولايات المتحدة إلا لان مجلس الشيوخ لم يقبل التصديق
على معاهدة فرساي الموقعة في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٨^(٢)

اعلان انقضاء
الحرب
الاهلية^(٣)

٩٠٨ — اذا أفلحت الحكومة الشرعية في اتحاد الثورة واخضاع
الجماعات التي حملت السلاح في وجهها فاستمادت الاراضى التي كانت
حكما فيها موقوفاً وانقطعت الاعمال الحرية ولم تبقى مقاومة ما فان
كل هذه الظروف من الامارات القوية على انقضاء الحرب الاهلية وان
كانت غير كافية في حرب أجنبية

على أنه يحسن بالحكومة الشرعية^(٤) أن تعلن هذا الواقع وتحدد
الوقت الذي تعد فيه الحرب منتهية وهذا ما يجب أن تأخذه المحاكم
الوطنية . أما في الدوائر الدولية فان قيمة مثل هذا الاعلان تكون
مرتبطة بتحرى الضبط في تعيين الوقت الذي تم فيه التغلب على كل
مقاومة والذي يعد فيه أن الثورة قد أخذت . فان وقع هذا الاعلان
مثلا في وقت كانت فيه الاعمال العدائية لا تزال قائمة والمقاومة مستمرة

(1) See in the connection, G. A. Finch, « The Treaty of Peace with Germany in the Senate » A. J., XIV, 155.

(2) Cheney Hyde vol, II, § 905. Bonfils - Fanchille 8 ed., II § 1695.- 1699. (3) Public Proclamation in Relation to a Civil War,

(4) De jure government.

فانه لا يلزم الدول الاجنبية التي اعترفت للتوار بصفة المحارب أو التي اعترفت بوجود حالة المصيان^(١)

٩٠٩ - يمكن تعريف الاضضاع بأنه قضاء أحد المتحاربين على عدوه بسحق قواته الحربية وضم بلاده^(٢)

الاضضاع
والقهر^(٢)

فقد يقع أن يغير المتحارب على بلاد عدوه حتى اذا تغلب على كل مقاومة أفنى حياتها كدولة وتملكها فتحاً ثمرة لا تتصاهه ، وتكون حالة السلام في هذه الصورة نتيجة مباشرة للقهر ذاته . وحينئذ تنتهي الحرب باستيلاء الظافر على حق السيادة وبخضوع العدو لارادته

أما اذا لم تظهر نية الظافر المغير على وجه لا يحتمل اللبس كالضم مثلاً فلا شيء يبرر القول باتضاء الحرب

كذلك لا يكون اعلان الضم^(٣) وحده كافياً لاعتبار حالة السلام قد تقرر اذا كان القتال لا يزال قائماً والمقاومة مستمرة . ولنلاحظ أيضاً أن اعلان الضم في مثل هذه الظروف لا تكون له قيمته ولا ينتج نتائجها ، فالقهر وحده لا يقضى بانتهاء الحرب الا اذا تلاشت قوة المقاومة وكان النصر تاماً

وأخيراً ننبه الى أنه اذا كانت الاراضى التي أغار عليها المتحارب وقرر ضمها ليست الاقسماً من مملكة العدو فانه لا يستنتج من ذلك

(1) Cheney Hyde vol. II § 906. Also Moore Dig., VII. 337.

(2) Subjugation. (3) Oppenheim, Int. Law 2 ed. II, § 264. p. 636.

(4) Proclamation of Annexation. Formal acquisition.

حتمًا أن المقاومة تلاشت وأن الحرب انتهت

٩١٠ - غير أنه إذا كان متفقًا على أن الاختضاع ينهى الحرب
تغير السيادة
بالاختضاع
لا يتفق مع مبدأ
تقرير المصير
السيادة بهذه الطريقة

٩١١ - أن الطريق العادي المصطلح عليه في الوقت الحاضر
الاتفاق

لأنهاء الحرب بين المتحاربين هو الاتفاق^(١) الذي يكون في صورة
معاهدة صلح. والاتجاه إلى هذا الطريق يفيد استمرار حياة الدولة في
جانبي المتعاقدين والسلطة الحرة في اقتضاء الشروط المرغوبة أو التسليم
بها على الكيفية الملائمة لحسم النزاع ونهو القتال^(٢)

٩١٢ - وإذا كان من الظاهر وجوب العناية برعاية أحكام
سلطة المتعاقدين
وفق الدستور
دستور كل من الدولتين المتحاربتين المبنية للسلطة المختصة بالتعاقدين
باسم الدولة ورعاية أن يكون عمل هذه السلطة وفق الدستور في
تعرف الرضا القوي والحصول عليه فانه ظاهر أيضًا أن مثل هذا الرضا
ينبغي أن يكون بحيث يسمح بالتسليم بما تتطلبه مقتضيات الساعة في
حل الصعوبات القائمة والا لما أمكن أن تنتهي الحروب بمعاهدة
ولتشجيع المتحارب في الاعتماد على سلاحه القوي لا لكسب النصر
في ميدان القتال فقط بل لامتلاء شروط الصلح التي يرغب فيها أيضًا

(1) Agreement. Conclusion des traités de paix.

(2) See Preamble of Declaration of Rights and Duties of Nations, adopted by American Institute of International Law, at Washington Jan. 6, 1916, A. J., X, 124, 125. Martens, p. 370. Bluntschli. § § 705-725. Clunet, J. I. P. t XLVI, p. 172.

وذلك بإطالة احتلال بلاد العدو واستعمال وسائل العنف

٩١٣ - كذلك تنجبه ميول المتحارب الى الاعتماد على قوة ^{الضمان لاحترام} ^{العدو}

السلح اذا لم يأنس في عدوه الاستعداد لاحترام المهود التي تنهى الحرب . فان قيمة المعاهدة تكون في روح الولاء الذي يتشبع بها المتعاقدون . ولذلك يضطر المتحاربون الى أخذ كفالات على حسن الوفاء بعهود الصلح وتختلف هذه الكفالات في الشدة تبعاً لشروط الصلح وقسوتها وحالة المتحارب المجهور وما هو معروف عنه من احترام المهود أو عدم احترامها ^(١) . فثلاً يشترط المتحارب حق احتلال بعض المقاطعات التابعة للعدو مدة كافية للاقتناع باستعداده لتنفيذ التزاماته في المعاهدة باخلاص . وهذا ما كان في معاهدة باريس في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ بين بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا من جهة وبين فرنسا من الاخرى . وهو ما اشترطه الحلفاء أيضاً على ألمانيا في المواد من ٤٢٨ الى ٤٣٣ من معاهدة فرساي في ٢٨ يونية سنة ١٩١٩

(1) Declared President Wilson on Sep.. 27, 1918. « The reason why peace must be guaranteed is that there will be parties to the peace whose promises have proved untrustworthy. »

الفصل الثاني

(١) الاجراءات الخاصة بالمفاوضة في معاهدة صلح

(٢) تبادل الآراء العلني بين الساسة المسؤولين

٩١٤ — يلجأ ساسة الدول المسؤولون عن الامور الخارجية الى الخطابات العامة لتتوير العدو برغباتهم في شروط الصلح التي يقبلونها أو التي يريدون الحصول عليها . والذي يشجع هذه الطريقة هو سهولة نقل الاخبار بالوسائط الحالية في الدول المحايدة . ولقد كثر هذا النوع من المخابرة في غضون الحرب العظمى اذ كانت الاقتراحات تعرض والمبادئ يصرح بها والآراء تبدى والاجابات عنها تحصل علنا . وهذه الطريقة لا تخالف القواعد الدولية في شيء لان القانون الدولي لم يحدد وسائط المخابرة بين الدول

مرض
الاقتراحات في
الخطابات العامة

٩١٥ — ولئن كانت هذه الطريقة الجديدة تناقض ما كان يجري عليه ساسة الدول من كتمان شروط الصلح التي يحتمل قبولها فلا شك في أنها تدل على زيادة احترام الرأي العام في هذه الموضوعات عن ذي قبل . وما هي الا تصرف لائق يقابل زيادة نفوذ صوت الشعب في رقابة الامور الخارجية لا سيما في ما يتعلق باتقضاء الحرب وهو ما يجب أن

هذه الطريقة
الجديدة تقابل
زيادة نفوذ
صوت الشعب
في رقابة
الامور الخارجية

(1) Procedure Peculiar to the Negotiation of a Treaty of Peace.
Des négociations en vue de la Paix.

(2) The Public Exchange of Views of Responsible Statesmen.

يقدره رجال القانون وساسة الدول على السواء . على أنه لا ينبغي أن يغيب عنهم أن اتباع مثل هذا الاسلوب الذي ينطوي على توجيه طلبات معينة بصفة علنية والحرب دائرة مما لا يخلو من خطر . ولذلك فعليهم أن يستعملوا فيه غاية البراعة تفاديا للاخطار . فان كل قول يبين في مثل هذا الوقت طبيعة الطلبات أو يحدد الشروط ينبغي أن يصاغ بكيفية لا تدخل في نفس العدو معنى الاستعداد للتنازل عن مزايا نصر حربي يعقبه والا تراخت القوى في البلاد وانتعش العدو . انما يكون البيان مع الحيلة موضحا للمقاصد القومية في الشروط الحالية بكيفية تستدرج العدو الى الدخول في مفاوضات الصلح . وليس الخوف في الخطابة العلنية من المبالغة في الطلبات بقدر الخوف من التسليم بشيء أو الاعتراف بقيد يضعف من سعي المفاوضين في تقرير حق في معاهدة أو ينجيب أملهم في اثبات مبدأ يعد جوهريا . وهذه النتائج الخطيرة تدعو الساسة الى شدة العناية في وزن ما يقولون والامتناع عن الخوض في التفاصيل فان رجال الدولة المسئولين لا يخدمون وطنهم فقط بتقريب يوم الصلح بل يخدمونه أيضا بحسن التأثير في تكييف الشروط التي يتفق عليها فيجب أن يلحظ في كل عبارة يصرح بها علنا حاجات المفاوضين الذين تلقى عليهم مسئولية المفاوضات النهائية^(١)

(1) See, for example, address of President Wilson to the Congress, Jan 8, 1918, announcing fourteen points as the basis of a peace program. See also correspondence between the United States and Austria Hungary in sep. and oct., 1918, regarding an Armistice A. J. XIII Supp., 73 - 96.

المفاوضات التمهيدية^(١)

٩١٦ — لا يعدم المتحاربون وسيلة لوضع حد للقتال اذا دبت في

كل منهم الرغبة في الصلح فتي وجدت فرصة مناسبة سعوا الى الاتفاق

مباشرة لا بصفة تمهيدية فقط بل بصفة نهائية

على أنه لا يعد من التعنت في شيء امتناع متحارب عن الدخول

في مفاوضات قبل التأكيد من اخلاص عدوه في الرغبة في الصلح أو

في قبول أساس معين له . ففى هذه الحالة تكون المفاوضات التمهيدية

ضرورية . وهذه المفاوضات تكون للمصارحة في قواعد الصلح وفي

الشروط التي تقترح بشأنه أو للمفاوضة الحرة من كل قيد أو لوضع

قواعد وقتية يعمل بها مباشرة فتقرب عقد الصلح عما اذا تركت حالة

العداء مستمرة من غير ضابط . فيتفق على وقف القتال في الحال مثلا

وتعقد هدنة عامة تمهيداً للمفاوضات^(٢)

ومتى صرحت دولة متحاربة بصفة رسمية باستعدادها لقبول

شروط صلح معينة عرضت عليها كان هذا دليلاً على أن الدول المتحاربة

قد اتفقت على المسائل الجوهرية قبل عقد مقدمات الصلح

٩١٧ — على أنه ظاهر أن كل تسوية أو تقام قبل مقدمات

الصلح يقع غير تام اذا كان لا يتضمن سوى عرض أساس الصلح على

ليس من
التعنت الامتناع
عن الدخول في
مفاوضات قبل
قبول أساس
معين لها

مرض الأساس
على أسلوب انذار
نهائي وقبوله
لا يكون ملزماً
لاى الفريقين

(1) Preliminary Negotiations. Propositions de Paix. Bluntschli

§§ 708 - 717.

(2) V. Vattel, liv. IV, ch. II § 19 - 22. Cheney Hyde, vol. II

§ 910. Hall, p. 558 - 559.

أسلوب انذار نهائى وقبوله . فلا يكون التفاهم الاجمالى فى مثل هذه الصورة ملازما لآى الفريقين ولا مانعا له من تقديم طلبات جديدة لا تتمشى معه

الناية
بالمفاوضات
التمهيدية

٩١٨ - وتجب العناية فى المفاوضات التمهيدية التى يقوم عليها أساس المعاهدة فلا توضع فى مقدمات الصلح عبارات يكون من شأنها أن تقيد الحق فى اتخاذ موقف خاص فى مسألة لم يبت فيها نهائيا

٩١٩ - فالتعاهد على انتهاء الحرب قد يتضمن اذن عدة اتفاقات ادوار التعاهد هى : قبول أساس المفاوضات فى مقدمات الصلح ثم عقد مقدمات الصلح هذه التى تبني على ذلك الأساس وتشتمل على ما يلزم من القواعد التفصيلية للمفاوضة فى معاهدة الصلح النهائية وأخيرا عقد هذه المعاهدة

والاعمال السابقة على مقدمات الصلح هى التى تسمى بالمفاوضات التمهيدية سواء أكان التفاهم فيها بين المتحاربين حاصلا بطريق التعاهد أم بمجرد قبول أساس عرض بانذار نهائى

(١) مقدمات الصلح

٩٢٠ - كل اتفاق وقتى يضع أساس معاهدة نهائية يراد عقدها ويعهد لنظام المفاوضات فيها يعد من مقدمات الصلح . وهذه الاتفاقات

(1) Agreements Preliminary to Peace. Preliminaries of Peace. Préliminaires de Paix. Hall 5 ed. p. 560.

التمهيدية ليست مفيدة فقط بل هي تكاد تكون ضرورية للتعجيل بنهاية الحرب

٩٢١ - وقد دل العمل بين المتحاربين منذ منتصف القرن التاسع عشر على أن الامر في ذلك يجرى على غير قاعدة ، فان المعاهدات التي انتهت بها حروب روسيا واليابان أو تركيا وإيطاليا أو حرب البلقان في القرن العشرين لم يسبقها اتفاق على مقدمات الصلح . والاتفاق التمهيدى الذى وقعه نابليون الثالث وفرنسو جوزيف بيفيلا فرانكا^(١) في ١١ يولييه سنة ١٨٥٩ كان موجزاً اذ قرر بصفة اجمالية أساس معاهدة الصلح التي عقدت بزورنيخ^(٢) في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٥٩ وتضمنت البت في مسائل جديدة لم يشر اليها هذا الاتفاق الاجاملى

ومقدمات الصلح التي وقعتها النمسا وبروسيا في نيكولسبرج^(٣) في ٢٦ يولييه سنة ١٨٦٦ تمهيداً للمعاهدة التي عقدت في براغ^(٤) في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٦٦ تناولت التفاصيل بأسهاب . كذلك كان شأن مقدمات الصلح التي وقعتها فرنسا والمانيا بفرساي^(٥) في ٢٦ فبراير سنة ١٨٧١ لاعداد المعاهدة النهائية التي عقدت في فرانكفورت^(٦) في ١٠ مايو سنة ١٨٧١ فانها وضعت للصلح أساساً شاملاً ومع ذلك فان معاهدة فرانكفورت لم تنقيد بالضبط باتفاق فرساي المذكور

(1) Villafranca. (2) Zurich. (3) Nikolsburg.

(4) Pragua. (5) Versailles. (6) Frankfort.

٩٢٢ - وقد صيغت مقدمات الصلح بين الولايات المتحدة مقدمات الصلح واسبانيا في وثيقة «بروتوكول» وقعت في واشنطن في ١٢ أغسطس بين الولايات المتحدة واسبانيا سنة ١٨٩٨. ومع أن هذه الوثيقة تناولت أهم مواد الصلح الخاصة بالملكات الاسبانية كالتنازل عن السيادة على كوبا وبورتوريكو وكاحتلال مانيلا فقد قامت صعوبات عند تحرير المعاهدة النهائية التي أمضيت في باريس في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ولا سيما بالنسبة الى السيادة على جزر الفيليبين التي لم يتبين أمرها صراحة في مقدمات الصلح. وقد ذلت الصعوبة في آخر الامر بتعهد أمريكا بدفع عشرين مليون دولار الى اسبانيا في نظير تنازلها عن هذه الجزر وذلك في ظرف ثلاثة شهور من بعد تبادل التصديق على المعاهدة^(١)

٩٢٣ - وان الفائدة من التمهيد بمقدمات الصلح متوقفة على العناية التي تبذل في تحريرها والا كانت عقبة في سبيل الصلح بدلا من أن تكون عوناً على بلوغ الشروط المرغوبة فيه. وذلك لان من يتعاقد بمثل هذا الاتفاق التمهيدى يلتزم به فلا يملك أن يفرض على خصمه شروطا أقسى مما جاء فيه، فتقصير أحد المتعاقدين في تدوين أية ميزة جوهرية عند الاتفاق على الاساس يمنعه في الغالب من الحصول عليها بعد الا اذا قدم تضحية خاصة في مقابلها أو كان خصمه لا يجد في التنازل عنها ضرراً بمصلحه. واذا لاحظنا أن من حق المتحارب أن يتمتع عن المفاوضة في موضوعات غير منصوص عنها في الاتفاق التمهيدى ما لم تكن من

(1) See Cheney Hyde, II, § 912, Note 3,

المسائل الاصلية في الصلح والتي لا تخلو منها معاهدة توضع لانتهاء الحرب أمكننا أن نقدر أهمية العناية بالتحريير من أول الامر

فاذا رأى المتحارب الظافر ضرورة وضع شروط أساسية للصلح وفرض قبولها على عدوه قبل المفاوضة في المعاهدة فإن هذا الطريق تكون قيمته في عدم ادخار وسع لجعل تلك الشروط التمهيدية متضمنة لجميع المسائل التي يتم التفاوض عليها وجعلها في الوقت عينه مبينة ومرشدة في حل جميع المواد التي يراد ادماجها في عقد الصلح لان وحدة وجهة النظر التي تكون قائمة في هذا الوقت قد لا توجد فيما بعد

فيجب على الدوام أن يراعى في تحرير مقدمات الصلح هذان الغرضان وهما تعيين الشروط التي تم عليها الاتفاق بالضبط وتمهيد الطريق للاتفاقات المستقبلية

٩٢٤ - ولاجل أن تكون مقدمات الصلح أداة بالغة في القوة وحسن التأثير في انتهاء الحرب لا بد من أن يراعى اشتغالها على الامور الآتية :

(١) النصوص العامة المتعلقة باجتماع المفوضين للمفاوضة في عقد معاهدة الصلح وبالتصديق عليها . تنظيم التصديق على مقدمات الصلح ذاتها اذا اقتضى ذلك القانون النظامي لاحدى الدول المتحاربة . ترتيب وقف القتال . الافراج عن أسرى الحرب^(١) أو المعتقلين المسكينين

(1) Libération des prisonniers de guerre. Release of prisoners of war

أو رددم أو استبقاؤهم . العفو عن الجرائم^(١)

(ب) النص على جميع ما يمكن قبوله من مطالب المتحاربين من الجانبيين فإن كانت تتضمن تغيير سيادة بالتنازل أو الاخلاء^(٢) وجب ذكر القواعد التي تتبع في تعيين الحدود الجديدة وعند الامكان تبين أيضاً على الخرائط المعتمدة . النص على نتائج تغيير السيادة وعلى الاقل فيما يخص الديون العمومية وغيرها من المسائل المالية العامة فإن ذلك يكون أفضل من ترك أمرها للمعاهدة النهائية

وإذا اتفق على رد أراض يحتلها أحد المتحاربين فلا يكتفى ببيان طريق الجلاء ووقته بل يبين أيضاً مبلغ مسئولية المحتل عن تمويض الاضرار الناشئة من مجاوزة حقوقه^(٣)

وإذا كان المرغوب الاعتراف باستقلال أمة تابعة أو أمة تقطن وطننا معروفاً وجب بيان مركزها الدولي بالضبط والالتزامات المالية التي يجب أن تتحملها مع بيان القواعد التي تتبع في تأييد حقها على الرعايا المنتظر مطالبتهم بالولاء لها

وعند النص على الغرامات الحربية^(٤) ان كان لها وجه يجب بيان أساس ذلك وتعيين طريقة تقدير الاصل واحتمساب الفوائد وأن أمكن يذكر أيضاً طريق الدفع ومواعيده

(1) Amnistie Amnesty.

(2) La Cession d'une partie du territoire du pays vaincu.

(3) L'œuvre des restitutions et des réparations.

(4) L'indemnité de guerre.

وينص كذلك على الضمانات التي تؤخذ لارغام العدو على الوفاء
بمهوده طبقا لشروط الصلح

(ج) النص على الاعتراف بالمبادئ المتفق عليها لتقرير المسائل
التي لم يفصل فيها والتي تركت للمفاوضة النهائية . مثل مسألة الجنسية
ورد أملاك العدو العامة أو الخاصة وحقوق الافراد وكيفية معاملتهم
في دعاوهم المالية .

(د) النص على المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها مع أنه من
المهم تقريرها في المعاهدة النهائية . وهذه الطائفة من المسائل لا يمكن
حصرها فانها قد تشمل أحكام تجديد المعاهدات السابقة والاساس
الجديد في تقرير العلاقات التجارية والاقتصادية والاعتراف بالمصالح
السياسية وتعريفها . وتشمل أيضاً الوسائل المقترحة لمنع تجديد الحرب
بين الفريقين

وهذه النصوص قد تكون فعالة في منع الدول المتحاربة أو
مفوضيها من فتح الباب للمفاوضة في مسائل ربما كان من المستحسن
اهمالها في معاهدة يرغب انعامها من غير تأخير

نقص الاتفاق
التمهيدى

٩٢٥—والاعتبارات العملية قد تضيق مدى المفاوضات التمهيدية
فتقلل من فوائدها . وكثيراً ما كانت شدة رغبة الفريقين في سرعة
عقد للصلح وقت دخولهما في مفاوضات تمهيدية مانعة من بيان المطالب
على ما ينبئ فيأتى الاتفاق التمهيدى ناقصاً في بيان تلك المطالب أو
غامضاً فيها ويفضى ذلك الى خيبة ما كان لاحد المتحاربين من الامانى

المعقولة وضياع ثمرة جهوده عليه مهما كان فوزه عظيماً في ميدان القتال ^(١)

عقد المعاهدة النهائية ^(٢)

٩٢٦ - ان وظيفة المفوضين في عقد معاهدة نهائية هي أن وظيفة المفوضين يقيموا بناء على أساس مقدمات الصلح في المسائل التي اتفق عليها وأن يستأنسوا بهذا الأساس وما يرتبط به من القواعد للوصول الى اتفاق في المسائل الاخرى التي يكون اغفال الاتفاق عليها ضاراً بمصالح الفريقين ، فان وجدت صعوبات يتعذر معها حل بعض المسائل الثانوية حال انعقاد مؤتمر الصلح جاز الاتفاق على تسويتها بعد بالطرق الودية اذ كثير من المسائل التي يعجز ساسة الدول عن حلها مباشرة يسهل إيجاد الحل الملائم لها من طريق التحكيم

ولعل من المناسب في المعاهدات الدولية الهامة أن تتضمن نصاً يحيل فض الخلاف في التفسير أو في التطبيق على محكمة تحكيم خاصة

٩٢٧ - على أنه اتقاء للخلاف في التفسير يجب العناية في تحرير الشروط التي يتفق عليها فلا تستعمل فيها الا العبارات البسيطة التي لا تحتمل التأويل . ويجب التزام الضبط في البيان والصراحة التامة في الشروط والاحكام فلا يعدل عنها لاختفاء طبيعة امتياز ممنوح أو

(1) See Cheney Hyde, vol. II, § § 911, 912 Oppenheim, II, p. 363.

(2) The Conclusion of a Definitive Treaty. Conclusion d'un Traité de Paix Formel.

للمحافظة على كرامة المانح . وظاهر أنه غير مسموح بحال أن تدون في المعاهدة عبارات مبهمه لاقتناص رضا أحد الفريقين في غير اتفاق بقصد إثارة الجدل بعد^(١)

٩٢٨ — ومن أم أسباب تسهيل مأمورية المفوضين المعقدة أن يتفق في أول الامر على الاجراءات التي تتبع في المفاوضة ان لم تكن مينة في مقدمات الصلح

البدا بالاتفاق
على الاجراءات
التي تتبع في
المفاوضة

اجراءات مؤتمر الصلح^(٢)

٩٢٩ — ليس من الضرورة وجود رئيس في مؤتمر تجرى فيه المفاوضات بين ممثلي دولتين فقط^(٣) فاذا اشترك في المفاوضات دول متعددة كان من المرغوب فيه اسناد الرئاسة لشخص واحد تسهلا للعمل سواء أ كان المؤتمر منمقداً في أرض محايدة أم في أرض محايدة وبوساطة احدى الدول المحايدة أم بدون وساطة . وقد جرى العرف الدولي من باب المجاملة ولغير أسباب قانونية على جعل الرئاسة لممثل الدولة التي ينمقد المؤتمر في أرضها^(٤)

الرئيس^(٣)

(1) Comp. Bonfils-Fauchille, II, § 1706. Oppenheim, II, p. p. 21-26. (2) Procedure of a Peace Conference.

(3) Presiding Officer.

(٤) لم يرأس أحد مؤتمر الصلح بين الامريكيين والاسبان في باريس سنة

(٥) كان الميسو كليمنسو رئيس مؤتمر الصلح كما هو معروف في المفاوضات التي عقدت بها معاهدة فرساي مع المانيا في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩

٩٣٠ - مما يسهل عقد معاهدة الصلح اتباع اجراءات تبين ماهية المسائل المتفق عليها وتظهر في الوقت عينه طبيعة أوجه الخلاف القائمة وحدودها. ومتى تجنب المتفاوضون الاساليب التي ينشأ عنها تشويش الافكار فقد يخف الخلاف في الرأي في بعض المسائل. وفوق ذلك فان مجرد النفوذ إلى لب الخلاف والوقوف على أسبابه الحقيقية قد يفيد في ازالة علل النزاع

فان لم تعين اجراءات المفاوضة قد يحاول بعض المتفاوضين أن يعيق المناقشات ويمنع الاتفاق باقتراحات عرضية خارجة عن الموضوع أو بتجديد المناقشة في مسائل يستفاد سبق التنازل عنها من المواد المتفق عليها أو بمرض اقتراحات لاتتلاءم مع مقدمات الصلح

لاشك في أن للدولة المتحاربة الحرية في تقديم اقتراحات تكون مرتبطة باحكام المعاهدة النهائية والحق في توجيه ما يقام على أسس الصلح الاولى الى مصلحتها لكن ضرورة تخفيف أعباء المفاوضة بما يوسع الامل في الوصول الى اتفاق نهائي تبرر قيد هذه الحرية باتباع اجراءات معلومة تقلل الفرص في محاولة التخلص من أساس متفق عليه ومحاولة العدول عنه

الفصل الثالث

بعض آثار اقضاء الحرب^(١)

٩٣١ - ان اقضاء الحرب ينتج آثارا ترتب مباشرة على زوال الحالة المصطنعة التي كانت قائمة بين المتحاربين . وهذه الآثار تتميز عن النتائج المترتبة على معاهدة الصلح في أنها ليست نتيجة اتفاق انما هي نتيجة المبادئ العامة للقانون الدولي . هذه المبادئ ترمى الى تجديد العلاقات العادية بين الدول التي كانت متعادية بالاقضاء على كل ما يقف في سبيلها^(٢)

الآثار الناشئة
من المبادئ
العامة

٩٣٢ - ان عقد الصلح يجعل كل عمل عدائي يعقبه غير مشروع بصرف النظر عن جهل الفاعلين بان القتال قد انتهى . فاذا وقعت أفعال عدائية أدت الى نتائج في مصلحة أحد المتعاقدين وجب اعادة كل شيء لاصله ودفع التعويض عما لحق الآخر من الضرر الذي لا يمكن اصلاحه . فاذا احتلت اراض وجب اخلاؤها والسفن التي أسرت ترد والاضرار التي ترتبت على اطلاق النار على إحدى الموانئ أو على نزول السوق كل هذه يجب التعويض عنها . ومع تقرير المسؤولية في هذه الافعال فان القائد الذي أمر بالاعمال العدائية اذا ثبت عدم علمه

كل عمل عدائي
يصبح غير
مشروع

(1) Certain Effects of the Termination of War. Des Conséquences du rétablissement de la paix.

(2) Hall, 5 ed. p. p. 562 - 572. Wheaton, part IV, chap. IV §§ 3 - 5. Cheney Hyde, vol, II, § 921.

بمقد الصلح يعد معذوراً فلا يكون مسئولاً جنائياً^(١)

٩٣٣ - ان انقضاء الحرب يتولد عنه الالتزام باجلاء القوات العسكرية عن البلاد التي احتفظت بها الدولة صاحبة السيادة عليها والالتزام برد أسرى الحرب واطلاق سراح الاشخاص الذين اعتقلوا بصفتهم من الاجانب الاعداء . لكن هناك شكاً كبيراً في وجوب الافراج عن رعايا الاعداء المحكوم عليهم في جرائم وقعت لاغراض عامة مساعدة لدولهم اذا كانوا غير متصلين بالقوات الحربية ولم ينص في المعاهدة على العفو عنهم^(٢)

وبالجملة فان الرجوع الى حالة السلام يجعل جميع الاعمال التي كانت تبررها الحرب غير مشروعة

٩٣٤ - لكن القانون الدولي لا يرتب على انقضاء الحرب تحريم استبقاء ما كسبه المتحارب بقوة السلاح الا اذا كان فعل الاسر أو المصادرة في ذاته فعلاً غير قانوني . فان لم ينص في معاهدة الصلح على شيء في هذا الصدد يكون انقضاء الحرب مؤيداً لحق المتعاقدين في الاحتفاظ بما يوجد في حيازته من الاموال المنقولة أو الثابتة التي استولى عليها بوصف كونه متحارباً . فالذخائر والمون والاسلحة والممتلكات والدواب وأدوات النقل وغيرها من الاشياء التي يستولى عليها المتحارب في غزوته تبقى مملوكة له

(1) Bonfils - Fauchille, vol. II, § 1698 - 1702: Institut du droit International. Annuaire, XXVI, 641, 671, Scott, Resolutions, 174, 200.

(2) Bonfils - Fauchille, II, § 1700, 1701.

٩٣٥ - كذلك ان أغفلت المعاهدة النص على أراض فتحت حكم الاراضى المفتوحة عند عدم النص فى المعاهدة عليها وضمتها اذا شاء . ذلك لأن القاعدة العامة هى انه اذا لم ينص فى معاهدة الصلح على أمر ما بقى على حالته التى هو عليها . وهذا ما يبين بوضوح أهمية الضبط فى تحرير المعاهدة النهائية

٩٣٦ - وفى النهاية يزيل انقضاء الحرب أسباب قطع العلاقات السياسية فيبهي السبيل الى اعادة علاقات الصداقة بين المتحاربين والدول لا تتأخر عادة فى اعادتها اعادة علاقات الصداقة (١)

٩٣٧ - والقضاء على حالة الحرب يقضى على أسباب وقف ما بين المتحاربين السابقين من الاتفاقات والعقود التى لم تلغها الحرب فتصبح نافذة المفعول (٢)

٩٣٨ - وبانقضاء الحرب تزول من الجانبين جميع العوائق التى كانت قائمة فى سبيل الانصال بين المملكتين ومعرضة دون المخابرات والمعاملات التجارية بينهما اعادة الانصال بين المملكتين

(1) Rétablissement des Relations Antérieures d'Amitié entre les Etats.

(2) V. Bluntschli, § 709 - 712. Hall, § 197 - 202.

Rivier, 454 - 458.

فهرست هجائی

- ایستاد الاجانب ۲۲۷ ، ۲۴۳ وما بعده
 ابو القانون الدولی ۴۳ راجع جروسیوس
 اتحاد استقلالی ۴۶ ، ۹۳ ، ۹۴ ، ۹۶ ، ۹۷ ، ۵۷۶
 اتحاد چرمانی ۹۴ ، ۲۷۹
 اتحاد حقیقی ۹۲
 اتحاد شخصی ۹۱ ، ۵۷۶
 اتحاد مرکزی ۹۳ ، ۹۵ ، ۵۷۶
 اتفاقات دولتی ۶۸۳ وما بعده
 اتفاق ودی ۱۵۷
 اتفاقية بروکسل ۴۴۶ ، اتفاقية تورينو ۱۱ ، اتفاقية جنيف ۱۶ ، ۱۸ مکروا ، اتفاقية
 لاهای ۱۶ ، ۲۸ ، ۸۷۸ وما بعده
 اینیئا ۳۴
 اجانب ۳۴ ، ۱۹۷ ، ۲۱۵ ، ۲۲۷ ، ۲۴۳ وما بعده ، ۴۰۴ وما بعده ، ۴۵۶ وما
 بعده ، ۴۸۵ وما بعده ۵۷۳ ، ۵۷۷ وما بعده ، ۵۹۳
 اجارة ۳۳۷ ، ۳۳۸
 احتکار ۴۱۸
 احتلال ۱۱۲ ، ۳۴۲
 احکام المحاکم ۲۸ ، ۳۲ ، ۷۶۶
 اخضاع ۳۰۷ ، ۹۰۹ وما بعده
 اخلاء ۳۱۵
 اخلاق ۱۶
 آداب دینیة ۳۷
 آدب دولی ۱۶ ، ۳۲ ، ۶۸ ، ۵۷۰
 آراء الفقهاء ، راجع قضا
 اراضی مباحة ۲۹۵
 ارجنتین ۷۰ ، ۹۵ ، ۱۳۴ ، ۵۸۹ ، ۷۴۲
 ارسطوطالیس ۳۴

تنبیه: الارقام ترجع الى البنود

ارلندیون ٢٢٣

اری (بحیرة) ٣١٢

أذربيجان ١١

أزمير ١١٢

اسيانا ٢٣، ٣٦، ٤٧، ٤٨، ٥٧، ٧٠، ١٢٥، ١٣٤، ١٥٧، ١٦٧،

١٧٥، ١٨٢، ٢٧٣، ٢٩٣، ٣١٢، ٣٦٨، ٣٨٠، ٤٨٧، ٥١٠، ٥٠٣،

٥٧٣، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٨٨، ٩٢٢

اسبريا ٣٤

استيلاء على الاملاك ٨٤٤، استيلاء على السفن ٥٧٥

استراليا ٢٠، ٧٠، ٧٤، ١١٣

استطاعة السفراء والوزراء ٦١٨ وما بعده

استثمار ٢٠، ١٨٢، ٢٩٢ وما بعده، شركات ١٢٢ راجع مستعمرات

استفتاء عام ١١

استقلال ٨٨، ١٠١، ١٠٨، ١١٤، ١٣٢، ١٣٥، ٢٠١ وما بعده، ٢٨٨، ٣٤٨

اسرائيليون ٢٢٣

استونيا ١١

أسرى ٣٤، ٩٢٤

اسكندر الاول ٧٣

اسكوتلاندا ٩٢

اسلاب البر ٣٤

اسلاك بحرية ٤٢٠

اسلام ٣٦، ٣٧، د. تركيا

أسوميشون ٥٧٧

آسيا ٢٠

اشخاص القانون الدولي العام ٨٥ وما بعده

اشخاص دولية عاثة ١١٨ وما بعده

اضافة الملحقات ٣٠٢

اضطرابات داخلية ٥٧٣ وما بعده، راجع ثورة

اعتراف: بالاحتلال ١٣٧ وما بعده ٩٢٤، بالدول الجديدة ١٢٨ وما بعده، بالمختارين

١٥٠ وما بعده، ٨٩٦، بحكومات جديدة ١٤٣ وما بعده، بحالة الحرب ١١٥،

٨١٨

اعلان: اعلان الحرب روسيا ٨٢٠، اعلان الحماية راجع حماية

- اعداد ، معاملتهم ٨٧٣ وما بعده ، من حيث التجارة في القانون الأمريكي ٨٢٨
 اعفاء من القضاء راجع قضاء
 افريقيا الغربية الجنوبية ٧٤
 افغانستان ١٨ مكررا
 اقتصاص ٧٨٠ وما بعده
 اقراض المتحاربين ٨٨٦
 اقلبات ٢٢٤
 اقبال ٣٥
 اكتشافات ٢٩٣ وما بعده
 اكراه في الاتفاقات الدولية ٦٨٨ وما بعده
 اكسكريس ملك الفرس ٦٣١
 اكواتور ٧٠ ، ١٢٥ ، ٢١٧ ، ٥٧٣ ، ٥٩٣
 الالباما (قضية) ٦٠ ، ٢٢١ ، ٢٥٢
 ألاسكا ٣٥١ ، ٣٧٢
 الامير (ماكينايلى) ٤٢
 التزامية ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٢٣٣ راجع موالى ملتزمين
 الزاس ٤٥ ، ٥٧ ، ١٧٦ ، ٢٢٥
 ألعاب رياضية ، حرمتها ٣٤
 ألفانبر ٢٧ ، ٨٤
 القاب — الاعراف بها ١٩٠ ، القاب ملك الانجليز ٢١٢
 المسانيا ١١ ، ٢٥ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ١٥٧ ، ١٧٦ ، ٢٣٢ ،
 ٢٤٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٦ ، ٣٤١ ، ٣٥٦ ، ٥٠٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٧ ، ٥٨٢ ،
 ٥٩١ ، ٧٩٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢٤ ، ٨٨٥ ، ٩٠٢
 الزايت ، لسكة انجلترا ٦٣٢
 أمانى قوية ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧
 امبراطورية — بريطانيا ر . بريطانيا العظمى ، شرقية ٣٦ ، ٤٨٧ ، رومانية غربية
 ٣٦ ، ٣٧ ، جرمانية ٤٥ ، ٥٧ ، عثمانية ٥٧ ، ١٥٧ راجع تركيا ، امبراطورية
 طالبة (فكرة) ٤٣ ، ٤٦
 امتياز ، اشتكار ونحوه ٤١٨ وما بعده
 امتيازات أجنبية ١٨ ، ٢٠ ، ٤٨٥ وما بعده
 امتيازات للسفراء والقناصل راجع ممثلون سياسيون ، قناصل
 امريكا ٢٠ ، اكتشفها ٤٠ ، ٢٩٤ ، مؤتمراتها ٨٤ ، الهجرة اليها ٢٢٣ ، ٢٣١ ،

٣٧٢ ، ٣٨٩ راجع أيضا ولايات متحدة
 أمريكا الجنوبية ٥٧ ، ٨٤ ، ٥٧٣ ، ٥٨٨ راسما. بلادها المختلفة
 أمة : ترفضها ١
 أمواج مرتزة ٣٩٦
 أموال خاصة وطاة ٢٤٥
 أمير السرب أصبح ملكا ٢١٢ ، أمير رومانيا أصبح ملكا ٢١٢
 أمة نائرة تحلج من اجل استقلالها ١١٤ ، ١٣٢ وما بعده ١٥٠٠ ، ٣٢٠ ، ٤٥٢
 وما بعده
 أنام ٩٩ ، ٣٣٣
 انتداب دولى ٧٤ ، ٩٧ ، ١١٩ ، ٣٠٢
 انتقال الملكية ٣٠٩ وما بعده
 انجلترا ، راجع بريطانيا العظمى
 انذار نهائى (أو تهاجم) ٨٢٠
 أنهار دولية ٣٥ ، ٣٦٠ ، ٣٨٣ وما بعده
 أوقيانوسية ٢٠
 أورليان الجديدة ٥٧٦ ، ٥٨٢
 أوراق الاتحاد ، أوراق التفويض ٦٠٧ ، أوراق الاستمادة ٦٠٩
 أورلاندو رئيس الوزارة الإيطالية ٥٩٨
 أوكرانيا ١١
 أوليرون ٣٧
 ايجمورت ٥٨٢
 ايوان ١٨٠ ، ١٨٠ مكررا ، ٧٠
 ايسلاند (جزيرة) ١١١ ، ٣٧٠
 إيطاليا ٢ ، ١٠ ، ٦٥٠ ، ٧٠ ، ١٢٥ ، ١٦٢ ، ١٧١ ، ٢٣٦ ، ٢٧٩ ، ٢٧٦ ، ٣٣٣
 ٤٥٦ ، ٥٠٤ ، ٥١٠ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٥٨٢ ، ٥٩٨ ، ٦١٥
 ايواء : ايواء الجرمين ٤٨٠ ، ايواء السفن الحربية ٨٨١ وما بعده ، ايواء الجنود
 البرية المحاربة ٨٨٤ وما بعده

— ب —

ببا (ال) ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٦ ، ١٢٠ ، ١٨٩ ، ٦١٥ ، ببا يونيفرس الثامن
 ٣٦ ، ببا جرمينوار السابع ٣٦ ، ببا ليو الثالث عشر ٣٦ ، ببا اسكندر السادس ٢٩٣
 ببا مفتوح راجع سلسلة الباب المفتوح

پاچری ۱۸ مکرداً

بادن ۷۲۶

پاراجوای ۵۷۷ ، مظامرة بحرية فيها ۷۸۲

پالما ، الرئيس ۲۷۰

پانتر سفينة حرية المانية ۵۷۷

پانچرامنسم ۱۰

پانسلا قسم ۱۰

پایون ۶۸۸

بحار : حريتها ۴۰ ، ۵۱ ، ۵۸ ، ۱۷۵ ، ۳۱۵ وما بعده

بحار وطنية ۳۵۴ وما بعده ، ۳۶۰ ، ۳۷۵ ، ۴۳۷

بحر : اسود ۵۸ ، ۲۰۹ ، ۳۷۹ ، بحر متوسط ۵۸ ، بحر البلطيق ۵۸ ، بحر الشمال

(حادث) ۷۴۷ ، بحر برنج ۲۷۲ ، بحر مرمره ۳۷۹

بحيرات ۳۵۳

برايات قنصلية (اكر كواتور) ۶۶۲

برايزه ۳۴ ، ۳۵

برايزل ۷۰ ، ۸۴ ، ۱۲۵ ، ۱۳۱ ، ۲۱۷ ، ۳۲۴ ، ۴۵۵ ، ۵۷۳ ، ۵۷۷ ، ۷۴۲

براندبرج (غنار) ۴۸

برشلونه ۳۷

بركليس ۳۴

برونستانقيه ۴۰ ، ۴۱ ، ۴۵

بروتوكولات (مصاطف تمهيدية) ۳۰ ، ۶۸۵ ، بروتوكول بيكين ۶۸۵

براقتج (رئيس السويد) ۵۵۶

برتغال ۷۰ ، ۱۲۵ ، ۱۳۱ ، ۲۳۲ ، ۲۳۹ ، ۲۸۶ ، ۳۶۸ ، ۴۸۷

بروسيا ۱۱ ، ۴۸ ، ۵۰ ، ۵۵ ، ۵۶ ، ۵۸ ، ۹۴ ، ۱۷۱ ، ۲۴۶ ، ۳۴۱ ، ۷۲۶

بريطانيا العظمى ۲۰ ، ۲۶ ، ۴۸ ، ۵۰ ، ۵۳ ، ۵۶ ، ۵۷ ، ۶۰ ، ۶۵ ، ۷۰ ، ۷۴

، ۹۱ ، ۹۳ ، ۹۴ ، ۹۹ ، ۱۱۲ ، ۱۲۵ ، ۱۵۷ ، ۱۶۲ ، ۱۷۱ ، ۱۷۳ ،

۲۲۱ ، ۲۵۸ ، ۲۷۱ ، ۲۸۶ ، ۲۹۳ ، ۳۱۲ ، ۳۲۰ ، ۳۲۴ ، ۳۳۷ ، ۳۴۰ ،

۳۴۱ ، ۳۵۰ ، ۳۵۵ ، ۳۵۶ ، ۳۷۰ ، ۳۷۲ ، ۳۷۹ ، ۳۸۹ ، ۴۴۱ ، ۴۸۷ ،

۴۹۱ ، ۴۹۵ ، ۵۰۲ ، ۵۶۱ ، ۵۶۶ ، ۵۷۹ ، ۵۸۹ ، ۶۳۲ ، ۶۷۸ ، ۷۸۷ ،

۸۰۲ ، ۸۲۰ ، ۸۲۵

بسرائيا ۳۱۴

بطريق الارمن ۴۸۷

جاء الدولة ١٩٢

بلاغات سیاسی ٣٠

بلیکا ١١ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٩١ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،

١٢٧ ، ١٥٨ ، ١٧٣ ، ٢١٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٧٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ،

٩٠٢ ، ٥٩٣ ، ٥٦٠ ، ٥١٠

بلشئ (النظام الد) ٢٤٢

بلطاريا ٧٠ ، ١٠٠ ، ١٢٥ ،

بلقان ٤٨ ، ١٥٨ ، ١٧٣ ،

بلتزو تا ٥٣٣

بنام ٧٠ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ٣٨١ ،

بنظام ٢

براتییه ٣٦

برانغیز ٣٥٥ ، ٣٧٦ وما بعده

بروت آرثر ١٧٦ ، ٣٣٧ ،

بروست (اتحاد دولی) ٦١ ، ١٧٧ ،

بروسفور ٥٨ ، ٣٧٩ ،

بروسنه وهرسك ١١٢ ، ١٥٧ ، ٣٤١ ،

بركسر : امتدادهم على الجانب في الصين ٢٢٠ ، ٤٠٣ ، ٦٨٥ ،

بولونيا ٢ ، ١١ ، ٥٥ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٨٠ ، ٥٩٥ ،

بوفندورف ٥٢

بولنیا ٧٠ ، ٣٩٤ ،

پیرو ٧٠ ، ١٢٥ ، ٢٣٢ ، ٤٥٤ ،

بیزانس ٤٨٧

بیلہ ٥

بینکرشوك ٥٢ ، ٣٥٤ ،

بیسونت ٢٧٩ ، ٢٨٤ ،

— ت —

تأمر السفراء والوزراء ٦٣٢ ، ٦٣٣ ،

تاریخ ارتقاء القانون الدولی ٣٣ ، راجع القانون

تالیران ٥٥

تالیوان ٣٣٧

تامبيكو (حادثة) ٧٩٠

تاين (سفينة) ٤٧٨

تجارة بحرية ٣٧

تجسس ٥٩٥ ، ٥٣٠ ، ٣٩٦

تجنيد ٨٧٧

تحالف ٧٣٤ ، تحالف صغير ٧٨ ، تحالف فرنسا وروسيا ١٥٧

تحفظات وتديلات ٧٠٨

تحرير العقود ، والتعديقات والتوثيقات ٦٧٨ وما بعده

تحكيم ٣٤ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٢٦٥ ، ٧٣ ، ٥٧٩ ، ٦٩٢ ، ٧٤٨ وما بعده

تحية بحرية ١٩١

تدخل ٥١ ، ٥٦ ، ٢٦١ ، وما بعده ٥٨٩ ، ٦٥٤ ، تدخل عدائي ١٣٣ ، ٥٨٩

تدوين القانون الدولي ٦٤ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٤

ترانسفال ٧٣ ، ١٢٧ ، ١٥٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٧

ترعة بناما ١٣٤ ، راجع بناما

تركيا ١٨ ، ١٨٠ ، مكررا ٤١ ، ٥٨٠ ، ٥٧ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١٢٥ ،

١٥٩ ، ٢٠٩ ، ٢٨٦ ، ٣١٤ ، ٣٤٠ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ،

٤٩٣ ، ٥٧٨ ، ٥٩٢ ، ٧٨٨

توفيداد ٣٢٤

تسان (سويسره) ٥٣٣

تسجيل المعاهدات في سكرتارية جمعية الامم ٧٤ ، ٧٠٧٠

تسليح ٦٢ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٢٠٠

تسليم المطلوب ٨٥٢

تسليم المجرمين ٢٥٤ ، ٤٩٤ ، وما بعده ٧٢٦ ، وما بعده

تسوية المشاكل بالطرق السلمية ٧٣ ، ٧٣٦ ، وما بعده

تشرع : راجع حق

تشكو سلوكا كيا ١١ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٨ ، ١٢٥ ، ٢٣٦

تصديق على المعاهدات ٢٣ ، ٢٤ ، ٧٠٣ ، وما بعده

تصريح باريس ١٨ مكررا ٢٣ ، ٥٨ ، ٦١ ، تصريح جنيف ٦١ ، تصريح سان

بطرسبرغ ٦١ ، تصريح كان ٢٢١ ، تصريح لندن البحري ٢٥ ، ٦٣٠

تضامن المصالح السياسية الاوروبية ٤٦

تطبيق القانون الدولي ٣٢

تطورات السياسة الدولية ٤٤ ، وما بعده

- تعاقب بين الدول ٦٩٣ وما بعده
 تعديل ديني انجيلي ٣٨ راجع بروتستانتية
 تمديدات وتمحظات ٧٠٨
 تعليم ديني : حق مراقبته ٤٢٣
 تمهيدات : تمهيدات الدول للتعاقدية ٥٨٤ وما بعده ، تمهيدات قسرية ٥٩١
 تمويل (سياسة الـ) ١٥٧
 تعيين الحدود في أمريكا ٢٠
 تفسير القانون الدولي ٣٢
 تقدم وصداقة ، راجع حق
 تقرير المصير ١٠ ، ١١ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨
 تقسيم أفريقيا ٣٢٥ وما بعده ٣٣٦
 تكساس ١٥٥ ، ٤٥٩
 تفراف — اتحاد دول ٦١ ، ١٧٧ تفراف لاسلكي ١٧٧
 تمثيل — تجاري ٦٦٠ وما بعده ، تمثيل سياسي : راجع ممثلون سياسيون
 تملك بوضع اليد ٢٩٢ وما بعده
 تنازل عن الملك ٣٩٠ وما بعده
 تناوب (الترتب) في كتابة وتوقيع المعاهدات ١٨٩ ، ٦٩٩
 تشكيل ٧٨٠ وما بعده
 تهريب ٥١ ، ٥٨ ، ٦٣
 توازن أوروبي : راجع موازنة سياسية
 توحيد التشريع الدولي ١٧٧
 تونس ٩٩ ، ١٥٧ ، ٢٨٦ ، ٤٩١
 تونكين ٩٩
 تيرون ١١

— ث —

- ثار ٧٨٠ وما بعده
 ثورة ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣٢٠ ، ٨١٧ ، ٤٧٨ وما بعده ، ٨٢٢ ، ٨٩٦ ، ثورة الولايات
 المتحدة ٥٣ ، ثورة فرنساوية ٥٣ ، ٥٤

— ج —

- جاسوس ، راجع تجسس
 جامعة : جرمانية ١٠ ، جامعة سلافية ١٠

جيل -أود ١٢٥ ، ١٣٨ ، ١٧٣

جيل طارق ٤٨

جرائم ٤٣٠ وما بعده ، ٤٣٨ ، ٤٥٦ وما بعده ٤٩٤ وما بعده ، ٦٨١ — جرائم

الصحافة ٥٤٤ ، جرائم الرار من الخدمة العسكرية ، ٥٤٥

جرائم سياسية ٥١٧ وما بعده ، راجع أيضاً جرائم

جراي ، الورد ٥٩٩

جرمي ومرضى ١٦

جروسيوس ٢٩ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ١٦٣ ، ١٦٩ ، ٣٥٢ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠

جزر (ا -) اليونانية ١١ ، ٩٩

جريتون (حريق) ٧٨٣

جفرسون وزير أمريكا ٧٢٤

جميعات علمية دولية ٦٥ ، ٨٠ — راجع مجمع ، معهد

جمعية الامم ١٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٩ ، ١١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٤٢ ،

٤٤٦ ، ٧٠٦ ، ٩٠٥ — راجع عهد ، مجلس ، محكمة العدل الدولية

چنكياس ٤٣ ، ٦٣٢

چنسيات : أساس القانون الدولي ١٠ ، ١٥٨ ، ٢٢٢

جنوب أفريقيا ٧٤ ، ١١٣

چنيف ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ راجع تخرج ، مؤتمر

جوازي — جواز امان ، جواز سفر ٦٠٧ ، ٨٥١

چورج الاول ملك انجلترا ٦٣٣

جوستاف اودلف ٤٣

چوس چنثيوم ٣ ، ٣٥ ، ٦٣١

چومز (الرئيس) ٢٧٠

چيتا ٢٢

چيش اچفي ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٧١ وما بعده ، جيوش مستمرة ٣٩ ، جيوش مستمرة

٣٩ ، جيوش الاحتلال ص ٤٠ حاشية — دخوله في ارض عايدة ٨٨٤ ، ٩٠١

چيسس الاول ملك انجلترا ٦٣٣

— ح —

حاخام الامرائيين في الاستاة ٤٧٨

حاشية المثل الصامي ٦٤٠ ، ٦٤٢

حله الحرب ٧٣٢ ، ٨١٢ وما بعده

حبس احتياطي ٥٦٣

حبشه ٢٨٦ ، ٣٣٣

حجار ٧٠

حجر (امبارجو) ٥٧٥ ، ٨٠٠ وما بعده

حدود الدول ٣٥٠ وما بعده

حرب ١٣ ، ١٦ ، ٢٢٦ ، ٢٦٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٢٨ ، ٦٤٩ ، ٧٢٩ ، ١٠

ببده ٨١٠ وما ببده اقضاؤا ٩٠٦ وما ببده ، آثار اقضاء الحرب ٩٣١ وما ببده

حرب : بحرية ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٨٣ ، ٨٨٠ — حرب برية ٦٢ ، ٩٠١٠٨٢ ، حرب

دينية ٤٠ ، ٤٥ ، ٢٢٢ ، حرب صليبية ٣٦ ، ٢٧ ، ٣٩ ، حرب أهلية ٢٨١ ،

٥٧٣ ، ٥٧٧ ، ٥٩٠ ، ٨١٧٠٥٩٣ ، ٨٢٢ ، ٨٩٦ ، ٩٠٨ — حرب

البلقان ١١٢ ، حرب تركية ايطالية ١١٢ ، ٣٧٩ ، حرب جنوب أمريكا وشمالها ١١

حرب الثلاثين ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٥ ، حروب نابوليون ١٧١ ، حرب القرم ١٨

٥٧ ، ١٧٣ ، حرب روسية تركية ١١٢ ، حرب روسية يابانية ٣٢٩ ، ٣٧٩

حرب عظمى ١٨ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ١٦١ ، ٢٧١ ، ٣١٨ ، ٣٣٨ ، ٣٥٦ ، ٣٧٩

٣٩٣ ، ٦٨٩ ، ٨٩٠

حركات ثورية ١٩٨ ولج ثورية

حرمة : حرمة السفارات ٦٢٦ ، حرمة القنصليات وسجلاتها ٦٦٦ حرمة المحايدين ٨٩٨

وما ببده

حرية : حرية الملاحة في البحر الاسود ٥٨ ، حرية البحار ٤٠ ، ٥١ ، ١٧٥ ، ٣٦٥

وما ببده ، حرية الملاحة النهرية ٢٠ ، ٦١ حرية تأسيس أمم مستقلة عن روما ٤٠

حرية الصيد ٥١ ، حرية المحايدين التجارية ٥١ ، حرية النقل ٢٠

حصر بحري ٥١ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ١١٥ ، ٣٨٠ — حصر بحري سلمي ٧٩٤ وما ببده

حق : حق المأوى ٣٤ ، حق المؤلف ١٧٧ ، حق المسكتشف ٢٩٣ وما ببده ، حق

التحية ٥١ ، حق التفتيش وحق المصادرة البحرية ٥١ ، حق التقدم والصدارة ١٨٧

٦٠٢ ، ٦٦٩ ، حق البقاء ١٩٢ وما ببده ، حق الصيانة ١٩٣ وما ببده ، حق

الامن ١٩٦ ، حق التحالف ١٩٨ ، حق التشريع ٢١٥ ، حق الادارة ٢٢٢ ،

حق مائة الامالى ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، حق الشفاعة ٢٢٣ حق الاحتجاج ٢٢٣ حق

الاستقلال السياسي ٢٠١ وما ببده حق الملكية والحكم ٢٩١ وما ببده : طبيعته

وحدوده ٣٤٤ وما ببده ، قيوده ٣٦٠ وما ببده ، حق الارتفاق ٣٦٠ ، حق

المردود البرى ٢٧٥

حكومة أجنبية : عدم اختصاص المحاكم بالنسبة اليها ٥٨٧

حلفاء ٦٨ راجع تحالف

حياة ١٨ مكررا ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٠ ، ١٢٣ ، ١٨٤

٢٩٩ ، ٣٢٥ ، وما بعده ، ٣٢٨ ، وما بعده ، ٤٩١ ، ٥٧٦
 حاية رعالي الدولة في الخارج ٢٨٦ ، ٦٥٧ ، ٦٦٧
 حاية المسيحيين في تركيا ٥٨ ، ١٧٣
 حياذ ٦٠ ، ٢٧٧ ، ٣٣٨ ، ٣٧٦ ، ٣٩٦ ، ٥٣١ ، ٨٥٩ ، وما بعده ، ٩٠٥
 حياذ قال السويس ٦١
 حياذ دائم ١٢٤ ، ١٧٣ ، ١٩٧ ، ٣٨٠
 حيازة مادية ٢٩٧

— خ —

خدمة عسكرية اجبارية ٦٨ ، ٥٤٥
 خوارج على الدين ٤٩٨
 خيتامر ملك الخيتاس ٤٩٧
 خطابات عامة ٩١٤ ، ٩١٥

— د —

داتمارك ٧٠ ، ٩٤ ، ١١١ ، ١٥٨ ، ٢٣٢ ، ٣٧٠ ، ٣٧٨
 داوب ١٧٣ ، ٣٧٩
 دلود ملك بني اسرائيل ٦٣١
 ديروجبا ٣١٤
 دراجو الدكتور نظرت ٥٨٨
 دراوبش ٣٤٠
 دردنيل ٥٨ ، ٣٧٩
 دستور — والمجاهدات ٦٩٠ وما بعده ، دستور الولايات المتحدة ٢٦
 دفاع شرعي عن النفس ١٩٣ وما بعده ، ٢٧٤ ، ٩٠٠
 دلالة السفن ٤٢٢ ، ٨٧٢
 دلاور (خليج) ٣٥٧
 دمايا (الدكتور) ٦٢٣
 دولة — تعريفها ١ ، موضوع القانون الدولي ٢ ، ٨٥ — انواع الدول ٨٨ وما بعده
 تقسيمها بالنسبة لسيادة ٩٧ وما بعده — دول ذات سيادة جزئية ١٠٦ وما بعده
 نشوء الدول وخلقها ١٢٥ وما بعده — حقوق الدول وواجباتها ١٦٩ وما بعده —
 سلطان الدولة خارج الوطن ٣٢٥ وما بعده — مسؤولية الدولة ٥٦٩ وما بعده ،
 دولة محايدة ٢٠ ، ١٢٤ ، ٨٥٩ ، وما بعده — دولة محاربة ٨١٠ وما بعده —
 دولة بسيطة ٨٩ ، ٩٠ — دولة متحدة ٨٩ ، ٩١ ، ٥٧٦ — دولة سيده ٩٧ — دولة

بحية ٩٧ ، ٩٩ وما بعده ، ٥٧٦ راجع حاية — دولة تاجية ٩٧ ، ١٠٠ وما بعده
 ١٠٦ ، ٥٧٦ — دولة متنوعة ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٣٤ ، ٥٧٦ — دولة
 نصف سيدة ٩٧ وما بعده ، دولة ملزمة بدفع جزية ٩٧ وما بعده ، دولة تحت وصاية
 أو انتداب ٩٧ وما بعده
 دول مطلقى ١٧٨ ، ٣٨٠ ، ٧٧٩
 دول مسيحية كاثوليكية ٣٨
 ديانة : اسلامية ٣٦ ، ٣٧ — ديانة مسيحية ، اساس القانون الدولى ٧ ، ٣٦ وما
 بعده — ديانة المورمون ٢٤٦
 ديوك أف بكنجهام ٦٣١
 ديون الدول ١٦٥ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ وما بعده

— ر —

راية — راية المهادة ٨٥٠ ، راية عابدة ٥٨
 رخص الامتياز ٤١٨ وما بعده
 رسل المثلثين السياسيين ٦٢٨
 رسول الخايرة لى الحرب ٨٥٠
 رسوم ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٦٤٦ ، ٦٧١
 رضاه المحكومين ١١ ، ٥٤
 رقابة دولية مالية ٢٨٦
 رفع علم الدولة على مقر السفير ٦٢٩
 رقيق أسود ١٦ ، ٤٤٣
 رمز الدولة الوحيد الاسمى ٤٩
 رموز كتابية — استعمالها ٦٢٧
 رمسيس الثانى ملك مصر ٤٩٧
 رمائن ٣٤ ، ٧٨٤
 رودس ٣٧
 روجنسكى (جنرال) ٥٨
 رؤساء الدول الاجنبية ٢٢ ، ٤٦٧
 روز فلت ٦٨٦
 روسيا ٧ ، ١١ ، ١٢ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ٨٨ ، ١٥٧ ، ١٧١ ،
 ١٧٣ ، ١٧٦ ، ٢٠٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٤٢ ، ٢٧١ ، ٣١١ ، ٣١٤ ،
 ٣٣٨ ، ٣٧٢ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، ٤٥٦ ، ٥١٠ ، ٥٩٢ ، ٨٢٠ ، ٨٢٥ ،
 رومانيا ٧ ، ٢٣ ، ٣٥ ، ٣٦
 رومانيا ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٧٨ ، ١٠٧ ، ١٢٥ ، ١٣٨ ، ١٧٣ ، ٢٢٣ ، ٣١٤

روملى الشرقى ١٠٠

ريشليو ١٥٧٠٥٠

رين ٦٨ ، ٥٩١

— ز —

زايدرزى ٣٥٧

زئيار ٣٣٣ ، ٤٩١

زيتدان ٥

— س —

سار (وادى الـ) ٤٧

سافاركار : حادثة فراره والتبش عليه ثانية ٥١٢

سافواى ٥٥ ، ٢٧٩

ساكس ٥٥

سالونيك ١١٢

سامو (جزيرة) ٧٤

ساتو دومينجو ١٨٤ ، ٦٨٦

ساوند (بوغاز) ٣٧٨

ستائلى (الورد) ٥٧٣

ستوارت ميل ١٨

سريا ٥٧ ، ٥٨ ، ١٠٧ ، ١٢٥ ، ١٣٨ ، ١٧٣ ، ٢٧١ ، ٧٧٩

سردنيا ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٢٥

سفارات راجع بمثلون سياسيون ، سفارات مستديعة ٤٥ ، ٣٦ ، ٥٩٥ وما بعده ٦٣١ ،

٦٤٢

سفن ٤٢٢ ، ٤٣٠ ، وما بعده ٤٤٠ ، وما بعده ٤٤٨ وما بعده ٤٥٤ ، ٤٦٠ ،

٨٧٨ ، سلطة القناصل بشأنها ٦٧٦ راجع أيضاً حصر بحرى وحجز — سفن

مولاندية (حادث) ٨٤٦ — سفن حرية أو طامة ٢٢ ، ٤٤١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٦

٤٧٦ وما بعده ، سفن : حجزها والاستيلاء عليها ٥٧٥ — سفن حرام (كلوتل) ٨٥٣

سكرتير سفارة ٦٠٤ ، ٦٤٦

سلامة الاراضى ١٩٨

سلدن ٣٧٠

سلفادور ٧٠ ، ٢١٧ ، ٥٦٦

سلطة زمنية وروحية ٤٠ ، ٤١

سلم ١٣ ، ١٦

سليمان القانوني ٤١
 سماء الوطن ٣٩٢ وما بعده
 ستياجو (شيلي) ٨٤
 سوابق قضائية أو سياسية ٢٩ ، ٣٢ ، ٧٦٦ .
 سوارس ٤٣
 سوفيت ٢٢١ ، ٢٤٢
 سوكونو ١٨ مكرراً
 سودان ٣٤٠
 سويد ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٧٠ ، ٩٢ ، ١٢٥ ، ١٣١ ، ٢٣٢ ، ٦٣٣ ، ٧٢٧
 سويسرا : ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ١٢٤ ، ٢٣٢ ، ٣٩٤ ، ٥٠٤ ، ٥٦٦
 سيادة : على اراضي الدولة (نظرية) ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٣ — سيادة الامة ٥٣ ، ٥٤ —
 سيادة خارجية ٨٥ ، ٢٢٥ ، سيادة تامة ٨٨ ، ١٠٣ وما بعده ، ٢٠٤ وما بعده ،
 ٢٢٦ — سيادة داخلية ٢١١ وما بعده ، ٣٤٧ — سيادة وطنية ٤٨٩ وما بعده
 سياسة : سياسة الباب المنوح ١٧٥ ، ٢٨٩ — سياسة حديثة (فلسفتها) ٤٢
 راجع استثمار ، موازنه ، مومغرو
 سيليزيا العليا ٦٨

— ش —

شارل — شارل الرابع ٦٨٨ — شارل كن ٤١ ، ٥٠ — شارل مارتن ٢٦
 شارلمان ٣٦
 شاتونج ١١
 شركات : شركات الاستثمار ١٢٢ — شركة تحرير الزنوج ١٢٧
 شاپيك (خليج) ٣٥٧
 شاطر دينية في السفارات ٦٣٠
 شعب تايمور . أمة تائرة
 شفاقة ٢٢٣
 شكل الحكومة ٢١١
 شلزوج ١١ ، ٩٤ ، ٣٤١
 شهادة — أداؤا من جانب السفراء ٦٣٦
 شهادات أجنبية ٤٥٥
 شيلي ٧٠ ، ٨٤ ، ٧٤٢

— ص —

صالحات محمدية ٣٠ راجع بروتوكولات
 صدارة وقدم راجع حق

صرب راجع سریا

صلات سلمية بين المتحاربين ۸۴۹

صلح ۲۳۶ ، ۹۱۱ وما بعده ، مقدماته ۹۲۰ وما بعده راجع ايضاً مفوضات ، تسليم

صناعات ومهن ۴۰۵ راجع مهن

صيد الاسماك ۳۵۴ ، ۳۷۰ وما بعده

صين ۱۸ ، ۱۸ مكرراً ، ۶۵ ، ۷۰ ، ۸۲ ، ۲۷۶ ، ۲۸۶

— ض —

ضرائب ۴۰۵ ، ۴۰۶ ، ۴۰۷ وما بعده ۴۶۵ ، ۶۷۰ ، ۸۴۲

ضرائب عسكرية ۸۴۰

ضم ۱۰۹ ، ۱۲۳ ، ۱۶۶ ، ۲۹۶ ، ۳۰۵ وما بعده

ضمان الاستقلال ۲۸۲ ، ۳۳۰

— ط —

طلبة يابانيون في كاليفورنيا ۵۷۶

طرق لادوية قد تقف الى الحرب ۷۷۴ وما بعده

طيران ۲۹۳ وما بعده

— ع —

عادات ۱۳ ، ۱۶ ، ۲۱ ، ۲۲ ، ۲۹ ، ۳۲ ، ۴۸۸ ، ۷۶۶

عادات بربرية ۳۶

عرض البحر ۴۳۸ وما بعده ۴۴۲ ، ۴۴۷ وما بعده

عصيان سياسي ۵۱۹ وما بعده ، ۵۳۵ راجع ثورة ، حرب أهلية

علاقات دولية سياسية ۵۹۵ وما بعده ، راجع ممثلون سياسيون

علم للدولة : رقبه على دور الاتصالات ۶۶۸ راجع رايه

عمال : المصلحة الدولية للعمل ۲۲۵

عمل عنائي ۱۳۲ ، ۱۳۳ ، ۸۲۰ وما بعده ، ۸۷۸ وما بعده

عمل غير ودي ۱۳۴ ، ۱۴۲ ، ۲۱۵ ، ۴۹۵

عنف ۱۵ ، راجع تار ، تشكيل ، اقتصاص

عهد جيمية الامم ۱۹ ، ۲۰ ، ۲۱ ، ۶۸ ، ۷۰ ، ۷۷ ، ۷۹ ، ۳۰۱ ، ۳۹۴ ،

۳۹۷ وما بعده

— غ —

قرامة حرية ۵۹۱ ، ۹۲۴

غرای (الورد) ۵۹۹

غرناطه ٣٦

غلیوم الثاني ٥٩ ، ٦٨

غیوض القاول ٣٧

غنائم بحریة ٣٧ راجع عکدة الغنائم

غیاثا البریطانیة ١٨٤ ، ٣١٧

غینا ٧٤

— ف —

فانیل ٢٩ ، ٥٢ ، ١٦٩ ، ٣٥١

فار راجع ایواہ ، تلیم

فارسون ٥٥

فاشوده ٣٥٠

فان ینکروشوک راجع ینکروشوک

فانکوفر ٣٥٥

فتح ١٦٤ ، ٣٠٣ وما بعده ٩٣٥ راجع ایضا اخضاع ، ضم

فدیة الاسرى ٣٤

فرانسوا الاول ٤١ ، ٥٠

فردریک العظیم ٤٨

فردیناند الکاتولیکی ٣٦

فرنسا ٣٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٩٩

١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ٢٣٦ ، ٢٥٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨٦

٢٩٣ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٤٨٧ ، ٤٩١ ، ٤٩٥ ، ٥٥٩ ، ٥٦٦ ، ٥٧٣

٥٧٨ ، ٥٨٢ ، ٥٨٩ ، ٥٩١ ، ٥٩٥ ، ٦٣٢ ، ٦٣٨ ، ٧٧٨ ، ٧٨٣ ، ٧٨٦

٧٨٨ ، ٧٩٧ ، ٨٠٢ ، ٨٢٤

فصل الطبیة ٣٢١

فقهاء آراؤم ٢٩ ، ٣٢ ، ٧٦٦

فکتوریہ (الملک) ٩١ ، ٢١٢

فلسفة سیاسیة جدیدة ٤٢

فناء الدول ١٥٤ وما بعده

فنزویلا ٧٠ ، ٩٤ ، ١٢٥ ، ١٨٢ ، ٢٥٨ ، ٢٨٦ ، ٣١٧ ، ٥٧٣ ، ٥٧٧ توضیحاتها

٧٥٣ ، ٧٨٩ ، ٧٩٩

فزیلوس ٧١

فورموا ٧٨٣ ، ٧٩٧

فوکا (یوغاز) ٣٥٥

فيران (جزر) ٣٤١

فلينين (جزر) ٣١٣

فينيسيا ٤٦ ، ٥٥ ، ٦٣٢

فيوم ٥٩٨

— ق —

قاعدة بحرية ٨٧٨ ، ٨٨٠ وما بعده

قانون الامم ، قانون الناس ٣

قانون الحرب ٢٢

قانون تقسيم الممل ١٢

قانون دولي خاص : تعريفه ٤ ، الفرق بينه وبين القانون العام ٥ ، علاقته ٥١٨ وما بعده

قانون دولي عام : تعريفه ١ ، موضوعه ٢ ، ٥ ، اسسه ٣ الفرق بينه وبين الخاص ٤ ، ٥

اساسه ٦ ، اركانه ١٢ ، الاعتراض عليه ١٣ ، تقسيمه ١٤ ، سلطانه ١٧ ، مدى

سلطانه ٢٥ ، بنيانه ٢١ ، مكانه في بعض الدول ٢٦ ، تاريخ ارتقائه ٢٣ ، المؤلفون

فيه ٢٩ ، ٤٣ ، ٥٢ ، تطوره ٦٤ ، ٦٥

قانون دولي : اوروبي ١٨ ، ٢٥ ، قاري ٢٥ ، افريقي ، اسوي ، امريكي ٢٥ ، دولي

بحري ٢٢ ، ٣٨

قانون روماني ٣٥ ، ٤٥ ، ٤٣ ، ٣٠٢ ، ٦٣١ ، ٧٨٤

قانون ساليك ٩١

قانون طبيعي ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، مكررا ٤٣ ، ٥٢

قانون مدني ٣ ، ١٣ ، ٣٣٨

قانون وضعي ١٤ ، ١٨ ، ١٨ ، مكررا ٢٤ ، ٥٢

قانون — قوانين اهلية ٢٥ ، ٢٧ ، قوانين اوليرون ٣٧ ، قانون الحياذ ٩٥

قبرص ١١٢ ، ١٥٧ ، ٣٤١

قتلي تكررهم جثثهم ٣٤

قرارات مجلس جمة الامم وجميعها العمومية ٢٤

قرصة ٣٧ ، ١١٥ ، ٣٦٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٧ ، ٤٤٧ ، ٥٨١

قرصة مباحة زمن الحرب ٢٢ ، ٥٨ ، ٥١

قزم ٤٨ راجع حرب

قسطنطين ٣٦ ، ٢٧١

قسطنطينية ٣٦ ، ٤٨٧

قضاء : حق القضاء ٤٢٥ وما بعده

قضاء قنصلي ١٨

قضاء وطنی : الاعضاء منه ٤٦٤ وما بعده ٤٧٨ وما بعده ٦٣٥ وما بعده ٦٧٢
 قطع العلاقات التجارية ٨٠٩ ، ٨٢٣ وما بعده
 قطع العلاقات السياسية ٧٧٦ وما بعده ٨٢٣ وما بعده
 قتالات الملاحة بين البحار ٣٨٠ وما بعده
 قتال : قتال السويس حياته ٦١ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، قتال كييل ٣٨٢
 قتاصل ٣٧ ، ٤٨٥ وما بعده ، ٦٥٧ ، ٦٦٠ وما بعده
 قنصليات البحر ٣٧
 قوات مسلحة ٤٧١ وما بعده ، راجع جيش
 قورتنينات ٤٢١
 قواعد العدل والانصاف ٢٨ ، ٣٢ ، ٧٦٦ راجع أيضاً طيبي
 قواعد وزيرنيز ٣٧
 قوة : أثرها ١٣ ، ٦٨٩
 قيصر ٣٥
 قيود دستورية (في المعاهدات) ٦٩٠ وما بعده

— ز —

كلب (الدكتور) ٥٥٦
 كاتوليكية ٨ ، ٣٦ ، ٤٠٠ ، ٤٥٠
 كاتول أي السفن المرام ٨٥٣
 كارولين (السفينة) ٢٧٦
 كلزابانكا (حادثة) ٧٥٤
 كاسترو (رئيس قزولا) ٥٧٧
 كاستيوني ٥٣٣
 كلايو (ميناء) ٤٧٨
 كالفو ، نظريته ٥٩٠
 كاليفورنيا ٥٧٦
 كامبودج ٩٩
 كانوسا ٣٥
 كاتردجي (معاهدة) ٤٨
 كتاب : أبيض ، أحمر ، أخضر ، أزرق ، أصفر ٣٠
 كريد ١١٢ ، ٧٩٩
 كفالة متبادلة ٧٣

کلیه هیدلبرج ٤٣
 کلینلاند رئیس آمریکا ٦١٤
 کلینسو ٧٧
 کنتا ٣٨٦ . ٣٧١ . ٣٥٣ . ٣٥١ . ٣٥٠ . ٢٧٦ . ١١٣ . ٧٠
 کنیسه طایفه (فکره) ٤٣٢
 کنیسه کاتولیکیه راجع کاتولیکیه
 کوانچ شو وان ٣٣٧
 کویا ٩٢٢ . ٦٨٧ . ٢٧١ . ١٦٧ . ١٢٥ . ١١٠ . ٧٠
 کوریا ٧٢٥ . ٣٨٩ . ١٠٨
 کولمبیا ٧٢٧ . ١٣٤ . ١٢٥ . ٧٠
 کونجیو ٣٤٠ . ١٧٤ . ١٥٥ . ١٣٨ . ١٢٧ . ٩١
 کوندومینیوم (ملک مشترک) ٣٤١
 کونستانس (بحیره) ٣٥٣
 کونفرانس (جزر) ٣٤١
 کیانوشاو ٢٨٦ . ١١
 کیلی السفير الامریکی ٦١٥ . ٦١٤
 کیل راجع قتال کیل

- ل -

لاهما ١١
 لاجئون ٦٦٦ راجع ابواء ، تسلیم
 لادو ٣٤٠
 لانسنج ١١
 لاونبرج ٣٤١
 لائحه محکمة العدل الدولية ٢٠ . ٢٨
 لتوانیا ١١
 لجان تحقیق دولية ٦٢ . ٧٤٦
 لجان ثوریه ١٩٨
 لصومیه البحر ٣٤ راجع فرصه
 لکسبورج ٦٨ . ٩١ . ٩٤ . ١٢٤ . ١٧٣ . ٢٧٧ . ٩٠٢
 لبورج ٤٩
 لوزر ٤١

لوريمر ١٨ ، تكررا ١٩٠
 لورين ١٦٧
 لوزيانا ٣١٢
 لومبارديا ٥٥
 لويس — لويس الحادي عشر ١٠٥٩٥ ، ٦٠١ — الرابع عشر ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠٠ ، ١٥٧ —
 الخامس عشر ٤٩ — الثامن عشر ٥٥ — لويس فيليب ٧٣
 ليبريا ١٢٧
 ليوبولد الثاني ٩١ ، ١٢٧ ، ٢٣٠

— م —

ماتوس (الجنرال) ٥٧٧
 مارتس ١٠ ، ٢٩ ، ٥٢ ، ١١٢ ، ١٦٩ ، ٥٧٩
 ماري تيريز ٤٧ ، ٥٠
 ماكيفيلي ٤٢
 مانتيقي ١٠ ، ١٥٨
 مأوى : حق الأوى ٣٤ راجع ايواء ، تسليم
 ميتلين ٧٨٨
 مجاملات دولية ١٥ ، ٣٠ ، ٨٨ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ٢١٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠٩ ، ٥٨٢ ، ٦٠٩
 مجاوزة القوانين ٢٩٥ ، ٦٣٣ ، ٦٣٧
 مجر ٧ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٥٨٢
 مجرمون راجع ايواء ، تسليم ، جرائم
 مجلات القانون الدولي ٦٥
 مجلس الشيوخ الامريكي ٦٨ ، ٧٨ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ٥٩٩ ، ٦٨٦
 مجلس جمعية الامم ٢١ راجع جمعية الامم
 مجمع دولي — أورو ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، وما بعده ١٨٣ ، على ١٧٧ ، أمريكي
 ٢٢ ، قانون الدولي ٦٥ راجع ايضا معاهد
 محاكم القانون الدول العام ١٣ — محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي ٦٢ ، ٥١٢ ، ٥٩٢
 ٧٥٧ وما بعده — محكمة العدل الدولية ٢٠ ، ٣٩٧ ، ٧٥٩ ، وما بعده — محاكم
 الثنام ٢٥ ، ٢٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٤٤٤ ، ٨٤٧ ، ٨٧٨
 مخالفة مقدسة ٧ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ١٨٢ ، ٢٨٤ ، ٦٩٣
 محاييدون راجع حياد

- محمد الثاني الفاتح ٤٨٧
 مخازنات رسمية ٦٥٨ ، ٦٥٩
 مدقشقر ٤٩ ، ٧٢٥
 مدنية غربية ١٨
 مذاهب دولية ٢٠ ، ٥٢ — منصب ظلي ، منصب مختلط ٥٢
 مذكرات سياسية ٢٩
 مراكب راجع سفن
 مراکش ١٨ مكرراً ٩٩ ، ١٧٥ ، ٥٧٣
 مراسم تقليدية ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٤٦٧
 مرور برى (حق) ٢٧٥
 مساعدة ودية ٢٦٣ ، ٧٣٩ وما بعده
 مساواة بين الدول ٣٥ ، ٤٤ ، ١٦٩ وما بعده ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٢٦
 مستشار السفارة ٦٠٤ ، ٦٤٠
 مسئولية الدولة ٥٦٩ وما بعده
 مستعمرات ١٨ ، ١٨ مكرراً — مستعمرات اسبانية ١٣٤ ، مستعمرات مستقلة ١١٣
 مستعمرات مضمومة ٤٩١ ، مستعمرات بحرية ١٣٢ ، ٤٩١
 مسيحية : اساس القانون الدول ٣٦ ، ٣٧
 مصادرة ٥١ ، ٥٨ ، ٨٣٥
 مصادب الاسماك ٣٥٤ ، ٣٧٠ وما بعده
 مهر ٧ ، ١٧٤ ، ٢٨٦ ، ٣٤٠ ، ٣٨٠ ، ٤٩٧ ، ٥٧٣
 معاہدات : مراقبتها ٤٢٤
 معاہد : حررتها ٣٤
 معاهدات ١٣ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٢٦ ، ٢٣٩ ، ٣٦٤ ، ٦٥٥ ، ٦٨٣ وما بعده ٧٢٩ وما بعده — معاهدات مصرية ٧٤ ، معاهدات شارة ٦١
 مجموع : المعاهدات ٥٢ ، معاهدات الصلح ٩١١ وما بعده ٩٢٦ وما بعده
 — معاهدة — معاهدة أوترخت ٤٥ ، ٤٨ ، ١٥٧ — معاهدة أدیس أبابا ٢٣٣ —
 معاهدة البيرتو ٤٥ — معاهدة باريس ٥٧ ، ٥٨ ، ٣٢٩ ، ٣٨٥ ، ٧٣٥ ، ٩١٣ ، ٩٢٢ — معاهدة براغ ٩٤ ، ٧٣٥ ، ٩٢١ — معاهدة برلين ٥٧ ، ١٦٠ ، ١٧٣ ، ٥٩٢ — معاهدة زورخ ٧٣٥ — معاهدة سان پيرمان ١١ ، ١٦٧ ، ٧٢٧ — معاهدة سان استفانو ٨٨ ، ١٧٣ — معاهدة سقر ١١٢ ، معاهدة غرب افريقيا ٢٩٨ — معاهدة تحت ٤٤٢ — معاهدة قرساي ١١ ، ٢٥ ، ٦٨ ، ٧٧ ، ١٢٤ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٧٩ ، ٢٢٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٤٤٦ ،

- ٥٩١، ٧٣٥ — معاهدة فرنكفورت ١٦٠، ٩٢١ — معاهدة فينا ٢٩، ٤٣،
 ١٦٠، ٥٥ — معاهدة كادرجي ٤٨ — معاهدة سكونبراج ٣٧٨ — معاهدة
 لاهاي ٣٢، ٧٤٣، ٧٨٥ وما بعده ٨٢١ — معاهدة لندن ٥٧، ٣٧٩ —
 معاهدة لوزان ١٨، ١١٢، ٣٧٩، ٤٩٣ — معاهدة ناجازاكي ٣٧٩ — معاهدة
 هافانا ٢٧١ — معاهدة واشنطن ٦٠، ٣٨٦ — معاهدة وستفاليا ٤٥، ٤٦،
 ٤٨، ٤٩
 معهد أرميج علمي لقانون الدولي ٦٥، ٢٤١، ٢٥٩، ٣٥٨، ٣٧٦، ٣٩٦،
 ٤٥٧، ٥١٠، ٥١٧، ٥٣٩، ٥٥٠، ٥٧٤، ٧٩٨
 معهد علمي لمباحث الدولية ٦٥
 مفاوضات ١٢، ٦٩٣ وما بعده ٧٣٦ وما بعده، مفاوضات بشأن معاهدة صالغ ٩١٤
 وما بعده
 مقدونات متفجرة ٦١
 مكسيكيان الارشيدوق النمساوي ٣٧٣
 مكسيك ٢٣، ٨٤، ٩٥، ١٢٥، ١٨٢، ٢٧٣، ٣٥٠، ٤٥٩، ٥٧٣
 ملوك أورثساء الدول الاجنبية ٢٢، ٤٦٧
 ملكية : حق الملكية ٢٩١ وما بعده ٣٣٨، ملكية مشتركة ٣٤٠
 ملحق بحري، ملحق بحجاري ملحق بحكري ٦٠٤، ٦٤٦
 ممتلكات ٣٢٥، ٣٢٧
 ممثلون سياسيون ٢٢، ٣٠، ٤٣، ٢٤، ٤٧٠، ٥٧٧، ٥٩٥ وما بعده
 منازعات دولية ٨١٠ وما بعده
 مندوبون فوق المادة ٦٠٢ وما بعده
 منطقة نفوذ ١٢٢، ٣٢٥ وما بعده ٣٣٦، ٣٣٩
 منشوريا ٧٣
 منظمة كلاس لقانون الدولي ٨
 منهج الدراسة في هذا الكتاب ١١٧
 مهدي (ال) ٣٤٠
 مهن وصناعات ٤٠٥، ٨٤١
 موالى ملتزمون ٣٦، ٣٩، ٤٩
 موازنة دولية أو سياسية ٩، ٤٦، ٥٥، ٥٥، ٦٨، ٧٨، ٨٨، ١٥٦، ١٧٥، ١٧٨،
 مواني : دخولها ٣٨٩ وما بعده ٤٧٧، وما بعده
 مؤتمر أمريكي ٦٧، ١٦٢، ٨٠٣
 مؤتمرات دولية ١٢، ١٣٠، ٣٠، ٣٦، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٦٨، راجع مؤتمر دول

مؤتمر دولي — مؤتمر اكس لاشابل ١٨٩٠ ، ٦٠٣ — مؤتمر باريس ١٢ ، ٨٣٠٧٣٠ —
 مؤتمر برشلونه ٢٠ ، ٣٨٥٠٣٩٧ — مؤتمر بروكسل ٨١ — مؤتمر بونوس
 ايرس ٦٤ — مؤتمر برلين ١٣٨ ، ١٥٧٠٣٣١ — مؤتمر لاهاي ١٢ ، ١٨٠ ، ١٨٠ ،
 ١٨٩٠ ، ٥٧٠٥٦٠٥٥ ، ١٢ — مؤتمر فينا ١٢ ، ٨٧١ ، ٧٤٦٠٥٨٨٠٨٢٠٦١ —
 ٣٨٥ ، ٦٠٢ — مؤتمر تجلوة الرقيق ١٧٥ — مؤتمر جنيف ٨٣ — مؤتمر
 ريودي جانيرو ٦٤ ، ١٨٦٠ ، ٥٩٢ — مؤتمر غرب أفريقيا ٣٨٧ — مؤتمر مكسيكو
 ٦٤ ، ٨٥٠ — مؤتمر لندن ١٢ ، ٨٣٠ ، ٦٣ — مؤتمر واشنطن ٦٤ ، ١٧٧٠ ،
 ٥٩٣ ، ٢٠٠ — مؤتمر وستفاليا ١٢ ، ٤٦٠ ، ٤٣٠

مودوس فيفاندي ٦٨٦

مور (الاستاذ) ٧٣١

مورسليه ٣٤١

مؤلفو القانون الدولي ٢٩ ، ٤٢٠ ، ٥٢ ، ٧٦٦

موزو : مذهبه ٢٠ ، ٥٧ ، ٦٨٠ ، ٧٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٨٩٠

مياد الدولة ٣٥٤

ميراث الدول ١٦٣ وما بعده

ميشاجان (بحيرة) ٣٨٦

— ن —

ناپول ٢٨٤

ناپوليون ٥٥ ، ١٥٧ ، ١٧١٠ ، ٢٠٩ ، ٤٤١ ، ٦٨٨

ناپوليون الثالث ٥٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٩

نانت (قانون) ٢٣٠

نجانتي الحبشة : نجانتي تيودروس ٢٨٦ ، نجانتي متليك ٣٣٣

نجل ومفاهيم دولية ٢٠ ، نجله القارة ٢٠ نجله انجليزية أمريكية ٢٠ ، ٣٢

زوج ٧٠ ، ٩٢ ، ١٢٥ ، ١٣١ ، ٣٠٦ ، ٧٢٧

نزع السلاح ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٤

نشوء الدول ١٢٥

نظرية : نظرية تكوين اراضي الدولة ٢٠ ، نظرية حرية الملاحة النهرية ٢٠ ، نظرية

نجمية الدول ٣٥ ، نظريات قانونية لادينية ٣٨ ، نظرية القانون الطبيعي ٤٣ (راجع

قانون) نظرية الموازنة السياسية ، راجع موازنة — نظرية المساواة بين الدول راجع

مساواة — نظرية سيادة الدول على أراضيها ، راجع سيادة

نقل بطريق البر ٣٩٧

نمسا ٧ ، ١١ ، ٢٥ ، ٤٦ ، ٤٨٠ ، ٥٠٠ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٩٢٧٠ ، ٩٤

٢٧٧. ٦٢٣. ٦١٤. ٥١٠. ٥٠٢. ٣٤١. ٢٨٤ ٢٣٩. ١٧١. ١٥٧

٨٨٥. ٨٢٥

نهر — نهر الزین، والالب، ونیمن ٣٨٥، نهر سان لورنس، ونهر الامازون ٣٨٦.

نهر الکنونجو والتیجر ٣٨٧، راجع حویة الملاحة النهریة

نیاجارا، شلالات ٢٧٦

تیجر (وادی الـ) ١٧٤

نیکاراجو ٧٨٨

نیکولسبرج ٩٢١

نیس ٢٧٩

نیوجرانادا ١٢٥

نیوزیلاندا ٧٠

نیویورک (خطبة) ١٦٢

— ٥ —

هانس (اتحاد الـ) ٣٧

هاتوفر ٩١، ٩٤

هاوایی (جزيرة) ٧٢٥

هائنانی ٢٨٦. ٧٠

هیدس (أرخییل) ٣٤١

هبة باکراه ٣١٣

هدایا لسفراء ٦١٠، ٦٣٢

هجرة ٢٢٣، ٢٢٨ وما بعده

مدنة ٨٥٥ وما بعده، ٨٩٧، ٩٠٢

مدنة دینیة ٣٦

هفت ١٢، ١٦٩

هندوراس ٧٠

هند ١٢، ٧٠، ١١٣

هنری الرابع ٣٦، ٢٣٠، ٢٣٢

هنود آمریکا ٢٢٣

هواء ٣٩٣ وما بعده

هولاندا ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٥٥، ٥٧، ٦٨، ٩١، ٩٤، ١٥٨، ١٧٣، ٣٥٧

٣٨٠، ٤٨٧، ٥١٠، ٥٦٠، ٥٦٧، ٥٧٩، ٧٨٩، ٦٠٨

هولتزندورف ١١، ١٨٠

هولشتین ١٥٨، ٩٤

هومیو ٣٤

هونج کونج ٣٣٧

و

واجبات أدیه دوله ٥٧٠ راجع أدب دولی

واجبات قانونیه دوله ٥٧١

واردات ٤١٥

واشington (المدينه) ٨٨، (الرئيس) ٧٢٤

واى هاى واى ٣٣٧

وثائق: وثائق رسميه ٢٥، وثائق سياسيه ٦٨٥، ٣٠ وما بعده

وثيقه لانسنج — ايشى ٦٨٥

وحده: وحده ايطاليه ٥٧، وحده للانيه ١٥٨، ٥٧

وزيونسز (قواعد) ٣٧

وزراء: وزراء مفوضون ٦٠١ وما بعده، وزراء مقيمون ٦٠٣

وساطة الدول ٦٢، ٢٦٤

وستفاليا راجع معاهده، مؤتمر

وصايه ١٩، ٧٤ راجع انتداب دولی

وضع البد المده الطويله ٣١٦ وما بعده

وطن: وطن أب ١٣٢، ١٣٤، وطن الدوله ٢٤٥ وما بعده، وطن قوى ٣٩٩ وما بعده

وطنيه القضاء ٤٥٧ وما بعده

وقاه: اختصاص القناصل بشأنها ٦٧٧

وكلاء سياسيون ٥٩٦ وما بعده، ٦٠١ وما بعده راجع ممثلون سياسيون

ولايات متحده ١١، ١٢، ٢٣، ٢٦، ٥٣، ٦٠، ٦٣، ٦٨، ٧٠، ٧٨، ٨٨، ٩٦

١١٠، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٦٢، ١٦٧، ١٨١، ١٨٣، وما بعده،

٢١٠، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٤٠، ٢٤٠، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٦، ٣١١، ٣١٢،

٣٢٠، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩١، ٤٠٧، ٤٤١، ٤٥٨،

٤٥٩، ٤٧٩، ٤٩٥، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥١٠، ٥٦١، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٨٢،

٥٩٨، ٦٢٣، ٦٨٥، ٦٨٧، ٦٨٩، ٧٢٥، ٧٧٧، ٧٨٦، ٧٩٠، ٨٠٢، ٩٢٣،

ولسن ١١، ٦٧، ٧٨، ١٦٢، ١٨٦، ٤٥٨، ٥٩٨، ٧٤٥

ي

يابان ٧، ١١، ١٨، ١٨، مكررا ٢٠، ٦٥، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ١٠٨، ١٧٦، ٢٢٠

٣٣٨، ٣٧٢، ٣٧٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٥٧٦، ٦٨٥

يعين في المعاهدات ٣٤

ينابيع اللغاتون الدولى العام ٦، ٢٠، ٢١، ٧٦٦

يوجوسلافيا ٦٨، ٧٠، ٧٨، ١٦٢، ٥٨٢

يورابواى ٧٠

يونان ١١، ٥٧، ٧٠، ١٢٥، ١٥٧، ١٧٣، ٢٣٩، ٢٧١، ٢٨٦، ٢٩٩

يونان قديمه ٣٣، ٣٤

	PAGES
Vice-consul	425
Villafranca	600
Violation de la neutralité	556
Visit, right of	312
Vœu platonique	103
Voluntary restrictions	199
Von Bar	372

W

War	461, 505 and f. f. 590
Warning, previous and explicit	514
Watershed	263
Weiss	3
West Indies	459
Westlake 48, 58, 69, 122, 129, 146, 150, 191, 228, 241, 252, 256 258, 260, 307, 318, 534, 573, 587	
Westphalia	70, 265, 583, 608
Wheaton	17, 202, 205, 230, 266, 271, 513, 520, 529
Wilson (President)	242, 595, 597
Wireless telegraphy	566
Withdrawal of diplomatic relations	485, 517

Z

Zittelman	4
Zuynder Zee	266

	PAGES
Testimony	431
Têtes couronnées, égalité	187
Trading with the Enemy Act of 1917	521
Traite (la)	314
Traités — Lois	88
Traités, Treaties 42, 436, operation and enforcenent of, 449, termination of,	452
Traité de Versailles	95
Transformations dans l'organisation politiques intérieure	457
Transit by land	289
Treaties of peace	464
Treaty of Zurich	600
Trêve de Dieu.	61
Truce 457, v. armistice	
Troupes réfugiées sur un territoire neutre	569

U

Ukase	271
Ulpian	57
Ultimatum	512
Umpire	476
Unfriendly act	152
Unions fédératives	71
Unequivocal act on the part of the government of a state	511
Utrecht	70, 72

V

Validity of conventions	438
Van Bynkershok	76
Vancouver	265
Vattel	76, 381
Vassal, Vassaux	56
Vera Cruz	495
Vessels : foreign merchant 306, 308, 564, of the State 322, Public or of war, 329, 335	

	PAGES
State Responsibility	368
State Succession	167, 235
State of war	507
Statesman's Year Book	135, 239, 253, 255
Statu que territorial	82, 199
Stipulations applicable to a state of war	462
Stipulations creating permanent rights	463
Stowell, Lord	331, 425
Subject of International Law	138
Subject State	148
Subjugation	241, 593
Submarine cables	301
Super Etat	6, 76
Supremacy of the territorial sovereign over the national domain	291
Supreme Law of the Country	450
Sur-arbitre	476
Surrender	542, 544
Suspension d'armes (of arms)	456
Suspension (general) of communication	517
Suzerain State	152

T

Tallyrand	81
Tampico Incident	494
Tangible property	528
Tardien sur la Paix	110
Taxation	295, 533, 419
Temporary Detention	541
Temporary possession of the assets of an estate	433
Territoire, Territory	260, 304
Territorial Jurisdiction 321, exemption from	324
Territoriality of crime	308
Territorial waters	264
Territorial Sovereign	292
Tessin (canton de)	356

	PAGES
Revue de Droit International et de Législation Comparée	93
Revue Générale de Droit International Public	93
Right : to continue existence 191, of political independence 197, of control 235, of property 235, of visit and search 312, to maintain an action 521.	
Rivista di Diritto Internazionale	93
Root (Mr. E.)	183
Rupture of diplomatic relations	516

S

Safe conduct, safe - guards, sauf - conduits	543
Santo Domingo	182
Sarre	72
Schleswig	95
Scott	376
Search, right of,	312
Secession	147
Second - rate Powers	178
Selden	270
Seigneurs féodaux	61
Self - defense	227
Self - determination	8, 163
Self - governing dominions	138
Self - imposed restrictions	199
Self - protection	227
Sherman	3
Silésie (Haute)	95
Slave Trade	314
Small states	v. Petites
Snow	5
Société des Nations	98, 99, 110, 216
Sound (The)	275
Souveraineté : extérieure 208, intérieure 200, territoriale 66, 308	
Sovereignty over the High Seas	268
Sphere of influence	255
Spice Islands	269

R

Rappel des agents diplomatiques	516
Ratifications (and exchange of)	445, 448
Real Unions	124
Rebellion	509
Reception (solemnity of)	398
Reclamation of deserting seamen	433
Recognition of Belligerency	139, 157, 510, 515, 579
Recognised insurgents	317
Recommencement of hostilities	548
Reconnaissance comme belligérants	v. Recognition
Redress	466
Réduction des armements	102
Réforme	64
Réfugiés russes	216
Règlements des différends	102
Reichsrat	9, 47
Religion chretienne	5
Religious Freedom	302
Relinquishment	244
Renaissance	64
Representation	396, 421, 423
Representation of non-resident heirs and dependents	433
Reprisals, représailles	24, 487, 491
Requisitioning of Dutch Ships in 1918	537
Requisition of property	535
Reservations, Réserves,	109, 448
Res nullius	237
Respect de la propriété privé	529
Respect for the consular function	427
Responsabilité des Etats	368
Responsibility of states	368
Restitution and reparation	603
Retaliation	488
Retortion, Rétorsion	222, 487
Revolution	246

	PAGES
Political offenses	351
Pradier-Fodéré	186
Prague	600
Precedence	185
Preliminaries of peace	598
Prises aeriennes	563
Prescription	244
Préséance	185
Prince (Le)	67
Prises maritimes	563
Prisoner of war release	602
Prisonniers de guerre, libération des	602
Privateering, privateers	44, 417
Private War	510
Private ships	v. ships
Private property	528
Prize Courts	538, 563
Process of initiation	511
Proposition de paix	598
Professions (Learned)	295
Protection	251
Protection diplomatique	423
Protection of the consular archives and dwelling	427
Protection of the person of a consul	427
Protectorates	250, 251
Protocoles	9, 51, 437, 445
Public Custodian	527
Public property	527
Puffendorf	76
Pyrénées	70, 72



Quarantine Regulations	301
----------------------------------	-----

	PAGES
Pape, Pope,	141 et s.
Papinien	57
Pardessus (Lois maritimes)	64
Parent state	139, 152
Part sovereign state	132
Parlementaire	540
Parlement mondial	108
Participation in a conflict	153
Passeport	398, 542
Patron state	152
Paul Fauchille. La Guerre de 1914	551
Peace negotiations	10
Peace, commerce and honest friendship with all nations, entangling alliances with none	180
Peace conference, procedure of a,	606
Peace, treaties of	464
Penetration pacifique	175
Permanent Court of Arbitration	475
" " " International Justice	478 and f. f.
Permanently neutralized States	145
Periclèses	55
Persona grata, non grata	403
Personal unions	123
Petite Entente	109
Petites Puissances	172
Pillet	4, 110, 180, 200
Pilotage	302
Pirate, piracy, piraterie	315
Piratical acts	316
Plebiscite	11
Plein pouvoir	397, 443
Plenipotentiaries	v. ministres
Poitiers	61
Policy	437
Police regulations	418
Political changes	457

	PAGES
Notarial functions	433
Notes	50
Note verbale	322, 437
Notice pursuant to agreement	453
Notification of the deaths of fellow countrymen	433
Nys	6, 129, 252, 263, 587

O

Oaths (administration of)	433
Occupation	235, 238
Occupations	295
Offense	24
Official communication	153
" correspondence	423
Oléron	63
Open door policy	175
Open ocean, open sea	311
Operation of nature	247
Oppenheim 39, 45, 110, 122, 130, 133, 134, 142, 144, 146, 150, 180, 189, 202, 209, 217, 219, 223, 231, 242, 245, 247, 251, 265, 273, 277, 315, 316, 317, 333, 371, 404, 409, 418, 513, 525, 583, 591, 593	
Orlando :	392

P

Pacte fédéral	127
Pacific blockade	496
Pacific intercourse of belligerents	539
Palma	226
Pan - Americanisme	36
Pangermanisme	8
Panslavisme	8
Panther	379

	PAGES
Moore's Digest, 158, 181, 226, 227, 245, 247, 263, 278, 305, 387, 414, 419, 510, 533, 557, 558, 568, 596	
Moore, Professor	462
Morality and fairness (principles of)	452
Most-favoured-nation-clause	431
Mother-country	152
Mutual concession	199
Mityline	380
Modus vivendi	437, 538

IN

National domain (extent of)	262
Nationalités, principes des	6
Nationals of the state	323
Nationals (treatment of)	207
National streams	278
Native inhabitants	207
Naval base	563
Nazionalità, Mancini	6
Necessity and convenience	327
Negotiations : 442, 466, 596, 598	
Neutral persons and property within belligerent territory	531
Neutral property temporarily within the state	536
Neutrality	552
Neutral State (duties of)	552
Neutrality Laws of the United State	554
Neutrality Proclamations	577
Ni code, ni tribunal, ni force publique	17
Nikolsburg	600
Non-amicable modes short of war	484
Non-compliance with an ultimatum	512
Non-Diplomatic missions	481
Non-intercourse	503
Non-intervention	224

	PAGES
Lois territoriales	305
Lorimer	29
Loss of state life	458
Louis Capet	458

M

Machiavelli	67
Macaulays. History	186
Mancini	6
Mandat international	106
Manifeste	50
Mare Clausum	270
Mare Liberum	270
Marginal seas	264, 310
Maritime ceremonials	189
Marshal's International Vanities	187
Martens (V. F. de) 5, 7, 12, 77, 187, 202, 211, 212, 224, 260, 277, 402, 425, 436, 513, 529	
Martens	594
Matos	379
Maximes	51
Médiation	223, 467
Men of war	329
Mer territoriale	264
Message	34
Meuse (La)	194
Military forces	327, 591
Military & naval forces	561
Military Tax	533
Ministers, function of,	420
Ministers plenipotentiary	395
Ministers recalled or not received	417
Ministers resident	395
Monopolies	300
Monroe v. Doctrine	

K

Kainardji	72
Kapp, Dr.	364
Kent	522

L

Labour Office, International	208
Laïques (theories)	64
Lansing, Robert,	10, 200, 564, 571
Law-making treaties	88
Law of nations	2
Law of Oleron	63
Lawrence	68, 110, 131, 134, 144, 158, 182, 186, 190, 228, 231, 295, 313, 402.
Leased territory	256
League of Nations	110, 208, 588
Légats ou nonces	395
Légation (institution of)	394
Leges Wisbuenses	63
Légion étrangère	474
Législation	203
Letters of credence	397
Letters of recall	399
Lettres de créance	397
Lettres de rappel	399
Liberté des mers	268
Liberty of worship	409
Licences et sauvegardes	543
Limitation on power to contract	518
Limitations (constitutional)	441
Litiges internationaux	550
Loans to belligerents	572
Loi salique	123
Lois maritimes	64

	PAGES
Insurgents, recognised, unrecognised	317, 318
Insurrection	509, 581
Intangible property, debts.	530
Interference with means of communication	523
Internal order and discipline	307
International Courtesy	23, 320
International Law, v. Droit International	
International Flying Convention	286
International rivers or streams	279
International Persons	138
Interposition 207, with local authorities	428
Interruption des relations diplomatiques	485
Intervention	207, 223, 231
Interprétation du droit international	52
Interpretation of treaties	451
Inviolability of neutral territory	583
Inviolability of diplomatic envoys	406, 413

J

Jefferson's (President) Recommendations	501
Jefferson, Secretary of state	458, 555
Jitta	2
Judicial and non Judicial means	466, 471
Judicial remedies	521
Jurisdiction territoriale	308, 309, 321
Jurisdiction (Rights of)	304, 563
Jus civile	3
Jus gentium	2, 39, 58
Justiciable differences	472
Jurisdiction in controversies respecting shipping and seamen,	432

	PAGES
Heurta	494
Heralds	289
Hertzian waves	287
Higgins, Hague Peace Conferences	567
High seas	268, 311
Holland's Eastern Question	129, 155, 436
Holland, Studies in International Law	500
Holzendorf	7, 12
Holy Roman Empire	60
Homère	55
Hommes d'état	172
Hostile acts	151, 501, 511
Hostile operations	563

I

Immigration	216
Immigrés	214
Immunity of domicile	406, 413
Inalienable allegiance (doctrine of)	313
Incarnation.	74
Incognito	325
Indemnité	374
Indemnité de guerre	603
Independence	198, 208
Indigène (populations)	207
Informal communication	153
Infractions politiques	351
Innocent passage	273
Institut Américain du Droit International	33
Institut de Droit International	91, 238, 273, 310, 376, 537, 581
Institut international de droit international	92
Instructions for the Government of the Armies of the United States in the Field, Moore, Digest,	545
Instructions to diplomatic officers of the U. S. A.	414

	PAGES
Fully sovereign state	122
Fyffe, Modern Europe	440

G

Garantie Mutuelle	102
Garfield, President James	413
Geffecken,	v. Heffter
Gomez	226
Good faith and high purpose	452
Good offices	223, 467
Great Powers	172, 179
Grandes Puissances	172, 179
Grote, History of Greece	55
Grotius	68
Grantee, grantor,	543
Guerre (la) est la loi d'une féodalité	60
Guerre	505 et s.
General in contrast to limited war	508

H

Hague Conventions for the Pacific settlement of Inter- national disputes 44, 205, 469, 503, 528, 532, 541 545, 555, 558, 559, 563, 566, 567, 568.	
Hall and Higgins 39, 153, 192, 198, 231, 241, 247, 248, 255, 270, 318, 322, 330, 404, 424, 525 530	
Halls' Eastern Question	244
Hanse (La)	63
Haute mer	268, 311
Hauterive (D') et de Cussy, Recueil des Traités	190
Hawaii	458
Heads of foreign states	325
Heffter	14

	PAGES
Exportation of munitions of war	570
Expulsion of aliens	209, 217
Extinction of states	235
Extradition	341
Extraterritorialité des lois	287, 411, 413
Exequatur	426

F

Fanion blanc, drapeau blanc	540
Fauchille	v. Bonfils
Flags of truce	540
Féodalité	60
Ferdinand Roi d'Aragon	61
Fiction politique	34, 40
Fiore	219, 233, 265, 371, 425
Fiume	392
Flassan, Diplomatie française	391
Forced loans	534
Foreign military forces	292, 327
Foreign courts	390
Foreign Governments (contractual claims against)	383
Foreign sovereigns and their suites	325
Foreign Secretary as organ for correspondence	391
Formal acquisition	593
Formal Diplomatic relations	157
Form of government, changes in,	457
Fourniture d'armes etc. par les particuliers	570
Franchises diplomatiques	406
Franchises des quartiers	415
Francesco Suares	68
Frankfort	609
Freedom of open sea	268
Freedom of Religion	302
Freedom of Speech	303
Full powers	397, 443

PAGES

46, Lois nationales 46, Décisions des Tribunaux 49, Doctrines 50, actes diplomatiques 50, interprétation du Droit international 52.	
Droit international américain	33, 52
Droit international continental	32
Dumba, Dr.	405

F.

Eastern Question	129
Ecoles : allemande, anglaise, anglo-américaine, anglo-saxonne, française, italienne, de l'Amérique Latine, pan-américaine, 36	
Ecole : Mixte, philosophique, positiviste	76
Edit de Nantes	211
Electeur de Brandeburg	72
Embargo 376, 500, civil or pacific 500	
Emigration	210, 216
Eminent jurists	480
Enemy persons	524
Enemy property (control of)	525
Enemy territory	522
Enrôlement militaire	562
Envoys, envoyés,	389, 395
Equality of states 57, 70, 71, 171 and p. p. 209	
Equilibre européen, 6, 160, 173, 229	
Etat de guerre	507
Etat enclavé	268
Etat fédéral	125
Etat mi-souverain	128
Etat protégé 128, 249, 250, 339	
Etat vassal	128
Etat (L') c'est moi	73, 74
Esclavage	314
Exaction of military service	531
Ex aequo et bono	49, 481
Executive agreements	447
Exemptions : from territorial jurisdiction 324, 412, from taxation 429	

	PAGES
Destruction intelligente	490
Devoir des états neutres	556, 560
Differences between states	505
Diplomacy	130
Diplomatic agents	326, their suite 415
Diplomatic asylum	415
Diplomatic channels	423
Diplomatic immunities	409
Diplomatic intercourse	157, 389
Diplomatic missions	394
Diplomatic relations severed	516
Discovery (right of)	236
Display of national flag	408, 429
Doctrine de la Porte Ouverte	175
Doctrine Drago	385
Doctrine Monroe	33, 83, 94, 109, 180, 183, 38 ⁵
Doctrine of inalienable allegiance	313
Dominions	250
Drago (Dr.)	385
Drapeau blanc	540
Droit de culte, Droit de chapelle	409
Droit de conservation	192
Droit de défense	193
Droit de perfectibilité	193
Droit de salut	75
Droit de sureté	194
Droit de visite	75
Droit des gens	2
Droit international : division :	privé 3, public 4
Droit international public : generalités, difinitions 1, objet, nom 2 ; fonde nent 5, Religion Chrétienne 5, Intérêt 5, Equilibre politique 6, Principe des nationalités 6, Self determination 8, Objection 17 ; Division 22, Droit naturel 22, Droit posi- tif 22, Courtoisie internationale 23, Morale internationale 25, Empire du Droit international 26, Etendu de son empire 32, Sources 38, Coûtumes 38, Traités 42, Décisions du Conseil de la Société des Nations 45, Documents officiels	

	PAGES
Control by licence	530
Control of Hertizian Waves	287
Conventions	439
Conventions de la Haye	44, 205, 469
Cour Permanente d'Arbitrage de la Haye	89, 475
Corps diplomatique	373
Course, corsaires	44, 63, 139, 269, 311, 329, 381
Cour Permanente de Justice Internationale	108
Courtoisie internationale	23, 328
Coutumes	50, 480
Credentials	398
Crime, territoriality of	309
extraterritoriality of	320
Criminal process	431
Creation of states	235
Cussy, Règlements consulaires des principaux états maritimes	425
Customs dues, diplomatic agents	419, Consuls 430

D

Dana's Note, Wheaton	529, 583
Dantzig	551
Déclaration de Caen	206
Déclaration de Londres	47, 90
De jure government	592
Declaration of negotiators, of plenipotentiaries	452
De facto governments	157
De Jure Belli ac Pacis	68, 270
Delaware Bay	266
Denial of Justice	388
Déni de Justice	388
Denunciation of agreement	548
Dependent state	148
Depot of supplies	563, 565
Despagnet	253, 326, 436

	PAGES
309, 312, 329, 388, 393, 404, 415, 425, 436, 501, 508, 518, 535 561, 575, 577, 592, 593, 601, 608.	
Chesapeake and Delaware Bay	266
Chesterfield	330
City States	53
Civil Process	430
Civil war	509
Civil War of Secession	181
Client States	148
Coalitions	6
Codification du Droit International	111
Co-imperium	259
Colonial protectorates	252
Comitas gentium	23
Commercial agents	425
Commissioners (special)	395
Commission Internationale du Danube	140
Commissions Internationales d'enquêtes (of Enquiry)	470
Compensations	161
Compromis	476
Concert des Grandes Puissances	111
Concert Européen	173
Concessions	300
Condominium	295
Confédérations d'états	125
Conférences de la Haye	v. Hague
Confiscation	527
Congrès des Etats	108
Conquest	240
Consent of the governed	11
Consular officers	425
Consul General and Diplomatic Agent	435
Consules electi	425
Consules missi	426
Consuls, consuls General	425
Contrabande de guerre	75
Contributions pécuniaires	533

	PAGES
Blockade (Pacific)	496
Blocus	75, 139
Blocus pacifique ou commercial	496
Bluntschli	5, 202, 210, 436, 513, 531, 594, 610
Boniface, Pape	62
Bonfils et Fauchille,	23, 130, 142, 150, 185, 186, 194, 206, 210, 218, 260, 274, 277, 377, 425, 501, 513, 517, 520, 530 591, 609
Bons offices	223, 467
Branting	363
Brest Litovsk	550
Bryce	60
Bureau international de Médiation	108
Burgsch	343

C

Callao	331
Calvo, doctrine	386
Canossa	59
Capacity to contract	438
Capitulation	544
Cartels, Cartel ships	545
Castioni	356
Castro	379
Ceremonial	186, 398, and rank 429
Ceremony and etiquette	185
Cessation of hostilities	590
Cession	242, 603
César	57
Changes in from of government	457
Changes in identity of a state	358
Chargés d'affaires	395
Charles Martel	61
Charles Quint	67
Cheney Hyde (Charles) 139, 150, 153, 155, 166, 180, 191, 197, 204 209, 214, 218, 233, 241, 242, 265, 284, 294, 296, 297, 299 307,	

	PAGES
Amenability to Local Process	430
Amendments and reservations	448
American Congress	94
American Institute of International Law	41, 594
American Journal of International Law	93
Angarie, Angary	376, 536
Annexation, annexing state, annexed territory,	237, 238, 253, 459
Annexion (Fr.)	v. Annexation
Annuaire de l'Institut de Droit International	498
Amnistie, Amnesty	603
Arbitration, arbitrage	224, 441, 471
Arrêt de Prince	376
Arias	372
Armistice	547, 582, 597
Artificial lines	262
Ashton	522
Asia (state system of)	176
Assassination of head of a state	359
Assistance hostile	556
Assomption	378
Asylum	308, 332, 415, 569
Attachés	396
Audience	398
Authentication of documents	434

B

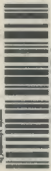
Balance of power	6, 160, 229
Barbares	55
Bayonne	439
Belligerents, Belligerency (Notification of)	515 561, 573
Belligerent right (Theory of the)	532
Bellinzona	356
Bering Sea	271
Bernard, Lectures on Diplomacy	390
Blockade	75, 139

TABLE DES NOMS, TERMES ET EXPRESSIONS ÉTRANGÈRES

A

	PAGES
Abandonment	247
Absorbing State	459
Académie de Droit international	92
Acceptability (personal)	401
Access to ports	282
Accretion	240
Actes de guerre	105
Actes diplomatiques	50
Acts provocative of war	151
Adjustment of claims against foreign states	441
Ad referendum	443
Africain (Africanus)	57
Agents of a state	391
Agréation	401
Agreement making power	441
Agreements between states	432
Aigues Mortes	382
Aircraft (control of)	282
Alabama Claims.	87, 472
Albéricos Gentilis	68
Alessandri	5
Aliens	209
Alternat	188, 444
Alvarez	33, 48, 52, 195
Ambassades, ambassadors, embassy	395, 396
Ambassadorial privileges	400
Ambassades permanentes	71
Amicable modes	466, 471

مكتبة الإسكندرية
Bibliotheca Alexandrina



0231491